

# ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الاربعة المتناسبات



لقاضى قضاة الديار السندية العلامة المارع المحدث الحجة  
المتقن الأصولى الفقيه الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ الامام ناصر السنة  
الحافظ المحدث الفقيه العلامة محمد هاشم الجارنى المطلبى الهاشمى  
القرشى التتوى للسندى المتوفى ١١٨٩

## الجزء الثانى

حققه وعلق عليه

الفقيه الى الله تعالى محمد عبد الرشيد النعمانى



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب للسندى بكراشى

THE SINDHI ADABI BOARD  
KARACHI



# ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الأربعة المتناسبات



قام بإعداده للطبع  
السيد شاه محمد شاه بن  
الحاج أرباب علي شاه



الطبعة الأولى  
١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

مطبعة العرب - كراتشي - باكستان



## مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف "لجنة إحياء الأدب السندي" وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومي للأدب والتاريخ الذي يرمى إلى بعث ما اندثر من الموسوعات القيمة ، وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية ، خاصة في التاريخ وسير مشاهير الرجال ، وفي الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دمجته كبار علماء السند ، وأبرزه إلى حيز الوجود ، من المخطوطات النادرة والموسوعات المهدومة التي توجد مبعثرة في المكاتب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية .

وطبقاً لهذا المشروع الذي يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ - إلى - سنة ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٤ موسوعة وكتاباً باللغة العربية ، و ٣٠ كتاباً في التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتاباً وديواناً في الأدب والشعر باللغة الفارسية أيضاً ، و ٧ كتب باللغة الأردية ، و ٦ كتب باللغة الإنجليزية .

وهذا هو ثالث كتاب من المجموعة العربية ، والثامن عشر الذي تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة الكبيرة تحت إشراف هذا المشروع .

## اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم " لجنة إحياء الأدب السندى " امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها باعانة اللجنة ومساعدتها مالياً فى مشروعها هذا الخالص باعداد سلسلة هذه المطبوعات التي تقوم باحيائها وإبرازها .

( الجزء الثاني )

## بحث ما يتعلق بالدراسة السادسة

قوله في الدراسة السادسة - وما نقل عن أبي حنيفة من خلاف  
ذلك الخ ( ص ٢٥٣ )

قلت : لكن ما نقل القول بتقديم القياس على خبر الواحد  
من الأئمة الأربعة إلا عن الإمام مالك وعن بعض العلماء ممن  
ذكره شراح " التحرير " في " شرحيهما " عليه ، والقول بإجماع  
الصحابة على تقديم خبر الواحد عليه صحيح ، والقول بإجماع  
الأمة عليه غير صحيح أصلاً . وأما القول بإجماع الأمة على أن  
القياس كالهيئة إن احتجت إليها بالخمسة أكتفا فباطل أشد البطلان .  
ومن ادعى ذلك فليأت بدليل عليه فهو كالقعود في الفريضة إذا  
لم يطق القيام أو لم يطق الركوع والسجود . ومن قال : إن أهل  
الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم ، وإن

العارفين محفوظون عن الخطأ - ولو اجتهدوا - يلزم عليه أن يقول : إن قياس الأئمة الأربعة يجرى ولو مع وجود خبر الواحد في خلافه . وكون القياس في مقابلة النص حراماً خارجاً عن الشريعة لا يدل على أنه كالميتة كما أن كون قول العرفاء في مقابلة النص حراماً لا يستلزم أن يكون قولهم كالميتة . ولن تجد أيها المعترض قياساً في مقابلته في قياسات الأئمة الأربعة إن شاء الله تعالى . وإذا كانت الأئمة الأربعة من سادات أهل الكشف وكبراء عرفائهم كان قياساتهم كشوفاً بلا ريب . فمن العجب قبول الكشوف مطلقاً من العرفاء سوى كشوف الأئمة الأربعة وهم هم . ولو ثبت لإجماع الأمة على أن القياس كالميتة لم يجر العمل به إلا لمن اضطر إلى القياس وهو المجتهد ، ولم يجر العمل به لمن بعده من مقلديه ، وقد صرحوا أن خبر الواحد والقياس الشرعي يجب العمل بهما ، وقد استوفينا الكلام على مضمون قوله هذا قبل فليرجع إليه . ولا بدع في أنه قد يصدر عن المقلدين ما يخالف قول إمامهم وأصله ، وقد جربت هذه السجية في الصوفية وسائر أهل المذاهب أيضاً .

وما نقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى من تقديم القياس على خبر الواحد فدليله عنده أن حجية القياس بإجماع الصحابة فصار مقدماً على خبر الواحد الذي يفيد الظن . وفي ثبوت هذا القول عنه في ظني شئ كما مر قبل ، لكن قول المعترض (فإن التقديم للخبر في موضع تجويز منه الخ ص ٢٥٤)

من غرائب الأقوال فإن القواعد المنقولة عن الأئمة الأربعة والتي تصرح بها الأحاديث والتي أوردها المحدثون قلها لم يستثن عنها بعض الجزئيات مع أن العلة بحسب الظاهر موجودة فيها أيضاً ، فهل يجوز أن يقال إذا وجد الإستثناء من قاعدة والعلة في القاعدة موجودة فيه يجب ترك تلك القاعدة ويجب العمل في غير المستثنى جميعه على وفق حكم المستثنى ؟ على أنه يجوز أن تكون الأحاديث الأربعة المستندة قطعية عند الإمام مالك فلذا إستثناءها عن هذه القاعدة بناءً على الظاهر المعروف أنها من أخبار الأحاد أيضاً . ويجوز أن يكون وجه إستثناءه هذه الأحاديث عن قاعدته هو أنه تحقق إجماع أهل المدينة عنده على ما في تلك الأحاديث وهو إجماع معتبر عنده دون غيره من المجتهدين .

وما ذكر المعترض من الفرق بين آحاد "الصحيحين" وآحاد غيرها فلا أصل له عنده كيف ! وآحاد الصحيحين لم تصر آحادهما إلا بعد إدراج الشيخين لها في "صحيحيهما" ، وتلقى الأمة بالقبول لها ، والإجماع على قبولها إنما صدر بعد ما صنفا "الصحيحين" ولم يثبت ولادة الشيخين إلا بعد وفاة الإمام مالك بكثير فهذه أحد صنيعات المعترض التي نخنها على الأئمة ؛ على أن حديث "غسل الإناء سبعاً بولوغ الكلب" من أحاديث "الصحيحين" بل السنن الأربعة "أيضاً" . وأما القول بأن أحاديث "الصحيحين" ترقت إلى درجة القطع بتلقي الأمة لها بالقبول فقد ذكرنا ما عليه فيما قبل ، وسيجيء مفصلاً فيما بعد إن شاء الله تعالى فقوله

(فالمراد بالآحاد في هذه المسئلة ص ٢٥٤ و ٢٥٥) منظور فيه .

قوله (لم يبق لهم إلا القول بأن تحريم القياس هذا الخ  
ص ٢٥٥)

قلت: هذا أيضاً إفتراء من المعارض على العلماء السابقين وفيهم أساتذته ومرشدوه والموجودين في عصره وعصرنا وفيهم من أخذ عنه الحديث وعلومه . ثم إن حرمة القياس في مقابلة النص في حق المجتهد من وجهين أحدهما أنه لا يجوز له أن يقيس في مقابلته ، وثانيهما أنه لا يجوز له العمل بقياسه حينئذ . وحرمة القياس في حق مقلده في مقابلته من وجه واحد هو أنه لا يجوز له العمل به أصلاً . والمقلد لا يجوز له أن يقيس مطلقاً سواء كان في مقابلة النص أولاً . وحرمة مطلقاً عايمه بالإجماع . ثم إنه قد جاء البحث في أنه أين ذلك القياس ؟ الذي يلزم فيه ترك الحديث من كل وجه ولم يشهد له شاهد منه أصلاً وقطعاً حتى يصدق عليه أنه قياس في مقابلة النص ، وأنه من القياسات المحرمة تحريماً قطعياً ثابتاً قطعيته بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومع ذلك قد أخذ به الأئمة لأربعة أو بعض منهم مع علمهم بذلك ، أو أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم من غير علم بذلك ، وأخذ به مقلدوهم أو مقلدو بعض منهم مع علمهم بذلك . فجميع ما أورده المعارض بعد على هذا القول المنحوت له من عند نفسه .

المخترعة إختراعات غريبة لا تكاد توجد إنما هو وارد عليه لا على العلماء المذكورين ولو علماء زمانه ، وقد عرفت سابقاً جواب جميع ما ذكره المعارض في ذيل هذا القول جواباً تفصيلياً فيما قبل فلا نعيده .

**قوله** وكأنك آنفاً قد أنفت فيما سبق الخ (ص ٢٥٥)

**قلت :** كلام المعارض هذا صريح في أن القياس الشرعي المستجمع لشروطه ليس بحجة عنده كابن العربي ، وفي أنه عند من قال بحجتيه حجة على نفس القائس لا على غيره وقد صرح فيما قبل أن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدا أيضاً ، وأن كشفهم حجة على غيرهم حتي يجوز لغيرهم أن يقلدوهم فيما عندهم ، ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة من سادات العارفين وأهل الكشف أعظم شأناً من أمثال ابن العربي في هذا الشأن العظيم فن أين جاء الفرق بين كشفهم وكشوف من كان من ساداتهم بما ذكره المعارض ؟ وقد عرف أيضاً أن القائل بنى حججته القياس من الصوفية ليس إلا بعضهم وهو ممن اختلف علماء الشريعة ومحدثوها وعرفائها في قبول قوله ، وفي أنه يجوز الالتفات إلى قوله في دين الله تعالى أولاً . ومن أهل الحديث ليس إلا بعضاً من المحدثين أصحاب الظواهر قلائل منهم لا جميع الصوفية والمحدثين ولا أكثرهم ولا نصفهم فالسهو في ” الدراسات “ لعلة من قلم الناسخ أوزور محض ممن باشره ، وقد عرف أيضاً أن القائل

بحجية القياس الشرعي أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكرام، قال الإمام العلامة التذنازاني في "تلويحه" (وأصحاب الظواهر نفوه - أي القياس - ثم عد الخوارج وبعض الشيعة الشنيعة والنظام من المعزلة وداؤد الإصفهاني ومن تبعه من نفاته - ثم قال : إختلف القائلون بعدم امتناعه فقليل : واجب ، والجمهور على أنه جائز - ثم قال : إختلف القائلون بالجواز فقال البعض : ليس بواقع ، والجمهور على أنه واقع - ثم قال : واختلفوا في ثبوته فقليل : بالعقل وقيل : بالسمع - ثم قال : إختلف القائلون بالسمع فقليل : بدليل ظني وقيل : بدليل قطعي - ثم قال : وبه - أي بثبوته بالدليل القطعي - يشعر كلام المصنف - أي صدر الشريعة - حيث استدل عليه بدلالة نص الكتاب والسنة المشهورة وبالإجماع إنتهى نقلاً بالمعنى . ثم قال في موضع آخر منه (ثبت بالتواتر عن جميع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص وإن كانت تفاصيل ذلك آحاداً ، وإن عملهم بالقياس ومباحثتهم فيه بترجيح البعض على البعض شاع وتكرر من غير نكير ، وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس) إنتهى ومثله في "فصول البدائع" للعلامة الإمام الفناري ، ومثله في "التحرير" للإمام قدوة المحققين والعارفين ابن المهام وفي "شرحيه" وقد زيد في "التحرير" و "شرحيه" لفظ (إن هذا الإجماع لبس إجماعاً سكوتياً) إنتهى ، وقال الفناري في "فصول البدائع" (القياس جائز واقع سمعاً وهو مذهب جميع الصحابة والتابعين وجهور الفقهاء والمتكلمين وذلك

السمعى قطعى إلا عند أبي الحسين البصري) إنتهى فإنه عنده ظنى كذا فى "عضديته" وقال الإمام القاضى عضد الدين الإيجى فى "عضديته" (القياس عندنا يجوز، وعند الشيعة والنظام وبعض المعزلة يمتنع، وعند القفال وأبى الحسين يجب) إنتهى، وهذه العبارات تدل على أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجتيه مطلقاً قول الأئمة الأربعة والأكثر من العرفاء والمحدثين والفقهاء وعليه إجماع الصحابة والتابعين، وقد ثبت فى كتب المذاهب الأربعة الفروعية هذا القول أيضاً. وقد ثبت أيضاً منقولاً عن الكتب المعتمدة أن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة. فثبت أن القياس عمل به الخلفاء الأربعة والحسانان الكريمان رضى الله تعالى عنهم ولم يستنكفوا عنه فالمهدي رضى الله تعالى عنه حين يظهر وذووه لا يستنكفون عنه أيضاً. وقال الإمام القاضى فى "عضديته" فى موضع آخر (إن القياس ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة وإنهم عملوا بالقياس عند عدم النص، والعادة تقضى بأن إجماع مثلهم فى مثله لا يكون إلا عن قاطع فيوجد قاطع على حجتيه قطعاً، وما كان كذلك فهو حجة قطعاً، فالقياس حجة قطعاً) إنتهى. فنكرو القياس فى زماننا هذا منكرو إجماعين إجماع دل على عدم جواز الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة، وإجماع قطعى دل على جواز القياس ووقوعه، فبين بهذا أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجتيه قول الجمهور من العلماء المحدثين والعرفاء والفقهاء الأصوليين والفروعيين، وعمل بدلالة نص

الكتاب ، وبالسنة المشهورة ، وإلجاع الصحابة ، وأن القول بنفيه وبحرمته قول الظاهرية الجامة من أمثال داؤد وابن حزم ، وقول أصحاب الظواهر من الحديثين وهم قلائل منهم كالإمام البخاري ، وقول الخوارج والرافضة أو بعضهم ، وقول بعض المعتزلة ، وقول بعض الصوفية كابن العربي يقيناً والشعراوي ظناً (١) ؛ وقد مررنا إيراد العبارات الأخر الدالة على هذا في أوائل هذه "التعليقات" نقلاً عن كتب الأصول وعقائد الإسلام ؛ وقد عرفت أيضاً فيما سبق أن القائلين بحرمته قد وقعوا فيه . ومن حام حول الحمى أو شك أن يقع فيه . وقد مر أيضاً أن الفرق بين جلي القياس وخفيه منحوت المعارض ولم يقل به أحد من نفاته ، وأن القول بأن القياس الخفى يشبه التشريع قول يجر قائله إلى جهنم وبئس المهاد لكونه خرقاً لإلجاع الصحابة وأهل البيت

(١) قلت الشعراوي ليس من نفاة القياس فقد صرح في خطبه "ميزانه الكبرى" (ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان . وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك عن طريق التسليم والايمان . وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز الطعن فيما استنبطه الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان - اهـ) وقال أيضاً فيها (فاكرم بها من ميزان لا اعلم احداً سبقني الى وضع مثله ، وكل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الابد ، وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ، ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب او القول العارف بدليله ووضع استنباطه ، وصار لا يجد شيئاً من اقوال الأئمة - وبقيادتهم الا وهو مستند الى آية - او حديث او إجماع او قياس صحيح على اصل صحيح كما ينبغي ايضاحه في الفصول الآتية - اهـ) - النعاني

الرضي وسوء أدب عظيم إلى الأئمة الأربعة والألوف المولفة من مقلديهم الأولياء والمحدثين والفقهاء الكرام .

قوله على أنا لم نطلق القول فيما تقدم بطرحها الخ  
(ص ٢٥٦)

قلت : قد مر أن هذا مذهب جديد منحوت من المعارض لم يكف أن يوافق أحد من العلماء ولو الراضة أو الخارجة أو المعارض أو الدهرية فيه فيجب إلغاء بالمرّة ، وقد قدمنا هذا آنفاً وفيما قبل سابقاً .

قوله وقياسنا هذا من الجلي على ما لا يخفى الخ (ص ٢٥٦)  
قلت : عد هذا القياس جلياً من أجلى المنوعات وأوضح المخطورات ؛ على أنه لو ثبت أنه جلي ففي حرمة عن غير المجتهد ومنهم المعارض إجماع فهو مرتكب بهذا القياس - ولو فرضنا أنه جلي - حراماً ثبت حرمة بالإجماع وحاشا عن ذلك .

قوله من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس الخ (٢٥٦)

قلت : قد ذكر المعارض سابقاً في "دراساته" أن الإجماع ليس بحجة قاطعة ، وسيجئ في كلامه ما يدل على أنه ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ، فكيف يسمع منه الحكم بحجية دلالة

الإجماع ! على أن الحكم بأن هذه قضية إجماعية كذب محض وإفتراء بحث ، فإن دعوى إتفاق كلمتهم على أن قياس المجتهد حجة في حقه وليس بحجة في حق غيره " دعوى كاذبة ، فقد قدمنا منقولا " أن وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العامى وعلى العالم الغير المجتهد ولو في جزئى واحد مجمع عليه - وقد اعترف به المعارض في أول " دراساته " أيضا - وعلى العالم المجتهد في بعض المسائل قول الأصوليين وجهور الفقهاء والمحدثين ، وأن القياس حجة يجب العمل به ، وأنه حجة في حق القائس وغيره من المقلدين ، وأنه حجة ظنية كخبر الواحد عند أهل الظاهر ، وحجة قطعية أعلى من خبر الواحد على ما هو مقتضى كلام ابن العربي وأمثاله فإنه قال ( أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الا عنه ) والأئمة الأربعة من رؤساء أهل الكشف وكبرائهم . (١) والقياسات التى صدرت عنهم نيت بأدى

---

(١) قال العارف الربانى سيدى عبدالوهاب الشعرانى فى " ميزانه الكبرى " ( سمعت سيدى على المرفعى رحمه الله تعالى يقول مراراً : كان أئمة المذاهب رضى الله تعالى عنهم وارتبوا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى علم الاحوال وعلم الاقوال سعاً خلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال : ان المجتهدين لم يربوا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا علم المقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلمهم ربيع علم رجل كاسل عندنا فى الطريق ، اذ الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق فى مقام ولايته بعلوم الحضرات الاربع فى قوله تعالى " هو الاول والاخر والظاهر والباطن " وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قلت : وهذا كلام جاهل باحوال الائمة الذين هم اوتاد الارض وقواعد الدين والله اعلم اهـ

شأناً من مقالات ابن العربي وأمثاله بل هي أعلى منها بقيتين . فن قال : إن ابن العربي وأمثاله محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم حاضر عندهم لا يأخذون شيئاً إلا عنه فقلالاتهم حجة قطعية وشريعة طريفة مشافهة مأخوذة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقطة وشفاهاً يلزمه أن يقول بجميع ذلك في قياسات الأئمة الأربعة ، نعم قد ثبت في كلام البعض من علماء الدين كصدر الشريعة " أن إلهام العرفاء حجة في حقهم فقط لا في حق غيرهم " ووقع في كلام الأكثر منهم أنه ليس بحجة أصلاً في الأحكام لا في حق أنفسهم ولا في حق غيرهم ولا قطعية ولا ظنية ، وقد مضى التصريح بهذا في كلام العرفاء الكاملين سيما الشيخ القدوة العارف السرهندي قدس سره الذي هو أعلى شأناً من أمثال ابن العربي . وليس معنى قولهم " يلزوم التقليد للمجتهد المطلق " أنه يجب تقليده في قياس مخالف بالنص محرم بالإجماع أيضاً ؛ بل معناه أنه يلزم تقليده فيما أخذه من الكتاب أو السنة أو الإجماع عبارة أو إشارة أو دلالة أو إقتضاء أو القياس الشرعي المستجمع لشروطه ، لكن نقول أن ذلك القياس المحرم بالإجماع صادراً عن واحد من الأئمة الأربعة الذي قلده فيه مقلده حتى ينفع ذلك الجاحد للقياس دلالة هذه القضية فلا ينفع لمقلده الجواب عنه بأن " لإمامه عن هذا الحديث جواباً أو معارضةً بمثله وترجمه عنده " إلى آخره (١) الناشئ عن الظن والتخمين في مقابلة الثابت عن السيد الأمين

(١) راجع "دراسات اللبيب" ص ٢٥٦ .

صلى الله تعالى عليه وسلم - العباد بالله تعالى منه - من غير علم بذلك الجواب ولا المعارض . ونحن نقول : بلا ريب أن مثل هذا الجواب المظنون بحتاً إذا صح الحديث في خلافه وليس في جانب الإمام المقلد إلا مجرد الرأي لا يسمن ولا يغنى من جوع ، فتطويل المعترض لرده تطويل بلا طائل لكن الشأن في ثبوته أيضاً .

وأما من قال : إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا ، وإسهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون إلا عنه ، وإن قولهم حجة قطعية أعلى من خبر الواحد المفيد للظن بعارض يلزم عليه أن يقول بصحة هذا الجواب ممن أجاب به ، ووجوب قبول هذا الجواب عنه ، وحرمة الإيراد عليه بما أورده المعترض بعد ، وقد ظهر لك مما سبق أن الداء العضال المنتج لجهالات شتى ولمعضية ترك الكتاب والسنة والإجماع إنما هو لا حق بمن نسب إلى الأئمة الأربعة القياسات في مقابلة النصوص - وهم برآء عنه - وبمن نسب إليهم وإلى ذوبهم ما لا يليق بهم . ومن نسب أمثال هذه الكذبات إليهم فلنأثمهم المترسمون بالعلم الملحقون بالأصبياء والعوام العارضة عن أصل الأهلية ووجوه الشريعة ، فليقرأ ههنا ( ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون ) أليس تقليد المجتهدين فيما لهم شهادة من من الكتاب أو السنة أو الإجماع وفيما لا نص فيه فيما ثبت بقياسهم الشرعى المأمور به من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم من باب الإستجابة لله تعالى وللرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ والقول بأن

تقليد ابن العربي وأمثاله وتقليد الظاهرية الجامدة وتقليد أصحاب الظواهر القلائل من المحدثين من باب الإستجابة لها وتقليد الأئمة الأربعة ليس منه من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس من باب الإستجابة لدعاء الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حتماً . وكما أن تصويب أمثال ابن العربي إمتثال لوجوب فور الإجابة المفروضة كذلك تصويب الأئمة الأربعة وعمل مقلديهم بما قالوا - وهو أخذ عن مشكاة نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم - بلا فرق .

وقوله ( فهو تارك لليقين من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ص ٢٥٧ ) محل نظر فإن الكلام في أخبار الأحاد ، وكونها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يقيناً مطلقاً لم يقل به أحد في خبر الواحد إذا كان في غير " الصحيحين " وكذا إذا كان في " الصحيحين " على المذهب المنصور بالدليل الواضح الحق .

قوله وذلك لأن الأكل لا يمنع السهل المسلم ( ١ ) الخ ( ص ٢٥٨ )

قلت : كلامه هذا يشعر بأن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان سهلاً مسلماً خليقاً في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فهذا من فاسدات إعتقادات المعترض إلى هذا السيد المجتهد في

---

( ١ ) ووقع في المطبوعة " السلم " بدون الميم .

الصحابه . ثم نقول إنه لا دلالة لحديث "مسلم" (١) على أن

(١) قلت : قال العلامة ابن حجر المكي في الفصل الثالث من كتابه "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان" في الجواب عن أمور طعن عليه بعضهم بها ما نصه (روى "مسلم" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنه كان يلعب مع الصبيان فجاءه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحرب وتواري منه فجاءه وضربه ضربه بين كتفيه ثم قال : اذهب فادع لي معاوية ، قال : فجئت فقلت : هو يا كل ثم قال : اذهب فادع لي معاوية قال : فجئت فقلت : هو يا كل فقال : لا أشيع الله بطنه . ولا نقص على معاوية في هذا الحديث أصلاً .

أما الاول فلانه ليس فيه أن ابن عباس قال لمعاوية "رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك" فتباطأ ، وإنما يحتمل أن ابن عباس لما رآه يا كل استجى أن يدعو فجاء وأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه يا كل ، وكذا في المرة الثانية ، وحينئذ فسيب الدعاء بفرض ان يراد به حقيقته أن طول زمن الاكل يدل على الاستكثار منه وهو مذموم ؛ على أن ذلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني ، وإنما هو الدعاء عليه بكثرة الاكل لا غير ، وهي انها تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة ، وكل من لم يضره نقص أخروي لاينا في الكمال ، .

وأما ثانياً فبفرض أن ابن عباس أخبر معاوية بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل انه ظن في الاسر سعة وأن هذا الاسر ليس فوريا ؛ على ان الاصح عند الاصوليين والفقهاء ان الاسر لا يقتضى الفورية الا اسره صلى الله تعالى عليه وسلم لا حد بشئ كان دعا الله اليه فانه يجب اجابته فوراً وان كان في صلاة الفرض ، وكان معاوية لم يستحضر هذا الاستثناء أو لا يقول به وحينئذ فهو معذور .

ابن عباس أوصل إلى معاوية رضى الله تعالى عنهم رسالة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه حتى يجب عليه إستجابته فوراً

وأما ثالثاً فيحتمل أن هذا الدعاء جرى على لسانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من غير قصد كما قال بعض اصحابه " تربت يمينك " وبعض اسماء المؤمنين " عقرى حاتم " ونحو ذلك من الالفاظ التي كانت تجري على السنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها .

وأما رابعاً فإشار مسلم في " صحيحه " الى ان معاوية لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء وذلك لانه ادخل هذا الحديث في " باب من سبه النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرأ ورحمه " وما أشار اليه ظاهر لما قدمته انه يحتمل أن معاوية لم يخبر بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له ، أو أنه اخبر لكنه ظن ان في الاسر سعة ، أو كان معتقدا انه لا يجب الفور كما هو رأى جماعته من أئمة الاصول ، وعند هذه الاحتمالات الثلاثة بكال معاوية وفقهه ومكانته يتعين أن يكون هذا الدعاء عليه وهو ليس له باهل فيكون له زكاة واجرا ورحمه كما قال : صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، " اللهم انى أغضب كما يغضب البشر فمن سبته أو لعنته أو دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرأ ورحمه " .

وأما خامساً فهو نتيجة ما قررته في الرابع فهو ان هذا الحديث من مناقب معاوية الجليلة لأنه بان بما قررته أنه دعاء لمعاوية لا عليه وبه صرح الامام النووي ) انتهى .

هذا وقد صح دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاوية بقوله " اللهم اجعله هاديا مهديا واهديه " وجمع العلامة ابراهيم بن المؤلف في تصحيح هذا الحديث جزأ ساه " القول الرضى بتصحيح حديث الترمذى في فضل معاوية الصحابي " قال فيه :

بل يجوز أن ابن عباس لما رأى معاوية يأكل ما قال له شيئاً من رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم كما قالوا : في حديث نساء جعفر

(أخرج الترمذى رحمه الله تعالى في "سننه" حدثنا محمد بن يحيى نا أبو سهر عن سعيد بن عبدالعزيز عن عبدالرحمن بن ابى عميرة - وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : لمعاوية - ألسهم اجعله هاديا سهديا واهديه . هذا حديث حسن غريب انتهى فانما اخرجه برجال اربعة سوى عبدالرحمن المختلف في أنه صحابى اولاً . . . . . ثم قال بعد ما بسط القول في ترجمه - هؤلاء الرواة وتوثيقهم . . . . . ومع جلالة قدر الحافظ الترمذى اذا هو صرح بقوله : وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالظاهران الحديث سند موصول مرفوع غير منقطع ولا مرسل ولا موقوف، وقد اتضح عدالة الرواة وضبطهم بما اسلفنا ولم يتحقق مخالفته في واحد من رواه بارجح فلم يكن شاذاً . وما اطع على الوهم بالقرائن وجمع الطرق فدم يكن معللاً، وان الاثنى من رواه وهو محمد بن يحيى الذهلى وابو سهر عبد الا على بن سهر الغسانى من رجال البخارى . وان الثالث وهو سعيد بن عبدالعزيز التتوخى فهو وان لم يكن من رجال البخارى في "صحيحه فهو من رجال "الادب المفرد" له وقد اخرج له مسلم في "صحيحه" فالثلاثة ممن يحتاج به ، بقى البحث في الرابع وقد مر توثيقه وتعديله كما مر . الظاهران الحديث صحيح ولو على غير شرط "الصحيحين" يجب العمل به اتفاقاً اهـ

وهذا الجزء محفوظ بخط المؤلف في خزانه الكتب بمدرسه "مظهرالعلوم" بكرانشى الفه ردا على عصره عثمان بن تهارو بن يعقوب بن مانك بن كليان بن تاران احد تلامذة الشيخ نور محمد النصر پورى حيث زعم ان هذا الحديث ضعيف صرح به الشيخ ابراهيم في كتابه "نسر حلاوى المعارف والعلوم في الرد على من نصر الكفار واهل الرسوم" وهو ايضاً من محفوظات خزانه مظهر

الطيار حيث لم يمتنع من البكاء بصوت رفيع عليه حين وصل  
إليه خبر شهادته رضى الله تعالى عنه مع أنه أرسل إليه

العلوم“ وقد جرى بينه وبين الشيخ عثمان المذكور مناظرات ومباحثات في مسائل  
رد فيها أحدها على الآخر ولبسط هذا موضع آخر ،

وقال العلامة أحمد بن حجر الهيتمي في ”تطهير الجنان واللسان“

”ومن غرر فضائله وأظهرها الحديث الذي رواه ”الترمذى“ وقال :

انه حديث حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمعاوية فقال : اللهم  
اجعله هاديا مهديا“ فتأمل هذا الدعاء من الصادق المصدوق ، وان ادعيته  
لا منه لاسيما أصحابه مقبولة غير مردودة تعلم ان الله سبحانه استجاب لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء لمعاوية فجعله هاديا للناس مهديا في نفسه ،  
ومن جمع الله له بين هاتين المرتبتين كيف يتخيل فيه ما تقوله عليه المبطون  
ووصمه به المعاندون ، معاذ الله لا يدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الدعاء  
الجامع لمعالى الدنيا والاخرة المانع لكل نقص نسبتة اليه الطائفة المارقة القاحلة  
الا لمن علم صلى الله تعالى عليه وسلم انه اهل لذلك حقيق بما هنا لك

فان قلت هذان اللفظان — اعني هاديا مهديا — مترادفان او متلازمان فلم

جمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما . قلت ليس بينهما ترادف ولا تلازم  
لان الانسان قد يكون مهديا في نفسه ولا يهتدى غيره به ، وهذه طريق من  
آثر من العارفين الساجدة والخلاوة ، وقد يهتدى غيره ولا يكون مهديا وعي  
طريقه كثير من القصاص الذين اصلحوا ما بينهم وبين الناس واقصدوا ما  
بينهم وبين الله ، وقد شاهدت من هؤلاء جماعة لم يبال الله بهم في اى واد هلكوا  
وقد قال : صلى الله تعالى عليه وسلم ”ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر“  
فلا جل هذا طلب صلى الله عليه وسلم لمعاوية حيازة هاتين المرتبتين الجليلتين  
حتى يكون مهديا في نفسه هاديا للناس ودالا لهم على معالى الاخلاق والاعمال

صلى الله تعالى عليه وسلم رسالة المنع عن ذلك البكاء ؛ على أن معاوية مجتهد فيجوز أنه لم يعلم أن إستجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم يفترض فوراً فهو معذور مأجور بأجر واحد إن أخطأ فيه ما عند الله خطأ إجتهدا . وإن علم على حسب مبلغ علمه أن أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقتضى فور الإجابة - كما قال به كثير من الأصوليين ، وإنه هو القول الحق فى الأمر كما قالت الحنفية - فلا عتب عليه أصلاً لأنه إن كان حقاً عند الله تعالى أثبت لمعاوية أجرين وإن كان خطأً عنده تعالى أثبت له أجراً واحداً ألبتة . وكيف لا يكون الأمر كذلك ومعاوية من المجتهدين الكاملين ! قال الإمام الحافظ ابن حجر الهيتمى صاحب "الصواعق المحرقة" فى رسالة له تسمى "تطهير الجنان" (١)

---

(١) وهذه الرسالة قد طبعت بهامش كتابه "الصواعق المحرقة" فى الرد على أهل البدع والزندقه" بالمطبعة الميمنية بمصر عام ١٣٢٤ ، وقال فى مقدمتها (فهذه ورقات الفتا فى فضل سيدنا أبى عبدالرحمن امير المؤمنين معاوية بن صخر أبى سفيان بن حرب بن أميه بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى الأسوى رضى الله تعالى عنه وارضاه . . . . . وفى مناقبه وحزبه ، وفى الجواب عن بعض الشبه التى أباح سبه كثير من أهل البدع والاهواء جهلاً واستهتاراً بما جاء عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من المبالغة الاكيدة فى التحذير عن سب أو نقص أحد من أصحابه لا سيما أصحابه وكتابه ، ومن بشره بأنه سيملك أسته ، ودعالة بأن يكون هادياً مهدياً كما يأتى ذلك وغيره من تمزيبا الكثيرة . . . . . دعانى الى تأليفها الطائب العيث من السلطان "عابون" اكبر سلاطين الهند وأصلحهم وأشدهم تمسكاً بالسنة الغراء ومحبة اهلها ، وما نسب

(قد تقرر أن عمر وعلياً وابن عباس رضي الله تعالى عنهم اتفقوا على أن معاوية من أهل الفقه والإجتهاد) انتهى وقال أيضاً فيها في موضع آخر منها (قد ثبت عن عمر رضي الله تعالى عنه ما هو صريح في أن معاوية رضي الله تعالى عنه من المجتهدين بل في أنه من أعظم المجتهدين وأجلهم) انتهى . ثم نقول : لو سلمنا أن معاوية ليس بمجتهد فضلاً عن أن يكون من أجلهم وأعظمهم ، وأن معاوية وصله رسالة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ومع ذلك توقف في إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى أنه لم يوجد فور الإجابة منه - إن رأى معاوية هذا موافق لرأي سيدتنا قرة عيني المصطفى سيدتنا فاطمة الزهراء على نبينا وعليها الصلاة والسلام كما ثبت في حديث "صحيح مسلم" من رواية أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : خرجت مع النبي صلى الله تعالى

عليه بما يخالف ذلك بفرض وقوعه منه اتصال منه الاتصال الدافع لكل ربه" وتهمة كما يقطع بذلك التواتر عنه في أواخر أسره كما وله ؛ بل حكى لي من هو في رتبة مشايخ مشائخنا من بعض أكابر بني الصديق عنه أنه مكث أربعين سنة لا ينظر إلى السباء جاء من الله تعالى ، وأنه إنما يأكل من كسب يده ، وأن من قدم عليه من عباء أهل السنة بالغ في تعظيمه بما لم يسمع عن غيره كثرة التردد عليه ، ومع سمع ملكه وأبيه عسكره جالسا بين يديه على التراب كصغار طلبته مطلقا عليه من الأرزاق والانعام ما يلحقه بأكابر الأغنياء وسبب طلبه ذلك أنه نبي في بلاده قوم ينتقصون معاوية رضي الله تعالى عنه وينالون منه وينسبون إليه من العظائم بما هو بريء منه لأنه لم يقدم على شئ مما صح عنه إلا بتأويل يمنعه من الإثم ويوجب له حفظاً من الثواب كما سيأتي فاجبته لذلك ..... وممته "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب معاوية" (أبي سفيان) اهـ

عليه وسلم في طائفة من النهار لا يكلمني ولا أكلمه حتى جاء "سوق بني قينقاع" ثم انصرف حتى أتى خباء فاطمة فقال : أثم لكع أثم لكع - يعني حسناً - فظننا أنه إنما تحبسه أمه لتغسله وتلبسه سنجاباً فلم يلبث أن جاء يسعى حتى أعتنق كل واحد منها صاحبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه) انتهى . وقد علم من هذا الحديث أن سيدة النساء رضى الله تعالى عنها قد علمت دعاءه صلى الله عليه وسلم لسيدتنا الحسن رضى الله تعالى عنه ومع ذلك توقفت في فور إجابته حتى غسلته وألبسته ما ألبسته .

وقول أبي هريرة "فلم يلبث" لا يأبى عن هذا فإن اللبث بتحقيق مفهومه باللبث القليل وباللبث الكثير ، ودل أول الحديث على توقفها في الإجابة فوراً فالتو، في قوله "فلم يلبث" راجع الى اللبث الكثير . فكما لا إعتراض عليها في فعلها هذا قطعاً كذلك لا إعتراض على فعل معاوية هذا أيضاً . وإن ادعى ان توقف سيدة النساء كان عن قرينة دلت على أن هذه الإجابة ليست على الفور فنقول : أين تلك القرينة ؟ وجواز قيام القرينة في الحديثين سواء . وأيضاً نقول : إن رأى معاوية هذا طابق آراء ساداتنا أبي بكر وعمر وغيرهما من أجلاء الصحابة كما دل عليه حديث ذي اليمين رضى الله تعالى عنه فلنهم توقفوا في إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً حين سأله صلى الله تعالى عليه وسلم عن السهو في الصلاة أول الأمر سزال دلالة الحال وما أجابوه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بعد أن قال ذو اليمين ما قال ، وأجابه

صلى الله تعالى عليه وسلم بأشرف المقال فسألهم أكمال قال ذو اليمين .  
وأيضاً رأي معاوية هذا موافق برأي سيدنا على المرتضى رضى الله  
تعالى عنه حين جاءه صلى الله تعالى عليه وسلم ليوقظه وفاطمة الزهراء  
رضى الله تعالى عنهما للتهجد فتوقف على في إجابة دعائه وأجابه  
بقوله " إنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا " والحديث في " صحيح  
البخارى " " صحيح مسلم " وغيرهما . فكما لا يجوز الإعتراض  
عليهم بهذا التوقف في الإجابة كذلك لا يجوز الإعتراض على  
معاوية بذلك التوقف رضى الله تعالى عنهم ، ويؤيده ما في " صحيح  
البخارى " من " كتاب الصيام " في " باب متى يحل فطر الصائم  
( عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كنا مع رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم في السفر وهو صائم فلما غربت الشمس قال : لبعض  
القوم يا فلان قم فاجدح لنا فقال : يا رسول الله أو أمسيت قال :  
إنزل فاجدح لنا قال : إن عليك نهراً قال : إنزل فاجدح لنا  
فنزل فجدح لهم فشرب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ) انتهى .  
وما فيه من ذلك الكتاب في " باب صوم الدهر " ( عن عبد الله  
بن عمرو رضى الله تعالى عنهما قال أخبر رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم أني أقول : والله إني لأصومن النهار ولأقومن الليل  
ما عشت ، فقلت له : قد قلته بأبي أنت وأمي قال : فإنك لا تستطيع  
ذلك فصم وأفطر وقم ونم وصم من الشهر ثلاثة أيام قلت : إني  
أطبق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إني  
أطبق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إني

اطبق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأنظر يوماً ) انتهى . وما فيه في "كتاب البيوع" في "باب من رأي إذا اشترى طعاماً جزافاً" (عن عائشة - في حديث الهجره - فلما دخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أبي بكر قال له : أخرج من عندك فقال له أبو بكر : هما إبتائى عائشة وأسماء قال : أشعرت أنه قد أذن لى فى الخروج - أى من مكة إلى المدينة الخ ) انتهى وما فى "صحيح البخارى" من قصة كتاب "صلح الحديبية" أنه كتب على رضى الله تعالى عنه - فى آخره "هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله" فقال الكفار : لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك من البيت فاكتب محمد بن عبدالله فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لعلى أمح "رسول الله" فقال : والله لا أمحوه أبداً فقال لعلى : أرنيه فأراه فحاه صلى الله تعالى عليه وسلم ) انتهى .

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لا أشبع الله بطنه" لم يوجد فى آخره فى "صحيح مسلم" لفظ "أبداً" فهو إدراج من صاحب "الدراسات" كذب على من كان معصوماً عن الكذب أبداً صلى الله تعالى عليه وسلم : على أن الإمام النووي فى "شرحه" على "صحيح مسلم" قد أدرج هذا الحديث فى ترجمة "باب من سبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجرأ وزكاة" فهذا يدل على أن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان أهلاً لهذا الدعاء فكان له أجرأ وزكاة ، وبه قال الحافظ ابن حجر الهيتمى . وقال الإمام

النووي في " شرحه " المذكور ( فهم . سلم من هذا الحديث أن معاوية رضى الله تعالى عنه لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء عليه فلذا أدخله في هذا الباب وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه يصير في الحقيقة دعاء له ) انتهى . فهذه العبارة صريحة في أن الإمام مسلماً إنما أدرج هذا الحديث في هذا الباب بنفسه فحكم أن هذا الدعاء عليه صورة دعاء له حقيقة لكونه أجراً له وزكاة ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ( إنما أنا بشر فأى المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً ) والحديث في " صحيح مسلم " أيضاً . وقال الإمام النووي في " شرحه " المذكور والحافظ ابن حجر في " رسالته " المسطورة في شرح حديث معاوية ( أو هو من الألفاظ التي كانت تجري على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن أن يقصدوا معانيها كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لبعض أصحابه " تربت عينيكَ " وبعض أمهات المؤمنين " عقرى حلقى " ونحو ذلك ) انتهى . وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه " لکم " ولأبي ذر الغفارى رضى الله تعالى عنه " على رغم أنف أبي ذر " فلم يتعين هذا القول أن يكون دعاء عليه . فهذا الفرق الذى أبدعه المعارض بين عدم استجابة سعيد ومعاوية إنما نشأ من عدم صدق نية إلى معاوية رضى الله تعالى عنه ، ولم يدل الحديث على أن معاوية رضى الله تعالى عنه قد توقف عن الإجابة الفورية مع العلم بأنها هي المفروضة ليست إلا . ومن قال " أهل الكشف محفوظون عن الخطأ مطلقاً " فعاوية من

أجلهم . وقد سبق الجواب منا عن قول المعترض ( فما ظنك برأى رجل مما ليس بحجة على أحد الخ ص ٢٥٩ ) .

قوله لظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة الخ (ص ٢٥٩)  
قلت : ليس الأمر كذلك فإن قصة ساداتنا أبي بكر وعمر وعلى وفاطمة وغيرهم التي ذكرناها تمنع القول بظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة ، فعاوية يجوز أن يكون قد رأى ما رآه ورأوا رضى الله تعالى عنهم .

وإن مجرد رأى رجل يمنع المؤمن عن إجابة قول المعصوم والإتيار بأمره ؟ هيهات هيهات . وأهل العناد والفساد في تجهيل السلف وتخطئتهم قائمون ، وهم رضى الله تعالى عنهم مجيئون لدعائه صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم ومؤتمرون بأوامره ومنتهون عن نواهيه أزيد من ابن العربي والشعراوي وغيرهما من أمثالهما يبقين إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولا إحتياج لنا إلى إبداء الفارق بين الإجابة والعمل بالسنة ، وإنما يحتاج إليه لوقيل بالظن الفاسد إلى السلف الكرام ، وهو أنهم غير عاملين بالسنة : وأن معانديهم الذين يدعون أنهم عملة بالحديث - وإن كانوا كذبة فاسدة - عاملون بها . وكلا الدعويين فاسد ، والمبنى على الفاسد فاسد ، والسلف رحمهم الله تعالى مجيئون لدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته كلاً وعاملون بها من غير نقصان . والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله فمن ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً الخ (ص ٢٥٩)

قلت : من امتنع عن الغناء مطلقاً أو عن الغناء بدف فإنه لم يمتنع عنه لمجرد قول رجل مطلقاً ورأيه ، وإنما امتنع عنه لأن قوله مؤيد بقوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) وقد حلف ابن عباس وابن مسعود أن "لهو الحديث" هنا هو الغناء ، ومذهب ومصدق بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم وثبت بها وهي حديث (لهو المؤمن باطل إلا في ثلاث) وليس الغناء من هذه الثلاثة رواه الحاكم في "المستدرک" وقال صحيح على شرط مسلم ولفظه (كل شيء من هو الدنيا باطل) الخ وحديث صفوان بن أمية قال : كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذ جاءه عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله إن الله كتب على الشقوة فلا أراى أرزق إلا من دفى بكفى فأذن لى فى الغناء من غير فاحشة فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لا آذن لك ولا كرامة ، كذبت أى عدو الله والله لقد رزقك الله طيباً فاخترت ) إلى آخر الحديث رواه "ابن ماجة" وغيره ، فامتناعه عن سماع الغناء ليس بمناسب إلى مجرد قول رجل ورأيه كما وهم - والأمر كما ذكرنا - فحينئذ إمتناع الممتنع عنه ليس إلا إجابة لله وللرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حقيقة . وجواب بعض العلماء عن هذين بما لا يكون مرضياً عند ذلك الرجل ، هو مجتهد لا يجعل قوله

مخالفاً للسنة فإن رضاء ذلك به وعدم إرضاء هذا به مبتنى على الرأي ، فغاية ما يلزم على ذلك الممتنع هو أنه خالف رأي ذلك الحبيب الذي يقول بتحريم إتياع رأيه على ذلك الرجل الممتنع . وثبوت شئ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المنع عنه ، والقول بتأخير المانع الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم - مبنى أيضاً على حديث ( ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال ) على خلاف بعض الآراء - ليس مما حرمه الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم . ومن ألهم وهو مجتهد أن النهي عن الغناء متأخر من حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو ناسخ لجوازه السابق عليه لا بأس عليه بأن يقول : الغناء وسماعه حرام على أمته صلى الله تعالى عليه وسلم . ولا بأس لمقلديه أن يقلدوه في قوله هذا ، وكثير منهم عرفاء بالله تعالى أعظم شأناً من ابن العربي وأمثاله ، والأئمة الأربعة وكثير من مقلديهم المذكورون محفوظون عن الخطأ وآخذون عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة ومشافهة عند ابن العربي وذويه وهذا المعترض ، فأين التوقف عن إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترك واجب فور العمل بدعائه لا في العبادات ولا في العادات . وقد عرف إختلاف العرفاء بالله تعالى كالعلماء بالله في جواز السماع . ولا ينكر هذا إلا من أنكر أن أبا حنيفة ومن تبعه من العرفاء والعلماء وبعضهم الفقراء الكمل السرهندية كانوا من الفقراء العارفين بالله تعالى . وقال العارف الأستاذ أبو القاسم القشيري في "رسائله" بسنده إلى

أبي بكر ممشاد قال : سمعت الجنيد يقول : " السماع فتنة لمن طلبه ترويح لمن صادفه " وقال أيضاً فيها (حكى عن الجنيد أنه قال : السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء الزمان والمكان والإخوان . وسئل الشبلي عن السماع فقال ظاهره فتنة وباطنه عبادة ، فمن عرف الإشارة حل له استماع العبادة وإلا فقد استدعى الفتنة وتعرض للبليّة . وقيل : لا يصلح السماع إلا لمن كانت له نفس ميتة وقلب حي ، فنفسه ذبحت بسيف المجاهدة وقلبه حي بنور الموافقة ) انتهى . ولم يوجد في زماننا من أهل السماع إلا طلبته . وأين الزمان والمكان والإخوان فيهم ؟ وأين معرفة الإشارة ؟ فليس السماع في زماننا إلا استدعاء للفتنة وتعرضاً للبليّة . وأين النفوس المذبوحة بسيف المجاهدة والقلوب الحية بنور الموافقة . وقال الإمام الياقعي في " روض الرياحين " في الحكاية التاسعة والسبعين بعد المائتين بعد ما نقل جواز السماع عن كثير من المشايخ الكبار والأولياء الأحرار قدس الله تعالى أسرارهم ( لا يغتر جاهل بما ذكر عن الشيوخ في السماع أنه يجوز لكل أحد هيهات إنما هو لمن حدى به حادى الشوق إلى موطن القرب والحضرة القدسية خالياً عن هوى النفس والصفات الدنيّة متصفاً بما اتصف به أهل الأحوال السنية ) انتهى . وأين في زماننا من أهل السماع من خلا عن هوى النفس والصفات الرذيلة الدنيّة واتصف بما اتصف به الأولياء الكرام والمشايخ الفخام ؟ وعد الإمام الغزالي السماع من ريع العبادات لا يستلزم أن الحق هو ما عليه الغزالي دون ما

عليه الإمام القمقام أبو حنيفة رحمه الله تعالى : نعم في مذهب أبي حنيفة في سماع الغناء تفاصيل وليس الممنوع منه عنده جميع أقسامه ، ومن أراد الإطلاع على هذا التفصيل فليرجع إلى شرح "كنز الدقائق" الموسوم "بثبين الحقائق" وإلى غيره من الكتب الفقهية . ومن قال : إن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً يلزمه أن يقول : إن القول بتحريم الغناء الصادر عن كان من ساداتهم وكبرائهم ليس بخطأ ألبتة . وقد اقتصرنا في مسألة تحريم الغناء على إيراد حديث واحد ومن تتبع كتب الحديث والاستدلال وجد شيئاً كثيراً منه .

قوله وأنا أقول يترجح عندي القول الأول بوجوه الخ  
(ص ٢٦٠)

قلت : قد صرح العلامة الجليلي في حاشيته على "المطول" وغيره بأنه (احتج بحديث ذي الدين مالك والشافعي وأحمد على أن الكلام العمود في الصلاة ممن يظن أنه ليس فيها لا يبطلها . وقاويله عند الحنفية أنه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة توفيقاً بين الدلائل) إنتهى . وثبت عنهم أن الكلام ناسباً في الصلاة لا يفسدها أيضاً . فالقول بعدم فساد الصلاة بإيجابته له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذهب الأربعة بمجرد الرأي لا بالحديث . وقد عرفت مما قد سبق أن الخروج عن المذهب الأربعة خروج عن الإجماع ، كما أن القول بعدم قبول حديث "الصحيحين"

غير ما انتقد عليهما ، وبضعفه خروج عن الإجماع ؛ على أن لفظ الدارقطني في "سننه" مرفوعاً (أنه صلى الله عليه وسلم قال: الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء) عام يشمل كلام إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . فإن المفرد المحلى باللام عام قطعى عند الحنفية إذا لم يكن معهوداً ، ولا عهد قطعاً . فإبداء الوجوه الثلاثة التى ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه ليس إلا من باب مقابلة الرأى المجرد بالحديث وإبطال الحديث به . معاذ الله تعالى عن ذلك . وقد عرفت أنه حرام بالإجماع . وفي "صحيح البخارى" في "باب ما ينهى من الكلام فى الصلاة" وفي "صحيح مسلم" و "سنن الترمذى" في "باب نسخ الكلام فى الصلاة" (عن زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه قال : كنا نكلم خاف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الصلاة ، يكلم الرجل منا صاحبه إلى جنبه حتى نزلت "وقوموا لله قانتين" قال : أأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ثم قل : هذا حديث حسن صحيح ) انتهى . وليس لفظ " ونهينا عن الكلام " فى " البخارى " والكلام ههنا عام قطعى فحال الوجوه الثلاثة أيضاً كما ذكرنا . وقول الله تعالى "وقوموا لله قانتين" والحديث الحسن الصحيح وحديث "الدارقطنى" دالة على إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فى الصلاة وإن كانت مفروضة فوراً مفسدة للصلاة ، والوجوه الثلاثة التى ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه مع أن فيها ما ذكرنا آنفاً كل واحد منها منظر فيه . أما الأول فلأن إيجاب الله تعالى على العبد شيئاً

لا يستلزم أن لا يؤدي إلى فساد شئ آخر واجب عليه بإيجاب إلهي آخر كما إذا رأى المصلّي رجلاً أعمى يقع في البئر أو في النار - لو لم ينقله بترك صلاته - يفترض عليه إنقاذه . وهو من مفسدات الصلاة بلاريب إذا كان الإنقاذ بعمل كثير . ونظائره كثيرة في الشريعة الطرية البيضاء فلا تناقض ولا تضاد في الأوامر الإلهية وإنما هذه امثال بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( من ابتلى ببيلتين فليختر أهونهما ) فإن عدم الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً في الصلاة بلية ، وترك الصلاة وقطعها بلية أخرى ، والثانية أهون من الأولى ، فاجاز الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم باختيار الأهون وجوباً . وأما الثاني فلأن نسخ جواز الكلام في الصلاة والنهي عنه فيها إنما وقع بعد قصة ذي اليمين وقصة سعيد فلا احتياج له صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن يعلمها فساد الصلاة بالكلام حينئذ . وأما الثالث فلأن قياس التكلم لإجابته صلى الله تعالى عليه وسلم على الأفاعيل والحركات التي جازت في صلاة الخوف قياس صدر عن المعارض الغير المجتهد وهو حرام بالإجماع لا سيما وهو من نقاته ومن يأنف منه ؛ على أن الأصل أن تلك الأفاعيل والحركات منافية للصلاة لما أن منباها على السكون والوقار بالحديث الشريف . والدليل من الشارع إنما أخرج صلاة الخوف عن عموم ذلك الأصل الثابت بالحديث على خلاف القياس ، فلا يجوز قياس هذه الإجابة على أفاعيل صلاة الخوف وحركاتها أصلاً لأن من شروط صحة القياس أن لا يكون النص في المقيس عليه

على خلاف القياس . وأيضاً هو قياس مع الفارق فإن الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم من باب ترك الصلاة وقطعها والقيام عنده صلى الله تعالى عليه وسلم لأن يسمع أمره ويأتمر به صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأفعال صلوه الخوف لم يعقل فيها معنى تركها وقطعها لا قصداً ولا شرعاً .

قوله ثم من اعجب ما يقول به قائل الخ (ص ٢٦١)

قلت : قد صرح الفقهاء ناقلين عن الإمام أبي حنيفة بأنه ينظر إن كان مقصود المصلي جواب القائل فسدت والإفلا . وليس الحكم بفسادها مطلقاً عنده ، ففساد الصلاة بها ، وكونها في حكم كلام الناس إنما جاء من حيث أنه قصد الجواب لواحد من الناس غير من فرض إستجابته والعمل بحكمه علينا لا من حيث أنه صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو نظير قول المصلي " سبحان الله " في جواب من أتاه بخبر سار ، وقوله لا إله إلا الله ، وقوله لا حول ولا قوة إلا بالله إذا قصد بها جواب واحد من الناس وإن كان الذكر مطلوباً فيها أيضاً ؛ حتي أنهم قالوا : لو قصد المصلي حين تكلم بها إعلام الجاني أنه في الصلاة لا تفسد صلاته . وأيضاً هو نظير قول المصلي : " ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار " في جواب من قال : " أدع الله لي " قاصداً جوابه ومريداً إمتثال أمره ؛ بل لو قيل إن القرآن كما يخرج عن القرآنية بقصد إنه مجرد دعاء أو ثناء كذلك الصلاة عليه

صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج عن كونه صلاة وإمناً لقوله تعالى "صلوا عليه" بقصد المصلى جواب أحد من الناس بها لكان له وجه وجيه . وهذا كما قالوا إن أبا حنيفة لما قال : إن المنفرد في الفرض الرباعي إذا قرأ في القعدة الأولى بعد التشهد الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم سهواً يجب عايه سجدة السهو ، وتأخيرها هذا كراهة تحريم - رأى صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال : يا أبا حنيفة أقلت : إن من صلى على في القعدة الأولى من الرباعية سهواً يجب عليه سجدة السهو ، وهل يكون الصلاة على في الصلاة كراهة تحريم فقال : يا رسول الله - صلى الله تعالى عايه وسلم - إني لم أقل بسجدة السهو وفعل كراهة التحريم لأجل صلاة من صلى عليك وإنما قلت بها لئلا يلزم تأخير الركن وهو القيام في الثالثة فسكت صلى الله تعالى عليه وسلم وأجابه جواب أبي حنيفة . فلهذا در الإمام حيث كان مقبولاً في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، على أنه كم من واجب خارج الصلاة يفسدها إذا وجد داخلها كتشميت العاطس ورد السلام . ووجوبها أو سنيتهما مؤكدة في محل معين من الصلاة لا يجعلها مشروعة في غيره ، فهي في غيره كقراءة القرآن في الركوع والسجود والقعدة ولا يجعلها غير مفسدة للصلاة إذا نوي بها جواب واحد من الناس كآية "ربنا أتنا الخ" إذا نوي بها الجواب ، كالسبحللة والهيللة والحوقة إذا أراد بها الجواب . نعم قد افترض الله علينا الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله تعالى (إن الله وملائكته

يصلون على النبي بآ أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) بلارب خارج الصلاة عند الكل ، وأما داخلها فعند الشافعية فقط في القعدة الأخيرة فقط دون الحنفية . لكن قد اختلف عندنا أنها فرض كفاية كلما سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم أو قرئ أو مرة واحدة في تمام العمر وما سواها سنة إستحبابية أو مؤكدة ، ولم أعرف في أئمتنا من قال : إنها فرض عين على كل من سمع أو قرأ اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كلما سمع وكلما قرأ . نعم قال ابن حجر من الشافعية في " الدر النضيد " ( ثم القائلون بالوجوب كلما ذكر اسمه أكثرهم على أن ذلك فرض عين على كل فرد فرد وبعضهم على أنه فرض كفاية ) إنتهى . وقد اختلف القائلون بالقول الأول في أن المجلس إذا اتحد هل يتكرر فرضية الصلاة بتكرر اسمه فيه أولاً ، فذهب بعضهم إلى أنها تتكرر بتكرره ، وبعضهم إلى أنها لا يتكرر به ، لكن لم يختلف أحد من العلماء الذين يعتد بهم في أن المصل إذا سمع اسمه أو قرأ كلما سمع أو قرأ أو مرة واحدة لا تكون الصلاة واجبة مفروضة ولا واجبة غير مفروضة ولا سنة ولا مستحبة ولا مباحة عليه كالثناء فيها على اسمه تعالى حين سمع أو قرئ . قال قاضيخان في " فتاواه " ( رجل يقرأ القرآن فسمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجب عليه الصلاة والتسليم لأن القراءة على النظم والتأليف أفضل من الصلاة عليه . فإذا فرغ من القراءة إن صلى كان حسناً وإلا لا شئ عليه ) إنتهى . ومثله في " خزائن الروايات " نقلاً عن " ملتقط الناصري " وقول قاضيخان

وغيره "أفضل من الصلاة" يدل على أنه كما لا يجب على قارئ القرآن عند سماع إسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك لا تسن ولا تستحب ولا تنباح بل أفادوا أن الصلاة حينئذ ترك الأفضل ، والظاهر أن أثناء الصلاة لا تكون أدنى من أثناء القرآن والله تعالى أعلم . والقول بوجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على المصلي إذا سمع اسمه الشريف من غيره أو قرأه فيها لا يساعده دليل عقلي ولا نقل ، ومن ادعى ذلك فعليه البيان . وقال الحافظ ابن حجر الهيتمي المكي في " الدر النضيد " الثالث من الأقوال أن الصلاة واجبة في العمر مرة ككلمة التوحيد لأن الأمر مطلق لا يقتضي تكراراً والماهية تحصل بمرة وعليه جمهور الأمة منهم أبو حنيفة ومالك وغيرهما . والقول الرابع أنها واجبة في التشهد . والقول الخامس أنها واجبة في مطلق الصلاة ، وتفرد بتعين دعاء الإفتتاح لها بعض الحنابلة . والقول التاسع أنها نجب كلما ذكر ، وبه قال جمع من الحنفية منهم الطحاوي ، وجمع من الشافعية ، وجمع من المالكية وبعض الحنابلة ) إنتهى . فانزاح الإشكال من أصله على أن هذا الإشكال لو ثبت لايتأتى إلا على الرواية القائلة بفرضية الصلاة كلما ذكر وإن اتحد المجلس . وقد تحقق أن هذه الرواية ضعيفة وأن محلها إنما هو خارج الصلاة .

قوله ومن مندوباتها المؤكدة عند غيره الخ (ص ٢٦١)

قلت : هذا أيضاً مما يجب محوه فإن الحنفية رحمهم الله تعالى

قالوا : بكونها سنة مؤكدة من سنن الهدي في القعدة الأخيرة .  
وهي مرتبة متوسطة عندهم بين الوجوب بمعنى الفرض وبمعنى  
ما يوجب تركه كراهة التحريم ، وبين الندب المؤكد . فإطلاق  
المعترض لفظ " غيره " في كلامه غير صحيح ، وهو ممن حرم  
ترك الظاهر مطلقاً .

قوله ومعنى الجواب فيه الخ ( ص ٢٦١ )

قلت : ليس الحكم بالفساد بناء على هذا المعنى بل على قصد  
الجواب . والفرق بين قصد الجواب وبين كون معنى الجواب فيه  
بين . فالقصد متبين وإنكار المعترض له لا يصلح للإلتفات إليه  
وقد صرح المعترض بأن عدم فساد الصلاة بالصلاة إذا نوى جواب  
واحد من الناس إنما ثبت قياساً على عدم فساد الصلاة بإجابته  
صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . وقد عرفت أن الحكم بعدم فساد  
صلاة من أجابه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها مخالف للآلة  
والأحاديث ، وبمجرد رأى في مقابلتها ، وحرمة بالإجماع ، فكيف  
يصح هذا القياس ! على أنا لو فرضنا أن الحكم بعدم فساد صلاة  
من أجابه فيها ثبت بالقياس فنقول : إن من شرط القياس أن يكون  
الحكم في الأصل ثابتاً بالكتاب أو السنة أو الإجماع . فلو كان ثابتاً  
فيه بالقياس لا يجوز قياس الفرع عليه كما صرح به في " التنقيح "  
و " التوضيح " و " التلويح " . فحرمة هذا القياس بالإجماع البتة ؛  
على أنه قياس المقلد المعترض وهو ليس بأهل له حرام اجماعاً .

وأيضاً هو من نفاة القياس ومحرميه ، فكيف يسمع منه الإحكام التي أثبتها بالقياس الذي هو محرم عنده .

**قوله** يدل إيجابها بالذكر وظاهر ذلك الفور الخ (ص ٢٦٢)

**قلت:** قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" و شارحاه في "شرحيه" (إن الأمر على قول من لم يقل فيه بالتكرار أما مقيد بوقت يفوت لهم الأداء بفوته أولاً . فالثاني لمجرد الطلب . فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به كما يجوز البدار به . وهو الصحيح عند الحنفية ، وعزى إلى الشافعي وأصحابه ، واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي) إنتهى . فإثبات المعارض الوجوب الفوري في الصلاة - وهو غير مجتهد قطعاً ، ومن محرمي القياس - بقياسها على وجوب إجابة المؤذن في الأذان على وجه الفور ، وعلى وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً مما تصم عنه الأذان . وأما قولهم : إذا سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يصل عليه يبقى الصلاة دينياً في الذمة فيقتضى بخلاف ذكر الله لأن كل وقت محل أداء الذكر فلا يكون محل القضاء) إنتهى فلا يقتضى أن يكون الأمر في الصلاة فورياً فإنه إذا جاز قضاءه لا يتحقق فوت المأمور به ؛ على أنه قد صرح ابن الهمام في "فتح القدير" بأن هذا الفرق أى بين الصلاة وذكر الله تعالى غير ظاهر) إنتهى . أي فالصلاة كذكر الله تعالى . وإيجاب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بالذكر

المدلول للفظ الأحاديث لا يدل إلا على أن ذكر الاسم علة لوجوبها ولا دلالة فيه على أن الوجوب فوري . فلا دلالة للفظ الأحاديث على ما حاول إثباته وإنما هو إثبات منه برأيه المجرد . فقلوه (ظاهر ذلك الفور) ليس في محله . وبعد التليا والتي نقول : إن المعارض إن اراد بأجابة المؤذن إجابة باللسان ففي أصل وجوبها على من سمع الأذان إختلاف مبين في كتب الفقه . فبعضهم رجع القول باستحبابها ، وبعضهم رجع القول بوجوبها . فاختلافهم في الفور أثبت . وقد سمعت أن إثبات وجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً بالقياس على وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً فاسد بوجوه بالمرّة فكيف يثبت به الفور ! ولو جاء تصريح من العلماء المعترين أنها متساويان في الفورية لوضعناه على الرأس والعين وقبلناه أشد القبول . وإنما كلامنا في دفع الدلائل التي أقامها المعارض على هذين المطلوبين . ولن نجد نقصاً فيه إن شاء الله تعالى . فقلوه (فكون هذا الأصل في هذا مستملاً) الخ (١) دعوي لا يسمع منه لأنه مبني على الفاسد، والمبني على الفاسد فاسد . والقول بأن (أصل ترك التعظيم الموجود في الفرع أثر في عدم الفساد الخ . ص ٢٦٤) ، وأن الوصف الزائد في الأصل قد أثر في وجوب ما هو محرم في الصلاة أيضاً مبني على الفاسد فهو فاسد بلا ريب ؛ على أن القول بتأثير هذا في هذا وذاك

(١) ووقع في النسخة المطبوعة هكذا "فكون الأصل في هذا القياس

مستملاً" (ص ٢٦٤)

فى ذاك يحتاج إلى قيام دليل عليه ، وأين ذلك ؟ وأيضاً قد نص ابن العربى " أن العلة المنصوصة لا يجوز فيها القياس أيضاً " والمعترض من أتباعه فما وجه هذا القياس من المعترض والعمل به والحكم بناء عليه ، وهو عنده من محرمات الله تعالى وإن كان القائس كاشفاً عارفاً من سادات العارفين وهو ليس بمجتهد ولا كاشف ولا عارف قطعاً .

قوله فإن لفظ الأحاديث " من ذكرت عنده " عام (١)  
الخ (ص ٢٦٤)

قلت : لفظة " من " عام فى الأشخاص ، وهو مطلق فى الأحوال والأمكنة والأزمان كما صرحوا به فلا يدل على عموم الوجوب الذى حاول المعترض إثباته . ولوسلم أنه عام فيها أيضاً فنقول : قد ذكرنا عن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر صاحب " الدر النضيد " ما يدل على أن القول : بوجوبها فى مطلق الصلاة خروج عن مذاهب الأئمة الأربعة ، وبه بصرح كلام النقاد من العلماء أيضاً . وقد عرفت أن الإجماع قام على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً القول بوجوبها فى مطلق الصلاة كما ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم يردده لفظ حديث " الترمذى " الذى قد سبق ذكره . فلفظ الكلام فى ذلك الحديث

---

(١) ووقع فى المطبوعة هكذا " ومن ذكر صلى الله عليه وسلم عنده " وهو عام .

عام يشمل الصلاة أيضاً . فالحديث والإجماع قاما على أن العموم أو الإطلاق في هذه الأحاديث الشريفة ليس بمراد فلا تشمل المصلي أيضاً . ومن المعلوم أنه يستثنى من هذا العموم العارى والجالس للبول والغائط والمشغول بالجماع ونحوها أيضاً . وقد قالوا : ما من عام إلا قد خص " حتى وصل اشتغاره فيما بينهم إلى حد المثل الدائر . ألا يجوز تقييد المطلق وتخصيص العام بالإجماع والحديث المذكورين ؛ على أن القول بوجوبها في مطلق الصلاة مقابلاً بقول وجوبها في التشهد لا يدل على وجوبها عموماً فيها حتى أنه كلما ذكر اسمه فيها أو سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وجب عليه الصلاة صلى الله عليه وسلم فيها ، فإن صدق المطلق يتحقق بالصلاة مرة أيضاً فيها في التشهد أو غيره سواء ذكر أو سمع اسمه الشريف فيها مرة واحدة أيضاً أو مرات معدودات ومدعى المعارض عموم الوجوب كلما ذكر أو سمع اسمه ولو في الصلاة . والأقوال العشرة التي أتى بها شيخ الإسلام في " الدر النضيد " ليس قول المعارض هذا واحداً منها . قال في " الدر النضيد " ( أستفيد من قوله تعالى " صلوا عليه " أنا مامورون بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد اختلف العلماء في ذلك على عشرة أقوال) انتهى . ففقتضى كلامه هذا أن قول المعارض هذا خارج عن أقوال العلماء . وقول صاحب " الدر النضيد " ( القول التاسع يجب كلما ذكر أو سمع ذكره ) لا دلالة فيه للمعارض فإن مراده كلما ذكر أو سمع ذكره في غير الصلاة بدليل عده الإمام الطحاوى وجمعاً من الحنفية

في القائلين بهذا القول التاسع فثبت بهذا أن قول المعارض هذا كما هو مخالف بالمذاهب الأربعة التي قام الإجماع على امتناع الخروج عنها كذلك هو مخالف بإجماع جميع العلماء في الأمة المرحومة أيضاً . وقد تقدم أنه مخالف بالحديث أيضاً ، على أن قول ابن حجر في هذا القول التاسع (وبه قال جمع من الحنفية وجمع من الشافعية وجمع من المالكية وبعض من الحنابلة ) يدل صريحاً على أن هذا القول التاسع ليس بمذهب لأئمة المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها إجماعاً . وإيضاً كما ثبت اللفظ العام في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت العام في الأحاديث في تسميت العاطس ورد السلام أيضاً . ففي " صحيح مسلم " عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (حق للمسلم على المسلم رد السلام وتسميت العاطس) فلنفظ "المسلم" بسلام التعريف عامان إذ ليس العهد فما أجاب به المعارض عن هذين العامين نجيب به في عموم الصلاة أيضاً . ومن المعلوم أن الحنفية قالوا بسنية الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة بعد التشهد في القعدة الأخيرة ، ولم يقولوا بأنها مفسدة للصلاة في أي موقع منها توجد إلا إذا نوي بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم جواب واحد من الناس فحينئذ تفسد .

قوله فلا أقل أن لا تكون من مفسدات صلاته الخ (ص ٢٦٤)

قلت: قد مر الجواب عنه مفصلاً فلا نعيده . ولا فساد في قول القائل بالفساد في صورة ما إذا قصد بها الجواب . وإنما الفساد في رأي من لم يفهم معنى كلامه . وإني لأطبل العجب من قول المعارض (وأما في جواب العاطس فيترجح فيه الفساد ص ٢٦٤) مع ثبوت الفاظ العموم الثابتة في الأحاديث التي ذكرنا بعضها . وما أورده المعارض من وجه الفساد بجواب العاطس في الصلاة هو مجرد رأى في مقابلة الحديث الصحيح وهو حرام بالإجماع .

وأما منع الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حال الخطبة فقال به أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه الأولياء والمحدثين والفقهاء لما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام) ولما أخرجه الإمام مالك في "موطائه" (عن ثعلبة بن مالك القرظي أنهم كانوا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه يصلون يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا سكث المؤذن وقام عمر سكتوا ولم يتكلم واحد) إنتهى . ولما أخرجه الإمام مالك في "موطائه" عن الزهري أنه قال (إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) فقولوه في الأثر الأول "والكلام" بلام التعريف وليس المعهود عام كامر . وقوله في

الأثر الثاني "واحد" بعد النفي في "لم بتكلم" وقوله "كلام" في "لا كلام" في الأثر الثالث نكرة في حيز النفي ، وهو نص في العموم ، فشملت كل كلام سواء كان من باب الذكر أو من باب الصلاة عايه صلى الله تعالى عليه وسلم أو من باب مجرد كلام الناس ولذا قالوا : يكره قراءة القرآن وتشميت العاطس والخطيب يخطب يوم الجمعة أو في العيد أو غيرها . وإيجاب الصلاة على من سمع إسمه المعطر صلى الله عليه وسلم عن الخطيب وغيره في حال الخطبة ما رأيناه في كتاب معزواً به إلى عالم معتد به من علماء الأمة المرحومة . كما أن إيجاب التشميت في تلك الحالة لم يوجد في شئ منها . وحديث ثعلبة القرظي المذكور دل على أن الصحابة كانوا يسكتون عن الصلاة حين ما سمعوا إسمه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم في الخطبة من سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه . ولو كانت واجبة أو سنة مستحبة حينئذ لأتوا بها في تلك الحال ، ولما وسعهم ترك واجب من واجبات الشريعة المطهرة أو ترك سنة من سنتها أو ترك مستحب من مستحباتها إتفاقاً وإجتماعاً عليه كرات مرات ، فحل محل الإجماع السكوتي من الصحابة على الحكم بمنع الصلاة حينئذ . ومن المعلوم أن مجرد قول الصحابي حجة عندنا إذا لم ينفه المرفوع مقدمة على القياس الشرعي لا سيما إذا ثبت عليه مثل هذا الإجماع الذي شأنه الشأن عندنا . وقد عرفت أن نفي المرفوع لهذا غير موجود ، فلا يروج في مقابلته قياسات المعارض التي لا شك في حرمتها عليه

بالإجماع ؛ على أنه قد قال الإمام النسفي في تفسيره المسمى "بمدارك التنزيل ، والشيخ على القارى في "حاشيته" على "تفسير الجلالين" تحت قوله تعالى "وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا" (جمهور الصحابة على أنه في استماع المؤتم ، وقبل في استماع الخطبة ، وقيل فيها وهو الأصح) إنتهى . فإذا كان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حينئذ مخرجا باستماع الخطبة والإنصات عنده فالمنع عنها حينئذ في وقت أن يخطب الخطيب ثابت بالقرآن ، وأثر سيدنا على وسيدنا ابن عباس وسيدنا ابن عمر وأثر الزهري ، والإجماع السكوتي الثابت من الصحابة رضى الله تعالى عنهم . ومن العجب أن المعارض قاس في مقابلة قول يعسوب هذه الأمة باب مدينة العلم سيدنا على المرتضى ، وقول يعسوب أخبار هذه الأمة سيدنا ابن عباس ، وقول من حاز في الورع والتقى مبلغاً عظيماً سيدنا ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ، وفي مقابلة الإجماع السكوتي من الصحابة الكرام . وإذا كان قياس المجتهد الجامع للشرائط حراماً عند المعارض فما ظنك في حرمة قياسه وهو غير مجتهد قطعاً و يقيناً لا سيما في مقابلة ما ذكرنا ؛ على أن المعارض ممن قال بعصمة سيدنا على كعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، (١) وقد صرح المعارض في "دراساته" بأن (قول واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت قول جميعهم البتة (٢) وبأن إجماعهم حجة معتبرة

(١) راجع "الدراسات" من ص ٢٣١ الى ص ٢٤٨

(٢) ايضاً ص ٤٥

كإجماع الصحابة (١) فما باله عدل ههنا عن ما هو قول جميعهم عنده ، وعما هو إجماع معتبر عنده . وأيضاً قد صرح المعارض تبعاً لابن العربي ( بأن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون في شئ من الأحكام وغيرها إلا عنه (٢) وبأن جميع أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً (٣) فما باله ههنا حيث خطأ هؤلاء الصناديد من الكاشين . والحنفية رحمهم الله تعالى إستثنوا عن مسئلة المنع عن الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم حين سماع إسمه الشريف في أثناء الخطبة ما إذا قرأ الخطيب آية ” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا “ (٤) وكَم من واجب ومفروض خارج الصلاة يفسد الصلاة إذا وجد داخلها كتشميت العاطس ورد السلام كما ذكرنا . وكَم من مفروض يفرض فعله ولو كان الشخص في الصلاة يفسد الصلاة به أيضاً كما مر . وكَم من واجب خارج الخطبة يمنع فيه حال أن يخطب الخطيب لإخلاله بواجب الانصات : وقوله ( ولقد سمعنا بعض المتجاسرين

(١) ”دراسات اللبيب“ ص ٣٦

(٢) ايضاً ص ٢٢٦

(٣) ايضاً ص ٢٢٩

(٤) ولكن يصلي السامع في نفسه كما في ”المهداية“ وقال في ”الدر المختار“ (وكذا الخطبة فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتابه“ أورد سلام وإن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم إلا إذا قرأ آية ”صلوا عليه“ فبصلي المستمع سراً في نفسه وينصت بلسانه عملاً بأمرى ”صلوا“ و”انصتوا“ انتهى.

الخ (ص ٢٦٥) لا أعرف من مراده "بعض المتجاسرين" فإن كان معتمداً به فيحتمل أن المعتز قد طرئ له سهو في سماعه عنه ، أو طرئ لذلك البعض سهو في هذه المسئلة ، وعلى الأمرين التعبير عنه "ببعض المتجاسرين" مما لا ينبغي أن يصدر عن المؤمن . وإن لم يكن معتمداً به فقولاه هذا مردود عليه بلاريب .

قوله وقد كانت الجمع الغفير من الصحابة الخ (ص ٢٦٥)

قلت : الصواب وهم "محتبون" (١) وقد مر الجواب عن هذا القول سابقاً فلا نعيده .

قوله فإن المرء بعد أهلية العمل بالحديث الخ (ص ٢٦٥)

قلت : القول بفور العمل بكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فيما وجد فيه دليل الإفتراض والقريضة على أنه فوري فقبول بلاريب . وأما فيما وجد فيه دليل السنية أو الإستحباب أو الإباحة فلا . وأما فيما وجد فيه دليل الإفتراض من غير قريضة على الفور فقد نقلنا فيه عن "التحرير" و "شرحيه" أنه لا يجب الفور فيه في القول الصحيح عند الحنفية

(١) قلت لم اقف على النسخة الخطية من "الدراسات" والتي كانت بإيدنا وقت تصحيح "الدراسات" هي النسخة القديمة المطبوعة "بلاهور" وكان وقع فيها "محتبون" بالهمزة ، فصححناه في الطبع الجديدة على وفق تصحيح المصنف - التعافي

وفي قول بعض الشافعية . ولو سلمنا أن الأمر المطلق عن القرينة كما يوجب الحكم يوجب الفور أيضاً عند الكل ، فنقول : كذلك الأئمة الأربعة وعلماء مقلديهم وعرفاءهم أخذوا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً ما ألهموا وأرشدوا من الدين الخالص ، وهم مكلفون بما في وسعهم من علم الخطاب الإلهي ، وكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، فوجب عليهم العمل بما أراهم الله تعالى منها لا بما رأى زيد وعمر و بكر وإن ادعوا ما ادعوا : فمن ظن أنهم على مجرد الرأي ، وأنه على الحديث عامل به فقد خسر خسراناً مبيناً . وهو من جزئيات ( إن بعض الظن إثم ) فإذا أن يكون قول كليهما من باب العمل بالسنة ، أو من باب العمل بمجرد الرأي من غير فهم من كلام الشارع ، فالواجب علينا القول بالأمر الأول في الأئمة الأربعة وسائر المجتهدين . وكان عملهم على هذا دائماً حتى إذا علموا شيئاً واعتقدوه أمر الشارع كان يحرم عليهم الحالة المنتظرة في العمل . ويحرم عليهم النظر إلى أن فهم هذا وصل إلى هذا ، وفهم ذلك وصل إلى ذلك . وأما القول بأن بعض العلماء المقلدة المجتهدين في بعض المسائل قد وصل إلى هذه الرتبة العليا بنفسه فيجب عليهم العمل بما رأوه وفهموه من كلام الشارع فوراً أو بلا فور فوقوف على أنهم إذا رأوا أن قول امامهم مجرد رأى ليس له حجة من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم مخالف للسنة ألبتة ، وأتى ذلك ؟ وقد اختلف العلماء الكرام في لزوم تقليد المجتهد المطلق عليه في غير

تلك الصورة فالأكثر على لزوم تقليده عليه أيضاً والأقل على نفيه ، وتصرح بعض العبارات بأن ذلك الأثر المعتزلة لكن دعوى المعارض أنه من أفراد بعض أولئك العلماء ، وأنه يجتهد في بعض المسائل منظور فيها .

قوله وقوله : " فسمعه يقول إجلس " الخ (ص ٢٦٥)

قلت : لأعرف للقول بأن هذا ظاهر وجهاً بل الظاهر أن المخاطب به ابن رواحه فإن القول بتخطئة مثل ابن رواحة وهو فصيح بليغ من بلغاء شعراءه صلى الله تعالى عليه وسلم في فهمه معنى كلامه صلى الله عليه وسلم مما لا يجوز أن يجترأ عليه من غير داع إليه . وأين ذلك الداعي إليه ؟ ومن المعلوم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه إلى أن يقول له هذا القول وهو خارج عن المسجد حكمة بليغة ( ١ ) فإن فعل الحكيم لا يخلو عن الحكمة . والحكم بأن ابن رواحة اعتقد أن الجلوس إفتراض على كل سامع الخ (ص ٢٦٦) في حيز المنع . لم لا يجوز أن يكون ابن رواحة ممن يقول بإفادة الأمر الندب ، أو ممن يقول بإفادته الوجوب على التراخي . وبأن القور مندوب فيجوز أنه امثل بأمره ندباً أو فوراً ندباً . ومن المتبين الذي لا ريب فيه أن فعل الواجب والمندوب كلاهما من طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكال طاعته أيضاً . ومن تحقق ما ذكرنا علم فوراً أن كلام المعارض فيها بعد منظور فيه أيضاً ؛ على

(١) فاعل "دعاه"

أن الحديث لم يثبت صحته ولا حسنه من قول الحافظ الناقد .

قوله تيقن أن من ترك العمل بالحديث لعدم أخذ إمامه به الخ (ص ٧٢٦)

قلت : قد مر الكلام في هذا الحديث ، وأنه لا يستدل به للمعترض فيما حاول إثباته . ثم نقول : إنه لم يوجد هذا الترك في علماء المذاهب الأربعة ولم يثبت ذلك عليهم ، ومن ادعى ثبوت ذلك فيهم فليأت بيينة عليه ، ولادعوى بدون البينة ، نعم قد وجد فيهم ما إذا تيقنوا ترك العمل بهذا الحديث لأخذ إمامهم بذلك الحديث الذي هو أرجح عنه أو ناسخ له عند إمامهم وعندهم وليس هذا باباً واحداً من الجفاء والظلم فضلاً عن أن يكون أبواباً منها . وهذا القدر المتيقن برئ منها ألبتة . ثم أنه لو تأمل المنصف في مقدمة ” تعاليفنا ” هذه وجد الجفاء والظلم وأبوابها في نفس المعترض أشد مما في تارك العمل بالحديث الصحيح لمجرد عدم أخذ إمامه به وتيقن أنه أتى بأبواب من الجفاء والظلم على نفسه معاذ الله تعالى عن ذلك .

## الدراسة السابعة

قوله في الدراسة السابعة - يجب ترك قول مائة إمام مثلاً إذا كان مخالفاً الخ (ص ٢٦٧)

**قلت :** من العلوم الواضح أن هذه الكلمة كلمة حق أريد بها باطل فهو نظير إستدلال الخوارج المارقة حين دعاهم على المرتضى رضى الله تعالى عنه - الذى هو الإمام الحق بعد الخلفاء الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم- إلى طاعته فإن طاعته طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، فادعوا أنه لا يجوز لهم طاعته وتحريم ، واستدلوا على دعواهم الخبيثة بقوله تعالى ( إن الحكم إلا لله ) فقال سيدنا على رضى الله تعالى عنه رداً عليهم وقدحاً فيهم- وهم أحق بذلك- " كلمة حق أريد بها باطل " والله الذى لا اله إلا هو نحن لانحكم على كلمة المعترض إلا بمثله . فنقول : مجرد قول آلاف أومئات آلاف من الأئمة إذا لم يصلوا حد الإجماع يجب تركه ، حتماً إذا كان مخالفاً لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت عنه . ولقد قال سيدنا الإمام حسين - فلذة كبده صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين ترأى الجمعان فى " كربلاء " وبكت أخته المطهرة زينب رضى الله تعالى عنها لما خففته من العبرة والإعتبار - لأخته تلك ( إصبري واعلمي أن أبى خير منى ، وأبى خير منى ، وأخى خير منى ولى ولهم ولكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه واسلم أسوة حسنة ) إنتهى . وكذلك جميع الصحابة وسائر الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت رضى الله تعالى عنهم والتابعين بإحسان ومن بعدهم إلى يوم القيامة لهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . وهذه فائدة قول سيدنا الحسين رضى الله تعالى

عنه "ولكل مسلم" فن ادمى بعده صلى الله تعالى عليه وسلم أنه متبوع حقيقة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ، أليس قد سمعنا الحديث الصحيح الدال دلالة بينة على أن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام - مع أنه نبي مرسل من أولى العزم جامع للمراقى التي لاتعد ولا تحصى - حين ينزل من السماء ويظهر على الأرض في آخر الزمان لا يجوز له إلا إقتداء سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ فما ظنك بغيره ! ولوصحابيا أومن الخلفاء الراشدين أومن أهل البيت أو من أئمتهم أو مهدي آخر الزمان لكن الشأن في تحقق هذه الصورة . وأنى هي ؟ ولقد قال عز من قائل ( ولقد أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لمامعكم لئن كنتم إلا فتناء لفلقنهمه ) فقوله ( وجدنا حديثاً خالفه الأئمة الأربعة الخ ص ٢٦٧ ) مبنى على محض الفرض كما اعترف به المعارض فيما بعد . فلا اعتراض عليهم به . ولا إعتراض عليه أيضاً .

نعم قد حكم العلماء الأعلام بأنه إذا خالف خبر الواحد الإجماع يقدم الإجماع عليه في العمل وجوباً لقوله صلى الله عليه وسلم ( ٧ ) تجتمع أمي على الضلالة ) ولسائر الدلائل الدالة على أن الإجماع قطعي ولم يحكموا بوجوب تقديم الإجماع القطعي عليه بمجرد رأيهم ، فهل هذا إلا من باب ترك النص النص حقيقة ! ولا ضير فيه . ولو فرض أن الأئمة الأربعة إتفقوا في موضع على خلاف

الحديث الظني الصحيح وليس معهم من كتاب الله تعالى والسنة والإجماع شيئاً. ففقتضى قولهم بتقديم الإجماع على خبر الواحد أن يقال: في تلك الصورة المفروضة إنه لما قام الإجماع على امتناع الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة وجب العمل بقولهم دون ذلك الحديث الظني لعارض هذا الإجماع فقط . لا لأن القائل بذلك القول الأئمة الأربعة . فكان على المعارض أن يخص الإجماع من هذا العموم قال مولانا أخى زاده في "حاشية شرح الوقاية" في أول "كتاب الصوم" (إن الإجماع المنقول بطريق التواتر يفيد الفرض الاعتقادي ، وأن الإجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية) إنتهى بحصل كلامه رحمه الله الله تعالى .

**قوله** ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه الخ (ص ٢٦٨)

**قلت:** قد قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وغيرهم (إن السلف إذا ردوا حديث مجهول الحال والعين لا يجوز العمل به إذا خالف القياس لأنهم لا يتهمون برد الحديث الصحيح فإتفاقهم على الرد حينئذ دليل على اتهامه في الرواية ، وسموه منكراً كحديث فاضمة بنت قيس "أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة" وهو في "صحيح مسلم" وغيره رده صرح رضي الله تعالى عنه) إنتهى . وأيضاً

قال في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (ويرجح ما عمل به الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم على ما ليس كذلك) انتهى . وقال القدوة الشيخ عبد الله بن سالم البصري في "شرحه" على "صحيح البخاري" والعلامة الزرقاني في "شرحه" على "موطأ الإمام مالك" (إنه قال مالك : رحمه الله تعالى إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان ، وبلغنا أن الشيخين رضي الله تعالى عنهما عملاً بأحدهما وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به) إنتهى . وقال الحافظ أبو داود السجستاني في "سنن" (قال ابوداؤد : وإذا تنازع الخبران عنه صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) إنتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" والعلامة السيد أمين محمد في "التيسير شرح التحرير" أيضاً (إن إجماع أهل المدينة على العموم - وهو رأى أكثر المغاربة ، وذكر الحاجب . أنه الصحيح قالوا : وفي "رسالة مالك إلى ليث بن سعد" ما يدل عليه - يفيد القطع . ونقل السبكي عن أكثر المغاربة أنه ليس بقطعي بل ظني يقدم على خبر الواحد والقياس) إنتهى . وإذا كان إجماع أهل المدينة وجب تقديمه على خبر الواحد وهو ظني فكيف إذا كان قطعياً عند من قال بأنه إجماع معتبر ! وقال ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والحق أن مقتضى دليل كل من القول بحجية إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وحجية الشيخين فقط ،

الخجيجة الظنية) إنتهى - أى فهو كإجماع أهل المدينة ظنياً  
مقدم على خبر الواحد على قول من قال : بأنها إجماع معتبر -  
ومنه ما صوبده المعترض من كلام الإمام الترمذى رحمه الله تعالى ،  
وقد سبق من كلام المعترض فى " الدراسات " ( أن قول واحد  
من الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت قول سائرهم (ص ٤٥)  
وإن لم يثبت عن سائرهم ( وأن إجماعهم إجماع معتبر (١) فلزم من  
هذا القول بأن قول كل واحد منهم مقدم على خبر الواحد  
أيضاً ، لا لكونه قول واحد منهم بل لكونه قولاً إجماعياً عنهم  
عنده .

فهذه العبارات مع ما ذكرنا تدل على أن الحديث وإن كان  
محكوماً عليه بالصحة أو الحسن من نقاد الحديث بل وإن كان  
من أحاديث " الصحيحين " أو أحدهما قد يترك العمل به لرد  
السلف له أو لعمل الشيخين على حديث آخر يخالف ذلك الحديث  
ظاهراً ، أو لعمل الصحابة على حديث آخر يخالفه (٢) وعلى

---

(١) "دراسات الليب" ص ٢٨٧

(٢) قال شيخنا الإمام العلامة المحدث الفقيه الأصولى المتكلم المورخ أعلم أهل  
عصره بالرجال مولانا محمود حسن خان التونكى فى "معجم المصنفين" ما نصه .

"القول الجامع فى الفروع"

لاريب فى ان القرن الاول عهد الصحابة والتابعين المحمود المدوح بالخبر  
والتقوى لم يدون فيه شئ من دواوين السنة والفروع المستنبطة منها .  
واما كان حملة السنة من علماء الصحابة وائمة التابعين يحفظون السنة  
فى صدورهم ويتفقهون بما رزقهم الله سبحانه من التامى والاقتداء بالرسالة ،

أن مالكا يقول بتقديم إجماع أهل المدينة على خبر الواحد الصحيح قطعياً كان ذلك الإجماع أوطناً عنده . والمعتز أيضاً

وكان سائر الناس يستنون بهم ويرجعون اليهم في الفتيا في الفروع ، وكان جماعة السلف من علماء الصحابة وفقهاء التابعين قد انتشروا في اقطار الممالك والامصار بانتشار الاسلام ، وتبليغهم واستانهم كانت سائر امه الاسلام يتعاملون في امر الشرع .

وله انقرض هذا القرن وجاء القرن الثاني ونشأت الائمة على ما ورد "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله" استنوا بسنتهم وعملوا بتعاليمهم لما انهم هدوا الى ذلك بنص الشرع انه هو سبيل المؤمنين وانه الصراط المستقيم فما لم يؤثر فيه عن السلف جاهيرهم خلاف لم يختلفوا فيه قط ، لما نبهوا عن الشذوذ "بمن شذوذ" ولا نهم امروا بتابعهم باحسان وكان العدول عنه اتباع غير سبيل المؤمنين . وما ورد فيه الخلاف للسلف لكون الامر واسعاً كقوله صلى الله عليه وسلم "احسنت ولا حرج" لكل من المقدم والمؤخر في الحلق والذبيح أو لغيره من الوجوه اجتهد فيه ائمتهم .

فاما ائمة اوائل القرن الثاني فسلكوا سلك التعامل وانتقدوا الاختلاف به . فائمة الحجاز ومنهم الامام مالك رحمه الله اخذوا بتعامل بلادهم وهذا معنى قول الامام رحمه الله تعالى "ان تعامل المدينة حجة" يعني في الاخبار الخلافية ، وعلى هذا دونت فروعه المدونة في مذهبه ، وكذا سائر ائمة الحجاز ممن واقفه في المسلك لما كان ما شاهده من عمل العاكفين تربيب العهد المشهود له بالخير والتقوى والعلم .

وكذا ائمة العراق من اول هذا القرن كابن ابي ليلى وابن شبرمة من شيوخ سفيان الثوري ، وكذا الثوري ومن قارنهم من اهل القرن وائمة فقهاءهم اخذوا بما شاهدوا من تعامل ائمة العراق وسلفهم وآثروا على الاخبار والآثار الاقايمة لما كان اصل هذا العمل من تبليغ ابن مسعود وعلى وغيرها من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتعليم اتباعهم كاسود وعقمة من اصحاب العراق . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ارسل ابن مسعود رضي الله عنه الى العراق ليعلم اهل العراق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يؤثر عن عمر رضي الله عنه ومن

قائل بتصويب قول مالك - هذا كما اعترف به في "الدراسات" وصرح به (١) وعلى أن المعارض قائل بتقديم إجماع أهل المدينة وإجماع الأئمة الإثني عشر على خبر الواحد الصحيح (٢) . فكأنهم عدوا الإجماع على خلافة دليلاً على تحقق العلة الخفية في خبر الواحد ذلك ، وإلا لم يجوز لأحد مخالفة الحديث الصحيح الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم وهو المتبوع للكل في الكل حقيقة وظاهراً أصلاً ، وبه صرحت عبارة "التحرير" و "شرحيه" التي قدمناها فلا يصح القول بأنه (ليس أحسد من

قارنه من الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على أن هذا التعليم يخالف السنة - إلى أن توارثوا عليه التعامل مع اختلافهم واختلافهم من العراق إلى الحجاز ومن الحجاز إلى العراق فعلى هذا التعليم والتعامل دون فقه العراق .

ولما كان النقد في الخلافات في صدر القرن الأول بالعمل قلباً تطرق الاختلاف في فقه للدينه وفقه العراق في هذا العهد ثم تقادم العهد وتطرق الاختلاف في التعامل وتداخلت الأخبار والآثار البلديه والافاقية وجمعت الأخبار والآثار ودونت المدونات وتكاثرت وسائط الروايات وتشعبت الأسانيد وتعاضت الآراء فلم يجدوا لهم ميلاً إلا بالكشف من حوال الرجال وسلكوا سلك النقد بأحوال الرواة فعلى هذا التنقيد تدور الصلحة للعمل في المدونات التي دونت في القرن الثالث ، وربما وقع التعارض في الصلحة وعمل السلف وتباينت فروع الفقه قديماً وحديثاً فهذا الذي ذكرناه هو أصل الأسباب التي وقع بها الاختلاف في القديم والحديث بعده انتهى (ج - ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ طبع بيروت عام ١٣٤٤)

(١) راجع "الدراسات" ص ٤٢٧

(٢) ايضاً ص ٤٣٤ و ٤٣٥

المحدثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه الخ (ص ٢٦٨) على العموم .

قوله حتى إذا لم يأخذ به أجلة القوم منهم الخ (ص ٢٧٠)  
قلت : قد ذكرنا من عبارات " التحرير " و " شرحيه " وقول الإمام مالك والحافظ أبي داود واعترافات المعارض ما يهدم هذه الكلية . ولا يرد على الإمام الترمذي إشكال راعراض بسوء الأدب إلى حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله " ولم يأخذ به أهل العلم أو بعض أهل العلم " بعد إirاده الحديث المرفوع في " سننه " وحكمه عليه بالصحة أو الحسن ، فإنه إخبار منه رحمه الله تعالى بما ثبت في الواقع . وليس في ذلك شئ من سوء الأدب ولو قطعياً . وليس هذا الإخبار منه الحكم بكون مجرد القول معارضاً بالحديث الصحيح أو الحسن فإن تمامه موقوف على أن لا يكون لأهل العلم أو لبعضهم فيما قالوا حجة من الكتاب أو الحديث أو الإجماع . وليس الأمر كذلك فإنهم تمسكوا أيضاً بذيله صلى الله عليه وسلم وسننه واقتدوا به إقتداء حسناً . (١) وأما نقض هذا الفعل الصادر من الإمام الترمذي ظهر المعارض ومن وافقه على ما حاول إثباته فلأنه خبر الحق والحق مر ينقض الظاهر .

---

(١) قلت وبه صرح حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر المالكي في كتابه " جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته رحمه الله " حيث قال رحمه الله :

ولم يدر المعترض معنى قول الشيخ ولي الله رحمه الله تعالى فإن معنى قوله أنه ليس حديث من الأحاديث الصحيحة ترد على كل واحد من الأئمة الأربعة بحيث لا يكون قول ذلك الواحد منهم إلا مجرد رأي مخالف بالحديث ، فهذا شاهد صدق لما أسسناه في "تعلقاتنا" هذه . وليس معنى كلامه ما فهمه المعترض من أن نفيه هذا راجع إلى القول الصادر عن جميعهم فقط . فكما أن المعترض قال ههنا (والأمر على ما قال سلمه الله تعالى (١) الخ ص ٢٧٣) بناء على ما فهمه من كلامه كذلك نقول : والأمر كما قال رحمه الله تعالى بناء على ما فهمناه من كلامه .

قوله فلو رأيت ما كتب بعض من المعاصرين الخ  
(ص ٢٧٣)

قلت : لعل المعترض أراد "بعض من المعاصرين" شيخه

"ليس لأحد من علماء الامة" يثبت حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو باجتماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ولزمه "الفسق"

(ج - ٢ ص ١٤٨ طبع المنيرية بمصر)

(١) ووقع في المطبوعة ههنا "رحمه الله" بدل سلمه الله ، والصحيح ما ذكره المؤلف .

في الحديث وعلومه (١) و " ببعض المولعين " بعمل الحديث نفسه ، وكل منهما عمالا ينبغي فإن التعبير عن الشيخ في الحديث وعلومه " ببعض المعاصرين " لا ينبغي أن يصدر من مثله ، وكذا التعبير الثاني فإنه يشعر بأنه مولع بالعمل بالحديث دون غيره . ونحن نقول : على ما علمنا أن الأئمة الأربعة ومقلديهم العلماء والعرفاء ومن تبعهم بإحسان وشيخه المذكور كلهم مولعون بعمل الحديث أيضا ، فسبحان الله ما أعظم شأنهم . ومن تأمل في مقدمة " تعاليفنا " هذه وجد هذه الدعوى من المعترض في نفسه غير مسلمة .

وقوله ( ممن قضى نحبه ووجد الله الخ ص ٢٧٣ ) إن أراد فيه أنه بيان لبعض المولعين بعمل الحديث كما هو الظاهر المترابي من كلامه فقوليه بعد ( وأين الزمان من مثله ص ٢٧٣ ) إطرأ

---

(١) قلت : يريد به المؤلف أباه الشيخ الإمام مفيد السند ومحدثها العالم الرباني العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور السندی . قال ابن المؤلف الشيخ ابراهيم السندی في " القسطاس المستقيم في الجواب عما وقع للفاضل المخدوم محمد معين التسليم من السقطات الواهية والقول السقيم " - والنسخة الخطية - من هذا الكتاب محفوظة في خزانة الكتب بـ مدرسة " مظهر العلوم " بـ كراتشي - مانصة " - ومن عاصروه كان من قد اخذ المخدوم للمعترض وبعض علماء الحرمين الشريفين عنه علوم الحديث ، وقد كان حائزا للصحاح الست والمسنادات وكتب الأطراف والطبقات وعلوم معرفة الرجال ، وله تصانيف عظيمة مشهورة في تلك العلوم منها " أطراف البخاري " له ، وكان من اكابر الحنفية في عصره ايضا . وهو جدي وابوأي العارف المحدث العالم العامل الحاشم الشيخ المخدوم محمد هاشم رحمه الرب الدائم " ٥١ ( ص ٢٨ )

منه لنفسه خارج عن حدود الشريعة وهو حرام ، وإن أراد غيبه أنه بيان لبعض من المعاصرين فدعاه هذا له بعد أن عده من التاركين للعمل بالحديث والملتزمين مذهباً معيناً ، ومن ارتكب محرمات كثيرة ذكرها في "دراساته" ومن التابعين لأبي حنيفة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن أشرك وأتى بالثنوية محارم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على زعمه الفاسد فهو أيضاً إتيان منه بالحرام المنكر عنده . وكيف يكون شيخه الذي رباه في الحديث وعلومه تربية حسنة عنده مستحقاً لأن يدعى له بمثل هذا الدعاء الذي أوله ( زاد الله في المسلمين من بعده من أمثاله الخ ص ٢٧٣ ) على أن قوله : وأين الزمان من مثله . يأتي إباء بينا عن إرادة المعارض هذا الإحتمال الثاني في قوله هذا .

قوله فإن فلانا هو شيخ شيخ هذا المعاصر الخ (ص ٢٧٤)

قلت : لما صرح المعارض أولاً بأن ( وجود مثل هذا الحديث الصحيح يقل قلة تضاهي فقد الكنى ص ٢٧٣ ) وسلمه أيضاً ثانياً بقوله (إن الأمر على ما قال الشيخ ولي الله الهندي ص ٢٧٣ على ما فهم من كلامه . وثالثاً بقوله ( إن خروج قول الأربعة من حديث صحيح في الباب مما يكاد يحكم عليه بالإمتناع العادي ص ٢٧٤ ) كيف يصح منه دعوي أن شيخ شيخ المعاصر وجد حديثاً صحيحاً منصوفاً فيها عمل به على خلاف الأئمة الأربعة . فإعترض

المعاصر ولو على شيخ شيخه . الأقدم في عصره أوالمعترض في محامه لكونه تيقن أن هذا الخلاف منه يخالف الأئمة الأربعة . ولقد سمعنا من بعض من يعتقد بقوله ” إن شيخ الشيخ وإن كان يدعى أنه عامل بالحديث لكن إلزم على نفسه أنه لا يخرج عن جميع المذاهب الأربعة “ والمفاد بقوله ( إن كان تمسكه فيما يخالف الأئمة الأربعة ص ٢٧٤ ) من الشك فإتمامه عائد إلى وجود الحديث الصحيح المنصوص فيما عمل به شيخ الشيخ عنده لا إلى أصل وجدان هذا الأمر في الشريعة . والعجب العجيب أن المعترض قد اعترض في هذه ” الدراسات “ اعتراضات على مشائخه في الطريقة وعلوم الشريعة ومنهم شيخه في الحديث وعلومه ، وعلى مشائخ مشائخه العالية والنازلة ، ومنهم العرفاء السرهندية وأتباعهم ، وعلى آباءه منهم أبوه العالم الكامل (١) حتى جعلهم تاركين الواجب مرتكبين الحرام متبعين لإمامهم دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن اشرك وأتى بالثنوية والزم مذهباً معيناً وترك العمل بالحديث : بل اعتراضاته هذه ليست بمقصودة على هؤلاء : بل جعل جميع

---

(١) قلت هو الشيخ محمد امين بن طالب الله التوى السندی . كان اصله من ” والى “ . وضع من مضافات ” روياء “ و ” بت بارن “ من ارض السند ثم انتقل الى ” تنه “ واقام بها ، وهو من ” لاكمهادل “ قبيلة من قبائل السند ، ترجم له على شير قانع في كتابه ” تحفه الكرام “ فقال : كان في الفضل أشهر زمانه . وقال ابن المؤلف الشيخ ابراهيم في ” القسطاس المستقيم “ (محمد امين الدل كان عالماً متبحراً حنفياً )  
النعني

مقلدي الأئمة الأربعة وملتمزي مذهب واحد منهم - ولومن العرفاء بالله تعالى أوالمحدثين أوالفقهاء الأصوليين والفروعيين - كذلك بناء على وهم فاسد وزعم كاسد أخذ بمجامع قلبه أخذاً شديداً وليس الاكيت العنكبوت وهذا أكيداً كما تقدم ؛ على أن القول بوجودان شيخ الشيخ حديثاً كذلك مبنى عند المعارض على حسن الظن إليه وقد سبق من المعارض كرات مرات التشديد التام والقدح العام فيمن ظن بمثل هذا الظن ولو إلى الأئمة الأربعة ورد به الحديث الصحيح ، فكذلك من ظن هذا الظن ورد به قول الأئمة الأربعة جميعهم بعد ما انعتد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة يستحق به ذاك التشديد والقدح . فلا تكن أبها العاقل لظنه هذا سميحاً ولا به أنيساً . فقلوه ( فهو على بيته من ربه ص ٢٧٤ ) من أعجب الأقوال حيث جوز المعارض مثل هذا الظن في شيخ الشيخ وحرمه في الأئمة الأربعة . وعندنا مثل هذا الظن حرام مطلقاً ولو في أهل الكشف العرفاء بالله تعالى . ومن كان عنده ذلك الحديث الموصوف بما ذكره المعارض الذي تمسك به شيخ شيخ المعاصر في خلاف جميع الأئمة الأربعة فليأت به . وأيضاً قد ذكرنا سابقاً أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع ، وقد تحقق فيما تقدم أيضاً أن الإجماع مقدم على خبر الواحد عملاً ، وأنه دليل على نسخه فلا مناص للخارج عن المذاهب الأربعة ولا خلاص عن خرق الإجماع . ومن العجب العجائب أيضاً أن المعارض قد اعترض في "الدراسات" على الأئمة الأربعة ومقلديهم من الأولياء والمحدثين والفقهاء

ومنهم مشائخوه في الظاهر والباطن ومشايخوا مشايخيه فيها وفيهم أبوه الذي هذبه ورباه وعلمه علوما كثيرة ولا يجد بذلك نفسه موردًا للإعتراضات ، ووجد المعاصر الذي هو شيخه في الحديث وعلومه باعتراضه هذا على المعترض فقط أوعلى شيخ الشيخ معه محلاً للإعتراض والإيراد عليه ، فيا لله أين الإنصاف خير الأوصاف ؟

قوله فهو عندنا إن شاء الله تعالى على بينة من ربه  
الخ ( ص ٢٧٤ )

قلت : هيهات هيهات إذا كان حسن الظن إلى مثل هذا العالم الكامل يجر إلى ترك الإجماع ويجوزه وإن علمه فما المانع عن تجويز مثله إلى الأئمة الأربعة ومقلديهم إذا كان قول واحد منهم مخالفاً للحديث الصحيح ولم نجد له شهادة منه أصلاً ، ونحن لانقوا بكتيها كما مر .

قوله وليس فيهم من ذكره بخبر ( ص ٢٧٧ )

قلت : قد ذكر الحافظ في " تهذيب التهذيب " ( قال أحمد : متروك الحديث له حديث واحد حسن في الثوم - وقال - ذكره ابن حبان في الثقات ) إنتهى . ومعلوم أن حسن ذلك الحديث الواحد موقوف على حسن حال راويه ، فعرف بقول أحمد هذا أن حنشا لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، فحديثه

هذا أيضا كذلك . والحسن قد يترجح بتراجيح آخر فيه على الحديث الصحيح ، لاصيها وقد ذكر ابن حبان حنشا في الثقات كامر . والعجب من المعترض حيث ذكر عبارة " تهذيب التهذيب " وأسقط منها هاتين العبارتين . وأعجب من هذا أنه قال . وليس فيهم من ذكره بخير ؛ على أن رواية حنش هذه تقول بحديث " الصحيحين " عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : مارأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغبر وقتها إلا بجمع - أي مزدلفة - فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - يعني غلب بها فكانت قبل وقتها المعتاد - قال ابن الهيثم في " فتحه " ( وكأنه ترك جمع عرفة لشهرته ) انتهى . أو لأن المخاطب كان جمع عرفة معهوداً معلوماً عنده فلذا لم يتعرض له (١)

**قوله** فلا معارضة بين الحديثين مع صحة أحدهما (ص ٢٧٧)

**قلت** : قد ذكر الإمام النووي في " شرح صحيح مسلم " ( وقال الترمذي في آخر " كتابه " وليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به إلا حديث ابن عباس في

(١) قلت : وجاء في رواية " النسائي " ذكر جمع عرفة - أيضاً فقال في " باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة " ( أخبرنا إسماعيل بن مسعود عن خالد عن شعبه عن سليمان عن عبارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات لوقتها إلا بجمع وعرفات ٥١ - النعاني

الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مظر ، وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة ) انتهى فلعل الإمام الترمذى وهن قول من قال : إن الإمام أحمد بن حنبل قال بالجمع بعذر المرض أو نحوه من الأعذار وإن أورد قوله هذا أولاً في " سننه " فهذا من باب توهين قول بعد إرادته ، ولا بدع في ذلك ثم نقول : لعل المعارض صدر عنه هذا الكلام ههنا وفيها قبل سهواً إذ ليس كلام الإمام الترمذى في المعارضة وإنما هو في صدد بيان أن العلماء تركوا العمل بهذا الحديث الصحيح ظاهراً لما جدر فيه من علة خفية قاذحة ، وأنهم عملوا بحديث حنش وإن كان ضعيفاً بحسب الظاهر ، فأفاد أن عمل العلماء على خلاف الحديث الصحيح ظاهراً يستلزم وجود علة خفية قاذحة فيه وإن لم ندركها ، فلا بأس ففقد أدركها الراسخون في العلم فلا يجب العمل به . وأفاد أيضاً أن عملهم على وفق الحديث الضعيف موجب قوة فيه فتخرجه من الضعف إلى القوة بحيث يجب العمل به (١) وكيف ينكر هذا من بقول : إن كل كاشف وكل عارف قد يصحح

---

( ١ ) قلت : قال الإمام السيوطي في " التعقبات على الموضوعات " بعد ذكره حديث حنش هذا مانعه : أخرجه " الترمذى " وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم . فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له استناد يعتد على مثله ( ص ١٢ طبع لكتناو بالهند )

وقد بسطنا القول في هذا الباب فيما كتبنا على " الدراسات " فليراجع إليها ، محمد عيد الرشيد لنعلاني

حديثاً حكم عليه حفاظ الحديث بالوضع ، وقد يحكم بوضع حديث حكموا عليه بالصحة ! أليس في العلماء المذكورين عارف وكاشف أصلاً ؟ فالحق أن يقال إن هذا التطويل من المعارض تطويل بلاطائل . وإذا لم تجمع العلماء بين الحديثين وعملوا بأحدهما فالقول بهذا الجمع أو الوقفة في الحكم خروج عن الإجماع . وليس هذا من قبيل عد المعارضة من علل الحديث بل من قبيل عد عمل العلماء على خلافه من علله ؛ على أن العمل بما ترجح بعد وجود المرجح يجعل الحديث وإن صح غير معمول به ، ويسمى نسخاً لإجتهاذاً ولا يجعله معلولاً . وليس في كلام الإمام الترمذى ما يصرح بالحكم بالمعلولية ، وإنما صرح فيه بعدم المعمولية - وشتان ما بينهما - نعم في كلامه إشارات هي كال تصريح إلى ما ذكرنا أولاً . وهذا الجمع من مثل المعارض إبداء قول جديد لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف . فلا يجوز لأحد الإلتفات إليه لكونه خلاف الإجماع ؛ على أن هذا الجمع رأى منه ولا يجب على أحد بل لا يجوز لأحد إتباع مجرد رأي مثله عند أحد . ومن العجب العجائب تسمية المعارض هذا الجمع الناشئ عن مجرد الرأي عملاً بالحديث ، وتسمية الجمع المنقول عن الحنفية الأعلام في الأحاديث الشريفة المتعارضة ظاهراً رأياً على خلاف الأحاديث وتركاً للعمل بها .

قوله فعديث القول محرم لجمع صلاتين الخ (ص ٢٧٨)

قلت : حديث القول عام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأمكنة والأحوال أوعام فيها على ما صرحوا به ، وقد اعترض بهذا فيما قبل في الكلام على حديث " من ذكرت عنده فلم يصل على " فقواه ( الوجه الأول قوله " من جمع بين الصلاتين الخ ص ٢٧٨ ) منظوريه . ثم نقول : حمل الحديث على هذا الجمع وعده من باب العمل بالحديث وهو رأى عندى منه غير واقع في محله فلا يعأ به ، فيجب حمل الحديث على ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم ( ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال ) لاسيما وآبة ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) والأحاديث الشهيرة في إمامة جبرئيل عليه السلام ، وحديث ابن مسعود الكائن في " الصحيحين " لا تقتضي ظواهرها إلا هذا الحمل . ثم إنه قد ثبت بحديث غلبة الحرام على الحلال ، وبما نبى عليه من الدليل العقلى أن الحديث القولى الذى هو العام متراخ عن الحديث الفعلى الخاص فيجب أن يقال : بأن العام نسخ هذا الخاص ؛ على أنه يجوز أن يحمل الحديث الفعلى على تخصيصه صلى الله تعالى عليه وسلم به ، والحديث القولى ليس إلا تشريعاً منه صلى الله تعالى عليه وسلم لأئمة المرضية ، فما المانع عن هذا الجمع ؟ وقد صرح العلماء بأن الحديث القولى أرجح من الحديث الفعلى لهذا . وأيضاً القول بهذا الجمع برده قوله تعالى ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) فترجيح هذا الجمع عندى على الجمع الذى دل عليه الآية والأحاديث الصحيحة

ترجيح بلامرجح ممن لا يعتد بمجرد قوله ، وقد سبق أن المعارض قائل بوجود الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف أيضاً .

**قوله** فالمعنى من جمع بين صلاتين الفائضة والوقتية الخ  
( ص ٢٧٨ )

**قلت :** ليس هذا معنى لفظ الجمع الظاهري ، وقد حرم المعارض فيما قبل ترك العمل بظاهر الحديث . ثم إن حمل المعارض لفظ الجمع على هذا المعنى الغير الظاهر وعده من باب العمل بالحديث ، وعده حمل الجفيفية لفظ "الجمع" في الأحاديث الفعلية الدالة على جواز الجمع على معنى أداء الأولى في آخر وقتها وأداء الثانية في أول وقتها - وهذا أيضاً معنى ظاهر للفظ "الجمع" - وعده الجمع الذي نقلنا من حمل حديث ابن عباس على خصوصه صلى الله تعالى عليه وسلم به خروجاً عن العمل بالحديث وتركاً للعمل به من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

**قوله** فلا يبنى في حد الكراهة أو الحرمة إلا جمع من اتخذ  
عادة الخ ( ص ٢٧٩ )

**قلت :** مفاد كلامه هذا أن الجمع في هاتين الصورتين إما كراهة أو حرام فيجب أو يفترض الإجتنب عنه وفي غيرهما ليس بحرام ولا مكروه بل هو إما جائز أو سنة . وهذا المذهب الملقب

من هذين الأمرين خلاف الإجماع . فلا يجوز أن يصغى إلى هذا الجمع المخالف للإجماع . والخروج من الخلاف مستحب أيضاً ؟ فكيف يكون سنة أوجائزاً بلا كراهة تنزيهية ! لا سيما والخلاف بنهم في حرمة شئ وجوازه أوسنته . والعجب أن المعارض ظن أن هذا الجمع أقرب وجوه الجمع ولم يقل بهذا القول أحد فهو خلاف الإجماع . ومن ادعى أن هذا القول لفلان من العلماء فليأت ببينة عليه .

**قوله** وهذا الكلام كله على النزول الخ (ص ٢٧٩)

**قلت :** أو على التحقيق على ما صرح به ابن حبان وقد ذكرنا قوله قبل . وقد عرفت أيضاً أن حديث حنش حسن على ما قال الإمام أحمد .

**قوله** وجوابه أنه مفهوم وهم لا يقولون به الخ (ص ٢٨٠)

**قلت :** جعل هذا من باب مفهوم الموافقه أو مفهوم المخالفة غير صحيح إذ الحصر "بما" و "إلا" منطوق صريح في المقصود لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا . أليس كلمة التوحيد ينطق بنفى كل إله سوى الله تعالى . فإذا تعارض المنطوقان بعد ما سلمنا أن لفظ الجمع منطوق في المعنى الذى ذكره المعارض كان جمع الطحاوى أحسن شئ في الجمع ، وكلا المعنيين معنى ظاهر للفظ الجمع فجواب الإمام العيني للقسطالانى تسليمى لا تحقيقى .

قوله وكتب أصولهم تشهد بإطلاق إعتبار ذلك الخ  
(ص ٢٨٠)

قلت: ليس في كتب أصولنا ما يشهد بإطلاق إعتبار  
المفهوم أو إطلاق عدم إعتباره بل قد صرح العلامة القهستاني  
في "شرح النتاية" في "كتاب الطهارة" والسيد الحموي في  
"حاشيته" على "الأشباه" في "كتاب القضاء والشهادات  
والدعوى" (أن مفهوم الموافقة مفهوم معتبر بلا خلاف) إنتهى. فانطبق  
كلامهما على كلام العيني ههنا ، على أن الإمام العيني من عمدة  
أصحاب الأصول والفروع في مذهبنا ، فكلامه فقط أيضاً حجة  
لنا في مسئلتنا أصلية كانت أوفرعية ، ويرد بقوله قول من  
نقل عن إمامنا خلاف ما نقله عنه ، وهو ليس من أصحابنا ومن  
المطالعين على أصولنا وفروعنا كمال الإطلاع . فنع الإمام  
العيني بناء على أنه من باب دلالة المفهوم صحيح ليس بمجرد عن  
السند . ثم إنه قال في "التيسير شرح التحرير" في بحث "مفهوم  
المخالفة" (والقائل بمفهوم الصفة - أي ونحوها - الشافعي  
وأحمد والأشعري وكثير من العلماء ، ونفاه أبو حنيفة وابن  
شريع وإمام الحرمين والقاضي أبو بكر والغزالي إنتهى) . وقال  
في "فصول البدائع" (وقول مالك كقول الشافعي) إنتهى ولم ينقلوا  
إختلافاً في إعتبار مفهوم الموافقة والمقام مقام البيان . فدل هذا  
أيضاً بظاهره على أن مفهوم الموافقة معتبر عند جميعهم وعلى

أن مفهوم المخالفة معتبر على الاختلاف الذي مر ذكره . ولا يمكن أن يقال إنه يجوز أن يكون مفهوم المخالفة معتبراً عند من قال به وأن لا يكون مفهوم الموافقة معتبراً عنده .

قوله والجواب الحقيق بالتحقيق عند هذا الفقير الخ

( ص ٢٨٠ )

قلت : في كلامه هذا إشارة إلى أن جواب القسطلاني ليس بحقيق بالتحقيق عند ذلك الفقير ، فالحمد لله تعالى الذي أظهر الحق على لسان المعترض وإن كان يتحرز عنه غاية التحرز . ولفظ حديث ابن مسعود في ” الصحيحين ” و ” سنن أبي داود والنسائي ” هكذا ( عن ابن مسعود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها ) ولفظ مسلم ( ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة إلا لوقيتنا إلا صلاتين الخ ) فهذا يفيد أن المراد بصلاتين ههنا صلاة المغرب وصلاة الفجر من الغد ، لكن في إرجاع الحصر فيه إلى ما ذكره المعترض بعد نظر سبجي . ذكره . وقال شارح ” مواهب الرحمن ” في شرحه عليه المسمى ” بالبرهان ” والشيخ على القاري في ” شرح النقاية ” - وهما من الحمد بن الكرام - ( ولفظ حديث ابن مسعود هكذا قال ابن مسعود : والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع متفق عليه) إنتهى . فهذا الحديث يدل على قلع توجيه المعارض من أصله . فهذا الجمع من المعارض لا يكاد أن يكون مقبولا فضلاً عن أن يكون حقيقاً بالتحقيق ، والله تعالى ولى التوفيق .

قوله فالحصر على هذا المعنى يرجع إلى وقوع صلاة  
الفجر الخ (ص ٢٨١)

قلت : حل الحصر في حديث ابن مسعود على هذا غير صحيح لما مر ؛ على أنه وجه يجر إلى أن يحمل الحديث على غير الظاهر فن العلوم أن التكررة في حيز النفي تفيد العموم ، وقد أقر المعارض مرات . تعددة أن ترك ظاهر الحديث حرام وإخلال بواجب العمل بالحديث . ثم إنه قد أفاد حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) وما استدلل به عليه أن هذا النص العام متأخر عن ذلك النص الخاص المبيح فيجب العمل بالمحرم دون المبيح . وإن قام المعارض يقول إن أحاديث الجمع الفعلى الثابت في السفر أوفى الحضر أيضاً قرينة على ترك ظاهر حديث ابن مسعود فتقول : "الجمع" لفظ محتمل لكلا المعنيين على السواء فلا قرينة . ولو سلمنا أنه ظاهر أونص في المعنى الذى قال به الإمام الشافعى رحمه الله تعالى . فنقول : ظاهر حديث ابن مسعود قرينة على أن يحمل لفظ الجمع في تلك الأحاديث على المعنى الذى قال به الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن فرضنا

أنه مجرد تأويل وصرف للفظ عن ظاهره ، لا سيما والآيتان  
القرآنيتان أيضاً توجبان ذلك ، فلم يبق الترجيح بين الطرفين إلا بالرأى ،  
فلا يلزم على الحنفية مخالفة الحديث الصحيح كما لا يلزم ذلك  
على الطرف الثانى . نعم يلزم عليهم مخالفة للرأى الذى حرم عليهم  
تقليده فإنه يجب على كل مجتهد إتباع ما أراه الله تعالى من الأدلة  
الأربعة ؛ على أن الجمع بين الأحاديث من أمثال المعارض ليس إلا  
رأياً له فلم يحل لأحد تقليده فيه إلا إذا أتى عليه بشيء من  
الكتاب أو السنة أو الإجماع وأين هو ؟ وإذا كان رأى المجتهد  
لا يلزم تقليده عند المعارض ولو على العوام البحث فكيف يلزم  
عنده تقليد رأى مثله ! وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .  
وأيضاً يمنع هذا الجمع ما قال الإمام العيني في " شرحه " على  
" صحيح البخاري " من أن ( منع الجمع في غير هذين المكانين -  
أى عرفة ومزدلفة - هو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص  
وغيرهم ) انتهى . فإخراج حديث ابن مسعود عن الظاهر -  
وراويه يقول بالظاهر - إخراج له عن الظاهر الذى ما أخذ به  
راويه وقد سبق الإعراف من المعارض بأن القول بخلاف ظاهر الحديث  
لا يسمع - ولو من راويه - فكيف يتوقف في عدم سماعه من المعارض !  
وهو ممن لا يعتد بمجرد قوله في أحكام الشريعة الطرية القراء .

قواه وجه بطلان زعمهم أن طلوع الفجر في هذا اليوم

لم يكن مما يدركه الخ ( ص ٢٨١ )

قلت : هذا إما حكم من المعارض بالتمام أو بالكشف التام أو بالكشف الناقص أو بقول الكرماني ومن تبعه . ومن المعلوم المتبين أن مذاهبه وكشفه بقسميه ليسا بشئ فضلاً عن أن يكونا حجتيين ولو ضعيفتين في الشرع . وأما الكرماني ومن تبعه فليسوا بأعظم شأنًا من الحنفية الكرام الذين قالوا فيه ما قالوا حتى يكون قوله وقول من تبعه نازلاً منزلة الحديث النبوي فيصير حجة عليهم . ثم نقول : من أي حديث ثبت عند الكرماني ومن تبعه هذا الأمر في خصوص هذا اليوم حتى لا يبقى لحديث ابن مسعود دلالة على ما حاول الحنفية إثباته به فيصير قولهم زعماً باطلاً . فإن أثبت المعارض ذلك الحديث نطالبه بسنده وما يلزمه ، ودون إثباته بسند صحيح أو حسن خرط القتاد ؛ على أنه لو كان هذا الوجه وجه بطلان ما قالت الحنفية وصحيحاً في نفسه لم يجز لمثل ابن مسعود وغيره . من خواص الأمة وعوامها إتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم في أن يصلوا صلاة الصبح في ذلك اليوم في أوامره ، وحديث ابن مسعود الذي أورده المعارض نقلاً عن " صحيح البخاري " آب عن هذا . فصح استدلال الحنفية بحديث ابن مسعود به على سنية إسفار القجر في غير هذا اليوم . ودلائلهم على هذا المطلب حجة كثيرة لم نوردوها ههنا اختصاراً . وأيضاً لو كان هذا الوجه صحيحاً معتداً به لما صح استدلال الإمام مسلم وغيره بحديث ابن مسعود هذا على استحباب زيادة التغليس في هذا اليوم

واستحباب المبالغة فيه في حق الأمة رحمهم الله تعالى ، ولقد فعل هو وغيره رحمهم الله تعالى كذلك فإذا بطل وجه بطلان قول الحنفية الكرام بطلاناً ييناً تأيد أصل مذهبهم بذلك الحديث فما أحسنهم ، والله تعالى الحمد . وقد جاء في الإسفار بالفجر أحاديث قوية حتى قال السيوطي في "رسائله" في الأحاديث المتواترة (حديث "أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر" أخرجه الأربعة عن رافع بن خديج ، وأحمد عن محمود بن لبيد ، والطبراني عن بلال وابن مسعود وأبي هريرة وجولاء ، والبخاري عن أنس وقتادة ، والعليني في "مسنده" عن رجل من الصحابة ) انتهى . فهذه العبارة دلت على أن هذا الحديث من الأحاديث المتواترة على ما قال السيوطي .

قوله فإذا ثبت مثل ذلك النص في السفر الخ (ص ٨٢ )

قلت : فرق بينهما فإن النص في كلا المقامين وإن قلنا بصحته قد ورد بلفظ "الجمع" وهو يحتمل كلا المعنيين فحديث ابن مسعود والإجماع دالان على أن معنى الجمع في عرفة ومزدلفة هو إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها ، ولم يثبت إجماع ولا قرينة تدل دلالة قاطعة على إرادة هذا المعنى في نص الجمع في السفر . فوجب حمله فيه على الأقل المتيقن المجمع على جوازه . فكلما الاستدلاليين من الحنفية رضى الله تعالى عنهم صحيح . والقول بأن هذا أضعف من الأول أو هن من نسج العنكبوت . وأما الجمع في الحضر فهو وإن

صح في حديث "صحيح مسلم" بلفظ الجمع المحتمل للمعنيين لكنه قد قام إتفاق الشافعية بل جميع علماء الأمة على ما يميده لفظ الإمام الترمذى في "علله" وآخر "سننه" على ترك العمل به لو أخذ في لفظ الجمع المعنى الذي قال به الإمام الشافعى ، فدل هذا الإتفاق بل هذا الإجماع على أن معنى الجمع في حديث "صحيح مسلم" هذا هو الذى نص عليه الطحاوي وغيره ليس إلا . فلا حاجة إلى الجمع بما ذكره المعارض : على أن الجمع الذى ذكره جمع رأه وهو مخالف للإتفاق بل الإجماع ، وإذا كان الرجل محرماً للرأى ، طلقاً فما ظنك بالرأى إذا كان من غير المجتهد وهو مخالف للإتفاق أو الإجماع . وقد مر الجواب عن حديث الجمع في السفر وحديث الجمع في الحضر تماماً فلا إعتداد بالجمع الذى ذكره المعارض .

قوله صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين وفيه إبطال الخ (ص ٢٨٣)

قلت : هذا الحكم من الإمام النووى مبنى على رأيه رحمه الله تعالى وإلا فأين الصراحة التى يتفرع عليها الإبطال ؟ والحق ما أفاده الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخارى" في جوابه إلا أنه جواب تسليمى كما سيجئ ؛ على أن فى بعض الروايات عن نافع (حتى إذا كاد آخر الشفق نزل فصلى المغرب وغاب الشفق فصلى العشاء وقال : هكذا نفعل مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا جدينا السبر) إنتهى . وقد ذكره الشيخ على القارى في

” شرحه “ على ” النقايصة “ وهذه الرواية صريحة في صحة قول الطحاوى وبطلان ما قال النووى وأورد الحافظ العيني في ” شرحه “ على ” صحيح البخارى “ الروایتين الدالتين على مثل ما دل عليه الرواية التى ذكرناها . فصح قول الطحاوى وبطل ما قال النووى ، وسيجئ تلك الروایتان فى هذه ” التعليقات “ وإذا كان الأمر كما ذكرنا وجب حمل لفظ ” يغيب الشفق “ على معنى يقرب غيوبة الشفق بلاربب .

قوله آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر الخ (ص ٢٨٣)

قلت : وفى بعض الروايات ” حتى يدخل أول وقت العصر “

لكنه حمل أصحابنا على معنى يقرب دخول العصر وأول وقته فإن القريب من الشئ يسمى باسمه كما حملوا ” يغيب “ على معنى يقرب الغيوبة . وإنما ساغ لهم الحمل على هذا المعنى الغير الظاهر بقربة الآيتين وبقرينة حديث عبدالله بن مسعود الذى مر ذكرها ؛ على أنه يمكن أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابى السدى روى عنه الحديث الذى تمسك به الخصم صلى صلاة الظهر فى المثل الثانى وأطلق عليه الراوى لفظ ” وقت العصر “ ولفظ ” أول وقت العصر “ باعتبار مراعاته مذهب من قال : إن المثل الثانى من وقت العصر وأول وقته فى هذا الإستعمال . والقرينة على هذا ما ذكرنا أيضاً ، فأين الصراحة التى يتفرع عليها ذلك الإبطال ؟ وإذا أجاز المعترض لمثله المجموع التى ذكره وهى خارجة عن الحقيقة الظاهرة وبعضها يخالف

الإجماع فما بال الحنفية لا يجوز لهم هذه التأويلات بقرائن حديثية ذكرناها. وبعد التتبا والتي قوله (فينبغي أن يكون المغرب في أول دخول وقت العشاء) (١) من العجائب فإنه من باب قياس شئ على ما وقع التنازع والبحث فيه أيضاً كالقيس . لا سيما وهو قياس الشئ على الأصل الذي جاء على خلاف القياس وهو من غير المجتهد ، وحرمة مثل هذا القياس قد ثبت بالإجماع بوجوه عديدة .

قوله سند الطبراني لا نعرف رجاله (٢)

قلت : من المعلوم أن الطبراني لا يأتي بالحديث الموضوع كما سيجئ . وعدم معرفة المعارض أحوال رجاله لا يجعل سنده ضعيفاً ، ولو سلمنا ضعفه فالمعارض ممن يقول بوجوب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف . ثم إن هذا الحديث إنما دل على معنى الجمع الذي يحصل به الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً وإذا اعترف المعارض بأن الجمع بين الأحاديث يجوز لمثله ولو كان من أمثال الجموع المذكورة فكيف لا يجوز سماع مثل هذا الجمع عن مثل الطبراني ! وهو جمع صحيح ، لا سيما وقد نقله عن ابن مسعود مرفوعاً ، فلا احتياج في هذا الجمع بينها إلى صحة السند ولا إلى حسنه ، وقد عرفت أنه ليس في الأحاديث الموهمة لنفي هذا الجمع نفيه تحقيراً كما تقدم ؛ على أن هذا الجمع

(١ و ٢) قد وقع السقط في المطبوعة ههنا الى قوله (هل يجوز عقد

الاجماع على خلاف الحديث)

قد جاء في "الصحيحين" أيضاً فقد أخرج الشيخان في "صحيحيهما" (عن عمرو عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً قال عمرو : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذاك) انتهى . فلو سلمنا أن سند حديث "الطبراني" ضعيف نقول : قد انجبر ضعفه بهذا فصار في قوة الحسن فوجب العمل به . وليس هذا من باب حمل الراوي الحديث على غير الظاهر فكلما المعنيين مشهور في لفظ الجمع . وإذا قد تحقق ما ذكرنا نقول قد صح أخذ الطحاوي واليني وابن الهمام وجميع الحنفية بهذا الجمع تبعاً لإمامهم رضي الله تعالى عنه أخذوا سديداً شريفاً . ويؤيد رواية الطبراني أيضاً ما قاله الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (إنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلاهما في وقت واحد) . ويؤيدها أيضاً ما أخرجه الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (عن نافع أن ابن عمر سار حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق . وأخرج فيه عن نافع أيضاً أن ابن عمر سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء ، وأخرج فيه أيضاً حديثاً أخرجه أبو داود في "سننه" بسند لا بأس به عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس

حتى تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلى المغرب ثم يتعشى ثم يصلى العشاء ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع ) انتهى . فتوله حتى " تكاد أن تظلم " دل على أن علياً رضى الله تعالى عنه صلى المغرب حين كادت الليل تظلم ، ولو جمع بينهما في وقت العشاء المسمى بالعتمة لكان صلاته كرم الله تعالى وجهه المغرب والعشاء بالظلام التام فهذه الروايات أبدت رواية " الطبراني " أيضاً فلا أقل من أن يحكم بالحسن على روايته ودلت أيضاً على أن معني لفظ " غاب الشفق " الوارد في بعض الروايات قرب غيوبته ؛ وعلى أن لفظ الجمع في حديث علي وابن عمر الموقوف والمرفوع الذي أتى به بعده هو الجمع فعلاً لا وقتاً .

### قوله وعليه الإعتداد في الرواية

قلت : الحصر المستفاد من كلام المعارض بهذا لم يدل عليه دليل نقل ولا عقلي ؛ على أن هذا الحصر وإن أخذ إضافياً بالنسبة إلى الطبراني فهو غير مسلم أيضاً فإن كثيراً من المسائل بنوها على أحاديث " الطبراني " دون أبي بكر بن أبي شيبة . نعم رتبته في المحدثين أعلى من رتبة الطبراني بكثير ؛ على أن رواية ابن أبي شيبة لم ينف فيها تلك الزيادة فهي ساكتة عنها ورواية الطبراني ناطقة بها فيترجح الناطق على الساكت . وأيضاً رواية ابن أبي ليلى عن عبد الله بدون تلك الزيادة لا تستلزم أن تكون رواية غيره عنه كذلك . وأيضاً تأمل في ما ذكرنا سابقاً تجد قوله هذا كاسداً

غاية الكساد .

**قوله** فيحتمل أن تكون هذه الزيادة في حديث الطبراني .  
**قلت** : كذلك يحتمل أن يكون الإسقاط في رواية " ابن أبي شيبة " من بعض الرواة الذي رأيته كراي الشافعية سواء بسواء ؛ على أن تطرق هذا الإحتمال لو أخذ مانعاً عن الحكم بمضامين الأحاديث الشريفة لما بقي الأحاديث محالاً للإعتماد فإنه يجوز حينئذ أن يقول كل ما أراد أن يقول من مثل هذا الإحتمال بأن هذه زيادة من بعض الرواة وهذا إسقاط منه . وأيضاً هذا سوء أدب وسوء ظن من المعارض إلى الراوى من غير داع إلى ذلك .

**قوله** هذا من مثله عجيب أذهل أن الإضطراب . الخ  
**قلت** : هذا المعارض قد ذهل معنى كلام العيني فاعترض بما كلامه برئ عنه ، وقد نقل الإمام العيني رحمه الله تعالى في " شرحه " على " صحيح البخارى " عن نافع ألقاظاً لم يكن الجمع بينها لو أريد بلفظ " الجمع " المعنى الذى أخذ به الشافعية فنقل عن نافع أولاً لفظ " سار ابن عمر قريباً من ربع الليل " ولفظ " فرنا أمبالاً " وثانياً لفظ " سار حتى غربت الشمس وبدت النجوم " ولفظ " آخر المغرب إلى ربع الليل " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل

فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء“ وفي لفظ “نزل عند ذهاب الشفق فجمع بينهما“ وفي لفظ “حتى كان نصف الليل أو قريباً منه نزل فصلى“ انتهى . ومن تأمل في هذه الروايات لا يمتري في أنه لا يمكن الجمع بينهما لو حمل لفظ “الجمع“ على الجمع وقتاً فقط . فالإضطراب في حديث ابن عمر المروى عن نافع منحه ، والضعف فيه من هذا الوجه متحقق . قال الإمام النووي في “تقريبه“ (والإضطراب في الحديث موجب لضعف الحديث) انتهى . وإن حمل لفظ “الجمع“ على معنى قال به الحنفية فلا مجال لإنتكار الجمع بين تلك الروايات إلا في لفظ أو لفظين ، وهو ضعيف غير ثابت كما سيجئ . فلا إضطراب حينئذ فيما ثبت منها .

قوله وبعد تسليم إمكان الجمع في الجميع الخ

قلت : قد وقع في كلام الحافظ العيني في ذلك الشرح أنه لا يمكن الجمع بين ما نقله الحفاظ من أصحاب نافع وبين رواية “ابن خزيمة“ ولم يدع فيه أنه لا يمكن الجمع بين الجميع ؛ على أنه قد ظهر مما ذكرنا أنه لا يمكن الجمع بين الجميع أيضاً بأن لا تكون رواية من تلك الروايات متروكة أصلاً .

قوله إخراج ابن خزيمة في “صحيحه“ أقوي بعد

## ”الشيخين“ (١)

(١) قلت: وهذا القول لا يصح على إطلاقه ولم يقل به أحد من السلف والخلف غير أن السيوطي قال في كتابه ”تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي“

”ان أصبح مصنف الصحيح ”ابن خزيمة“ ثم ”ابن حبان“ ثم ”الحاكم“ فينبغي أن يقال: أصبحها بعد ”مسلم“ ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط ان لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين. ولم أر من تعرض لذلك، فليتأمل. (ص ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٠٧)

وهذا رأى بدا للسيوطي ولم يصرح به أحد قبله. هذا وقد صرح السيوطي نفسه في ”التدريب“ قلا عن الحافظ ابن حجر ”ان ابن خزيمة وابن حبان ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن“ (ص ٤٧) وقال في موضع آخر من كتابه المذكور.

”ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة، ولهذا ادرجته طائفته في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بأنهم دون الصحيح المبين أولا“ (ص ٤٢)

وقد صرح نفسه في ”التدريب“ أيضا في حق ”مستدرک الحاكم“ ما لفظه ”وقد لخص الذهبي ”مستدرکه“ وتعقب كثيرا سنة بالضعف والنكارة، وجمع جزأ فيه الاحاديث التي فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث“ (ص ٣١)

فالعجب من السيوطي كيف حكم بهذا مع علمه ان في ”المستدرک“ احاديث كثيرة ضعيفة وسكرة وموضوعة ومع علمه ان ابن خزيمة وابن حبان قد حكموا بالصحة لما لا يرتقى عن رتبة الحسن،

قلت : لقد نسي المعارض ههنا قوله " بترجيح رواية الأوثق على رواية الثقة " (١) ورواية الكثر على رواية الأقل وبأن الزيادة المخالفة لرواية الأوثقين لا يحكم بصحتها . وقد اعترف المعارض بها في كثير من " رسائله " وفي " دراساته " أيضاً في البحث على " مسألة رفع اليدين " . وهو ليس من مفرداته بل هو قول المحدثين الصناديد . ومن العجب أن هذا الرأي الشريف الذي قد اعترف به المعارض تبعاً للمحدثين رجع عنه القهقري الآن . وقد عرف في علوم الحديث أن فقدان الشذوذ المفسر بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه شرط في صحة الحديث ، فالحكم من مثل الحافظ العيني بعدم صحة الزيادة التي وقعت في " صحيح ابن

---

والحق في هذا الباب ان صحيح ابن خزيمة لا يفوق على صحيح غيره من أئمة هذا الفن ما حلا الحاكم فقد قال الشيخ ابن تيمية في " التوسل والوسيلة " :

"ولهذا كان اهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد صحيح الحاكم وان كان الغالب ما يصححه فهو صحيح لكن هو في الصحيحين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وان كان الصواب اغلب عليه ، وليس فيمن يصحح الحديث اضعف من تصحيحه ، بخلاف ابي حاتم بن حبان البستي فان تصحيحه فوق صحيح الحاكم واجل قدراً ، وكذلك صحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وامثالهم فيمن يصحح الحديث ، فان هولاء وان كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم اتقن في هذا الباب من الحاكم " (ص ٨٨)

وليطالع ما كتبنا في هذا الباب في " التتقيقات على الدراسات "

(١) راجع " الدراسات " (ص ١٩٢ و ١٩٣)

محمد عبدالرشيد النعاني

خزيمة " بناءً على مخالفتها لرواية الحفاظ صحيح لا يجوز إنكاره .  
وأما إلزام ابن خزيمة الصحيح المجرد في " صحيحه " وكون  
إخراجه حديثاً فيه دليلاً على صحته ، وكون ما أخرجه فيه  
أقوى مما أخرجه غيره غير الشيخين فلا يجعل جميع زياداته محكماً  
عليها بالقبول . ولذا قال الحفاظ ابن حجر في " شرح النخبة "  
( وزيادة راويهما - أي الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع  
منافية لرواية من هو أوثق منه ممن لم يذكر تلك الزيادة )  
إنتهى . غاية ما في الباب أن الزيادة الواقعة في " صحيح ابن  
خزيمة " زيادة من راوى الحديث الصحيح الثقة فإذا خالف  
روايات من هو أوثق منه لكثير من فهمي غير صحيحة وليست  
بمقبولة ؛ على أن عامة الإضطراب موجودة في رواية " ابن  
خزيمة " أيضاً كما سبق . فالإضطراب المفضي إلى الحكم بالضعف  
موجود فيها . وقد ذكر الحفاظ السيوطي في " شرح التقريب "  
( أن ما هو في تآليف البخاري غير الصحيح " كخلق أفعال  
العباد " أو تعاليقه في " الصحيح " أو في مؤلف أطلق عليه اسم  
الصحيح " كسند الداوي " و " المستدرک " و " صحيح ابن حبان " )  
وفي مؤلف معتبر " كتصانيف البيهقي " فقد ألزم فيها أن لا يخرج  
فيها حديثاً يعلمه موضوعاً إنتهى . فعلى هذا غاية ما يقال في  
أحاديث " صحيح ابن خزيمة " وأحاديث " البيهقي " بلا قرينة  
هو هذا المقدار لا الحكم بالصحة ولا بالحسن إلا إذا دل دليل " على  
ذلك ، وأين هو في زيادة ابن خزيمة هذه ؟ ومن المعلوم أن

”صحيح ابن خزيمة“ من المؤلفات التي أطلق عليها لفظ الصحيح. وقد عرف بهذه العبارة أن أحاديث مؤلف معتبر كأحاديث ”تصانيف البيهقي“ وكأحاديث الطبراني في ”معجمه الصغير“ و ”الأوسط“ و ”الكبير“ ليست من الموضوعات فيما علما.

**قوله** وأما ما أخرجه من أنه صلى بعد ما غاب الشفق.

قلت: إن صح هذا الجمع في هذا اللفظ فلا يصح في بعض من تلك الروايات فالإضطراب في الحديث باق كما كان.

**قوله** فبناء تائيده. على عدم القول.

قلت: هذا من الأكاذيب المحترقة فإن لفظ الحافظ العيني نقلاً عن الإمام الطحاوي هكذا (ولم يقل أحد منا ولا منهم يجوز الجمع في الحضر) وهذا صريح في أنه ليس مبناه على ما ذكره المعارض بل إنما بناه على أنه لا يجوز لإرادة معنى الجمع وقتاً ههنا من لفظ ”الجمع“ لا عندنا ولا عند الشافعية، فيجب على الشافعية حمل لفظ ”الجمع“ في حديث ابن عباس هذا على المعنى الذي ذكرنا للفظ ”الجمع“ ليس إلا. فهذا إعراف من الشافعية بأن للفظ ”الجمع“ معنيين جمع فعلاً لا وقتاً، وجمع وقتاً لا فعلاً فإذا حملوا لفظ ”الجمع“ في حديث ابن عباس على المعنى الأول فقد اعترفوا بأن للفظ ”الجمع“ معنيين. فلا إعتراض على الحنفية الكرام في حملهم لفظ ”الجمع“ في سائر أحاديث الجمع على ذلك

المعنى الأول ، لا سيما وقد قامت القرائن الشافية عندهم عليه . وقال الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " ( حملنا لفظ " الجمع " على الجمع الصوري حتى لا يعارض الآية القطعية خبر الواحد وهو قوله تعالى " حافظوا على الصلوات " أي أدوها في أوقاتها - وقال تعالى " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً " أي فرضاً موقوتاً - وما قلنا هو العمل بالآية والخبر ، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية ) انتهى . أي لأن الجمع الوقتي لإخراج لإحدى الصلاتين عن وقتها ، فيلزم على من قال به ترك العمل بالآيتين بأحد محتملات الخبر الذي لم تقم قرينة قاطعة على تعيينه مراداً في ذلك الخبر . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " ( لا يجوز عند الحنفية تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد . ولا تقييد مطلقه به . ولا حمله على المجاز به ) انتهى . ولاريب أن " الصلوات " في الآية الأولى و " الصلاة " في الآية الثانية كلاهما عام حيث لا عهد . وبعد اللتا ولتي لابد أن يقال إن الآيتين كاتبتها مطلقتان فلا يجوز تخصيصهما ولا تقييدهما على كلا التقديرين بخبر الواحد لا سيما وهو محتمل . وأما الجمع بعرفة ومزدلفة وقتنا فقد خرج عن عموم الآيتين بالإجماع المؤيد بالأحاديث الشريفة . ولا منع عندنا في تخصيص عام الكتاب وتقييد مطلقه بالإجماع مطلقاً ، فلا منع أثبتة إذا كان مؤيداً بها تأييداً تاماً .

قوله وقد تبين من هذا .

قلت : قد عرفت ما فيه تماماً وكثلاً فلا نعيده ، ومن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه .

قوله هل يجوز عقْد الإجماع على خلاف الحديث الخ  
(ص ٢٨٣)

قلت : يجب على المعارض أن يقول بجوازه فقد صرح في "رسالة" له (١) أن حديث "أنت مني بمنزلة هارون من موسى" حديث صحيح صريح في أفضلية علي على الخلفاء الثلاثة الكرام علي نبينا وعليهم الصلاة والسلام أيضاً ؛ ومع ذلك أقر فيها بإجماع الصحابة سوى الستة والتابعين على أفضلية سيدنا الصديق الأكبر والفاروق الأزهر عليه رضي الله تعالى عنهم . وإذا جاز عند المعارض إجماع أكثر الصحابة والتابعين على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني فما له لا يقول بجواز إجماع جميع الصحابة أيضاً على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني ! فضلاً عن إجماع جميع الأمة على خلافه . وقد عرفنا مما أفاض الله تعالى علينا من الأحاديث الكثيرة الغريبة وكلمات الأعلام من المحدثين والأولياء والفقهاء الذين لا يمكن أن يعدوا ويحصوا أن إسنء الستة من الصحابة من إجماع الصحابة على أفضلية سيدنا الصديق والفاروق على سيدنا

---

(١) وهي المسألة "بالحجة الجلية" في رد بن قطع بالأفضلية . وقد مر بعض نصوصها في مقدسه هذا الكتاب في ص ١ و ٥ من الجزء الأول .

على رضى الله تعالى عنهم لم يثبت بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فلإذن ثبت لإجماع الصحابة كلهم على خلاف ما فى الحديث الصحيح عند المعارض على التحقيق . وقد عرفنا أيضاً منه أن دلالة حديث "أنت منى" على ما هوأه المعارض ممنوعة بشواهد كثيرة حتى أن سيدنا عبلاً كرم الله تعالى وجهه قال: فى أيام خلافته وهو على منبر الكوفة (من فضلنى على أبى بكر وعمر - رضى الله تعالى عنهما - فهو مفتر عليه ما على المفترى) (١) وفى رواية (جلدته حد المفترى) أى حد القاذف بالزنا ؛ على أن صحة الحديث لاتنافى أن يكون متروك العمل بالإجماع أو عند علماء الأمة كالأحاديث الصحيحة المنسوخة التى ترك العمل بها بالإجماع أو باجماع أئمة الأمة ، وكالحديث الثانى من الحديثين الذين ذكرهما الترمذى فى "علله" فإنه ترك العمل به عند علماء جميع الأمة حسب ما أفاده ظاهره ، وكحديث الأمر بالإضطجاع بعد ركعتى سنة صلاة الفجر فإن ظاهره متروك بالإجماع . ولا يقدح فى دعوى هذا الإجماع خروج ابن حزم وابن العربى عنهم لما تقدم عن الإمام النووى ؛ على أنه قد صرح العلامة التفتازانى فى أول "تلويحه" بأن (الإجماع مقدم على خبر الآحاد ، وأن الأحاديث القطعية مقدمة على الإجماع) . انتهى محصل كلامه . فإذا كان الإجماع مقدماً على السنة الظنية بعارض عرض لها وإن كانت صحيحة

---

(١) قلت : وهذا القول قد روى عنه رضى الله عنه من طرق صحيحها

فلا مساغ لانكار جواز الإجماع على خلاف الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد. وستقف على تمام هذا البحث في "تعاليننا" على "الدراسة التالية" إن شاء الله تعالى .

قوله وهذا القول منه غريب جداً الخ (ص ٢٨٤)

قوله لا غرابة فإن مبنى هذا القول عند الإمام الترمذى عدم ثبوت جواب من أجاب عنه وحمل من حمله على محمل عنده أو توهمينها منه . وكلام النووى لا يجعل توهمين مثل الإمام الترمذى غير صحيح أو مبنى قوله هذا أن ظاهر هذا الحديث متروك العمل به بالإجماع . ثم إن وجه الغرابة الذي ذكره المعارض هنا دل على اعترافه بأن الجواب عن الحديث وحمله على محمل وإن كان بعيداً أخذ بالحديث وعمل به على ما ظهر له من تأويله ، فقد بطل أقواله السابقة التى حصلها أنه ليس بعمل بالحديث ولا بأخذ به ، ونحمد الله تعالى على ذلك .

قوله نقلاً عن النووى - لأنه يخالف للظاهر مخالفة

لا تحتل الخ (ص ٢٨٤)

قلت : قد تقدم أنه لا يخالف للظاهر أصلاً فضلاً عن أن تكون مخالفة لا تحتل بل الأمر بالعكس . وأما فعل سيدنا ابن عباس ، واستدلال النووى برواية عبدالله بن شقيق لتصويب فعله ، وتصديق أبى هريرة له وعدم إنكاره فلم يدل شئ منها على

أنه صلى المغرب بعد غيبوبة الشفقين . ولفظ " بدت النجوم " لا إلى هذا ولا إلى ذاك ، فلم يبق في البين إلا لفظ الجمع المحتمل . فالقول بأنها صريحة في عدم التأويل غير معقول . ثم تسمية النووى معنى الجمع الذى قال به الحنفية تأويلاً - مشيراً بها إلى أن المعنى الذى قالوا به معنى غير ظاهر وأن المعنى الذى قال به الشافعية معنى ظاهر - قول لم يأت عليه بدليل يظهر به قوته . والحق أن كلا الإحتمالين في لفظ " الجمع " بالنظر إلى مجرد مفهومه على السواء . وأما القرائن التى أتت بها علماءنا على أن المراد منه ما قالوا فقد علمت قوتها . والقرائن التى أتت بها الشافعية على أن المراد منه ما قالوا فليست بأقوى منها ولا بمساوية لها كما مر ، فوجب المصير إلى ما ذهب إليه علماءنا ؛ مع أن آيتى القرآن قاطعتان بعمومها كما ذكرنا . فالتقول : بأن هذا ضعيف أو باطل، ضعيف أو باطل .

قوله كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء

لخ (ص ٢٨٦)

قلت : قد صرح الترمذى في آخر " سننه " بإجماع الأمة

على ترك العمل به كما مر . وهو من النقاد الحفاظ الأثبات الثقات الذين يعتمد على قولهم في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن والضعف ونقل الإجماعات وغيرها . فأى أمر منعنا عن الإعتماد على قوله هذا ؟ فهو القول الذى يعتمد عليه إما لأن ما ذكره النووى

منه التأويلات والمذاهب غير ثابت عند الترمذى ولم يصح عنده .  
وإما لأنه لم يصل إليه هذا التفصيل الذى ذكره النووى ؛ لكن  
هذا الجواب الثانى منظور فيه لأن الترمذى قد ذكر فى أواسط  
"سننه" تحت حديث ابن عباس بعض هذا التفصيل الإختلافى ،  
فالذى ذكره فى آخر كتابه "السنن" المذكور دل على أنه  
ضعف هناك القول الذى ذكره أولاً فى أواسط "السنن" ، على  
أن الأقوال التى ذكرها النووى لا مخالفة لقول الترمذى بالإجماع  
بها أصلاً لأن كلام الترمذى فى الجمع وقتاً فى الحضر من غير  
خوف ولا سفر ولا مطر والأقوال المذكورة سوى قول الإمام أحمد  
ومن معه ليس شئ منها مخالفاً لحكمه هذا ، ولحكمه بأن حديث  
ابن عباس دل على ثبوت هذا الأمر ولم يقل به أحد من علماء  
الأئمة المرحومة . وأما قول الإمام أحمد وذويه فهو وإن وصل  
إليه كما دل عليه كلامه الأول المذكور فى أثناء "سننه" لكنه  
زيف نسبته إليهم فى آخر "سننه" لما ثبت عنده من عدم صحة  
نسبة هذا القول إليهم فى آخر الأمر فنقل إجماع الأئمة آخرأ على  
ترك العمل بحديث ابن عباس فى آخر كتابه السنن المذكور . والقول  
الغير الصحيح لم يبق قولاً للمنسوب إليه . وأيضاً الاختلاف فى  
مذهب أحمد فى جواز الجمع وقتاً بعذر المرض وما فى معناه من  
الأعذار ثابت كما تشهد به كتب مذهبه . ولعل الترمذى رجح  
القول بمنع الجمع فيها على القول بجواز الجمع فيها فى آخر "سننه"  
فنقل الإجماع على تركهم العمل بحديث ابن عباس بناءً على أن

المرجوح كغير الثابت . وأما من تبع الإمام أحمد في هذا القول من بعض الشافعية الذين ذكرهم النووي فقد حدثوا بعد وفاة الترمذى فلا يعترض عليه بعدم اعتداده أقوالهم ، فصح كلام الإمام الترمذى القائل بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث ابن عباس . وأيضاً يجوز أن يكون المراد بإجماع الأمة في قول الترمذى إجماع مجتهدى عصر واحد مع الأئمة فلا يחדش فيه انفراد أحمد ومن تبعه بخلاف قولهم بعد انقضاء ذلك العصر ومجتهديه . وأيضاً قدم المعارض " أن تخطئة واحد من العلماء لا يجوز " فكيف تخطئته هذا مثل الإمام الترمذى ! أليس عنده واحداً من علماء المسلمين ؟

**قوله** فإن كل حديث في كتابه ليس مما يأول أصلاً بل عمل بظاهره (١) الخ (ص ٢٨٦)

**قلت :** لا بعد في أن يكون كل حديث في كتابه سوي هذين ليس مما ترك ظاهره جميع الأمة وكل واحد من علمائها وأن يكون هذان الحديثان قد ترك ظاهرهما جميع الأمة وكل واحد من علمائها . وما روى عن أحمد وذريته ما ثبتت عنده ولم تصح ، أو لم تبلغ إليه ، أو ثبتت عنده ولكن الرواية المخالفة لها الموافقة لنقله الإجماع المذكور الثابتة عنده عن أحمد أيضاً ترجحت عنده فلم يعول على القول المرجوح ثبوتاً عن الإمام أحمد . فصح أن يكون

---

(١) قلت ووقع في الطبعة هكذا "فإن كل حديث في كتابه ليس مما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره -  
التعاني

معنى كلام الترمذى ما ذكره بعضهم ، ولم ينجه عليه هذا الإيراد الذى ذكره المعارض ، فعلى هذا نقل الإجماع المذكور من الترمذى صحيح أيضاً بلاريب . والجواب عن القول بأن هذا الحديث عمل بظاهرة جماعة من العلماء قد تقدم فارجع إليه إن شئت . ومن ادعى أن بعض الأحادث التى فى "سنن الترمذى" سوى هذين الحديثين قد اجتمعت الأمة على ترك العمل بظاهرها فليات به . وما دام لم يوجد يصدق الترمذى فى قوله هذا وهو صدوق ثبت ثقة حجة عند جميع الحديثين والفقهاء .

قوله يريد أن دفع الحرج يعتمد على وجوده الخ (ص ٢٨٦)  
قلت : قد صرح فى "العزيز شرح الوجيز" فى فقه الحنابلة ( لا يجوز الجمع لعذر من الأعذار سوى ما تقدم على الصحيح من المذهب وعليه علماؤنا ) انتهى فعرف بهذه العبارة أن القول بجواز الجمع وقتاً فى "اضرباً" على دفع الحرج الذى تحقق ، أى حرج كان خارج عن المذاهب الأربعة . فهو خروج من المذاهب الأربعة ، وإذا خروج عن الإجماع وخرق له كمار . وقد حصل التصريح من كلام الإمام الترمذى أيضاً بأن القول به قول بخلاف إجماع الأمة فذكره النووى ههنا لم يثبت بسند صحيح عنهم عنده وهو الحق ، أولم يبلغ إليه . أولغاه وثبت عنده وهو قول مرجوح عنهم عنده . وهذا الكلام الصادر عن الترمذى صريح أيضاً فى أن نسبة مثل هذا القول إلى سيدنا محمد الناصر وإنه رضى

الله تعالى عنها غير صحيحة .

قوله : ومن لم يحمل جواز الجمع في الحضر . على أدنى

حاجة الخ ( ص ٢٨٦ )

قلت : من ادعى أن مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله

تعالى عنه هو ما ذكره المعارض فلبأت عليه بأثر ثابت السند أو رواية

صحيحة عنه يدل على ذلك . ولا يجوز الإغتماد في مثل هذا على

مجرد قول أحد من أهل زماننا رافضياً كان أو سنةً أو ناصبياً .

لأسماء وما ذكره الترمذي من إجماع الأمة نص في عدم ثبوت هذا .

القول عنه أيضاً على أنه لو ثبت لعدم ما بيناه المعارض سابقاً على أساس

وهو - من أن جمع من اتخذ عادة لاهن شئ وجمع من يجمع

عن تكاسل وتهاون وميل فراغ عن العبادة داخلان في حد الكراهة

أو الحرمة فإن مذهبه هذا مطلق عن هذين القيدين والمطلق يجري

على إطلاقه .

قوله : ومذهب واحد منهم مذهب باقيهم الخ ( ص ٢٨٦ )

قلت : الضمير في قوله " منهم " إما راجع إلى آباء السيد

جعفر الصادق فلا يتم التقريب فإن مقصود المعارض إثبات أن

مذهب سيدنا الإمام جعفر وولده من الإثني عشر أيضاً كذلك

ولا إفادة فيه لهذا . وإما راجع إلى أهل بيت علي رضي الله تعالى عنه فموجب

أن يكون معنى كلامه أن مذهب كل واحد من أهل بيت علي

مذهب باقيهم فأفاد أن مذهب كل واحد من أولاد سيدنا الحسن المجتبي وأولاد سيدنا الحسين المنتقى وأولاد سائر أبناء سيدنا علي بن أبي طالب كذلك . ولا يقول به المعارض وغيره أصلاً ؛ على أن إدخال سيدنا علي في هذا العموم على هذا المعنى يحتاج إلى مؤنة القول بالدلالة . وإما راجع إلى أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقاً فهذا القول أيضاً مما تقشعر منه جلود المعارض وذويهم لدخول العباس وأولاده وأخيه سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم وأولادهم في هذا العموم . ولم يقل به أحد من الأمة المرحومة أيضاً . وأيضاً يدخل فيه جميع زوجاته صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فلزم منه القول بأن مذهب واحد من زوجاته مذهب جميع أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم . وهذا أيضاً مما لم يقل به أحد . وإما راجع إلى الأربعة الكرام المتناسبة آن العمء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ففيه أن سيدنا جعفر الصادق ومن بعده من الإثني عشر ليس منهم فلا يتم القريب أيضاً . وإما راجع إليه وإلى آبائه رضي الله تعالى عنهم فقط . ففيه أن مدعى المعارض أن جميع الأئمة الإثني عشر مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ولم يفد هذا إلا بعض ما ادعى . فإين الدليل من الدعوي ؟ وإما راجع إلى جميع الأئمة الإثني عشر من أهل البيت ففيه أنه لا سفة لذكرهم هنا حتى يصح رجوع الضمير إليه وإن كان صرح سابقاً في " الدراسة الأولى " بأن (مذهب واحد من الأئمة الإثني عشر مذهب باقيهم ص ٤٥ )

رحماً بالغيب . على أنه يتبع عن هذا التوجيه قوله ههنا ( بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ ص ٢٨٧ ) وقوله فيما بعد أن مرادى بأهل البيت غير هذا ( ١ ) في كونه الإجماع معتبراً كسائر الإجماعات ، ومع هذا لوقلنا بالتوجيه الأخير في كلامه هذا نقول . هذا من أشد المفتريات على سيدنا محمد البقرضى الله تعالى عنه ومارواه ابن الهمام في " فتح القدير " لا يدل عليه إذ عدم صدور أهل بيت سيدنا على رضى الله تعالى عنهم إلا عن رأيه في مسألة واحدة - سئل سيدنا الباقر عنها - واتفاقهم فيها لا يدل على أن الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت كلهم مجمعون على حكم معين في كل مسألة ثبت فيها قول واحد منهم فقط ولا يستلزمه ، فتعوز بالله تعالى من هذا التجاوز عن الحد المقتضى إلى شذاعات شتى . وأيضاً لإضافة في أهل بيته في كلام ابن الهمام للعهد حيث العهد متحقق فعني كلامه رضى الله تعالى عنه أنه لا بصدر السيد محمد الباقر إلا عن رأى جد أبيه رضى الله تعالى عنهم . فلا دلالة لكلامه هذا على شيء من هذه الدعوى العامة . أيضاً لو حمل لفظ " أهل بيته " على الإستغراق فتاوجه إخراج أولاد سيدنا الحسن وأبناء سيدنا على من غير سيدتنا فاطمة رضى الله تعالى عنهم وأولادهم عنه . وما الدليل على ذلك . على أن شمول هذا العام المستغرق لمثل سيدنا الصادق سواء ولد في ذلك الوقت أو لا ممنوع . وأيضاً شموله لمن



أוכל واحد من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم، فهذا إنكار منه لجميع الإجماعات التي ثبتت في عهد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم ولم يتحقق فيها إتفاق جميع آباء سيدنا الصادق أو إجماع جميع الأئمة الإثني عشر قطعيات كانت أو غير قطعيات ولم يثبت إشراطه في الإجماع. وإن أراد بناءً على قاعدته الباطلة المذكورة التي ليس لها أساس أن واحداً من الأئمة الإثني عشر أو من آباء الصادق الصدوق إذا ثبت إتفاقه بسائر أهل الإجماع في حكم فقد تحقق إتفاق جميعهم معهم فيه ، فنقول : قد عرفت بطلانها بما ذكرنا والبناء على الباطل باطل . وإن أراد أن يخالفه سيدنا جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه كاف في دفع القول بالإجماع مطلقاً فنقول : يتوقف هذا على ثبوت ذلك القول عنه وليس فليس ؛ عني أن إنفراده رضى الله تعالى عنه - وهو من التابعين - بقول لا يقدح في إنعقاد إجماع الصحابة على خلافه وانعقاد إجماع من ولد من بعد وفاته رضى الله تعالى عنه من مجتهدى عصر واحد . وهذا أمر لا ينكره إلا من لم يعرف تعريف الإجماع المعبر شرعاً ، نعم لو أراد المعارض أن الإجماع إذا تحقق في عهد واحد وكان سيدنا الصادق الصديق رضى الله تعالى عنه موجوداً في ذلك العهد فالإجماع لا يتحقق إلا باتفاقه معهم في ذلك العهد لكان له وجه صحيح ؛ لكنه لا يفيد المعارض شيئاً في إثبات دعواه إلا بعد ثبوت أن هذا الإجماع الذي ذكره الترمذى في آخر " سننه " كان من مجتهدى عصر عهد سيدنا الصادق رضى الله تعالى عنه وهو

لم يتفق معهم في ذلك بل حكم على خلاف ما أجمعوا واتفقوا عليه ،  
ودون إثباته خرط القتاد .

قوله بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ  
(ص ٢٨٧)

قلت : إن أراد المعارض " بأهل البيت " ههنا الأئمة الإثني عشر من أهل البيت الرضوي كما صرح به في " الدراسة الأولى " وبني هذا القول بالإجماع على ثبوت قول كل واحد منهم على حيازة بدليل شرعي فنقول : هذا القول يفيد من قائله بأن إجماع الأربعة آل العباء فقط ، وبأن إجماع الأحد عشر منهم فقط ليس بإجماع معتبر في الشريعة يجب عليه الإعتداد كل الإعتداد ويحذر تركه عنده . فهذا القول لم يسبق إليه أحد من السلف والخلف لا من أهل الحق أهل السنة ولا من أهل الابتداع ولا من الرافضة ولا من الزيدية ولا من الإمامية ولا من غيرهم بل الدليل الذي جاءت به الرافضة على دعواهم بأن إجماع الأربعة آل العباء إجماع أدل دليل على بطلان هذا القول . وسيجئ التصريح (١) من المعارض بأن الحكم مني بحجية إجماع أهل البيت ، وأنه حجة معتبرة شرعاً وإن وافقت فيه الرافضة لكن موافقتهم ليس ممنوعاً في كل شيء . وهذا التصريح به فيما بعد يرد إرادة هذا المعنى من كلامه هذا أيضاً . وإن أراد بهم هؤلاء الكرام العظام وبناءه على قاعدته

(١) وهذا التصريح في الدراسة الثانية عشرة ، وقد سقط من المطبوعة .

المذكورة فنقول : قد تقدم أن هذه القاعدة باطالة فالملنى عليه كذلك ، على أنه لم يسبق إليه أحد ممن ذكرنا مصرحاً بهذه القاعدة وصحتها عنده . وأيضاً هاتان الإرادتان يردهما قول المعارض فيما سيبحث من أن مراده بقوله " أهل البيت " في كلام " إجماع أهل البيت إجماع معتبر شرعاً " غيرهما (١) . وأيضاً هاتان الإرادتان تمنعان عن دخول سيدتنا فاطمة رضى الله تعالى عنها في هذا الإجماع بحيث لا يتحقق إجماعهم إلا بعد ثبوت إتفاقها معهم فيما حكموا به ، وذا ليس بسديد . وإن أراد " بأهل البيت " ههنا الأربعة المتناسبة أهل العباء فقط . فنقول : لا يشهد لها سباق ولا سياق بل السباق يكاد أن ينفي هذا الإحتمال في كلامه هذا وإن كان موافقاً لتصريحه فيما بعد مما قد ذكرنا عنه سابقاً ، ومخالفاً لتصريحه الآخر فيما بعد . ثم نقول : قد قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحه " وغيرهم ( ولا يتعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم مع مخالفة غيرهم لهم وهم على وفاطمة والحسنان رضى الله تعالى عنهم خلافاً للشيعة ، واقتصر في " المحصول " وغيره على الزيدية والإمامية ) انتهى . فثبت من هذا أن القول باعتبار هذا الإجماع في الشريعة الطرية مجرد قول الرافضة الشيعة لمحبهم الله تعالى ، أو مجرد قول الزيدية والإمامية . فمن أى دليل ظهر على المعارض أن الحق مذهب الرافضة أو الزيدية والإمامية في هذه المسئلة دون مذهب جميع أهل البيت وجميع الصحابة

وجميع التابعين وجميع من بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم ؟ فلم ينقل عن أحد منهم أن إجماعهم لإجماع ؛ بل قد نقل عنهم وثبت عندهم أن إجماعهم ليس بإجماع . فأني دأبت على بطلان إجماع أهل الحق - ومنهم جميع أهل البيت الرضوي - وثبت عند المعارض ؟ وقد صرحت عبارة "التحرير" و "شرح" وغيرها بأن هذا مذهب الرافضة جميعهم أو الإمامية والزيدية لا غير . فهذا نقل منهم للإجماع على أنه ليس بإجماع شرعاً . وقول المعارض "عندنا" في هذا المقام يؤهم أن هذا مذهب أي حنيفة ومن تبعه وليس كذلك قطعاً . فلعل مراده بقوله "عندنا" عند معشر الشيعة . لكن الشأن في أنه هل وافق في هذا القول الشيعة الشنيعة شيعة إبليس أو لا . ثم إنه يلزم على المعارض إذ قال بالقاعدة المذكورة الفاسدة وبهذا الإجماع أن يقول إذا ثبت عن واحد من الأربعة آل العباء أو واحد من الثمانية الباقيّة المطهرة حكم وقول في مسألة فقط فقد ثبت إجماعهم عليه وهو إجماع معتبر كسائر الإجماعات المعتبرة ، فيجب ترك العمل بأخبار الآحاد المخالفة له به ، والخروج عن المذاهب الأربعة به أيضاً ؛ على أنه يلزم على المعارض أن يقول بعصمة كل واحد منهم فقد سبق عنه أن "مهدي آخر الزمان" - وهو الإمام الثاني عشر منهم عند الرافضة والمعارض كما سمعته عنه مشافهة - معصوم عن الخطأ ولو كان إستهادياً مثمراً لأجر واحد بإخبار الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه يستحيل عنه وقوع الخطأ

مطلقاً، ووقوع الذنب مطلقاً. (١) وصرح ههنا (بأن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم) فاستلزم أقواله هذه أنه يستحيل وقوع الخطأ مطلقاً والذنب مطلقاً عن كل واحد من الأجدعشر منهم سوي المهدي أيضاً كما يستحيلان على المهدي. وأيضاً لزم عليه أن يقول إن كل حكم يحكم به المهدي في أيام ظهوره مجمع عليه بهذا الإجماع؛ على أنه يلزم على المعارض على هذا أن يقول إن الأحاديث الظنية لا يجوز العمل بها في وقت من الأوقات إلا إذا لم يوجد قول واحد منهم في المسئلة وإلا فيجب العمل به لكونه أثلاً إلى الإجماع دون الحديث الظني. وأيضاً لزم منه أن يستقرأ أولاً في الصحابة قول سيدنا على المرتضى أو سيدنا الحسن أو سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم فإذا ثبت قول واحد منهم يجب ترك العمل بالأحاديث الظنية الصحيحة، وترك العمل بأقوال جميع الصحابة غير ذلك الواحد منهم وإن اتفقوا على قول واحد خلاف قول ذلك الواحد - وكذا في التابعين ومن بعدهم إلى انقضاء عهد الأئمة الإثني عشر رضي الله تعالى عنهم لما أنه يلزم من العمل بها وبأقوالهم خلاف الإجماع المعبر، ومن العمل بقول ذلك الواحد منهم لإيتار بما انعقد عليه الإجماع المعبر. ولعل المعارض يقول بعين هذا القول في سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها أيضاً فيلزم عليه بهذا ما سبق أيضاً إن شاء الله تعالى. وأيضاً لزم منه إبطاله قول ابن العربي الذي ذكره عنه سابقاً من

أن " المهدي معصوم وأن سائر الأئمة من أهل البيت الرضى ليسوا كذلك ". وأيضاً لزم منه أنه إذا ثبت قول من الخلفاء الثلاثة رضى الله تعالى عنهم في مسألة وثبت من على أو من احد ابنيه أو من فاطمة رضى الله تعالى عنهم قول بخلافه فيها وجب على الأمة العمل بالقول المنقول عن واحد من هؤلاء الأربعة آل العباء فقط ، ويحرم عليهم العمل بقول هؤلاء الخلفاء الثلاثة الأطهار الكرام رضى الله تعالى عنهم . وأيضاً لزم منه ان يكون ما أجمع عليه الخلفاء الأربعة كلهم أو الثلاثة منهم وفيهم على أو الإثنين منهم وفيهما على إجماعاً معتبراً في الشرع بالأولى لا لأن الإجماع واعتباره باجتماع الخلفاء الثلاثة أو الإثنين غير على على الحكم بل لأنه اتفق معهم أو معها سيدنا على المرتضى . وقد صرح الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " وغيرهم من الأصوليين بأن ( إجماع الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم ليس باجماع عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية ) انتهى . وإذا كان إجماع الخلفاء الأربعة ليس باجماع معتبر إلا عند بعض الحنفية فاجماع ثلاثة وإثنين منهم مطلقاً ليس باجماع بالأولى عند الكل . ومن ادعى خلاف بعض الحنفية في هاتين الصورتين فليات بالعبارة المعتمدة المعتبرة التي تدل عليه . ودون إثباتها بعد ما بين المشرقين . وأيضاً لزم منه أن سيدنا الصديق لما أجاب سيدتنا فاطمة رضى الله تعالى عنها في أمر " فدك " بما أجاب مستدلاً بالحديث الصريح النبوي المشافه له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم خالف ذلك

الإجماع. وكذلك لزم عليه أن سيدنا عمرو سيدنا عثمان وسيدنا علياً وسيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنهم حيث ما أعطوا أولاد سيدتنا فاطمة وآل سيدنا العباس رضي الله تعالى عنهم من "فدك" على وجه الإرث شيئاً قد خالف كل منهم ذلك الإجماع وأيضاً لزم منه أن يحرم على الصحابة سوي الأربعة آل العباء وعلى من بعدهم مخالفة ما ثبت عن جميعهم أو بعض منهم ولو واحداً فإن مخالفة قول واحد منهم مخالفة الإجماع عند المعترض وقد ثبت في ألوف من المسائل مخالفة الصحابة ومن بعدهم بالخليفة الرابع رضي الله تعالى عنهم في الحكم في بعض المسائل وبواحد من ابنه الكريمين في بعضها وبواحد ممن بعدهم من الأئمة الإثني عشر في بعضها . ويجب حيثئذ أن يقال إنهم إذا خالفوا واحداً منهم تركوا الإجماع . وقال العلامة الفخاري في "فصول البدائع" (لوصحت الأدلة التي أقامت الشيعة على أن اتفاق أهل البيت إجماع لوجب الإقتداء بهم على سائر الصحابة وهو خلاف الإجماع) انتهى . فإذا قرر المعترض أن مخالفة الصحابة ومن بعدهم لقول أي واحد من الأئمة الإثني عشر مخالفة للإجماع الحق الذي يجب أن يعتمد عليه وأن يحذر تركه وقد ثبت منهم تلك المخالفة لزمه أن يقول بنفسيتهم أو تبديعهم أو أنهم خارقون للإجماع ، وهل هذا إلا تهافت ! نعوذ بالله تعالى منه .

ولقد سبق نقلاً عن الشيخ القدوة الأجل العارف الخواجه محمد طارسانا والعارف قطب السرهندي وغيرها قدس الله تعالى أسرارهم

( أن سيدنا عيسى روح الله على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين يظهر في آخر الزمان يتفق رأيه العلى الأنور فيما يجب عليه من الأسوة الحسنة بنبينا صلى الله عليه وسلم مع رأى أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه . (۱) ومن المعلوم أن عيسى عليه السلام معصوم بالإجماع يستحيل عليه الذنب مطلقاً والخطأ مطلقاً على ما أرانا الله تعالى والخطأ غير الإجتهادى على ما قال به البعض . وأن المهدي لا يخالف رأيه الشريف رأى سيدنا عيسى على نبينا وعليهما الصلاة والسلام . فتحقق من هذا أن آراء أبى حنيفة في الأحكام الشرعية

( ۱ ) قلت : قال الامام الربانى المجدد للآلاف الثانى الشيخ احمد السرهندى في المکتوب السابع عشر من المجلد الثالث من " مكاتيبه : " وحين ينزل سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يتبع شريعة خاتم الرسل عليه وعليهم الصلوات والتسليمات وأورد الخواجه محمد پارسا الذى هو من كمل خلفاء الخواجه النقشبند قدس سرهما وعالم ومحدث نقلاً مستعماً في كتابه " القصول الستة " أن عيسى عليه السلام يعمل بعد النزول بمذهب الامام ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ويحل حلاله ويحرم حرامه " .

وهاك نصه رضى الله عنه :

( حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام كه از آسمان نزول خواهد فرمود متابعت شريعت خاتم الرسل خواهد نمود عليه وعليهم الصلوات والتسليمات ، حضرت خواجه محمد پارسا كه از خلفاء كمل حضرت خواجه نقشبند است قدس الله تعالى سرهما وعالم ومحدث است . نیز در كتاب " قصول ستة " نقل معتمد مى آرد كه حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام بعد از نزول عمل بمذهب امام ابى حنيفة خواهد كرد رضى الله عنه ، وحلال او را حلال خواهد داشت وحرام او را حرام )

ليست إلا شريعة طرية له صلى الله تعالى عليه وسلم يتفق معه عيسى والمهدي على نبينا وعليهم السلام . لا سيما وأبوحنيفة من أكابر الكاشفين العارفين (١) فمن عمل برأى يوافق رأى عيسى

( ١ ) قلت : قال العارف الرباني سيدى الامام عبدالوهاب الشعراني في "ميزانه الكبرى" مانصه : " سمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول : اعلم يا اخى ان الطهارة ماشروعت بالاصالة الا لتريد اعضاء العبد نظافته وحسنا وتقديساً ظاهرا وباطنا ، والماء الذى خرت فيه الخطايا حسا وكشفاً أو تقديراً وإيماناً لا يزيد الاعضاء الاتقديراً وقبحاً تبعاً لقبح تلك الخطايا التى خرت فى الماء ، فلو كشف للعبد لرأى الماء الذى يطهر منه الناس فى المظاهر فى غاية القذارة والنتن ، فكانت نفسه لاتطيب باستعماله كما لاتطيب باستعمال الماء القليل الذى مات فيه كعب او هرة او غارة او نحو ذلك كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التى خرت من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى ، فقلت له : فاذن كان الاسام ابوحنيفة وابويوسف من اهل الكشف حيث قالوا بنجاسة الماء المستعمل فقال : نعم كاد ابوحنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا رأى الماء الذى يتوضأ منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التى خرت فى الماء ويميز غسله الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاولى كالامور المعسدة حساً على حد سواء ، قال : وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر فى الماء المتقاطر منه فقال : يا ولدى تب عن عقوق الوالدين فقال : تبت الى الله عن ذلك ، ورأى غسله شخص آخر فقال له : يا أخى تب من الزنا فقال تبت من ذلك ، ورأى غسله شخص آخر فقال : يا أخى تب من شرب الخمر وسباع آلات اللهو فقال : تبت منها ، فكانت هذه الامور كالمحسوسه عنده على حد سواء من حيث العلم بها ، ثم بلغنا انه سأل الله تعالى ان يعجبه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على مآلات الناس فاجابه الله الى ذلك ، فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله فى الماء المستعمل

واللهدى عليها السلام من مقلدى الإمام أبى حنيفة فلا عتب عليه أبداً إن شاء الله تعالى كما لا عتب أصلاً على من تبعهما واقتدى بهما . ولأبى حنيفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة وبأحاديثه قدوة شريفة ، وهو ممن كان رأى الله سبحانه وتعالى فى الدنيا مائة مرة فى المنام (١) ورأى رسول الله صلى الله تعالى عليه

تايماً لما يراه قد خر من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان يعم بالقول بالنجاسة كل ماء خر من المتطهرين على حد سواء كما قد يتوهم بعض مقلديه . فإين غسله الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك من غسله النظر الى الأجنبية أو ألقبه لها أو مواعدها على الفاحشة أو الوقوع فى الفية ! وإين غسله هذه المذكورات الأخيرة من غسله استئصال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً ! وكذلك الحكم فى غسله خلاف الأولى كتوسيع الأكمام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالأكال والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة فى حين من الأحيان عن شئ من أمور الآخرة انتهى ..... وسمعت مرة أخرى يقول : كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسله الكبيرة فى الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بأنها كالنجاسة المفلظة ، وتارة يرى غسله الصغيرة فى الماء فيقول : إنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فمى مرتبة بين النجاسة المفلظة والمخففة تبعاً لأصلها ، فليست أقواله الثلاثة أن صحت عنه فى غسله واحدة كما توهم بعض مقلديه وإنما ذلك فى محاسلات متعددة " انتهى (ج - ص ١٠١ ١٠٢)

(١) قلت : ذكر الحافظ النجم الغيطى أن الإمام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه قال : رأيت رب العزة فى المنام تسعاً وتسعين مرة فقلت فى نفسى أن رأيت تمام المائة لاسألنه بم ينبؤ الخلائق من عذابه يوم القيامة ؟ قال : نرأيتـه

وسلم بمقطةً ومناماً شفاهاً وعياناً وأخذ منه الأحكام الشرعية كذلك وبالواسطة واقتبس عنه أنوار العلوم الغزيرة الباطنية والظاهرية كذلك . فلذا كان قدوة في المعرفة والطريقة الإلهية لكبراء العرفاء بالله تعالى كما صرح به في " الرسالة القشيرية " والدر المختار " كما كان قدوة لعلماء الظاهر وساداتهم في عهده وبعد وفاته رحمه الله تعالى . فله ذره وما أحسنه وما أشرفه . واقد أجاد الشعراوى في كتابه " طبقات الأولياء الكبار " (١) والمناوى في " طبقاته " حيث ذكرنا فيها من مناقبه الكبرى ومراقبه القصوى الظاهرة والباطنة جما غفيراً فرضى الله تعالى عن أبى حنيفة وذويه الألف المؤلف من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم رحمهم الله تعالى .

---

سبحانه وتعالى قتلت : يارب عز جارك وجل ثناؤك وتقدست أسماؤك بم ينجو عبادك يوم القيامة . من عذابك ؟ فقال سبحانه وتعالى : من قال بعد الغداة والعشي : سبحان الابدى الابد ، سبحان الواحد الاحد ، سبحان الفرد الصمد ، سبحان رافع السماء بغير عمد ، سبحان من بسط الارض على ماء جمده ، سبحان من خلق الخلق فاحصاهم عدد ، سبحان من قسم الرزق ولم ينس احد ، سبحان الذى لم يتخذ صاحبه ولا ولداً ، سبحان الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد ، نجا من عذابي اه كذا في حاشية ابن عابدين على " الدر المختار " نقلاً عن الطحطاوى .

(١) وسماه " لواقع الانوار في طبقات الاخيار " وقال " هذا كتاب لغضت فيه طبقات جماعة من الاولياء الذين يقدى بهم في طريق الله عز وجل من الصحابة والتابعين الى آخر القرن التاسع وبعض العاشر ، ومقصودى بتأليفه فتح طريق القوم في التصوف من آداب المقاسات والاحوال لا غير ، ولم اذكر من كلامهم الاعيون وجواهره دون ما شاركهم غيرهم فيه مما هو مسطور في كتب أئمة الشريعة . وكذلك لا اذكر من أحوالهم في بداياتهم الا ما كان منتظاً

ثم إن المعترض قد ذكر بعد في "دراساته" أن مراده بأهل

للمريدين كشدة الجوع والسهر ومجبه الخمول وعدم الشهوة ونحو ذلك أو كان يدل على تعظيم الشريعة دفعاً لمن يتوهم في القوم أنهم رفضوا شيئاً من الشريعة حين تصوفوا . . . . . وهذا الذي التزمته من ذكر عيون كلامهم فقط ما أظن أن أحداً من ألف في طبقاتهم التزمه ، انه يذكرهم عنهم كل ما يجدونه من كلامهم واحوالهم ولا يفرقون بين ما قالوه او وقع منهم في حال البدايه ولا بين ما وقع منهم في حال التوسط والنهايه . . . . . وسلك في هذه "الطبقات" نحو مسلك المحدثين ، وهو ان ما كان من الحكايات والاقوال في الكتب المسندهة "كرسالة" القشيري "والعليه" لا ينعيم" وصرح صاحبه بصحة سنه أذكره بصيغته الجزم ، وكذلك ما ذكره بعض المشائخ المكملين في سياق الاستدلال على احكام الطريق اذكره بصيغته الجزم لأن استدلاله به دليل على صحة سنه عنده ، وما خلا عن هذين الطريقين فاذكره بصيغته التمرض كيحكى ويروى . . . . . وختمت هذه الطبقات بذكر نبذة صالحه من أحوال مشائخي الذين أدركتهم في القرن العاشر وخدستهم زماناً أوزرتهم تبركا في بعض الاحيان وسمعت منهم حكمه أو أدباً فاذكر ذلك عنهم على طريق ما ذكرناه في مشائخ السلف ، وجميعهم من مشائخ مصر المحروسه وقراها رضي الله عنهم اجمعين . . . . . ثم ان من طالع مثل هذا الكتاب ولم يحصل عنده نهضة ولا شوق الى طريق الله عز وجل فهو والأموات سواء والسلام . وسميته "بلواقح الانوار في طبقات الاخيار" . . . . . فاكره به من كتاب جمع مع صغر حجمه غالب فقه أهل الطريق فهو في جميع نصوص أهل الطريق ومقلديهم "كالروضة" في مذهب الشافعي رضي الله عنه " ( ص ٣ )

وفرح من تاليفه خاس عشر رجب سنه اثنتين وخمسين وتسعمائة بمصر وذكر فيه من الصحابه اربعة وعشرين ومن التابعين خمسة وتسعين ومن النساء سبع عشرة ومن المشائخ مائتين ومن مشائخ عصره ستاً وثمانين فجعله ما ذكره اربعائه وأثنان وعشرون نفساً . وذكر في ترجمته الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ما نصه :

"وأكره رضي الله عنه على توليه القضاء ، وضرب على رأسه ضرباً شديداً ايام مروان فلم يل . ولما اطلق قال : كان غم والدتي اشد من الضرب على .

## البيث " في قوله " إجماع أهل البيث إجماع معتبر " غير هذه المعاني

وكان أحمد بن حنبل رضى الله عنه اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه ، ثم أكرهه أبو جعفر بعد ذلك وأشخصه من " الكوفة " الى " بغداد " فأبى وقال : لا أكون قاضيا فحبسه وتوفى في السجن رضى الله تعالى عنه . وأخرجه المنصور سرات من الحبس يتوعده وهو يقول : يا منصور اتق الله ولا تول الا من يخاف الله تعالى ، والله ما أنا مأهون في الرضا فكيف أكون بأسونا في الغضب ! ويقال انه تولى القضاء يومين أو ثلاثة ثم مرض ستة أيام ثم مات . وقال ابن الجوزى : دعا المنصور ابا حنيفة والثوري وسعرا وشريكا ليوليهم القضاء فقال أبو حنيفة : اخمن فيكم تخميناً ، أما انا فأحتال وأتخلص ، وأما مسعر فيتعاقق ويتخلص ، وأما سفيان فيهرب ، وأما شريك فيقع ، وكان الامر كما قال وكان من تعاقق مسعر أن قال : للمنصور لما دخل عليه كيف حالك ؟ وكيف عيالك ؟ وكيف حميرك ؟ وكيف دوابك ؟ فقال أخرجه فانه مجنون . ولما بلغ سفيان عن شريك أنه تولى هجره وقال له : قد أمكنك الهرب فلم تهرب .

وكان أبو حنيفة رضى الله عنه حسن الثياب طيب الريح كثير الكرم حسن المواساة لأخوانه ، كان يعرف بريح الطيب اذا أقبل واذا خرج من داره ، وكان رضى الله عنه يقول : ما حليت قط الا ودعوت لشيخي حنبل ولكل من تعلمت منه علماً أو علمته . وكان الشافعي رضى الله عنه يقول : الناس عيال على أبي حنيفة رضى الله عنه في الفقه . وكان لا ينام الليل ، وسماه الوند لكثرة صلاته ، وصلى المصباح بوضوء العشاء أربعين سنة . وكان رضى الله عنه لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول : كل قرص جرفه فأهوى ربا . وكان عامه الليل يقرأ القرآن كله في كل ركعة ، وكان يسمع بكأؤه حتى يرحمه جيرانه ، وختم القرآن في الموضع الذي مات فيه سبعة آلاف مرة . وقال عبد الله بن المبارك : عن ابي حنيفة رضى الله عنه أنه صلى صلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد . وكان نومه دائماً ساعة بين الظهر والعصر وفي الشتاء ساعة اول الليل . وكان يقول : اذا ارتشى القاضي فهو معزول وان لم يعزله الامام . وسئل رضى الله عنه أيما افضل علقمه أو الاسود فقال : والله ما نجن بأهل ان نذكرهم فكيف نقاضل بينهم ! وكان يقول سمعت عطاء يقول : ما من

التي ذكرناها ههنا (١) وهو أيضاً معنى من مفرداته - ولم يقل أحد من العلماء ولا من المتبعة بأن إجماع أهل البيت بذلك المعنى إجماع. فإن أراد المعترض هنا بلفظ "أهل البيت" ذلك المعنى أيضاً

ملك مقرب ولا نبي مرسل الا والله الحجة عليه ان شاء عذبه وان شاء غفر له . وكان يقول : انما سمي المرجئة بذلك لانهم سئلوا عن حالة العصاة اين منزلتهم في الآخرة ؟ فقالوا : أمرهم الى الله تعالى فسموا مرجئة لا رجائهم أمر العصاة الى الله تعالى فان الكفار في النار والمؤمنين في الجنة . وكان له جار يهودي وكانت قصبة بيت خلاته تنضح على بيت أبي حنيفة فمكث عشر سنين وهو يكنس كل يوم ما نزل في داره منها ويذهب به الى الكوم ولم يعلم اليهودي قط فبلغ ذلك اليهودي فبكى ثم جاء واسلم . وكان رضى الله عنه يقول : لو أن عبداً عبد الله تعالى حتى صار مثل هذه السارية ثم الله لا يدري ما يدخل بطنه حلال أو حرام ما تقبل منه . وكان يقول : جالست الناس منذ خمسين سنة فما وجدت رجلاً غفرلى ذنباً ولا وصلني حين قطعته ولا ستر على عورة ولا أتمتته على نفسي اذا غضب فلاشتغال بهؤلاء حمق كبير . وكان يقول : لولم تبفض الدنيا الا لان الله تعالى يعصى فيها لكانت تبغض . وكان يقول : الماح مع الخبز شهوة رضى الله عنه . ورؤى رضى الله عنه بعد موته فقيل له : ما فعل الله بك فقال : غفرلى فقيل له : بالعلم فقال : هيمهات ان لاعلم شروطا وآدابا قل . ن يفعلها فقيل : فبماذا غفر الله لك قال : بقول الناس في ما ليس في . وكان يقول : من هان عليه فرجه هان عليه دينه . وكان يقول : اذا لم يتكلم العبد بما ظنه فلا اثم عليه . وكان يقول : بلغني ان ليس في الدنيا اعز من فقيه ورع . وقال له رجل : انى أحبك فقال : وما يمنعك من محبتي ولست يابن عم لى ولا جارى . وكان يقول : الفوغاء هم القصاص الذين يستأكلون أموال الناس . وكان يقول : لا ينبغي للقاضي ان يترك على القضاء اكثر من سنة لانه اذا مكث فيه أكثر من سنة ذهب فقهه . ومناقبه كثيرة مشهورة رضى الله تعالى عنه . اهـ

فمع أنه لم يقم عليه هنا قرينة يعينه بل قرينة السباق دافعة له نقول : سيجئ كلامنا عليه هناك إن شاء الله تعالى . ومن تأمل في الدليل الذي أتى به المعارض هناك عرف أن مراده " بأهل البيت " في قوله " إجماع أهل البيت إجماع معتبر " أزواجه صلى الله تعالى عليه وسلم المكرمات وبناته المطهرات وولدهن ونحوهم . وهل هذا إلا قول لم يقل به أحد قط لا من أهل الحق ولا من المبتدعة . وإذا كان الإجماع عند أهل الحق عبارة عن إتفاق مجتهدي عصر واحد على حكم شرعي فكما أنه لا إجماع بمخالفة من كان موجوداً في ذلك العصر من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم كذلك لا إجماع إذا ثبت مخالفة مجتهد آخر من مجتهدي ذلك العصر في ذلك الحكم ولو واحداً . ولا يستلزم هذا القول بمساواة سائر المجتهدين مع الأئمة الإثني عشر فأهل البيت ثبت لهم ما ثبت من الدرجات العالية بقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما كون إطباق أهل المدينة وحدهم إجماعاً معتبراً فلم يقل به أحد إلا مالكاً رحمه الله تعالى ؛ على أنه أنكر أن يكون مذهب الإمام مالك هذا ابن بكير وأبو يعقوب الرازي وأبو بكر بن مينات والطالبي والقاضي أبو الفرج والقاضي أبو بكر ، وقبل مراد مالك من هذا القول هو أن روايتهم متقدمة على رواية غيرهم . وقيل محمول على المنقولات المستمرة - أي المتكررة الوجود كثيراً من غير إنقطاع - كالأذان والإقامة والصاع والمدة دون غيرها . ولفظ القراني " وإجماع أهل المدينة عن مالك فيما طريقه التوقيف حجة " وقبل بل هو

حجة في المستمرة وغيرها وهو رأى أكثر المغاربة من أصحاب مالك ، وذكر ابن الحاجب أنه الصحيح ، قالوا : وفي "رسالة مالك إلى ليث بن سعد" ما يدل عليه ، وقيل أراد به الصحابة - أي ممن كان يسكن المدينة - وقيل أراد به في زمن الصحابة والتابعين وتابعهم وعليه ابن الحاجب ، وقال جد أبي العباس : هو محمول على إجماع متقدمي أهل المدينة ، والجمهور على أنه ليس بحجة شرعية وبه قالت الأئمة الثلاثة كما في "التحرير" و "شرحيه" وغيرها ، وقيل مراد مالك بإجماع أهل المدينة الذي قال فيه : إنه إجماع معتبر - هو إجماع الفقهاء السبعة الذين جمعهم هذا البيت

فخذهم عبيد الله عروة قاسم

سعيد أبوبكر سليمان خارجه (١)

(١) قلت : قد نظم الشيخ محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي الحنفي المتوفى سنة أربع عشرة وستمائة الفقهاء السبعة المشهورين واختلف في السابع فعند أكثر علماء الحجاز هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حسبا قاله الحاكم ، وقيل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو قول ابن المبارك ، وقيل هو أبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي وهو قول أبي الزناد ، واختار الشيخ محمد بن يوسف المذكور قول أبي الزناد فقال :

الا كل من لا يقتدى بأئمة - قسمته خيزى عن الحق خارجه -  
فخذهم عبيد الله عروة قاسم - سعيد أبوبكر سليمان خارجه -

على حكم شرعى ، ونقل هذا القول عنه بعض شراح البخاري . ولقد سمع عن بعض كبار علماء مذهب الإمام مالك ( أن القول بإرسال الدين في قيام الصلاة دليله عند مالك إجماع الفقهاء السبعة المذكورة المدنية عليه وهو حجة قطعية عند مالك مقدمة على الأحاديث الظنية ) انتهى . فإذا عرفت ما ذكرنا فنقول : ما مراد المعارض ههنا " بأهل المدينة " الذى قال فيهم : بأن إجماعهم حق عنده وجب الإعتماد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه . وأى دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع قام على أن إجماع أهل البيت الرضى وإجماع أهل المدينة المعطرة بمعناها الذى أرادها المعارض هنا كل منهما حجة إجماعية وجب عليها الإعتماد كل الإعتماد ويحذر تركها ؟ فإن كان عند المعارض أو ذويه دليل على ذلك فليأت به . وقال العلامة الفارسي في " فصول البدائع " ( قبل إجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك . والحق أنه وحده ليس بحجة ) انتهى . وسيلجئ في " الدراسة الثامنة " في كلام المعارض ما يصرح بأن الإجماع عنده بشرائط . فإذا ادعى المعارض ههنا أن إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة يجب الإعتماد عليهما كل الإعتماد ويجب الحذر عن تركهما فنقول : إما أن يكون هذان الإجماعان حجتي عنده على الإطلاق أو حجتيهما عنده مقيدة بتلك الشرائط ، فإن كان الأول فما الدليل عليه وما الفارق بينهما وبين سائر الإجماعات ، ودون إثبات ذلك الفارق خرط القتاد . وإن كان الثانى حتى يكون

حالتها كحال سائر الإجماعات فقول المعارض هذا بحجية إجماع أهل المدينة لم يوافق قول الإمام مالك ومن تبعه - ولو من الأولياء والمحدثين والفقهاء - وقوله هذا بحجية إجماع أهل البيت لم يوافق قول الشيعة الشنيعة من هذا الوجه أيضاً ، فإن حجية إجماع أهل المدينة عند مالك وذويه وحجية إجماع أهل البيت عند الشيعة الشنيعة ليستا بمشروطتين بتلك الشروط . وقد افصح عن الاعتراف بهذا عبارة المعارض في " الدراسة الثامنة " فلنا أن نقول : للمعارض هات بالدليل الدال على ثبوت هذا القول المخترع الذي اخترعته ولم يذهب إليه أحد من أهل الحق والبدعة ، وبالدليل الدال على أنه حق دون اتقوله الإجماعي . وأيضاً قد أنكر المعارض في " الدراسة الثامنة " وجود الإجماع في الشريعة الغراء بالشرائط التي ذكرها فيها . فلزم من ذلك الإنكار إنكاره ثبوت هذين الإجماعين في الشريعة الغراء أيضاً على التقدير الثاني الذي لا بدله أن يقول به .

قوله وعندى أن مالكاً أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة الخ ( ص ٢٨٧ )

قلت : قد صدر عن المعارض هنا حرازتان فإن القول بامتداد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني يناق القول بأن وقت أداء المغرب باق إلى أن يتي من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ، ولننقل عبارة " المعاني البديعة " الذي نقل المعارض هذا

الكلام عنه ههنا بلفظها حتى يتبين تلك الحزازتان، فنقول : عبارته ولفظه هكذا ( وعند مالك يمتد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني فيكون إلى غيبوبة الشفق يختص بالمغرب ثم بعد ذلك تشرك هي والعشاء ، وروى عن مالك أيضاً أن وقت اختيار المغرب وقت واحد ويتسع إلى وقت العشاء ، ووقت الأداء باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ) انتهى كلامه بلفظه . فظهر من هذه العبارة أن المعترض قد سهى سهواً ذكرناه ، ومنشأ هذا السهو جمعه بين الروایتين المتغايرتين المنقولتين عن مالك بحيث يظن أن الرواية واحدة وليستا كذلك . وأيضاً دلت العبارة المذكورة على أن وقت الإختيار في صلاة المغرب بعد غيبوبة الشفق هو وقت العشاء بتمامه عند مالك على الرواية الأولى ففي نقل المعترض كلامه حزازة أخرى من هذا الوجه . ثم إنه إذا كان معنى الجمع عند القائل بالجمع - ولو في الحضر من غير عذر وحاجة - أداء الصلاتين في وقت إحديهما فقط . وعلى مذهب الإمام مالك لا يتحقق في الجمعين إلا أداء كل صلاة في وقتها فحاصل مذهب مالك رحمه الله تعالى أنه قال في لفظ " الجمع " أن معناه أداء كل صلاة في وقتها فكان هذا معنى لفظ " الجمع " عنده في جميع الأحاديث الواردة في الجمع بلفظ " الجمع " . ولا فرق بينه وبين أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا من حيث القول بالإشتراك وعدمه ، فهذا تائيد شريف من الإمام مالك لقول الحنفية بأن المراد بلفظ " الجمع " الجمع فعلاً فقط . وأيضاً القول بأخذ مالك

بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة يتوقف على ثبوت أن مالكاً يقول به بمعنى أداء الصلاتين في وقت إحداهما في الحضر والسفر جميعاً . فلفظ هذا الحديث في الجمع صريح في الحضر ولم يثبت إلا أن مالكاً قال بالجمع بمعنى أداء كل صلاة في وقتها في الحضر والسفر جميعاً . فلا صحة لقول المعارض أن مالكاً أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة . وكلام الإمام الترمذي المصريح بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث الجمع هذا بناء على أن معنى لفظ "الجمع" أداء الصلاتين في وقت إحداهما . فلا اعتراض بما ذكره المعارض عن الإمام مالك عليه . فهذا الوجه العندي الذي جاء من عند نفس المعارض لا يصلح أن يرد به كلام الإمام الترمذي . وحديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس - لا يصلح أن يكون مستندهم في ذلك على ما زعم المعارض فإن التصريح بأن ذلك الجمع كان بتأخير الظهر وجمعه في وقت العصر - لو سلمنا ثبوت ذلك التصريح - إنما يدل ظاهراً على أن الجمع بين الظهر والعصر كان في وقت العصر فقط . ولو كان المراد ما ذكره المعارض لقليل في ذلك التصريح " وجمعه بالعصر في وقت الظهر والعصر " وكذا الأمر في المغرب والعشاء بلاثفاوت ، نعم إنما يكون حديث ابن عباس هذا مستندهم إذا قيل بإهتار ظاهر ذلك التصريح ، وقيل إن معنى لفظ "الجمع" فيه هو أداء كل صلاة في وقتها ، وإن هذا أيضاً معنى لفظ "الجمع" ودون هذا القول حرج عظيم على المعارض .

قوله ويصلح هذا الحديث أن يكون متمسكاً لسيد الأئمة كلهم (١) الخ (ص ٢٨٨)

قلت : إن أراد بالأئمة كلهم معنى عاماً يشمل جميع الأئمة الإثني عشر وسيدتنا فاطمة رضى الله تعالى عنهم فلا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الأدب إلى سيدتنا فاطمة والخمسة الطاهرة من آباءه رضى الله تعالى عنهم . وإن أراد بالأئمة المؤكد بلفظ "كلهم" الأئمة الستة الباقية منهم المتأخرة عنه زماناً فنقول : إن أراد بالسيادة الفضل الكلى فيقال : هذا الحكم موكل إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يثبت في ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، وإن أراد بها الفضل الجزئى له عليهم من حيث أنه أبوهم وجدهم وأقدم منهم وغيرها من الفضائل والقواضل الجزئية ، فلا ريب لأحد من المؤمنين في ثبوته له عليهم . وقد قدمنا أن المعارض لم ينور قوله بأن ما ذكره مذهب سيدنا جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه ولم يثبت عندنا كلام معتبر يدل على أنه مذهبه ولا يصح نسبته إليه ما لم يصح روايته عنه . ولو قلنا بثبوته عنه ثبوت ما أسس المعارض فيما قبل من الكليتين وهما "أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" يلزم منه أن الإجماع المعتبر ثبت على هذا القول فيجب الإعتقاد عليه كل الإعتقاد ويحذر تركه ، فيتفرع عليه أنه يجب على

(١) وسقط من المطبوعة لفظ "كلهم" .

المعارض أن يعتمد عليه كل الإعتقاد ويحذر تركه في قوله " إن معنى "الجمع" في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين كليهما في وقت أحديهما". فإن اعترف واعتمد عليه وحذر عن تركه ركوا المذاهب كلها سوى مذهبه الذي هو مذهب الإثنى عشر كلهم عنده فنقول: إنه قد بطل حينئذ قوله "بأن معنى الجمع في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين في وقت إحديهما ، وبأنه هو القول الحق ، وبأن كون معنى "الجمع" أداء كل صلاة في وقتها على الوجه الذي ذكره الحنفية قول باطل أو ضعيف لا يسمع ، وإنه قد حبط عمله في إثبات الجمع بالمعنى الأول بالأحاديث الواردة في الجمع مدة عمره إلى أن مات ، وأنه لم تسقط عنه الصلوات المفروضة التي أداها في السفر والحضر والمرض والمطر والوحل وغيرها متيقناً أنه يؤديها على وجه الجمع بين الصلاتين في وقت إحديهما فقط . فثله كمثل الذي يصلي في الثوب الطاهر الذي يتيقن فيه أنه نجس نجاسة مانعة عن صحة الشروع في الصلاة بناء على يقينه ذلك ، فكما لا يجوز الصلاة في ذلك الثوب بناء على إعتقاد المصلي فيه فكذلك لا تجوز تلك الصلوات من المعارض بناء على هذا الإعتقاد المترسخ في قلبه . ومن ادعى - أن حكم عدم صحة الصلاة في ذلك الثوب إنما هو مبنى على الظاهر ، وأما فيما عند الله فنصح - فليأت بدليل يدل على هذا . ولم يثبت إلى الآن . وإن أتي عن الإعراف ولم يعتمد عليه وما حذر عن تركه فنقول له : هل لا يصلح هذا الإجماع . لأن يحمل أحاديث الجمع على أحد محتمليها ؟ وأليس هذا

الإجماع كسائر الإجماعات المعتمدة وكإجماع أهل المدينة المشرقة عند الإمام مالك ؟ فلم يكن هذا الإجماع معتبراً قط عنده . ثم نقول : إن أحاديث الجمع من باب أخبار الآحاد فلو سلمنا أن معنى " الجمع " وهو أداء الصلاتين في وقت إحداهما فقط جاء في السنة الظنية صريحاً أيضاً فهل يصلح هذا الإجماع لأن يقدم على خبر الآحاد أولاً ؟ فإن كان الثاني فليس هو كسائر الإجماعات وإجماع أهل المدينة عند مالك . وهذه من أمارات أنه لا يعتمد عليه ولا يعأبه . وإن كان الأول ثم مطلب الحنفية هو أن الجمع في أحاديث الجمع قد أراد به الشارع ما ذكرناه . وأيضاً لم يبق حينئذ إعتراضات المعارض على الحنفية قائمة على أصولها وهي التي بناها على أس عدم صحة معنى الحنفية في تلك الأحاديث . وأيضاً لا احتياج حينئذ للإمام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه بحديث الجمع هذا إلا لإبداء سند إجماع أهل البيت لا للاستدلال به فإن الإجماع كاف في الاستدلال به ؛ بل يلزم على المعارض لما قال بأن " مذهب واحد منهم مذهب باقيهم " وأن " إجماعهم إجماع معتبر " أن يقول لا يحتاج كل واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت إلى الاستدلال بالكتاب والسنة وسائر الإجماعات المعتمدة أبداً إلا لإبداء سند إجماعهم فقط . وقد عرفت أنه لا يصح أن يكون حديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس هذا - متمسكاً لمالك وطاؤس وعطاء فلا يصح أن يكون متمسكاً لسيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى

عنه لعين ما قدمناه لو قلنا بثبوت ذلك المذهب عنه . وقد ذكرنا أيضاً أنه لا ينجيه الإعتراض على الإمام الترمذى فى قوله " بأنه " لم يأخذ بحديث ابن عباس هذا أحد من العلماء " وبأنه " أجمعت الأمة على ترك العمل به " بجميع ما ذكره المعترض على كلامه فى " دراساته " ههنا ، والله تعالى أعلم .

قوله إنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد دعوى من غير دليل الخ ( ص ٢٨٨ )

قلت : كلام هذا المعترض يدل على إنكاره أن يكون الإجماع دليلاً على النسخ . وقد عرفت وستعرف إن شاء الله تعالى من كلام الحفاظ المتقنين والأعلام المتبحرين ما ينطق بأنه قد يكون دليلاً عليه وكلام الإمام الترمذى ههنا ناطق بذلك أيضاً ، فدعوى المعترض هذه واجبة الرد والدفع ، والحديث الذى أورده الترمذى دليلاً على النسخ وسنداً للإجماع الذى دل على النسخ قد أفاد قطعاً نسخ ما أوجبه ظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الرابعه " فاقتلوه " من وجوب قتل الشارب فى الرابعة ، وهذا هو المقصود من كلام الترمذى هذا ، وهو المراد حين حكم بأنه : ترك العلماء قديماً وحديثاً العمل بهذا الحديث ، ولم يقل أحد منهم بنسخ القتل فى الرابعة للسياسة . فحيثما أجمع الذى ذكره المعترض بين الحديثين لا يدفع القول بنسخ الوجوب ، فقد تحقق النسخ ههنا بنص من الشارع ، والإجماع دال عليه فقط وليس بناسخ . وإمكان

هذا الجمع بين الحديثين لا يستلزم عدم إباحة القول بهذا النسخ من أمثال الإمام الترمذي وهو عالم من العلماء العارفين بالناسخ والمنسوخ ومن كبرائهم وساداتهم .

قوله على أنه إذا لم يمكن الجمع عندنا لا يقدم على النسخ ما لم يوجد نص من الشارع الخ (ص ٢٨٩)

قلت : قال قدوة المحققين والعارفين الإمام بن الهمام في "التحرير" وشاحاه الإمامان في "شرحيه" وغيرهم : (يعرف الناسخ بنسخه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبضبط تأخر الناسخ عن المنسوخ كما في حديث "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" والإجماع على أنه ناسخ . وأما القول بأن هذا ناسخ وإذا منسوخ بقول الصحابي إنه ناسخ فواجب عند الحنفية لا الشافعية) ونحوه في سائر كتب أصول الفقه لأئمة المذاهب الأربعة ، وفي كتب أصول الحديث للشافعية والحنفية ما يفيد إتفاق أهل الحديث على أن القسم الرابع يفيد معرفة الناسخ أيضاً . فأفادت هذه العبارات أن معرفة الناسخ بواحد من الأوجه الثلاثة الأول ، وأن القول بالنسخ إذا وجد واحد من هذه الثلاثة متفق عليه بين المذاهب الأربعة فهو مجمع عليه للامر ، لا سيما وكلام الإمام الحافظ الترمذي قد دل صريحاً على أن حديث عدم قتل الشارب في الرابعة ناسخ لهذا الحديث بإجماع الأمة . أليس الترمذي من أجله من يعتمد عليه من نقلة الإجماع والعارفين بالناسخ والمنسوخ ؟

وسيجيء التصريح من المعارض في "دراساته" نقلاً عن الإمام النووى في "التقريب" وعن الإمام السيوطى في شرحه المسمى "بالتدريب" نقلاً عن النووى في "شرح مسلم" (أنه قد دل الإجماع على نسخ حديث قتل الشارب في الرابعة) إنتهى (١) فقول المعارض "عندنا" معناه عندى على خلاف الإجماع فبطلانه أبين من أن يخفى . وليس مراده من قوله "عندنا" ما أوهمه ظاهر عندنا فإنه كان من المستكفين أن يكون من الحنفية ؛ بل وأن يكون من الشافعية والمالكية والحنبلية . وتصريح الحافظ الحازم بما ذكره المعارض لوضح لا يهدم هذين الإجماعين . وأما قول الزهري (وكانت رخصة) فليس معناه ما ذكره المعارض وإلا لزم أن يكون قول الترمذى - قبله بلا فاصلة معتد بها - بالنسخ ، وقوله بعده بلا فاصلة "والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعرف بينهم خلافاً قديماً وحديثاً" حيث أفاد أن العمل عليه دون حديث القتل في الرابعة - هباء منثوراً . ولا يجوز مثل هذا الظن في من رزق أدنى شئ من العلم فضلاً عن هذا الطود العظيم في العلوم والجبل الشامخ في الحديث وعلومه ؛ بل معناه أن وجوب القتل في الرابعة لما نسخ بقي رخصة لأجل السياسة إذا رآه الحاكم . فالحكم بالنسخ من الإمام الترمذى لا يلزم عليه شئ مما ذكره المعارض ، فالعجب كل العجب ممن يرى مثل الإمام الحافظ الترمذى أنه لا يدري بديرة الصبيان والأغبياء ، وهو جقيق به لا

الحافظ . ثم إن قول الترمذى أولاً بالنسخ ثم قوله بالعمل على الحديث الناسخ إجماعاً ثانياً أدل دليل على أنه ما حكم أحد من العلماء بحديث وجوب قتل الشارب في الرابعة لا إعتقاداً ولا عملاً فلا يرد عليه ما ذكره المعترض ، وانقلع عرق الأشكال من أصله والله تعالى الحمد ؛ على أن الترمذى من الكاشفين الذين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا منه ، ومن العارفين المحفوظين عن الخطأ ولو اجتهدوا ؛ بل هو أعظم شأناً من أمثال ابن العربي والشعراوي في المعرفة بالله تعالى فتخطئته من مثل المعترض خطأ فاحش يجب الإجتنا ب عنه عنده .

## بحث ما يتعلق بالدراسة الثامنة

قوله في الدراسة الثامنة - فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقر سمعك الخ (ص ٢٩٠)

قلت : لا يخفى ما في هذا الكلام من أسوء سوء الأدب الشديد إلى جميع العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل البيت الرضى والصحابة والتابعين ومن بعدهم من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم ومن أساتذة المعترض وأساتذة أساتذته ومرشديه ومرشدي مرشديه رضى الله تعالى عنهم حيث نسبهم في كلامه هذا إلى أنهم مأسورون بما ألفوه ، وحكم بأن ما بداهم في باب

الإجماع أوهام المترسبين بحجاب الخدعان ، وبأنهم جهال ، وبأنهم أعداء ما جهلوه ، وبأن ما أحدثه المعارض صادر عن أصل محقق في علم عال ، وبأن ما بداهم في باب الإجماع ليس كذلك ، وبأن ما أحدثه ذكر محدث من الرب تعالى ، وبأن من لا يلتفت إلى ما أحدثه ، أو يقول بحقيقة ما قالوه في هذا الباب واقع في غطاء أشار إليه الحق سبحانه وتعالى بقوله ( ما بأنهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ) وبأن ما أحدثه هو الحق المعانق بدليله وبرهانه بدليل تعريف المسند إليه والمسند به باللام ، وبأن ما بدا لهم في باب الإجماع ليس بحق أو ليس بحق معانق بدليله وبرهانه وبأن الحكيم الرشيد هو الذي يتمسك بما أحدثه لكونه عنده موافقاً بالدليل الحق ، وبأن الذي يتمسك بقولهم في باب الإجماع فهو ليس بحكيم رشيد لما أن قولهم عنده لم يوافق بالدليل الحق ويألف ما أحدثه في هذا الباب نزل عن معدم (١) برهاني على مستوى نوري ، وبأن قولهم فيه ما نزل عنه على ذلك المستوي ، وبأن ما أحدثه لم ينزل عن منحت وهم على مداهل غروري ، وبأن قولهم نزل عنه عليه . نعوذ بالله من شر كل واحد من هذه الكلمات السبئية الخبيثة ؛ على أن ما ذهب إليه المعارض ههنا خروج منه عن الإجماع الذي عليه المتقدمون والمتأخرون المذكورون قديماً وحديثاً . وأيضاً جواز الأخذ بقول عالم غير مجتهد على قول من قال به مقيد بما إذا لم يكن فاسقاً . ولا ينزل هذا

---

(١) كذا في الأصل ، ولعله "معدن"

الكلام من أن يكون قائله فاسقاً فلا إعتداد بقوله أصلاً. فليس هذا العذر من المعارض إلا كعذر من قال: "خلقني من نار وخلقته من طين" زاعماً أن هذا دليل حق تمسك به، أو كعذر من قال من الجوررية: حين جاءهم ابن عباس من سيدنا على رضي الله تعالى عنهم "إن الحكم إلا لله"؛ على أن قوله (إن) كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب الخ (ص ٢٩٠) يفيد الحكم منه بأن ما جاء به في "دراساته" تشريع جديد نعوذ بالله تعالى منه.

**قوله** وإن علم تأخر أحدهما الخ (ص ٢٩١)

**قلت:** قد ذكرنا سابقاً نقلاً عن الأعلام الشامخة ما يرد قول المعارض هذا فلا نعيده. ولا يلزم من القول: بأن الإجماع يكون دالاً على نسخ الحديث الصحيح أو الحسن الظني تقديم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن حجية الإجماع وكونه دالاً على نسخ الحديث إنما ثبت بالحديث كما ذكر في أصول الفقه.

**قوله** وهو عندك منحصر فيه الخ (ص ٦٩١)

**قلت:** جوابه ما ذكرناه قبل فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه.

**قوله** من غير ذلك التنصيص مع علم التأخر الخ (ص ٢٩١)

قلت : كلامه هذا كما يدل على أن الإجماع لا يجوز أن يكون دليلاً على النسخ يدل على أن ضبط التاريخ كذلك أيضاً عنده . فقلوه صلى الله تعالى عليه وسلم ( كنت ليهيئكم عن زيارة القبور فزوروها ) ليس عنده مع باب النسخ أصلاً . وقد عرفت فساد هذين القولين كليهما فيما ذكرناه سابقاً فأرجع إليه إن شئت .

قوله مع عدم تعارض الحديث المذكور بالإجماع  
( الخ ( ص ٢٩١ )

قلت : قد ذكرنا من كلمات الأهل ما يدل على أن الإجماع يدل على أن الحديث الظني متروك العمل فلانناقشة في المثال المذكور . نعم المناقشة في المثال المذكور إنما يتأني على ما أحدثه المعارض دون ما ثبت عن السلف والخلف . فالقول بالمناقشة في المثال بناءً على مجرد الرأي المحدث الذي هو فرد كل بدعة من قولهم : كل بدعة ضلالة ؛ جهل وضلال . والعصمة عنه من الله العلي المتعال .

قوله هذا ما أبدى لنا في حجية الإجماع ( ص ٢٩٢ )

قلت : قول المعارض ( إن الإجماع لم يثبت عندي حجيته ( الخ ص ٢٩١ ) نص في أن الإجماع عنده ليس بحجة أصلاً لا قطعية ولا ظنية إلا إذا استجمع هذه الشروط وتيقن بوجود جميعها فيه . وقوله ثانياً : هذا ما أبدى لنا في حجية الإجماع .

ظاهر في هذا المبنى ، فقوله في البين ( أوما يقرب القطعي ص ٢٩٢ ) وقولته ( أوما يضاهيه ص ٢٩٢ ) عبارة عن كونه حجةً ظنيةً . ثم نقول : فعلى هذا جميع الإجماعات التي نقلها العلماء السلف والخلف في كتبهم ليس من الحجية في شيء عند المعارض لاقطعية ولا ماضاهيها - أى ظنية - إلا بعد ثبوت هذه الشرائط المخترعة المذكورة بدليل بين وتمقن وجود جميعها فيها . وإذا لم يثبت في شيء منها جميع هذه الشرائط ولابعض منها لم تبق عنده حجةً لاقطعية ولا ظنية . فحرم القول عنده بحجية هذه الإجماعات الموجودة في الشريعة . ثم نقول القول بأن حجية الإجماع يحتاج إلى وجود هذه الشرائط المخترعة يبطل قوله السابق وهو ( أن الحق عندنا أن إجماع أهل البيت وأهل المدينة إجماع فعليه الإعتماد كل الإعتماد ويحذر تركه ص ٢٨٧ ) فإن مراده بقوله " إجماع أهل البيت " أى وحدهم ، " وإجماع أهل المدينة " - أى وحدهم - ليس إلا . فإن إجماعهم على هذا إجماع على حكم خالفه قياسات غير أهل البيت وغير أهل المدينة . فإما أن يكون قوله الأول حقاً وهذا القول الأخير الصادر عنه باطلاً ، أو الأمر بالعكس ، أو تناقض كلامه السابق واللاحق - والمتناقض لا قول له - أو يكون هذان الإجماعان مخصوصهما مخصوصين عنده عن هذه القاعدة التي أحدثها في الشروط ، فهولا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء أفضل فضل وغوى ولم يهتد سبيلاً . وأيضاً كلامه السابق في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة

مطلق عن إشتراط هذه الشروط فيها فدار الأمر عنده إما على أن حجية ذينك الإجماعين أيضاً مقيدة بها ، وإما على أن هذه الشروط إنما هي محتاج إليها في غيرها لافيهما . فإن قل بالأول فنقول لئله : هات بحكم جزئي تحقق فيه ذانك الإجماعان أوأحدها وتيقن بوجود جميع تلك الشروط فيه - ونحن متيقنون أنه لم يوجد إجماع منها كذلك - فعلى هذا لزم على المعارض إثبات هذه الشروط يقيناً في المسئلتين اللتين نقلهما عن سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه إحداهما جواز الجمع بين الصلاتين ولو في الحضر وإن لم يوجد عذر أوأدنى حاجة ، وثانيتها أن وقت الظهر والعصر يشتركان فيه فوقت كليهما من الزوال إلى الغروب . ودون إثباتها فيها أيضاً خرط القناد . وإن قال بالثاني فنقول : هات بالدليل الذي يدل على هذا الفرق بينهما وبين سائر الإجماعات فالبنين بلا أساس كنسج العنكبوت ثم إن قوله في كلامه السابق يشعر بظاهره أنه لا فرق بينهما وبين سائر الإجماعات ، وإن الحق عنده هوعدم إشتراط سائر الإجماعات بهذه الشروط كالإجماعين المذكورين فهو المعول عليه ؛ فبطل جميع ما أورده المعارض في هذه « الدراسة » مما يصلح أن يكون مخالفاً له ، وبعد اللتيا واللتى نقول : إذا كان سند الإجماع كتابياً أوحديثاً فالقول : بأن القول بتقديم الإجماع على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو دلالة على نسخ قوله تقديم لآراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قول ليس بصحيح .. فإنه قول بتقديم الآراء

المصوبة بالكتاب أو الحديث عليه وبدلائلها على نسخه . وأما إذا كان سند الإجماع قياساً فالقول بها ليس تقديماً لمجرد آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بل هو تقديم للآراء التي أخبر بإصابتها صاحب الشرع وثبت عنه ذلك الإخبار بحديث متواتر قطعي على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المظنون كونه قولاً له . وهذا الوجه يجري أيضاً فيما إذا كان سند الإجماع كتاباً أو حديثاً ولو تنزلنا وسلمنا أن حجية الإجماع مطلقاً أو غير هذين الإجماعين محتاجة إلى تيقن استجماعه هذه الشروط فنقول : إذا ثبت استجماع إجماع من الإجماعات هذه الشروط فهو على ما ذكره المعارض آراء رجال بحجة . فإن قال بتقديمه على حديثه الظني بعد ذلك لزم عليه أنه قدم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يقل بتقديمه عليه ولا بدلائله على نسخه فما الفائدة في اشتراط هذه الشروط في هذا المقام ، ولزم عليه أن يقول إن الإجماع إذا ثبت استجماعه هذه الشروط لا يكون حجة إلا فيما لم يوجد فيه قول منه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قطعي ولا ظني . فهذا أيضاً خلاف الإجماع .

ومن أعجب العجائب أن المعارض هنا رد كلامي الإمامين النووي والسيوطي مع أن كليهما كانا من أكابر الأولياء الكبار حتى أنه قد صرح العلماء الموثوق بهم بقطيبيتهما وبأنهما من الذين أخذوا السنة والدين من حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة ومشافهة وقد اعترف به المعارض فيما بعد في السيوطي

(١) ورأيت الإعراف بهذا مكتوباً بخطه على أول ورق "شرح تقريب النووي" الذي ألفه السيوطي وهو موجود عندي بحمد الله تعالى ، ولم يجد لذلك الرد وجهاً إلا الوجه المخترع المخالف لإجماع الأمة المناقض لكلامه الأول الذي ادعى فيه أنه هو الحق عندنا . فصار ما

(١) حيث قال في "الدراسة الحادية عشر" (وقال الامام الشعراوي في مقدمته "الميزان" انه رأى كتابا بخط الامام الحافظ جلال الدين السيوطي الى بعض تلامذته يعتذر اليه في عدم مجيئه الى السلطان في حاجته التماسها من الشيخ ذلك التلميذ وتقاضى ذهابه الى السلطان حاكيا معه في ذلك الكتاب توطنه لما يبدي من عذره ان بعض من يخلص عن الكدورات البشرية - وفتح الله له عين البصيرة كان يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان يوم من الايام اتفق له الذهاب الى بيت بعض الطوك فيما مسست به من داعيه الى ذلك فلما وضع القدم على بساطه انفلق عليه الباب - والعياذ بالله سبحانه - ففاتته نعمه رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم كتب يا اخي اني دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذه المدة من عمرى ستين او سبعين مرة يقطه - والشك من هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوي فشافيته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من احاديثه واني رجل خادم للحديث احتاج في معرفته صحيحه عن سقيمه الى الدخول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، واني اخاف ان ادخل على السلطان فيفسد الباب ويفوتني هذا الخير) انتهى معناه وحاصله . (ص ٣٦٥ و ٣٦٦)

قلت : ونص الشعراي في "الميزان" هكذا (ورأيت ورقه بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد اصحابه وهو الشيخ عبدالقادر الشاذلي . مراسله لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى . اعلم يا اخي انني قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا خمسا وسبعين مرة يقطه ومشاقبه ولولا خوف من احتجابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخولي للولاية لطاعت القلعة وشفتك فيك عند السلطان . واني رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في تصحيح الاحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم . ولا شك أن تقع ذلك ارجح من نفعك انت يا اخي اه (ج - ص ٤١) - الثعالب

ذكره المعارض ههنا قولاً باطلاً غير الحق . وإذا اعترف المعارض فيما قبل أن الأحكام الكشفية المأخوذة من أهل الكشف قطعية ضده فكيف جازله ههنا مخالفة القطعي الذي ثبت عن ذينك الإمامين لاسيما وليس الحجة عنده في تلك المخالفة إلا مجرد الرأي المخترع الذي لم يسبق إليه أحد من العلماء لا من السلف ولا من الخلف قديماً وحديثاً ؛ لاسيما وقوله هذا مخالف لما مهده المحدثون في أصول الحديث أيضاً ، ولم يقل بقوله هذا أحد منهم ، فصار قوله هذا قولاً مخالفاً لإجماع الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم والعرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء وغيرهم جميعاً ؛ على أن كلام المعارض في أول " هذه الدراسة " وهو قوله ( مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ص ٢٩٠ ) وقوله ( فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقرع سمعك الخ ) دل على أن ابن العربي قائل بحجية الإجماع من غير اشتراط بهذه الشروط فهو عند ابن العربي حجة وإن لم يوجد هذه الشروط فيه . فبم جاز ههنا للمعارض مخالفة ابن العربي في هذا الباب مع أنها محرمة عنده ؟ أعد المعارض قول ابن العربي هذا من شطحياته الغير اللائقة بالتمسك ؟

وقوله ( إن كل ١٠ أقيم من الدلائل على أن لإجماع الأمة الخ ص ٢٩٢ ) يدل على أنه في قوله هذا خالف صريح الحديث وحكم المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( لا تجتمع أمتي على الضلالة ) فارتكب بهذا حراماً وترك واجباً مفروضاً . ولو ذكر المعارض تلك الأنظار لتميز الطيب من الخبيث ، وافترق الحق من الباطل ، وظهر أن الدلائل التي أقيمت

على هذا المطلوب أفادته ، وأن الأنظار غير متوجهة إليها ؛ على أن هذا القول المخترع للمعترض لو كان معولاً عليه لهدم إفادة الإجماعات الثابتة عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم القطعية وما يضافها فإنها لم تجتمع فيها الشروط المذكورة ؛

ومقصود المعترض من تأسيس هذا الأساس أن يبنى عليه القول : بأن أفضلية أبي بكر وعمر على علي رضى الله تعالى عنهم وحقيقه الخلافه بعده صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الترتيب المعروف لم يشأ بإجماع يعتد به وإجماع يكون حجة ظنية فضلاً عن أن يكون قطعية . وكلا القولين معترف أنهما من مذهب المعترض و " رسائله " شاهدة على ذلك . قال القطب العارف السرهندى فى " مكاتيبه " ( وأنكهم همه را - يعنى خلفاء أربعة را - برابر داند ، - وفضل يكى بر ديگرى فضولى انگارد بوالفضول است عجب بوالفضولى كه إجماع أهل حق را فضولى داند مگر لفظ فضل أورا باین فضولى برده است ) ( ۱ ) إنتهى . وقال أيضاً فيها ( تفضيل شيخين بإجماع صحابه وتابعين ثابت شده است چنانچه نقل کرده اند آنرا اكابر ائمه كه يكى از ایشان امام شافعى است . وشيخ أبو الحسن أشعري مى

---

( ۱ ) يعنى والذى يرى الكل - اى الخلفاء الأربعة - متساوية - ويزعم

تفضيل احدهم على الآخر فضولاً فهو فضولى اى فضولى حيث يزعم إجماع أهل الحق فضولاً ، ولعل لفظ الفضل هو الذى اوردته فى موارد الفضولى . ( المکتوب السادس والستون بعد المائتين من المجلد الاول )

فرماید که تفضیل ابی بکر و عمر بر باقی امة قطعی است، و از حضرت امیر بتواتر ثابت شده است که در زمان خلافت و اوان مملکت خود در حضور جم غفیر گروه خود میفرمود که ابوبکر و عمر بهترین این امة اند ..... بالجمله تفضیل شیخین از کثرت رواة ثقة بحمد ضرورت و تواتر رسیده است انکار آن یا از راه جهل است یا از راه تعصب (۱) إنتهی . وقال أيضاً فيها (کسیکه حضرت امیر را افضل از حضرت صدیق گوید از جرگه اهل سنت می بر آید ..... إجماع سلف بر افضلیة حضرت صدیق بر جمیع بشر بعد انبیاء علیهم الصلوات والتسلیات منعقد گشته است أحق باشد که توهم خرق این إجماع نماید (۲) إنتهی . والمعتزض کلام "رسائله" بعضها ماثلة

---

(۱) یعنی - و تفضیل الشیخین ثابت بإجماع الصحابة والتابعین كما نقله اکابر الاثمة احدثهم الامام الشافعی رحمه الله، وقال الشيخ ابو الحسن الاشعری تفضیل ابی بکر و عمر رضی الله تعالی عنها علی سائر الامة قطعی، وقد ثبت عن علی کرم الله وجهه بالتواتر فی زمن خلافته وکرسی مملکتی و بین الجم الغفیر من شیعیته ان ابابکر و عمر افضل هذه الامة ..... وبالجمله ان تفضیل الشیخین قد یبلغ من کثرة الرواة الثقات حد الضرورة والتواتر، فانکاره اما من الجهل واما من التعصب (المکتوب السادس والثلاثون من المجلد الثاني)

(۲) یعنی - ان من یقول بافضلیة علی کرم الله وجهه علی ابی بکر الصدیق رضی الله تعالی عنه خارج عن دائرة اهل السنة والجماعة ..... وقد انعقد إجماع السلف علی افضلیة الصدیق علی جمیع البشر بعد الانبیاء علیهم الصلوات والتسلیات، فما اشد حاقه من یتوهم خرق هذا الإجماع (المکتوب الثاني والمائتان من المجلد الاول)

إلى القول بالتسوية ، وبعضها مصرحة بتفضيل على على الصديق رضى الله تعالى عنها . فنعوذ بالله من أمثال هذه الضلالات .

وقال صاحب رسالة تسمى " تميز الطبيب من الخبيث " ( حديث لا يجتمع أمتي على الضلالة رواه أحمد في " مسنده " والطبراني في " الكبير " عن أبي نضرة الغفاري مرفوعاً في حديث فيه " سألت ربي أن لا يجتمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة " ) إنتهى . قال في " الدرر " قال الحافظ الجلال السيوطي ( وأخرجه ابن أبي عاصم في " السنة " بهذا اللفظ من حديث أنس ، وعند الترمذي من حديث ابن عمر لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً ) إنتهى . وقال الشيخ على القاري في " شرحه " على " مشكاة المصابيح " ( إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن ) إنتهى . لاسيما وطرق هذا الحديث كثيرة . وقال السيد في شرحه على " التحرير " الموسوم " بالتيسير " ( حديث إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً ، وإن يد الله مع الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإن من شذ شذ في النار رواه أبو نعيم في " الحلية " مرفوعاً ، وفي بعض الروايات إن الله لا يجمع أمتي ، وفي بعضها لا يجمع أمة محمد ) إنتهى . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " ( إن من الأدلة السمعية - أي على حجية الإجماع - أخبار آحاد تواتر منها قدر هو مشترك ) إنتهى . وبهذا عرف أن هذا الحديث قوى

ثابت عن مصدر السنة وأن القدر المشترك منه متواتر . فهذا إخبار من الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم بأنهم معصومون أو محفوظون عن ضلالة أى ضلالة كانت وإن كانت إجتهادية ، ووجب صدق إخباره واستحال الكذب فيه ؛ فثبت أن إجماع الأمة على حكم شئ ولوم يوجد فيه شئ من هذه الشروط إجماع معتبر فيد القطع ؛ فالقول باشتراط الشروط المنحوتة - مع أنه خلاف الأحاديث الكثيرة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ومن باب إرتكاب الحرام وترك المفروض - يؤدي إلى مايؤدي مما لم يرد الله تعالى إمكنه في خبر الشارع الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم .

وأيضاً إذا سلمنا أن الدلائل التي أقامها السلف والخلف على حجية الإجماع غير قائمة على أصولها ولم تفد من المطلوب شيئاً كما قال المعارض إدعاء . فنقول : ما الدليل للمعارض على حجية الإجماعات قطعية أو ظنية إذا ثبت فيها تلك الشروط وقد حكم المعارض فيما جاءوا به من انكتاب والسنة على هذا ما قال به وحكم ، فالقدر المتيقن هو أنه ليس حجة قطعية ولا ظنية عنده على حجية الإجماع المشروط بتلك الشروط ؛ على أن هذه للشرائط لم يسبق إلى الإشتراط بها في الإجماع أحد من العلماء لا قديماً ولا حديثاً كما اعترف به المعارض في أول هذه " الدراسة " أيضاً ، فكان القول باشتراطها مخالفاً للإجماع . فيكون القائل به مشمولاً للعتاب الوارد في الحديث

( ومن شد شد في النار ) .

ولابقيده المعارض موافقة الشيخ ولي الله الهندي له في هذا القول المنحوت المخالف للإجماع ولظاهر الأحاديث لو ثبت عليه ذلك القول ؛ على أن قول العارف الهندي ” ومن رديف ” لكونه للإستفهام الإنكارى يفيد أنه لم يوافق المعارض في قوله هذا وفي جميع مفرداته ، فهو فهم للمعارض سقيم ، ومادرى معنى كلام الهندي . وقال الإمام ابن الهمام في ” التحرير ” وشارحاه في ” شرحيه ” ( لإجماع إلا عن مستند - أى دليل قطعى أو ظنى - ثم قالوا يجوز أن يكون المستند قياساً خلافاً للظاهرة وابن جرير ) وأيضاً إذا لم يكن في هذا القول المخترع للمعارض مستند من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس فما بقي إلا مجرد رأى مثله كما سيترف به بقوله ( وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣ ) وقد تكرر منه الحكم في ” دراساته ” تكررأً غب تكرر بأن الحكم بمجرد الرأي ولولمجهده حرام ولوفى مقام لم يوجد فيه النص أصلاً ” فكيف الحكم بمجرد صدره صادراً عن غير المجتهد في مقام صار مخالفاً للنص والإجماع ودافعاً لها لو قيل بثبوته ! ولن يجعل للمؤمنين إلى ذلك سبيلاً .

قوله وبما يجب التنبه له ههنا أن كلام النووى الخ (ص ٢٩٢)

قلت : ليس في كلام النووى رحمه الله تعالى تصريح بما سماه المعارض تحقيق الحق ولا تلويح إليه أصلاً ، وإنما فيه تصريح

بأن الإجماع نفسه لا يصلح أن يكون ناسخاً ، وإنما يصلح أن يكون دليلاً عليه . وهذان الأمران هما المجمع عليهما بين علماء أصول الحديث وأصول الفقه . وسيجيئ في " الدراسات " نقلاً عن السيوطي أن جواز نسخ الحديث بدلالة الإجماع ثابت بالإجماع انتهى . وهذا صريح في أن القول بدلالة الإجماع على نسخه ثابت عند العرفاء وجميع العلماء . ولبت شعري إذا لم يكن الإجماع حجة عند المعترض ولو ظنية إلا بالشروط المذكورة ولم يوجد مثله في إجماعات الشريعة فما معنى دلالة الإجماع على النسخ ؟ وتسليم ذلك مع الإشعار بأنه الحق . والدليل على أن الإجماع لا ينسخ سيجي بيانه .

**قوله** ودلالة الإجماع على نسخ الحديث الخ ( ص ٢٩٣ )

**قلت** هذا إنما يتم لو كان يلزم أن يكون سند الإجماع كتاباً قطعي الدلالة أو حديثاً قطعي المتن والدلالة ، وقد عرفت أنه لا يلزم ذلك فإنه يجوز أن يكون سند الإجماع كتاباً ظني الدلالة أو حديثاً ظنيهما أو ظني إحديهما أوقياساً أيضاً كما صرحوا به .

**قوله** لكونه آراء جماعة غير معصومة الخ ( ص ٢٩٣ )

**قلت** : إنما دل الإجماع نفسه على النسخ مع قطع النظر عن السند لأنه آراء جماعة غير معصومة أخبر الشارع الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم فيها أنها : لا تجتمع على ضلالة ، وأنها

آراء محفوظة أو معصومة عن الخطأ ولو إجتهادياً ، وهو من هذه الحيشة بوجب القطع . ولا يدل على النسخ إلا من هذه الحيشة لامن حيث أن الإجماع إجتماع آراء جماعة غير معصومة . ولهذا قال صاحب " التيسير في شرح التحرير " إنه على تقدير إجماعهم على حكم يصير ذلك حقاً بالأدلة الدالة على نفي ضلالة الأمة فلا يلزم ثبوت رتبة الإستقلال باثبات الأحكام القطعية لآراء البشر أى غير المعصومة ) إنتهى . فالإجماع إنما يدل على النسخ من هذه الحيشة وإن لم يكن سنده إلا قياساً .

وأما الدليل على أن نفس الإجماع لا ينسخ به فهو أن الإجماع إن كان عن نص من كتاب أو سنة فهو - أي النص - هو الناسخ إن كان بحيث ينسخ . وإن لم يكن الإجماع عن نص فإن كان الحكم الذي يحكم بنسخه بالإجماع قطعياً لزم خطأ الإجماع الذي ظن كونه ناسخاً لأنه - أى لأن ذلك الإجماع - حيثئذ على خلاف النص القاطع . وكل ما هذا شأنه فهو خطأ . وإن لم يكن قطعياً بل ظنياً فالإجماع المنعقد على خلافه قد أظهر أن الظن ليس دليلاً لأن شرط الإحتجاج بالظنى أن لا يكون على خلاف القطعى فلا حكم له فلا رفع لأنه فرع الثبوت كذا في " التحرير " و " شرحيه " وغيرها .

ثم إن القول بقطعية الإجماع وإفادته لها لا ينافي أن يكون فيه إحتمال غير ناش عن الدليل ، وإنما ينا في أن يكون الإجتغال فيه ناشياً عنه كما صرحوا به في بحث العام . فإذا ثبت إجماع

مجتهدى عصر واحد على حكم لا يضر إفادته للقطع الإحتمال الذى لم ينشأ عن الدليل . فالشروط التى ذكرها المتقدمون كافية للقول بحجتيه ، ولا إحتياج لإشراطه بالشروط التى أحدثها المعارض . ومن قال : إن كل عارف وكاشف فهو محفوظ عن الخطأ ولو اجتهداً ، وإنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عنده فلا يأخذ إلا عنه ، وإن كشفه حجة قطعية تفيد القطع بلاريب يلزمه أن يقول بحجية الإجماع وكونه حجة قطعية وإن لم يوجد فيه شرط من شروط المذكورة إلا إذا أثبت أن رأى العارف وإن كان رأياً واحداً محفوظ عنه ، أو أن رأيه رأى معصوم وأن الآراء الكثيرة المعتبرة فى الإجماع ليس شئ منها رأى عارف ورأياً محفوظاً عن الخطأ أو رأياً معصوماً ودون إثباته خرط القماد . ولم يثبت من الله تعالى ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم تحريم أن يكون المجتهد عارفاً كاشفاً . وليت شعري مامعنى قوله ( وإلا فما وجه عدم جواز النسخ من القاطع المتأخر الخ ص ٢٩٣ ) أليس القرآن المتأخر ينسخ القرآن المتقدم ؟ نعم الدليل الذى أقاموه على أن الإجماع لا ينسخ ، يدل على هذا ، ولكنهم أو ردوا النقض عليه ، فإسناد عدم جواز النسخ هذا إليهم غير سديد .

قوله كيف يسوغ التجاسر على الحكم بأحاديث الشيخين

الخ ( ص ٢٩٤ )

قلت : قد ادعى المعارض فى آخر هذه " الدراسة " أنه

لم يوجد لهذا الإجماع الشروط بشروطه المحدثة مثال في إجماعات الشريعة . فقلوه ( وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٥٣ ) كله مبنى على المفروض البحث ، وقد اعترف به صريحاً قريباً من آخر هذه " الدراسة " قولة ( مما يهتم أن يتنبه له هو أن كل ما ذكرنا الخ ص ٢٩٧ ) فإن وجود سند من الكتاب أو الحديث فقط دون غيرها يثبت فيه الشرائط التي ذكرها المعارض كالعنفاء في إجماعات الشريعة الغراء فالبحت معه ههنا مبنى على مجرد الفرض أيضاً . ثم نقول : إن المعارض يقول : إن الإجماع المشروط بالشروط المذكورة لو وجد يفرق بين تقديم الإجماع على الحديث الظنى وبين القول بدلالته على النسخ فيقال : تقديم الإجماع عليه معقول والقول بدلالته على النسخ غير مقبول . وقد سبق أن كليهما معقول ومقبول ، وأن الثاني قام على جوزه الإجماع كما ر فلا عن السيوطي . فالقول بكونه لا دلالة للإجماع على النسخ أصلاً خرق للإجماع ونحوه لما اعترف به المعارض قبل ، على أن كلام المعارض الكائن في ذيل قوله ( وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣ ) كله يرجع إلى سند الإجماع كتاباً كان أو حديثاً فلم يبق للإجماع فائدة في الحكم الشرعي فإنه يفسده السند وإما يحصل من الإجماع قوة سندهم على أي وجه كان وقد تكون تلك القوة بحيث يعرف بها النسخ للحديث الظنى بذلك السند . وأيضاً إذا كان عند المعارض لا بد للإجماع من سند كتاباً كان أو حديثاً فقط فإنتكار أنه لا دلالة للإجماع على نسخ الحديث الظنى بذلك السند مما

يتعجب منه .

ثم نقول : الفرق الذي ذكره المعارض بين أحاديث الشيخين وأحاديث غيرهما ليس بسديد فإن الحكم بالعلة الخفية القادحة إذا كان من الحافظ الماهر الثبت فيقبل سواء كان على حديثها أو على حديث غيرهما وإن كان من غيره فلا يقبل ولو في حديث غيرهما ؛ نعم لو قيل بالفرق بينها بأن هذا الحكم يصح في أحاديثها وهو أقل قليل وفي أحاديث غيرهما بلا قلة لكان له وجه صحيح . وإنكار دلالة الإجماع على وجود العلة القادحة في الحديث وإن كان متفقاً عليه إذا حكم به الماهر الحافظ مما لا ينبغي فإنه مصدق فيه بغير الإجماع أيضاً . ثم نقول : أين الإجماع الذي خالف حديث الشيخين أو حديث أحدهما ، وقوله ( إن وجد ذلك فيها ص ٢٩٤ ) بلفظ " إن " يدل على أنه لم يتحقق ثبوته عنده وأنه مشكوك وجوده فهو من باب الفرض في الأصل المفروض والأمر كذلك عنده ، ولو فرض ثبوته على ما قالوا في الإجماع دون ما قاله المعارض ولو في الإجماع الذي سنده قياس لا تجاسر في هذا الحكم من الماهر الحافظ الثبت العارف بالحديث سواء كان حكمه ذلك بدليل الإجماع أولاً لئلا يمار . وحديث جهر البسمله مع أن رواية مسلم فيه (١) قد علل

---

(١) قلت : حديث الجهر بالبسمله ليس في " صحيح مسلم " والحديث الذي أشار إليه صاحب " الدراسات " بقوله ( وهذا حديث البسمله - قد علل روايته - مسلم فيه بسبع علل ص ٢٩٤ ) انتهى قد بسط القول في بيان علله الحافظ السيوطي في " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي " فقال :

بسبع علل عارضه الأحاديث الأخر الكثيرة الدالة على إسرارها التي تمسك بها الحنفية الكرام .

(ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في "صحيحه" من روايه الوليد بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة أنه كتب اليه يخبره عن انس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر و عمر و عثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ثم رواه من روايه الوليد عن الاوزاعي أخبرني اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة أنه سمع أنسا يذكر ذلك . وروى مالك في "الموطأ" عن حميد عن أنس قال : صليت وراء أبي بكر و عمر و عثمان فكلمهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . هذا الحديث معنول أعله الحفاظ بوجوه جمعها وحزبها في المجلس الرابع والعشرين من "الامالي" بما لم أسبق اليه وأنا أخصب هنا . فاما روايه حميد فاعلها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالكاً فقال : في "سنن حرمله" - فيها نقله عنه اليعقبي - فان قال قائل قد روى مالك فذكره . قيل له : خالفه سفيان بن عيينه والفرازي والثقفى وعدد بقية سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال : كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم و أبو بكر و عمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي : يعنى يبدؤن بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني : وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن انس قال البيهقي : كذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبى عوانة وغيرهم . قال ابن عبد البر : فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسمله . وهذا هو اللفظ المتفق عليه في "الصحيحين" وهو روايه الأكثرين ورواه كذلك أيضاً عن أنس ثابت البناني واسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، وما أوله عليه الشافعي مصرح به في روايه "الدارقطني" بسند صحيح "فكانوا

قوله وأما نسخ الحديث فلا دلالة للإجماع عليه أصلاً الخ

(ص ٢٩٤)

قلت : قد قدمنا ما يصلح أن يكون جواباً له فأرجع إليه  
إن شئت ؛ على أن المعارض قد اعترف فيما قبل أن نفس

يستفتحون بأمر القرآن“ . قال ابن عبد البر : ويقولون إن أكثر روايه حميد عن  
أنس إنما سمعها من قتادة وثابت عن أنس ، ويؤيد ذلك أن ابن عدى صرح  
بذكر قتادة بينها في هذا الحديث فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين الى واحدة .

وأما روايه الاوزاعي فأعلها بعضهم بأن الراوى عنه وهو الوليد يدلن  
تدليس التسويه وان كان قد صرح بسأعه من شيخه وان ثبت أنه لم يسقط  
بين الاوزاعي و قتادة أحد ، فتتادة ولد أكمه فلا بد أن يكون أملى على من  
كتب الى الاوزاعي ولم يسم هذا الكاتب فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير  
ضابط فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الرواية بالكنايه من الخلاف وان  
بعضهم يرى انقطاعها . وقال ابن عبد البر “اختلف في الفاظ هذا الحديث  
اختلافاً كثيراً متداً فماً مضطرباً . منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وأبى بكر وعمر ، ومنهم من يذكر عثمان ، ومنهم من يقتصر  
على أبى بكر وعمر و عثمان ، ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرؤن بسم الله  
الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم  
من قال فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال : فكانوا  
يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ومنهم من قال : فكانوا يقرؤن بسم الله  
الرحمن الرحيم . قال : وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لاحد . وما يدل على  
أن أنسا لم يزد تفى البسملة وأن الذى زاد ذلك فى آخر الحديث روى بالمعنى  
فأخطأ ما صبح عنه أن أباسلمه“ سألته أكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يفتتح بالحمد لله رب العالمين أو يسم الله الرحمن الرحيم فقال : انك سألتنى  
عن شئ ما أحفظه وما سألنى عنه أحد قبلك ، أخرجه احمد وابن خزيمة“

الإجماع لا ينسخ به ، وأما أنه دال على النسخ فهو أمر معقول ، فإن أراد بقوله هذا أنه لا دلالة لنفس الإجماع من حيث هو على النسخ فيصح ، وإن أراد به أنه لا دلالة للإجماع عليه من كل وجه فردود .

بسند على شرط الشيخين . وما قيل من أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه فقد أجاب أبو شامة بأنها مسئلتان فسؤال أبي سلمة عن البسمة وتركها ، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة ، وقد ورد من طريق آخر عنه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسر بيسم الله الرحمن الرحيم أخرجه "الطبراني" من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عنه و"ابن خزيمة" من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير عن الحسن عنه . وورد من طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ربه الدارطني والخطيب ، وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن المعتمر ، وبه ورد ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث أبي هريرة من طرق عند الحاكم وابن خزيمة وسليمان بن أبي ربيعة والخطيب . وابن عباس عند الترمذي والحاكم والبيهقي . وسليمان بن عمار بن ياسر وحبر بن عبد الله والنعمان بن بشير وابن عمر والحكم بن عمير وعائشة وأحمد بن محمد عند الأئمة . وسمرة بن جندب وأبي وحدة عند البيهقي . وبريد . ومحمد بن ثور ويحيى بن عمار . وعائشة بن حنظلة وأحمد بن محمد عند الخطيب . ومسلم بن عبد الله عند الحاكم وجندب بن أبي العاصم عند الشافعي . فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر وقد بينا طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب "الازهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"

وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل . المخالفة من الحفاظ والأكثرين . والانقطاع . وتدليس التسوية . من الوليد . والكتابة . وجهالة الكاتب . والاضطراب في لفظه . والادراج . وثبوت ما يخالفه عن صحابه . ومخالفته لما رواه عدد التواتر .

قوله فلا يرد عليه ما قاله السيوطي (١)

قلت : معنى كلام السيوطي هو أن ابن حزم من الظاهرية الجامدة من أمثال داؤد الظاهري ، والمراد من إجماع مجتهدي عصر في معنى الإجماع المجتهدون من أهل الحق . فالمجتهدون من أهل الظواهر داخلون في جملتهم والظاهرية الجامدة ليسوا كذلك كما أن علماء الشيعة والخارجية والمعتزلة ليسوا من جملتهم ، على أنه لم يثبت أن ابن حزم كان مجتهداً مطلقاً والإجماع عبارة عن إجماع آراء مجتهدي عصر واحد فخلافاً مثل ابن حزم معهم لا ينفي تحقق الإجماع وإن ثبت أن ابن حزم أيضاً كان في عصر أهل ذلك الإجماع . وكون خلاف ابن حزم خلافاً عن دليل إن ثبت فبصح أن يكون خارقاً للإجماع يحتاج إلى إقامة بينة عليه وأنى هي؟ على أنه يجوز أن يكون ابن حزم ممن لم يعاصر مجتهدى هذا الإجماع فلما أن يكون متقدماً عليهم أو متأخراً عنهم فقوله في معنى كلام السيوطي (يعنى به الإجماع على نسخ الحديث

---

قال الحافظ ابو الفضل العراقى : وقول ابن الجوزى ان الائمة- اتفقوا على صحته . فيه نظر فهذا الشافعى والدارقطنى والبيهقى وابن عبد البر لا يقولون بصحته افلا يقدح كلام هؤلاء فى الاتفاق الذى نقله  
ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١

(١) وهذا القول قد سقط من المطبوعة .

محمد عبد الرشيد النعماني

بالإجماع (ص ٢٩٥) غير صحيح ، بل الصحيح أن يقال يعنى به الإجماع على أن الإجماع يدل على نسخ الحديث . ولا يجوز خرق هذا الإجماع من ابن حزم ولا من المعترض ولا من غيرهما .

قوله أما في الحكم بالنسخ إذا عرف الصحة (ص ٢٩٥)

قلت : قد ظهر مما مر الوجه الذي أقدمهم على القول بأنه بدل الإجماع على نسخ الحديث الظنى وإن كان صحيحاً .

قوله بل يجوز أن يكون حسناً قدم عليه سند الإجماع الخ (ص ٢٩٥)

قلت : هذا أيضاً لا يرد إشكالاً على الصيرفي لأن قوله (فيحتمل أنه غلط ص ٢٩٥) صريح في أن الغلط من الراوي احتمال واحد فيه ، لا في أنه متعين فيه حتى يرد عليه ما أورده المعترض وهنا ، على أن احتمال الغلط من الراوي في أخبار الآحاد وإن كانت صحيحة ثابت في نفسه وهذا الإجماع يجوز أن يكون حاكماً ودالاً على أن هذا الحديث الحسن الغير الصحيح غلط من الراوي . وأيضاً يجوز أن يكون معنى قول الصيرفي (إلا إذا عرف صحته ص ٢٩٥) ما يعم الصحة والحسن الإصطلاحيين .

قوله يحمل تركه من أهل الإجماع على أحسن المحامل الخ (ص ٢٩٥)

قلت: إذا كان الحكم بوجود القادح من العارف الماهر الحافظ كما في حديث قتل شارب الخمر في الرابعة لا يرد قوله بناءً على مجرد الظن والتخمين وإن كان حكم بذلك في أحاديث الشيخين وإلا فإن قامت القرينة على تعيين محمل واحد منها فهو المأخوذ وإن لم تقم فالسبيل هو الأخذ بالأقل المتيقن. ولا يجب على العلماء السابقين على المعارض ولا على من بعده منهم تقليد قوله مخترعاً كان أو لا. وقولهم بدلالة الإجماع على النسخ موجه بما ذكرنا سابقاً.

قوله وهو الرأي المنصور عندك من حيث الدليل الخ  
(ص ٢٩٥)

قلت: وقد قال النووي في "التقريب" (ذكر الشيخ - يعني ابن الصلاح - أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا: بالظن ما لم يتواتر) انتهى. وقال النووي أيضاً في "شرح صحيح مسلم" (لأن ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على التطع بأنه كلامه صلى الله عليه وسلم. - قال -

وقد اشدت إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ وبالبغ في تغليظه ( انتهى . وقال الإمام السيوطي ( وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال : إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته - قال : وهو مذهب ردي ) انتهى . وبعضهم رجح هذا القول الذي نصره المعارض كما فصل في أصول الحديث . فنصرة المذهب الثاني وتخطئة الفحول الأعلام الذين قالوا بالقول الأول كيف يسمع من المعارض ! وهو ممن لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ولو بالخطأ الإجهادي . وسيجئ تحقيق هذا المبحث تماماً في " الدراسة العاشرة " إن شاء الله تعالى ، على أن نصرة هذا المذهب عند من قال بها مبني على أنه تحقق فيه إجماع الأمة على القبول كما صرح به الشيخ ابن الصلاح وغيره . وقد ذكر المعارض في هذه " الدراسة " أن الإجماع ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ما لم توجد الشروط المذكورة المختصرة المحدثه فيه ، فعليه إثباتها في هذا الإجماع حتى يكون قابلاً للحججة على قطع أحاديث الصحيحين ولنصرة هذا المذهب . ودون إثباتها فيه خسر القتاد . وأيضاً قد اعترف المعارض في آخر هذه " الدراسة " بأنه لم يوجد مثال للإجماع المستجمع للشروط المحدثه في إجماعات الشريعة . فن العجب استدلاله بهذا الإجماع ! وإذ قد حكم المعارض بعدم ثبوت مثال للإجماع الذي هو حجة عنده في الشرع كان دعواه الحق والمنصورية فيما ذهب إليه ابن الصلاح وذووه بناء على الإجماع عجباً من القول ، على أن بين

هذه الدعوي وبين دعوى أن الحق في باب حجية الإجماع هو ما أحدثه المعارض تناقضاً بيناً وتناقضاً ظاهراً ، والمتناقض لا قول له ، فتندفع كلتا الدعويين . وأيضاً للفحول من كبار المذنبين في أحاديث الشيخين قد اختلفوا في أن إجماع الأمة في أحاديثها وقع على ما ذا . فقال الأولون : الإجماع إنما تحقق على وجوب العمل بما فيها أو في أحدهما من غير توقف على النظر فيه لا على الصحة حتى تصبح قطعاً . وقال الآخرون : إن إجماع الأمة وقع على كليهما فصار الإجماع في أحاديثها وأحاديث أحدهما ثابتاً ولم يثبت مقدار ما أجمعوا عليه بالإجماع . فكيف يجوز إثبات القطع بصحة ما فيها أو في أحدهما بهذا الإجماع الذي لم يعلم مقدار المجمع عليه فيه قطعاً ؟ ولا يستلزم الإجماع على وجوب العمل من غير توقف على النظر الإجماع على الحكم بالصحة إذ وجوب العمل لا يتوقف على الصحة الإصطلاحية عند المحدثين . ومن العجب تسليم المعارض هذا الإجماع والحكم بقطع صحة أحاديث الشيخين بناء عليه وعدم تسليمه الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ونقله كل واحد منها ثقات أنبات ؟

قوله بوجوب العلم الإجمالي بالحكم من جميع علماء العصر

الخ (ص ٢٩٦)

قلت : أما الظن به فسلم ، وأما العلم به ولو إجمالاً فقبه

بحث .

قوله قلنا هذا الإحتمال مندفع الخ (ص ٢٩٦)

قلت: إندفاعه ممنوع فلإن حجة الإجماع جاءت من الحثية المذكورة وإن كان سنده قياساً؛ نعم لو كان حجته من حيث أنه إجماع آراء جماعة غير معصومة لكان إندفاعه مسلماً فالإجماع القياسى إنما يترك به العمل بالحديث الصحيح الظنى وإن كان اتفق الشيخان على إخراجه في "صحيحيهما" لوجود الحثية الأولى فيه. فحينئذ الخبر المتروك عملاً ظنى والإجماع قطعى فيرجع القطعى على الظنى. والقياس وإن كان حراماً في مقابلة النص لكن محله ما إذا لم يجتمع آراء جميع علماء العصر من المجتهدين عليه وعلى ترك الحديث الظنى عملاً.

قوله يدخل فيهم جميع حفاظ الحديث ومشائخه الخ

(ص ٢٩٦)

قلت: دعوى دخول جميعهم ليست بصحيحة إلا إذا ثبت أن جميع حفاظ الحديث ومشائخه مجتهدون. ودون إثباته أن بلج الجمل في سم الحياط. فلإن من حفاظ الحديث ومشائخه أصحاب "السنن الأربعة" وكثير من مصنفى كتب الحديث. ومن المعلوم أنهم شافعية (١) ولو كانوا مجتهدين حرم عليهم تقليد الشافعى. وقد

---

(١) قلت: أما مذاهب مؤلفى "الاصول الست" فقد اختلف العلماء في تعيينها اختلافاً فاحشاً فصرح المؤلف هنا (إن أصحاب "السنن الأربعة" شافعية)

ذكر في الأصول أن الإجماع عبارة عن مجتهدى عصر واحد .

**قوله** فمن أين جاء مسنداً في الأعصار الآتية (ص ٢٩٦)

وقال في "بحث ما يتبقى بالدراسة الأولى" ما نصه :

(فإن من المعام أنه كان طريقة أكثر المتقدمين غير المجتهدين تقليدهم واقتفاء آثارهم في أخذ الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة بتوسيطهم كما لا يخفى على من له أدنى درية بمعرفة طبقات المحدثين والفقهاء ومذاهبهم رحمهم الله تعالى ، وأن أصحاب "الصحيح الستة" سوى الإمام البخارى ، وأصحاب المسانيد و المعاجم وغيرها سوى الإمام مالك والإمام أحمد ، وأكثر أصحاب الكتب الحديثية وسائر أهل الحديث والفقهاء من المصنفين في الفقه وغيرهم من جميع المذاهب سلکوا هذا السبيل اهـ - ١ ص ٢٦ و ٢٧)

فاستثنى هناك البخارى من المقلدين . وقال ابنه العلامة ابراهيم السندى في كتابه "سحق الاغبياء من الطاعنين في كمال الاولياء واتقياء العلماء"

(وأما مسلم و الترمذى فهما وإن كان المسموع للعوام أنها شافعيان لكن ليس معنى ذلك أنها تقلدا الإمام الشافعى ، بل الظاهر أنها مجتهدان مستبطنان وافق قهها فقه الشافعى . وأشار الى اجتهد مسلم ابن حجر في "تقريره" وكذا في "جامع الاصول" وإلى اجتهد الترمذى الإمام الذهبى الشافعى في "ميزانه" لكن محمد بن أحمد الترمذى شافعى ، وصاحب "السنن" اسمه محمد بن عيسى بن سورة الترمذى وهو مجتهد ! فمن حكم عليه بأنه شافعى أخطأ من لفظ الترمذى

**قلت :** يجوز أن يكون بعض الحفاظ المجتهدين في عصر حفظه ورواه ثقة ممن لم يكن من أهل الإجماع ثم نسي فصار بحيث لا يكون محفوظا عند أحد من هؤلاء أهل الإجماع في ذلك العصر .

ولم يحقق . ثم اطلعت في "اتحاف الأكاير" على اشارة الى ان الامام مسام مالكي المذهب ، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية ولم يبين الغاية على عادته والله اعلم ، ثم وقفت في "الاتحاف" على التصريح بالغاية بقوله الى مسلم فكان أدل دليل على أن الامام مسلم صاحب "الصحيح" مالكي المذهب ، والله تعالى أعلم . والترمذي اثبت له في "شرح اساء رجال المشكاة" الاجتهاد كما هو مصطلح عندهم في اطلاق الفقيه على المجتهد كما لا يخفى .

وأما الامام البخارى فقد ذكر التاج السبكي في "طبقاته" أنه - اى البخارى - شافعى المذهب وتعقبه العلامة نفيس الدين سليمان ابن ابراهيم العلوى رضى الله تعالى عنه فقال : البخارى امام مجتهد برأيه كأبي حنيفة والشافعى ومالك واحمد وسفيان الثوري . و محمد بن الحسن انتهى .

ونسخه "سحق الاغبياء" الخطيه" محفوظة بغزانه الكتب لمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشى . وقال الامام العلامة حافظ العصر الشيخ محمد انور الكشميرى في "قبض البارى"

(واعلم أن البخارى مجتهد لا ريب فيه ، وما اشتهر أنه شافعى فلموافقه اياه في المسائل المشهورة والا فموافقه للامام الاعظم ليس أقل مما وافق فيه الشافعى . وكونه من تلامذة الحميدى لا ينفع

ويجوز أن لا يكون الحديث الصحيح محفوظاً عند أهل الإجماع ، وأن يكون محفوظاً عند غيرهم ممن يجوز الرواية عنه وليس من أهل الإجماع في ذلك العصر .

لأنه من تلامذة اسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفى فعه شافعيّاً باعتبار الطبقة ليس بأولى من عده حنفياً . وأما الترمذى فهو شافعى المذهب لم يخالفه صراحة إلا في مسئلة الأبراد . والنسائى وأبو داود حنبلان صرح به الحافظ ابن تيمية . وزعم آخرون أنها شافعيان . وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبها . وأما ابواب مسلم فليست بما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدل بها على مذهبه اهـ ج - ١ ، ص ٥٨ طبع مصر

وقال أيضاً رحمه الله في "العرف الشذى"

(وأما مسلم فلا اعلم مذهبه بالتحقيق . وأما ابن ماجه فلعله شافعى . وأما أبو داود والنسائى فالمشهور أنها شافعيان ولكن الحق أنها حنبلان وقد شحنت كتب الحنابلة بروايات أبى داود عن احمد والله اعلم اهـ)

وأما السيد صديق حسن خان القنوجى فقد ذكر في "الحطه" بذكر الصحاح الستة "صحيح مسلم" بلفظ ("الجامع الصحيح" للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري الشافعى) وكذا قال في كتابه "اتحاف النبلاء المتين" وذكر في كتابه "ابجد العاوم" البخارى وأبا داود والنسائى في الشوافع اهـ وقال الامام ولى الله الدهلوى في "الانصاف في بيان سبب الاختلاف"

(أما البخارى فانه وإن كان منتسباً الى الشافعى وموافقاً له في

قوله قلنا ليس كل مشائخ الحديث ظاهريّة (ص ٢٩٦)

قلت : الأمر كذلك لكن كلام السيوطي نص في أن شذوذ الظاهريّة الجامدة ولو كان إجماعاً قياسياً لا يضر في تحقق الإجماع

كثير من الفقه قد خالفه أيضاً في كثير، ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعي . وأما أبو داؤد والترمذي فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد وإسحاق وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى ، والله اعلم . واما مسام وابو العباس الأصم جامع "سند الشافعي" و "الام" والذين ذكرنا هم بعده - وهم النسائي والدارقطني والبيهقي والبغوي - فهم منفردون لمذهب الشافعي يتاصلون دونه (هـ)

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح البخاري"

(ان البخاري في جميع ما يورده في تفسير التريب إنما ينقله من أهل ذلك كابى عبيدة والنضر بن شميل والقراء وغيرهم . وأما المباحث الفقهية - فغالبا مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأمثالها . وأما المسائل الكلامية - فأكثرها من الكرايسى وابن كلاب ونحوهما هـ ج - ١ ، ص ٢١٣ طبع الميرية - بمصر )

وقال العلامة ابن القيم في "اعلام الموقعين" في "الوجه الرابع والاربعين من وجوه رد التقليد" :

(البخاري ومسلم و أبو داؤد و الأثرم وهذه الطبقة من اصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين اليه هـ)

وكذلك ذكر هؤلاء الثلاثة ابن ابى يعلى في "طبقات الحنابلة" واما تاج الدين السبكي فلم يذكر في "طبقات الشافعية" الا البخاري وأبا داؤد

كما أن شذوذ الرافضة والخارجة ونحوهما لا يضره أيضاً . قال في "التنقيح والتوضيح" (أهلية من ينعقد به الإجماع لكل مجتهد ليس فيه فسق ولا بدعة فإن الفسق يورث التهمة ويسقط العدالة .

والنسائي . واما الحنفية والمالكية فلم يذكروا أحداً منهم في طبقاتهم .

فانظر الى هذا التجاذب الذي وقع بين هؤلاء الاعلام نارة يعدون احدهم شافعيًا وتارة حنبليًا وأخرى مجتهدًا وهذا كله عندي تخرس وتكلم من غير برهان فلو كان احد من هؤلاء شافعيًا أو حنبليًا لاطبق العلماء على نقله ولما اختلفوا فيه هذا الاختلاف الفاحش كما قد اطبقوا على كون الطحاوي حنفيًا وابن عبد البر مالكيًا والبيهقي شافعيًا وابن العجوزي حنبليًا وابن حزم ظاهريًا سوى الامام ابي داود فانه قد تفقه على الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه وسأله عن احمد معروف مطبوع ، وذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" من اصحابه . وهذان الحافظان الذهبي وابن حجر لو كان فيهم احد شافعيًا لصاحبا به . ولعل ما نقله الشيخ طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر الى اصول الاثر" عن بعض الفضلاء في هذا الباب قريب من الصواب ونصه :

(وقد مثل بعض البارعين في علم الاثر عن مذاهب المحدثين مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور فاجاب عما مثل عنه بجواب يوضح حقيقة الحال وان كان فيه نوع اجمال وقد احببنا ابراده هنا مع اختصار ما قال :

أما البخاري وابوداود فاسان في الفقه وكانا من اهل الاجتهاد . واما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابو يعلى والبزار ونحوهم فهم على مذهب اهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد من العلماء ولا هم من الائمة المجتهدين بل يميلون الى قول أئمة الحديث كالشافعي واحمد واسحاق

وسقطت العدالة بالتعصب والسفه) إنتهى . ومن المعلوم أن الظاهرية الجامدة ومنهم ابن حزم متعصبة بحتة . (١) وأما الإجماع

وإبى عبيد وإسألهم وهم إلى مذهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذهب أهل العراق . وأما أبو داؤد الطيالسي فأقدم من هؤلاء كلهم . من طبقته يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون الواسطي وعبد الرحمن بن مهدي وإسأل هؤلاء من طبقته شيوخ الإمام أحمد وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة غير أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد . ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين كعبد الرحمن بن مهدي . وأما الدارقطني فإنه كان يميل إلى مذهب الشافعي إلا أنه له اجتهاد ، وكان من أئمة السنة والحديث ولم يكن حاله كحال أحد من كبار المحدثين ممن جاء على أثره فالتزم التقليد في عامة الأقوال إلا في قليل منها بما يعد ويحصر فإن الدارقطني كان أقوى في الاجتهاد منه وكان آفته وأعلم منه ١٥١ - ص ١٨٥ طبع مصر عام ١٣٢٨ )

وعند البخاري وأبو داؤد أيضاً كسائر الأئمة المذكورين من قبل ليسا مقلدين لواحد بعينه ولا من الأئمة المجتهدين بل يميلان إلى أقوال أئمتهم ولو كانا مجتهدين لنقل أقوالها مع أقوال سائر الأئمة من أهل الاجتهاد والفقهاء ولكن نرى أن سائر الكتب التي قد دون فيها أقوال المجتهدين خالية عن ذكر مذاهبها . وهذا الإمام الترمذي مع أنه من خواص أصحاب البخاري لا يذكر في "جامعه" مذهب شيخه الذي تخرج به مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين كإبن المبارك وإسحاق ، ولو كان البخاري عند الترمذي من أئمة الفقه والاجتهاد لذكر مذهبه في كل باب . وإن كان لا ينكر أن الإمام أبا داؤد آفته السنة ولذا ذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" دون غيره من أصحاب الصحاح .

(١) قلت : قال العافظ أبو سعد عبد الكريم السمعاني في "كتاب

الانساب"

القياسي فليس بحجة عند الظاهرية الجامة أصلاً. قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (ويجوز أن يكون

"الظاهري" بفتح الظاء المعجمة والهاء المكسورة بعد الالف في آخرها الراء هذه النسبة الى اصحاب الظاهر ، وهم طائفة ينتحلون مذهب داؤد بن علي الاصبهاني صاحب الظاهر وهم يجرون النصوص على ظاهرها وفيهم كثرة اه)

وقال العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي في "مقدمه تاريخه" عند ذكر "علم الفقه"

( أنكر القياس طائفة من العلماء وابطلوا العمل به وهم "الظاهريه" وجمعوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والاجماع ، وردوا القياس الجلي والعله المنصوصه الى النص لان النص على العله نص على الحكم في جميع محالها . وكان امام هذا المذهب داؤد بن علي وابنه واصحابها ..... ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمتة وانكار الجمهور على منتعله ، ولم يبق الا في الكتب المجلدة ، وربما يعكف كثير من الطالبين ممن تكلف بانتحال مذهب على تلك الكتب يروم اخذ فقههم منها ومذاهبهم ، فلا يخلو بطائل ويصير الى مخالفته الجمهور وانكارهم عليه ؛ وربما عد بهذه النحلة من اهل البدع بنقاه العلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين ! وقد فعل ذلك ابن حزم بالاندلس على علو رتبته في حفظ الحديث ، وصار الى مذهب أهل الظاهر وسهر فيه باجتهاد زعمه في اقوالهم ، وخالف امامهم داؤد ، وتعرض للكثير من أئمة المسلمين فنقم الناس ذلك عليه وأوسعوا مذهبه استهجاناً وانكاراً وتلقوا كتبه بالاغفال والترك حتى انها ليحظر بيعها بالاسواق وربما تمزق في بعض الاحيان . ولم يبق الا مذهب اهل الرأي من العراق وأهل الحديث من الحجاز اه)

مستند الإجماع قياساً خلافاً للظاهرية) انتهى . وأيضاً إجماع غير الصحابة ليس بإجماع معتبر عند الظاهرية . قال ابن الهمام في

وقال شيخ الاسلام تقي الدين محمد الشهير " هابن دقيق العيد " في " شرح الامام باحاديث الاحكام " في شرح حديث " لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه " (

ارتكب " الظاهرية " ههنا مذنب وجه سهام الملاية اليهم وأفاض سيل الازدراء عليهم حتى أخرجهم بعض الناس من أهليه الاجتهاد واعتبار الخلاف في الاجماع . قال ابن حزم منهم : ان كل ماء راكد قل أوكثر بال فيه انسان فانه لا يحل لذلك البائل خاصه الوضوء منه ولا الغسل وان لم يجد غيره ففرضه التيمم ، وجائز لغيره الوضوء منه والغسل وهو طاهر مطهر لغيره الذي بال فيه . ولو تغوط فيه أو بال خارجاً فسأل البول الى الماء الدائم أو بال في انائه وصبه في ذلك الماء ولم يتغيرله صفه فالوضوء والغسل جائز لذلك المتغوط والذي سأل بوله فيه ولغيره .

ومن شنع على ابن حزم في ذلك الحافظ ابو بكر بن معوذ فقال بعد حكاية كلامه : فتأمل أكرمك الله ما جمع هذا القول من السخف وحوى من الشناعة ثم يزعم أنه من الدين الذي شرعه الله وبعث به رسوله ، جل الله عن قوله وكرم دينه عن افكاه اه )

وقال العلامة ابن تيميه في كتابه " الرد على الاخواني " (

وقال ابن حزم الظاهري : السفر الى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام وأما السفر الى آثار الا نبياء فذلك مستحب . ولانه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب - وهو احدي الروايتين من داود الظاهري - فلا يقول ان قوله تعالى " ولا تقل لها اف " يدل على النهي عن الضرب والشم . ولا أن قوله تعالى

”التحرير“ وشارحاه في ”شرحيه“ (ولا يشترط في حجتيه القطعية كونهم - أى المجمعين - الصحابة خلافاً للظاهرية حيث

” ولا تقتلوا اولادكم خشية“ اسلاق “ يدل على تحريم القتل مع الفنى واليسار وامثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطاء من قال مثل ذلك فينسبونه الى عدم الفهم ونقص العقل ١٠ - ص ٢١ طبع السلفية بمصر على هامش ” الرد على البكرى “ )

ووقع في ” سير النبلاء “ للحافظ الذهبي في ترجمته ابن حزم مانعه :

( تفقه ابن حزم اولاً للشافعى ثم أداه اجتهاده الى القول بنفى القياس كله جليه وخفيه والاخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث والقول بالبراءة الاصلية واستصحاب الحال . وصف في ذلك كتباً كثيرة وناظر عليه وبسط لسانه وقلمه ، ولم يتأدب مع الائمة في الخطاب بل فجع العبارة وسب وجذع فكان جزاءه من جنس فعله بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جاعده من الائمة وهجروها ونفروا سبها واحرقوا في وقت . واعتنى بها آخرون ونشوه انتقادا واستفادة وأخذوا ومؤاخذا ، وراوا فيها الدر الثمين بمزوجه في الرصف بالخرز الملهين . فتارة يطربون ومرة يعجبون ومن تفرده بهزؤن ١١ )

وقد حط الحافظ ابوبكر بن العربى على ابن حزم في كتاب ” المواسم من القواصم “ وعلى الظاهرية فقال :

( هي امه سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه . تلفقوه من اخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين فقالت : لاحكم الا لله . وكان اول بدعة لقيت في رحلتى القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر

إلوا : إجماع من بعدهم ليس بحجة ) انتهى . وقال في " التنقيح " :  
 بعض الناس خصوا الإجماع بالصحابة ) انتهى . فلم من هذا أن

قد ملأ به المغرب سخيـف كان من بادية " اشبيلية " يعرف  
 بـابن حزم ، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود ثم خلع الكل  
 واستقل بنفسه وزعم انه امام الائمة يضع ويرفع ويحكم  
 ويشرع ، ينسب الى دين الله مالم يـقول عنه العلماء  
 مالم يقولوا تنفيراً للقلوب منهم . وخرج عن طريق المشبه  
 في ذات الله وصفاته فجاء فيه بطوام . واتفق كونه بين  
 قوم لا يـبصر لهم الا بالمسائل فاذا طالبهم بالدليل طاعوا  
 فيتضحك مع اصحابه منهم . وقد جاء في رجل بجزء ابن  
 حزم ساء " نكت الاسلام " فيه دواهي فـجـردت عليه نواهي  
 يقولون : لا قول الا ما قاله الله ولا نتبع الا رسول الله فان الله  
 لم يأمر بالاعتداء بأحد ولا بالاعتداء بهدي بشر ، فيجب  
 ان يحقوا أن ليس لهم دليل وانما هي سخافة في تهويل  
 ( هـ )

وقال المؤرخ شمس الدين بن خلكان في " وفيات الاعيان " :  
 وأنباء أبناء الزمان " في ترجمته ابن حزم :

( وكان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين لا يكاد يسلم  
 احد من لسانه فنـفـرت عنه القلوب واستهدف لفقهاء وقته فتالتوا  
 على بغضه وردوا قوله وأجمعوا على تضليله وشنعوا عليه  
 وحذروا سلاطينهم من فتنته ونهوا عوامهم عن الدنو اليه والاخذ  
 عنه فاقصته الملوك وشردته عن بلاده حتى انتهى الى  
 بادية ليـبـله فتوفي بها آخر نهار الأحد لليلتين بقيتا من  
 شعبان سنة ست وخمسين وأربعائة ، وقيل انه توفي في " سنة  
 لبشم " وهي قرية ابن حزم المذكور رحمه الله تعالى . وكانت  
 ولادته بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس يوم الاربعاء

إجماع الصحابة حجة عند الظاهرية إلا إذا كان السند قياساً .

سلخ شهر رمضان سنة اربع وثمانين وثلاثمائة قاله ابن صاعد .  
وقال ابوالعباس بن العريف : كان لسان ابن حزم وسيف  
الحجاج بن يوسف الثقفى شقيقين . وإنما قال ذلك لكثرة وقوعه  
فى الامة ( اه )

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى " لسان الميزان "

( على بن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح  
بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسى ابو محمد  
القرطبى اللبلى - بفتح اللام وسكون الموحدة ثم لام - الفقيه  
الحافظ الظاهرى صاحب التصانيف . ولد بقرطبة سنة اربع  
وثمانين وثلاث مائه ونشأ فى نعمه ورياسة وكان ابوه من  
الوزراء وولى هو وزارة بعض الخلفاء من بنى أمية بالاندلس  
ثم ترك واشتغل فى صباه بالادب والمنطق والعريه .  
وقال الشعر وترسل ثم اقبل على العلم فقرأ الموطا وغيره ثم  
تحول شافعيًا فمضى على ذلك وقت ثم انتقل الى مذهب  
الظاهر وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفه اه )

قلت : وأما امامهم داؤد فقال ابن خلكان فى " وفيات  
الاعيان "

( ابو سليمان داؤد بن على بن خلف الاصبهانى الاسام  
المشهور المعروف بالظاهرى كان زاهدا مستقلا كثير الورع اخذ  
العلم عن اسحاق بن راهويه وأبى ثور . وكان من اكثر  
الناس تعصبا للامام الشافعى رضى الله عنه وصنف فى  
فضائله والثناء عليه كتابين . وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه  
جمع كثير يعرفون " بالظاهريه " وكان ولده ابوبكر محمد  
على مذهبه . وانتهت اليه رياسه العلم ببغداد وهو امام

قوله وليس كل من يطلق عليه الخ ( ص ٢٩٦ ٢٩٧ )

قلت : تسليم هذا موقف على ثلاث مقدمات . إحداها أن بعض تلك الظاهرية أو كلهم كان مجتهداً . وثانيها أن ذلك المجتهد منهم كان معاصراً لأهل الإجماع ومع هذا شذ عنهم . وثالثها إثبات أنهم من جملة أهل العدالة الذين يعتد بهم في إنعقاد الإجماع . وإذا لم يثبت شئ منها فهم كلهم ممن لا يخرق خلافه الإجماع . وهو معنى كلام السيوطي ( أن ابن حزم ظاهري فلا يقدح خلافه في الإجماع ) انتهى . فلاححة لجواب المعارض هذا أصلاً . وليس لكل ظاهري من ثقافة الرواة وابن حزم وإن كان من ثقاتهم لإلانه من المفرطين في مذهبه فقد يرى من الإفراط أن الحديث القائم على

أصحاب الظاهر اهـ )

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في ترجمته -  
داؤد :

( وقد ذكره ابن أبي حاتم فاجاد في ترجمته فانه قال :  
روى عن اسحاق الحنظلي وجاعه من المحدثين وتفقه للشافعي  
رحمه الله تعالى ثم ترك ذلك ونفى القياس والف في الفقه  
على ذلك كتباً شذ فيها عن السلف وابتدع طريقه هجره أكثر  
أهل العلم عليها وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده  
إلا أن رأيه أضعف الآراء وأبعدها من طريق الفقه وأكثرها  
شذوذاً . ونقل وراق داؤد عن أبي حاتم انه قال في داؤد :  
ضال مضل لا يلتفت إلى وسائسه وخطراته اهـ )

خلاف ماذهب إليه ليس بصحيح وهو ليس كذلك . ( ١ )  
ولقد اعترف المعارض ههنا بأن الظاهرية الجامدة خارجون عن  
ينخرق الإجماع بخلافه وابن حزم منهم . فبطل حكمه في ابن حزم  
بأن خلافه خارق للإجماع .

قوله ويستحيل عادة عدم علم جميع علماء العصر الخ

( ص ٢٩٧ )

( ١ ) قلت : كما أفرط ابن حزم في حكمه على حديث أبي  
عاسر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( ليكون في أمي أقوام يستحلون الحرو والحرير والخمر والمعاذف ) الحديث  
الذي أخرجه البخاري في الأشربة حيث قال في كتابه " المحلى "

( هذا حديث منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري وصدقه  
بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شئ أبداً ، وكل ما فيه  
موضوع اه )

قلت : قال ابن القيم في " إغائه الالهفان " بعد ذكره لهذا الحديث  
وتصحيحه له :

( ولم يصنع من قدح في صحه هذا الحديث شيئا كإبن  
حزم نصره لمذهبه الباطل في إباحه الملاهي اه )

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في حق ابن  
حزم :

( وكان واسع الرواية جداً إلا أنه لثقة حافظته كان يهجم  
على القول في التعديل والتجريح وتبيين أسماء الرواة فيقع له  
من ذلك أوهام شتية . وقد تتبع كثيراً منها الحافظ  
قطب الدين الحلبي ثم المصري من " المحلى " خاصة اه )

قلت : قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحية " ( الإجماع اصطلاحاً لاتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على أمر شرعى ) انتهى . فليس الإجماع عبارة عن اتفاق جميع علماء العصر سواء كانوا مجتهدين أولاً . ولا استحالة عقلاً ولا إعادة في أن لا يكون الحديث محفوظاً عند مجتهدى عصر واحد ، ويكون محفوظاً عند غيرهم من أصحاب ذلك العصر ، ولا يلزم أن يكون غيرهم الذين كان الحديث محفوظاً عندهم من الظاهرية العرفية ؛ بل غاية ما يلزم أن يكون البعض منهم ممن يتحمل عنه الحديث ويتلقى منه . فإذ ذكره المعارض من الإستحالة العادية في الصورة المخصوصة لا يضر أصلاً .

قوله وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون الخ ( ص ٢٩٧ )

قلت : دعوى أن القياس الذى هو سند الإجماع قياس فى مقابلة النص خطأ ظاهر كما مر . فقوله ( فالدليل الذى يوجب عصمتهم الخ . ص ٢٩٧ ) ممنوع . وقد تقدم منا الكلام على قوله ( الحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً إلى آخره ص ٢٩٧ ) وعلى ما بنى عليه ذلك القول من الإمتناع العادى وعصمة المجتمعين من علماء الأمة أهل الإجماع . فإن شئت أن تعرف ذلك فأرجع إليه . فإذا لم يصح ذلك لم يصح ما بنى المعارض عليه ، والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله وإلا فنى حقيقة الأمر ليس حديث الخ ( ص ٢٩٨

قلت : صحة ثبوت الحديث عنه صلى الله تعالى عليه و  
لاستلزم أن يكون عالم من علماء الأمة تشرف بالعمل به . ألا تراء  
إلى الآيات المنسوخة والأحاديث الصحيحة المنسوخة . فالواجب  
ترك الإطلاق المخل بالمرام . ومن المعلوم أنه يجوز النسخ قبل  
العمل ، قال الإمام ابن الهمام في " تحريره " وشارحاه في " شرحه "  
( الإنفاق على جواز النسخ للحكم بعد التمكن من الفعل الذى تعلق  
به الحكم بعد علمه بتكليفه به بمضى ما يسع الفعل من الوقت المعين  
للفعل شرعاً إلا ما عن الكرخى . واختلف فى النسخ قبل التمكن  
من الفعل فالجمهور من الحنفية وغيرهم كالشافعية والأشاعرة  
قالوا : يجوز ) انتهى . على أن تشرف عالم من علماء الأمة  
بالعمل به لا ينتهض دليلاً على نفي الإجماع على ترك العمل به  
فإنه يجوز أن يكون ذلك العالم غير مجتهد وإن كان معاصراً مع  
أهل الإجماع ، وأن يكون مجتهداً غير معاصر معهم فتقدم عصره  
على عصرهم أو تأخر عنه . وأيضاً لو فرض ثبوت إجماع من  
الأمة قديماً وحديثاً على ترك العمل بالحديث الصحيح الظنى فلا يستلزم  
ثبوته أن يكون قول أعرف خلق الله تعالى صلى الله عليه وآله  
وصحبه وسلم مهملات لجواز أن يكون الترك من حيث ظاهره لا مطلقاً  
فعمل بما هو مأول له كما أشرنا إليه فى حديث قتل شارب  
الخمر فى المرة الرابعة ، على أن الحديث المتروك العمل به

وإذا كان منسوخاً بعد العمل به فقد أخذ حقه  
 من العمل به قبل النسخ . فكيف يلزم من القول بأن  
 الإجماع يدل على نسخ الحديث التعلل في كتابه القدسية . ولا يقول  
 بذلك من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبما  
 أنقضى من عند الله تعالى . ثم إن إعتقاد المعارض بأنه لا يخرج  
 الحديث عن المذاهب الأربعة وعلمائهم لا يجعل عدم العمل على  
 الحديث وترك العمل به من جميع علماء العصر أو علماء جميع الأعصار  
 غير جائز ؛ على أنه يجب ههنا أيضاً تقييد الحديث بغير المنسوخ .  
 وأيضاً قد سبق في كلام المعارض ما يدل على أن الحديث إذا كان  
 مخالفاً للمذاهب الأربعة يجب التمسك به ولا يجوز الأول إليها .  
 فإن كان في كلامه السابق باحثاً على مجرد الفرض فلا إشكال  
 ولا يندم إعتقاده هذا عليه بسبب ذلك الكلام .

قوله فإن كان مما اتفق عليه الشيخان الخ ( ص ٢٩٨ )

قلت : هذا الفرق الذي ذكره المعارض ههنا أيضاً لإختراع  
 منه منحوت له لم يسبق إليه أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء  
 قديماً وحديثاً . ولهذا زاد المعارض لفظ " عندنا " فيما قبله .  
 وأيضاً هذا الكلام من المعارض قلع منه لإعتبار الإجماعات القائمة  
 في الشريعة الغراء منقولة في كتب الحديث أو الفقه أو الكلام  
 أو غيرها . فلم يبق الإجماع حجة عند المعارض إلا بمعنى أنه  
 لو وجد في الشريعة لكان حجة وأنه لم يوجد فيها أصلاً . وهل

هذا إلتهافت وخروج عن الحق الذي يجب الإستمسك به  
ومن ادعى أن المعارض وجد في الشريعة إجماعاً كذلك فليأت  
ببينة على ذلك . فقوله ( وقل ما يوجد إجماع ينقل الخ ص ٢٩٨ )  
محمول على عدم الوجدان أصلاً وكثير ما يستعمل لفظ " قلها " في  
بل القول بعدم وجدان مثال له في إجماعات الشريعة . صرح به في  
قول المعارض ( وما نقل من الأمثلة لذلك فقد عرفت عدم  
تمامه ص ٢٩٨ ) وفي قوله ( ومن ادعى تحقق وجوده في  
الشريعة فليأت به ص ٢٩٨ ) على أنا قد ذكرنا عن الأستاذ أبي  
إسحاق الإسفراييني وعن الإمام السيوطي ( الإجماع على جواز النقل  
عن الكتب المعتمدة ولولايته ) فشمّل نقل الإجماع وغيره .  
فإذا جاز نقل الإجماع عنها بالإجماع فالنظر متردد في أنه هل  
يقدم على الحديث الظني إذا كان لم ينقل إلينا بالتواتر أو بالشهرة  
ثم نقول : فعلى هذا على المعارض أن يقول بهذا الفرق من  
غير تفاوت في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة أيضاً ، وأن يبين  
أن أي إجماعين من ذينك الإجماعين ثبت بهذا الوجه فيما إذا كان  
أحدهما أو كلاهما عارض الحديث ، وعلى المعارض في ذلك أن ينقل مذهب  
واحد من أهل البيت بهذا الوجه أيضاً وإلا فلا يتحقق إجماع أهل  
البيت الذي يعارض الحديث عند المعارض . نعم قال الإمام  
النسفي في " شرح المنار " ( إن الإجماع كالسنة فكما تثبت السنة  
بدليل قاطع لاشبهة فيه كالحبر المتواتر ، وتثبت بدليل فيه شبهة  
كالخبر المشهور وخبر الآحاد كذلك الإجماع . فإن نقل إلينا

بالإفراد كان كنفل السنة بالآحاد فكان مقدماً على القياس انتهى .  
وقال التفتازاني في " التلويح " ( نقل الإجماع إلينا كنفل السنة ،  
فنقل الإجماع إلينا قد يكون بالتواتر فيفيد القطع ، وقد يكون  
بالشهرة فيقرب منه ، وقد يكون بخبر الواحد فيوجب العمل  
لوجوب اتباع الظن بالدلائل المذكورة ) انتهى . فأفاد عبارة  
التفتازاني أن الإجماع يقدم على الحديث الظني وهو خبر الواحد  
إن كان نقل الإجماع إلينا بطريق التواتر أو بطريق الشهرة . وأنه  
إن كان نقل إلينا بخبر الواحد كان كالحديث الظني يجب العمل  
به . وأفاد عبارة " شرح المنار " أنه يقدم على القياس . وأما  
إن العمل بهذا الإجماع الأخير مقدم على العمل بالحديث الظني  
الذي هو خبر الواحد أيضاً فيستفاد من بعض العبارات المعبرة  
والله تعالى أعلم . ومن المعلوم أن أكثر إجماعات الشريعة نقل  
إلينا بطريق الشهرة بالمعنى الذي أسسه الأصوليون في حد الخبر  
المشهور فلا إلغاء لها ولا قلع لإعتبارها في الشريعة المطهرة . وقد  
ثبت من هذه العبارة أنه لا معتبر بالفرق الذي ذكره المعارض هنا  
عند علماء الشريعة ، على أن القول بهذا الفرق يفضي إلى أن يكون  
الإجماع الذي وصل نقلاً إلينا إلى حد الشهرة وليس رجاله رجال الشيخين  
غير قابل لأن يقدم على حديث " الصحيحين " أو حديث أحدهما . وهذا  
أيضاً خلاف ما قال العلماء (١) . وإذا كانت أكثر إجماعات الشريعة  
منقولاً إلينا بطريق الشهرة فلا بأس إن جاءوا بها في كتبهم

---

( ١ ) بل قال الإمام فخر الدين الرازي في " أساس التقديس "

معلقات فهي مما يترك بها الأحاديث الظنية عملاً فقوله  
 ( فالإجماعات التي تنقل معلقات الخ ص ٢٩٨ ) ممنوع . ثم نقول :  
 إذا كان الإجماع الذي يصح به ترك الحديث عند المعارض هو  
 الإجماع المشروط بالشرائط المذكورة المحدثه لاغير . فقوله ( فوجود  
 إجماع يترك به الحديث الخ ص ٢٩٨ ) إنكار بحت منه لوجود  
 الإجماع الحجة الذي يصلح أن يترك به الحديث في الشريعة فإن  
 إنكار وجود الإجماع الذي يصلح لذلك في الشريعة يستلزم إنكار  
 الإجماع مطلقاً فكل إجماع يصلح أن يترك به الحديث الظني لا مر  
 ولإخبار الصادق المصدوق بحفظهم عن الخطأ . فقد ادعى المعارض  
 في هذا المقام أن الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء ليست كل  
 واحدة منها بحجة شرعية ، وقد ذكر في " دراساته " قبل أن  
 القياس ليس بحجة شرعية أيضاً ، فلم يبق حينئذ من أركان الدين التي هي  
 الأصول الأربعة شئ معتد به عنده إلا إثنان وهما الكتاب والسنة .  
 فالمعجب كل المعجب من هذا الإنصاف . فلعل المعارض عمل

---

" وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب  
 بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتها . فأما اعتقاد أنها علما جميع  
 الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم الى  
 زمانها فذلك لا يقوله عاقل ، غاية ما في الباب ألا نعسن  
 الظن بها وبالذين روي عنهم إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً  
 على منكر لا يمكن استاده الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
 قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك  
 المحدثين " ( ص ١٧٠ و ١٧١ )

بقولهم : الإنصاف عين الإنصاف والإنصاف خير الأوصاف وهو مما لم يجز أن يعمل به في مثله.

## بحث ما يتعلق بالدراسة التاسعة

قوله - في الدراسة التاسعة - وهو في التحقيق عبارة  
عن أصحاب داؤد الخ ( ص ٢٩٩ )

قلت : ومنهم ابن حزم على ما صرح به النووى والسيوطى  
واعترف به المعارض في " الدراسة الأولى " في بحث استدلال  
نفاة القياس بالإباحة الأصلية ( ص ٥٧ ) ومنهم من مشى  
على أقوالهم .

قوله وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقاً حتى في العلة  
المنصوصة الخ ( ص ٢٩٩ )

قلت : أما القول بعدم جواز القياس في العلة الجلية فقد  
صدر عن جميع نفاة القياس كما مر مفصلاً في البحث على أقوال  
نفاة القياس، ومنهم أصحاب الظواهر والظاهرية وابن حزم وابن العربي.  
وأما القول بعدم جواز القياس في العلة المنصوصة فقد صدر عن  
ابن العربي نصاً كما نقله عنه المعارض في أثناء " الدراسة الخامسة "

في بيان أحوال المهدي رضى الله تعالى عنه (ص ٢٢٨) والظاهر من دلائل سائر نفاة القياس نفي القياس فيها أيضاً . وأما ما ذكره بقوله (بل ما يترأى من أقوالهم الخ ص ٢٩٩) تخمين محض لا يعتمد عليه . فكللام ابن حزم وهو من الظاهرية مشحون بشيء يسير من الإستنباط ، وقد صرحت بعض العبارات أنهم انكروا الإستنباط وإعمال الفكر والفهم في كتاب الله تعالى ومسئته صلى الله تعالى عليه وسلم فلعلهم يقولون ما لا يفعلون . فكللام المعارض هذا يستلزم أن يكون ابن حزم وابن العربي من الظاهرية الجامدة . وأما المعارض فلا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . أما سمعت قول المعارض في أول " الدراسة الثامنة " ( أن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد ما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداوله اليوم ) انتهى . ليس أسفار أصحاب الظواهر مما تداول اليوم . فالحجب أن المعارض كما تبرأ عن المذاهب ومقلديهم وإن كانوا عرفاء بالله تعالى أو محدثين وعن الظاهرية كذلك تبرأ عن أصحاب الظواهر وإن كانوا محدثين أو عرفاء بالله تعالى .

قوله وهؤلاء مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه الخ ( ص ٢٩٩ )

قلت : قد عبر المعارض عن الظاهرية ههنا " بما " إشعاراً بأنهم عنده كالحبوانات العجم . وهذا أيضاً ليس بسديد . ثم نقول : إن ابن حزم أيضاً من الظاهرية الذين قال فيهم المعارض ما قال .

فلذا قال الإمام السيوطي (إن ابن حزم الظاهري لا بقدرج خلافه في الإجماع) كما أن السيوطي صرح أيضاً (بأن الإجماع لا ينخرق بخلاف الظاهرية، وبأن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة) وليتقظ القطن ههنا بما اعترف به المعارض من أن الظاهرية كلهم - أي ومنهم ابن حزم - مما لا يعاب بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والعقبة فإنه يفيد في رد كثير مما ذكره المعارض سابقاً عن ابن حزم.

### قوله فلكلامهم وجه (ص ٣٠٠)

قلت: هذا المعنى هو مرادهم لا غير فلفظ "الظاهرية" صار في العرف علماً لقوم مخصوصين لم يدخل فيهم أصحاب الظواهر أصلاً؛ لكن يتعجب ههنا من صنيع المعارض ههنا حيث حمل كلام الفقهاء على محمل حسن ولو على وجه الترديد الذي أشعر في شقه الآخر إلى استحسانه عنده. وليس كلام الفقهاء محلاً لهذا الترديد لما ذكرنا.

قوله على معنى أنه كما لا ينخرق الإجماع خروج أهل البغي الخ (ص ٣٠٠)

قلت: ليس الأمر كما زعم المعارض بل معنى كلام الفقهاء هو الأمر الأعم للمثبت والمنفى فإن الظاهرية الملقبة بهذا اللقب عرفاً إذا كان مذهبهم مردوداً بالكتاب والسنة، وإذا كانوا مما لا يعاب بهم ولا

بأقوالهم كما مر ومع هذا أصرروا على ذلك المذهب فهم كأهل البغى  
الغير المجتهدين حين أصرروا على الخروج عن طاعة إمام العامة .  
فكما أن إصرارهم عايه إثم كبير أخرجهم عن حيز الاعتبار وخرق  
خلافهم للإجماع الواقع في زمانهم كذلك أخرجهم عن حرمة القتال  
معهم فيحل قتالهم إلى أن يفيثوا إلى أمر الله تعالى . ودعوى أنهم  
جامدون على الحديث ، وأن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله  
تعالى عليه وسلم فهم في ذلك على الحق إن صحت لا تنجهم عن  
لزوم وقوع المعصية والإثم الكبير عنهم بسبب معصية أخرى -  
وهي الإصرار على مذهبهم - فيحل قتالهم بهذه المعصية الأخرى  
ولا بدع في ذلك فقد صرح العلماء رحمهم الله تعالى أن الساكنين  
بقريّة إذا اجتمعوا على ترك الأذان أو الخنثى حل للإمام قتالهم  
وإن كانوا مصلين صائمين فاعلين الخيرات والمبراة سواء ؛ ولزم  
عليهم المعصية من جهة ترك المسنون الآكد الشعار على هيئة  
الإجماع وإن كان أصل ترك السنة ليس مما يوجب المعصية .  
وإذا كان العلماء الكرام حكموا بلزوم المعصية وحل القتال في  
أمثال هاتين الصورتين فلأن يحكم العلماء الفقهاء بهما على من كان  
مذهبه مردوداً بالكتاب والسنة ومع ذلك أصر عليه وما فآء  
إلى أمر الله تعالى أولى وأجدر . وما ذكره المعترض من الفرق بين  
البغاة والظاهرية فلا يجديده شيئاً فيما أراد فلن إجدائنه موكول  
على ثبوت أن المؤثر في الحكم على الظاهرية بلزوم المعصية وحل  
القتال ليس إلا ما ثبت في البغاة دون الظاهرية ، وليس الأمر كذلك

لما مر فلا إجداء . وبهذا التحقيق علم أن مراد الفتوة في كلامهم المثبت والمنق كلاًهما ، وأن ما أتى به المعارض في معناه يشبه التحريف له .

قوله مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ (ص ٣٠٠)

قلت : هذه دعوي باطلة إن حل " ما " على العموم وهو الظاهر وإلا انحصر الحق والقول بما نص عليه صلى الله عليه وسلم في جميع ما قالت الظاهرية به . فيلزم أن يكون قول من خالفهم فيها خالف تركاً لذلك المنصوص خروجاً عن الحق ، فيتفرع عليه أن ما قاله ابن العربي أو أصحاب الظواهر أو الإمام البخاري أو أصحاب المذاهب أو غيرهم كالمعارض فيما خالف قولهم ترك للمنصوص وخروج عن الحق والصواب . ودون إثباته بعد ما بين المشرقين . وإن حل " ما " على السور الجزئي فمع أنه خلاف الظاهر لإخلال بالتقريب ؛ على أنا نتكلم بمثل ما قلنا في مصداق ذلك الجزئي إذا ثبت الخلاف بين الظاهرية وبين سائر أهل الشريعة . ثم نقول : إن دعوي أن ما قالوا به منصوص وإنهم في ذلك على الحق دعوي مجردة من الدلائل فليأت المعارض بالدليل عليه ، ولا هتيان بلا أس لم لا يجوز أن يكون دعواهم هذه كدعوي الخوارج المارقة والرافضة الخارجة والمعتزلة الفاسدة والبغاة الكاسدة أن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله تعالى

عليه وسلم وأنها في ذلك على الحق ؛ بل هو المتعين في دعواهم هذه لما صرحوا به . نعم هاتان الدعويان تصحان من أئمة المذاهب الأربعة رحمهم الله تعالى لكن بشرط أن يزيدوا في آخر دعواها الثانية هذه اللفظة ” ويحتمل الخطأ بالنسبة إلى ما عند الله تعالى “ . والعجب من المعارض أنه قال أولاً في شأن الظاهرية (وهؤلاء مما لا يعابهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء ص ٢٩٩) والآن يقول في أقوالهم (إنها منصوصة منه صلى الله تعالى عليه وسلم وإنهم في ذلك على الحق ص ٣٠٠) فالقول الثاني صادر سهواً عنه أو تناقض مدفوع . وليس القول بالذم الزائد فيهم إفراطاً خارجاً عن الحق ، وإنما الإفراط الخارج عن الحق من كل وجه هو ذم فقهاء الحنفية الكرام بل جميعهم بل ذم جميع مقلدى أئمة المذاهب الأربعة بما ليس فيهم - وهم براء منه - أو بما فيهم على زعم أنه معصية كبيرة صدرت عنهم ، والأمر ليس كذلك لا سيما وفيهم الكبراء من الأولياء الكرام والمحدثين العظام والفقهاء الفخام الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأفخم كعباً من ابن العربي وأمثاله في المعرفة والظاهر . فالكلمات - صدرت بمن صدرت إليهم في الذم عليهم - كلمات قبيحة يستعاذ من شرها ويخشى من عواقبها .

قوله مع وضوح أمر التعدية في غيره (ص ٣٠٠)

قلت : كلام المعارض هذا مبنى على ما ذكره قبل من أن

العلّة إذا كانت منصوطة أو جلية يجوز القياس . (١) وقد ذكرنا جوابه سابقاً بما لا مزيد عليه ، فإذا بطل الأساس بطل ما بني عليه من الحصر ؛ على أن كلام السيوطي أن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة يبطل هذا الحصر أيضاً . ولو كان خطأهم المفضى إلى الحكم بمردودية مذهبهم وكونه غير معبأ به ما كان إلا من حيث جودهم عن أمر التعدية في غيره مع وضوحه لكان ابن العربي بل جميع نفاة القياس أيضاً كذلك لما مر أن ابن العربي وسائر نفاة القياس لا يقولون بالقياس في العلّة المنصوطة ولا في العلّة الجلية .

**قوله** وإن أرادوا به ما يعمهم وغيرهم (ص ٣٠٠)

قلت : لم يرد الفقهاء بقولهم : ” إن حكم الظاهرية حكم البغاة “ هذا المعنى أصلاً فإن المبحث في ” الظاهرية “ الملقبة بهذا اللقب في العرف العام وفي عرف الفقهاء الأصوليين والفروعيين فلا يشمل أمثال الإمام البخاري رحمه الله تعالى حتماً ؛ على أنه قد ثبت عن الإمام البخاري في ” جامع الصحيح “ قياسات شتى وقد ذكرنا بعضها مفصلاً نقلاً عن الشارح القسطلاني وغيره . وفي شيء من ذلك البعض ليست العلل منصوطة ولا جلية فهو رضى الله عنه مجتهد (٢) ليس من الظاهرية البتة ولا من أهل الظواهر الذين

(١) راجع ” الدراسات “ ص ٢٩٩

(٢) قلت : وقد مر بنا الكلام مفصلاً على هذا المطلب فليراجع - النعماني

ينفون القياس مطلقاً . والمعارض إنما جاء بما جاء على نخط جديد فهو ليس من أتباع البخارى ولا على مذهبه .

قوله وهذا التعميم لا يستبعد على شمول مثله الخ (ص ٣٠٠)

قلت : أصل هذه الحكاية على ما فى "الفتح" و "النهر" وغيرهما قولهم (وحكى أن الإمام البخارى صاحب "الصحيح" دخل "بخارا" وكان يقضى فى زمن أى حفص الكبير فقال له : لا تفعل فأنى إلى أن أفنى بثبوت الخربة بين صبيين ارتضعا شاة أو بقرة تمسكا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "كل صبيين ارتضعا على ثدى واحد حرم أحدهما على الآخر" فاجتمع علماؤنا عليه فأخرجوه منها ، والله أعلم - وزاد فى "النهر الفائق" - أي بصحة هذه الحكاية ) ونحوه فى "الطبقات الكبرى" نقلاً عن شمس الأئمة السرخسى . فثبت بهذه العبارات أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح ، (١) ولو صحت فالزيد ملحق بالزيد عليه من المعارض

(١) قلت : قدراجعنا "الفتح" و "البحر" و "طبقات الحنفية" للقرشى فليس فى عباراتهم شئ يدل على أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح بل صرائح نصوصهم تدل على إثباتها عندهم وانا أسردها برمتها . قال العلامة المدق زين العابدين بن ابراهيم بن نجم الحنفى فى "البحر الرائق"

(وقد حكى فى "المبسوط" و "الكشف الكبير" أن البخارى صاحب الاخبار دخل "بخارا" وجعل يقضى ، فقال له ابو حفص

نفسه من غير دليل له عليه ، وسيتبين عليك ما يرد المزيد رداً

الكبير : لا تفعل ، فأبى أن يقبل نصيحته حتى أستفتي في هذه المسئلة ، فأتيت بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا من ثدي لبن شاة ممسكاً بقوله عليه السلام "كل صبيين اجتماعاً على ثدي واحد حرم أحدهما على الآخر" وقد أخطأ لفوات الرأي ، وهو أنه لم يتأمل أن الحكم متعلق بالجزئية والعضية . فأخرجوه من "بخارا" (هـ) وقال كمال المحققين الامام ابن الهمام في "فتح القدير" :

(ونقل أن الامام محمد بن اسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" أفتى في "بخارا" بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة فاجتمع عليها عليه ، وكان سبب خروجه منها ، والله أعلم . ومن لم يدق نظره في مناسبات الاحكام وحكمها كثر خطاؤه . وكان ذلك في زمن الشيخ أبي حفص الكبير . وهو لدّة الامام الشافعي رحمهما الله فانها معا ولدا في الامام الذي توفي فيه أبوحنيفة رحمه الله ، وهو عام خمسين وبائه - هـ )

وقال الامام الحافظ الناقد محي الدين عبد القادر القرشي في "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" :

"أحمد بن حفص ، المعروف بأبي حفص الكبير البخاري ، الامام المشهور ، أخذ العلم عن محمد بن الحسن ، وله أصحاب لا يحصون . ذكر السمعاني : أن "بخيزاخز" قرية من "بخارا" منها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير .

قال شمس الانم : قدم محمد بن اسماعيل البخاري "بخارا" في زمن أبي حفص الكبير ، وجعل يفتي فيها أبو - حفص وقال :

صريحاً ؛ على أن قول نقلة هذه الحكاية في أولها ” وحكي “ يشير إلى ضعف ثبوتها وعدم صحتها (١) ثم نقول : لو صححت فكان أبو حفص

لست بأهل له ، فلم ينته ، حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أوبقرة فأفتى بثبوت الحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من ” بخارا “ .

والمذهب أنه لا رضاع بينها ، لان الرضاع يعتبر بالنسب ، وكما لا يتحقق النسب بين بنى آدم والبهائم ، فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم ( ٥ )

والقصة مشهورة أوردها القاضي حسين بن محمد بن الحسن الديار بكرى المالكي في تاريخه المعروف ” بالخميس “ ( ج - ٣ ص ٣٨٢ طبع مصر ) وأشار اليها العلامة ابن حجر المكي الشافعي في آخر كتابه ” المغيرات الحسان في مناقب الاسام الاعظم أبي حنيفة النعمان “ .

(١) قلت : لا شك أن لفظه ” حكي “ من ألفاظ التمريض ، لكن قد جرت عادة المصنفين بإتيان صيغة التمريض فيها صح ، واستعمال الفاظ الجزم فيها ضعف فإشارة لفظه ” حكي “ إلى ضعف ثبوت ما أورد بعدها وعدم صحتها مطلقاً لا يصح ، قال الحافظ شمس الدين السخاوي في ” فتح المغيث شرح ألفيه الحديث “ قللاً عن النووي :

(وقد أهمل ذلك - أي إتيان ألفاظ الجزم في الصحيح والفاظ التمريض في الضعيف - كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم . . . . . ) إذ يقول في الصحيح يذكر ويروي ، وفي الضعيف قال وروي ( ٥ ص ٢٠ ) طبع الهند

الكبير أجل علماً وقُدوةً وقُدراً ومشيخةً في عهده ، وكان الإمام البخاري حين مات ابن ثلاثة وعشرين سنةً على ما سنبين فكان وقت إخراجِه من "بخارا" ما بلغ مبلغاً من الحديث والاجتهاد ما بلغه بعد . (١) ويدل على هذا قول أبي حفص "لا تفعل" فلما

وهذه الحكاية - أوردها القرشي بلفظ الجزم ، وصاحب البحر وان أوردها بلفظ التمرّض لكن قوله بعد حكايتها (وقد اخطأ الخ) يدل على صحتها عنده . وكذلك قول المحقق ابن الهمام بعد إيرادها (ومن لم يدق نظره الخ) يدل على ذلك ، والله أعلم . وهذا نص شمس "الائمة" في "المبسوط"

(ولو أن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة لم تثبت به حرمة الرضاع ، لان الرضاع معتبر بالنسب ، وكَمْ لا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم ، فكذلك لا تثبت رمة الرضاع يشرب لبن البهائم وكان محمد بن اسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" رضى الله عنه يقول : تثبت الحرمة ، وهذه المسئلة كانت سبب إخراجِه من "بخارا" فانه قدم بخارا في زمن أبي حفص الكبير رحمه الله ، وجعل يفتي فيها أبو حفص رحمه الله وقال : لست باهل له ، فلم يته حتى سئل عن هذه المسئلة ، فافتى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه (٨)

(١) قلت : واندفع بهذا ما أورده الشيخ عبدالحئي القزويني محلي اللكنوي "القوائد البهية" في تراجم الحنفية - من قوله .

(وهي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا ، ذكرها أيضاً صاحب "العناية" وغيره من شراح "الهداية" لكن استبعد وقوعها بالنسبة الى جلالة قدر البخاري ودقه فهمه وسعه نظره وغور فكره بما لا

أفتي البخاري بحرمة الرضاع في الصورة المذكورة ووصل خبر فتواه هذه إلى أبي حفص واجتمع علماء "بخارا" على القول بعدم الحرمة ، وأصر البخاري على ما حكم ولم يتأمل في الإجماع الثابت على

يعنى على من انتفع "بصحيحه" وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ (٥١)  
فإن تلك الفتيا صدرت عن البخاري في بدايه الحال حين لم يبلغ ذلك المبلغ . وعندى لا استبعاد في وقوع هذا من البخاري رحمه الله مطلقاً فهذا شيخه يحيى بن معين سيد الحفاظ وملك المحدثين قد حكى عنه : أنه سئل عن مسئلة من التيم فلم يعرفها ، ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وأهله" (ج - ٢ ، ص ١٦٠) وروى الحافظ الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ما نصه :

(أخبرنا محمد بن أحمد بن علي الدقاق ، حدثنا : أحمد بن اسحاق النهاوندى - بالبصرة - قال : حدثنا الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد حدثنا : أبو عمر أحمد بن محمد بن سهيل حدثني : رجل ذكره من أهل العلم ، قال ابن خلاد : وأنسيت أنا اسمه . قال : وقفت امرأة على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث ، فسمعتهم يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه فلان ، وما حدث به غير فلان ، فسألته عن الحائض تغسل الموق وكانت غاسله - فلم يجيبها أحد منهم - وكانوا جماعة وجعل بعضهم ينظر إلى بعض ، فاقبل أبو ثور فقالوا لها : عليك بالقبيل ، فالتفتت إليه وقد دنا منها فسألته فقال : نعم تغسل الميت ، لحدث القاسم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : أما إن حيضتك ليست في يدك ، ولقولها : كنت أفرق رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالماء وأنا حائض . قال أبو ثور : فإذا فرقت

أن مثل هذا الرضاع لا يحرم - وهو المخصص لعموم الحديث المذكور - اجتماعوا عليه فحكموا بإخراجه من "بخارا" تاديباً . والتغريب من أقسام التاديب على ما عرف ، فيجوز مثله من مثله لمثله في أمثال هذه

رأس النبي فآلمت أولى به فقالوا : نعم رواء فلان ، وحدثنا فلان ، وتعرفونه به من طريق كذا ، وخاضوا في الطرق والروايات ، فقالت المرأة : أين كنتم إلى الآن اهـ ج ٦ - ص ٦٦ )

وأبو خيشمة - هو زهير بن حرب النسائي الحافظ الكبير محدث بغداد ، شيخ البخاري ومسلم وأبي داود ، وابن ماجه - ، قال يعقوب بن شيبة - : هو أثبت من أبي بكر بن أبي شيبة - . وقال الفريابي : سألت ابن نمير عن أبي خيشمة - وأبي بكر بن أبي شيبة - ، أيما أحب إليك أبو خيشمة - أو أبو بكر بن أبي شيبة - فقال : أبو خيشمة - . وجعل يطريه . وترجمته مذكورة في "تذكرة الحفاظ" للذهبي .

وخلف بن سالم هو أبو محمد السندی مولى آل المهلب ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" فقال : من أعيان حفاظ بغداد ، قال يعقوب بن شيبة - : كان ثقة - ثبتاً أثبت من مسدد والحميدي اهـ .

وروى الحافظ ابن الجوزي بسنده إلى أحمد بن سلمة - النيسابوري قال : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كنت اجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا فكاننا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة ، فيقول يحيى بن معين من بينهم وطريق كذا ، فاقول أليس هذا قد صح باجماع منا ؟ فيقولون : نعم فاقول ما مراده ؟ ما تفسيره ؟ ما فقهه ؟ فيقولون كلهم إلا أحمد بن حنبل اهـ (ص ٦٣)

وهذا شيخ شيخ البخاري عبدالرحمن بن مهدي ذكر فيه الساجي قال

ب. فالتأديب من الكبار للصغار غير غريب فإنهم بأمثال هذه التأديبات وصلوا إلى ما وصلوا. فقد ورد "رحم الله امرء" تأدب وأدب" ثم لفظ العبارات المذكورة يدل على أن الإخراج ما كان عن أبي حفص فقط. وبعض الناس ينسبون إليه فقط وهو غير صحيح، وعبرة المعترض محتملة لكن التعبير عنهم "ببعض المتجاسرة من الفقهاء" من أعظم الجسارات فقد قال صاحب الطبقات الكبرى: (الإمام أبو حفص الكبير هو الإمام المشهور من الطبقة الثالثة أخذ الفقه والعلم عن محمد بن الحسن وله أصحاب لا يحصون) انتهى. وعده صاحب "الطبقات" في عداد المجتهدين. (١) وأيضاً إذا كان أبو حفص مجتهداً فإن أخطأ في هذا الاجتهاد فلا

حدثنا: محمد بن اسماعيل الأصفهاني قال سمعت: موسى بن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان أبي احتجج بالبصرة، ولم يحدث وضوءاً، فعاوبه بالبصرة، وأنكروا عليه، وكان سبب كتابه إلى الشافعي بذلك، فوجه بالرسالة إلى أبي. نقله الحافظ ابن عبد البر في كتابه "الانتقاء في فضائل الثلاثة" الأئمة الفقهاء (ص ٧٢) فانظر كيف استعصى وجه الجواب على ابن مهدي في هذه المسئلة حتى استعان بفتيحه هو دونه في "لطبقة". وهؤلاء الحفاظ مع جلالتهم في العلم لا عيب عليهم في هذا لباب. فكم من امام في فن مقصر عن غيره، فلكل فن رجال. أما وظيفة المحدث أن ينقل ويروي ما سمعه من الاحاديث كما سمعه. أما استنباط الاحكام والفتوى والعمل بالمدلول فهو من وظيفة الفقيه.

(١) قلت: وترجمه العلامة المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري

"حسن التقاضى في سيرة الامام أبي يوسف القاضي" قال:

أقل من أن يكون له أجر واحد فيه وللإمام البخارى أجران المصيبة ، وله أجران فى الحكم بعدم ثبوت الحرمة بين الرضيه المذكورين ، وللبخارى أجر واحد فى الحكم بثبوتها فى تلك الصور

( وأبو حفص الكبير احمد بن حفص بن زبرقان العجلي البخارى من لدات الامام الشافعى رضى الله عنه ، رحل من "بخارا" الى العراق قديماً فسمع من محمد ما لم يسمع الجوز جاني وسمع الجوز جاني من محمد ما لم يسمعه أبو حفص - مثل كتاب السير الكبير - لتقدم عوده الى "بخارا" على اخراج هذا الكتاب للناس . . . . . وأبو حفص هذا امام عظيم رحل قديماً الى العراق كما سبق وحمل علماً جماً الى "بخارا" ونشر العلم بها حتى أصبحت "بخارا" بمن مسعاه قبله الاسلام فى العلوم حيث سمعوا منه "جامع الثورى" ومصنفات ابن المبارك ووكيع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى "بخارا" فيها جماعة من الفقهاء من أصحابه . وذكر السمعاني فى باب "الخيزاخزى" : أنها نسبة الى خيزاخز - قرية "بخارا" - فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبى حفص الكبير . وهو من أوائل شيوخ البخارى صاحب "الصحيح" فى مبدا أمره قبل رحلاته ، فى "تاريخ الخطيب" أنه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكيع وعرف كلام هؤلاء يعنى نفسه أهل الراى - وهو ابن ست عشرة سنة . وفيه أيضاً أنه سمع "جامع الثورى" من أبى حفص هذا ، وذكر حكاية تشهد للبخارى بجودة الحفاظ وهو شاب . . . . . قال أبو بكر محمد بن جعفر النرشخى فى "تاريخ بخارا" الذى ألفه سنة ٥٣٣٢ هـ لنوح بن نصر بن احمد بن اسماعيل السامانى عند وصفه لموضع فى "بخارا" يقال له "در حقره" بمعنى : باب سبيل الحق - كان أبو حفص

ثم إنه قال صاحب "النهر" - وهو عمر بن نجم أخو الزين بن نجم صاحب "البحر الرائق" - (ولد الإمام أبو حفص سنة خمسين ومائة في العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة ومات سنة

الكبير البخاري يسكن في هذا المحل ، وكان رجل منه الى "بغداد" وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جامعاً بين العلم والزهد ، ولم يكن له مثيل في تلك الديار ، وكان من مفاخر "بخارا" ، وبه انتشر العلم في "بخارا" حتى أصبحت قبه الاسلام ، وبه نال الأئمة وعلماء الامه هناك غاية الاحترام - ثم ذكر كيف كان الامراء يهابونه ، وحكى ماجرى للامير محمد بن طالوت من زيارته له ، ودخوله عليه بعد الاستئذان ، وخروجه من غير أن يقدر ان يكلمه بكلمة أمامه من مهابته ، وقوله : اني دخلت الى الخليفة وغيره من العطاء اكنى لم أحب أحداً من الخليفة هبتي له ، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى انه لم تنقص تلاوته من نصف ختمه كل يوم الى وفاته ، ونقل عن محمد بن سلام البيكندی حافظ "بخارا" أنه رأى في المنام رسول الله صلى الله عليه وسلم قادماً الى "بخارا" ، وهو يركب جملاً كما وصف في الخبر ، وعلى رأسه قلنسوة بيضاء ، والناس في غاية الفرح من مقدمه عليه السلام فانزلوه في دار أبي حفص ، وانه رأى أبا حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتاباً ، والرسول صلى الله عليه وسلم يستمع اليه ويصدقه . ثم نص على أن أبا حفص توفي سنة ٥٢١٧ هـ ودفن في تل يقال له : تل أبي حفص ، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون ، وأن الناس يتبركون بتلك البقعة ، وأن علماء

سبع عشرة ومائتين) وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "مقدم فتح الباري" وصاحب "النهر" في نهريه (ولد البخاري صاحب الصحيح

العراق كانوا يحيلون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه ، وذكر مبلغ اقباله على العام والتعليم والعبادة ..... وقد ترجم أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر القباوى هذا التاريخ الى الفارسية سنة ٥٥٢٢ هـ ولخصه محمد بن زفر بن عمر سنة ٥٤٧٩ هـ والترجمة الفارسية مطبوعة في باريس سنة ١٨٩٢ م وقطعه من الاصل العربى مطبوعة هناك أيضاً ، ومن يجهل مبلغ جلاله هذا الامام في العلم والورع يجب أن لا يجعل جهله معياراً لمعرفة منازل العلماء . فليراجع الاصل والترجمة في ذلك من شاء . (٥ ص ٧٠ حتى ٧٢ طبع مصر سنة ١٣٦٨)

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" في ترجمته محمد بن سلام البيهقي شيخ البخاري مانصه :

(وكان بينه وبين أبي حفص أحمد بن حفص مؤدة مع المخالفة في المذهب اه)

وقرات في "باب زهد العلماء وبعدهم عن السلطان" من كتاب "روضة العلماء" للشيخ أبي علي حسين بن يحيى البخاري الزندويستي العنفي ونسخته الخطية محفوظة في خزانه الكتب بجامعة حيدر آباد بالسند ، وأخرى محفوظة في دار الكتب الاصفية بحيدر آباد الدكن بالهند - ما نصه :

(وسمعه - يعني الامام أبا محمد عبدالله بن الفضل الغيزاخزي - يحكى بالفارسية عن أبي حفص الكبير رحمه الله :

بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خات من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين) انتهى . وقال الحافظ في

أن والى " خراسان " اسماعيل بن أحمد الساماني دعاه ليعقد عقد النكاح بينه وبين بنت بنت المطوعي ، فجاء وعقد النكاح بينهما فقال : يا بنت روجت ابنتك فلانة برضاها على مهر كذا اسماعيل بن أحمد الأمير هذا - فقالت : زوجتها فقال : للأمير يا اسماعيل بن أحمد تزوجت فلانة بهذا المهر وقبلت هذا النكاح بنفسك قال : تزوجتها وقبلت . فسأه باسمه ولم يسمه أميراً ، فلما تم العقد أتى بالغالية فلطخت لحيته أبي حفص بها وأسر الأمير له بعشرة آلاف درهم فلم يقبلها ، فلما خرج من داره أتى ناحيته تعرف " بأسفد ساشه " وغسل لحيته بمائها حتى أخذت لحيته ريح الحناء وزالت عنها ريح الغالية ، ثم قال إنما فعلت هذا لأنني أستحي من الله تعالى أن أدخل بيتي وفي لحيتي رائحة غالية السلطان . قال الزندويستي :  
(فهكذا كان العلماء ا هـ)

وفيه أيضاً في الباب المذكور :

( سمعت أبا اسحاق الزاهد قال سمعت أبا اسحاق الزاهد بن جعفر يقول : تلقيت أبا حفص عند انصرافه من رسالته الأمير الرشيد من كورة نيسابور ، فلقيته بمياه كال عند صلاة الفجر وهو يصلي وعليه قميصه وازاره والعجبة والعلمة موضوعة بين يديه ، وكان يوماً بارداً يجمد القطر فيه من شدة البرد ، فلما فرغ من صلاته سلمت عليه ثم قلت له : أتصلي في قميص واحد في مثل هذا البرد ورأسك مكشوف

”المقدمة“ (ومدة عمر البخارى إثنان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً) ونحوه فى ”شرح القسطلانى“ على ”صحيح البخارى“ فعلى

قال : هذه العامة والجهة من عدايا السلطان لا اجترى أن لا ألسها مخافة السلطان ، ولا أصلى فيها مخافة أن ترد على صلاى لمكانها ، فانزعها وأصلى كما رأيت يا أخى اهـ )

وفيه أيضاً فى ”باب ما يجب على العالم أن يستعمل العلم أولاً ثم يعلم غيره“ :

(سمعت أنا محمد عبدالرحيم بن عبدالصمد الموهبى يحكى عن أبى حفص الكبير البخارى رحمه الله : أنه لما انصرف من العراق اجتمع عليه أهل ”بخارا“ وسأله ليجلس للعامة ، فقال : نعم وكرامة ، فاجتمع الناس وزينوا المسجد ووضعوا السرير ، والرسم بالعراق أن كل من جلس للعامة تقلنس بقلنسوة تسمى بقلنسوة القضاة ، فقلنس بها أبو حفص وخرج الى الدار فرأته امرأته فقالت له : أيد الله الشيخ الى أين قصدت حيث تقلنست بقلنسوة القضاة ؟ فقال : أجلس للعامة فقالت : هل عدلت بما علمت حتى تخرج الى الناس فتعظهم ، فقال الشيخ : أيتها المرأة ربيت بهم نافذ ، وخرج الى الناس وعيأ بهم وقال : انصرفوا فاني وجدت فى الدار معلماً احتاج الى علمه قال : فانصرف الناس ودخل الشيخ الدار وجعل يعبد الله ويستعمل العلم ثلاث سنين ، فلما تم ثلاث سنين اجتمع اليه الناس بعد ثلاث سنين وسألوه ليجلس اليهم فشاور امرأته فقالت له : هل عملت بما علمت فقال : عملت باكثرها فقالت : هل تعرف لنفسك خصماً قال : فجلس الشيخ متفكراً فتذكر فقال :

هذا حين مات أبو حفص كان عمر البخارى ثلاثاً وعشرين سنة .  
وقال الحافظ فى " مقدمته " فى ترجمة هـ قوله " ذكر

خرجت يوماً قبل خروجى الى العراق الى قصر المجوس بدرب  
" سمرقند " ، وكنت أطوف فى المزارع فاذا انا بديرة كراث ،  
فاخذت طاقه كراث وأكلتها فلا اعرف لتفسى خصها غير هذا  
فقلت له : امراته ارض خصمك ، قال فخرج أبو حفص وطلب  
صاحب الديرة فاذا هو بمجوسى فوجده واخبره بصنيعه واستحل  
منه فلم يجعله فى حل حتى قال له : لك على عشرة الاف  
درهم فقال المجوسى : حتى استاذن أهل بيتى ، فذهب  
المجوسى الى منزله واخبر أهل بيته ، فقلت أهله : ان  
هذا دين حق حسن حيث يعطيك هذا الرجل عشرة  
الاف درهم فى كرائه واحدة ندخل فى دينه ، فاخبر  
المجوسى أهل القرى فى جوار قصره ، فكان حينئذ أكثر أهل  
القرى المجوسيين ، فتبعه من القرى سبعون نفرأ من المجوس من  
أقرباء ذلك المجوسى حتى وقفوا على باب أبى حفص ، فخاف  
أبو حفص من كثرتهم ، فجاؤا اليه وقالوا له : اعرض علينا  
الاسلام ، فعرض عليهم فاسلموا باجمعهم ، فقال أبو حفص :  
صدقت امرأتى استعمال سثله واحدة نفع لتيف وسبعين نفرا  
حتى اسلموا ثم رجع وخرج الى الناس وجلس ووعظهم . قائل  
ما تكلم بهذه الحكاية ، ثم قال : وهو كما قيل " عمل واحد  
ينفع الالف وقول الالف لا ينفع الواحد اهـ )  
وفيه أيضاً فى الباب المذكور :

( وسمعت أبا نصر احمد بن اشرف يعنى بالفارسيه قال :

سببه ومولده ومنشأه ومبده طلبه للحدث (إنه قال الإمام البخارى : خرجت مع أمي وأخي إلى الحج الخ) ثم قال الحافظ

كنت مع الشيخ أبي حفص الكبير رحمه الله في طريق مسجد الجامع فقام إليه الرجل وسأله عن فضل صوم أيام البيض ، فمر ولم يجب ، فلما كان في الجمعة القابلة دعاني فذهبت معه ، فلما بلغنا إلى تلك المحلة قال : يا فتى هل تعرف الرجل الذي سألني في الجمعة الماضية عن فضل صوم أيام البيض فقلت بلى فإذا بذلك الرجل فدعوته فاجابه عن تلك المسئلة فلما جلس الشيخ في الجامع قلت : في ذلك لم نه تجب في الجمعة الماضية ، فقال : لا تسأل ، فقلت كأنك لم تحسن ، فالتحت عليه ، فقال : اني ما كنت استعملت تلك المسئلة ، فلان صمت اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر ثم أخبرته عن فضل صوم أيام البيض لينتفع به فاني او علمته قبل استعالي ذلك لم ينتفع به اهـ )

وقد جمع الشيخ احمد بن محمود المدعو بمعين الفقهاء جزءاً - في ذكر طائفة من أهل "بخارا" ونواحيها من العلماء والكبراء والفضلاء والمشايع المتقدمين والمتأخرين الذين درست قبورهم وانطمست آثارهم قدس الله أرواحهم وطيب أشباحهم - بالفارسية - وهو المعروف "برسالة" ملا زاده در بيان مزارات أهل بخارا" بدأ فيه بترجمة الاسام أبي حفص الكبير - ورأيت منه نسخة خطية كتبت سنة سبعين واثنتين بعد الالف وهو من محفوظات المتحف الباكستاني بكراتشي - فقال فيه ما نصه :

( بحكم اين حديث كه "ان الله يجب التيامن في كل شئ" ابتدا بذكر الشيخ الشهير خواجه أبو حفص كبير

(قلت : وكان أول رحلته - أي إلى مكة - على هذا سنة عشر ومائتين) انتهى . وقال الحافظ ايضاً و "مقدمته" في ترجمة هي قوله "ذكر فضائل الجامع الصحيح سوى ما تقدم"

قدس الله روحه کرده شد باعتبار آنکه کسی که از نفس شهر "بخارا" متوجه قبله می گردد مرند منور این بزرگ دین بر دست راست می شود ، و بحسب زمان نیز نسبت بسائر علماء ایشان مقدمند .

"ذكر مزارات تل خواجه مذكور عليه الرحمة"

الشيخ الاسام الهام العالم العامل خواجه أبو حفص احمد بن حفص بن الزبيرقان بن عبد الله الحبر العجلى البخارى ، رحمه الله عليه ، ولادت او در سنه خمسين ومائه بوده است ، ودر عمن سال ولادت حضرت امام شافعى و وفات حضرت امام اعظم ابو حنيفه بوده است ، و وفات خواجه أبو حفص در سنه سبع عشرة ومائتين بوده است . و مزار پر انوار ایشان مجمع ابدال واوتادان . وساحت ایشان در علم و عمل و مجاهدات و صفاء حال وزهد وسخاوت و غزات و أعلاء كلمه الله در درجه اعلى بوده اند . و رأفت و رحمت و شفقت ایشان با عامه مسلمانان و قیام بمصالح ایشان بی غایت و نهایت بوده اند . و ابو سلیمان جوزجانی رحمه الله عليه فرمودند که استاد خود امام محمد بن الحسن الشيبانى رحمه الله عليه را گفتم که اگر توازين عالم نقل کنی این علم را از کجا طلیم ؟ حضرت امام رحمه الله عليه فرمود

(إنه قال عمر بن محمد بن بحر بن قول : سمعت الإمام البخري يقول : صنف كتابي "الجامع" في المسجد الحرام) ثم قال الحافظ فيها قلت : الجمع بين هذا وبين ما تقدم "أزه

که از ابو حفص بخاری که هیچکس همچون او این علم را از من یاد نگرفته است . و از ابو سلیمان می گفته است که تا مادامیکه این حفص زنده است نزدیک من نرود نکتیه که اسم محمد رحمه الله هست و حوالت باو کرده است .

حضرت خواجه ابو حفص را پرسیدند که کدام عمل تو امیدوار تراست فرمودند که کلمه توحید "لا اله الا الله" باز پرسیدند که کدام عمل تو همتاک و ترسناکتر است فرمودند : که این قنوی دادن که باو در سندهام . یکی از اصحاب خود را وصیت فرمودند و گفتند که تمام آموز و بعلم عمل کن ، و بکارهای خلق مشغول متو بی ضرورت ، و هیچ کس را بدی یاد مکن ، و ملازم منزل خود باش ، و مداومت بر تلاوت قرآن کریم نما که این عملهایت از برای نفس خود پسندیده ام و از برای تو همین میخواهم . اللهم اجعلنا من يستمعون القول فيتبعون احسنه .

و دیگر سرقد منور فرزند ایشان العالم العامل الفاضل الکامل ابو عبدالله محمد بن احمد بن حفص البخاری است ، رحمه الله علیه ، و در جانب قبله تربت خواجه رحمه الله علیه تربت خواجه عبدالله مېندونی که شاگرد فرزند خواجه رحمه الله علیه اه )

كان يصنفه في البلاد" أنه ابتدأ تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلدته وغيرها - قال - ويدل عليه قول البخاري : أنه أقام فيه - أي : تصنيف الجامع - ست عشرة سنة فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها) وقال الحافظ في أول "المقدمة" المذكورة والقسطلاني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (قال البخاري أخرجت كتابي الصحيح من ست مائة ألف حديث : وقال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر . وقال البخاري : ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صحح وتركت من الصحيح حتى لا يطول) فبعض هذه العبارات دلت على أنه حين مات أبو حفص الكبير كان الإمام البخاري ابن ثلاثة وعشرين سنة ، وبعضها على أن المخرج له عن "بخاري" ما كان أباً حفص فقط (١) إن ثبتت الحكاية ، وعلى أن زيادة الإيذاء زيادة لم تقع في أصل الحكاية المروية إلا إذا أريد بالإيذاء ما تفرع على ما تحقق مهم من مجرد الإخراج فهو كالإخراج إن ثبت ثبت وإن لم يثبت لم يثبت . وكذا لم يثبت في الحكاية ما زاد المعترض فيها بعد من عند نفسه ، وبعضها على أن الإمام البخاري ترك في "جامعه" إيراد أحاديث صححت عنده أكثر من الموردة فيه . ولو ثبتت هذه الحكاية فظهر ما ثبت وذكره الحافظ في آخر "مقدمته" والإمام القسطلاني في أوائل "شرحه" على "صحيح البخاري" (أن الحافظ البخاري لما قدم

---

(١) وليراجع ما كتبنا في هذا الباب في "التعليقات على الدراسات"

بور وقع بينه وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي (١) الذى  
 عنه فى صحيحه أحاديث صحيحة من فتواه مسئلة من المسائل  
 عية منازعة (٢) فكان الذهلي يقول : لا يجلس إلينا من ذهب

(١) قلت : هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذهلي  
 بالله النيسابورى الحافظ أحد الاعلام الكبار روى عن ابن مهدي  
 بن عاصم ويزيد بن هارون وعبد الصمد وخلائق وله رحلة واسعة  
 وعنه البخارى ويدلسه وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه  
 الذى جمع "حديث الزهري" فى مجلدين . قال أبو حاتم : محمد بن  
 اسام زمانه وقال النسائى : ثقة مامون . قال الذهلي : أنفقت  
 العلم مائة وخمسين ألفاً . قال أبو حاتم بن الشرق : مات سنة  
 وخمسين ومائتين اهـ كذا فى "خلاصة" تذهيب تهذيب الكمال  
 فى الدين الخرزجى - وقال الذهبى فى "تذكرة الحفاظ"  
 رجته : الذهلي الامام شيخ الاسلام حافظ "نيسابور" .....  
 انتهت اليه مشيخة العلم بخراسان مع الثقة والصباغة والدين  
 سنة السن اهـ

(٢) قلت : قال البيهقى فى "كتاب الاسماء والصفات" فى "باب  
 بين التلاوة والتلو"

(بمذهب السلف والخلف من أصحاب الحديث أن القرآن  
 كلام الله عز وجل ، وهو صفة من صفات ذاته لست بپائنه  
 سنة .... الا أنهم فى ذلك على طريقتين ، منهم من فصل  
 بين التلاوة والتلو ، ومنهم من أحب ترك الكلام فيه مع انكار  
 بول من زعم : أن لفظى بالقرآن غير مخلوق .....  
 ... ولمحمد بن يحيى مع محمد بن اسماعيل البخارى رحمهما

بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل - إى البخارى - ولا يكلمه فاقطع  
الناس عن البخارى إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة . وقال  
الذهلى : لا يساكنى محمد بن إسماعيل فى البلدة فخشى البخارى

الله تعالى فى ذلك قصة طويلة ، فان البخارى كان يفرق  
بين التلاوة والتلو ، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل )  
انتهى ملخصاً .

وهذه القصة أوردها الخطيب فى " تاريخ بغداد " منفصلاً ( ج ٠  
- ص ٣١ ، ٣٢ ) فروى بسنده عن أبى حامد الاعمش قال : رأيت  
محمد بن إسماعيل البخارى فى جنازة أبى عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى  
يسأله عن الأساس والكنى وعمل الحديث ، ويمر به محمد بن إسماعيل سئل  
السؤال كأنه يقول " قل هو الله أحد " . فما أتى إلى هذا شهر حتى قال محمد  
بن يحيى : ان من يختلف إلى مجلسه لا يختاف إلينا فأنهم كتبوا إلينا من  
" بغداد " : أنه تكلم فى اللغو ونهيناها فامتنه . فلا عريوه ومن يقربه فلا  
يقربنا . فقام محمد بن إسماعيل ههنا مدة وخرج إلى " بخارا " وروى أيضاً  
بسنده عن أبى حامد الشرقى قال سمعت محمد بن يحيى يقول : القرآن كلام الله  
غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يتصرف ، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ  
وعما سواه من الكلام فى القرآن . ومن زعم : أن القرآن مخلوق فقد كفر  
وخرج عن الأيمان وبانت منه امرأته يستتاب ، فان تاب والاضربت عنقه وجعل  
ماله فيثاً بين المسلمين ، ولم يدفن فى مقابر المسلمين . ومن وقف وقال :  
لا أقول مخلوق أو غير مخلوق فقد ضاهى الكفر . ومن زعم : أن لفظى بالقرآن  
مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلم ، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد  
بن إسماعيل البخارى فاتهموه فانه لا يحضر مجلسه الا من كان على سبيل  
مذهبه اه ٢ )

على نفسه وسافر منها . ولما رجع البخارى إلى "بخارا" نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهلها وبقي مدة يحادثهم فوقع معه نزاع أمير "بخارا" خالد بن محمد الذهلى ، (١) ولما

(١) قلت : قال الحافظ ابن كثير في ترجمته البخارى من كتابه "البدایه والنهایه" ما نصه :

(بعث اليه بعض السلاطين لياتيه حتى يسمع أولاده عليه فارس) اليه : في بيته العلم والعلم يؤتى - يعنى ان كنته تريدون ذلك فاهلموا الى - وأبى أن يذهب اليهم . والسلطان خالد بن أحمد الذهلى نائب الطاهرية : "بخارا" فبقي في نفس الأمير من ذلك ، فاتفق أن جاء كتاب من محمد بن يحيى الذهلى بان البخارى يقول : لفظه بالقرآن مخلوق - وكان قد وقع بين محمد بن يحيى الذهلى وبين البخارى في ذلك كلام وصنف البخارى في ذلك كتاب "أعدال العباد" - فاراد أن يصرف الناس عن السماع من البخارى ، وقد كان الناس يعظمونه جدا ، وحين رجع اليهم نثروا على رأسه الذهب والفضة يوم دخل "بخارا" عائدا الى أهله ، وكان له مجلس يجلس فيه للإسلاء بجاسعها فلم يقبلوا من الأمير ، فاسر عند ذلك بنفيه من تلك البلاد ، فخرج منها ودعا على خالد بن أحمد فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بان ينادى على خالد بن أحمد على أتان ، وزال ملكه وسجن في "بغداد" حتى مات ، ولم يبق أحد ليسا عده على ذلك الا اهتلى ببلاء شديد .

(١٥)

وذكر ابن كثير خالدا هذا في حوادث سنة ثلاث وسبعين واثنتين

فقال :

خرج البخارى من "بخارا" كتب إليه أهل "سمرقند" يخطبونه إلى بلدهم فصار إليهم فلما كان "بخارا" نوهوا بخبره على فرسخين من

(وفيها كانت وفاة خالد بن أحمد بن خالد الذى كان أمير "خراسان" فى حبس المعتد ' وهذا الرجل هو الذى أخرج البخارى محمداً بن - إسماعيل من "بخارا" وطردوه عنها ' فدعا عليه البخارى لم يفتح بعدها ' ولم يبق فى الإمرة الا أقل من شهر حتى احتبط عليه وعلى أبواله وأركب حماراً ونودي عليه فى يديه سمرجى من ذلك الحين فمكث فى السجن حتى مات فى هذه السنة ' وهذا جزاء من تعرض لأهل الحديث والسنة اهـ )

قلت : وكان خالد هذا أيضاً من أهل الحديث والسنة وقيل ساق الخطيب فى "تاريخ بغداد" ترجمته منبوبة واحسن الشاء عليه فقال :

(خالد بن أحمد بن خالد . . . أبو الهيثم الذهلى الامير ' ولى إمارة "سرو" و "هراة" وغيرها من بلاد خراسان ثم ولى إمارة "بخارا" وسكنها ' وله بها آثار مشهورة و أمور محمودة ' وكان قد سمع من اسحاق بن راهويه ' وعلى بن حجر ' واسحاق بن منصور الكوسج ' وأبى داؤد السجى ' وعبيد الله بن عمر القواريرى ' وبشر بن الحاكم النيبابورى ' وجانب بن عمرو البكرائى ' والعسن بن على الحلوانى ' وهارون بن اسحاق الهمداني ' وعمر بن عبد الله الأودى ' ومحمد بن على الشقيق . روى عنه نصر بن أحمد الكندى الجافظ وأحمد بن محمد بن عمر المتكدرى ' وعبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى وقال ابن أبى حاتم : كتب عنه مع أبى بالرى ' وهو صدوق ثقة ' ولما استوطن "بخارا" أقدم الى حضرته - جفاظ الحديث مثل محمد بن نصر المروزي ' وصالح بن محمد جزرة ' ونصر بن أحمد البزازيين وغيرهم فصنف له

”سمرقند“ بلغه أنه وقع بين أهل ”سمرقند“ فتنة بسببه فقوم  
يريدون دخوله وقوم ينكرهون، وكان له أقرباء في ”خرتلك“

إبصار” بسنده“ وكان خالد يختلف مع هؤلاء المسلمين إلى أبواب المحدثين  
ليسمع منهم، وكان يمشی برداء ونعل يتواضع بذلك، ويهبط يده  
بالاحسان إلى أهل العلم فقشوه وقدموا عليه من الاتفاقي، وأراد من  
محمد بن اسماعيل البخاري المصنير إلى حضرته، فاستمع من ذلك،  
فاخرجته من ”بخارا“ إلى ناحية قلم يزل محمد هناك حتى مات  
مم روى الخطيب بسنده عن أبي بكر محمد بن حريث البخاري  
الانصاري قال: كان نصر ك البغدادي - يقيد خالد بن أحمد الأمير  
”بخارا“ عن سنده - يحدث غير أن محمد بن اسماعيل جلس عنه  
”بخارا“ وظهر الاستخفاف به، فاعتل عليه خالد باللفظ  
فتفاه من ”بخارا“ حتى مات في بعض قرى ”سمرقند“

مات : وقد قال بعض أهل العلم : إن ما فعله بمحمد  
بن اسماعيل البخاري كان سبب زوال ملكه، مم روى الخطيب  
بسنده عن أبي بكر محمد بن صابر بن كاتبة قال : سمعت أبا  
الويثم خالد بن أحمد الأمير يقول : أيقظتني طليعة العلم  
أكثر من ألف ألف درهم .

قلت : وورد خالد بن أحمد ”بغداد“ في آخر السند  
”وحدثني بها“ فسمع منه محمد بن خلف المعروف ”بوكيج“ القاضي،  
”وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ“ وأبو العباس بن عقدة،  
واعطل السلطان خالداً وأودعه الحبس ببغداد حتى مات . مم  
روى بسنده عن أبي رجاء السندی قال : كان خالد بن أحمد  
اشتبداً على الطاهريه في آخر أمورهم وسال إلى يعقوب بن

إلا إذا أريد بالمحدثين المعنى الأعم الشامل لهم رضى الله تعالى عنهم ولا مجال لهذا في الشق الثاني فإن الصحابة والتابعين ومنهم على وفاطمة والحسنان وعلى زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق كلهم ممن جوز القياس الشرعى وإن كانت العلة خفية. وإن أراد بهم أولئك القلائل من المحدثين ووصفهم بوصف أعم يشمل الكثير والقليل منهم فكنا ذكرنا أيضاً. وإن أراد بهم القليل ووصفهم بتلك الأوصاف على معنى أنهم ممن اتصف بتلك الأوصاف فلا يفيدهم المعارض في مقصوده ولو قطعياً ؛ على أنه يأتي عنه سابق كلامه وسياقه. والحق أن أكثر المحدثين الذين قلدوا أئمة المذاهب وأقلهم الذين لم يقلدوهم ومضوا على رأيهم الذى أراههم الله تعالى كلاهما أصحاب الظواهر. حقيقة - وإن سمي الأقل بهذا الاسم عرفاً بناءً على ما ادعوا كما سمي القوم الذى حكمهم حكم البغاة وحكم مذهبهم أنه باطل كما مر "ظاهريه" بناءً على ما زعموا بلا دليل ، ولم يسم الأكثر هذا الاسم عرفاً - وأنهم خير أهل العمل في الأرض ، وأنهم من خيار العلماء ، وأنهم من سادات هذه الأمة ، وأنهم من الفرقة الناجية ، وأنهم من أهل السلسلة.

ومن المعلوم أن أصحاب الظواهر وهم القلائل من المحدثين والعارفين يقولون بوجوده الإستنباط جميعها إلا بالقياس مطلقاً ولو كانت العلة منصوصة أو جلية كما مر ، فلا مساغ لقوله (إلا بالقياس الخفى الذى يقول به أكثر الفقهاء ص ٣٠١) ؛ على أن القياس

الخفي كما يقول به أكثر الفقهاء يقول به أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى . وإبداء العلة من الأصل المنصوص عليه بالكتاب أو السنة ثم تعديته إلى الفروع إذا صدر عن مجتهد عارف كاشف فلا تجاسر فيه على الشريعة الغراء ، ولو كان الأمر كما قال المعترض لما أجازته الصحابة وأهل البيت والتابعون وأصحاب المذاهب الأربعة والجمهور من العلماء الأعلام من مقلديهم الألوف المؤلفة من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء وغيرهم مع أن كثيراً منهم عرفاء بالله تعالى كاشفون لا يأخذون الأحكام إلا عن حضرة الحق تعالى مناماً وعن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلهاماً وكشفاً يقظةً وشفاهاً أو مناماً على قول يحيى الدين ابن العربي ، على أن الإجماع الذي ثبت على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة صير القول بعدم حجية القياس بعد تحققه قولاً خارجاً عن الإجماع والقول به خروجاً عنه . فأين التجاسر والتشريع الجديد ؟ فليس القول بالقياس إلا مما شرع صلى الله تعالى عليه وسلم . ولم يوجد القياس عنهم رحمهم الله تعالى إلا فيما لم يوجد فيه نص أصلاً . والتجاسر على الشريعة الغراء إنما هو القياس في مقابلة النص وأنى ذلك ، نعم التجاسر الشديد والتشريع الجديد كملاً نقي القياس بعد تحقق الإجماع المذكور . لا سيما والأئمة الأربعة القائلون عارفون كاشفون فهم معفوظون عن الخطأ ولو لإجتهادياً على قول من قال به وقد عرف مما سبق أنه لم ينكر جواز القياس إلا الظاهرية ومنهم ابن حزم ، وإلا فلاتل من الصوفية وابن منهم العربي ،

فزل عندهم فأقام أياً ما فرض فأت هناك ، رحمه الله تعالى ) انتهى ملخصاً . وهذه العبارة نادى بأعلى صوتها على أن ما وقع من الإمام أبي حفص مع الإمام البخاري إن ثبت فهو أخف مما اتفق له مع شيخه الذي أذعن عنه الأحاديث وأورد بعضها في "جامعه" وهو ثابت حتماً ، فكما أن محمل الحكاية السابقة ما قدمنا كذلك بحمل هذه الحكاية عليه ، وكما لا عتب بذلك على شيخه ومن سلك مسلكه كذلك لا عتب به على أبي حفص ومن معه ، فقد أبي حفص وذويه من متجاسرة الفقهاء وترجيح تعميم معنى لفظ الظاهرية لأصحاب الظواهر في قول الفقهاء المذكور بناء عليه مما لا ينبغي . وتبين من هذه العبارة أنه لما خرج الإمام البخاري من "بخارا" بسبب نزاع أمير "بخارا" معه لم يزل كذلك حتى وصل إلى موعد لطفه تعالى وهو خارج عن داره وبلده فأت غريباً مهجوراً في كنف أنس الحق وأوبه إليه تعالى -- قدس الله تعالى سره -- فارتد مزيد المعترض في هذه الحكاية مردوداً .  
**فيما الله ما أجرأه على أمثال هذه الأكاذيب المنحوتة .**

---

الثالث القائم بسجستان ، فباحل محمد بن طاهر إلى سجستان كان خاله "بهره" فكام في وجهه بما ساءه ، ثم اجتاز خالد "بغداد" حاجاً سنة تسع وستين فحبس "بغداد" ، ومات في الحبس "بغداد" سنة تسع وستين ومائتين ) انتهى ما أورده الخطيب بلفظه

محمد عبدالرشيد النعماني

قوله وأما أصحاب الظواهر فهم أهل الحديث خير أهل العمل على الأرض الخ (ص ٣٠١)

قلت: إن أراد المعترض بهم أكثر المحدثين الذين أخذوا أحكام نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم من الكتاب والسنة بواسطة المجتهدين - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - يصير هذا الكلام منه رجوعاً قهقرياً. وإن أراد بهم أقالهم الذين عملوا بما رأوا لا بواسطة أحد من المجتهدين من الكتاب والسنة واستنبطوا الأحكام منها سواء كان الحق معهم أو مع الأكثر منهم؛ فإن أراد احصر فدعوى أنهم أهل الحديث، ودعوى أنهم خير أهل العمل في الأرض، ودعوى أنهم خيار العلماء، ودعوى أنهم سادات هذه الأمة، ودعوى أنهم الفرقة الناجية، ودعوى أنهم أهل السنة لا غير يحتاج إلى دليل بين يثبت جميعها أو كل واحد منها أو أى واحد منها؛ على أنه سوء أدب إلى أكثر المحدثين من أصحاب المذاهب ممن تقدم من أولئك القلائل أو تأخر. وأيضاً إنكار أن أولئك الكثير من الفرقة الناجية ومن أهل السنة ينادى على ما ينادي من كفر قائله أو فسقه؛ على أن كلتا الإرادتين بأبى عنها كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة. وإن لم يرد الحصر فإن أراد بهم جميع المحدثين فهذا لا يجدي شيئاً للمعترض فيما حاول إثباته؛ على أن السباق والسياق يأييان أيضاً هذه الإرادة. وكذا كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة يأباه

وإلا قلائل من المحدثين يسمون " أصحاب الظواهر " . وأما الأكثرون من المحدثين العظام والصوفية العظام فهم على ما عليه الأئمة الأربعة وغيرهم . وقد عرفت فيما قبل ما قالت العلماء الأعيان من المحدثين وغيرهم في شأن ابن حزم وابن العربي فلا أقل من أن لا يقبل قولها وقول من تبعها في مقابلة أقوال الأئمة الأربعة ومن قبلهم ومن بعدهم . والحق أن " أصحاب الظواهر " بالمعنى الذى ذكره المعارض يصدق على جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين وعلى كل واحد منهم . فالإحتراز عما قالوا والتمسك بما قال المسمون بهذا الاسم - زعماً أن ما ذهبوا إليه خلاف الحديث ومخالف لكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن ما ذهب إليه أولئك المسمون وفاق بالحديث وعمل به وحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم مما وجب على كل مؤمن ومؤمنة الإستصباح به والإقتداء به وقول غيره عند قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بطرح طرح الجيفة - قول بمجرد الراى المذموم .

بقى أنه يفهم من كلام الخطابي في " معالم السنن شرح سنن أبي داود " أن أهل الراى أصحاب أبي حنيفة وأن من أهل الظاهر أصحاب الشافعى ، فهذا المعنى للفظ " أهل الظاهر " يرد المعنى والوصف الذى ذكره المعارض فإن الشافعية قائلون بالقياس الحنفى أيضاً . وأما وصف الخطابي وبعض الشافعية أصحاب أبي حنيفة " بأهل الراى " فهذا تسمية منهم لهم بما رأوا كما رأوا ، وأصحاب أبي حنيفة كمقلديهم لهم كما قال لإقتداء وأسوة

حسنة به صلى الله تعالى عليه وسلم . « رأي أنهم أدل الرأي  
رأي مخالف لما عليه الأمر حقيقة » . (١) فلا اعتداد به ك رأي بعض  
من سمى الشافعية من أصحابنا بما لا يليق بهم  
فكلهم من رسول الله ملتصق غرقاً من البحر أورشفاً من الديم  
قوله والتأويل فيما سوي الحاجة حرام الخ (ص ٣٠٢)

(١) قلت : قال العارف الشعرائى فى "ميزانه الخضرية" :

"ورويانا عن الامام أبى حنيفة رضى الله عنه أنه قال : دخل  
على رجل من أهل الكوفة - والحديث يقرأ بين يديه - فقال :  
دعونا من هذه الأحاديث ، وعليكم بكتاب الله ، فزجره الامام  
أبوحنيفة أشد الزجر ثم قال له : فما تقول فى لحم القرد ؟  
فأفحم الرجل ، فقال له : فما تقول أنت فيه فقال : ليس  
هو من بهيمة الانعام انتهى . فانظر يا أخى الى مناضلة  
الامام أبى حنيفة رضى الله عنه عن السنّة وزجره من عرض  
به بترك النظر فى أحاديثها ، فكيف ينبغى لاحد أن يقول  
للامام انه من أهل الرأي ! - يعنى الذى لا يشهد له  
كتاب ولا سنّة - فتأمل " اهـ (ص ٥٢ ، طبع مصر بهامش  
كتاب "رحمة الامّة" فى اختلاف الائمة" )"

وقال فيها أيضاً :

"فإن الله يغفر لمن جعل الامام أبى حنيفة من أهل الراى  
فانه تعصب عليه باليقين ، وكان رضى الله تعالى عنه يقول :  
لا ينبغى لاحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تقبله " اهـ (ص ٥٦ )

قلت لم يعرف الحاجة مقصورة على مابدا لأصحاب الظواهر  
ورأوا ، أوبدا للمعترض ورأى . ولم يثبت حديث جاء في بيانها يقصرها

---

وقال فيها أيضا :

”وبا طعن أحد في مذهب امام الا لجهله ودقه-  
مدارك ذلك الامام عليه ، لا سيما دقه- مدارك مذهب  
الامام أبي حنيفة- رضى الله عنه فانها دقيقة- جداً لا يكاد يطلع  
عليها الا أهل الكشف من الاولياء“ اه ( ص ٦٨ )

وقال فخر الاسلام الامام أبو الحسن على بن محمد البزدوى  
” اصوله “

( وأصحابنا هم السابقون في هذا الباب . ولهم الرتبة العليا  
والدرجة القصوى في علم الشريعة . وهم الربانيون في علم الكتاب  
والسنة ، ويلازمه القدوة . وهم أصحاب الحديث والمعاني .  
أما المعاني فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم ”أصحاب الراى“ والراى  
اسم للفقه الذى ذكرنا . وهم أولى بالحديث أيضاً ، ألا ترى  
أنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لقوة منزله السنة عندهم ،  
وعملوا بالمراسيل تمسكاً بالسنة والحديث . ورأوا العمل به مع  
الارسال أولى من الراى . ومن رد المراسيل فقد رد كثيراً من  
السنة ، وعمل بالفرع بتعطيل الاصل . وقدموا رواية المجهول  
على القياس ، وقدموا قول الصحابي على القياس . وقال محمد  
رحمه الله تعالى في ”كتاب أدب القاضى“ : ” لا يستقيم  
الحديث الا بالراى . ولا يستقيم الراى الا بالحديث “ . حتى  
أن من لا يحسن الحديث أو علم الحديث ولا يحسن الراى

على ما رأوا أو رأى . فالحاجة عامة تشمل الحاجة التي إحتوت الأئمة  
المجتهدين إلى التأويل . كيف لا ! وقد قالوا : النصوص على ظواهرها  
وأسسوا هذه القاعدة الشريفة بحيث جعلوها من جملة عقائد الدين ،

---

فلا يصلح للاقتضاء والفتوى . وقد ملأ كتبه من الحديث .

ومن استراح بظاهر الحديث عن بحث المعاني ، ونكل عن ترتيب  
الفروع على الأصول انتسب الى ظاهر الحديث . ( ١٤ ) ص ١٧ و ١٨  
طبع قسطنطينية بهاسي " كشف الأسرار "

وقال الاسم عبدالعزيز البخاري في " كشف الأسرار " شرح  
" أصول البزدوى : معلقاً على قوله ( وهم أصحاب الحديث والمعاني )  
مانعه :

( ولما طعن الخصوم في أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله  
أنهم كانوا أصحاب الرأي دون الحديث ، يعنون به أنهم  
وضعوا الأحكام باقتضاء آرائهم ، فان وافق الحديث رأيهم قبلوه  
والا قدسوا رأيهم على الحديث ولم يلتفتوا اليه - رد عليهم  
طعنهم بقوله : " وهم أصحاب الحديث " . وقد حكى أن  
الشيخ المصنف رحمه الله ناظر امام الحرمين في أوان تحصيله  
" بيخارا " بإشارة أخيه الشيخ الامام صدر الاسلام أبي اليسر  
وأفحمه . فلما تفرقوا قال امام الحرمين : ان المعاني قد تسرت  
لاصحاب أبي حنيفة ، ولكن لا ممارسة لهم بالحديث فبلغ الشيخ  
فرد في هذا التصنيف . وقال : " هم أصحاب الحديث والمعاني ،  
أما المعاني فقد سلم لهم العلماء " - أي سلموها اجالاً وتفصيلاً .  
أما اجالاً فلا " فهم سموهم " أصحاب الرأي " تعبيراً لهم بذلك ، وانما  
سموهم بذلك لاتقان معرفتهم بالحلال والحرام ، واستخراجهم المعاني من

وقد نطق بها لسان ترجان الرحمن جل شأنه في "الفقه الأكبر" فيكيف يجوز أن ينسب إليهم تجويز التأويل في ظواهر الشارع بغير حاجة وهو حرام عندهم إجماعاً . وكما وافقهم المعترض في تحريمه

النصوص ابتداء الأحكام ، ودقه نظرهم فيها ، وكثرة تفرعهم عنها ، وقد عجز عن ذلك عامة أهل زمانهم فنسبوا أنفسهم إلى الحديث وأبا حنيفة وأصحابه إلى الرأي . والرأي هو نظر القلب . يقال : رأى رأياً بطل ديد . ورأى رؤياً بغير تبيين بخواب ديد . ورأى رؤيته بجشم ديد . وفي "المغرب" "الرأي ما ارتأه الإنسان واعتقده .

وأما تفصيلاً فاروى عن مالك بن أنس أنه كان يقول : اجتمع مع أبي حنيفة وجاسنا أوقاتاً ، وكلمته في مسائل كثيرة فما رأيت رجلاً أفقه منه ، ولا أغوص منه في معنى وجهه . وروى أنه كان ينظر في "كتب أبي حنيفة" رحمه الله وتفقه بها . وعن حرمله أنه سمع الشافعي رحمه الله يقول : من أراد أن يستبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة رحمه الله . وعن أبي عبيد القاسم بن سلام عن الشافعي أنه قال : من أراد الفقه فليزِم أصحاب أبي حنيفة رح والله ما صرت فقيها إلا باطلاعى في "كتب أبي حنيفة" لو احقته قد لازمت مجلسه . وبلغ ابن سريج أن رجلاً وقع في أبي حنيفة فدعاه وقال : يا هذا أتقع في رجل سلم له جميع الأئمة ثلاثة أرباع العلم ، وهو لا يسلم لهم الربع ، قال : كيف ذاك ؟ فقال : العلم قسبان سؤال وجواب . وانه وضع المسائل فسلم له النصف ، ثم أجاب فيها وواقوه في النصف أو أكثر

بغير حاجة ، وفي إعطاء الظاهر حكم النص في وجوب العمل كذلك وافقوا الأئمة الأربعة ومن قلدوهم من ذكرنا سابقاً ، فلا خلاف بينهم رحمهم الله تعالى في هذين الأمرين ؛ على أن القول : بأن أهل

فسلم له الربع الآخر . وإنما خالفوه في الباقي وهو لا يسلم لهم ذلك . فبقى الربع متنازعا فيه بينه وبين الكل .

قوله : وهم أولى بالحديث — أي بأن يكونوا من أصحاب الحديث أيضا تفصيلا وإجمالاً . أما تفصيلا فلم يروى عن يحيى بن آدم أنه قال : إن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً كما في القرآن . وكان الثعلبان جمع حديث أهل بلده كله ، فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فاخذه ، فكان بذلك قتيلاً . وعن نعيم بن عمرو قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول : عجباً للناس يقولون : إني أقول بالرأي ، وما أفتي إلا بالاثار . وعن النضر بن محمد قال : ما رأيت أحداً أكثر أخذاً للآثار من أبي حنيفة . وعن يحيى بن نصر قال سمعت أبا حنيفة يقول : عندي متاديق من الحديث ما أخرجت منها إلا اليسير الذي ينتفع به . وعن أحمد بن يونس قال سمعت أبي يقول : كان أبو حنيفة شديد الاتباع للآحاديث الصحاح . وعن الفضيل بن عياض قال : \* كان أبو حنيفة فقيهاً معروفاً بالفقه ، شهوراً بالورع ، واسع المال ، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار ، كثير الصمت ، هارباً من مال السلطان . وكان إذا وردت عليه مسئلة فيها حديث صحيح اتبعه ، وإن كان فيها قول عن الصحابة والتابعين أخذ به ، وإلا فأس فأسن القياس . وقيل لعبد الله بن المبارك :

الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه - يقتضى أن أهل الكشف من الصوفية لا يحتاجون إلى حمل النصوص الظاهرة على الظاهر ، ولا إلى تحريم حملها على عدم الظاهر بالنسبة إليهم وإلى غيرهم . ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم من سادات أهل الكشف ، فليقل فيهم ما قيل في أهل الكشف مطلقاً .

قوله فهو لا يبالون بآراء الرجال إذا خالفت الظواهر

(ص ٣٠٤)

المراد من الحديث الذى جاء "أصحاب الرأى أعداء السنة" أبوحنيفة وأمثاله . فقال : سبحان الله ، أبوحنيفة يبجهد جهده أن يكون عمله على السنة ، فلا يفارقه فى شئ منه . فكيف يكون من أعادى السنة ! انما هم أهل الأهواء والخصومات الذى يتركون الكتاب والسنة ويتبعون أهوائهم .

وأما أجاباً فما ذكر الشيخ فى الكتاب ..... وإذا ثبت ما ذكرنا من مذهبهم كيف يظن بهم أنهم كانوا يقدمون الرأى على الحديث الصحيح الثابت المتين ! ومع ذلك قدموا قول الصحابى ، وروايه المجهول على القياس . فلو زعم أحد أنهم خالفوا الحديث فى صورة كذا وكذا فذلك لمعارضته حديث آخر ثابت عندهم يؤيده القياس أو لدلاله آية أو نحو ذلك على ما بين فى الكتب الطوال . فاما أن يكون الرأى عندهم مقدماً على السنة كما ظنه الطاعن فكلا . اهـ

قلت : وكذلك الأئمة الأربعة . وإذا أحوجت الحاجة شرعية إلى التأويل فجواز التأويل والرجوع إلى الآراء التي مأخذها شكاة النبوة مغتفر عندنا ومغتفر عند أصحاب الظواهر كما اعترف به المعارض . نعم الفرق بين الفريقين هو أن الأئمة الأربعة إذا يجذبوا في مسألة شرعية نصاً عن الشارع أصلاً فقد أجازوا قياس بما ألهمهم الله تعالى من كتابه وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وبإجماع الصحابة والتابعين ، وأن هؤلاء لا يرونه وإن يكن مخالفاً لشئ من الحديث فضلاً عن ظاهره .

والقول بأن الظاهر كالنص الناطق من غير فرق على خلاف ول جميع أهل الأصول قول مخترع لا دلالة للحديث الذي أورده لمعارض عليه إذ الكريمة دلت على إيجاب المصدر المضاف وهو ' حج البيت ' . ومن المعلوم عند أهل اللسان أن المصدر المضاف من فاعل العموم إذا لم يكن معهوداً فشمل كل حج إلى البيت فظاهرها نه افترض بها الحج في كل عام ، فسأل أهل اللسان عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أن الأمر على ما هو ظاهرها أو التخفيف حاصل به فضلاً من الله تعالى ورحمة فين صلى الله تعالى عليه وسلم في مرة الثالثة أنه قد حصل فيه التخفيف ونزلت ( يا أيها الذين آمنوا ! تسألوا عن أشياء ) الآية لما قد جاءوا بالتكرار في السؤال ، حضرة من حرم الله رفع الصوت على صوته تعظيماً لشأنه ! . تخفيفاً له صلى الله تعالى عليه وسلم ، فنهوا . من بعد أن يسألوه .

التخفيف في نص ثبت ولو ظاهره العموم - حتى ينزل الله من فضله على لسان صفييه صلى الله تعالى عليه وسلم ما شاء منه ، وقد اعترف المعارض بالعموم في مثل هذا المصدر في "رسالة" له في شرح حديث (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى) مستدلاً به على حقبة أفضلية على الخلفاء الثلاثة رضي الله تعالى عنهم ولم يصب لما أن العموم والاستغراق إنما يفهم إذا لم يكن معهود . والعهد في الحديث ثابت متحقق فلا عموم في المنزلة ولا عهد في الآية فلا سبيل فيها إلا إلى العموم ، فبطل استدلال المعارض بالآية على ما حاول إثباته . والحديث إنما دل على أن الظاهر كالنص في وجوب العمل بالمدلول إلا إذا مست حاجة شرعية فيأول ، لا على أنه كالنص من كل وجه حتى لا يبق بينهما فرق بوجه من الوجوه ، فيبطل قول الأصوليين رأساً بالحديث . فعمل أن ما ذكره المعارض ههنا من عدم الفرق بينهما من كل وجه تشريع جديد أيضاً . وليس السؤال من المقلدين عن المخصص أو أو المقيد بعد أن رأوا نصاً عاماً أو مطلقاً داخلاً في الأشياء الممنوع في الكريمة السؤال عنها أو جزئياً من جزئياتها ، فإن السؤال في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ما كان إلا حين ما وجد النص الواحد فقط دون الآخر ، والسؤال من المقلدين إنما وجد بعد ما صدر النصان عن مصدرهما صلى الله تعالى عليه وسلم فتفتيشهم هذا محمود مرغوب إن شاء الله تعالى . نعم مجرد رأي أحد لا يمكن أن يخصص أو يقيد فليس الرجوع منه إلا إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وآله

وصحبه . وهذا الفرق بين الظاهر والنص قد ألهم به العلماء السباق من الأصوليين وغيرهم . فدعوى الإلهام في غير ما ألهموا به دعوى صدرت من غير روية ، فلينظر ما وقع من الخطأ في كراهات المعارض .

## بحث ما يتعلق بالدراسة العاشرة

قوله في الدراسة العاشرة - وذكر الشيخ أن ما رواه أو أحدهما فهو الخ (ص ٣٠٩)

قلت : الدعوى التي ذكرها المعارض في أول هذه الدراسة هي أن المتفق عليه من الأحاديث تفيد القطع . وكلام الشيخ ابن الصلاح لا يخصها " بالمتفق عليه " بل أجراها فيما رواه أحدهما أيضاً . فإن أراد المعارض تخصيص هذه الدعوى " بالمتفق عليه " هذا أيضاً مذهب جديد له ، على أن الدليل الذي أقامه ابن الصلاح صوبه المعارض قائم فيها وفي أحدهما بلاتفاوت فالتخصيص تحكم . إن أراد العموم في الدعوى كابن الصلاح فللكلامه صلاح لكن يحتاج ما قال في أول " الدراسة " إلى الإصلاح . ثم إن كلام الإمام البخاري في " جامعه " يشير إلى اختياره ما قال النووي ومن تابعه يث قال فيه في " كتاب البيوع " ( باب ما يكره من الخداع في

البيع ) فلو كان حديث الجامع قطعياً عند البخارى لوجب عليه يقول : ” باب ما يحرم “ والله تعالى أعلم .

قوله فقد تبين أنه وافقه إجماع المحدثين البخ (ص ٣١٣

قلت : لفظ ” عامة “ و ” قاطبة “ في كلام السيوطي نق  
عن البلقيني - تلميذ ابن تيمية وتابعه - قد عارضه قول الكبر  
من الأئمة الأعلام ، فقد قال النووي : ( وخالفه المحققون والأكثر )  
وقال السيوطي ( ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين ،  
وقال شيخ الاسلام مثله ، وقال شراح ” شرح النخبة “ ( إنه قد  
الجمهور ) فدعوي إجماع المحدثين والسلف ليست بتمامة ؛ على أن  
قد قال الإمام ابن الهمام في ” التحرير “ وشارحاه في ” شرح  
( المختار عند إمام الحرمين والغزالي والآمدي والرازي وابن الحاج  
وفي رواية عن أحمد وغيرهم أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقراءة  
وعن أحمد في رواية يفيد العلم مع التجرد عن القرائن ويطرد  
كل خبر عدل ، والأكثر من الفقهاء والمحدثين على أن خبر الوا  
لا يفيد العلم مطلقاً أى سواء كان بقراءة أو لا ) انتهى . ونحوه  
” مختصر ابن الحاجب “ وشرحه ” العضدي “ وشرح ” ش  
النخبة “ فإذا كان أكثر المحدثين والفقهاء قائلين بعدم إفادة  
الواحد العلم مطلقاً كيف كان نقل دعوي إجماع المحدثين صحيحه  
وتحصل من هذه العبارات أن أكثر الفقهاء والمحدثين على أن  
الواحد لا يفيد العلم ولو بقراءة ، وأقل الفريقين على أنه ي

بقرائن فقط، وهو المختار عند من ذكر أسماؤهم قبل، وأن الجمهور من الأقل من الفريقين وأكثر المحققين منها على ما قال النووي، وأن الأقل من الأقل من الفريقين ومن المحققين منها على ما قاله ابن الصلاح. فانقلع دعوى اجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح من أصلها، فقول البلقيني "قاطبة" و"عامّة" إما سهو صدر عنه، أو افراط خارج لا يعأبه، أو محمول على معنى كثيراً، و مفهوم الكثير يصدق إذا كان القائل إثني أيضاً فإن الشئ إذا ضم إلى الشئ صار كثيراً. وأيضاً البلقيني من تلاميذ ابن تيمية وأشدّهم اتباعاً له، والمعتز ممن يذم ابن تيمية وأتباعه ذماً كثيراً. بل أوجب تحريق "كتاب ابن تيمية في رد الروافض" وأغلظ في شأنه تغليظاً شديداً وحرّم النظر إلى أقواله وأقوال أتباعه والإلتفات إليها، فيجب عليه أن لا يعتد بقول البلقيني هذا أيضاً ولا يلتفت إليه. وأما سكوت السيوطي بعد إيراد كلام البلقيني فهو لا يزيد على سكوته بعد قول النووي. "وخالفه المحققون والأكثر" وبعد إيراد كلام شيخ الإسلام متأخراً عن إيراد كلام البلقيني من أن "ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين" اه؛ بل المتيقن أن المقصود للسيوطي من إيراد كلام شيخ الإسلام بعد كلام البلقيني هو الرد منه على البلقيني فيما أفاده ظاهر لفظة "قاطبة" و "عامّة" ثم نقول: إن موافقة بعض العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة وبعض المتأخرين ومنهم السيوطي وأكثر الأشاعرة من أهل الكلام مع ابن الصلاح لا يجعل دعواه

صحيحة ، ولا يجعل دعوى المعارض تبعاً للبلقينى تلميذ ابن تيمية  
 بالإجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح صحيحة أيضاً ، فإن  
 الإجماع عبارة عن اجتماع مجتهدى عصر واحد كما تقدم . وأنى ذلك !  
 على أنه قد تقدم أن إجماع الأمة على تلقى "الصحيحين" إما وقع  
 على وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه فقط .  
 كما قال النووي فى "شرح صحيح مسلم" أو وقع على وجوب العمل  
 بما فيها وصحته على ما قال الشيخ ابن الصلاح والحافظ ابن حجر  
 العسقلانى ، فكيف يجزم بأن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ! وأيضاً  
 لو ثبت أن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ألبتة فإنما وقع على  
 الصحة المصطلحة عند أهل الحديث . وهى لا تستلزم كون الحديث  
 الصحيح اصطلاحاً كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً ، لما ثبت عن  
 بعض الأولياء من انا نأخذ عنه صلى الله عليه وسلم  
 الحديث شفاهاً فقد يحكم بوضع حديث لا تفق الحفاظ على صحته .  
 وأيضاً الإجماع حجة قاطعة فى الأحكام وأما فيما عداها فلانسلم كما فى  
 شروح شرح "النخبة" وأيضاً المعارض قد أنكر أن يكون الإجماع من  
 إجماعات الشريعة مفيداً للقطع . وأيضاً أنكر إفادته القطع والظن  
 ووجوده فيها فيما قبل فكيف استدل على الحكم بقطع صحة أحاديث  
 "الصحيحين" بهذا الإجماع ! ولا دليل يجعله مستثنى "عن إنكاره  
 ذلك . وأيضاً المعارض قال فيما قبل إن الإجماع إنما يفيد القطع وما  
 يضاهيه إذا وجد فيه الشروط التى أحدثها من غير سلف له فيه .  
 فأين تلك الشروط فى هذا الإجماع ؟ ولم يتحقق بعض منها فيه

قطعاً ؛ على أن قول المعارض في حجبة الإجماع بالشروط المحدثة مخالف لما نقله في "دراساته" وهنا عن ابن الصلاح وارتضاه من أن ( الأمة في إجماعها معصومة عن الخطأ ولهذا كان الإجماع المبني على الإجتهد حجة مقطوعاً بها ص ٣٠٩ ) انتهى . وأيضاً ظاهر كلام ابن الصلاح أن الإجماع على تلقي "الصحيحين" بناءه الإجتهد - وهو الواقع لا غير - والمعارض قد أنكر مثل هذا الإجماع الذي سنده الإجتهد إلكاراً شديداً ، فكيف استدل بهذا الإجماع الذي سنده الإجتهد ! وأيضاً قد قال الحافظ في "شرح النخبة" بعد ذكر الأنواع الثلاثة التي حكم فيها بالقطع بالصحة ، وبعد جعل ما في "الصحيحين" من الأحاديث نوعاً أول منها ( أن هذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل . وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور ) انتهى . فقد صرح الحافظ بأن حصول العلم بصدق الخبر وكونه لفظه أو فعله أو حاله صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوص بالعالم الموصوف ، وبأن غيره لا يحصل له العلم بذلك ، كالمعارض وغيره من علماء الزمان ، فلو كان الإجماع حجة عند المعارض لم يحصل له العلم بصحة أحاديث "الصحيحين" وأيضاً القول : بحقيقة ما قال ابن الصلاح بناءً على هذا الإجماع وهو مما لم يوجد فيه شرط من الشروط المحدثة ، والقول : بحقيقة القول بأن الإجماع لا يكون

حجة ما لم يوجد فيه جميع تلك الشروط قولان متناقضان ،  
 والمتناقض لا يسمع منه كلتا دعوييه : أليس الجمهور وأكبر الفقهاء  
 والمحدثين ومنهم الإمام النووي وابن برهان وابن عبد السلام بعضهم  
 أعلى شأنًا من السيوطي ؟ والسيوطي وإن كان هو مجدد وقته والإمام  
 النووي كان مجدد وقته أيضاً رحمهما الله تعالى . أليس المعارض  
 قدرد الإمام السيوطي فيما قل : من أن " ابن حزم ظاهري  
 لا يقوم مخالفته خارقاً للإجماع " مع ما اعترف ههنا من أن شأن  
 السيوطي هو الشأن ، ومع ما سيُعترف بقوله : ابن حزم من  
 المتجاسرين .

### قوله فكثرة القائلين إن ثبت الخ (ص ٣١٣)

قلت : قد ثبت نقل هذه الكثرة صريحاً عن الإمام ابن  
 الهمام في " تحريره " وعن شارحيه في " شرحيه " وعن الإمام  
 النووي في " تقريره " وعن شيخ الإسلام وعن السيوطي في  
 " تدريبه " فإيراد المعارض لفظ " إن " في " إن ثبت " ليس  
 مما ينبغي . ومم علم المعارض أن جلالة الذين قالوا بمثل ما قال  
 ابن الصلاح وتحققهم أعلى من جلالة ذلك الأكثر من الفقهاء  
 والمحدثين والمحققين وتحققهم (١) حتى يحكم بعدم تقابل الأولين

---

(١) قلت : ولا شك أن الإمام النووي فوق الشيخ ابن الصلاح  
 فقد صرح شيخ الذهبي الإمام الزاهد العلامة " مجد الدين ابن الظهير  
 الشهير بابن الأربلي أنه ما وصل الشيخ تقي الدين بن الصلاح إلى

آخري . فهل هذا إلا رمية من غير رام ؛ على أنه لما  
قق الاختلاف في مقدار المجموع عليه كيف يقال : بتحقيق  
إجماع على صحة ما في " الصحيحين " ! وأما ما ذكره  
الحافظ ابن حجر في " شرح النخبة " من الإبراد على أن الإجماع  
قع على وجوب العمل بما فيهما حتى أن قال (والإجماع حاصل  
لي أن لما مزبة فبا يرجع إلى نفس الصحة) إنتهى . فيظهر  
بوابه عما ذكره الإمام النووي في " شرح مسلم " وهو ( أن  
في الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف  
على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه  
يوجد فيه شروط الصحيح ) إنتهى . فأفاد النووي بهذا الكلام أن  
ما فيهما كمالاً في الصحة أزيد مما في غيرهما ، ولا يلزم منه  
إجماع على أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً .

قوله أما ثبوت الصغرى بالتواتر الخ ( ٣١٤ )

قلت : لنا في ثبوت هذا الإجماع بالتواتر نظر . ومن ادعى  
ذلك فليقم دليلاً يقوم عليه . ولم نجد سنداً متصلاً في نقله .  
نقول : لفظة " ما " في الدعوى إن كانت عبارة عن جميع ما  
في " الصحيحين " لا صحة للصغرى ، فإن الأمة ما اجتمعت على جميع  
ما فيها . ولذا قال الحافظ العسقلاني في " شرح النخبة " ( إلا أن

وصل إليه الشيخ محي الدين من العلم في الفقه والحديث واللغة  
بذويه اللفظ والعبارة " كما ينقله الحافظ القرشي في " الجواهر المضية "

هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين ، وبما يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح انتهى . وقال الشيخ علي القاري في ” شرح شرح النخبة “ ( و : إذا لم يكن مدلول الكتابين مخالفاً لما ذكره غيرهما من الخبر المحتف بالقرائن ) انتهى ، وقال الشيخ محمد أكرم النصروري ( ١ ) في

( ١ ) ذكره ابن المؤلف العلامة ابراهيم السندی في القسط المستقيم “ فقال :

” وكان في قصبه ” نصرپور “ العارف العالم المحدث الكامل الشيخ القاضي محمد أكرم جامعاً بين المنقول والمعقول . وشرح على ” شرح النخبة “ شرحاً أعجب الشراح ( هـ ) وذكر في ” القسطاس “ أيضاً في موضع آخر من تصانيفه كتاب ” احراق الروافض “ حيث قال ناقلاً عنه :

( قال العلامة القاضي محمد أكرم النصروري في ” احراق الروافض “ : أجمع المسلمون على أن هذه الآية - - يعني قوله تعالى ثاني اثنين اذها في الغار - - نزلت في أبي بكر رضي الله تعالى عنه ( هـ )

وترجم له العلامة الشريف عبدالحق بن فخر الدين الحسن في الجزء السادس من كتابه ” نزهة الخواهر وبهجة المساء والنواظر “ فقال :

( الشيخ العالم الكبير المحدث محمد أكرم بن القاضي عبدالرحمن النصروري السندی ، أحد العلماء المبرزين في الفقه

” شرح شرح النخبة “ (٢) (وينبغي استثناء ما وقع مخالفاً لحديث أقوى منه ولو كان في غير ” الصحيحين “ ، واستثناء ما هو خير الواحد ، موضع البلوى ، وما لم يعمل به راويه إذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في ” الصحيحين “ ) انتهى .  
قال الشيخ على القارى في ” شرح شرح النخبة “ تحت قول شارح ” النخبة ” - الا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ الخ - : لفقد الإجماع على التلقي ، وقال تلميذه : فيه إشارة إلى أن العلماء يطلقوا كل ما في الكتابين بالقبول . وهذا كما استثناء ابن الصلاح حيث قال : سوى أحرف بسيرة تكلم عليها الحفاظ . وبالجملة هذا مستثنى من التلقي لإختلاف العلماء فيه ) انتهى كلام الشيخ على القارى ، وقد مر قول الشيخ محمد أكرم ( إذ لم يقع الإجماع

---

والحديث والعريه ، له ” إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر ” شرح بسيط في مجلد ضخيم طالعته في ” مكتبة ” الشيخ عبدالحى بن عبدالحليم الانصارى اللكهنوى ، وكان له ولد ولد بطابه الطيه ، ولذلك كانوا يسمونه ” ميان مدنى “ كما في تحفه الكرام “ ( ٥ )

(٢) ولسخته الخطيه موجوده في خزانه الكتب ” بيرجهندو “ ن مديريه ” حيدرآباد “ بالسند ، واسمه ” إمعان النظر بشرح شرح فيه الفكر “ قال الفاضل اللكهنوى العلامه المحدث ابوالحسنات محمد بدالحى الفرنجى محلى في حواشى كتابه ” الرقع والتكميل في الجرح لتعديل “ ( وشرحه هذا احسن شروح شرح النخبة ) - النعمانى

على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" وإن كانت عبارة عن جميع ما فيها سوى هذه المستثنيات والضميمة في "قبوله" يرجع إليه فلا مناقشة في الصغرى إلا أن دعوى ثبوتها بالتواتر تحتاج إلى دليل بين يثبتها. فكان على المعارض أن يقول في صورة الشكل هكذا: ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم "الخ.

قوله وأما الكبرى فما يثبت قطعية الإجماع (ص ٣١٤)  
قلت: لنا ههنا مقال. أما أولاً فلأن المعارض قد قال فيما قبل: إن القياس تشريع جديد ليس بسبيل من الشريعة المعطرة، وإن الإجماع من غير الكتاب والسنة فضول وفساد، فأين السند في هذا الإجماع من الكتاب أو السنة؟  
وأما ثانياً فلأن المعارض قد شرط في حججة الإجماع شروطاً محدثة ذكرها قبل في "دراساته" وأنى هي في هذا الإجماع؟

وأما ثالثاً فلا يهـ قال فيما قبل: (وقلما يوجد إجماع ينقل مسند رجال ثقة بالإتصال المشروط في صحة النقل ص ٢٩٨) انتهى فأنى هذا المعنى في هذا الإجماع حتى يكون صحيح النقل فيتمتع عليه الحكم بقطعيته.

وأما رابعاً فلا يهـ قال فيما قبل أيضاً: أنه لم يوجد في الشريعة مثال للإجماع الذي هو حجة فضلاً عن أن يوجد فيها مثال

للإجماع الذى هو حجة قطعية . فأين الترجيح بالدليل أورده  
المعترض لما أراد ؟

وأما خامساً فلأن المحمول فى هذه الكبرى ينبغى أن يكون  
مقطوع بقبوله لا مقطوع بصحته . والدعوى هى القطع بالصحة  
لا القطع بوجوب العمل والقبول ، ولا يستلزم الثانى الأول . ففى  
إنتاج هذا القياس النتيجة القائلة : ما فى الصحيحين مقطوع الصدور  
عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث بين .

قوله فكذا ههنا أخبار الآحاد مظنونة فى نفسها الخ  
(ص ٣١٤)

قلت : لو كانت هذه الملازمة صحيحة لكانت الأحاديث  
الصحيح المذكورة فى غير " الصحيحين " مقطوعة الصدور عنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فقد ثبت الإجماع على وجوب  
العمل بخبر الواحد وقبوله إذا كان صحيحاً كما ثبت الإجماع على  
على وجوب قبول ما فى " الصحيحين " . ووجوب العمل بما فيها ،  
ولم يقل به أحد . ثم إذا كان القياس تشريعاً جديداً عند المعترض  
ومحرماً من الأفاعيل فالإجماع فى المشبه به عنده محرمات مجتمعة  
فكيف تورث القطع بالحكم فى المقيس !

قوله فإن الأمة إنما اجتمعت على أن ما فى " الصحيحين " صحيح  
بالإصطلاح الخ (ص ٣١٥)

**قلت :** بل الإمام النووى إنما قال : بأن الأمة إنما اجتمعت على وجوب العمل بما فى " الصحيحين " من غير توقف على نظر ، لم يقل : بأنها اجتمعت على صحة ما فيها بهذا المعنى ولا بمعنى الصحة الحقيقية . ولا يستلزم الإجماع على هذا الإجماع على ذلك ، وبه يصرح كلام النووى فى " شرح مسلم " ولا يتجه عليه جميع ما ذكره المعارض بعد من قبل ابن الصلاح فهذا الكلام من المعارض إنما هو منحوت مخيل من قبل النووى .

**قوله** فإن أدرك الصحة قطعاً بعلم يقينى الخ ( ص ٣١٦ )

**قلت :** وفى أحاديث " الصحيحين " لم يدرك الصحة قطعاً بعلم يقينى .

**قوله** فإذا ثبت عندنا إجماع الأمة على حديث الخ ( ص ٣١٧ )

**قلت :** لفظ " فإذا " بظاهره يدل على ثبوت هذا الإجماع عند المعارض والأمر كما بينا .

**قوله** وأحاديثها اجتمعت الأمة على صحتها المصطلحة الخ ( ص ٣١٧ )

**قلت :** قلت لم يوجد هذا الإجماع ثابتاً عند الكل ، وإنما

الثابت عند الكل هو الإجماع على وجوب الحمل والقبول من غير توقف على النظر ، فكيف يثبت في أحاديثها القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ! ولم يتعين أن في المجمع عليه الإجماع على الصحة الاصطلاحية مندرج أولاً . ففي صحة الكبرى مقال عظيم ، على أننا إذا سلمنا قيامه عليها أيضاً نقول : الصحة الاصطلاحية إنما تفيد غلبة الظن بصدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم دون القطع . فالإجماع إنما قام على تلك الغلبة لا القطع . ومعنى قيامه عليها هو أن الإجماع قام على أمرين . أحدهما أن الظن الغالب صدور أحاديثها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وثانيهما أن الظن غير الغالب عدم صدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . فظن الأمة المقطوع العصمة عن الخطأ وقطعى التحقق والثبوت هو هذا المجهوع لا أحد شقيه راجحاً كان أو مرجوحاً . فكون هذه الأحاديث التي فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً يصادم هذا الإجماع . فكم من فرق بين الحكم بقطعية أحد الأمرين لا على التبعين وظنبة واحد منها على التعيين ، وفاد هذا الإجماع أن سلم ثبوته هو الأول دون الثاني . وما صادم الإجماع يجب طرحه وعدم الإعتداد به . ففي صحة الكبرى شدة كبرى .

قوله لزوم أحد الأمرين إما عدم ظن الخ (ص ٣١٧)

قلت : بعد اللتبأ والتي قد أورث الاجماع القطع بالصحة الاصطلاحية دون الحقيقية ، فعدم القطع بصدورها عنه صلى الله

تعالى عليه وسلم وعدم إثبات الظنون المجتمعة القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كلاهما لا ينأى فى هذا الإجماع ، فلزوم أخذ الأمرين بل كليهما لا يضر ولا يضير .

**قوله** وأما عدم إرثاظ الظنون المجتمعة الخ ( ص ٣١٨ )

**قلت :** عدم إرثاظها القطع عند المعارض حتى فما باله يتفوه به فى مثل هذا المقام . وبما ذكرنا ظهر عدم إنتاج هذا القياس الذى جاء المعارض به من قبل ابن الصلاح ، وعدم صحة حمل الأكبر على الأصغرفيه ، وعدم صحة الكبرى ، وكونها قضية " غير منتجة لدعوى الخصم وغير صادقة وحقة .

**قوله** فإن قبول العمل والإجماع على وجوبه معلول بالإجماع على الصحة الخ ( ص ٣١٨ )

**قلت :** إن أراد بالصحة فى قوله " بالإجماع على الصحة " الصحة الاصطلاحية فالأمر كما ذكرنا . فقوله ( ويلزم الأخير القطع بالصدور الخ ص ٣١٨ ) ممنوع . وإن أراد بها الصحة الحقيقية فالمعلول لها إنما هو الصحة الاصطلاحية فحسب . ثم نقول : لا نسلم أن الإجماع على وجوب قبول العمل معلول للإجماع على الصحة لجواز أن يكون معلولاً للظن بالصحة . فإذا اجتمعت الأمة وظنوها المتعددة على أحاديثها بالصحة فقد اجتمعت على وجوب قبولها والعمل بها من غير نظر فيها ، على أن الإجماع على وجوب العمل

والقبول بأحاديث غير "الصحيحين" ثابت أيضاً إذا كانت صحيحة فلو كان الأمر كما زعم المعارض لكان هذا الإجماع في أحاديث غيرهما معلولاً للإجماع على الصحة فلزمه القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يقل به أحد في أحاديث غيرهما . فتبين أن الفساد في الدليل ، على أن الحديث الحسن أيضاً مقبول العمل من الأمة ، قال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" (إن العمل بالحسن يجب كما يجب بالصحيح) انتهى . وبعض العبارات صريحة في "ثبوت الإجماع على وجوب العمل به كالصحيح" ، انتهى . فنقول : إن الإجماع على وجوب العمل والقبول إما معلول للظن الأغلب بالصحة كما في "الصحيحين" أو للظن الغالب بها كما في صحاح أحاديث غيرهما ، أو للظن بالحسن كما في الأحاديث الحسنة ، أو للإجماع على الصحة الإصطلاحية كما قال بعضهم في أحاديث "الصحيحين" سوى المستثنيات ، أو للإجماع على الصحة الذاتية الحقيقية ، ولم يثبت الأخير علة له بحجة بينة في شئ من أخبار الآحاد - ولو من أحاديث "الصحيحين" - فيجوز أن يكون معلولاً لواحد من الأمور الأربعة المذكورة . فلا يصح أن يقال : "وكل مقبول العمل من الأمة مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم" فحينئذ صح قول الإمام النووي (ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى . ولم يتبين أيضاً تحقيق قول ابن الصلاح ولا دليله لا سيما

وقد وقع النزاع بين العلماء الأعلام في مقدار المجمع عليه فضلاً على قول من لم يعتد بمثل هذه الإجماعات ؛ بل ولا بإجماعات الصحابة إلا إذا وجدت فيها الشروط المحدثه التي ذكرها المعارض سابقاً ، وثبت بطريق بينهما . فأين الدليل ؟ فضلاً عن الترجيح به فضلاً عن فضل ~~عن~~ القول بالحقيقة ، وبأنه القول المنصور بالدليل ، وبأنه المذهب الثابت . فقوله ( ولا زم العلة لازم للمعلول ص ٣١٨ ) إرادته ههنا باطل . ثم نقول : لو كان هذا الدليل بجميع مقدماته سالماً مفيداً للقطع بصحة ما في " الصحيحين " لكان مفيداً للقطع بصحة ما في أحدهما كذلك لعين ذلك الدليل فإذا حكمنا أن ما انفرد به البخاري في صحيحه " سوى المستثنيات وأن ما انفرد به مسلم في " صحيحه " سوى المستثنيات مقطوع صدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطل قولهم : أن الصحيح خمسة أقسام أعلاها ما اتفق عليه الشيخان ثم ما انفرد به للبخاري ثم ما انفرد به مسلم . إذ بعد ثبوت إجماع العلماء على الصحة الحقيقية وقطع أن كل واحد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف . يتجه القول بأعلوية هذا وثانوية ذاك وثالثية ذلك ؟ ووقع الكل في الرتبة العليا ، وبطل قولهم بترجيح هذا على ذاك لقوته ، وبترجيح ذاك على ذلك لقوته بعده ، فالثلاثة في القوة سواء .

قوله والقطع إنما يحصل من الإجماع على الصحة

( ص ٣١٨ و ٣١٩ )

قلت : وقد تبين مما سبق أن الإجماع على الصحة الحقيقية الذى يحصل منه القطع بصدور الصحيح تلك الصحة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتحقق . وأما الإجماع على الصحة الإصطلاحية فمختلف فيه ، ولوثبت لم يفسد من المطلوب شيئاً أصلاً .

قوله فلا منافاة بين الحكم على الحديث الصحيح الخ  
( ص ٣١٩ )

قلت : قد أثبت الإمام السيوطى هذه المنافاة بناءً على أن قول ابن الصلاح المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ مورده أحاديث " الصحيحين " أيضاً دون الصحاح من الأحاديث التى أخرجت في غيرهما ، فإذا كان كلا القولين وارداً من ابن الصلاح في أحاديثها فقط فلا خلاص عن هذه المنافاة بهذا الوجه الذي ذكره المعترض . والذي بدا لى من الوجه الصحيح هو أن قول ابن الصلاح في أحاديثها المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ مبناه قوله الوسط الموافق لقول أكثر الفقهاء والمحدثين والمحققين . ومبني قوله الثانى في أحاديثها هو قوله الأخير وهو القول الأول له - أي لابن الصلاح - أيضاً . وقد صرحت عبارة ابن الصلاح " بأنه كان يقول أولاً في أحاديثها بالقطعية ثم بالظنية ثم بالقطعية

المذكورة " انتهى . ثم إنه قد نقرر أن خير الأمور أوسطها ، وأن الوسط صراط مستقيم ، فينبغي الميل إلى قوله الوسط الموافق لأقوال أكثر المحدثين والمحققين .

قوله خير مسلم في أحد جزئي الإستثناء وهو قوله " وبما لم يقع " الخ ( ص ٣٢٠ )

قلت : هذا من أعجب العجائب فإن مثل الحافظ العقلافي شارح " النخبة " الذي عده بمجدد وقته الإمام السيوطي من المحققين قد نقل الإجماع على تلقى الأمة بالقبول مقبلاً بهذين الإستثنائين ، فأفاد كلامه هذا أنه لم يوجد تلقى الأمة والإجماع في موادهما . وقد صرح بهذا شراح كلامه نصريحاً بليغاً ، بل زادوا بعض مواد المستثنيات الأخر أيضاً ، وصرحوا بأنه لا إجماع فيها أيضاً . فعدم تسليم المعارض للإستثناء الثاني الثابت بالنقل الصحيح بالوجوه العقلية التي ذكرها كيف يجعل مواد الإستثناء الثاني داخلة فيما ثبت الإجماع على قبوله ووجوب العمل به من غير نظر ، أوفياً ثبت الإجماع على القطع بصحته . وهل يجوز الزيادة في المنقولات الشرعية؟ ناسباً الإجماعات من عند الأنفس من غير دليل . وهل لا يطالب بصحة العقل من ينقل هذا الإجماع بحذف الإستثناء الثاني ؟ وكيف ينكر الإستثناء الثاني وقد نقله عنه السيوطي في " تدريره " ولم يتكلم عليه ! فيالله كيف خفي مثل هذا الأمر الجلي على المعارض الفاضل الذي حتى اجتراً على الإعرض على مثل

الحافظ بمثل هذا الكلام السخيف . فقوله ( وعدم الترجيح عند من فرض عدمه الخ ص ٣٢٠ ) وقوله ( وعدم ظهور وجه الجمع بينهما الخ . ص ٣٢٠ ) وقوله ( وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم الخ ص ٣٢١ ) وقوله ( وأيضاً يحتمل أن يكون أحدهما في الواقع الخ ص ٣٢١ ) وقوله ( ومالم يترجح عندنا واحد منهما الخ ص ٣٢١ ) من أعجب العجائب وأغرب الغرائب . ومنتهى قول السيوطي " أستثنى ابن الصلاح " هو قوله " كالدار قطني وغيره " . وما ذكره المعارض بعد من قوله ( فإن جميع ما أخرجاه مقطوع الصحة ص ٣٢٢ ) إلى آخره فهو قوله خاصة وليس من كلام السيوطي .

قوله فإنه غير مستثنى عن الصحيح وما يجب به العمل من غير نظر ( ص ٣٢٣ )

قلت : أما كون ما انتقد عليه صحيحاً يجب العمل به فلم . وأما وجوب العمل به من غير وقفة ونظر ففيه بحث ، فإن عبارة الإمام النووي في " شرح مسلم " هكذا ( وتلقى الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما ) انتهى . وأين تلقى الأمة في المنتقد فيه ؟ فقوله ( كما تقدم عن النووي وصرح به غير واحد ص ٣٢٣ ) ممنوع ؛ نعم لو ثبت ذلك عن تبع ابن الصلاح في القول بالقطع في غير المستثنات ، وبوجوب العمل من غير وقفة ونظر في المستثنات لكان له

وجهه ؛ لكن الشأن في الثبوت . فالفرق عند ابن الصلاح بين ما في " الصحيحين " من غير المستثنيات وبين ما فيها من المستثنيات هو أن الأول مقطوع بصحته عنده ، والثاني مظنون بصحته يجب العمل به . والفرق عند النووي وذويه بينهما هو أن الأول مظنون بصحته ظناً أغلب وأرجح ، وأن الثاني مظنون بصحته ظناً غالباً وراجحاً . فصار حكم مستفادات "الصحيحين" عند النووي وذويه كحكم صحاح الأحاديث في غيرهما ولم يكن على شرطهما ولا على شرط أحدهما ولا برجالهما ولا برجال أحدهما على قول ، أو كحكم صحاحها في غيرهما مطلقاً على قول آخر . وبهذا انحل ما أورده الحافظ في " شرح النخبة " من أنه لو لم يقل في أحاديث " الصحيحين " سوى المستثنيات بقطعية الصحة لم يبق لهما مزية على صحاح غيرهما إذ من التبين الفرق بين ظن وظن . وأيضاً قد انحل بما ذكره النووي في " شرح مسلم " فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

قوله "ل هو مما اجتمع عليه الأمة ايضاً (ص ٣٢٣)

قلت : صرائح عبارات شراح " شرح النخبة " تصادم هذا القول وتدفعه فلا التفات إليه . ثم نقول : لو كان الأمر كذلك لموجب القول بقطعية الصحة فيها على قول ابن الصلاح ومن تبعه وهم رثبوا ، من ذلك فهذا إحداث قول ثالث من المعترض وهو أن جميع ما في " الصحيحين " أوفى أحدهما مستقداً كان أو غيره

مقطوع بصحنه ، وبأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم . فلا يجوز الإصغاء إليه من غير دليل وبرهان .

**قوله** ولا عبرة لبعض المتجاسرين كابن حزم الظاهري الخ  
(ص ٣٢٣)

قلت : قد اعترف المعارض ههنا بأن ابن حزم من الظاهرية الجامدة كدأود وسائر أتباعه فلا تغفل عنه فإنه يفيدك . ثم نقول : إذا كان ابن حزم من المتجاسرة والظاهرية الجامدة عند المعارض ، ومن لا يلبق أن يخرق الإجماع المنعقد على ما صرح به الإمام السيوطي - وهو كذلك عند السيوطي وجميع أهل الحق - ومن كان لإباحة الملامى مذهبه الفاسد على ما شهد به الإمام النووي - والأمر كذلك - فليعد أقواله التي سبقت وتمسك بها المعارض مردودة عليه غير مقبولة عند أهل الحق . وكان المعارض ممن يقول بجواز جميع المعازف والملاحى والجرس حتى المزامير والطناوير والنقارات ؛ بل كان يقول : بإستئنائها مطلقاً حتى أنه كان لا يقبل دعوة الرليمة ولا غيرها من أحد من الشرفاء وغيرهم حتى يأتى بها وبالمطربة المغنين الذين لا يصلون ولا يصومون وبرتكبون ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشربون الخمر والمسكرات ويفعلون ما يفعلون من النواهي ولا يكادون يفعلون ما يؤمرون في مجلس تلك الدعوة ، ومع هذا لا يكتفى على هذا القدر واستأجر كثيراً من أولئك المطربين

الملتزمين تلك المعازف والملاهي برمتها إنزماً شديداً وجعل لهم أجوراً كثيرة من دنياه إما مياومة أو مشاهرة أو مسانحة لأجل التغنى بتلك المعازف والملاهي عنده أى وقت شاء وأى حين أراد ، وكان يعطى لهم الملابس النفيسة ويهب لهم مواهب وهدايا ونقائس وعطايا ، ويسمع منهم الغناء المقرون بها فى الخلاء والملا ، يتطرب بذلك ، ويعده عبادة مقربة إلى الله تعالى ووسيلة إلى الفوز بالدرجات العلى وعدة جميلة لحصول المعرفة بالله تعالى ومدداً وعوناً فى الوصول إليها ، ويحض غيره على ذلك حض عباد الله تعالى على الصلوات والصيام والصدقات وبأمر بجميع ذلك . وينهى عن ترك التغنى والمعازف والملاهي . وهو وإن كان فى أول أمره نقشبندياً معتزلاً عن جميع هذه الأمور لكن لما مات شيخه ومرشده قدس الله تعالى سره فى الطريقة المباركة النقشبندية أحدث هذه الأمور ، ونشأها إلى أن فاجأه الملك المأمور ، وكان فى صحة وتعبش وسرور ، فقبض روحه ذاهباً إلى جلال الله الشكور جل شأنه ، فهو أزيد من ابن حزم فى هذا المذهب الفاسد وأقوى وأشد . والله تعالى الكريم المتعالى الغفور التاجى .

**قوله** فجميع ما فى الكتابين يجب العمل به (ص ٢٢٣)

قلت : قد صرح المعترض ههنا ببعض ما نبهنا عليه أول هذه " الدراسة " من أن هذه الأبحاث ليست مخصوصة بما اتفق الشيخان

على إخراجها في "صحيحها" بل هي تجري فيما انفرد به أحدهما أيضاً . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر في غير المستثنيات فلا سبيل إلى الإنكار فيه . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر في المستثنيات فقد استوفينا الكلام عليه قبل وسيجيء تكميمه بعد إن شاء الله تعالى .

قوله لم ينزل عن أعلى درجات الصحة ( ص ٣٢٤ )

قلت : القول بأن المنتقد منها لم ينزل عن أعلى درجات الصحة - وهي درجة ما أخرجه الشيخان - لا يكاد يصح ، فقد صرح الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني في هذه المرتبة الأعلى بقوله " إلا ما استثنى " والشيخ على القارى في " شرحه " على " شرح النخبة " فيها أيضاً بقوله " إلا ما علل " وقال الحافظ العسقلاني في " شرح النخبة " ( فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحثية ) وقال الشيخ على القارى في " شرحه " عليه ( قال المصنف أى من حيث تلقى كتابيها بالقبول ) انتهى . ومعنى المعلوم أن ليس في المنتقد التلقى بالقبول فلا أرجحية فيه ، فليس في الدرجة العليا من الصحة وإن كان مما اتفقا عليه . وأيضاً قال الحافظ العسقلاني في " شرح النخبة " ( ومن ثم قدم " صحيح البخارى " على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم قدم " مسلم " على غيره سوى ما علل ) وقال الشيخ على القارى " في شرحه " عليه ( ويمكن أن يكون قوله : " سوى ما علل " قيداً للتقديم ) انتهى .

فعني الكلام قدم " صحيح البخارى " على غيره من الكتب الحديثية ثم قدم " صحيح مسلم " على غيره فيما سوى المعلن . وأما فى المعلن فلا تقديم فيها أصلاً . فإذا تقرر أن أعلى درجات الصحة هو ما فى " الصحيحين " سوى ما استثنى عند الشيخ ابن الصلاح وذويه وعند الإمام النووى وذويه كان كلام المعارض فى غاية من السقوط . ولما تقرر عند ابن الصلاح ومقلديه وملزمى مذهبه - كالتزام الحنفية مذهب الإمام أبى حنيفة والتزام الشافعية مذهب الإمام الشافعى الذى عده المعارض فى سابق كلامه متابعة لذلك الإمام دون الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإخلالاً لوجوب وحدته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإتياناً بالثبوت ، وإرتكاباً للحرام - أن أعلى درجات الصحة هو الذى قطع فيه بالصحة . فتسمية المنتقد أعلى وهو ليس من أعلى درجات الصحة فى شئ إما سهو أو محمول على الأعلى الإضافية الكائنة بالنسبة إلى ما فى غيرهما من الأحاديث ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجالها ولا برجال أحدهما أو بالنسبة إلى ما فى غيرهما مطلقاً .

**قوله** ثبت أنه فى أعلى درجات الصحة الخ (ص ٣٢٤)

قلت : فى ثبوت أعلى درجات الصحة فى المنتقد نظر ذكرناه ، وفى فوقيته على ما هو على شرطها أو شرط أحدهما أو برجالها أو برجال أحدهما ولم يخرجاه نظر سيجىء . والقول بأن من انتقد على البخارى ومسلم لم يبلغ إلى عشرة عشر معرفه الأسباب

الخفية والجرح والتعديل التي كان لها فهو وإن كان حقاً لكن إذا قلنا بمثله فيمن انتقد على الأئمة الأربعة وهو حق حق لإحترق أمثال المعارض عن مثل هذا القول إذا صدر عنا .

قوله فلاريبة في وجوب العمل بالمنتقد منها الخ  
(ص ٣٢٤)

قلت : لاريبة في وجوب العمل بالمنتقد منها . وأما من غير وقفة ونظر ففيه ما مروا سيحى .

قوله حني حكم المتقنون حكماً كلياً على ما نقل السبكي  
عن النووى الخ (ص ٣٢٤)

قلت : هذا الحكم من المتقنين لا يجعل الأحاديث المنتقدة فيها محكوماً عليها بقطعية الصحة لأنه بناء على الإجماع المذكور ، وأبن الإجماع فيها ؟ ولا يجعلها مما اجتمع عليه الأمة لما قد صرحوا أنه لا إجماع فيها أصلاً . هذا كله على ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه . وأما على ما ذهب إليه النووى والأكثر من الفقهاء والمحدثين والمحققين من أن الإجماع إنما هو على وجوب العمل والقبول من غير توقف ونظر وهو الحق كما مر فالإحتياج إلى هذا الإستثناء من هذا الإجماع إنما هو بالنظر إلى قول النووى : ” من غير توقف ونظر “ لا غير . فإن جميع ما فيها سوى التعاليق

المصدرة بغير صيغة الجزم منتقداً كان أو غيره يجب قبوله والعمل به .

قوله فتبين تنزهها بالانتقاد من أن يؤثر ذلك (ص ٣٢٧)

قلت : قد تحقق أن المنتقد منها تنزل درجته عن أعلى درجات الصحة فقوله (وهذا مما لا إختلاف فيه ولا ريبه لأحد من العلماء ص ٣٢٧) مما لا شك في بطلانه .

قوله فما أعظم افتضاح من يظن من أهل زماننا الخ (ص ٣٢٧)

قلت : معني كلامه رحمه الله تعالى أن ما لم ينتقد من أحاديثها يجب العمل به من غير توقف ونظر ، وأن ما انتقد من أحاديثها يجب العمل به بعد النظر في الإنتقاد وما رد به - وإن رجح بعض العلماء الرد على الإنتقاد - وبعد النظر في وجه ترجيح الرد كما في الأحاديث الصحاح المخرجة في غيرهما . وإلى هذا أشار الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" . وقد تحرر مما سبق أن لا إجماع في المنتقد أصلاً فالقول بأنه (مما اجتمع عليه الأمة حتى المنتقدين من أنصف ص ٣٢٣) خروج عن حد الإنصاف وركون إلى التمسك بالإعتساف ، على أن وجوب ترجيح قولها على قول غيرهما مطلقاً مما لم يدل عليه دليل وليست العصمة فيها ، لا سيما على قول من جعل ترجيح قول صاحب المذهب على ما ذهب إليه بعض

من مدعى هذا الزمان بناء على مجرد دعوي أنه عامل بالحديث  
خلاف الحديث، وترك الواجب، وارتاب الحرام . وأيضاً يلزم  
على هذا الملتزم ترجيح قولها على قول غيرها عين ما أو رده  
المعارض سابقاً على من التزم مذهباً معيناً . وأيضاً لو كان الأمر  
كذلك لما رجح الحافظ الذهبي في "الميزان" والحافظ العسقلاني  
في "تهذيب التهذيب" و "التقريب" وصاحب "تذكرة القارى"  
في تذكرته قول غيرهما على قولها أو قول أحدهما في شئ من  
المواضع ، وليس الأمر كذلك على ما لا يخفى على المتدرب فيها ؛  
بل قد رد المعارض في "رسالة" له في عدم جواز نكاح البالغة بلا  
ولى قول البخاري ومشى على خلاف ما قال ترجيحاً لقول غيره  
على قوله . فما أعظم إفتضاح من كذب على الغير ولم يدر معنى  
كلامه .

## بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة .

قوله - في الدراسة الحادية عشرة - " الدراسة الحادى  
عشر " (١) (ص ٣٢٨)

(١) قلت : وقع في المطبوعة "الحادية عشر" بتأنيث الجزء  
الأول وتذكير الجزء الثاني .

قلت : صوابه " الحادية عشرة " على ما في " الفوائد الضيائية " و " حواشئها " . ومن العجيب قوله في الدراسة الآتية : " الدراسة الثانية عشر " بتانيث الجزء الأول وتذكير الجزء الثاني . وقوله ههنا بتذكير الجزئين . والصواب تانيث الجزئين في كليهما . وليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثهما في الصحة مطلقاً . فالإطلاق في ترجمة هذه الدراسة غير صديد .

قوله يريد بهذا الكلام الإنقذاح فيما تملأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً الخ ( ص ٣٣٠ )

قلت : قد وجدت هذه الكلمة في تصانيف بعض الشافعية في أصول الحديث (١) ، وقد تكلم عليها الحنفية في تصانيفهم في

(١) وأول من تكلم بها الشيخ ابن الصلاح ثم تبعه عليها طائفة من الشافعية ممن صنفوا في علم أصول الحديث ولخصوا كلامه . ومنهم من لا يتابعه على ذلك كالحافظ ابن كثير وغيره تجد بسط ذلك في " التعقيبات على الدراسات " وهذا القسطلاني شارح البخاري ينقل عن الإمام ابن الهمام ما يرد على ابن الصلاح في هذا الباب ثم لا ينتقد عليه ذلك . وذلك في بحث الإيلاء حيث قال البخاري في " صحيحه " (حدثنا قتيبة - حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذي سمي الله تعالى : لا يجعل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل وقال لي إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر إذا مضت أربعة -

أصول الحديث نقلاً عن أصول الفقه ، فدعوي أنها (تعالآت  
كلمة المحدثين سلباً وخلفاً الخ) مجرد دعوي ليس منشأها عن حجة  
بينة ومحجة طيبة .

أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق (هـ) قال  
القسطلاني في "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" .

"وأجاب الشيخ كمال الدين عن حديثي الباب بما أخرجه  
ابن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن  
حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر قالا : إذا  
آل فلم يبق حتى مضت أربعة أشهر فهي تطليقه بآئنه .  
قال : ورجال هذا السند كلهم أخرج لهم الشيخان فهم  
رجال الصحيح فيتهض معارضا . ولم يبق الا قول من قال  
بأن أصح الحديث ما في "الصحيحين" ثم ما كان على شرطها  
الى آخر ما عرف . قال : وهذا تحكم محض لأنه اذا كان  
الفرض أن المروي على نفس الشرط المعتبر عندهما فلم يفته الا كونه  
لم يكتب في خصوص أوراق معينه ولا أثر لذلك .

وقول البخاري أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر  
لم يوافق عليه فقد قال غيره غيره . وقال المحققون : ان  
ذلك يتعذر الحكم به وإنما يمكن بالنسبة الى صحابي وبلد  
فيقال أصحها عن ابن عمر مالك عن نافع عنه . وعن أبي هريرة الزهري  
عن سعيد بن المسيب عنه . وأصح أسانيد الشاميين الأوزاعي  
عن حسان بن عطية عن الصحابة ونحو ذلك ، وأحسن  
من هذا الوقوف عن اقتحام هذه فإن في خصوص الموارد ما  
قد يلزم عن ذلك . نعم قد يكون الراوي المعين أكثر

وأما ما قاله ابن المظالم في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" والشيخ على القاري ، والشيخ محمد أكرم في "شرحيهما" على "شرح النخبة" والشيخ عبد الحق في "شرح سفر السعادة" وغيرهم فهو تحقيق لما هو قول أصحاب مذهب أبي حنيفة في هذا الباب على وفق قواعد وقفوا عليها . فعني كلامهم رحمهم الله تعالى : أن هذا الذي ذكرناه بمذهب جميع المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين . من محدثي الحنفية وفقهائهم رحمهم الله تعالى لا سيما وقد وجد في كلام بعض الأعلام منهم أنه "هو القول الحق" . وإذا تحققت ما ذكرنا عرفت أن كلام المعارض فيه إغوجاج تام ، على أن القول بعلو ما في "الصحيحين" على ما في أحدهما ، وعلو ما انفرد البخاري على ما انفرد مسلم

بلازمة لمعين من غيره فيصير أدري بحديثه وأحفظ له منه على معني أنه أكثر احاطة بأفراد متونه ، وأعلم بعادته في حديثه ، وعند تدليسه أن كان ، ويقصده عند ابهامه ، وإرساله عن بلازمة . أما في فرد معين فرض أن غيره ممن هو مثله في ملكة النفس والضبط أو ارفع سمعه منه فأقتضه وحافظ عليه كالمحافظ على سائر محفوظاته ، ويكون ذلك مقدما عليه في روايته بمعارضته كما هو اللائح في تحكيم ، فإن بعد هذا الفرض لم تبق زيادة الآخر إلا بالبلازمة وأثرها الذي يزيد به على الآخر إنما هو بالنسبة إلى مجموع متونه لا بالنسبة إلى خصوص متن "أه

بعد الحكم بمطعنة الصحة وقطعية أنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما فيها وفي ما في أحدهما تحكم أيضاً إذ لا دخل لفوقية شأن البخارى على شأن مسلم، وفوقية شأنها على شأن غيرهما من مصنفى كتب الحديث بعد ذلك القطع. وأيضاً تأليف "الصحيحين" كليهما إنما كان بعد عهد الأئمة الأربعة بزمان فكيف يمكنهم ترجيح الأحاديث التى أدخلوا بها من جهة أنه اتفق الشيخان على إخراجها وإنما يمكن الترجيح من هذال الوجه لمقلديهم وهو غير معتبر عند الأئمة أنفسهم. وليس هذا الترجيح شرطاً فى صحة اعتبار المجتهدين؛ فليس لهم فى اعتبار الشروط - وعدمه إلا الرجوع إلى رأى نفسه فصح قول ابن الهمام وذويه؛ على أن رأى الأئمة الأربعة رضى الله تعالى عنهم أعلى شأناً من رأى البخارى ومسلم وإن كانا جليلين كاملين قدشهد بجلالتهما وكمال شأنهما أجلة الأئمة الأعلام والمحدثين الكرام فترجيحهم أو ترجيح واحد منهم حديثاً يكون أعلى من ترجيح الشيخين أو أحدهما. وإيضاً لم ينقل هذه المسئلة عن الأئمة الأربعة ولا عن أصحاب "الصحيح الستة" قطعاً؛ بل إنما قال به بعض المحدثين من الشافعية. فلو عارضهم الحنفية وقالوا بعدم تسليمها كيف يصح الاعتراض عليهم! على أن قول الحنفية مؤيد بما قال البخارى نفسه وهو قوله (وما تركت من الصحيح أكثر) انتهى. فأفاد أنه وإن أتى فى "جامعه" بمجرد الصحاح لكن ترك من الصحاح التى هى عنده صحاح من الأحاديث أكثر مما أتى به

منها في " جامعہ " . (١)

**قوله** وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي الخ  
( ص ٣٣١ )

**قلت:** غرضهم من ذلك مصادمة المحدثين والفقهاء من الحنفية الأعلام بالمحدثين والفقهاء من الشافعية، ولا بدع في ذلك، وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام . وإن لكل إمام صاحب المذهب من الأئمة الأربعة قواعد وأصولاً يبنى عليها .  
الفروع الجزئية على ما ألهمهم الله تعالى وأرشد .

ثم إن " اللام " - في لفظ " الفقهاء " و " المحدثين " في عبارة الدهلوي - للتعريف العهدى أى مقال الفقهاء الذين خصهم الله تعالى بالجمع بين علمي الحديث والفقه من الحنفية فيما قرره المحدثون من الشافعية الذين فازوا من علم الفقه أيضاً حظاً جسيماً ؛ لكن بقى على هذا أن وجه التعبير عن الأولين بلفظ " الفقهاء " وعن الآخرين بلفظ " المحدثين " ماذا ؟ فنقول

( ١ ) وقال الحافظ ابن كثير في " الباعث الحثيث الى معرفة علوم الحديث " : " ان البخارى ومسلماً لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث فانها قد صححا احاديث ليست في كتابيهما كما ينقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح احاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها هـ . " ( ص ٤ طبع مكة المكرمة عام ١٣٥٣ هـ )

النعاني

لما ذكر الشافعية هذه المسألة في أصول الحديث عبر الدهلوى عنهم ، ، بالمحدثين " ولما ذكر أكثر الحنفية إياها في أصول الفقه عبر عنهم " بالفقهاء " . ففى هذا التعبير إرشاد من العلامة الدهلوى إلى ما قلنا . ومن لم يجعل الله له نورا إلى سبيل الرشاد فما له من نور فيقول ما يقول .

قوله وهذا صريح فى إقرارهم بأن تأييد الخ ( ص ٣٢١ ) قلت : لما كان أئمة المذاهب الأربعة وأقوالهم ورواياتهم المنقولة عنهم متقدمة على تأليف ، ، الصحيحين " جميعها لابد أن يكون إثبات رواية كل مذهب وتأييدها عند صاحبه بالحديث مع قطع النظر عن أن خرج من جاء جمع صحاح الأحاديث فى مصنفاتهم بعد ما تقرر مذاهبهم بالأحاديث التي عندهم ، وبما ألهمهم الله تعالى من تلك الأحاديث . (١)

وأما كون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى "الصحيحين" فلوسلم فإنما كان لما أن المذاهب دوت قبل تأليفها ، وكان الإمام البخارى مجتهداً على حدة (٢) إتفق مخالفته لهذا المذهب فى كثير من الأحكام ، فجاء فى " جامعهم " بأحاديث

( ١ ) سيما وقد تقرر أن قوة الحديث انما هى بالنظر الى رجال استاده لا بالنظر الى كونه فى كتاب كذا .

( ٢ ) وقد سر الكلام منا مفصلاً على كون البخارى مجتهداً وكون مسلم شافعيًا فليراجع .

على وفق مارأى ، وترك الأحاديث الى تمسك بها صاحب هذا المذهب لإثبات مارأى . وكان الإمام مسلم شافعي المذهب فجاء في " صحيحه " بأحاديث قوى بها مذهبه . ( ١ ) فقد عرف مخالفة أحاديث " الصحيحين " لهذا المذهب في الاغلب بعد ما جمع الشيخان " صحيحهما " ، لافي حين ما ألهم الله تعالى صاحب هذا المذهب الأحكام الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعى ديناً رضىاً . وليس الوفاق بأحاديثها وأحاديث واحد منها إذا كان المأخوذ منه أحد الأصول الأربعة من شرائط صحة الحكم بمسئلة شرعية ولا من شرائط الإعتبار الذى أمر به المجتهد ، فلا عيب في المذهب بهذا الخلاف إذا كان قائماً على أصوله الأربعة المذكورة . ( ٢ ) ثم إن فوقية مرتبة "الصحيحين"

( ١ ) وقد أشبعنا القول في أسباب اختلاف المحدثين مع سلف المجتهدين في كتابنا " ما تمس إليه الحاجة " لمن يطالع سنن ابن ماجه " فليراجع .

( ٢ ) قلت : ولا شك فقد نقل المحدث الاسير البياضى في " توضيح الافكار شرح تنقيح الانظار " عن الحافظ ابن حجر العسقلانى ما نصه :

" والائمة لم تجمع على العمل بما فيها - أى بما في " الصحيحين " - لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل لأن فيها أحاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض أو ناسخ " ( ج ١ - ١٢٥ )

على مرتبة غبردها من الكتب الحديثية لا يجعل المذاهب المأخوذة من الكتاب والسنة قبل جمع الشيوخين "صحيحهما" غير مقبولة فيما خالفهما ؛ (١) على أن كون هذا المذهب في الأغلب على خلاف أحاديثهما (٢) إن سلمنا تجريجه

(١) قلت : وبعد جمعها أيضاً فقد يعرض للأفوف ما يجعله فائتاً .

(٢) قلت : إن المصنف قد مشى في هذا البحث على سبيل النزول والتسليم ، والا فلا يخفى على من تتبع "الصحيحين" أن دعوى صاحب "الدراسات" أن ( هذا المذهب - يعني المذهب الحنفي - في الأغلب على خلاف ما في "الصحيحين" ص ٣٣١ ) غير صحيحة ؛ بل الحق خلافها وهو أن هذا المذهب في الأغلب موافق لما في "الصحيحين" وإنما وقع الخلاف في بعض المسائل لما قامت أدلة أخرى معارضة لرواياتها فقدست عليها لوجود مرجع قوى أو ناسخ صحيح وهذا قد وقع في سائر المذاهب أيضاً فلا خصوصية للمذهب الحنفي . وقد ذكرنا بعض أمثله ذلك في "التعليقات على الدراسات" نقلاً عن الحافظ الجلال السيوطي . ومن فتش المذهب الحنفي وجده من أكثر المذاهب موافقه لما في "الصحيحين" و "السنن الأربعة" ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المتكبرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم . وقد صرح بذلك شيخ صاحب "الدراسات" الإمام ولي الله الدهلوي أيضاً في "فيوض الحرمين" حيث قال :

"عرفني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في "المذهب الحنفي"

طريقه أنيقه - هي أوفق الطرق بالسنة المعروفة - التي جمعت وافقت في زمان البخاري وأصحابه . وذلك أن يؤخذ من

في هذا المذهب يرجحه ويقويه بحيث لا يبقى شئ من ذلك  
التجريح فيه ما ذكرنا قبل نقلاً عن العارف بالله تعالى الخواجه

أقوال الثلاثة- قول أقربهم بها في المسئلة- ثم بعد ذلك يتبع  
اختيارات الفقهاء العنفيين الذين كانوا من علماء الحديث ،  
قرب شئ سكت عنه الثلاثة في الأصول ، وما تعرضوا لنفيه ،  
ودلت الأحاديث عليه فليس يد من إثباته ، والكل مذهب  
حنفي “ اهـ (ص ٤٨ طبع دهلي)

والشيخ ولي الله هذا يصفه صاحب “الدراسات” تارة بقوله  
(قدوة علماء دهره يعسوب زماننا ، الشيخ الأجل الصوفي الأكمل ،  
امام بلاد الهند الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم اهـ ص ٢٩٢) وتارة  
يذكره بلفظ (شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم  
الدهلوي اهـ ص ٢٧٣)

ولو شئت أن تعرف كثرة موافقه المذهب الحنفي لأحاديث  
”الصحيحين“ بالنسبة الى سائر المذاهب فارجع الى ما ذكره المحدث  
الفقيه الكبير أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله  
البغدادي سبط ابن الجوزي المتوفى عام ٦٥٤ هـ في ”الباب الثامن“  
من كتابه ”الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح“ وقد طبع بمصر سنة  
١٣٦٠ هـ والى ما كتبه المحدث العلامة الشيخ الامام الفقيه قاضي  
القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي المتوفى عام ٦٦٥ هـ في  
الباب الأول من كتابه ”جامع مسانيد الامام الاعظم“ في جواب  
مطاعن الخطيب على الامام من أمثله كثيرة لذلك في كل باب  
تجد فيها مقنع .  
النصافي

محمد پارسا والعارف السرهندي وغيرهما من أن عيسى وعليه الصلاة والسلام حين ينزل من السماء يعمل بماله ويصوب إجماعه الحق عليه السلام ما ذهب إليه أ وهذا الترجيح الثابت في هذا المذهب الشريف أعلى . به أس ذلك التجريح . والحمد لله تعالى على ذلك جارح .

وليس فيما ذكره الإمام ابن الهمام وسائر المخصوصية "الصحيحين" مطلقاً بل فيما كان بشراً أحدهما أو برجالها أو رجال أحدهما فهو من قبيل تشريع وأداء واجب تعظيمهما حيث قالوا : إذا وجدت شر التي اعتبرها البخاري أو مسلم وعرف ذلك بقول ضابط ثبت حافظ فينبغي أن يكون الحديث الجامع لا مثل ما أخرجه . ففي هذا القول تعظيم شأنهما وت التي بنيا عليها الحكم بصحة الحديث زائداً على تعذر قررها غيرهما في الحكم بالصحة . وأما إبط "الصحيحين" في خصوص المقامين فقط فلانما يلزم على قبول ما فيها إجماع على ثقة رجالها وعلى قبول صحة الحديث فإذا وجد شرطها أو رجالها في الأحكام غير "الصحيحين" لزم وجود ذلك الإجماع فيه أ لمخصوصيتها مطلقاً في الحكم بصحة الحديث إلا فيما وحكم بوجود شرطها أو شرط أحدهما فيه حافظ

عدل . وليس هذا قدحاً في منبع مرتبتها ورفيع قدرهما بل قولاً بتعظيمهما وتعظيم ما قالاه والتزاماً لما أسماه وحكما به ؛ على أنه ليس هذا الحكم من الحنفية أشد مما قد حكم به المعترض سابقاً من أنه إذا روي الأعرابي الأذنى حديثاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أخذه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كالحديث الذي روى سيدنا على المرتضى رضى الله تعالى عنه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (١) .

وأما كون "الصحيحين" أصح كتاب في الصحيح المجرد تحت أديم السماء، وأنها أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل فلم يدل إلا على أن مجموع ما في هذين الكتابين أصح وأقوى من مجموع ما في الكتب الحديثية الأخر . ولا دلالة فيه على أن كل فرد فرد من أحاديثها وأحاديث أحدهما أصح وأقوى من كل فرد فرد من أحاديث الكتب الحديثية الأخر . وما يجوز أن يكون قادحاً فيما قاله الإمام ابن الهمام وذووه هو الثاني دون الأول ودون اثبات الثاني ههنا خرط القناد .

ثم إنه قد وجد الإجماع على فضل أبي حنيفة على الثلاثة من الأئمة الأربعة وجلالة قدره وتحقق فيه إجماع لم يوجد مثله في فضل البخاري ومسلم على غيرهما من المحدثين وفيهم من هو أعلى شأنًا منها كأحمد بن حنبل ، بل الأئمة الأربعة ومن في رتبهم فاضلون عليهما ، وكل منهم له شأن عال ومقام غال . ولنا ولهم ولكل

مؤمن ومؤمنة برسول الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . والعجب كل العجب أن المعارض ههنا يعتمد بمثل هذه الإجماعات التي في ثبوت كونها إجماعات أكثرية أيضاً نظر . وقد عرف من كلامه السابق أن الإجماع الحقيقي لا يكون حجة إلا بعد ما وجد فيه الشروط المحدثة التي ذكرها هناك ، وأنه لم يوجد له مثال في إجماعات الشريعة الفراء . وقد عرف من اعتقاد المعارض أيضاً أن الإجماع الأكثرى لا يعتمد به عنده فلا يظنه إلا هباء منثوراً . فما أجرأه على ذكر الإجماعات التي كونها أكثرية غير متحقق أيضاً ههنا .

قوله حتى يقول في بعض المواضع ” فما قال أبو حنيفة باطل “ ( ص ٣٣٢ )

قلت : إن كان الإمام الطحاوى أورد في بعض المواضع مثل هذا اللفظ من جانب الخصم ثم تصدى له بالجواب الحق فهذا مما يرتضيه كل مقلد طالب للحق ، وإن كان أورد مثله من عند نفسه — والله تعالى أعلم بموقعه — فيما إذا وجد حديثاً صحيحاً مخالفاً لرواية المذهب ولم يثبت عنده شهادة من السنة لتلك الرواية أصلاً فلا عتب عليه بذلك . وليس هذا إلا كقول مثل النووي وغيره من الأئمة الشافعية ” وقول الشافعى باطل “ أو ” مخالف للحديث الصحيح “ وهذا مما لا تأخر عنه بعد ثبوت ما ذكرنا كيف لا ! وقد ثبت في الكتب المعتمدة في المذهب ( أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام

الأعظم إلا لضعف دليل) انتهى . فإذا ثبت عند مثل الإمام الطحاوى ضعف دليل المذهب بحيث لم يكن عنده إلا مجرد قول الإمام صاحب المذهب في مقابلة الحديث لا يجوز له الفتوى عليه ، إلا أنه لا يلزم من تحقق ضعف دليله عند مثل الطحاوى تحقق ضعفه في نفس الأمر . وكَم من أقوال ضعفه بعض العلماء من حيث ضعف دليله ورد عليه البعض الآخر وقواه بما وجد من الدليل الصحيح القوى ، والحق مع المقوى . وقد جربنا مرات قول بعض أهل الزمان في روايات المذهب : أنها مخالفة بالحديث فوجدناها كاذبة عنادية .

ولا يحتاج عدم وقوع أبى حنيفة في خلاف الحديث الشريف ونجاته عنه إلى ما سيذكره المعارض إن شاء الله تعالى فله من تباع الكتاب والحديث شأن لا يحتاج به إلى الحيل والمحل .

ولا وهن في الروايات المنقولة عن أبى حنيفة المخالفة لظاهر أحاديث "الصحيحين" إذا أثبتنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت الصحيح وأبدها وإن لم ير الخفاش بهاء نوره فإنه شمس ضحى أضحت عنه آفاق العالم واقطار الأرض وهى في ضياء كامل، نعم إن المنصف البطل القائل بصريح الحق وطريقه إذا رأى رواية لإمانه غير مشهودة بحديث أصلاً وقامت الأحاديث على خلافها تامة قائمة على أصولها بإذن الله يجب علينا ترك الرواية والعمل بتلك الأحاديث ؛ لكن أين تلك الرواية ؟ وقد رأينا دعاوى

كثير من الناس في بعض الروايات بأنها على خلاف الحديث فوجدناها كاذبة خاطئة ، ولم يثبت عندنا منها شئ ، وخسر هنالك المبطلون .

**قوله** وانشتغل بما أردنا الإفصاح عنه الخ (ص ٣٣٢)

**قلت :** فعلينا أن نشتغل بما يرد قول هذا المعارض المبطل لقول الإمام ابن الهمام وذويه من الحنفية الأعلام مما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى .

**قوله** في كونها سلطاني سلاطين الصنعة (ص ٣٣٣)

**قلت :** لا يجوز إطلاق لفظ "سلطان السلاطين" على أحد سوي الله تعالى فقد جاء الحديث في منعه على ما في "سنن الترمذي" وغيره فينبغي التحرز عنه ولو مقيداً بقيد الصنعة ، ويجب عليه أن يقول في كونها سلطانين من سلاطين الصنعة ، ولأن الأئمة الأربعة وبعضاً من المحدثين أقوى وأعلى شأناً منها في صنعة الحديث .

**قوله** ولما يبق ريب بإجماع العلماء الخ (ص ٣٣٣)

**قلت :** ثم ثبت دعوي هذا الإجماع ؟ وقد مر أنها دعوي كاذبة . وقول ابن المديني وأبي زرعة ليس فيه شائبة من هذا الإجماع ؛ بل ولا شائبة فيه من هذا التقديم الذي ادعى

المعترض عليه الإجماع من غير روية .

**قوله** فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها الخ (ص ٣٣٥)

**قلت :** هذا ممنوع . وما الدليل على عدم جواز سماع حكم الحافظ الناقد الثقة العارف بأحوالها وبما قرراه من شروطها . أليس تكذيب مثل هذا الحكم في مثل هذا الإخبار حراماً ؟ وأيضاً قال الإمام السيوطي في "التدريب" (ألف الحازمي كتاباً في "شروط الأئمة" وذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما) إنتهى . وأيضاً قال الإمام السيوطي في "تدريبه" (قال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى حين تصنيفها إلى الصحابي المشهور) إنتهى . فقول النووي . إن المراد بقولهم على شرط الشيخين الخ وتعليقه ذلك بما علل به بيان لما يغاب وجوده من الشقين لا حصر الذي الشقين في الوجود على أحدهما كما وهم ؛ على أن وجود أحد الشقين ومساواته بما أخرجاه يكفي للحكم بالتحكم . وسيجيء الجواب عن قول المعترض (وذلك أيضاً برواية غيرها عنهم لا يوجب المساواة بها ص ٣٣٥) في ذيل الوجوه الآتية إن شاء الله تعالى . فقوله (فلا محيص إلى الفوز بشرطها إلا الإخراج الخ ص ٣٣٥) فيه بحث لما مر . وأيضاً يرد هذا القول أقوال أصحاب أصول الحديث التي اعتبر المعترض سابقاً تمايل كلماتهم إجماعاً وذكرت منها ههنا لفظ الحافظ العسقلاني "شارح النخبة" وهو قوله (ثم قدم في الأرجحية من حيث

الأصححة شرطها لأن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخاري على شرط مسلم وحده ثم من الصحيح ما ليس على شرطها اجتماعاً وانفراداً انتهى .  
 فقوله ( فإن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح ) يدل أن ليس المراد بشرط الشيخين أن يكون رجال إسناده رجال كتابهما فقط ؛ بل هو مع باقي شروط الصحيح المعروفه في أصول الحديث . وإلغاء الكلام الأخير وإعمال الكلام الأول - وهما في موضع واحد - ليس من شأن العقلاء فضلاً عن الفضلاء . ولا يلزم من عدم إتيان الشيخين في " صحيحيهما " بشرط من شروط الصحيح ومن عدم إتيانها في غيرهما به على هيئة الاجتماع أنها لا تعرف إلا بتصريحيهما ، حتى أن من ادعى من البارعين المتقنين الحفاظ الأنابات في حديث أنه على شرطها أو على شرط أحدها يجب علينا تكذيبه ويحرم علينا النظر والإلتفات إلى قوله . فقد أعطى الله سبحانه وتعالى لهم بالتبعية والإستقراء من العكوف على ما قروا و شرطاً في الصحة ما لا يطلع عليه غيرهم من الناس .

قوله ولم يوجد بالإجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلها الخ ( ص ٢٣٥ )

قلت : لم يأت المعارض ههنا بسند يثبت هذا الإجماع ولم يثبت ذلك بقول أحد من الثقات المتقنين ؛ على أن من المعلوم أن الإمام أحمد بن حنبل ونظائره كانوا من المعاصرين للبخاري وهم أعظم

منه في الفن وإمامته بالضرورة فإذا كان هذا حال البخاري كان حال مسلم أولى بذلك منه . ولو سلمنا ثبوت هذا الإجماع فنقول : إن هذا استدال بالإجماع ممن ينكر وجود الإجماع الحجة في الشريعة الطرية فلا يتم . وأما الحكم بأن فيما بعد عصرهما لم يوجد مثلها فهو خبر كخبر العارف ابن علان البكري الشافعي بأن المجتهد مفقود من المائة الرابعة ، وكخبر العرفاء الكاملين ممن ذكرنا أساميهم الكريمة قبل بأن عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء يعمل بمذهب أبي حنيفة ويتفق مطابقة رأيه العالي المأخوذ من مشكاة النبوة الأحمدية والدولة الحمادية قطعاً رأى سراج الأمة للعلية ، وكخبر بعضهم أن المهدي رضى الله تعالى عنه حين يظهر أمره يعمل بمذهبه كذلك . فإذا كانت هذه الأخبار عند المعارض كأذنة ييقن ينبغي أن يكون هذا الخبر كذلك عنده أيضاً ؛ على أن هذه الأخبار صدرت عن العرفاء بالله تعالى الكاملين وهم مصدقون فيما أخبروا به عند أهل الحق القائلين بأن كرامات الأولياء حق . ولم يقل أحد لا من أهل الحق ولا من أهل الباطل إن خبر مثل هذا المعترض بما يكون يجب تصديقه أو يجوز ؛ بل لوقيل : إن مثل هذا الخبر من مثل المعارض وهو إخبار بما سيكون حرام من أعظم محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لكان أوجه وأقوى . وأيضاً قد قام الدليل على أن خبره هذه كذب بين فإن عيسى والمهدي على نبينا وعليهما الصلاة والسلام أعلى شأناً منها في إمامة علم الحديث .

قوله الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرد حال الراوى الخ (ص ٣٣٥ ، ٣٣٦)

قلت : هذا الوجه الأول لا وجه لإبراده ههنا إذ لا دخل لما ذكره المعارض ههنا في تصحيح الحديث نعم لو ثبت فله دخل في ترجيح حديثها على حديث غيرها وليس التصحيح موقوفاً عليه إذ الصحة عبارة عن معني معين ليس هذا الذي ذكره نفسه ولا جزء منه ولا لازماً له . فكلام المعارض ههنا يشبه كلام من قال : إن الأعمال ركن من أركان الإيمان وليست كذلك عنده . فالإيهام الناشئ عن كلام المعارض إيهام فاسد لا يعبأ بمثله . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لم يجوز أن يكون الحديث الصحيح على سبعة أقسام . وأيضاً قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" (أما رجحان "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث الإتصال فلاشتراطه أن يكون الراوى الغير المدلس قد ثبت له لقاء من يروى عنه ولومرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة) انتهى . - أى إذا روى ذلك الراوى عن شيخه المروى عنه بصيغة يحتمل السماع وعدمه - فهذا الكلام من الحافظ مع ما نقلناه قبل عن الحافظ أيضاً من المراتب الثلاثة الأخيرة للحديث الصحيح برد قول المعارض السابق وهو (فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها ولم بصرحا ص ٣٣٥) وقوله (فلا سبيل الى إثبات مثل شرطها الخ ص ٣٣٥) ويرد هذا الوجه الأول أيضاً لأنه إذا كان مسلم يكتفي في التصحيح

بمجرد المعاصرة ولا يشترط فيه اللقي ولو مرة ولا ثبوت السماع  
والبخارى لا يكتفى به بل يشترط اللقي ولو مرة ولا يشترط ثبوت  
السماع تبين أنها لا بشرطان في التصحيح كثرة الملازمة بينهما ولا  
قلتها، ولا كون الراوى من بلد المروي عنه ولا انتفاء ذلك ولا كونه  
ممارساً لحديثه ولا انعدام ذلك . فنعوذ بالله تعالى من هذا الكذب  
البحث والإفتاء المقت على الإمامين البارعين رحمهما الله تعالى . قال  
الإمام النووي في "تقريبه" والسيوطي في "تدريسه" ( مذهب  
مسلم لإمكان اللقاء الذى عبر عنه بالمعاصرة ، ومذهب البخاري في  
"جامعه" وابن المديني والمحققين هو شرط اللقاء وحده ومذهب  
أبي المظفر السمعاني شرط طول الصحبة بينهما بعد اللقاء ، ومذهب  
أبي عمرو الداني شرط معرفته بالرواية عنه ، ومذهب أبي الحسن  
القاسبي إشتراط أن يدركه إدراكاً بيناً ) انتهى محصل كلامهما .

وأما الوجه الثاني الذي ذكره المعارض فضعفه بين إذ الحاكم  
بكون هذا الحديث على شرطها أو شرط أحدهما إذا كان عارفاً  
مقتناً بارعاً حافظاً ثبتاً كيف يتأتى منه هذا الحكم فيما لا يجوز له  
الحكم به فيه . ولو ثبت في موضع منه نادراً الحكم بما لا يجوز له  
الحكم به فهو سهو من ذلك الحاكم الغير المعصوم فلا يجوز تكذيبه  
في كل ما حكم به فيه بهذا ، نعم لو حكموا بقبول مثل هذا  
الحكم - ولو من غير العارف - أو بأن كون الحديث على شرطها  
أو شرط أحدهما عبارة عن مجرد معرفة حال الراوي في العدالة  
والضبط لا تجه هذا الوجه الثاني . والأمر ليس كذلك عند

المحدثين ، فاتجاهه ضائع . أما سمعت قول الحافظ : المراد بشرطها روايتها مع باقى شروط الصحيح ؟ وقد قدمنا قبل .

وأما الوجه الثالث فالجواب عنه أنه مقال فى خصوص المادة . وبطلان أن تكون تلك المادة على شرط أحدهما لا يستلزم أن يكون جميع ما حكموا فيه بأنه على شرطها أو على شرط أحدهما باطلاً غير صحيح ، على أن الحاكم العارف البارع الحافظ الثبت ما ثبت عنه مثل هذا الحكم فى مثلها . وأيضاً جعل هذا السند من باب التلخيص فى الإسناد غير صحيح ، ولذا أورد صاحب " تذكرة القارى محل رجال البخارى " فى " تذكرته " سماك بن حرب وعكرمة كليهما وقال فيها ( وما لسماك بن حرب سوى موضع واحد - أي فى " صحيح البخارى " فى الكفارات - فى باب الكفارة قبل الحث ) انتهى . وقال فيها : فى عكرمة نقلاً عن مقدمة الحافظ ( احتج به البخارى وأصحاب السنن ، وتنكبهم مسلم فلم يخرج له سوى حديث فى الحج مقروناً بسعيد بن جبير وتركه مسلم لكلام مالك فيه ) انتهى . فعرف بهذا أن سماكاً على شرطها وعكرمة كذلك بمعنى أنه من روايتها وإن كان مسلم ترك عكرمة فيما إذا كان الحديث دائراً عليه فقط على خلاف الإمام البخارى . وأيضاً الإجماع منعقد على قبول ما روياه أو رواه أحدهما ، أو على تعديل من روياه عنه أو روي أحدهما عنه كما صرحوا به ، فالإجماع فى هذا السند الذى سماه المعترض ملفقاً قائم .

وأما الوجه الرابع فلاربع فى عدم اتجاهه أيضاً إذ الكلام

في حكم الإمام البارع الحافظ المتقن العارف بأنه روي هذا الراوي عن هذا المروي عنه قبل إختلاطه وذاك الراوي عن ذلك المروي عنه بعده بذلك ، فلا يحكم بثبوت الشروط المذكورة إلا في الصورة الأولى دون الثانية .

وأما الوجه الخامس فلا شك في أنه باطل لأن ابتناءه إنما هو على القول بأن شرط مسلم هو مجرد الإتيان بالحديث عن رجاله بأعيانهم والأمر ليس كذلك . وههنا وجب تذكر كلام الحافظ في " شرح النخبة " في تفسير شرطها ولا يجوز لأحد من المتقنين الأثبات الأعلام أن يكتفوا في هذا الحكم العظيم بهذا المقدار .

وأما الوجه السادس فكذلك لعين هذا الذي ذكرنا . سيجي الكلام على الوجه السابع ، والوجه الثامن مستوفى إن شاء الله تعالى .

**قوله** بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناد فيه منهم كروان ( ص ٣٣٧ )

**قلت :** إن أراد بالإتهام الإتهام بالكذب فحاشا لله أن يورد البخاري في " صحيحه " مجرد حديث من كان حاله كذلك لأنه حيثئذ يكون حديثه متروكاً نازلاً عن الموضوع غالباً عن بقية أقسام الحديث الضعيف في شدة الضعف . وإن أراد بالإتهام الإتهام في الصدق في الحديث فلا يجوز للإمام البخاري إبراد حديث مثله في صحيحه مجرد أيضاً ، على أن هذا قول بإهدار شأن البخاري وإمامته في هذه الصنعة ، وإبطال جميع ما ذكره المعترض في بيان

علو شأنه في سابق كلامه ، وباهدار شأن " صحيح البخاري " وعدم تجرده عن أحاديث المتهمين . وهل هذا إلا بما يوجب فطية عظيمة وزوال الأمان عن " صحيح البخاري " ! قال صاحب " تذكرة القاري " ( ولم يره صلى الله تعالى عليه وسلم مروان ، وقال الواقدي بل رآه والصواب الأول سمع عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وزيد بن ثابت وجاعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وروى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه ، وإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلى بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث . وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في " صحيحه " وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم ) انتهى . ونحوه في " ميزان الاعتدال " للحافظ الذهبي ، وفي " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني . وذكر الحافظ العسقلاني في " تحاف المهرة " ( أن مروان روى عن عمر بن الخطاب أيضاً فذكر الحديث ) وقال القسطلاني في " شرح صحيح البخاري " في " باب قول الله تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين " من أبواب الجهاد ( مروان تابعي ) انتهى . وقال الإمام العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " في ذلك الباب ( ومن لطائف إسناد هذا الحديث أن سهل بن سعد الصحابي يروي عن مروان وهو تابعي ) انتهى . وقال الأستاذ الأعظم (١) قدس سره ( وقدروي البخاري في " صحيحه " عن مروان منفرداً أحاديث منها حديث في " باب قوله

(١) يريد به أباه الشيخ الامام محمد هاشم السندي رحمه الله تعالى

لايستوى القاعدون من المؤمنين“ من ”أبواب الجهاد“ ، ومنها حديث في باب من ”أبواب الخج“ ومنها حديث في فضل الزبير رضى الله تعالى عنه من كتاب المناقب“ ( وقال العلامة الشيخ عبدالرحمن النصر بوري في ”رجال البخارى“ نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني ما حاصله ( وقد تتبعت فيما نسب إلى مروان من أقواله وأفعاله وايدائه لأهل بيت المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلمهم وسلم فلم يثبت شئ منها لا بسند صحيح ولا بسند حسن والله تعالى أعلم ) إنتهى . وقال الحافظ في ”تهذيب التهذيب“ ( قال عروة بن الزبير : كان مروان لا يشتم في الحديث ، وهو في رواية ذكرها البخاري لا يشتم ) إنتهى . (١)

(١) وقال العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي في ”تطهر الجنان“

” عن شيخ الاسلام والحفاظ - يعنى ابن حجر العسقلاني - من جملة من روى عنه - أى عن معاوية - رضى الله عنه - من أكابر التابعين وفقهائهم مروان بن الحكم . وقد يشكل على ذلك ما جاء عنه في ايدائه الشديد لأهل البيت ، وسبه لعلى كرم الله وجهه على منبر المدينة في كل جمعة ، وقوله للحسن بن على والحسين : أتم أهل بيت مهونون ، ونحو ذلك مما يأتى عنه . وجوابه أنه لم يصح شئ من ذلك كما ستعلمه بما سأذكره أن كل ما فيه نحو ذلك في سنده عله ، ولهذا روى له البخاري وغيره ولم يجرحه المحدثون ، وأوضح عنه

قوله بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم (ص ٣٣٧)  
قلت : هذا بناء على مجرد الظن الذى لا ينفع فى القول  
بشئ شئ أصلاً ، ولم يقم دليل على هذا ، فهو من باب الرجم  
بالغيب . وهل يجوز الرجم بالغيب ، لا سيما وفيه ارتكاب الكذب  
على مثل الإمام البخارى ؟ ثم إن مجرد الوقوف على طريق آخر من  
غير إيراد لها فى " صحيحه " لا يدفع شيئاً عن الإمام البخارى من  
النقص الآثل إليه بإيراده رواية مثل مروان فى " صحيحه " ،  
وقد عرفت سابقاً أن البخارى قد أورد فى " صحيحه " عن مروان  
بمفرداً أحاديث ولم يوجد مضمونها بطريق آخر فيه أصلاً ؛ على  
أن إيراده حديث مروان بطريق آخر فى " صحيحه " لا يدفع شيئاً  
بن الطعن فيه وفى " صحيحه " على ما هو معتقد هذا المعارض فى  
مروان فإنه قد عرف من معتقده من الخارج فيه أنه قد ثبت  
منه من الأقاويل والأفاعيل ما لا يشك بعده فيه أنه كذاب  
لحد شرير كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ملعون من  
اللاعين ، ومن كان عداوة أهل البيت الرضى - رضى الله تعالى  
نهم - وسبهم ولعنهم وإيذائهم دأبه ودينه ، وقد صرح  
بذلك المعارض فى رسالة له سماها " مواهب سيدالبشر " بإيراد  
لإمام البخارى حديث مروان فى " صحيحه " ولو مع إيراد طريق

شئ من ذلك لنقله الحفاظ وتكلموا عليه . وتسلم أنه قال  
ذلك نفائته أنه مبتدع ، والمبتدع غير الداعية - تقبل روايته ،  
وقد روى البخارى فى " صحيحه " عن جماعة مبتدعين ولم  
يؤثر ذلك فيه ، اهـ (ص ٤٤ بهامش " الصواعق المحرقة " )

آخر له على هذا لا يدفع شيئاً من الطعن الأقبح عن الإمام البخاري "وصحيحه".

**قوله** ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً الشيخ (ص ٣٣٧)

**قلت:** هذا الكلام لا يفيد إلا بعد إثبات أن الإمام البخاري إنما أخرج أحاديث مروان في "صحيحه" عند بحثه مع من يحسن الظن إليه ويعتقده بناءً على أن يلزمه. وكل هذا من المفتریات الباطلة؛ على أن مرمى الإلزام لا يحمل على أن يخرج حديث الكذوب أو المتهم في "الصحيح" المجرد ودون إثبات هذه المفتریات التي لا اس لها ولا بناء خرط القتاد. ولو سلمنا أنها ثائنة فلا نجاة للإمام البخاري من أنه أخرج في "الصحيح" المجرد أحاديث المتهمين مع أن مقصد الإلزام لا يلجئ إلى إخراجهم فيه.

**قوله** ومن هذا القبيل رواية علي بن الحسين الخ (ص ٣٣٨)

**قلت:** قد أثبت هذه الرواية الجبال الأعلام كالحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني في "فتح الباري" و "تهذيب التهذيب" و صاحب "التذكرة" وغيرهم وصرحوا بأنها موجودة في "صحيح البخاري" فلا سبيل إلى إنكارها إلا لمن كان ينكر صحة روايات

”صحيح البخارى“. وجعلها من هذا القبيل المنحوت فى أول المرتبة وفى آخر المراتب ؛ بل وفى جميع المراتب يحتاج إلى سند يدل عليه أو حديث ينطق به أو دليل يحكم بذلك ودون إثباته خرط الفتاد .

قوله مع ما له من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال  
(ص ٣٣٨)

قلت : لو ثبت عليه ما نقله اصحاب التواريخ عنه من تلك الأفعال والأعمال لكان البغض إليه والعداوة معه مفروضاً منحتماً ، ولم يسع لأهل الإيمان أن ينقل عنه شيئاً من الأحاديث الشريفة وغيرها ، ولم يجز لأحد أخذ الدين والسنة عنه ، وما جاز رواية سيدنا على بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد و سيدنا عروة بن الزبير وغيرهم عنه . وإيراد الإمام البخارى فى ”صحيحه“ أحاديثه المفردة والمقرونة بإيراد الطريق الآخر يدل على أنه ما ثبت عليه شئ من ذلك والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر ، على أنا قد قدمنا ما يدل صريحاً على أنه ما ثبت عليه شئ منها . والذي أعتقده أنا هو أنه إن كان فى الحقيقة من مبغضى آل الله صلى الله تعالى عليه وسلم الطيبين الطاهرين ومات على ذلك فنحن برثون عنه براءة طيبة مباركة . والله شهيد على ذلك وإلا فأمره موكل إلى الله تعالى والله شهيد على ما يعملون .

قوله فعند من لا خبرة عنده مروان من مشائخه الخ  
(ص ٣٣٨)

قلت: أما هذا فصدر عن أمثال الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وصاحب "التذكرة" وغيرهم بل عدوه من مشائخ سهل بن سعد الصحابي وعروة بن الزبير الذي هو من الفقهاء السبعة وغيرهم من نظرائه أيضاً، فإن كانوا عند المعترض من الذين يجب قبول قولهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتحسين والتضعيف، وفي أنه يروى عن كذا شيخاً، وفي أنه روى عنه كذا شيخاً وغيرها وجب عليه أن يقبل قولهم هذا أيضاً وإن كانوا عنده ممن لا خبرة عنده كما وقع التصريح به ههنا في كلامه وجب عليه أن يرد جميع ما ذكره في "الدراسات" ورسائله الأخ عنهم عليهم، فإن العلوم الدينية والأمور المذكورة فيها أمانات إلهية لا يجوز أخذها ممن لا خبرة عنده قطعاً.

وأما ما رواه الإمام النووي عن سفيان فهو رواية عن الواضع مع بيان الوضع ورواية سيدنا علي بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد الصحابي وعروة وغيرهم عن مروان ورواية الإمام البخاري في "صحيحه" المحررد عنه ليست كذلك. فإن ادعيت فيها بيان الوضع عناداً فأت به إن كنت من الصادقين، قال الحافظ في "شرح النخبة" وغيره (وانفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقترنة ببيانه) إنتهى. فقياس روايتهما على رواية النووي عن

سفيان قياس غير صحيح . ثم إنه بشعر كلام المعارض هذا بأن رواية مروان رواية كذاب فحديثه موضوع مفترى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويستلزم هذا أن يكون بعض أحاديث " صحيح البخاري " المحرود موضوعاً مختلفاً عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فارفع الأمان عن " الجامع " وساغ لكل أن يقول : في أى حديث شاء هذا حديث موضوع أخرجه البخاري في " جامع " لإلزام فلان الفلان في أول إلزام شخص أى شخص سبحانه هذا بهتان عظيم تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأ .

وأما الوجه السابع فلا يكاد يصح أيضاً لأن غاية ما أورد فيه حسن الظن إليهما وبناء رجحان حديثهما على حديث غيرهما عليه ، وكما أنه يجب حسن الظن إليهما يجب حسن الظن الى الحاكم بالمشاورة العارفين المتقنين البارعين الثبت . وهل يلغى صريح حكم ذلك الحاكم في الحديث ؟ ولم يثبت عنهما أو عن أحدهما فيه أنه ليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما ، بل ما ثبت عنهما هو أن الصحيح المتروك في " الصحيحين " أكثر مما فيها . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان المخرج فيهما أرجح من المتروك ، على أن البحث ليس إلا في شروط الصحة . وهذا الوجه السابع بعد اللتيا والتي لا يفيد إلا رجحان حديثهما على حديث غيرهما ، وهو لا ينافي في المساواة في الصحة ورجحان أحدهما على الآخر بوجه آخر ، وقد عرف مما ذكرنا أن دعوى الإجماع على أنه لا يوازئها أحد من المشائخ العظام دعوى غير صحيحة لوجوه ذكرناها . فم جاء

جواز الرجحان؟ فضلاً عن أن يكون متحتماً؛ على أن القول بعدم موازنة أحد من المشايخ العظام لها لا يستلزم أن يكون حديثهما أو حديث أحدهما راجعاً على حديث غيرهما فإن من المعلوم أن الأحاديث التي جاء بها البخاري في مصنفاته غير "الجامع الصحيح" كثير منها مرجوحة عن الحديث الذي جاء به غيرهما في مصنفاتهم وأما الوجه الثامن فلا مسأغ له إنتهاضاً على ما ادعاه المعارض أيضاً لما سذكر إن شاء الله تعالى .

**قوله** والثاني هو الحق بالدليل الواضح (ص ٣٣٩)

**قلت:** أراد بالثاني ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه من القول بالقطع فيما سوى المستثنيات أو ما ذهب إليه المعارض من القول الملقق من قول ابن الصلاح وما اخترعه . وقد مر على تلك الدعوى وعلى ذلك الدليل من الأبحاث ما دلت على أنه ليس بصواب بل الحق مع النووي والجمهور من المحدثين والمحققين والفقهاء .

**قوله** فهذا الدليل على مزبنة "الصحيحين" الخ (ص ٣٣٩)

**قلت:** فيه كلام من وجوه أما أولاً فتلقى الأمة للصحيحين بالقبول قد نقل إلينا بنقل الثقة المعترين ولم ينقل إلينا بالتواتر، ويحتاج صحة هذه الدعوى إلى إثبات إجماع جم غفير لا يمكن تواطهم

على الكذب في كل عصر إلى يومنا هذا على نقل هذا الإجماع ، ودون إثباته بعد ما بين المشرقين . وأما ثانياً فلأن الإجماع شرعاً هو اجتماع جميع مجتهدي عصر واحد على الحكم الشرعي ولم يعرف في هذا الإجماع أن إجماعهم كان على وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فقط ، أو عليه وعلى الحكم بالصحة الإصطلاحية ، أو عليه وعلى الحكم بها وعلى الحكم بالصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً ، بل كلامهم مضطرب في ذلك وصريح كلام أكثر الحديثين في أصول الحديث بنادى بأعلى صوته على أن هذا الإجماع ما كان إلا على الأول وهو القدر المحقق المتيقن ، قال الشيخ على القارى في " شرحه " على " شرح النخبة " نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوى ( إنهم إتفقوا على وجوب العمل بما في " الصحيحين " وهو لا يستأزم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لأن العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح فحينئذ لا يلزم أن يكون الاتفاق على الصحة ) إنتهى . وأما ثالثاً فلأن المعارض لما حكم في كلامه السابق أن الإجماع لا يكون حجة إلا بعد أن يتحقق فيه الشروط التي أحدثها ، وأين تلك الشروط في هذا الإجماع؟ فبم اجترأ على القول بحجية هذا الإجماع خاصة؟ وأما رابعاً فلأن المعارض قد حكم سابقاً أيضاً بأنه لم يوجد في إجماعات الشريعة الغراء مثال للإجماع الذي يكون حجة ، فأى أمر جعل هذا الإجماع حجة؟ وأليس هذا الإجماع من إجماعات الشريعة البيضاء عنده؟ وأما خامساً فلأن الحافظ اعسقلاني قال في " شرح النخبة " (رواة

”الصحيحين“ قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم) وقال شارحه في ”شرحه“ عليه (فإن العلماء لما تلقوا كتابيهما بالقبول لزم القول بتعديل رجالهما) انتهى . فهذا تصريح من الحافظ والشارح بأن رجالهما وإن جاءت في حديث غيرها فالإجماع حاصل على تعديلهم . وإذا حكم الماهر المتقن العارف بأسباب الحديث بأن هذا الحديث برجالها أو رجال أحدهما كان تلقى الأمة حاصلاً في رجاله كما كان حاصلاً فيهم إذا جاء الحديث فيها أو في أحدهما . وأما سادساً فلأنه قال الحافظ العسقلاني في ”شرح النخبة“ (إن الأمة إتفقت على وجوب العمل بكل ماصح ولو لم يخرج به الشيخان) انتهى . وقال الإمام في ”للتحرير“ وشارحه في ”شرحيه“ (العمل بنحو العدل واجب في العمليات ، ومنعه الروافض وشذوذ منهم ابن داؤد ، لنا تواتر العمل به عن الصحابة في آحاد وقائع خرجت عن إحصاء المستقرئين يفيد إجماعهم - أى الصحابة - قولاً بأن قال كل منهم يجب العمل بنحو الواحد ، أو كالقول على إيجاب العمل عليه بأن لم يقل كل واحد ذلك صريحاً يمكن علم ذلك من كلامهم) انتهى . فكما أن الإجماع وتلقى الأمة ثبتا على قبول ما في ”الصحيحين“ ووجوب العمل بما فيها كذلك ثبت الإجماع وتلقى الأمة على قبول أخبار الآحاد التي ثبتت صحيحة كانت أو حسنة ووجوب العمل بها وإن كان بينهما فرق من حيث أن وجوب العمل في الأول من غير توقف ونظر ووجوبه في الثاني مع توقف ونظر، فلا دلالة لهذا الإجماع على أنه إذا

نظر العارف المتقن البارع الحافظ الثبت في حديث غيرهما وحكم عليه بعد التأمل الصادق أنه على شرطهما أو على شرط أحدهما لا يساوى ذلك حديثهما في الصحة ووجوب العمل عليه من غير وقفة ونظر . وأما الإجماع على أن لها مزية على غيرهما فيما يرجع إلى نفس الصحة فلم يثبت نقاله إلا في كلام بعض الأثبات وكلام أكثر المحدثين يدل على أنه لم يصح نقله . وبعد اللتبيا واللتي نقول : إن المزية لها فيما يرجع إلى نفس الصحة هي أن وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر بخلاف غيرهما وهذا هو المصرح به في كلام الإمام النووى ولو سلمنا أن هذا الإجماع الأخير ثابت أبضاً والمزية ليست عما مضى ذكره ، فنقول : لا يلزم من الإجماع على هذه المزية أن نفس الصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً قطعية . لم لا يجوز أن يكون الإجماع على المزية في الصحة المصطلحة قطعياً ونفس الصحة بالمعنى المذكور مظنونة فدل هذا الإجماع الثاني على أن لها مزية على غيرهما من حيث أنه يجب العمل بما فيها أكد من وجوب العمل بما في غيرهما ، ومن حيث أن الصحة المصطلحة فيما فيها أزيد منها مما في غيرهما ، ولا يستلزم ذلك أن يكون فيما فيها صحة حقيقية ، ولم لا يجوز أن تكون المزية المذكورة فيها باعتبار أن أكثر أحاديث " الصحيحين " صحيحة قوية بالنسبة إلى الأحاديث التي أخرجها غيرهما فإن الصحة فيها لم تبلغ هذا المقدار كثرة فلا يلزم منه الصحة الحقيقية في جميع ما فيها ولا في

بعض ما فيها . قال شارح " شرح النخبة " ( والحق أن الإجماع على الصحة الإصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل بما فيها لأنه لا يجب العمل إلا بما هو صحيح بالمعنى الشامل للصحيح والحسن ) انتهى . وقال الشيخ على القارى فى " شرحه " على " شرح النخبة " تحت هذا الإجماع الثانى ( وفيه أنه لا يلزم من ذلك الإجماع على صحة ما فى الكتابين فإنه يجوز أن يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحيح ، ولا يكون جميع ما فى " الصحيحين " صحيحاً ، وتكون المزية باعتبار وجوب العمل بجميع ما فيها صحيحاً أو غيره ) انتهى . أو تكون المزية باعتبار وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر . وستقف على إعراف من المعارض بأن القول بهذا الإجماع الثانى ( ينسد خلة إقتضائه بالوجوب الآكد من غير إلجاء إلى القول بالتزام إفادته القطع ص ٣٤٠ ) إنتهى . وإذا كان الأمر كما ذكرنا فقله ( وأما فى خصوص ذلك بالكتابين فللعزم بعدم انعقاد إجماع مثله الخ ص ٣٣٩ ) وقوله ( وأما فى إثباته للمزية فلأن قطعية وجود المثبت الخ ص ٣٣٩ ) وقوله ( وأما فى إرثاة مزية لامزية فوقها فلأنه بوجوب الخ ص ٣٣٩ و ٣٤٠ ) فى كل منها بحث .

قوله فلأنه يوجب على المختار كدائر القطع

( ص ٣٤٠ )

قلت : قدم ما فيه ، وأنه ليس بمختار ، وأنه لم يتم

دليله على أصوله ، وأن ما ذهب إليه النووي هو المختار ، وأنه هو المنتهز بالدليل القائم ، وأنه هو الذى عليه أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء .

قوله اللهم إلا أن يقال : لم يعهد فى الشريعة المطهرة الخ  
( ص ٣٤٠ )

قالت : لما كان ضعف هذا أبين من ظهور الشمس فى رابعة النهار أتى المعارض فيه بقوله " اللهم " وذلك لأن وجوب العمل بالحديث المتواتر أقوى من وجوب العمل بخبر الآحاد الصحيح ، ووجوب العمل به أقوى من وجوب العمل بالحديث الحسن ، ووجوب العمل بالصحيح لذاته أو كده من وجوب العمل بالصحيح لغيره . ووجوب العمل بالحسن لذاته أحكم من وجوب العمل بالحسن لغيره . فالقول بأنه ( لم يبق أثر الإجماع على المزية إلا القطع باطل ص ٣٤٠ ) والظن اللبيب لا يتوقف فى الحكم بطلانه ، على أن القطع بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بوجوب عملاً أكد ، والظن بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوجب عملاً مثله : فثبت الفرق بين وجوب عمل وعمل ، فلا تسبيل إلى إنكاره ، وإلا لكان وجوب العمل الثابت بأحاديثها مثل وجوب العمل الثابت بأحاديث غيرها على القول بقطع ما فيها أيضاً فيفوت مزية " الصحيحين " على غيرها بالكلية . وفى كلام المعارض ههنا إعراف بأن الإجماع الثانى لو ثبت لا يحمل مؤنة القول بالقطع ، وقد أشرنا إليه سابقاً

أيضاً . والحكم ( بأن تلقي الأمة لها بالقبول تواتره النقل من السلف إلى الخلف نوازراً الخ. ص ٣٤٠ و ٣٤١ ) دعوى غير صحيحة لما بينا سابقاً ، ولأن من المعلوم أن هذا الإجماع وإن نقله جم غفير من الشافعية والحنفية وغيرهم لكن كونهم بحيث لا يمكن تواطئهم على الكذب غير متحقق ، وكون نقل الجم الغفير الموصوف بما ذكر ذلك الإجماع في كل عصر لم يتحقق أيضاً ؛ بل المتحقق انتفائه . ومن ادعى تحقق كل منها أو واحد منها فليأت على ذلك بيينة قائمة . وأما الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحه في " شرحه " وشارحا " شرح النخبة " من الحنفية فلم يذكر هذا الإجماع وقالوا : بأن ما هو على شرطها أو شرط أحدهما بإخبار عادل بارع متقن ثبت عارف فهو كرويهما صحة ، وبأن هذا الإجماع ما أفاد القطع بأن ما فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله من أن سبقهما على غيرها مما سبقت به الكلمة الإلهية  
( ص ٣٤١ )

قلت : إن كان المراد بغيرها ما يشمل ما كان على شرطها أو شرط أحدهما وما كان برجالها أو رجال أحدهما فلعل هذا الحكم من المعترض بالإلهام ، والإلهام ليس بحجة مطلقاً كما سلف لاسيما إلهام مثله .

قوله إن ما تواتره النقل من التلقي خلاف الواقع الخ  
( ص ٣٤٢ )

قلت : أين التواتر ههنا سلفاً وخلفاً لما مر ؟ وإنما أقر ابن الهمام شيخ العلامة بالإجماع على تلقى الأمة وإجماعهم على ما فى الكتابين دون إجماعهم على قبول جميع ما فيها ، ولم يتعرض لإمكان تسليم القطع لإمضافاً إلى ابن الصلاح القائل به ، ولم يستلزم كلام العلامة أن القول بالإجماع عليها خلاف الواقع ، وأن خبر العلماء الناقلين لذلك الإجماع كذب حتى يستتبع ذلك تعدية كلام شيخه ، فإن كلام العلامة بمنع تلقى الأمة جميع ما فى كتابيهما بمعنى وجوب العمل بجمع ما فيها فى الحال ، فالمنع راجع إلى الجميع . وهذا أمر قد اعترف به ابن الصلاح والحافظ العسقلانى والمعتز وكل من قال بالقطع فى مرويهما ومروى أحدهما فى هذين السفرين المباركين ولهذا قال الشيخ على القاري فى " شرحه " على " شرح النخبة " - نقلاً عن الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلانى - ( أن العلماء لم يلقوا كل ما فى الكتابين بالقبول ) انتهى . فلا غبار على كلام العلامة أصلاً ولا فجيرة على أهل " الصحيحين " ولا جفاء لأعظم ولا أوسط ولا أدنى ؛ على أن العلامة إنما أورد بالمنع ، والمنع سؤال وليس فيه شئ من الحكم أصلاً . ومناطق الاشكال إنما هو الثانى دون الأول . وأيضاً هذا القول من العلامة مثل ما قاله المعتز سابقاً من أنه ( ربما يدخل مسلم فى " صحيحه " من حديث غير الأثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ٣٣٧ ) ومن أنه ( أخرج من " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغ

ص ٣٣٧ ) ومن أنه ( ربما يوجد في أسانيد صحيح الإمام البخارى راو متهم كروان ص ٣٣٧ ) فكما لا إشكال عليه عنده بأقواله هذه كذلك لا إشكال على العلامة بهذا القول . وأما ما ذكره شيخه ابن الهمام بقوله ( وقد أخرج مسلم في كتابه عن كثير الخ ) فهو حاصل ما قاله الحفاظ المتقنون المنتقدون عليها ، وأين الإجماع ؟ على وجوب العمل بمصداقها فقط ، وعلى تقديمها على معارضها مطلقاً . ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

قوله ونقول : أفاد ذلك أن القول بكون الأحاديث التى تكلم الخ ( ص ٣٤٢ )

قلت : لو سلم هذه الإفادة لثبت أنه لم ي تلق الأمة لقبول جميع ما فى كتابيها ، ومدعى الشيخ والعلامة أمران ، أحدهما أنه لم ي تلق الأمة لقبول جميع ما فى كتابيها . وثانيهما أن ما أخرجه من غير المنتقد يساوى ما أخرجه غيرها إذا كان على شرطها أو شرط أحدهما . فالشيخ والعلامة أفادا أول الأمرين فى بعض كلامهما ، والعلامة أفاده بهذا الكلام أيضاً مع الإشعار بأن التلقى لجميع ما فى الكتابين ممنوع وبأن التلقى لبعض ما فى الكتابين لا يوجب ترجيح ذلك البعض على ما كان فى غيرها إذا كان رجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما . والشيخ أفاد ثانيهما بقوله ( إذ الأصححة ليست إلا لإشمال روايتها على الشروط الخ ) وسكت عليه العلامة تسليماً له ، فأفاد كلام الشيخ ما منطوقه :

تحكم رجحان الكل على هذه الأقسام الأربعة ، وأفاد كلام العلامة ذلك أيضاً مع الإشعار المذكور . وعلى هذا ما أفاد كلام العلامة مذكره المعارض لاتصريحاً ولا تلويحاً . وحل كلام الإمام ابن الهمام هذا على أنه كلام منحوت له من عند نفسه من أبين الأباطيل ، بل المعروف من عاداته أنه ينقل في " تحريره " أصول مذهبه الثابتة عن إمامه أو الأصول المأخوذة عن كتب علماء المذهب سواء كان مما اختلف فيه بين الحنفية وغيرهم أولاً ؛ على أن المنع الذي أورده العلامة إنما أورده على من قال بطريق المعارضة : أنه لا مساواة لما في غيرهما بشرطهما أو بشرط أحدهما بما فيها لأنه تلقى الأمة لقبول جميع ما فيها وتلقى الأمة في غيرهما إنما هو مخصوص بهذين دون الجميع فلا مساواة ، فنع العلامة على مقدمة دليل المعارض وقال : تلقى الأمة لجميع ما في كتابيهما ممنوع ، وأورد لذلك المنع سندين ، وهل يكون السند لإلتائداً لذلك المنع لا مفيداً لما لم يفده المنع أصلاً . فالقول بأن السند لا يفيد تحكم رجحان كل ما فيها على القسمين المذكورين وإن صح لا يضر ذلك السند في تأييده للمنوع . وأيضاً لا يجوز دفع السند إلا إذا كان مساوياً مع المنع وأن المساواة في هذين السندين ؟ حتى يجوز دفعهما تمشية وتحقيقاً .

قوله من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل

قلت : وهل يكون السند للمنع موجباً لإثبات الدعوى ؟  
ومن قال : بنحكم رجحان الكل فلأنما قال به فيما جاء في غيرهما  
وهو على شرطهما أو على شرط أحدهما لا مطلقاً .

قوله وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح  
الخ ( ص ٣٤٢ )

قلت : دعوى الإجماع هذه باطلة لما نقلنا قبل عن شروح  
” شرح النخبة “ من ( أن جرح الجارح في الكتابين كما  
أثر في فقد القطع بالصحة عند من قال به كذلك أثر في  
أرجحية المنتقد على مافي غيرهما ، وفي فقد كونه من أعلى  
درجات الصحة ) ولما صرح شراح ” شرح النخبة “ أيضاً  
( بأن الدارقطني وغيره ضعفوا مأتين وعشرة من أحاديث الكتابين  
وبأن غير الدارقطني ضعف غير هذه الأحاديث أيضاً )  
إنتهى . ولما قال الإمام السيوطي ( أن النسائي ضعف حاعة  
أخرج لهم الشيخان أو أحدهما ) إنتهى .

ومانقل عن بعض العلماء من ” أنهما أخرجا عن أجمع .  
على ثقته إلى حين تصنيفهما “ فلا يقدر في ذلك تضعيف  
النسائي بعد وجود ذينك الكتابين فلا يقوم دعفاً لما ذكرنا لما نقل  
السيوطي أيضاً عن شيخ الإسلام من ( أن تضعيف النسائي ان  
كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك ، وإن كان نقله  
عن متقدم فلا ) إنتهى . ولما في ” ميزان الاعتدال “ و ” تهذيب

التهذيب " و " تذكرة القارى " وغيرها من جرح كثير من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين فى رجالها أورجال أحدهما ومنهم الإمام أحمد والحافظ أبوداؤد وغيره ، ولما قدمنا نقلاً عن " تذكرة القارى " من ( أن عكرمة تنكبه مسلم ونزكه لكلام مالك فيه ، وأخرج عنه البخاري ولم يتنكبه فالك إمام الأئمة مقدم عليها ، ولما قدمنا أيضاً من أن الإمام البخاري ضعف حديثاً جاء فيه الراوي الغير المدلس بلفظ يحمل السماع وعدمه ولم يثبت لقيه مع المروى عنه ولومرة . وأما مسلم فصححه إذا وجدت المعاصرة ، فتضعيف البخارى لمثل هذا الحديث الذى كان الراوى فيه كما مر إنما هو مبنى على عدم ثقته برواية ذلك الراوى بذلك اللفظ المحتمل وإن ثبت المعاصرة ، ولما ثبت فى كتب الجرح والتعديل عن بعض الحفاظ المتقنين والأثبات البارعين فى شأن بعض رجالها من أنه ضعفه أحمد بن حنبل أضعفه يحيى بن معين أضعفه مسلم أضعفه غيرهم ممن تقدمها أو تقدم أحدهما أو عاصرها أو عاصر أحدهما . وأما قول السيوطى ( استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيها ) فلا يدل على ثبوت هذا الإجماع أيضاً وقوله ( ولا تأثير له فى إخراج تلك الأحرف عن الأرجحية الخ ص ٣٤٣ ) من جملة كلام المعارض وليس من كلام السيوطى أصلاً .

قوله ووجه ذلك أن أعلى درجات الصحة عند أهل القرن

الخ ( ص ٣٤٣ )

قلت : هذا المبني غير مسلم على ما مر لا سيما عند الحنفية  
فبما إذا وجد في غيرها حديث صحيح ثبت أنه على شرطها أو على  
شرط أحدهما بقول إمام حافظ متمن عارف بارع ، وقد مر الكلام  
على تلك الوجوه التي أوردها المعارض بما لا مزيد عليه قبل فلا  
احتياج إلى إirاده ههنا .

قوله فتصحيحهما لا يقابله تعليل غيرهما الخ (ص ٣٤٣)

قلت : إذا كان الجرح في رجالها أو رجال أحدهما من كان  
من أهل الإجتهد في باب الجرح والتعديل ولم يكن له عصبية  
معهما كالإمامين البخاري ومسلم أو كان مثل مالك أو أحمد أو يحيى  
ابن معين أو أبي داؤد أو النسائي فلا محل لهذا الكلام بمجرد حسن  
الظن إليهما ما لم يتحقق واحد من الطرفين بالدليل البين فليسا  
بمعصومين عن الزلل والخطأ وإن كان شأنهما الشأن ، على أنه  
قد مر عن المعارض " أن مسلماً أتى في " صحيحه " بأحاديث  
ضعيفة وروايات عنه غير الأثبات ، وأن البخاري أتى في " جامعه "   
المجرد في الصحيح بروايات المتهمة فهل وجد تصحيحهما فيها  
أو لا ؟ فإن قال بالأول نقول : فهل كان تصحيحهما لها قابل لتعليل  
المعارض أولاً . فإن قال : بعدم المقابلة بطل أقواله الأول . هذا  
الباب ، وإن قال : بالمقابلة نسلل المعارض عن الفرق بين تعاليله  
في أحاديثهما وتعليل غيرهما فيها ، وإن قال : بالثاني بطل قوله ( أن

أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاها في "الصحيحين" (الخ ص ٣٤٣) فهذا الكلام الصادر عن المعارض يقتضي أحد الأمرين وهو أنه إما أن يكون قد تاب ههنا عما سبق عنه من الكلمات التي ذكرناها عنه ، وإما أن يكون الحق عنده تلك الكلمات السابقة وهذا الكلام منه إطلاقه غير صحيح عنده . وإذا كان الدارقطني وأمثاله ومن تقدم عصره على عصرهما أو كان معاصراً لهما من الجارحين في رجالهما مجتهدين في باب الجرح والتعديل ولم يعرف لهم عصية معها لم يجوز لهم الرجوع إلى قول من خطأهم وإن كانوا صائبين في نفس الأمر ما داموا يرون أن ما قلنا حق وصواب - وإن كان ليس بصواب في نفس الأمر - فإنه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر بالإجماع كما مر نقلاً عن كتب الأصول . وقد عرف أيضاً أن أصحاب "السنن الأربعة" وغيرهم من مصنفى كتب الحديث الحافظين الأثبات قد صححوا أيضاً ما اختلف فيه غيرهم ويعمل أهل الحديث على ترجيح حكمهم على حكم من خالفهم من المحدثين .

وأما القول بأن الشيوخ قد اجتمعوا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة فغير صحيح لما مر نقلاً عن كلام الأعلام أن تلقى الأمة بالقبول لم يثبت فيما انتقد أصلاً . ولم يفد ذلك أن تلقى الأمة سوى نفر يسير قد وجد فيه . فهل هذا إلا أمر جاء به المعارض من عند نفسه من غير سلف له في ذلك ولا سند ! والقول بأنهما اجتمعوا على صحة تلك الأحرف اليسيرة

المنتقدة إنما يصح فيما اتفقا على إخراجها ، وأما ما انفرد به أحدهما فلا يصح فيه هذا القول ، فكم من أحاديث قال بصحتها البخاري ومسلم ضعفها ، وكم من أحاديث قال بصحتها مسلم وضعفها البخاري على ما مر . فقولـه ( فقد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد الخ . ص ٣٤٣ ) غير صحيح .

قوله وهذا القدر من الإجتماع على هذا التبصر والتفتش الخ ( ص ٣٤٣ )

قلت : عدم وجدانه فيما في غيرهما من صحاح الأحاديث ولم يكن رجالهما ولا رجال أحدهما ولا بشرطها ولا بشرط أحدهما فسلم عند المعارض في المنتقد وغير مسلم عند هذا الفقير لما مر . وأما فيما في غيرهما وهو صحيح ، ووجد فيه ذلك الشرط ، وعرف ذلك بحكم الحافظ الثبت المتقن العارف بغير مسلم عند الحنفية الكرام من المحدثين والفقهاء الأعلام . فإنيهم رحمهم الله تعالى يقولون بعدم رجحان غير المنتقد مما فيها على ما في غيرهما ووجد فيه الشرط المذكور ، وعرف ذلك بحكم من يعتد به فيه . فكيف ما انتقد مما فيها !

قوله لأننا نقول عدم الجرح مع التصحيح من مخرج واحد الخ ( ص ٣٤٤ )

قلت : هذا مسلم في غير المنتقد الذي إنفق الشيخان على

إخراجه ، وتلقى الأمة بقبوله ، إذا لم يصرح العارف المتقن البارح بأن هذا الحديث الذى أخرجه غيرهما على شرطهما . وإذا صرح بذلك فيه فتصحيح الأمة - وفيهم الشيخان - يلزم ثبوته فيسه ، وزاد بذلك شأناً على ما انتقد مما فيهما ، وساوي به شأناً عالم ينتقد وهو فيهما عند الحنفية الأعلام . وأما ما في غيرهما وحكم عليه ذلك العارف بأنه على شرط أحدهما كان مساوياً لما لم ينتقد وهو فى أحدهما . وأما المنتقد فإن كان متفقاً على إخراجهما له كان تصحيح الأمة مفقوداً فيه لما مر . وإن كان انفرد بإخراجه أحدهما كان تصحيح الأمة وتصحيح الشيخين كلاهما معدوماً فيه .

قوله وليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح  
 ابن الجوزي الخ ( ص ٣٤٤ )

قلت : الأمر كذلك ، لكن عدم قبول ذلك ، وكونه مما لا يعنى به لا يستلزم ثبوت إجماع الأمة مع الشيخين على القبول ، إذ ذاك الإجماع مقيد بغير المنتقد مما فيها كما ذكرنا . وأما تعديل لشيخين وبعض من مشى على مشاهما فسلم فى المنتقد الذى إتفقا على إخراجه ، ولا يستلزم ذلك أصحبة المنتقد فيها على ما فى غيرهما مطلقاً ، ولا يستلزم أصحبة غير المنتقد فيها على ما فى غيرهما ، ووجد فيه الشرط المذكور .

## وأما جرح مثل السدارقطنى والخطيب (١) فى الإمام

(١) قلت قال الدارقطنى فى "سننه" فى "باب ذكر" قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة واختلاف الروايات فى ذلك " ما نصه :

"حدثنا على بن عبدالله بن مبشر، ثنا محمد بن حرب الواسطى، ثنا اسحاق الازرق، عن أبى حنيفة، عن موسى بن أبى عائشه، عن عبدالله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام فقرأه الامام له قراءة . لم يسنده عن موسى بن أبى عائشه غير أبى حنيفة والحسن بن عمار وها ضعيفان " اهـ

فاما قوله : لم يسنده عن موسى بن أبى عائشه غير أبى حنيفة والحسن بن عمار - فمدفوع بما أخرجه أحمد بن منيع فى "مسنده" قال : أخبرنا اسحاق الازرق ثنا سفيان وشريك، عن موسى بن أبى عائشه، عن عبدالله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام فقرأه الامام له قراءة . وبما أخرجه عبد بن حميد فى "مسنده" قال : حدثنا أبو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن أبى الزبير عن حابر عن النبى صلى الله عليه وسلم فذكره، قال الامام ابن الهمام فى "فتح القدير" ( واسناد حديث جابر الاول صحيح على شرط الشيخين والثانى على شرط مسلم فهو لاء سفيان وشريك وجريرو وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحه - اهـ )

قال ( قبطل رد المتعصين وتضعيف بعضهم مثل أبى حنيفة مع تضييقه فى الرواية الى الغاية حتى انه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطه ، ولم يشترط الحفاظ هذا ولم يوافقه صاحباه اهـ )

أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه فهو من باب جرح الرجل المتعصب

وأما تضعيفه لأبي حنيفة رضى الله عنه فدل قول ابن الهمام أن ذلك لمحض التعصب ولا شك فإن تعصبه لمذهب الشافعى معروف قال المحدث ابراهيم بن محمد الحلبى فى " غنية المستملى فى شرح منية المصلى " عند الكلام على حديث أنس رضى الله عنه " كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نساقر منا الصائم ومنا المفطر، ومنا من يتم ومنا من يقصر " ما نصه :

( وقال أبو الفرج بن الجوزى : المعروف " منا الصائم ومنا المفطر " والزيادة من قول زيد العمى . ولم يصحح الاتمام أحد من أصحاب " الكتب الستة " ولا من غيرهم سوى الدارقطنى . وتعصبه لمذهب الشافعى معروف كما صحح لجهر بالبسمله " فلما أقسم عليه اعترف أنه غير صحيح . كذا ذكره السروجى فى " شرح الهداية " ١٥ )

وقال الحافظ جبال الدين بن عبد الهادى الحنبلى فى " تنوير الصعيقة فى مناقب أبى حنيفة " :

( ومن المتعصبين على أبى حنيفة - الدارقطنى وأبو نعيم فإنه لم يذكره فى " الحلية " وذكر من " دونه فى العلم والزهد ١٥ )

وقال شيخ الاسلام الحافظ بدرالدين محمود العينى فى " البنايه - شرح الهداية " :

( مثل يحيى بن معين عن أبى حنيفة - فقال : ثقة - ما صحت أحداً ضعفه ، هذا شعبه - بن الحجاج يكتب اليه أن

في رجل من رجال الله تعالى المدحوح على لسان نبيه صلى

يحدث ويأمره ، وشعبة - شعبة . وقال أيضاً : كان أبو حنيفة - من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب ، وكان مأموناً على دين الله صدوقاً في الحديث . وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة - والأعمش وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع ، وكان يفتي برأيه الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون ، فقد ظهر لنا من هذا تحامل الدارقطني عليه وتعصبه الفاسد فمن أين له تضعيف أبي حنيفة وهو مستحق التضعيف ، وقد روى في " مسنده " أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغيره - وسوطه . ولقد صدق القائل في قوله .

اذ لم ينالوا شأنه ووقاره  
فالقوم أعداء له وخصوم  
وفي المثل السائر " البحر لا يكدره وقوع الذباب ولا  
ينجسه وقوع الكلاب " ( ١٥ )

وقال العلامة العيني أيضاً في " عمدة القارى شرح صحيح البخارى " :

( قلت لو تأدب الدارقطني واستحى لما تلفظ بهذه اللفظة - في حق أبي حنيفة - فانه امام عام طبق علمه الشرق والغرب وقال يحيى بن معين : هو ثقة - مامون . وقال أيضاً : أبو حنيفة ثقة - من أهل الدين والصدق وكان مأموناً على دين الله صدوقاً في الحديث ، وأثنى عليه الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك - ويعد هو من أصحابه - وسفيان بن

تعالى عليه وسلم . وقول المتهم ليس بمقبول في حق من يتهم فيه ،

عينه - وسفيان الثوري وعبدالرزاق وحاد بن زيد و وكيع بن الجراح شيخ الشافعي وكان يفتي بقوله . وأثنى عليه الأئمة - الثلاثة - مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون . وهذا ظهر لك تحاسد الدارقطني على أبي حنيفة - وتعصبه الفاسد ؛ مع أنه ليس له مقدار بالنسبة - إلى هؤلاء الذين أثنوا عليه حتى يتكلم في إمام متقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم ، ويتضعفه إياه يستحق عو التضعيف بنفسه ؛ مع أنه روى في " سنته " أحاديث سقيمة - ومعلولة - ومنكرة - وضعيفة - وموضوعة - واحتج بها مع علمه بذلك اهـ )

وقال بحر العلوم مولانا عبدالعلي بن ملا نظام الدين الكنتوي في " فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت " :

( لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل ، وأن يكون منصفاً ناصحاً ، لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه ، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب ، كما قدح الدارقطني في الإمام الهام أبي حنيفة - بأنه ضعيف في الحديث وأى شاعه - فوق هذا فإنه إمام ورع تقي نقي خائف من الله . وله كرامات شهيرة ، قبای شئی تطرق إليه الضعف . فتارة يقولون : أنه كان مشتغلاً بالفقه . أنظر بالانصاف أي قبح فيما قالوا ؟ بل الفقيه أولى بأن يؤخذ الحديث منه . وتارة يقولون : أنه لم يلاق أئمة - الحديث إنما أخذ ما أخذ من حاد رضي الله عنه وهذا أيضاً باطل ، فإنه روى عن كثير من الأئمة - كالإمام محمد الباقر والأئمة - وغيرهما ؛ مع أن

فكيف قول من كان تعصبه ظاهراً لا يحتاج الى البيان في حق من كان

حامداً كان وعاء للعلم فالأخذ عنه أغذاه عن الأخذ عن غيره .  
ومذا أيضاً آية ورعه وكمال علمه و تقواه فانه لم يكثر  
الاستاذة لئلا تتكثر الحقوق فيخاف عجزه عن ايقاءها . وتارة  
يقولون : انه كان من أصحاب القياس والرأى ، وكان لا يعمل  
بالحديث حتى وضع أبو بكر بن أبى شيبة في "كتابه" باباً  
للرد عليه وترجمه " بباب الرد على أبى حنيفة " . وهذا  
أيضاً من التعصب . كيف وقد قبل المراسيل ، وقال : ساجاء  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين ، وساجاء  
عن أصحابه فلا أتركه . ولم يخص بالقياس عام خبر الواحد  
فضلاً عن عام الكتاب ، ولم يعمل بالاحاله والمصالح المرسله .  
والعجب منهم أنهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام  
الشافعي . وقد قال في أقوال الصحابه : كيف أتمسك  
بقول من لو كنت في عصره لحاججته ، ورد المراسيل ، وخصص  
عام الكتاب بالقياس ، وعمل بالاحاله . وهل هذا الا بهت  
من هؤلاء الطاعنين منهم .

واسحق أن الاقوال التي صدرت عنهم في هذا الامام الهام  
بمقتدى الانام كلها صدرت من التعصب لا يستحق أن يلتفت  
اليها . ولا يتطفتى نوراها بانواهم فاحفظ وتثبت . وسبب  
وقوعهم في هذا الامر الفطيع أنهم كانوا سيئى الفهم يخذسون  
ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يروسون فهم بواطن المعاني فضلاً  
عن المعاني الدقيقه التي يعجز عنها أفهام المتوسطين ، وكان هذا  
التحرير الامام مؤيداً بالتأييد الالهوى ، ساعماً في بحار المعاني

آخذاً لآليه عن تعر البحر الذى لا يقدر على الغوص فيه  
الا أحد الاحاد من المؤيدين بتأييد الله . وهؤلاء الطاعنون  
لقصور فهمهم عجزوا عن ادراك ما فهمه ، فتفروا عما قال  
تفر الحيوان الوحشى فظنوا شيئاً فرياً ، وحكموا بانه خالف  
الحديث فوقعوا فيها وقعوا من الجهل المركب . ( ٥ )

وقال خاتمه الحقاظ العلامة محمد عابد السندى فى ” المواهب  
اللطيفة ” فى الحرم المكى بشرح مسند الامام أبى حنيفة ” للحصكفى -  
ونسخته العظيمة ” محفوظة فى مكتبه ” يرجهندو ” من مديريه ” حيدرآباد  
السند ” بعد سرد طرق حديث ” قراءة الامام قراءه له ” مانصه :

( وبطل قول الدارقطنى أيضاً : بانه لم يسنده الا الحسن  
بن عماره وأبو حنيفة - وهما ضعيفان اه وهذا القول منه ضعيف  
جداً بل مكروه وأى كراهه - أقبح منه فانه او عرف قدر الامام  
وما كان عليه من الورع والزهد والتقوى لما كان أن يتكلم بهذه  
الكلمه المكروهه ؛ ولكن لما كان أنه لا يعرف أهل الفضل  
الا أهل الفضل وسعه أن يتكلم بهذا . ولقد أحسن من قال :

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا فضله فالكل أعداء و خصوم

والا فلو نظر الى الامام الشافعى لما وجده الا وهو يعظم  
قدر الامام الاعظم . فانه لما زاره وصلى الفجر عنده ما وسعه  
أن يقتت فى صلاته ، وأنشا قصيدة يقول فيها

فلعنه ربنا أعداد رسل على من رد قول أبى حنيفة

ومن وثق أبى حنيفة يحيى بن معين كما نقله المزى فى  
” تهذيب الكمال ” وقال فى ” التهذيب ” : روى نصر بن على  
عن الخريبي قال : التماس فى أبى حنيفة حاسد وجاهل ،

وأحسنهم عندي حالا الجاهل . مع أن المعروف من أبي حنيفة -  
التضييق في الرواية - إلى الغاية - حتى أنه شرط التذكر لجواز  
الرواية - بعد علمه أنه خطه ولم يشترط الحفاظ - هذا ، ولم  
يواقفه أصحابه اه )

وقال العلامة - أبو الحسنات محمد عبدالحئي اللكنوي الفرنجي محلي  
في مقدمته - " التعليق الممجّد على سوطا الاسام محمد " مجيباً عن جرح  
على الاسام أبي حنيفة - رحمه الله :

( وبعض الجروح صدر من المتأخرين المتعصبين كالدارقطني  
وابن عدى وغيرهما ممن يشهد القرآئن الجلية - بانه في هذا  
الجرح من المتعصبين - والتعصب أمر لا يخلو منه البشر الا  
من حفظه خالق القوى والقدر - وقد تقرر أن مثل ذلك  
غير مقبول عن قائله بل هو موجب لجرح نفسه . ولقد  
صدق شيخ الاسلام بدرالدين محمود العيني في قوله في  
بحث قراءة الفاتحة من " البناية - شرح الهداية " في حق  
الدارقطني : " من أين له تضعيف أبي حنيفة " ، وهو مستحق  
التضعيف فانه روى في " مسنده " أحاديث سقيمة - ومعلومة -  
ومنكرة وغيره - وموضوعه - " انتهى . وفي قوله في بحث اجابة  
أرض مكة - ودورها : وأما قول ابن القطان : وعلمته ضعف  
أبي حنيفة - " فإساءة أدب وقلة - حياء منه فان مثل الاسام  
الثوري وابن المبارك وأضرابها وثقوه وأثبوا عليه خيراً فإمّ مقدار  
من يضعفه عند هؤلاء الاعلام انتهى )

وقال المحدث عبدالعزيز البنجابي صاحب " اطراف البخاري '  
في " بغية - العلمى في تخريج الزيلعى " :

( ما قال الدارقطني مردود بكلا جزءيه . أما قوله في أبي حنيفة : أنه ضعيف فيما رواه الحافظ ابن عبد البر في " الانتقاء " ص ١٧٢ عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال : سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة ، فقال : ثقة - ما سمعت أحداً ضعفه ، هذا شعبه - بن الحجاج يكتب اليه أن يحدث ويأمره ، وشعبه - شعبه . اهـ وقال في " كتاب العلم له " ص ١٤٩ - ج ٢ : قال يحيى بن معين : ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع ، وكان يفتي برأى أبي حنيفة ، وكان يحفظ حديثه كله ، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً ، وقال علي بن المديني : أبو حنيفة - روى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وحاد - بن زيد ، وهشيم ، ووكيع بن الجراح ، وعباد بن العوام ، وجعفر بن عون ، وهو ثقة - لا بأس به .

فقول الدارقطني في أبي حنيفة - مسبق بقول هؤلاء الاعلام ، وما منهم الا وهو أجل وأوثق من الدارقطني ، ومن وافقه على تضعيف أبي حنيفة - قال العيني : من أين له تضعيف أبي حنيفة - ، وقد روى في " مسنده " أحاديث سقيمة ، ومعلولة - ومنكرة ، وغريبة - ، وموضوعة - ، اهـ ، قال الزيلعي : والدارقطني ملا - " كتابه " من الاحاديث الغريبة - ، والشاذة ، والمعلولة - وكم من حديث فيه لا يوجد في غيره اهـ . أقول : من مارس " كتابه " علم أنه قلما يتكلم على هذه الاحاديث الاحديثا خالف الشافعي فيظهر عواره ، أو وافقه فيصحح ان وجد اليه سيلا ، لا أقول : انه يفعل ذلك بهوى النفس ، ولكن اذا كان ثقة - ضعفه بعضهم ، أو ضعيفاً فيه كلام لبعضهم ، أو ضعيفاً وثقه بعضهم ، أو وجد مجهولاً بترقب ، ويظهر طرفه

الموافق لإمامه ، وقد عمل كتاباً في جهر البسطة ، ملأه بالأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة ، فلما استحلّفه رجل من علماء مصر ، هل فيه حديث صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا . وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف . وهذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضى رجل واحد يوثقه في حديث " طهارة المني " ص ٢٦ ، ويقول : ثبته في حفظه شئى . ويستثنى القول فيه في حديث " شفع الأقامة " ص ٨٩ ، ويقول : ضعيف شئى الحفظ ، وفي حديث " القارن يسعى سعيين " ص ٢٧٣ ، ويقول : ردى الحفظ كثير الوهم . كأنه عليه غضبان وهوله غائظ . وهذا حال كثير من الشوافع ، قال ابن تيمية في البيهقى رحمه الله : انه يحتاج بآثار لواحتج بها بخالفوه أظهر ضعفها ، فمن سلك هذا السبيل دحضت حجته ، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق . ومع هذا لانكر علمهم وديانتهم . ونقتدى بهم فيما لا سبيل لنا الى العلم به الا بهم ، أو قالوا قولاً قضوا به على أنفسهم ، وقد قال حافظ المغرب ابن عبد البر في " كتاب العلم " اه ص ١٥٢ - ج ٢ : " والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم امامته ، وبانت ثقته وعنايته ، لم يلتفت الى قول أحد الا أن يأق في جرحته بينه عادله ، يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك ، بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر . وأما من لم يثبت امامته ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته ، فإنه ينظر الى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء على حسب ما يؤدى النظر اليه اه . ثم استدل على ذلك بكلام بعض

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بعض ، وكلام الأئمة من التابعين ومن تبعهم بعضهم في بعض ، ولم يلتفت إليه أهل العلم . فاسر أبي حنيفة أن صير فيه إلى التقليد فيحیی بن معين امام أئمة هذا الفن يوثقه ، ويقول : ما سمعت أحداً ضعفه ، ويقول : شعبه بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره . وشعبه شعبه ، ويوثقه على بن المديني الذي يقول فيه البخاري : ما استصغرت نفسي كما استصغرت عند علي بن المديني ، ويقول فيه : يروى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وحامدين زيد ، وهشم وغيرهم ، وإن ما قال الدارقطني جرح مبهم غير مبين ولا مفسر ، وإذا في محله مختلف فيه . فكيف في امام من لائمه طُبّق عمله الأرض شرقاً وغرباً اهـ )

ثبت من تصريحات هؤلاء الجله الثقات الأئمة الاثبات وفيهم لحفاظ من أئمة الحديث الكبار كالسروجي والزيلعي والعيني والسندی بن الحنفية وابو الفرج بن الجوزي والجمال بن عبد الهادي من الحنابلة بن الحافظ الدارقطني بالغ به التعصب إلى حد يعجب منه الناظر حيث يضعف امام الأئمة أباحيفه رضي الله عنه وهو أجل من أن يتكلم به مثل الدارقطني . ويسوق في " سننه " وغيرها من تصانيفه كل لب ويايس من ضعيف ومعلول ومنكر وموضوع ويغشج به نصرة لمذهبه لير محذر منه . وهذا امم وجنايه على الدين قاله يعفوعنا وعنه .

وأما ما تكلم به صاحب " التعليق المفني على سنن الدارقطني " حق الامام العيني انتصاراً للدارقطني قائلاً :

( وأما قول الشيخ بدرالدين محمود العيني رحمه الله تعالى في " البناءه شرح الهدايه " في بحث القراءة في حقه :

” هو مستحق للتضعيف “ انتهى . فلا يلتفت إليه ؛ بل هو  
إساءة أدب وقلة حياء منه فان مثل الامام أبى محمد عبدالغنى  
المصرى ، وأبى عبدالله الحاكم ، والقاضى أبى الطيب الطبرى  
والخطيب ، والازهرى ، وأضرابهم . ومن المتأخرين السمعاني  
وابن الأثير والذهبي والنووى وغيرهم وثقوه وأثنوا عليه فما  
مقدار الشيخ العينى رحمه الله عند هؤلاء الأئمة الأعلام اهـ

فهو محض إعادة لكلام العينى - فى حق ابن القطان حقاً وصدقاً  
- فى حقه ظلماً وزوراً شفاءً لقيظ قلبه عليه تعصباً وانتقاماً عفا الله عنه .  
فان هؤلاء الذين ساء لهم انما أثنوا على حفظ الدارقطنى ومعرفة بالحديث  
والعلل ، واكثاره من الرواية . دون أن ينفوا عنه ما قاله الحافظ  
العينى وغيره من الحفاظ من تحامله المفرط ، وتعصبه البالغ ، وجرح  
الرواة بمحض العصبية والهوى نصرة لمذهبه ، وروايته الأحاديث  
السقيمة والمعلولة والمنكرة والغريبة والموضوعة ما كنا عليها محتاجين بها مع  
علمه بذلك . ولاريب أن من كان صنيعه هذا يستحق التضعيف ،  
وقد قال صاحب ” التعليق “ نفسه فى ذكر تصانيف الدارقطنى  
ما نصه :

(ومنها ” الاستدراك على الصحيحين “ لكن هذا  
الاستدراك مبنى على قواعد بعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة  
لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر  
بذلك قاله النووى فى ” مقدمه “ شرح البخارى اهـ )

وهاهى مسئلة الجهر بالبسملة قد ساق فيها الدارقطنى فى  
” سنته “ أحاديث كثيرة من طرق واهية من غير أن يتكلم  
عليها بشئ ثم قال :

( وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا كتبنا أحاديثهم بذلك في "كتاب الجهر بها" مفرداً ، واقتصرنا هنا على ما قدمنا ذكره طلباً للاختصار والتخفيف ، وكذلك ذكرنا في ذلك الموضع أحاديث من جهر بها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم والخالفين بعدهم رحمهم الله اه ص ١١٧ طبع دهلي )

كما أنه يوهم الناظر أن هناك أحاديث ثبت فيها الجهر بالبسملة من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أبان عن حال هذا الكتاب الحافظ مسالدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في "تنقيح لتحقيق في أحاديث التعليق" - كما في "نصب الراية" للزيلعي ج - ١ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ - حيث قال :

( قد حكى لنا مشائخنا أن الدارقطني لما ورد "مسرح" سأل بعض أهلها تصنيف شئ في الجهر ، فصنف فيه جزءاً ، وأتاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح . من ذلك ، فقال : كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة ، فمنه صحيح وضعيف اء )

فالعجب منه كيف اجتراً على جمع كتاب في هذا الباب مع عترافه بعدم صحة حديث واحد فيه ولكن هذا شأن من يسوى لأحاديث على مذهبه والله المستعان . ولقد صدق الحافظ حيال الدين زيلعي - وهو كثير الانصاف كما اعترف به ابو الطيب القنوجي في كتابه "اتحاف النبلاء المتقين ص ٣٦" نقلاً عن الحافظ ابن حجر

العسقلاني - حيث قال :

( ومتى وصل الأمر الى مثل هذا ، فجعل الصحيح ضعيفاً ، والضعيف صحيحاً ، والمعلل سالماً من التعليل ، والسالم من التعليل معللاً سقط الكلام . وهذا ليس بعدل ، والله يامر بالعدل ، وما تحلى طالب العلم بإحسن من الانصاف وترك التعصب ، ويكفي في تضعيف أحاديث الجهر اعراض أصحاب الجوامع الصحيحة ، والسنة المعروفة ، والمسانيد المشهورة المعتمد عليها في حجج العلم ومسائل الدين . فالبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً ، ولا كذلك مسلم رحمه الله ، فانهما لم يذكر في هذا الباب الا حديث أنس الدال على الاخفاء . ولا يقال في دفع ذلك : أنها لم يلتزبا أن يودعا في " صحيحهما " كل حديث صحيح - يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة . وهذا لا يقوله الا سخي أو مكابر - فان مساله الجهر بالسلمة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه . ومن أكثرها دوراناً في المناظرة وجولاناً في " المصنفات " والبخاري كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وقال بعض الناس : كذا وكذا ، يشير ببعض الناس اليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه ، وكيف يغفل كتابه من أحاديث الجهر بالسلمة ؟ وهو يقول في أول كتابه : " باب الصلاة من الإيمان " ثم يسوق أحاديث الباب ، ويقصد الرد على أبي حنيفة قوله : ان الاعمال ليست من

الايمان ؛ مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء . ومسأله-  
 الجهر يعرفها عوام الناس وبعاعهم . هذا مما لا يمكن ؛ بل  
 يستحيل . وأنا أحاف بالله وبالله لواطع البخارى على حديث  
 منها موافق بشرطه ، أو قريباً من شرطه لم يخل منه كتابه  
 ولا كذلك مسلم رحمه الله . ولئن سلمنا فهذا أبوداؤد ،  
 والترمذى وابن ماجه مع احتمال كتبهم على الاحاديث السقيمة-  
 والاسانيد الضعيفة- لم يخرجوا منها شيئاً ، فلولا أنها عندهم  
 واهية- بالكيفية- لما تركوها . وقد تفرد النسائي منها بحديث  
 أبى هريرة ، وهو أقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه  
 والجواب عنه من وجوه متعددة . وأخرج الحاكم منها حديث  
 على ومعاوية- ، وقد عرف تساهله . وباقها عند الدارقطنى فى  
 "سننه" التى هى مجمع الاحاديث المعلولة- ، ومنع الاحاديث  
 الغريبة- ، وقد بينها حديثاً حديثاً . والله اعلم . اهـ ج - ١  
 ( ص ٣٥٥ و ٣٥٦ )

وقال الحافظ ابن عبد الهادى فى "التنقيح"

"وأحاديث الجهر ليست مخرجه فى الصحاح ولا المسانيد  
 المشهورة . ولم يروها الا الحاكم والدارقطنى ، فالحاكم عرف  
 تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة- بل الموضوعه- . والدارقطنى  
 فقد ملا كتابه من الاحاديث الغريبة- والشاذة والمعللة- . وكـ  
 فيه من حديث لا يوجد فى غيره " (نصب الراية- ج - ١  
 ص ٣٦٠ )

وبالجملة- فقد أزرى الدارقطنى من سوء صنيعه هذا على علمه  
 به . ومن تأمل "كتاب السنن" له قضى من تعصباته المعجب  
 بنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

وأما الخطيب البغدادي فقد ساق في " تاريخ بغداد " ترجمته الامام أبي حنيفة من الخرافات والكذب ما يستحي من ذكره قال القاضي شمس الدين بن خلكان الشافعي في كتابه " وفيات الاعيان في ترجمته " ابي حنيفة رحمه الله :

( ومناقبه وقضائله كثيرة ، وقد ذكر الخطيب في " تاريخه " منها شئاً كثيراً ، ثم أعقب ذلك بذكر ما كان الاليق تركه والاضراب عنه . فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفظه ، اهـ )

وقال الحافظ جال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في " تنوير الصعيفه " في مناقب ابي حنيفة " :

( ولا يغتر أحد بكلام الخطيب فإن عنده العصبية الزائدة على جاعة من العلماء كابي حنيفة والامام أحمد وبعض اصحابه ، وتحامل عليهم بكل وجه ، وصنف بعضهم " السهم المصيب في كيد الخطيب " . اهـ )

وقال الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي في " الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ " :

( وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حيان في " كتاب السنه " له من الكلام في حق بعض الائمة المقلدين - يعني به الامام ابا حنيفة - رضي الله عنه - وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في " كاسله " والحافظ أبو بكر الخطيب في " تاريخ بغداد " وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبة في " مصنفه " والبخاري والنسائي - مما كنت أنزههم عن ايراده مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة - فينبغي تجنب اقتنائهم فيه .

ولذا عوز بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب إليه  
التحدث ببعضه ؛ بل معنا شيخنا - يعنى ابن حجر العسقلاني  
- حين سمعنا عليه كتاب " ذم الكلام " للهروى من الرواية  
عنه لما فيه من ذلك اه ص ٦٥ )

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى ، مؤلف "السيرة  
الكبرى الشامية" فى عقود الجبان فى مناقب الامام أبى حنيفة  
النعمان - وهو فى مجلد ، ونسخته الخطية محفوظة فى المكتبة  
السعيدية بحيدرآباد الدكن بالهند ومنه نقلت هذه العبارة - :

(واياك يا أخى - وفقنى الله واياك - أن تنظر  
فيما وضعه بعض الرعاع فى مثالب أحد من الأئمة ، فيحصل  
عندك ما يخل بتعظيمه فتزل قدمك بعد ثبوتها . ولا تغتر  
بما نقله الحافظ أبوبكر بن ثابت الخطيب البغدادي بما  
يخل بتعظيم الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ، فان الخطيب  
وان نقل كلام المادحين فقد أعقبه بكلام غيرهم ، فشان  
كتابه بذلك أعظم شين ، وصار بذلك هدفاً للكبار والصغار ،  
وأتى بقاذورة لا تغسلها البحار اه ص ١٩ من تلك النسخة  
المخطوطة )

وقد عقد العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي  
الشافعى فى " الخيرات الحسان فى مناقب الامام الأعظم أبى حنيفة  
النعمان " فصلاً مستقلاً فى رد ما أورده الخطيب فقال :

" الفصل التاسع والثلاثون فى رد ما نقله الخطيب فى  
" تاريخه " عن القادحين فيه " وذكر فيه :

( أن الأئمة الذين ذكروا للقدح لا يخلو غالبيتهم من

شكلم فيه أو مجهول . ولا يجوز اجهاً ثم عرض مسلم بمثل ذلك ، فكيف بإمام من أئمة المسلمين ! هـ )

وبالجملة فقد آذى الخطيب نفسه بالوقيعه في امام المسلمين أبي حنيفة ولم يلتفت الناس الى كلامه فيه ولا الى كلامه في جماعة من الأئمة ، وقد انتدب للرد على الخطيب فيما أورده في " تاريخه " من الأكاذيب في ترجمه الامام أبي حنيفة المحدث ابوالمؤيد الخوارزمي في مقدسه كتابه " جامع سنانيد الامام الاعظم " وصنف في ذلك عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الألبوبي " السهم المصيب في كيد الخطيب " وقد طبع بمصر وبالهند ، والعلامة المورخ يوسف بن فرغل سبط الحافظ ابن الجوزي وسماه " الانتصار لامام أئمة الاخصار " وهو في مجلدين ، ثم جاء امام النقاد العلامة الكبير المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فصنف " تانيب الخطيب على ما ساقه في ترجمه أبي حنيفة من الاكاذيب " وحاسب الخطيب على ذلك حساباً شديداً بادلته ظاهرة فشفي وكفى ،

والخطيب قد وصل من التعصب المفرط الى حد يسخر منه . قال الحافظ ابن الجوزي في " التحقيق في أحاديث التعليق " - كما ينقله الزيلعي في " نصب الراية " :

( أورد الخطيب في " كتابه " الذي صنفه في القنوت أحاديث أظهر فيها تعصبه . فمنها ما أخرجه عن دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك ، عن أنس قال : " ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتن في صلاة الصبح حتى مات " انتهى . وسكوته عن القدح في هذا الحديث واحتجاجه به وقاحه عظيمه وعصبيته باردة وقلة دين ؛ لانه يعلم أنه

يتعصب معه (١) فهو كجرح بعض الناس في البخارى ومسلم .

باطل قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثاراً موضوعة لا يجعل ذكرها في الكتب الا على سبيل القدح فيه . فوا عجباً للخطيب ! أما سمع في " الصحيح " : " من حدث عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " وهل مثله الا كمن أنفق نهبجاً ودلسه ! فان أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد ، فاذا أورد الحديث عدت واحتج به حافظ لم يقع في النفوس الا أنه صحيح ، ولكن عصبية . ومن نظر في " كتابه " الذى صنفه في القنوت ، و " كتابه " الذى صنفه في الجهر بالبسملة ، وكتابه في مسالة صوم يوم الفيم ، واحتججه بالاحاديث التى يعلم بطلانها ، اطلع على فرط عصبية ، وقله دينه اه )

وفى ما ذكرناه في الدارقطنى والخطيب مقنع ، ونسأل السلامة .

(١) قال شمس الامنة السرخسى في " أصوله " " وأما الطعن المفسر بما يكون موجباً للجرح ، فان حصل من هو معروف بالتعصب أو متهم به لظهور سبب باعث له على العداوة فانه لا يوجب الجرح وذلك تحو طعن الملحدين والمتهمين ببعض الالهواء المضلة في أهل السنة ، وطعن بعض من ينتحل مذهب الشافعى رحمه الله في بعض المتقدمين من كبار أصحابنا فانه لا يوجب الجرح لعلمنا أنه كان عن تعصب وعداوة " اه ( ج - ٢ ص ١١ طبع مصر عام ١٣٧٣ )

وجرح مثلها (١) في بعض رواة "الصحيحين" ليس من هذا الباب ، فكم من فرق بينهما ، فلم يتعين جرح أمثالها فيما أخرجاه كالجرح الأول غير معتنى به .

وما زعمه المعارض غير بعيد عن الحق فهو بعيد عنه بمراحل ألا ترى الى قولهم : الدارقطني وغيره من المتقدمين ضعفوا كذا وكذا من أحاديث "الصحيحين" فأين احتمال إقرارهم على الإجمال بأن للشيخين عن ذلك أجوبة فضلاً عن وجود ذلك الإقرار ؛ نعم لا ينافي ذلك أن يكون للشيخين ومن سلك سبيلهما أجوبة عما انتقدوا في نفس الأمر . فلم يثبت الإجماع على قبول جميع ما في الكتابين - أي "الصحيحين" - ولو منتقداً فضلاً عن الإجماع على صحة جميع ما فيها .

ويدل لما قلنا ما نقله الحافظ العيني في "شرح الهداية" في "كتاب الصوم" بعد مسائل القديسة من الشيخ الفاني عن ابن الجوزي حيث قال (قال أبو الفرج : لا يقل طعن الدارقطني إذ انفرد به لما عرف من عصيته) انتهى . وقال العيني في "شرح البخاري" (تحامد الدارقطني على أبي حنيفة ، وتعصبه تعصباً فاسداً وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف بنفسه) انتهى . وأنت خير بأد طعن الدارقطني في أبي حنيفة مما انفرد به ، وهو خلاف بحث لما قال به الجبال الأعلام فيه ، وانتقاده ذلك ليس بذلك .

قوله لأن ترك العمل في بعض ما وقع من أحاديثها  
الخ (ص ٣٤٥)

قلت : كلام العلامة دل على أن فقد الإجماع على العمل  
مضمون جميع ما فيها ، وفقد الإجماع على تقديمها على معارضها ،  
مجموعها ، سند منع تلقي الأمة جميع ما فيها - بمعنى وجوب العمل بجميع  
ما فيها - فالقول بترك العمل في بعض أحاديثها لعارض لا مدخل  
له في دفعه ، ولا منافاة حقيقة بين تلقي الأمة بالقبول وترك  
العمل ببعض الأحاديث وجوباً أو جوازاً ، فإن الإجماع على التلقي  
لا يستلزم العمل بالجميع وجوباً أو جوازاً .

قوله ومسيب الحاجة في العذر عن أي حنيفة الخ  
( ص ٣٤٥ )

قلت : لا حاجة لأبي حنيفة إلى عذره هذا إن شاء الله تعالى .  
ونسبة القياسات المنقولة عنه رحمه الله تعالى إلى المخالفة بالنص  
عموماً ، وبأحاديث الشيخين خصوصاً فضول لا بعأبه ، ولا  
يلتفت إليه . كيف وشرط صحة القياس عدم النص في الفرع  
بالإجماع ، ونسبة الحرام إلى مثل الإمام القمقام حرام . ومن طعن  
عليه بهذا طعن طعناً شديداً . ومذهبه يصفو عن أمثال هذه الكدورات .  
ولو كان الأمر كما زعم الشعراوي والمعتز لما عمل عيسى عليه السلام  
حين ينزل من السماء بمذهبه . ويرد هذا الزعم قوله عليه الصلاة والسلام

في المنام "أنا عند فقه أبي حنيفة". ألا ترى إلى قول العارف السرهندي مجدد الألف الثاني في "مكاتيبه" ما حاصله (أن يوم القيامة يظهر علو شأن مذهب أبي حنيفة على سائر المذاهب وافتخار أهاليه على أهالي سائر المذاهب ، لما أنه سيؤتيهم تعالى الله من فضله أجراً عظيماً) .

وأما قول الشعراوي (منى نقل أحد عن الإمام أبي حنيفة الخ فهو إما مبنى على الفرض والتقدير ، وهو المتيقن . أو محمول على قياس وجده الشعراوي بخالف نصاً صحيحاً صح بعد أبي حنيفة ولم يجده الإمام ، ولم يشهد لقياسه شهادة من السنة ، فهذا وإلا أمكن لكون الإمام غير معصوم لكن الشأن في وجوده ، وحقاً مثل الشعراوي بأنه قد وجد مما يظن الخطأ إليه فيه ؛ ومما هذا إيراد الشعراوي قوله (أو وجده ولكن لم يصح عنده في هذا المقام مما لا ينبغي أن يصح ، فإن ما لم يصح عن الإمام لوضح عند بعض المحدثين بعده على خلاف ما عنده فلا يعتد به في مذهبه ، ولا يعتد بقول ذلك البعض في ما حواه عليه الإمام بعدم الصحة ، كما أن ما لم يصح عند البخاري أو مسلم أو غيرههما وصح بعده لا يجوز لهم التمسك به . فكما عتب على من تمسك بقول واحد منهم ولم يلتفت إلى تصحيح غيره بعده ، فكذلك لا عتب على من تمسك بقول الإمام بتضعيف حديث ولم يلتفت إلى تصحيح من بعده . أكان الإمام أبو حنيفة عند الشعراوي والمعتزض أدون من آحاد علماء الحديث . والامة

ليس على ما رأينا ، فهو رجل من رجال الله يلتجأ إليه في الحديث والفقہ كل ملتجئ عارف بالله تعالى أعظم من ابن العربي والشعراوي وأمثالهما في جميع الشئون ، منيع شأنه في الظاهر والباطن .

وأما ما أورده الشعراوي من : إعتقاده وإعتقاد كل منصف في الإمام - فلا ينبغي أن يكون إعتقاد واحد من أهل الإنصاف إليه ؛ نعم يجب الإعتقاد إلى الإمام بأنه قدم النص والأثر على القياس ، وبأنه لو عاش حتى دوت أحاديث الشريعة التي صحت بعده المخالفة لبعض أقواله ورواياته ولم يجد إلى ما ذهب إليه من السنة سبيلاً حتى كان ذلك البعض من الأقوال والروايات قياساً مجرداً في مقابلة النص لتركه ؛ لكن الشأن في أنه هل وجد في مذهبه بعض الروايات والأقوال المذكورة وهكذا يجب أن يعتقد في الأئمة الثلاثة الباقية رحمهم الله تعالى ؛ بل وفي ابن العربي والشعراوي ؛ بل وفي الإمام البخاري والإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم ، فليس هذا الإعتقاد مخصوصاً بالإمام أبي حنيفة بل ينبغي أن يعمل به في جميع من ذكرنا .

وأما القول بأن القياس في مذهب أبي حنيفة كثير ، وفي المذاهب الثلاثة الباقية قليل . فهو أيضاً دعوى من بعض الناس على خلاف ما ادعاه قائلوا مذهب الإمام الأعظم من الألوف المؤلفة من الأولياء والمحدثين والفقهاء . ولم تثبت بيعة شاهدة على ذلك ، وهي خلاف الواقع وما في نفس الأمر .

وقول الشعراوي ( لكن لما كانت الأدلة متفرقة ) أشد منعاً من

تلك الدعوى الأولى الغير الصحيحة لأنه لو كان سالماً بجميع مقدماته لاستلزم أن يكون مذاهب جميع المجتهدين من الصحابة والتابعين وأتباعهم كثر القياسات فيها ، وأن يكون الإمام مالك كثر القياس في مذهبه أيضاً إذ الإمام أبو حنيفة والإمام مالك كانا معاصرين ، وأن يكون مذاهب الأئمة من أهل البيت الطاهرين من الصحابة والتابعين وتبع التابعين كثرت القياسات فيها ، وليس فليس . فإذا بطل الأصل بطل ما فرع عليه

ثم إنه إذا كان المتلقى بالقبول أمراً ، وترك العمل بمضمون ذلك المتلقى أمراً آخر فلم يلزم من ترك الإمام أبي حنيفة العمل بمضمون بعض ذلك المتلقى قدح أبي حنيفة ولا تخرج به لا في أحاديث "الصحيحين" ولا في أحاديث غيرهما بهذا المقدار . وإنما يلزم ترجيح بعض الأحاديث على بعض بما ألهم الله تعالى عليه لو ثبت بلوغ البعض الثاني إليه . وأما الظن إلى الإمام أبي حنيفة أنه لم تبلغه أحاديث "الصحيحين" ولو بلغته لتلقاها بالقبول ، ولم يعمل إلا بها ، أو بلغته من طريق لم يعتمد عليه فلم يعمل بها فهو وإن كان غير منكر في غير المعصوم لكن كلام كبار مذهبهم حين أتوا بدلائله ينادى بأعلى صوته أنها بلغته وأجاب عنها بما أرشد به من الله تعالى قائماً بالسنة النبوية على صاحبها الصلوات والتسليمات والتحية . فالذي قد علم من كلامهم هو أنها قد بلغته ولكن رجح الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان في "صحيحهما" في بعض المسائل على الأحاديث التي أخرجها ، ورجح في بعض آخر

منها الأحاديث التي أخرجها الشيخان في "صحيحيهما" بعد زمان طويل من وفاة أبي حنيفة على الأحاديث التي أخرجها فخرهما في مصنفاته . وعدم العمل ببعض ما فيها - من المتون المخرجة بالسند الذي أتيا به - من مثل الإمام القمقام الذي أصله ثابت وفرعه في السوء كيف لا يوجب عدم العمل بما فيها من تلك المتون بعينها ! وهل يكفي الظن المنحوت في دفع هذا ؟

ومن العجائب أن ابن العربي قد أقر بأن ( أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه ) وقرت به عيون المعترض حتى قال : ( إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو لإجتهدوا ) (١) ثم لا يعد المعترض الإمام أبا حنيفة من أهل الكشف ، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول الذي اعترف به كثيرون من كبراء أولياء الله تعالى وساداتهم ، ولا يعد أيضاً الألوף المؤلفة من العرفاء بالله أهل الكشف التام من مقلديه ، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول فيتفرع عليه الحكم بما حكم به على أهل الكشف مما ذكرنا . وأيضاً لما تقرر عند ابن العربي والشعراوى والمعارض " أن الأولياء العرفاء بالله تعالى ربما يصححون الأحاديث التي ضعفها ، أو حكم بوضعها الحفاظ المتقنون من المحدثين ، وربما يضعفون الأحاديث التي صححها أخذاً عن الصورة القدسية المحمدية على

صاحبها الصلاة والسلام والتحية كان العربي وغيره " (١) فهل لا يصح ثبوت مثله لمثل الإمام القمقام أبي حنيفة مرجع العلماء من المحدثين والفقهاء ، وملجأ الكبراء من العرفاء وساداتهم وأئمتهم على خلاف ما صححه البخاري أو مسلم أو أصحاب السنن أو البيهقي أو ابن خزيمة أو الدارقطني أو غيرهم ؟ وهل لا يصح ثبوت مثله للألوف المؤلفة من عرفاء مقلديه وأهل الكشوف القائمة ؟ (٢)

قوله ولم يلزم من ذلك أن لا يصح عند الحفاظ بعده الخ (ص ٣٤٦)

قلت : كذلك الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وابن حجر العسقلاني وأنسيوطي وابن حجر الهيتمي وابن العربي وابن حزم والشعراوي وغيرهم ، ولذا قال النووي في "تقريبه" (من رأي في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في

(١) راجع "الدراسات" ص ١٨٥ و ١٥٩

(٢) قلت : وبما يؤيد ذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكما أن النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الأمر وإن خطؤه أحد فذلك الخطأ اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل ، فإن جميع الأنبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرثهم فيها إلا العلماء المجتهدون اه كذا في "الميزان الكبرى" للشعراني (ج - ١ ص ٣٠)

كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ - أي ابن الصلاح - لا يحكم بصحته لضعف أهليته في هذه الأزمان . والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته ) انتهى . وقال السيوطي في " تدريره " ( قال العراقي . وهو الذي عليه عمل أهل الحديث ) انتهى . وليس ما ذكره الشعراوى الشافعي ههنا أصلاً فضلاً عن أن يكون أصلاً كبيراً أو عروة الإنصاف والتخلص من مضلات الإعتساف ؛ بل من تمسك به دحض في ورطات آفات عظيمة على ما ذكرنا قبل .

قواه وقالوا لو كان الحديث صحيحاً لصح عند أبي حنيفة مثلاً الخ ( ص ٣٤٦ )

قلت : أين من قال بهذا ؟ وإنما قال من قال بأنه : لو صح الحديث عند أبي حنيفة لما وسعه ترك العمل به إلا إذا كان مستمسكاً فيما قال بشهادة أخرى من السنة النبوية . فإذا تمسك بها علم أحد الأمرين إما أن لا يصح حديث الخصم عنده ، أو صح عنده ولكن ترجحت تلك السنة . عنده عليه . وإحتمال عدم بلوغه إليه وإن كان يصح لكنه مرجوح فلا يعاب به ، فلا يجب علينا العمل بما تمسك به الخصم . ومن الجهل القبيح نسبة ترك العمل بالأحاديث الصحيحة بمجرد التباسات العقائية إلى العلماء الحنفية من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء نعوذ بالله تعالى منه .

وأما ما قاله الشعراوى من ( أن مذهب المجتهد حقيقة هو ما

قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات اه) فع كونه لم يصح في نفسه غير نافع للمعترض إذ من المعلوم أن الكتب الفقهية المعتبرة التي صنف في أقوال مذاهب المجتهدين لم يذكر فيها إلا أقوالهم الشريفة ، وقد علم ذلك من إلزامهم لهذا . ومن لم يقبل منى هذا الكلام فلينظر في عبارات " فتح القدير " و " الأشباه " وغيرهما التي ذكرناها قبل . ومن الدليل عليه أيضاً أنهم لو وجدوا تخريجاً لا تصریحاً ذكره بلفظ " التخریج " . وقد صنف الإمام محمد رحمه الله تعالى في فقه الإمام أبي حنيفة كتب ظاهر الرواية ، وهي سنة ، وقد جمع فيها أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها إلى أن مات (١) ثم جمع هذه الكتب السنة العلامة

---

(١) قلت : والله اعلم من أين أخذ المصنف : أن الامام محمد جمع في " كتب ظاهر الرواية " أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها . وذكر في كتبه الآخر الأربعة له اعنى " الهارونيات " و " الكيسانيات " و " الجرجانيات " و " الرقيات " أقوال الامام أبي حنيفة التي رجع عنها في حياته اه والمشهور أن تلك الكتب الستة اعنى " المبسوط " و " الجامع الصغير " و " الجامع الكبير " و " السير الصغير " و " السير الكبير " و " الزيادات " يعد ما حوته من الروايات ظاهر الرواية في المذهب من حيث أنها مروية بطريق الشهرة أو التواتر ، ويعد باقي كتب محمد في الفقه غير ظاهر الرواية - لورود باقي الكتب بطريق الاتحاد دون الشهرة والتواتر .

الحاكم الشهيد في كتاب سماه "الكافي" وشرح عليه الإمام شمس الأئمة السرخسي وسماه "المبسوط" وهو عندنا موجود في ثمان مجلدات بحمد الله تعالى . وسمى محمد كل واحد من تلك "الكتب السنة" باسم على حدة . فالأول منها هو الذي سماه "المبسوط" وقد عبر الفقهاء عنه كثيراً باسم "الأصل" . والثاني منها سماه "الجامع الكبير" ، والثالث "الجامع الصغير" ، والرابع "الزيادات" ، والخامس "السير الكبير" ، والسادس "السير الصغير" ، وقد جمعها الشاعر في هذا البيت الفارسي

تو ظاهر الروايه اين شش كتب شمر  
مبسوط وجامعين وزيادات ودوسير (١)

وهذا "الكافي" غير "الكافي" للعلامة النسفي صاحب "كنز الدقائق" فإنه شرح شرح به النسفي مقته الذي سماه "الواق"

(١) ول بعضهم في العربية

وكتب ظاهر الرواية أتت	متاً وبالأصول أيضاً سميت
صنفها محمد الشيباني	حرر فيها المذهب النعماني
"الجامع الصغير" و"الكبير"	و"السير الكبير" و"الصغير"
ثم "الزيادات" مع "المبسوط"	تواترت بالسند المضبوط
ويجمع الست كتاب "الكافي"	لحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس	"مبسوط" شمس الأئمة السرخسي

النعماني

وأبضا صنف الإمام محمد الكتب الأخر الأربعة التي ذكر فيها أقوال الإمام أبي حنيفة الأول التي رجع عنها في حياته . فواحد منها سماه " الهارونيات " ، والثاني منها " الكيسانيات " والثالث " الجرجانيات " والرابع " الرقيات " . وإذا ذكرنا رواية في كتب المذهب فإن كانت من غير ظاهر الرواية صرح الشراح بأنها متروكة غير ظاهر الرواية . وأبضا بنوا المتون أكثرها على ظاهر الرواية . ولم يوجد مثل هذا في المذاهب الثلاثة الباقية . فلو كان ما نقله المعترض عن الشعراوي مسلماً مستلزماً لما قصده لما جاز لأحد من مقلدي المذاهب العمل إلا على أقوال مقلديهم المجتهدين التي عرف موثهم عليها ولم يعرف رجوعهم عنها .

وأما ما فهمه أصحاب الأئمة المجتهدين من كلامهم رحمهم الله تعالى فهو محل للإعتماد عليه . ولا إعتداد بالاحتمال الذي ذكره الشعراوي بقوله ( فقد يكون ذلك الذي فهموه لا يرضاه الإمام اهـ ) ما لم يتبين صريح نقل الأئمة على خلافه . ولو لم يكن محلاً للإعتماد واحتجنا في نقل كل مسألة إلى سند صحيح أو حسن متصل إلى الإمام لما جاز نقل من كتاب معبر أي كتاب إلا بعد ما وجد سند تلك المسئلة إلى صاحب المذهب صحيحاً متصلاً ، وعرف أنه قوله تحقيقاً لا فهماً ولا تخريجاً ، وعلم موت صاحب المذهب عليها . فإن هذا الإحتمال الذي أتى به الشعراوي يجري في كل ما سوى تلك الصورة . وهل هذا إلا خروج عن الإجماع الذي قدمناه نقلاً عن الأستاذ أبي إسحاق

الاسفرائني والإمام السيوطي ؟ ويلزم منه زوال الإعتماد عن جميع الكتب الأصولية والفروعية في كل مذهب من المذاهب ، وعن جميع الكتب المدونة في أصول الحديث إلا في خصوص تلك الصورة المذكورة . وهل هذا إلا إفساد للعالم الذي هو من ودائعته تعالى إفساداً عظيماً ! وإلا طرح لهم إلى أن يكونوا في دينهم حيص بيص لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

ولو كان في مذهب الإمام أبي حنيفة قياسات خارجة عن دائرة الحديث كما زعم الشعراوي والمعتز لما أفتى بقوله هؤلاء الصناديد من المحدثين . قال الحافظ في " تهذيب التهذيب " ( وكعب بن الجراح روى عنه الشافعي وخلق ، وهو كان يفتي بقول أبي حنيفة ) إنتهى . وقال الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " ( كان اللث بن سعد إماماً كبيراً مجمعة على جلالته وثقته وكرمه ، وكان على مذهب أبي حنيفة قاله القاضي ابن خلكان ) إنتهى . وقال الشيخ محي الدين عبدالقادر القرشي في " طبقات الحنفية " ( يحيى بن سعيد القطان ، قال ابن معين : كان يفتي بقول أبي حنيفة ، سمع مالكاً وابن عينة وشعبة ثم روي عنه ابن عينة وشعبة ، وروى عنه أحمد وابن المدبني وابن معين ) إنتهى . وقال أيضاً في " طبقاته " المذكورة ومن الحنفية مسعر بن كدام الكوفي ، روى عن أبي حنيفة وعطاء وقتادة ، وروي عنه السفينان . روى له الجماعة قال مسعر بن كدام : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف ، ولا يكون

فرط في الإحتياط لنفسه) إنتهى . وقد قدمنا ذكر عبدالله بن المبارك وما قال في أبي حنيفة ومذهبه . وهؤلاء كلهم أعظم شأنًا من الإمام البخارى ومسلم في الحديث ، ومع هذا أخذوا بمذهب الإمام أبي حنيفة وأقتوا برواياته الشريفة .

**قوله** وخرج منه أن الأقيسة الغير الجليلة التى كتب الحنفية الخ ( ص ٣٤٧ )

**قلت :** لا نسلم خروج هذا من كلامه ، ولو سلمناه لا يكون مخالفة الشعراوى وحده حجة في مقابلة أقوال ألوف مؤلفة من العلماء الكرام والفقهاء العظام الذين كان أكثرهم عرفاء بالله تعالى ، فيرد قوله بأقوالهم ، وليس نسبة السهو إلى رجل واحد بمنكر إذا كان الأمر كما ذكرنا .

ومعنى كلام الشافعى رحمه الله تعالى . " من استحسن فقد شرع " غير ما زعمه المعارض عروة وثقى له في نفي القياس الشرعى الإستحسانى متجاسراً . (١) وليس الإستحسان والأقيسة الغير الجليلة

(١) قال الحافظ أبوبكر بن العربى المالكى فى كتاب " احكام القرآن له " :

( أنكر جمهور من الناس على أبي حنيفة القول بالاستحسان ، فقالوا : انه يحرم ويحلل بالهوى من غير دليل وما كان يفعل ذلك أحد من اتباع المسلمين فكيف أبوحنيفة ! وعلمائنا من المالكية كثيرا ما يقولون : القياس كذا فى

غير مستندة إلى أبي حنيفة ، فقد أتى الكبار من كبراء مذهبه في كتبهم بها . وليس سبيل إستناد شيء إليه إلا هذا غالباً . وإنكار منكرى القياس لها وتبرئتهم ساحة الإمام شفقة وإحساناً عنها فلا يضر في ثبوتها عنه شيئاً ، فإنهم قد خرجوا عن إجماع الصحابة

مسئله - ، والاستحسان كذا . والاستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف اه "ج - ١ ص ٣١١ من الطبعة الاولى سنة ١٣٣١" (

وقال الامام حافظ الدين المعروف بابن البزاز الكردي في "مناقب الامام الاعظم" :

( ذكر الامام الحارثي : عن أبي عبيد ، عن الشافعي قال : من أراد أن يتفقه فعليه به - يعني ابا حنيفة - وبأصحابه . فان الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه ، ومثله ذكر الصيمري عنه . الا أنه قال : عيال عليه في القياس والاستحسان . وهذا دليل على بطلان قول أصحاب الشافعي يبطلان القول بالاستحسان ، فان الشافعي ذكره في مقام المدح ، ولا يمدح الا بالحسن ؛ مع أن الشافعي قال في كتابه : اني استحسن كذا ؛ مع أن النزاع في ألفاظ تفرق بمعنى لا معنى له ، وليس من دأب العلماء ، فان القياس على نوعين قوى وأقوى وجلى وخفى ، وكذا كل دليل يتمسك به في حادثه تسميه القوى والجلى بالقياس والا قوى والخفى بالاستحسان مثل قول القائل : تركت الاضعف وأخذت بالا قوى . ولاريب في صحته اه "ج - ١ ص ٩٠" (

والتابعين على جواز القياس ووقوعه . وقد سر تمام هـ - لذا المبحث فيما قبل فن شاء الوقوف عليه فليرجع اليه .

قوله فبمثل هذه الأقيسة يترك صحاح الأحاديث متجاسراً من غير مبالاة الخ (ص ٣٤٧)

قلت : هذا الكلام كله من أوله إلى آخره من الأكاذيب الصريحة والمفتريات الشنيعة التي نختمها المعترض على من تبرأ عنها من عند نفسه . والمفترى الكاذب ربما يصر على جهله فيرتكب الحرام ولا يدري من جهله المركب ماذا وقع فيه . ولم يعرف في المذهب مجرد قياس كان على خلاف الحديث وبجز أئمة ذلك المذهب عن الجواب عنه بما يليق أن يكون جواباً عند أهل الحق .

وأما مجرد حسن الظن إلى عالم من علماء الأمة المرحومة - ولو كان من جملة أهل البيت المعظم - في مخالفة الحديث الصحيح فلا يجوز أن يكون يساويه . والأمر فيه كما ذكره المعترض ؛ فما ذكره هذا المعترض في بعض المواد التي وجد فيها قول واحد من أهل بيت الرضوان على خلاف الحديث الصحيح جواباً عنه بناءً على مجرد حسن الظن لا يجديه شيئاً في معرض الجواب ؛ بل هو لارتكاب الحرام منه الذي قد اعترف بحرمته بهذا . وهو الحق الصواب ؛ بل كان هذا الحرام دأب المعترض وديدنه فيما إذا وجد شيئاً من أهل الكشف على خلاف الحديث الصحيح سوى الأئمة الأربعة ومقلديهم من أهل الكشف التام . وليس من

الإنصاف شئى فى كلام الشعراوي هنا لما قد مر ، بل هو خروج عن دائرة الإنصاف أصلاً .

وما استبدع هذا المعارض - من الصورة ترويحاً للدعوى الإنصاف الزائف مع أنه حشو غير معتد به وكشف باطل - ليس بصحيح ، فإن قوله ( ثم بعد عصفه لما اجتمع التابعون وجلسوا لأخذ العلم عنهم الخ ص ٣٤٨ ) لا يكاد يصح ، فقد قال الجافظ ابن حجر العسقلانى فى " التقریب " ما حاصله ( إن الطبقات إثنى عشرة ، " فالطبقة الأولى " هم الصحابة . ومن الثانية إلى الخامسة من التابعين ، ومن السادسة إلى التاسعة أتباع التابعين . ومن العاشرة إلى الثانية عشرة هم الآخذون عنهم ) انتهى (١) وقال

(١) قلت : أول طبقة أتباع التابعين فى " التقریب " السابعة دون السادسة . فقد قال فى مقدمته " تقریب التهذيب "

" وأما الطبقات فالأولى . الصحابة على اختلاف مراتبهم ، وتميز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤبة من غيره .

الثانية . . طبقة كبار التابعين كإبن السيب فان كان مخضرمًا صرحت بذلك .

الثالثة . . الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين .

الرابعة . . طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهرى وقتادة

الخامسة . . الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد

فيه أيضاً ( النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي الإمام من " الطبقة السادسة " ) انتهى . فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أصلاً . هذا على قول من قال : إن أبا حنيفة ليس بتابعي ، وإنه

والاثني عشر ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة - كالأعمش السادسة - . طبقه - عاصروا الخامسة - لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة - كابن جريج .

السابعة - . كبار أتباع التابعين كمالك والثوري .

الثامنة - . الطبقة - الوسطى منهم كابن عيينة - وابن عليه - .

التاسعة - . الطبقة - الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق .

العاشرة - . كبار الأخذيين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كاحمد بن حنبل .

الحادية - عشر . الطبقة - الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري .

الثانية - عشر . صغار الأخذيين عن تبع الأتباع كالترمذي ، وألحق بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخروا وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي " . اهـ

ثبت من هذا أن أول طبقه - أتباع التابعين وهم الكبار منهم الطبقة - السابعة - . وأما السادسة - فهم فوق هؤلاء وهم الذين عاصروا صغار التابعين لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة - وهذا لا ينافي الرؤية - لبعضهم فإنها أعم من اللقاء ، ولا يستلزم من انتفاء الاختصاص انتفاء الأعم . كيف وقد أدركوا زمانهم ! بل قد وجد فيهم

هو من أتباع التابعين . وأما على القول الذى هو الحق الحقيقى بالقبول ، وهو أنه تابعى من صغار التابعين ، فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أيضاً . فلا يصح اجتماع التابعين بعد انقضاء

من رأى بعض الصحابة - كإبن جريح الذى ذكره الحافظ مثلاً لهذا الطبقة - فانه تابعى نص عليه الحافظ زين الدين العراقى - وسياق تصريحه عن قريب - وكذلك الامام أبوحنيفة - رضى الله عنه فقد عدّه الحافظ فى " التقریب " من السادسة - ومع ذلك أثبت له فى " تهذيب التهذيب " رؤيته - انس رضى الله عنه حيث قال :

" انعمان بن ثابت أبوحنيفة الكوفى سولى بنى تميم الله . وقيل انه من أبناء فارس ، رأى أنساً " انتهى بلفظه .

وقال الحافظ جلال الدين السيوطى فى " تبيين الصحيفه " فى مناقب الامام أبى حنيفة -

" ورفع هذا السؤال - يعنى هل روى أبوحنيفة - عن أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ؟ وهل يعد هو فى التابعين ام لا ؟ - الى الحافظ ابن حجر فأجاب بما نصه :

أدرك الامام أبو حنيفة جماعة من الصحابة - لأنه ولد بالكوفة - سنة ثمانين من الهجرة ، وبها يؤمّد من الصحابة - عبد الله بن أبى أوفى فانه مات بعد ذلك بالاتفاق ، وبالبصرة يؤمّد أنس بن مالك ، ومات سنة تسعين أو بعدها . وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنساً . وكان غير هذين فى الصحابة - بعدة من البلاد أحياء . وقد جمع

عصر أبي حنيفة على هذا أيضاً. ومن تأمل حق التأمل وجد ما قلناه حقاً بالريب، على أنه لو قيل بإمكان هذه الصورة في أبي حنيفة ووقوعها لقليل بإمكانها ووقوعها في ساداتنا على زين العابدين

بعضهم جزء فيما ورد من روايته أبي حنيفة عن الصحابة لكن لا يخلو اسنادها من ضعف، والمعتمد على ادراكه ما تقدم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما اورده ابن سعد في "الطبقات" فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام، والحدادين بالبصرة، والثوري بالكوفة، وبالك بالمدينة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة والدمث بن سعد بمصر والله اعلم - هذا آخر ما ذكره الحافظ ابن حجر "١٤

فانظر كيف نهى الحافظ ابن حجر نفسه في "تهذيبه" وفي "فتاواه" ان الامام ابا حنيفة من التابعين! ومع ذلك يعمد في الطبقة السادسة في "تقريبه" فثبت من ذلك أن عند الحافظ رجلاً في الطبقة السادسة لا يدل على كونه من أتباع التابعين قطعاً ولا ينافي كونه تابعياً اذا ثبت له رؤيته واحد من الصحابة.

هذا وقد قال عسريه السعيد الحافظ الاسام عز الدين محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى الشهير بآين الوزير اليباني في المجلد الاول من كتابه "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم محمد بن عبدالله بن عبيد المطلب بن هاشم" صلى الله عليه وآله وسلم - ونسخه الخطية محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الاعلام - ومنهم الشوكاني صاحب "نيل الاوطار" وابنه احمد بن محمد الشوكاني - مانعه :

ومحمد الباقر وجعفر الصادق رضي الله تعالى عنهم ، وفي سائر الأئمة معاصري أبي حنيفة ، ومن تقدمه من التابعين الكبار كمالك وغيره من المجتهدين الأخيار رحمهم الله تعالى . ومن

” وقد كان الامام أبو حنيفة رحمه الله من أهل اللسان القويمة و اللغة الفصيحة ، فقد أدرك زمان العرب ، وعاصر جريراً والفرزدق ، ورأى أنس بن مالك خادماً رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين . و قد توفي أنس رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، و الظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهد وإنما رآه بعد التمييز . فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين ، وتأخرت وفاته الى سنة خمسين وبائه . والظاهر أنه جاوز التسعين في العمر ، والله اعلم ذكره أبوطالب عليه السلام في ” كتاب الاسالي “ وهذا يقتضي أنه بلغ العلم وأدرك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بقدر الشائين السنة لأنه عليه السلام مات وقد مضى عشر من الهجرة . فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة وإدراكه زمان العرب وهو أقدم الأئمة سناً . فهذا مالك على تقدمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة اهـ “

وقال شيخه الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي في كتابه ” التقييد والايضاح لما أطلق واغلق من مقدمته ابن الصلاح “ معلقاً على قول ابن الصلاح في بحث روايته التابعي عن تابع التابعي : (وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبدالغنى بن سعيد الحافظ في كتيب له ) مانصه :

خص بها أبا حنيفة فعليه دليل يدل على التخصيص . وأما  
العداوة القلبية فهي الحالقة للدين فلا إعتداد لقول ذويها . وإذا  
قيل بها في من ذكرنا يجر ذلك إليهم ما يجر القول بها في  
أبي حنيفة إليه ، وليس الأمر على هذا فلا إعتداد أصلاً بما قال  
أو قالوا ، والله تعالى العاصم عن الزلل .

” الامر الثالث . أنه قد روى عنه جماعة كثير من  
التابعين غير هؤلاء لم يذكرهم عبدالغنى . وهم ثابت بن  
عجلان ، وحسان بن عطية ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى  
الطائفي ، وعبدالمالك بن عبدالعزيز بن جريح ، والعلاء بن  
الحارث الشامي ، ومحمد بن اسحاق بن يسار ، ومحمد بن جحادة ،  
و محمد بن عجلان ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت “ ، ١ هـ  
وقال صاحبه الذي تخرج به الحافظ شمس الدين محمد بن  
عبدالرحمن السخاوى في ” فتح المغيث بشرح أفيه الحديث “  
” (وفى الخمسينا ، ومائة ) من السنين الامام المقلد أحد  
من عد في التابعين ( أبو حنيفة ) النعمان بن ثابت الكوفى  
( قضى ) اى مات “ ١ هـ ( ص ٤٧٣ طبع لكهنو بالهند )  
وقال الحافظ ابن كثير في ” البداية والنهاية “ في ترجمة  
الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ما لفظه :

” هو الامام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمى  
مولاهم الكوفى ، فقيه العراق ، وأحد أئمة الاسلام والسادة  
الاعلام ، وأحد أركان العلماء ، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب  
المذاهب المتبوعة ، وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر

قوله بحيث إذا حكم الحافظ الواحد المتأخر الخ (ص ٣٤٩)  
قلت: كما أن حكمه حكم بلسان جميع حملة الحديث ما لم يوجد

الصحابة، ورأى أنس بن مالك، قيل وغيره، وذكر بعضهم  
أنه روى عن سبعة من الصحابة والله اعلم“ ١ هـ

وقال حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر المالكي في ”كتاب  
الكنى“ - ونسخته الخطية محفوظة - عند المحدث العلامة مولانا  
زكريا السهارنبوري متع الله المسلمين بقبوضه ومنها نقلت هذه العبارة  
- ما نصه :

”أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي الفقيه صاحب  
الرأى . قيل انه رأى أنس بن مالك، وسمع من عبدالله  
بن الحارث بن جزء، فيعد بذلك من التابعين . كان في  
الفقه اسما، حسن الرأى والقياس، لطيف الاستخراج جيد  
الذهن حاضر الفهم ذكياً ورعاً عاقلاً الا أنه كان مذهبه في  
أخبار الآحاد العدول أن لا يقبل ما خالف الأصول المجتمع  
عليها فأنكر أهل الحديث ذلك وذهبه فأنفروا، وعظمه  
آخرون ورفعوا من ذكره واتخذوه اسماً وأنفروا أيضاً في  
مدحه“ ١ هـ

وقال الامام شمس الاثمة السرخسى في كتابه ”أصول الفقه“

انه :

”كان من جملة التابعين فانه رأى أربعة من الصحابة،  
أنس بن مالك، وعبدالله بن أبي أوفى، وأبا الطويل،

ما يهدمه ، كذلك حكم الحافظ الواحد المتقدم - ولو من التابعين  
ومن أتباع التابعين حكم بلسان جميع حملته مالم يوجد ما يهدم كلامه ،

وعبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضى الله عنهم ، وقد  
كان ممن يجتهد في عهد التابعين ويعلم الناس حتى ناظر  
الشعبي في مسئلة النذر بالمعصية " ١ هـ ( ج - ١ ص ٣١٤  
طبع مصر عام ١٣٧٢ )

ومن نص على رؤيته أنسا رضى الله عنه وكونه تابعيا غير من  
سميناهم ابن سعد ، والدارقطني ، وحمزة السهمي ، وأبو نعيم الاصفهاني  
والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي ، والسمعاني ، وعبدالغنى المقدسي ،  
وسبط ابن الجوزي ، وفضل الله التوريشتي ، والنووي ، والذهبي ،  
والسراج ، والياقبي ، والجزري ، والولي العراقي ، والبدر العيني ،  
والقسطلاني ، وابن حجر المكي ، وعلى القاري ، ومحمد اكرم السندي  
وغيرهم كما تجد تفصيل ذلك في " تانيب الخطيب " للمحدث  
الكوثري وسرد عباراتهم ونقولهم في " اقامه الحججه " على أن الاكثار  
في التعبد ليس ببدعه " للفاضل الكنوي أبي الحسنات محمد عبدالحئي  
الفرنجي محلي ، و " عمدة الاصول في حديث الرسول " لمحمد شاه  
الصديقي صاحب " مدار الحق " ؛ بل لجأه من تدماء أهل العلم  
أجزاء ألفوها في مرويات أبي حنيفة عن الصحابة كجزء الحافظ  
أبي سعد السمان ، وجزء أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ، وجزء  
أبي الحسين علي بن احمد بن عيسى التهفقي ، وجزء أبي معشر  
عبدالكريم الطبري المقرئ الشافعي ، وجزء أبي بكر عبدالرحمن بن محمد  
بن أحمد السرخسي الفقيه الحنفي ورواياتها مسرودة في كتاب  
" مناقب الامام الاعظم " لصدر الائمة موفق بن أحمد المكي ، و

فحل القول بعدم ثبوت الحديث على لسان جميع حملته غير منحصر في حكم الحفاظ المتأخر؛ بل كما يجري في حكمه يجري في حكم الحفاظ المتقدم أيضاً . ولم نجد في كلام السيوطي في "التدريب" ما يصرح بتخصيص الحفاظ الواحد المتأخر به ، ولم يثبت على قائل ممن يعول على قوله أنه قال إن لأبي حنيفة حديث معارض لم يرو ولم يبلغ الحفاظ فهو بهتان عظيم على من تبرأ منه . ولست نقول : إن الأئمة الأربعة معصومون عن الخطأ - ولو اجتهداً - وعن زلزال اللسان ، وعن السهو والنسيان ، فلا يتجه علينا ما أورده المعارض من بعض سهواتهم . وكذلك الحفاظ المتقدمون والمتأخرون وابن العربي والشعراوي ليسوا بمعصومين فالفرق بينهم بهذا الوجه لا يتجه أيضاً .

قوله وهذا القوت لا يخص أبا حنيفة الخ (ص ٣٤٩)

قلت : قد ادعيت فيما قبل كثرة القوت عليه حتى جاوزت الحق ، وقلت : إن القياسات المخالفة بالحديث قد كثرت وجوداً في

"جامع مسانيد الامام الاعظم" للخوارزمي ، و "الاتصار و الترجيح للمذهب الصحيح" لسبط ابن الجوزي ، و "تبييض الصحيح" للحافظ السيوطي - فانكار من انكر تابعيه الامام أبي حنيفة كما اصر على ذلك صاحب "معيار الحق" مكابرة محضة و مصادمة شنيعة بنصوص هؤلاء .

مذهب الإمام أبي حنيفة ، وقالت وجوداً في المذاهب الثلاثة . (١)  
وكانت تلك الدعوى باطلة مصادمة للحق الصريح الذي لا  
مرية فيه .

**قوله** فقد نفي ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بإخراج الشيخين البخ ( ص ٣٥٠ )

**قلت :** لا نقول بعصمة الإمام مالك حتى يخرج فيها هذا  
السهو ؛ على أن نفي الإمام مالك إذا كان من سمع منهم مجتهد  
ومن يقتدى بهم متجه لأنه كما ثبت ذلك الحديث المروى في  
" الصحيحين " عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت عنه الحديث  
الذي أخرجه الترمذى في " سننه " وحسنه عن عبد الله بن مسعود  
رضي الله تعالى عنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يصوم من غرة كل شهر ثلاثة . وقلمنا كان يفطر يوم الجمعة ،  
قال : وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة ( انتهى (٢) فإذا كان

(١) راجع " الدراسات " ص ٣٤٥ .

(٢) ورواه ابن أبي شيبة - ولفظه : ما كان صلى الله عليه وسلم  
يفطر يوم الجمعة . وله عن ابن عمر ما رأيته صلى الله عليه وسلم  
يفطر يوم الجمعة قط . وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً : من  
صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة أيام عددهن من أيام الآخرة  
لا تشاكلهن أيام الدنيا . وفيه راو لم يسم أه كذا في " المحلى بحلى  
إسرار المؤطا " للشيخ سلام الله المحدث ، ونسخته الخطية موجودة عندي

أولئك المجتهدون أخذوا بظاهر حديث ثبت فيه فعله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام يوم الجمعة دائماً أو كالدائم - والفعل مقدم عند البعض على القول عند التعارض - فلعلهم حملوا فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك على إفادته إستحباب صيام يوم الجمعة مطلقاً . ونبيه صلى الله تعالى عليه وسلم المروي في " الصحيحين " لكونه من باب القول كان مرجوحاً غير معمول به عندهم ، فصح ذلك النفي عن الإمام مالك . ويجوز أن يكونوا حملوا فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك على التشريع العام ، وجعلوا نبيه المروي فيها مخصوصاً بجماعة خاصة معينة من الصحابة الذين اتفق حضورهم عنده صلى الله تعالى عليه وسلم حين تكلم بذلك النبي . وأيضاً إن الإمام مالكاً رحمه الله تعالى نقل هذا النفي عن يفتدى بهم من أهل العلم والفقه ، وماده بهم أهل " المدينة " الذين إجماعهم عنده إجماع معتبر مقدم على أخبار الآحاد ، فنقله هذا الإجماع وإن كان في مقابلة خبر الواحد ليس بنفي عنه لما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في " الصحيحين " ؛ بل هو بيان منه للإجماع المعتمد عنده القائم على خلاف حديث " الصحيحين " - وهو مستنده

---

وروى ابن حبان في " صحيحه " عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس من عملهن في يوم كتبه الله من أهل الجنة : من عاد مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام يوماً ، وراح إلى الجمعة ، وأعتق رقبة . اهـ أورده المنذرى في كتابه " الترغيب والترهيب " في باب الترغيب في عيادة المرضى . النعماني

في ذلك حديث آخر ثابت - ولتقدمه على خبر الواحد الكائن في "الصحيحين". ويبيانه هذا لهذين الأمرين غير عزيز ، كما أنه نقل مثل هذا الإجماع مالك في إرسال اليدين في قيام الصلاة مع مخالفة الأحاديث الصحيحة له فقدمه على تلك الأحاديث لكونها أخبار الآحاد. وقد اعترف المعارض في "دراساته" سابقاً (ص ٢٨٧) بأن إجماع أهل المدينة حجة معتبرة عنده ، وبأنه عنده كسائر إجماعات الشريعة ، وبأن القول بحجته هو الحق عنده ، وأن قول مالك بحجته قول حق عنده ، فم رجع القهقري ههنا ؟

وقول الدرروردي (١) في مالك كقول الشعراوي في الأئمة مطلقاً من غير روية سواء كانوا من أئمة أهل البيت الطاهرين أو من الأئمة الأربعة .

قوله ومن أصر على قول الشافعي من الخراسانيين النخ (ص ٣٥٠)

قلت : لا يجوز أن يحكم بكونه دعوي من غير دليل

(١) كذا في الأصل وكذا وقع في النسخة المطبوعة من "الدراسات" طبع القديم والصحيح "الداودي" كما في "فتح الباري" وغيره - وهو أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر أحد أئمة المالكية - شارح "الموطأ" و "البخاري" المتوفى سنة اثنتين وأربعمائة ، وترجمته مذكورة في "الديباج المذهب" لابن فرحون - النعماني

إلا بعد ما علم أنه لم توجد رواية حديثية عندهم توافقه ومع هذا ادعوا بوجودها كاذبين. ومن أثبت حجة على من نفي. ومن أين حصل ذلك العلم للمعارض؟ فبطل ما بنى عليه. وليس في كلام الخراسين ما يدل على أن مبنى دعواهم هذه حسن الظن إلى الشافعي؛ بل صريح كلامهم ناطق بأن الرواية الحديثية التي توافقه متحقة، فتكذيبهم مالم يعرف كذبهم بدليل ساطع ليس مما ينبغي صدوره عن صدر.

قوله لم يخرقوا الإجماع على صحة تلك الأحاديث  
الخ (ص ٣٥١)

قلت: قد ثبت فيما مر أن الإجماع فيها في "الصحيحين" ثبت على تلقى الأمة بالقبول فيما سوي المستثنيات لا على الصحة. وما نقلناه أولاً عن "مختصر ابن الحاجب" و "العضدية" و "التحرير" و "شرحيه" من أن الأكثر من المحدثين والفقهاء قالوا: (لا يفيد خبر الواحد القطع مطلقاً سواء كان محتفياً بقرائن أولاً) انتهى. يسدل بصريحه على أن هذا الإجماع ليس إلا على الثاني دون الحكم بالصحة القطعية، ولم يستلزم الأول الثاني ضرورة. وقد أجاد الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" حيث قال (وقد يفيد خبر الواحد العلم بقرائن - ثم قال - والجبر المحتف بقرائن أنواع، منها ما روى الشيخان في "صحيحهما" إلى آخره) انتهى. فسأفاد أن القول بقطع ما رواه الشيخان في "صحيحهما" مبنى على

أن الأخبار الكائن فيها محقة بقرائن أفادت القطع ، وإذا كان الخبر المحتف بها لا يفيد العلم عند أكثر المحدثين والفقهاء كيف يجوز الحكم بتحقيق الإجماع على الصحة القطعية ! على أن أهل الحديث في أصول الحديث اختلفوا فيما بينهم بأن القدر الذي أجمع عليه الأمة المرحومة فيها ماذا كما مر . فانهدم دعوى الإجماع على الصحة القطعية من أسها .

والقول بعدم بلوغ أحاديث "الصحيحين" إلى الأئمة الأربعة وبعدم علمهم بها وإن كان ممكناً في حد ذاته لكنه إخبار بالغيب ممن لا يصح له أن يخبر به ، وممن لا يجوز لأحد الإعتماد على خبره ذلك . والعلم عند الله تعالى العليم الخبير ،

قوله فإن قلت : قد حكمت فيما لم يثبت له روايات الحفاظ الخ ( ص ٣٥١ )

قلت : هذا الحكم الذي قد حكم به المعارض غير صحيح ، فإنه إلى الآن لم يثبت رواية من صاحب المذهب وهى لم تتحقق فيها روايات الحفاظ من الأحاديث ، ووجدت ، خلافتها حديث صحيح قائم على أصوله حتى تكون مجرد القياس في مقابلة النص !

قوله إما أن يكون التمسك بذلك المعارض من المقلدين المتأخرين الخ ( ص ٣٥١ )

**قلت :** جعل هذا التمسك من المقلدين المتأخرين فقط دون الإمام والمتقدمين ليس إلا كجعل أكثر المسائل المنقولة عن الإمام قياسات غير صحيحة النسبة إليه ، وكلاهما باطل . وأما وجه احتمال تمسك إمام من الأئمة الأربعة بحديث غير " الصحيحين " لعدم بلوغ حديث " الصحيحين " إليه فإن أراد به عدم بلوغه إليه مع أنه مخرج في " الصحيحين " في عهده فلا جواز لإرادته لإمتناعه في نفسه ، وإن أراد به عدم بلوغه إليه وهو قد أخرجه الشيخان في " صحيحهما " أو أحدهما في " صحيحه " بذلك السند بعد فلانسلم ثبوته . ولو سلمنا ثبوته فنقول : فثبت تقديمه المعارض المخرج في غيرهما فيهما بلاريب . وأما احتمال أن التمسك به من الإمام لكون حديثهما وصل عنده من طريق مجروح لا يجوز أن يحتج به ، فهذا وإن كان ممكناً أيضاً لكن الشأن في أنه واقع أولاً . وما علم فهو أنه ليس بواقع . فلذلك إذا تأملت كتب الاستدلال لأئمة المذاهب وجدت أحاديث " الصحيحين " بأسانيدها من غير تغيير وتفاوت ، وجودة من جانب الخصوم . وأما الإحتمال الرابع فهو الأمر المعقول الذي لا ينبغي أن يتجاوز عنه . ثم إذا أتى المعارض قائماً على مرتبة الإنصاف ، وتفضل على المجتهدين المتقدمين على إخراج الشيخين الأحاديث في " الصحيحين " من غير سابقة منهم عليه ، فعجز لهم " أن يترجع عندهم طريق حديث غيرهما على طريق حديث الشيخين " فلم يلزم من ترجيح

أحد الحديثين على الآخر القدح في صحة المرجوح ، وفي عدم قبوله بأحد المعنيين ، وإنما يلزم منه عدم العمل بالمرجوح ، فتقديم المعارض عليها وعدم العمل بما فيها لازم البتة ، فتلقى الأمة بالقبول - بمعنى وجوب العمل في الحال - لم يتحقق . وتلقيها به - بمعنى أنه مما يجب العمل به وإن لم يعمل به في خصوص المادة لعارض ثبت . لا قدح فيه لما أنه لا ينافي الترجيح . ثم إذا جاز لهم تقديم ما في غيرهما على ما فيها مطلقاً يجوز لهم أيضاً تقديم ما في غيرهما وهو على شرطها على ما فيها ، وتقديم ما في غيرهما وهو على شرط أحدهما على ما في أحدهما بالأولى .

وأما قوله (ولعدم انعقاد الإجماع على القبول لما في "الصحيحين" في ذلك الزمان ص ٣٥٢) فمخالف لما نقله السيوطي أولاً في "تدريسه" عن أهل الحديث من (أن الشيخين إنما أخرجا في "صحيحهما" من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما) انتهى . وموافق لما نقله ثانياً عن شيخ الإسلام رداً عليه . والحق فيه إلى شيخ الإسلام فإن من تأمل في كتب رجال "الصحيحين" حكم بعدم وجود هذا الإجماع في جميع ما أخرجاه إلى حين تصنيفهما ، فالحق أن الإجماع إنما انعقد بعد تصنيفهما ولم يكن منعقداً في ذلك الزمان الذي أشار إليه المعارض .

ولاريب أن دعوي المعارضة على خلاف الحديث الصحيح القائم بناءً على مجرد حسن الظن إلى المعتقد فيه لا يعابها البتة ،

ولم يدع بها أحد ممن يعول عليه . وإن دعوي وجود المعارض فيما حكم الحفاظ المتأخرون بانهائه وقام على خلافها حديث معارض ليست بمصادمة بالحجة الصناعية فيعتبر .

**قوله** فإن جواز ترجح غير " الصحيحين " على " الصحيحين " الخ (ص ٣٥٣)

**قلت:** إن أراد أنه بعد إخراج الإمامين الأحاديث في " صحيحهما " أو أحدهما الأحاديث في " صحيحه " وبعد تلقى الأمة بالقبول لها لا سبيل إلى جواز ترجح ما في غير " الصحيحين " من الأحاديث على ما فيها ولو للمجتهد . مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أهل الاجتهاد فهو غير مسلم ، فإن تلقى الأمة بالقبول فيما سوى المستثنيات أمر لا ينافي به القول بتقديم حديث معارض في غيرهما على ما فيها ، وبترك العمل بحديثهما كما مر ؛ على أن تقديم أحاديث " الصحيحين " أو أحدهما ترجيح واحد من التراجيح للمعتبرة ، والمجتهد إذا وجد ترجيحاً آخر في حديث غيرهما أكد له أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما ، ولا عتب على المجتهد بترك هذا الترجيح الخاص وإعمال الترجيح الآخر . وأيضاً ابن العربي قد ولد بعد إخراج الإمامين الأحاديث في صحيحهما ، وبعد تلقى الأمة بالقبول ، ومع هذا رجح حديث " سنن الترمذي " الذي وقع فيه الأمر بالإضطرع بعد ركعتي سنة الفجر على حديث

”الصحيحين“ المروى عن عائشة الدال نطقاً على أنه لا يجب .  
 فما أبدى المعارض لابن العربي - وهو ليس بمجتهد - من الجواب  
 والعذر في ذلك فهو العذر للمجتهدين الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين  
 وتلقي الأمة بالقبول لهما ، وقدموا حديثاً معارضاً صحيحاً في غيرهما  
 على حديث فيهما . وإن قال : إن ابن العربي من أهل الكشف ،  
 فنقول : إن أحمد بن حنبل ونظائره كذلك . فقد تحرر مما ذكرنا  
 أن بعد إخراجهما ، وتلقي الأمة بالقبول لهما جاز للمجتهد أن يرجح  
 حديث غير ”الصحيحين“ على حديثهما مطلقاً إذا كان صحيحاً ،  
 فجواز أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما وهو على شرطهما  
 بالأولى . وإن أراد أن الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين وتلقي  
 الأمة بالقبول لا سبيل لهم إلى جواز ترجيح حديث غير ”الصحيحين“  
 على حديث ”الصحيحين“ صفة لا عملاً فهو مسلم فيما غيرهما  
 ولم يوجد فيه شرطهما . وأما فيما وجد فيه ذلك فعدم جواز الترجيح  
 صحة مسلم والحكم بالمساواة بينهما صحيح عند الحنفية دون الشافعية .

قوله أما نسخاً بالرأى من غير إجماع من الأئمة الخ  
 ( ص ٣٥٣ )

قلت : قد سبق أن النسخ الإجهادي وهو عبارة عن ترجيح  
 المجتهد أحد الحديثين على الآخر بما ألهمه الله تعالى من وجوه  
 الترجيح . ولم ينكر جواز هذا الترجيح أحد لا من المحققين ولا

من غيرهم . وتسميته بالنسخ الإجتهادى اصطلاحاً وإعتباره نسخاً حكماً لا يجعله خلاف ما عليه المحققون . ولم يعرف أحداً يقول باشتراط الإجماع في جواز الترجيح . فهل هذا إلا نحت من المعارض صادر عنه من غير روية !

وأما دعوى أنه الأكثر في دعاوى المتأخرين فليست بصحيحة ، إذ قد وجد الترجيح في دعاوى المتقدمين والمتأخرين كثيراً ، ولم يعرف أن الأكثر ماذا وأن الأقل ماذا ، ولم يختص بهذا الدعوى الفقهاء الحنفية ؛ بل الفقهاء من جميع المذاهب الأربعة يدعون ذلك الترجيح أيضاً . والإمام البخارى وابن حزم وابن العربى لا يتحقق لهم الخلاص عن هذا الترجيح . ومن تأمل في "صحيح البخارى" وقول ابن حزم وابن العربى بوجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر لا ينكر هذا ، نعم اختصت الحنفية الكرام بتسميته نسخاً إجتهادياً ونسخاً حكماً . فجعل هذا للنسخ الذى هو عبارة عما ذكرنا تعديداً وتجاوزاً من حد التعبد إلى التشريع من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وسوء أدب شنيع إلى الأئمة الأربعة الأعلام ، وإلى الألوف المؤلفة من مقلديهم من العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وإلى الإمام البخارى وإلى ابن العربى .

وأما قول المعارض : إن النسخ المرفوع إليه صلى الله تعالى عليه وسلم " هو النسخ " ( ص ٣٥٣ ) بأداة الحصر . وقوله ( وغيره تعديداً وتجاوزاً من حد التعبد إلى التشريع ص ٣٥٣ )

فيفيد أن النسخ المصرح به في كلام سيدنا الصديق الأكبر ؛ وسيدنا الفاروق الأطهر، وسيدنا ذى النورين الأنور، وسيدنا أسد الله الكرار الحيدر، وسيدنا الإمام الحسن المجتبي الأزهر، وسيدنا الحسين الشهيد الأعطر، ووالدتهما سيدتنا فاطمة الزهراء، وأمّهات المؤمنين، وابن مسعود، وابن عمر وغيرهم من الصحابة العظام رضى الله عنهم أجمعين ليس بنسخ، وأنه تعدية وتجاوز من حد التعبد إلى التشريع إذا وجد في قول واحد منهم. وقد وجدنا هذا القول منقولاً عن كثير منهم ثابتاً صحيحاً عنهم، ولا يشك أحد من العقلاء أنه على هذا يجب إبطال كلامه، وأنه يفترض علينا مؤاخذته بما قال، نعم الكلام المنقول عن الشافعية وهو "أن النسخ المنقول في كلام الصحابة فليس بنسخ معتبر" لا يتجاوز فيه بشئ من حد الأدب الواجب. ثم قوله (وهو المعول عليه عند المتقدمين ص ٣٥٣ و ٣٥٤) يعطى أن أبا حنيفة القائل بأن النسخ المروي عن الصحابة نسخ معتبر، وأن من تبعه من متقدمي مقلديه ما كانوا من المتقدمين. وهل هذا إلا خبط واضح!

**قوله ولا يلزم من هذا الترك والتقديم الخ (ص ٣٥٤)**

**قلت:** عدم اللزوم هذا مسلم ولكن الشأن في تحقق الإجماع في أحاديث "الصحيحين" على الصحة وقطع الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم؛ وقد عرفت أنه القول الغير المختار، وأنه هو

القول الغير المنصور بالدليل . ومن عد النسخ مما ينافى الصحة المصطلحة فقد آتى بقول مهجور مردود ألا ترى أن النسخ قد وقع في " القرآن العظيم " مع أنه كله متواتر قطعى الثبوت . ووجوب العمل صحة وإن كان لا ينافيه وجوب الترك لعارض لكن وجوب العمل صحة في الحال ينافيه ، وهو المعنى الذى أرادته العلامة من تلقى الأمة بالقبول . فلا يتجه على كلام العلامة هذا ما أورده المعارض عليه في الوجه الأول ، وكذا الوجوه الأربعة الباقية كل واحد منها لا ينافى التلقى بالقبول بالمعنى الذى ذكره المعارض وينافيه بالمعنى الذى أخذ به العلامة فلا إشكال في عبارة العلامة أصلاً .

**قوله** وهذا ديدن سادتنا من المشائخ الصوفية الكرام  
( الخ ( ص ٣٥٤ )

**قلت :** يفهم من كلام المعارض هذا أن المشائخ السرهندية من الأولياء الكرام والعرفاء العظام الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة ، ولم يأخذوا بهذا الديدن ، وأن المشائخ العرفاء الذين كانوا قبلهم ، والذين جاءوا من بعدهم - وهم قلدوا أحد المذاهب الأربعة أو غيرهم من المجتهدين - ولم يأخذوا به أيضاً ليسوا من ساداته . ونحن لا نقول إلا أن جميع هؤلاء وهؤلاء سادتنا وكبراءنا الذين هدوا الخلائق إلى الخالق جل شأنه ، نعم دعوى تقديم المعارض عملاً وهو

في غير "الصحيحين" على ما فيهما في مقام الإحتياط صدرت عن ابن العربي وبعض من تبعه في بحث نفي القياس ؛ لكن قد لا يوافق عملهم الدعوى كما في قولهم بوجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر فإن الإحتياط في العمل وتقديم المعارض عملاً لا يحتاج إلى القول بوجوبه . ثم إن القول بكون دعواهم هذه حقة لا يروج إذا كانت في مقابلة الألوف المؤلفة من الأولياء والعرفاء والمحدثين والفقهاء الذين قلدوا مذهباً من مذاهب الأئمة الكرام ، وكثير منهم أجل شأنًا وأبهى كعباً من أمثال ابن العربي بوجوه ودراف .

قوله ما هو ينسبونه إلى أئمتهم وما هو من تقريعائهم على أصل يضيفونه إلى الأئمة الخ (ص ٣٥٥)

قلت : قوله " ينسبونه " وقوله " يضيفونه " وقوله ( وأما الجواب بما يختص بالمتأخرين ص ٣٥٥ ) كل واحد منها يشير إلى أنها وإن ثبتت ليست بمنسوبة إلى أئمتهم وإلى المتقدمين . فإن أراد هذا المعنى بكلامه هذا فهو من الكذب الصراح ، ولعله يفضي الكاذب عند الله تعالى إلى الإفتضاح .

قوله لضرورة تقليدهم لأئمتهم لا لإعتقادهم أن ذلك مرجح (ص ٣٥٥)

قلت : لعل المعارض حكم بهذا إما إلهاماً أو مناماً أو كشفاً جامداً أو خيالاً خامداً ، وكل من هذه الأمور من مثل المعارض

لا يجوز الإصغاء إليه . وهل يجوز مثل هذا الظن إلى المتأخرين من العلماء رحمهم الله تعالى ؟ ولو كان الأمر الذي مبناه على الظن السوء في النسبة إلى الطرفين على السواء فنسبة أسوء الظن إلى من كان فسوقه وفسادات إعتقاداته أكثر من أن تخصي أولى من نسبته إلى من كانوا لم يزالوا عادلين قائمين ، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحق واقفين . وإعتقاد أئمة المذهب هو أن هذا الحديث المخرج في غير " الصحيحين " مرجح على حديثهما بالتراجيح التي بدا لهم مما يدل عليه صريح كلامهم فنعود بالله تعالى من أسوء الظن الذي هو من أقسام " إن بعض الظن إثم " .

قوله فضلاً عن أن يجزئ أحدهم بالإنقاذ في حديثهما الخ ( ص ٣٥٤ )

قلت : إن كان المتأخرون من الفقهاء لم يجزئوا بذلك فقد اجترأ جماعات من المحدثين من المتقدمين كأحمد وأبي داود والنسائي والمتأخرين كالدارقطني ومن مشى بمشاه بذلك . ويلزم من ترك العمل ببعض ما في " الصحيحين " متقدماً كان أو غيره عدم التلقئ بقبول جميع ما فيها -- بمعنى وجوب العمل بجميع ما فيها -- حالاً .

قوله ومن ظن الترجيح فهو أيضاً في هوان الحاجة الداحضة الخ ( ص ٣٥٥ )

قلت : قد سبق من المعارض تفضلاً على المجتهدين الذين

تقدموا لإخراج الشيخين الأحاديث في "صحيحهما" وشفقة عليهم اعتراف بأنه يجوز لهم ترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ، والآن صرح أن ظن الترجيح كذا وكذا فلعلة أراد ظن المتأخرين بالترجيح خاصة من غير نقل له عن أئمتهم . فإن أراد ذلك فهو سهو منه ووقوع له في هوان الحجة الداحضة مقهوراً تحت سلاطة الحجة البالغة ، أو أراد بظن الترجيح ظن ترجيحه صحة فهذا أيضاً كذلك ، فإن مراد الفقهاء الأعلام بترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ترجيحه عليه بترجيح بدت لهم أخذاً عن أئمتهم لا ترجيحه عليه صحة . ومن حمى حول الحمى أوشك أن يقع فيه . ولا ينافي ترك العمل ببعض ما في "الصحيحين" تلقى الأمة لها بالتبطل فيما سوى المستثنيات إلا على المعنى الذي أراده العلامة من التلقى وقد مر ، فكلام المعارض ساقط من كل وجه ، ولا يرد شيء منه عليه ، على أنه قد تقدم أن ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما يساوي ما فيهما أو ما في أحدهما على مذهب الحنفية الكرام . فالقول بأن من ظن الترجيح فهو في هوان الحجة الداحضة لا يؤل إليهم سوء أدب فإن القول بالمساواة ليس القول بالترجيح ، وظن الأئمة الترجيح ليس من باب الهوان كما اعترف به المعارض فيما قبل .

قوله التمسك بآثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين

قلت : نسبة ترك أحاديث " الصحيحين " بمجرد تلك الآثار من غير حديث مدفوع إلى الخفية الأعلام كاذب صريح وإفتراء شديد عليهم لما قد علم من عقيدتهم " أن قول الصحابي حجة عندهم إذا لم ينفعه شئ من السنة المرفوعة " كما صرح به ابن الهمام في " فتح القدير " والشيخ على القاري في " شرح المشكاة " وغيرهما . أليس قد قال الله تعالى في محكم كتابه المبين ( ألألعنة الله على الكاذبين ) وقد عرف بهذا أن مبنى " رسائل " المعارض التي ألفها الإفتراء على العلماء ثم الرد عليه ، فالراد والمردود عليه واحد . وهذا مما عرف بالتجربة الصحيحة في أكثر رسائله .

وأما الجواب عن منافاة ترك العمل ببعض الأحاديث مع تلقى الأمة وعلمها فقد مر .

قوله إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى الخ ( ص ٣٥٦ )

قلت : هذا أيضاً كالأول أو أشد منه إفتراء . نعم قد يقتصر بعض العلماء الأعلام من علماء المذاهب في الكلام مع أنهم قد وجدوا لأقوال صاحب المذهب حديثاً صحيح وقوى معارضاً أو أصح وأقوى فلا يذكرونه إما لظهوره كظهور يفتاح الشمس في رابعة النهار ، أولأن يذكره يطول الكلام ويفوت الاختصار ، أولأن ذكره قد تقدم في طي الأوراق ، أو لأمر آخر عرض هناك . ويقولون

إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى أو معارضاً صح وقوى . ومرادهم ما ذكرنا . وأما الظن لإيهم بأن كلامهم هذا مبني على مجرد حسن الظن إلى إمامهم مع أن قوله مخالف للحديث الصحيح فهو من أفراد (إن بعض الظن إثم) فإنه يحرم على جميع أهل الإسلام مقابلة مجرد حسن الظن بالحديث الصحيح . فهل هذا إلا من دسائس المعارض على أصحاب أئمة المذاهب ! نعوذ بالله تعالى منها . ولوثبت على واحد من أهل الإسلام هذا القول يرد قوله ذلك عليه كما يرد مثأت مقالات ابن العربي والشعراوي وابن حزم والمعارض عليهم . ولا يجوز سوء الظن إلى أصحاب أئمة المذاهب بهذا المقدار فقد قال عزمي قائل (إن بعض الظن إثم)

وإذا تأملت فيما ذكرنا حق التأمل تحققت أن منع العلامة لتلقي الأمة جميع ما في "الصحيحين" بالقبول بمعنى وجوب العمل على جميع ما فيها حالاً من غير اعتداد لأي مانع يمنع عن العمل به ، وحرمة العمل على ما في غيرهما إذا تعرضا مستنداً بالسندين المذكورين صحيح . وإذا أمنت النظر فيما قلنا وأخذت بالإنصاف الصافي علمت أن كلام الإمام ابن الهمام نافي ، وأن ما ذكره المعارض في رده كاسد غير رائج لا يليق أن يرد به ذلك ، فقد علمت صحة كلام الشيخ والعلامة ، وصحة ما أتيا به من الإسناد ، ولم يعرف المعارض معنى كلام العلامة فقال ما قال ، ودحضه حق سبيل الاعتدال .

قوله وإنما الكلام في وجود الشروط الخ (ص ٣٥٦  
و ٣٥٧ )

قلت : هذا هو معنى كلام ابن الهمام ، وليس معنى كلامه  
بمجرد الفرض بل الفرض المقرون بالتحقق في الواقع . والدليل الذي  
ذكره المعارض سابقاً في انتفاء تلك الشروط قديتين بطلانه بصريح  
قول المحدثين الذين عد المعارض سابقاً إجتماعهم إجماعاً في الأقسام  
السبعة في الحديث الصحيح ، وبوجوه أخر ذكرناها سابقاً .

قوله وقد حكم الحفاظ المتفنون طبقة بعد طبقة  
الخ ( ٣٥٧ )

قلت : هذا إفتراء عليهم أيضاً أى إفتراء ، وإلا لسقطت  
الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام السبعة للحديث الصحيح ، فتصير أقسام  
الحديث الصحيح حينئذ أربعة ، ولم يقل به أحد لآمن المحدثين  
ولآمن الفقهاء . ولسقط قول الحاكم أبي عبد الله صاحب  
" المستدرک " وغيره من أئمة الحديث : بأن هذا حديث على  
شرط الشخين . وهذا على شرط أحدهما عن حيز الإعتبار ،  
وهم من حفاظ الحديث المتقنين . ثم لو سلمنا ثبوت هذا الحكم من  
أولئك الحفاظ على الوجه الذي ذكره المعارض فهو إنما يفيد إندفاع  
القول بالتحكم في ما إذا روى غيرها عن غير رجالهما . وأما  
إذا روى غيرها برجالهما فالقول بالتحكم المذكور باق كما كان ،

على أن مروان من رواية البخاري في " صحيحه " . فإن قال  
المعارض في شأنه ما أفاده عموم كلامه لزال عنه العروة الوثقى  
التي استمسك بها في دينه الذى يدين الله تعالى به من أن مروان  
كان كافراً مبغضاً لأهل البيت الأطهار شتماً لهم على رؤس الأشهاد  
بعلة طينية وبغضاء جاهلية خارجاً عن دائرة أهل الدين ، وإن  
استثناءه من ذلك العموم فلامعوم حقيقة . فكما جاز للمعارض  
إستثناء مثله عن هذا العموم جاز لغيره أن يستثنى حديث أي  
راو شاء إذا وجد فيه ما به يحق أن يستثنى ؛ على أن أحاديث مروان  
ما أدخله المحدثون في المنتقى ولا في غيره من المستثنيات . فهي مما  
نقلتة الأمة بالقبول وأجمعوا على توثيق رجالها ، ووجود شروط  
البخارى فيها . فكيف يصح ما ذكره المعارض سابقاً من أن  
ماروي البخارى في " صحيحه " عن مروان من الأحاديث فإئماً  
رواها عنه لدفع شخص كان يعتقده ، ووقع له المذاكرة معه  
في بعض الأمور . والقول - بأن مقصود البخارى من إيراد  
أحاديث مروان في " صحيحه " إجماعاً أو لإنفراداً إنما كان دفع  
ذلك الشخص الذى كان يعتقد مروان فقط من غير سلف في ذلك  
- قد حصل للمعارض إما إلهاماً أو مناماً أو خيالاً . والكل مما  
لا يعاب به ، ولا يجوز الالتفات إليه إذا كان صادراً عن مثله . وأيضاً  
قد اعترف المعارض سابقاً بأنه ( ربما يدخل مسلم في " صحيحه " من  
حديث غير الإثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند  
نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ، وبأنه أخرج

مسلم في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التاكيد والمبالغة ( ٣٣٧ ) فعلى هذا الشروط التي توجد في رواية غيرها إذا كانت صحيحة لا تكاد توجد في رواية مسلم في " صحيحه " في هذين المقامين ، ولم نعلم من العلماء أثبت كونه من الأثبات في الأول وكونه ثقة متقناً غير ضعيف في الثاني ، فانهدم بناء هذا الإجماع من أساسه . وليس معنى كلام الإمام ابن الهمام هذا إلا أن قولها وقول أحدهما الموجودة في رواتهما لم يفد القطع فيهم بمطابقة الواقع بشهادة ما انتقد عليهما ، فبقى القول بالظنية التي بنى عليها أكثر أمور الشريعة وهي فيما في " الصحيحين " وفيما في غيرها إذا روى رجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما على السواء هرباً عن أن يلزم الترحيح بلامرجح ، ولأن الشيخين قالوا : أننا قد تركنا في " الصحيحين " أحاديث صحيحة هي أكثر من المذكورة فيها . فهذه شهادة منها بأن الأحاديث الصحيحة التي هي على شرطهما أو شرط أحدهما موجودة ثابتة ، ولأن الشيخين ماجاء عنهما أن الأحاديث التي صحت عندنا وهي لم تذكر في " الصحيحين " لا يمكن أن تساوى صحة بما أتينا بها فيها . وليس معنى كلام ابن الهمام هذا أن القطع مما يحتاج إليه في مثل هذا . وأن مثل هذا لا يعاب به إلا إذا وجد القطع كما وهم المعارض ، فأطال الكلام لغواً . وهو تطويل بلا طائل ، فقد قام الدليل من ابن الهمام على رد قول بعض الشافعية بأرجحية ما في " الصحيحين " سوى المستثنيات على ما في غيرها في هاتين الصورتين أيضاً ، وعلى

لإثبات القول بالمساواة فيهما فقط ؛ ولذا عده تحكماً . والأمر كذلك . نعم قد ثبت من بعض الحفاظ المتقنين من الشافعية ترجيح ما فيهما على ما بشرطهما ، وترجيح ما في أحدهما على ما بشرط أحدهما فأفاد ذلك أرجحية ما فيهما على ما في غيرهما عندهم مطلقاً. لكن خالفهم الحنفية الأعلام من المحدثين المتقنين الحفاظ والأولياء الكرام والفقهاء العظام .

قوله فإنها فيها بمعنى القطع عند المحققين ( ص ٣٥٧ )

قلت : أعطى قول المعترض حسدا بأنها فيها بمعنى وجوب العمل من غير توقف ونظر عند غير المحققين فصار النووي والعزبي عبد السلام عنده من غير المحققين . وهذا كما نرى بين البطلان ؛ على أنه يرد قوله هذا صريح كلام النووي حيث قال ( وخالفه - أي ابن الصلاح - المحققون والأكثر ) وصريح كلام السيوطي حيث أفاد " أنه قد خالف قول ابن الصلاح قول أكثر المحدثين ، وأن قول ابن الصلاح قال به بعض المحققين " . وصريح كلام غيرهما من أصحاب أصول الفقه وغيرهم . وقد مر أن كونها فيها بمعنى القطع هو المذهب الغير المنصور بالدليل ، وأنه هو المذهب الغير المختار . وإذا كان معنى كلام ابن الهمام هذا ما ذكرناه في الكلام على القول السابق لم يرد عليه شئ مما أورده المعترض عليه . فليس هناك مفسدة يتضمنها كلامه رحمه الله تعالى ، وإنما المفسدة الطامة القارعة في فهم من لم يفهم كلامه فاعترض عليه بغير حق .

قوله ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين  
الخ ( ص ٣٥٨ )

قلت : ثبوت الرجحان صحة في غير الصورتين المذكورتين  
مسلم . وأما فيهما فملوع . ولوقيل بثبوت الرجحان المطلوب  
مطلقاً فهذا ترجيح واحد فيجوز للمجتهد متقدماً كان على الشيخين  
أو متأخراً تركه إذا وجد في ما في غيرها ترجيحاً أكد آخر أو تراجع ،  
وتأيد القول بنفي القطع بقول ابن الهمام ( وقد أخرج مسلم ) الخ  
على الوجه الذي ذكرنا مما لا يجوز إنكاره .

قوله بحكم الجرم الغفير من العلماء بل كلهم غير قلائل منهم  
حكوا الخ ( ص ٣٥٨ )

قلت : فعلى هذا لم يتحقق في المنتقد تلقى الأمة بالقبول  
ألبنة . ثم نقول : ما الفرق بين الجرم الغفير من العلماء وبين كلهم  
المستثنى عنهم قلائل . وأيضاً القول ( بأن المنتقد أثبت فيه وجود  
الشرائط بحكم الجرم الغفير ) الخ يحتاج إلى إثباته بالدليل . وما علم  
يقيناً هو أن المنتقد انتقده بعض العلماء ، وأجاب عنه بعض آخر  
منهم . وأما أنه أثبت وجود الشرائط الجرم الغفير من العلماء فغير  
معلوم . ومن ادعى ذلك فليثبت بالبينة الواضحة . وأيضاً هذا  
القول يفيد أن إثبات وجود شرائط الشيخين قد يكون بغير تصريح  
منها بحكم غيرهما ، فما المانع من أن يحكم بثبوت شرائطها فيما في غير

”صحيحها“ حافظ متقن عارف بهذه الصنعة إمام ثبت ؟ وهذا مما ينهدم به كثير من كلام المعارض الذى أورده سابقاً وههنا ؛ على أن أحاديث مروان في ”صحيح البخارى“ وقسمى أحاديث مسلم التي يورد فيها غير الإثبات ، ويورد فيها الضعفاء بأى دليل خرج عن هذا ، فإذا أقام الدليل عليه بطلت كاية هذا القول . وأيضاً إثبات وجود الشرائط بحكم الجرم الغفير من العلماء لا يستلزم الحكم بقطعيته ، فاللدليل منتهض على الدعوى بلا تردد . والقول بأن التعديل متى غلب على الجرح جعل كأن لم يكن فلا ينتهض دليلاً على إثبات القطع أيضاً فلا غبار على كلام ابن الهمام وذويه فيما حاولوه .

قوله لكن حصل العلم بوقوع الإجهاد ووجدان تلك الشروط الخ (ص ٣٥٨)

قلت : قد أطبق نصريح كلام المحدثين على وجدان تلك الشروط في ما غيرهما سواء قرئت برجالها أولاً . فثم حصل العلم للمعارض بوجدان تلك الشروط في ”الصحيحين“ دون غيرهما على خلاف قول المحدثين ؟ على أن قول الشيخين : إن المتروك في ”الصحيحين“ من الصحيح أكثر من المذكور فيهما - ينادي بأعلى صوته على رد ما قاله المعارض ، وليس الحكم بالتحكم من المحقق ابن الهمام وذويه إلا في صورة تحقق وجود شروطها أو شروط أحدهما في ما في غيرهما فلا اعتراض عليهم في ما قالوا .

قوله لكن لانسلم أن ذلك مما ثبت التحكم في رجحان الكتابين الخ (ص ٣٥٩)

قلت: هذا المتن الثاني هو الذي أراده الإمام ابن الهمام في كلامه لكن لما كان الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرج ، وفي ترجيح الفقهاء المتداعين على دعاويهم بما فيها وبما في غيرهما ، وثبت حكم أولئك الحفاظ بوجود تلك الشروط في ما في غيرهما أفلا يثبت حينئذ التحكم في رجحان "الكتابين" على ما في غيرهما إذا كان برجزها أو وجد فيه شروطها؟ وأما الحكم بوجود رجالها في ما في غيرهما فلا يحتاج إلى حكم العارف الإمام الثبت بذلك لكن الحكم بوجود شروط الشيعيين فيه يحتاج إلى حكمه ألبتة .

وما ذكره ابن الهمام في "التحرير" في عدد التراجيح من قوله (وكانسب إلى كتاب عرف بالصحة على ما لم يلتزمها) لا دلالة له على ما ينافي ما قاله ابن الهمام في "تحريره" و "فتح" من القول بالتحكم في الصورتين المذكورتين فقط . فعند الحنفية الكرام أحاديث "الصحيحين" وواحد منهما فيما عدا تينك الصورتين مرجحة صحة على ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة ، كما أن أحاديث "صحيح ابن خزيمة" و "صحيح ابن حبان" و "مستدرک الحاكم" وغيرها من الصحاح التي التزم فيها الصحة مرجحة صحة عندهم على أحاديث غيرهم ممن لم يلتزمها ؛

إلا أن الصحة في أحاديثها آكد والصحة في أحاديثهم مؤكدة .  
 قوله وإذا كان الأصحبة والرجحان عند الحفاظ الخ  
 (ص ٣٥٩)

قلت : نعم لكن إذا وجد الحديث في غيرهما برجالها أو بشرطها وجد ذلك التضييق والتدقيق الذين عليهما مدار الترجيح في ما في غيرهما فالترجيح في هاتين الصورتين تحكم لا محالة .  
 قوله مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً الخ (ص ٣٦٠) .

قلت لإشتراط البخاري اللقاء في "جامعه الصحيح" والتزامه ذلك فيه لا في مطلق أحاديثه ثابت على ما صرح به الإمام النووي في "تقريره" والإمام للسيوطي في "تدريسه" والعسقلاني يخرج "النخبة" في "شرحها" وشرح "شرح النخبة" في "شروحه" عليه . وأما اشتراطه الرواية فلم يثبت في قول أحد منهم ممن وقفنا على كلامه ؛ بل صريح كلام النووي في "تقريره" يأتي عن القول به منسوباً إلى البخاري في "جامعه" .

قوله فروى مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة الخ  
 (ص ٣٥٩)

قلت : إن "صحيح البخاري" مرجح بهذا الوجه على "صحيح مسلم" لكن لا يلزم منه ترجيحه عليه من كل وجه لأن

مسلماً في مراعاة بعض الشرائط أكثر تضييقاً وأشد تدقيقاً من البخارى وإذا قلنا أن "صحيح البخاري" أصبح من "صحيح مسلم" مطلقاً - وهو الحق - لا يلزم منه ترجيح حديثه الذي أخرجه في "جامعه الصحيح" وهو على شرطه فقط على حديث مسلم الذي أخرجه في "صحيحه" وهو على شرطها. فالتحكم باق؛ لكن مخصوص بالصورتين فقط. وليس الحكم من ابن الهمام بالتحكم إطلاقاً حتى رد عليه ما أورده المعارض، ويكون غير مقبول أصلاً؛ على أن تلقى الأمة بالقبول، أو بالصحة كما وجد في "الصحيحين" وجد في كل منهما أيضاً كما مر، فمن كان عنده مبنى ترجيح ما فيه على ما في غيرهما هو هذا التلقي ينبغي له أن يلغى هذا الترجيح فيما بينهما المبتنى على غير ذلك التلقي، فالقول بأن عننة المعاصر عند مسلم وحده لا يصلح معارضة ما في البخارى مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر، وبأن القول لصلاحيتها لها مما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة بل ولا كل ذى قريحة صادقة باطل من أصله؛ على أن عننة مسلم إذا كان عن معاصر وعننة البخاري جاء عن ذلك المعاصر فقد ثبت اللقي بينهما ألينة برواية ثبت عند البخاري فالقول لصلاحيتها لمعارضتها حينئذٍ شديد. وليس للمعارض في نقد هذا الإجماع الذي أثبتته عن الحفاظ والفقهاء قاطبة "سند يعتد أولا يعتد به فلا يجوز الحكم به، وأما تقديم البخارى على مسلم فلا يوجب ثبوت هذا الإجماع فإن مسألة تقديم "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" مما قد وجد في كتب أصول الحديث

التي ألفها بعض الشافعية وبعض الحنفية ولم يصرحوا فيها بنقل الإجماع عليه . والحدثون والفقهاء من الحنفية الكرام إذا كانوا يمنعون القول برجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما في تينك الصورتين فمنعهم أرجحية ما في البخاري وهو على شرطه فقط على ما في "صحيح مسلم" وهو بشرطها أولى عندهم .

قوله فما ظنك ممن لا يتضيق على نفسه الخ (ص ٣٦٠)

قلت : إذا تحقق في ما في غيرهما بحكم الإمام الفطن الثبت البارع أنه وجد فيه شرطها أو وجد فيه شرط أحدهما ، فقد ثبت بحكمه أن ذلك الغير قد تضيق على نفسه في هذا الحديث الخصوص تضيق الشيخين في "صحيحهما" أو تضيق أحدهما على نفسه في "صحيحه" . فقول ابن الهمام بالتحكم في الصورتين الخصوصيتين فقط تحقيق بالقبول ، وليس مما يحى أو يتعجب منه إلا عند من لا يعرف معنى كلامه ، فيصبر لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فيبقى متعجباً ومنفكراً ومتحيراً .

قوله لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوى الخ

(ص ٣٦٠)

قلت : لما ذكر ابن الهمام حال غير المجتهد وحال من لم يختبر أمر الراوى بنفسه قال : (أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه ، والذي اختبر الراوى فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه)

انتهى . فاعترض عليه المعارض بقوله هذا . فنقول في جوابه .  
 إن المختبر المتحن لحال الراوي بنفسه جاز أن لا يسكن نفسه إلى  
 ما اجتمع عليه الأكثر ، كما جاز أن لا يسكن نفس العالم إلى ما  
 اجتمع عليه الأكثر في كثير من المواضع غير هذا ، كما قال الإمام  
 ابن الهمام في " التحرير " ( المختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم  
 بقرائن ، وقال الأكثر من المحدثين والفقهاء لا يفيد ولو بقرائن )  
 انتهى . ولهذا نظائر كثيرة في الشريعة فإذا جاز مخالفة الأكثر في  
 مثلها فلا وجه للقول بعدم جوازها للمختبر المتحن ههنا . وليس  
 في كلام الإمام ابن الهمام - ولو مفهوم مخالفة - ما يدل على أن  
 المختبر المتحن لا تسكن نفسه إلى ما أجمع عليه الأمة حتى يرد عليه  
 ما أورده المعارض عناداً عليه ، لكن العجب العجيب من المعارض  
 من حيث أنه قد جوز خلاف الإجماع في كثير من مبتدعاته  
 المنحوتة له التي ذكرنا بعضها في " مقدمة تعالينا " هذه ، وفي  
 إحداثه الشروط المحدثثة في حجية الإجماع على خلاف ما ثبت  
 عليه الإجماع ، وههنا يمنع خرقه فليقرأ ههنا قوله تعالى ( جاء  
 الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً ) وأيضاً قد سبق في  
 كلام المعارض أنه ليس في إجماعات الشريعة ما يحتاج به فضلاً  
 عن أن يكون قطعياً فبأى دليل أثبت عدم جواز المخالفة لهذا الإجماع  
 ههنا ، وهي مما جوزها مطلقاً قبل في ذلك المقام السابق . وأيضاً  
 إذا ثبتت مخالفة المختبر المتحن للأكثر فهو يهدم دعوى الإجماع إذا  
 كان غير ابن حزم وذويه فدعوى مخالفته للإجماع دعوى غير

صحيحة ؛ نعم هي مخالفة لما عليه الأكثر ، وقد عرف أيضاً أن مخالفة من كان مختبراً ممنحناً عارفاً بقوة دليله وهن دليل الأكثر للأكثر جائزة مغتفرة . والحديث الذي أخرجه غيرهما وهو على شرطهما أو على شرط أحدهما مما اجتمع على اختياره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل باعتبار المرجع . فالقول بتحکم رجحان ما في " الصحيحين " على ما في غيرهما - وهو كما قلنا - صحيح مقبول ، فالقول برجحان ما في " الصحيحين " في تلك الصورتين غير متحتم .

قوله فيلزم عليه أيضاً رجحان ما هو أضيّق شرطاً الخ  
(٣٦٠ و ٣٦١)

قلت : لم يقل أحد بلزوم هذا التقليد على المجتهد المطلق لمن كان أضيّق شرطاً ولو غير مجتهد ، مع أنه يلزم منه لزوم تقليد المجتهد لغير المجتهد إذا كان أضيّق شرطاً ، وإنما هو من مبتدعات المعارض ومحدثاته ، على أن مسلماً في اشتراط مجرد المعاصرة في عتقنة غير المدلس ليس بأضيّق شرطاً والبخاري بإشتراط اللقاء معها صار أضيّق شرطاً ، ولم يقل أحد بأنه يلزم على مسلم تقليد البخاري لكونه أضيّق شرطاً . وأيضاً إن بعض المحدثين اشترطوا بعد المعاصرة واللقى طول الصحبة بينهما ، وبعضهم معرفته بالرواية عنه ، وبعضهم بعدها حقيقة الرواية عنه فهؤلاء أضيّق شرطاً من البخاري ومسلم ، فهل يلزم عليهما تقليد من هو أضيّق شرطاً من

هؤلاء وترك ما قال لكون شرطهما ليس بأضييق؟ على أن المعارض قد صرح ههنا في "دراساته" بأنه ليس كتاب أضييق في الشروط على وجه الأرض من "الصحيحين" فيلزم على هذا على جميع غيرهما من المحدثين أن يقلدوهما في هذا لكونهما أضييق شرطاً، ولم يقل بلزوم هذا عليهم أحد من العقلاء فضلاً عن العلماء. فهذا القول مما تقشعر منه جلود أهل الإيمان. وأيضاً الإمام الشافعي أضييق شرطاً في الوضوء والصلاة والقراءة ولم يقل أحد بأن سائر المجتهدين الذين لم يضيّقوا مثل تضييقه لزم عليهم تقايدته لكونه أضييق شرطاً. وأيضاً إذا وقع في نفس المجتهد أن من هو أضييق شرطاً أدخل في بعض المواد شيئاً مما يجب مراعاته أو شرط ما لا دليل على اشتراطه، أو شرط ما دل الدليل على نفي اشتراطه، أو أن من هو أخف شرطاً ضيق في بعض المواد أكثر مما ضيق به الأضييق شرطاً أو أن تباع الأضييق شرطاً وجه ترجيح واحد واجتمع عنده في طرف الأخف شرطاً وجوه آخر من الترجيح، أو وجه واحد منه أكد من ذلك الترجيح فحكم بما دعى إليه تلك التراجيح أو الترجيح الآكد وترك الالتفات إلى ذلك الترجيح ولم يعمل بما فيه ذلك الترجيح، أو وقع في نفسه الشريف غير ما صورناه مما ألهمه الله تعالى من بحر فيضه مما صار به ذلك المجتهد مختاراً في أن يأخذ هذا الطريق غير ذلك الترجيح فهل يلزم عليه حينئذ رجحان ما هو أضييق شرطاً في جميع هذه الصور؟ ومن قال بهذا للزوم فهو ساقط في

ورطانات الحجة الداحضة عند ربه تعالى . وأيضا هذا القول خرق للإجماع من مثل المعترض فقد تقرر في الأصول أنه يجب على المجتهد ترجيح ما أدى اليه اجتهاده بالإجماع . وبأى دليل جاز للمعترض خرق هذا الإجماع ؟ وبأى دليل أجاز للمجتهد خرقه ؟ وبأى دليل ألزم على المجتهد تقليد من هو أضيق شرطاً من غير حجة بينة له على ذلك ؟ على أننا لو قلنا إن الإمام البخارى والإمام مسلما في " صحيحهما " وإن كانا أضيق من غيرهما شرطاً لكن الحكم يلزوم التزام ذلك الضيق الشديد على المجتهد من باب إلزام ما لم يدل حجة على إلزامه عليه ، وقد قال تعالى ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ( بعثت بالسمحة البيضاء ) وأيضاً يلزم على هذا الملتزم لتقليد من هو أضيق شرطاً كالمعترض جميع ما أورده سابقاً على من التزم مذهباً واحداً من المذاهب من الإخلال بوجوب وحدته صلى الله تعالى عليه وسلم ، والإتيان بالشووية ، وإشراك الخصوص ، والإخلال بالواجب ، وارتكاب الحرام وغيرها فما أجاب به المعترض في هذا الإلزام لاندفاع لزوم هذه المفاسد عليه نجيب به في دفع هذه عن من ألزم مذهباً واحداً من المذاهب الأربعة وغيرها .

قوله وليس كتاب أضيق في الشروط على وجه الأرض الخ ( ص ٣٦١ )

قلت : قد تبين مما سبق أن بعض المحدّثين ضيق في الشروط

أشد من تضيق الشيخين في "صحيحهما" (١) في بعض المواد . وأن هذا القول بالضيق الشديد بالنسبة إلى مجموع الكتاب . فلا منافاة بين هذين الكلامين ، إلا أن هذا مسلم بالنظر إلى ما في غير الكتابين ولبس على شرطهما ولا على شرط واحد منها ، وأما في ما في غيرهما وهو برجالهما أو وجد فيه شرطهما ، أو شرط أحدهما فغير مسلم لما أن العارف الإمام الثبت الحافظ قد حكم بأن ما في غيرهما وهو موصوف بما ذكر قد وجد فيه الشرط الأضيق كما وجد في أحاديث "الصحيحين" ولم يوجد في القول بمساواة ما في "الصحيحين" بما في غيرهما في تينك الصورتين فقط من الحنفية مخالفة المائة من الحفاظ المحدثين مع محدث واحد بل كلا القولين على السواء فإن فرض أن القائل بترجيح ما في "الصحيحين" مطلقاً أوفياً سوي المستثنيات على ما في غيرهما مطلقاً ألوف من المحدثين والفقهاء فقد حصل من كلام الإمام ابن الهمام قدوة المحققين والعارفين وذويه أن القائل بعدم ترجيحه عليه في تينك الصورتين ألوف من الفريقين ؛ فالقول بالتحكم فيها باق كما كان . فالحق ما قاله ابن الهمام وهو في ذلك ناقل عن أكبر مذهبه من المحدثين والفقهاء على ما عرف من دأبه وطريقه ، ووافقه على ذلك العلامة والسيد محمد أمين شارحا "تحريره" ووافقه أيضاً

(١) وقد بسطنا القول في هذا الباب في "التعقيبات على

على ذلك شراح " شرح النخبة " (١) والعلامة الدهلوي وغيرهم

(١) كالعلامة المحدث محمد أكرم النصروري حيث قال في " اسعان النظر شرح شرح نخبة الفكر " :

( " ولا يخفى أن ما ذكره - يعنى ابن الهام - حق الا أنه لابد من التنبيه على أنه اذا تساوى شروط رواة حديث غير الكتابين بشروط رواة الكتابين فتقدم حديث الكتابين إما يكون تحكما اذا كان المخرج مثلها في الضبط أو أقوى كمالك رحمه الله ، أما اذا كان دونها في الضبط كابن ماجه فانه يصير كاليديهى التفاوت بين البخارى وبينه في الضبط كما ذكر بعض الفضلاء في حل قول المصنف : " وتفاوت رتبة بتفاوت هذه الاوصاف " فيقدم حديث الكتابين لأعماله ) انتهى ما نقلته من نسخته الخطية المحفوظة " بيرجهندو "

وما ذكر من كون ابن ماجه في الضبط دون البخارى ومسلم فهو غير مديد فانه لم يؤخذ عليه في حفظه وضبطه شئ كما لم يؤخذ عليهما فهو مثلها في الحفاظ والضبط وان كان لا ينكر جلاله الشيخين في هذا الشأن وتقدمها في هذا الفن . هذا وقد يقع الوهم نادرا لأحد الشيخين في الضبط ويسلم منه ابن ماجه فهذا الحافظ أبوالحجاج المزى ذكر في " الاطراف " له ما لفظه !

" قدروى مسلم حديث " لاتسبوا أصحابى " عن يحيى بن يحيى ، وأبى بكر ، وأبى كريب ثلاثهم عن أبى معاوية عن

المؤلفة في مذهبننا قديماً وحديثاً . وبما ذكرنا عرف أنه من نقلة المذهب (١) ، وهو المصرح به في سائر الكتب الإستدلالية

الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ورواه عنهم في ذلك إنما رواه عن أبي معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ، كذلك رواه عنهم الناس كما رواه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه . ( كذا في تدريب الراوي ص ١١٠ طبع مصر عام ١٣٠٧ هـ )  
النعاني

( ١ ) كالامام الحافظ الذي انتهت اليه رئاسة مذهب أبي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى الذى يصفه شيخه ابن حجر العسقلانى تارة " بالامام العلامة المحدث الفقيه " وتارة " بالشيخ الفاضل المحدث الكامل الاوحد " كما ينقله السخاوى في ترجمته في كتابه " الضوء اللامع " قال العلامة محمد بن ابراهيم الحلبي الشهير بابن الحنبل في " قفوالاثر في صفوعلوم الاثر "

( لكن ما كان على شرطها وليس له علّة فهو فوق ما انفرد به البخارى وكذا مسلم في " صحيحه " على المختار ، وذهب قاضى القضاة - يعنى ابن حجر العسقلانى - الى أن ما كان على شرطها فهو دونه أو مثله . قال : وإنما قلت " أو مثله " لأن لما عند مسلم جهة ترجيح أيضاً من حيث أنه في الكتاب المذكور قتعادلا . ورده الزين قاسم بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر الى رجاله لا

لا عجب في كلام ابن الهمام ومن مشى على كلامه كالدهلوي وغيره ولا طول عجب فيه ، وأنه لا بطلان في كلام العلامة ، ولا في منعه ، ولا في سندی ذلك المنع الذي أوردهما متصلاً معه ، وعرف أيضاً أن الترك عملاً يجمع الصحة ولا ينافيها فلا إشكال في كلام الشيخ وتلميذه العلامة ومن نحأ نحوهما أصلاً . ثم نقول : إنه لم يثبت عن أحد من العلماء أن المجتهد الواحد إذا قال بقول وحكم وخالفه في ذلك مائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع ، ولم يتغير بها ما وقع في قلبه من الحكم لزم عليه أن يرجع إلى قول المائة ويترك قوله ، وأن يتقوى عنده قول المائة

بالنظر الى كونه في كتاب كذا اه ص ١٠ طبع

بصر سنة ١٣٢٦ )

وفي " فتح الملهم بشرح صحيح مسلم " للعلامة المحدث شبير احمد العثاني مانصه :

( قال الدناظ ابن تيمية : والحديث الذي يكون عن رجال البخاري ، وليس هو في " الصحيح " لا يحكم بأنه مثل ما في " الصحيح " مطلقاً لكن قد يتفق أن يكون مثله ، كما قد يتفق أن يكون معتلاً وان كان ظاهر اسناده الصحة والله اعلم اه ج ١ - ص ٩٥ طبع الهند )

محمد عبد الرشيد النعاني

على قوله ، بل من المعلوم أنه يجب على ذلك المجتهد الواحد أن يقوم على ما ألهمه الله تعالى من الرشاد وإن كان يلزم منه مخالفته لمائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع . ولو ترك ذلك المجتهد قوله ذلك وقلد المائة في مثله لزم أن يكون قد خرق الإجماع الذى نقلناه في ذيل القول السابق عن كتب الأصول وحاشاه الله تعالى عن ذلك .

قوله في القول المتفق عليه الأمة أن كل حديث صحيح  
الخ ( ص ٣٦٣ )

قلت : الحمد لله الذى وهب المعترض الاعتراف بالحق الحقيق بالقبول ههنا ، وهو أن الأمة إتفقت وأجمعت على وجوب العمل بالحديث الصحيح سواء كان من أحاديث " الصحيحين " أو من أحاديث غيرها ، وأن تلقى الأمة بالقبول ثابت في كل حديث صحيح - ولو من صحاح غيرها - فالإستدلال بتلقى الأمة بالقبول والإجماع على وجوب العمل على الإجماع على صحة ما في " الصحيحين " ، وقطع أنه من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سبق في حيز المنع الشديد الأقوى . وإلا لكان جميع ما في " صحيح ابن خزيمة " و " صحيح ابن حبان " و " مستدرك الحاكم " وما يضاهاها من الكتب الحديثية التي ألزم فيها الصحة مجمعاً على صحته هذه لهذا الدليل بعينه ، ولكان جميع ما في " السنن الأربعة " وغيرها

من الكتب الحديثية التي لم يلتزم فيها بالصحة من الأحاديث  
انصاحاً مجتمعاً على صحته بذلك المعنى لهذا الدليل بعينه . وليس  
فليس ؛ نعم فرق بين تلقي الأمة الكائن في " الصحيحين " وبينه  
في الأحاديث الصحيحة التي أخرجت في غيرها ، وفي الكتب  
الحديثية التي يلتزم فيها الصحة وهو ما أسلفنا ذكره عن الإمام  
النووي في " شرح مسلم " . فإن شئت الإطلاع عليه  
فارجع إليه .

قوله فيرد أن من ترك الحديث الصحيح مع العلم به  
من الفقهاء الخ ( ص ٣٦٣ )

قلت : أو من المحدثين أرمي العرفاء . وحاشا الله تعالى هذه  
الفرق الثلاث عن ذلك ؛ نعم لاحجة لمن ترك الحديث الصحيح  
بمجرد ظن أن لإمامه المقلد أو معتقده العارف عن ذلك جواباً .  
وأني ذلك في المقلدين الذين يعنى بقولهم ؟

قوله ثم مما يحقق رجحان الصحيحين على غيرهما من  
الصحيح الخ ( ١ ) ( ص ٣٦٥ )

قلت : لم يعرف قبول العارفين الكاشفين لحديث ، وعملهم  
بمافيه من أدلة الحكم بصحة الحديث كما لم يعرف قبول الحافظين  
المتقنين لحديث بمعنى استدلالهم به وعملهم به من أدلة الحكم بها .

فكيف يكون قبولهم وعملهم محققاً لرجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما من صحاح الأحاديث ! وكذا أن قبولهم وعملهم ثبتاً بما في "الصحيحين" كذلك ثبتاً بما في غيرهما من كتب الحديث وهما أفضلنا إلى ترك العمل بحديثهما كالعمل بحديث "الترمذي" الذي وقع فيه الأمر بالإضطرع بعد ركعتي الفجر مع أن أحاديث "الصحيحين" قائمة على نبي الوجوب ، وبما في غيرهما من كتب الصوفية وكتب الفقه ، فعلم أنها لا يقتضيان الرجحان أصلاً . وأما حكم العارفين الكاشفين بأصحيتها على غيرهما فهو كحكم أهل الظاهر من المحدثين وأهل الباطن من مقلدي الأئمة الأربعة بالأصحية فيما سوى المستثنيات ، ولا ينافي ذلك أن يكون ما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما يساوى ما فيها أو في أحدهما ، والإمام ابن المهام كان من العارفين وقدوتهم كما كان من المحققين والمحدثين والفقهاء وأئمتهم كما صرح به صاحب "التيسير في شرح التحرير" نعم قد يفتق للعارف والعالم تحقيق صحة الحديث عن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ، وتحقيق بعض الأحكام عنه كذلك ، وليس فيه الاعتداد على قبولها في الصحة والحكم ، وإنما المعتد به وقرة عيون المؤمنين حكمه صلى الله تعالى عليه وسلم بالصحة والحكم ؛ على أن الكلام والبحث في الصورتين المذكورتين فيما في غيرهما . وأين عدم القبول والعمل عنهما في ما في غيرهما في تينك الصورتين ؟ ومن ادعى ذلك فليصحح النقل عنهم به . وأيضاً قد وجد من الألواف المؤلفة

العارفين الكاشفين مقلدى الإمام أبى حنيفة قبولهم لما فيها ولما فى غيرهما فى تينك الصورتين ، وحكمهم بمساواتهما ، وعلمهم بما فيها مرة ، وبما فى غيرهما - وهو كما ذكرنا - مرة أخرى ، ثم إنه كما وجد فيما فيها ثلاث دلائل ، دليل الشرع ، ودليل الصناعة ، ودليل الكشف - وهى إنعما تدل على الصحة الظنية - كذلك وجد فى تينك الصورتين تلك الدلائل الثلاثة بعينها . وأما الدليلان الأولان فلما مر فيما قبل ، وأما الدليل الثالث فلما قلنا ههنا . فقوله ( ثلاث دليل لا توجد معاً فى غير الكتابين ص ٣٦٥ ) لا يصح . ويجب على المعترض أن يقول " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع لا بصيغة الإفراد ( ١ ) وهذا أمر يعرفه صبياننا : نعم يمكن نصحيح قوله هذا بأن يعتبر عدم الوجدان بالنسبة إلى جميع ما فى غير الكتابين من الأحاديث لا بالنسبة إلى كل واحد من الأحاديث التى فى غيرهما ، أو بالنسبة إلى ما فى غيرهما ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أحدهما .

وأما حكم بعض العلماء من الشافعية بأصحية ما فيها على ما فى غيرهما مطلقاً صناعة وكشفاً فغير مسلم عند العلماء الحنفية الأعلام من المحدثين والعرفاء والفقهاء ؛ بل المقبول عندهم هو القول بمساواة ما فيها بما فى غيرهما فى تينك الصورتين صناعة وكشفاً . وأما الحكم بأصحية ما فيها على ما فى غيرهما فى غير تينك الصورتين فمتفق عليه بين الحنفية والشافعية وأهل الكشف والمحدثين

( ١ ) قلت : وقد وقع فى المطبوعة " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع .

والفقهاء والمحققين والأصوليين والفروعيين وغيرهم جميعاً . فله در الحنفية الأعلام ما أحسن جمعهم وما أتم شأنهم . وكما أن أهل الحديث أبدال كذلك فقهاء المذاهب الأربعة الذين شأنهم الشأن أبدال . ولنا ولهم ولكل مسلم ومسلمة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . فمن زعم أن أهل الحديث العظام تبعوه ، وأن الفقهاء الكرام خالفوه فقد خالف الله تعالى وحكم بما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله والشك من في هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوي (ص ٣٦٦) .

قلت : قد نقل المعارض هذه القصة عن " ميزان الشعراوي " بمعناه وليس هذا الشك في كلامه فلفظ " الميزان " خمساً وسبعين مرة ، وليس فيه ستين فقط ، ولا سبعين فقط . وقد نقلنا هذه القصة بلفظ الشعراوي في " ميزانه " قبل في اثناء هذه التعاليق .

قوله فهل تراه رحمه الله تعالى لم يشل في هذا المدخل المبارك الخ (٣٦٦)

قلت : هذا من أعجب الأحاديث فإن كلام السيوطي ساكت عن سؤال هذا في حضرته المعطرة صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ، وقد تقرر أنه لا ينسب إلى ساكت قول ؛ على أن لفظ قصة السيوطي التي أتى بها الشعراوي في " ميزانه " هو أنه قال السيوطي

(ولاني رجل من خدام حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم ، واحتاج إليه في تصحيح الأحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم ، ولا شك أن نفع ذلك أرجح من نفعك أنت يا اخي ) ونقل عنه المعترض ما يؤدي معنى لفظه ، وليس ” الصحيحان ” مما ضعفه المحدثون من طريقهم حتى يسأل عنهما في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم . وأيضاً يجوز أن يكون صحة ” الصحيحين ” مقررّة ومترسّخة عنده بحيث لا يزعه قاصفات الرياح فلم يسئله صلى الله عليه وسلم عنها ، بل اقتصر في السؤال في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم على معرفة صحيح الحديث عن سقيمه ، وعلى معرفة صحة قول المحدثين بضعف الأحاديث وعدم صحته فيما كان مردداً عنده بين الصحة والسقم على مبلغ علمه الظاهر ، على أنه يجوز أن يكون سأله صلى الله تعالى عليه وسلم فأجابته صلى الله تعالى عليه وسلم بعدم ترجحها على ما في غيرها فيما إذا وجد فيه رجالها أو رجال أحدهما وشرطهما أو شرط أحدهما ، أو بترجحها على ما في غيرها فيما عدا تلك الصورتين ، أو بترجحها مطلقاً على ما في غيرها مطلقاً ، أو بترجح ” صحيح البخاري ” على ” صحيح مسلم ” فقط ، أو بترجح ” صحيح مسلم ” على ” صحيح البخاري ” فقط ، أو بترجح ما فيهما على ما انفرد به أحدهما ، أو بقطعية ما فيهما دون ما في أحدهما ، أو بقطعية ما فيهما وما في أحدهما ، أو بقطعية ما ثبت بالحديث الصحيح ولو كان في غيرهما أو بقطعية ما

ثبت بالحديث الصحيح أو الحسن ولو في غيرهما ، أو بقطعية  
جميع ما فيها مع مستثنيات الحفاظ ، أو بقطعية ما فيها سوى  
المستثنيات ، أو بظنية كل خبر واحد ولو كان محتثاً بقرائن - وعليه  
الأكثر من الفقهاء والمحدثين - أو بغير هذا . فمع هذه الاحتمالات  
المتكررة كيف يصح الجزم بأصل السؤال ثم الجزم بالجواب على هذا  
الوجه المخصوص .

قوله . وهذاك (١) السيوطي لا أكاد أراه الخ (ص ٣٦٦)

قلت : هذا الجزم من المعارض إما مبني على منام رآه ، أو  
كشف كشف به عليه ، أو خيال سري طيفه فيه وهذه الأمور  
كلها لا تعتد بها في مثل هذا إذا صدرت عن مثله . وكم للسيوطي  
في " تدريره " وغيره من مصنفاته ترجيحات لبعض الأقوال على  
البعض الآخر منها . فكما أنه لا يجوز أن يحكم فيها أنه ما كان رجحها  
وما أخذ المرجح مذهباً له إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقظة وشفاهاً أو مناماً أو يقظة بلا شفاه كذلك لا يحكم به في هذا  
أيضاً ما دام لم يثبت عنه صريحاً أو كالصريح بطريق ثابت في  
شيء أنه أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا ، على أن  
الإمام النووي من كمل أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين أيضاً  
- كما صرحوا به واعترف به المعارض فيما كتب بخطه على  
ظهر أول ورق من " تدريب السيوطي شرح تقريب النووي " -

(١) وقع في المطبوعة " هذا " بدل " هذاك "

فيجوز أن يقال في حقه أيضاً : لا نكاد نراه قال بمظنونية ما في  
 "الصحيحين" في "شرحه" على "صحيح مسلم" وفي "تقريره"  
 إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شهاهاً .

قوله فما ظنك بالمتجربين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٣٦٦)

قلت : إن أراد زيادة قيد "المتجربين" إخراج الأئمة  
 الأربعة ومن قلدتهم من العرفاء وأمثال النووي والسيوطي فيخرج به  
 أمثال ابن العربي أيضاً لأنهم كما أخذوا عن باطنه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم كذلك أخذوا عن ظاهره صلى الله تعالى عليه وسلم دل  
 عليه ما ذكره ابن العربي في مسألة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي  
 سنة الفجر ، وفي تحقيق مهدي آخر الزمان وغيرهما . وإن أراد به  
 معنى يشمل ابن العربي وأمثاله فذلك كما يشملهم يشمل الأئمة  
 الأربعة ومن قلدتهم من العرفاء بالله تعالى وأمثال النووي والسيوطي  
 أيضاً . ثم نقول : كذلك ما ظنك بالأئمة الأربعة ومقلديهم العرفاء  
 الكامل من أهل نبوة الولاية الآخذين تجرداً عن باطنه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أيضاً ، وكثير منهم أعظم شأناً وأعلى كعباً من ابن  
 العربي والشعراوي في هذا الخطب العظيم ، وأقر بهم ابن العربي أو  
 المعترض أو أنكرهم . والإنكار إن ثبت عليه فهو منكر أشد الإنكار .

قوله وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الخ

(٣٦٧)

قلت : الضمير في "خصوا" راجع إلى المتجردين بالأخذ عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهم إما عبارة عن ابن العربي ومن عقد لهم باباً في "فتوحاته" فدعوى أنهم خصوا به غير مسلمة لما ذكرنا قبل . وإما عبارة عنهم وعن سائر العرفاء بالله تعالى بالمعنى الشامل للأئمة الأربعة ، ولمن قلدهم من الأولياء الكرام والعرفاء العظام من المحدثين والفقهاء ، وللشيخين ، ولأصحاب السنن الأربعة ، ولأصحاب سائر الصحاح . فما الترجيح لما أخذ عن ابن العربي على ما أخذ عن الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين والشيخين وغيرهم ممن ذكرنا ؟ والحال أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم المذكورين أعظم شأناً وأجل علماً وعرفاناً من ابن العربي وأمثاله . ودعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مما يحتاج إثباتها إلى دليل بين وبرهان قائم ؛ نعم لو قيل : إن طريقهم هذا في أخذ بعض الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لسلمناه وقبلناه ، وأيضاً قد أثبت ابن العربي في "فتوحاته" طريقاً آخر لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد نقله المعترض عنه قبل في "دراساته" قال المعترض هناك (قال ابن العربي : إن الإنسان إذا زهد في عرضه ، ورغب عن نفسه وآثر ربه جل ذكره أقام له الحق سبحانه وتعالى عوضاً من صورة أمره ونهيه، صورة هداية إلهية حقاً من عند حق ترغل في غلائل النور وهي شريعة نبيه : رسالة رسوله صلى

الله تعالى عليه وسلم فتلقى إليه من ربه ما فيه سعادة ، فمن الناس من يراها على صورة نبيه ، ومنهم من يراها على صورة حاله - يعنى مع الله سبحانه - فإذا تجلج له فى صورة نبيه صلى الله تعالى فليكن عين فهمه فيما تلقى إليه تلك الصورة لا غير ، فإن الشيطان لا يتمثل لصورة بنى أصلاً ، فتلك حقيقة ذلك البنى أو روحه أو صورة ملك مثله عالم من الله تعالى بشريته ، فما قال له فهو ذلك ، ونحن قد أخذنا عن مثل هذه الصورة أموراً كثيرة من الأحكام الشرعية لم نكن نعرفها من جهة العلماء ، ولا من جهة الكتب حتى إنه من جملة ذلك رفع اليدين فى كل خفض ورفع (ص ١٨٥ و ١٨٦) انتهى . وأيضاً قد أثبت ابن العربى طريقاً ثالثاً لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فى "فتوحاته" ونقله عنه المعارض فيما قل فى "دراساته" بقوله (قال ابن العربى : وأهل الكشف النبى صلى الله عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى (ص ٢٢٦) فهذه ثلاث طرق أخذ بكل منها أهل الكشف الأحاديث والأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . ومنهم الأئمة الأربعة والألوف المؤلفة من مقلديهم العرفاء بالله تعالى ، ولم يثبت أخذهم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق من هذه الثلاث لجميع الأحكام والأحاديث بل فى البعض ، ولم يعلم قدره ، فما لم يعرف بكلام عارف من عرفاء الله تعالى أن هذا الحكم الجزئى أو أن هذا الحديث أخذه أو أخذه فلان العارف من حضرته صلى الله

تعالى عليه وسلم شفاهاً لا يجترئ على القول به ، فإنه من الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يحصل الثيقن بذلك ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ( من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار )

قوله وقال : نصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ( ص ٣٦٧ )

قلت : قوله ( قرب صحيح عند أهل الفن ) إن كان يشمل حديثاً في " الصحيحين " فدعوي المعارض الأولى متقضة بقول المعارفين الكاشفين ، وإن أراد أن معناه - قرب صحيح في غير " الصحيحين " - فيجوز لنا أن نقيده عبارته ، فنقول : معناه - رب صحيح في غير " الصحيحين " وفي غيرهما ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أحدهما - فكما لا مانع من تقييد عبارة ابن العربي بالقبيل الأول كذلك لا مانع من تقييدها بالقبيل الثاني . ثم نقول : الأحاديث التي ضعفها أو قال بوضعها أهل الفن وصححها ابن العربي وأمثاله من هذا الطريق الثابت لأهل الكشف ، والأحاديث التي صححها أهل الفن وحكم بتضعيفها أو وضعها من هذا الطريق ابن العربي وأضرابه لم تعرف معينة . فلا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أتى بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم به - هذا الطريق الكشفي ما لم يثبت منهم ، أو من واحد منهم صريحاً أو كالصريح في حديث معين أنه ثبت عندهم بذلك الطريق

رب العزة في المنام تسعة وتسعين مرة فأتى لي المائنة ) انتهى .  
وكما أن رؤيا الحكيم الترمذي أنه رأى ربه تعالى في المنام مراراً ،  
ورؤيا كثير من الفقهاء والعلماء والأولياء والصلحاء والفقراء والمحدثين  
صححة أيضاً . وقد سمعنا ممن يوثق به : أن المغفور السيد هارون  
الذي كان متوطناً بقربة " هنكوره " قرأ في حياته " تفسير  
الإمام البيضاوي " كله أو أكثره أو بعضه على رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ، أو على سيدنا الصديق الأكبر رضى الله تعالى  
عنه يتظةً وشفاهاً . وهذان الترديدان من هذا الفقير لا من الأصل  
المسموع عنه لكن غالب الظن يرجح الطرف الأول في شقي الترديد  
الثاني . وقال العلامة الأجهوري المالكي في " رسالة له في معراجيه "  
صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ( قال الشيخ أحمد الزواوي  
طريقنا أن نكثر من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حتى نصير من  
جلساته ونصحبه بقظةً مثل الصحابة رضى الله عنهم ، ونسأله عن  
أمر ديننا ، وعن الأحاديث التي ضعفها الحفاظ سندنا ونقول بقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فيها ) وقال الشعراوي في " طبقاته "  
( إن أبا العباس المرسى قدس سره قال لي : أربعون سنة ما  
حجبت عن الله تعالى طرفة عين فيها ولو حجبت عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم طرفة عين ما أعددت نفسي من جماعة  
المسلمين ) وقال السيوطي نقلاً عن شيخ المشائخ سيدنا الشيخ  
محيى الدين عبدالقادر الجيلاني قدس الله تعالى سره ( أنه رأى  
صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الظهر ) انتهى . وثبت له قدسنا

الله تعالى سره الأقدس من رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ،  
 رؤية سائر الأنبياء والمرسلين والملائكة المعظمين على نبينا  
 وعليهم التحية والصلاة والسلام مبلغ عظيم لا يطيق القلم بيانها .  
 وقال الأجهورى فى " رسالته " تلك ( قال العلامة ابن الملكن : كان  
 الشيخ خليفة بن موسى كثر الرؤيا له صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقظةً ومناماً ، وأن أكثر أفعاله متلقاة عنه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بأمر منه إما يقظةً وإما مناماً ، ولقد رآه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فى ليلة واحدة سبع عشرة مرة ) انتهى . وفى " المنح  
 الإلهية " ( عن على بن وفاء أنه قال : كنت ابن خمس سنين  
 أقرأ القرآن على الشيخ يعقوب فأتيته يوماً فرأيتُه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقظةً لا مناماً وعليه قبص أبيض ثم بعد ما بلغت إحدى  
 وعشرين سنة رأيتُه صلى الله تعالى عليه وسلم فعانقني ) انتهى .  
 وقال الأجهورى فى " رسالته " تلك ( وممن رآه يقظةً الشيخ  
 العارف الشيخ محمد بنوفري من المالكية ، وقد ذكر ذلك للجماعة  
 من الناس ، ومنهم الشيخ على الحمصانى وكان يقع ذلك له كثيراً ،  
 والشيخ نور الدين القلوصى ، والشيخ أحمد الآمدى وكان يراه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم فى غالب أوقاته يقظةً ) انتهى . ومن كرامات  
 النفعاء رحمهم الله تعالى - فليحترق بها من كرههم - أن الشيخ  
 إسماعيل بن محمد الفقيه قال يوماً لخادمه - وهو فى السفر قل  
 للشمس تقف حتى نصل إلى المنزل ، وكان بمكان بعيد - أى من  
 ذلك المنزل - وعادة أهل المدينة عدم فتح بابها لأحد بعد

الكشفي . ولا يجوز أن يحكم على حديث في كتب غيرهم فقط أنه ما ثبت عندهم بذلك الطريق ما لم يوجد الصريح المذكور حقيقة أو حكماً أيضاً . ثم نقول : إنه كما جاز لابن العربي ولمن عقده باباً في " الفتوحات " وغيرهم من أهل الكشف تصحيح الحديث ، والحكم بوضع الحديث بهذا الطريق الكشفي كذلك يجوز للأئمة الأربعة ولمن قلدهم من الألواف المؤلفين من العرفاء بالله تعالى الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأجل من أمثال ابن العربي علماً وعرفاناً وأخذاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الطريق ، وهم قد وصلوا في الكشف والمعرفة بالله كمالات أعلى وأتم .

قوله ومن مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين الخ (ص ٣٦٧)

قلت : قد صرح المعترض بزيادة لفظ " مثل " ههنا بأن حديث رفع اليدين عند كل رفع وخفض المنقول عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أخذه ابن العربي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من مثل هذا الطريق فأفاد أنه ما أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من هذا الطريق . ومن تأمل فيما ذكرنا قبل من أن لأهل الكشف ثلاث طرائق في أخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكره ابن العربي عرف وجه زيادة المعترض لفظ " مثل " في هذه العبارة . وقد سبق أيضاً منا الكلام على هذا الحديث ، وعلى أخذ ابن العربي له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستوفى ونمائاً ، فمن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه ، فإنه مفيد حق الإفادة

إن شاء الله تعالى . وقد سبق منا هناك أيضاً أن إخذ ابن العربي له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك الطريق مشكوك لا يتيقن به ، فكما أن مجرد حسن الظن إلى الأئمة الأربعة غير نافع إذا كان قولهم أو قول واحد منهم مخالفاً بالحديث الصحيح كذلك مجرد حسن الظن إلى ابن العربي غير نافع بلاريب . وقد كان قوله هذا مخالفاً بأحاديث ” الصحيحين “ بل ” الصحاح الستة “ وغيرها ؛ بل عدم نفعه في ابن العربي أشد وأولى ، أمجوز أو يجب لأتباع ابن العربي بمجرد حسن الظن إليه ترك أحاديث ” الصحيحين “ بل ” الصحاح الستة “ وغيرها ، ويحرم ذلك على أتباع غيره ولو كانوا أتباع الأئمة الأربعة . ومن المعلوم أن حديث رفع اليدين في كل رفع وخفض مع ما علم من ضعفه على لسان أهل الحديث ، وعدم الجزم بصحته أو حسنه على لسان أهل الكشف يخالف لحديث ” الصحيحين “ بل لأحاديث ” الصحاح الستة “ ولأحاديث غيرها مما التزم الصحة فيها ومما لم تلزم فيها بلا مرية . فدعوى أنه حديث ” الصحيحين “ باطلة ضرورة بلاريبة .

وأما رؤيا قراءة الرجل الصالح محمد بن خالد الصدقي ” صحيح البخاري “ عليه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن ختمه بحضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وحضور الشيخ ابن العربي في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم في حين ختم الصدقي له فصحيحة ، كما أن رؤيا أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ربه تعالى في المنام مائة مرة صحيحة . قال الإمام أبو حنيفة : إني رأيت

الغروب أبداً فقال لها الخادم : قال لك الفقيه إسماعيل قفي فوقفت حتى بلغ مكانه ، ثم قال للخادم : أطلق ذلك المحبوس فأمرها الخادم بالغروب فغربت ، فأظلم الليل في الحال . هكذا أوردته الأجهوري في آخر تلك ” الرسالة “

وأما رؤيا ابن العربي في وقوع الطلقات الثلاث إذا أوقعها الرجل بكلمة واحدة فهو تائيد لمذهب أهل السنة والجماعة ، ومذهب لرواق رواج مذهب الرافضة الشيعة الشيعية . فوا ويلاه لمن كان يحبهم بقلبه ، ويكون ظاهراً مع أهل السنة والجماعة . وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ” وأصابوا “ أنهم أصابوا ما عند الله تعالى لا العلم لا أنهم أصابوا ما عند الله تعالى حتى لا يشكل ما اختاره أهل الحق أهل السنة والجماعة ، وهو أن إصابة ما عند الله تعالى دائرين المجتهدين وليس كل مجتهد مصيباً ، وقد اختار هذا القول ابن العربي في أثناء بعض كلامه ، وإن فهم ابن العربي ههنا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ما فهم .

وأما رؤيا تبين أن معنى لفظ ” القرء “ في الآية هو الحيض فتؤيد مذهب الإمام أبي حنيفة . ثم نقول : إن مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أبي حنيفة لا يحتاجان كلاهما إلى تائيد جاء من نفس ابن العربي ، لكن لما كان ما يؤيدهما هي الرؤيا المباركة التي رأي فيها ابن العربي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأثبت فيها كلامه الشريف الناطق بوقوع الطلقات في المسئلة الأولى ، وبأن ” القرء “ في الآية أريد به الحيض في المسئلة الثانية فهما يحتاجان

إليه أبداً . ففيها نائيد عظيم وقرّة الأعين للمؤمنين ، وراحة لقاوب جميع من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم سواء كان الراى مثل ابن العربى أو من كان أعلى منه أو أدنى .

قوله ونحن نعتقد سنيّة ذلك لمن ختم عنده البخاري الخ (ص ٣٦٩)

قلت : هذا الكلام من المعارض يدل على أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة في المنام يفيد السنية ، والقول بها يحتاج إلى ثبوت المواظبة . وأني هو؟ إلا أن يحمل السنيّة على الإستحباب . وأما نحن فنعتقد أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام كفعله في اليقظة ، فكما أنه يفيد الفرضية والوجوب والسنية والإستحباب والإباحة كذلك فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرؤيا يفيدها (١)

(١) قلت : وهذا القول مخالف لإجماع العلماء فقد قال الامام النووى في "شرح مسلم" معلقاً على قوله (ان حزمة الزيات رأى النبى صلى الله عليه وسلم في المنام فعرض عليه ما سمعه من أبان عرف منه الا شيئاً يسيراً) ما نصه :

"قال القاضي عياض رحمه الله : هذا وبثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان ، لا أنه يقطع بأمر المنام ، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت ، ولا تثبت به سنة لم تثبت ، وهذا بإجماع العلماء . هذا كلام القاضي ، وكذا قال غيره من أصحابنا وغيرهم فنقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع ، وليس هذا الذى

إلا إذا كان الحكم المناهى مخالفاً بالحكم المأخوذ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الأحاديث الصحيحة أو الحسنة .

قوله حكاية عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ” إذا تكلمت عليه أذكركم وتكلم عليه أنت “ (الخ ص ٢٧٠)

قلت : وليؤخذ من هذا الكلام المستطاب وجوب معاملة حسن الأدب مع العلماء الأخيار أصحاب المذاهب الأربعة ، فوجب على المعارض محو ما صدر عنه في ” دراساته “ وفي سائر ” رسالاته “

ذكرناه مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم : ” من رأى في المنام فقد رأى “ فان معنى الحديث أن رؤيته صحيحة وليست من أضغاث الاحلام وتلبس الشيطان ؛ ولكن لا يجوز اثبات حكم شرعى به لان حاله النوم ليست حاله ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي ، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفلاً ولا سمي الحفظ ولا كثير الخطأ ولا مختل الضبط . والنائم ليس بهذه الصفة فلم تقبل روايته لاختلال ضبطه . هذا كله في منام يتعلق باثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاية . أما اذا رأى النبی صلى الله عليه وسلم يأمره بفعل ما هو مندوب اليه أو ينهاه عن منهى عنه أو يرشده الى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه لان ذلك ليس حكماً بمجرد المنام بل بما تقرر من أصل ذلك الشئ ، والله أعلم “

من سوء الأدب إلى العلماء الكرام من جميع المذاهب لا سيما علماء مذهب الحنفية . ولم يفصل في ذلك بين أوليائهم وغير أوليائهم ، وبين محدثهم وغير محدثهم ، وبين فقهاءهم المكلمة وفقهاءهم الغير المكلمة ، وبين أساتذته في العلوم الظاهرية وغير أساتذته فيها ، وبين مشائخه في الطريقة النقشبندية وغيرها من الطرائق وغير مشائخه فيها ، وبين آباءه الذين كانوا على المذهب الحنفى وغير آباءه . ولا عيب في البحث في تحقيق الحق والدين لكن ينبغي أن يراعى حسن الأدب .

وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا المام : و إذا كتبه فسمه " الأمر المهم في تصحيح أجوبة أهل العلم " يدل على أنه يجب مراعاة سلوك الأدب مع أهل العلم وتصحيح أجوبتهم ما أمكن .

وما نقله المعترض عن ما وقع لبعض الأرباء مع فقيهه نقل الحديث الغير الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يدل على أن الفقيه ما كان مكاشفاً ومشاهداً له صلى الله تعالى عليه وسلم أبداً . وإنما دل على أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم حيثئذ مستوراً عنه مرة ومشاهداً له أخرى . ولنعم من قال : مى نماند و مى ربايد ، نعم أخطأ الفقيه في الحكم بثبوت ذلك الحديث ، والخطأ ليس بعيب في الإنسان الغير المعصوم . فكما أنه تحقق الخطأ من الفقيه في هذا الحكم كذلك يجوز تحقق الخطأ عن الولي في غير ذلك الحكم لأن فقد العصمة يستوى فيه الولي والمحدث

والفقيه . والقول : بأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يحتاج إثباته إلى دليل يدل عليه وابن هو؟

قوله فإن منهم من بشاوره في كل مسألة فيها رأى أو قياس الخ ( ص ٣٧١ )

قلت : دل هذا الكلام على نفي المشاورة في جميع المسائل ، ثم نقول : وكذلك الأئمة الأربعة ومن قلندوهم من المحدثين والعرفاء بالله تعالى كانوا يشاورونه في كل مسألة فيها رأى أو قياس بحسب ما ألهموا من الظاهر .

قوله وهذه منقبة " لصحيح البخارى " وشرف لا يوازيها منقبة ( ص ٣٧٢ )

قلت : نعم والأمر كذلك لكن لا دلالة له على أن ما في " صحيح البخارى " فقط أو ما في " الصحيحين " قطعى الصحة ، أو أرجح مما كان في غيرهما برجالها أو رجال أحدهما ، وبشرطها أو بشرط أحدهما . كما أن القرآن وحى متلو وهو كتاب الله تعالى والحديث المتواتر عند جميع العلماء إذا جاء على خلاف ما في القرآن ظاهراً لا ترجيح بينهما من حيث الحكم والأخذ والعمل .

قوله والكشف ولا يطلق إلا على العلم المطابق للواقع الخ ( ٣٧٢ )

قلت : لا نسلم أن كل كشف كذلك وإلا لم يكن للخطأ مجال فيه ، ويجوز أن يكون الكشف من باب الشطحيات التي لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت سابقاً من كلام العرفاء بالله تعالى أن للخطأ في الكشف مجالاً ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم أن الشطحيات لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم وكلام الصناديد من علماء الظاهر أن الكشف ليس بحجة قطعية ولا ظنية في الأحكام أصلاً لا على الكاشف ولا على غيره ، وأن الحجج في الأحكام الشرعية أربعة فقط الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأن الأولياء الكرام مثل الجنيد والبسطامي وغيرهما كزيد وعمرو وغيرهم من أحاد الناس في الأحكام وإن كان لهم مزية عليهم من وجه آخر . ولو قيل إن الكشف حجة في حق الكاشف لا في حق غيره لكان هذا القول موافقاً لكلام بعض علماء الظاهر . ومن قال إن الكشف حجة في حق الكاشف وغيره فقد قال إنه حجة قطعية في حق الكاشف يجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأما في حق غير الكاشف فإنه وإن كان يقول بحجته لكن لا أدري ما يقول ؟ إنه حجة قطعية في حق ذلك الغير أو ظنية . ولو قيل إن الكشف حجة قطعية مطلقاً فنقول : لا تخصيص لحجته بكشف ابن العربي واصراره بل كشوف الأئمة الأربعة وجميع الأولياء والمحدثين والفقهاء ممن كان من أهل الكشف وقلد المذاهب الأربعة أيضاً حجة كذلك . فنبت هذه الكشوف وراء الظهور غير ملتفت إليها وجعل كشف

ابن العربي وأمثاله نصب العين وملتفتاً إليه مفيداً للعالم المطابق للواقع ليس بمقبول أبداً ،

قوله كالمجتهد (١) على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقد به الخ (ص ٣٧٢)

**قلت :** كلام المعارض هذا يدل على هدم ما قرره سابقاً وأطال فيه وزعمه حقاً وصواباً من أن اجتهاد المجتهد إنما هو حجة عليه دون غيره ، وأن غير المجتهد وإن ألزم تقليده فهو إلزام منه لما لا يلزم عليه فلا يكون إجتهد المجتهد حجة عليه ولا ينفعه في ذاك التزامه التقايد فهذا التشبيه من قبيل التشبيه الذي لا يصح ، فإن التشبيه لو صح اقتضى أنه كما جزم المعارض بانحصار حجية اجتهاد المجتهد في المجتهد ، وحرمة إلزام رجل تقليد مجتهد معين ، وتركه الواجب ، وإخلاله بواجب وحدة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم . وإتيانه بالثنوية ، وإشراكه خصوص الإمام ، ومتابعته لذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك يجب أن يجزم بانحصار حجية الكشف في الكشف . وبأن إلزام غير الكشف تقليده يستلزم جميع المعاسد التي ذكره المعارض في المشبه به . فالعجاب من العجب ينشأ عن هذا التشبيه . ثم نقول . هذا كله إذا كان الإجتهد من المجتهد الغير العارف بالله تعالى . وأما الإجتهد من العرفاء به تعالى كالإئمة الأربعة فليس

(١) ووقع في المطبوعة " كلاجتهاد " وهو الصحيح .

بمنزلة كشف من كان عارفاً غير مجتهد ؛ بل الأول أعلى شأنًا من الثاني بلاريب . وإن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى كما أنهم مجتهدون فهم كاشفون عارفون أعظم شأنًا من أمثال ابن العربي ، فلذا اقتدى بهم من العرفاء الكاملين والأولياء الواصلين والمكملين الكاشفين المشاهدين من كان كثير منهم أعلى شأنًا من أمثال ابن العربي أيضاً فاجتهادهم اجتهاد وكشف وجمع بين النعمتين وقران بين السعادتين . وقد سبق منا نقلاً عن كثير من العرفاء بالله وعلما أهل الظاهر أن الكشف ليس من الحجج في الأحكام ، وأنه لا مماثلة له لا تامة ولا ناقصة مع إجتهد المجتهد فيها . ومبنى هذه القواعد التي أسسها المعارض بعض الشطحيات التي صدرت عن ابن العربي ، فصدقه قوم من العرفاء وأنكره قوم عظيم وجم غفير منهم . فقوله ( بل العلم في الكشف أقوى من العلم الحاصل بالإجتهد ص ٢٧٢ ) فيه نظر . ولو سلم ثبوته فلماذا يعلم في العلم الحاصل بمجرد الإجتهد وبمجرد الكشف . وأما العلم الحاصل بالإجتهد والكشف كليهما كالعلوم المأخوذة عن الأئمة الأربعة فكونه أقوى من العلم الحاصل بمجرد الكشف من البديهيات الأوليات فإنكاره انكارها .

قوله هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف نوم أو يقظة الخ ( ص ٣٧٢ )

قلت : لا شك أن دعوى العموم هذه تقتضي أن ما كوشف به الكاشف - ولم يرفيه جنابه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أخذ عنه

صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقظة ولا نوماً ، ولا رسولاً آخر من الرسل ، ولا نبياً آخر من الأنبياء ، ولا ملكاً من ملائكته تعالى على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، ولا الكعبة ولا غيرها مما لا يتمثل الشيطان به - يجب أن يكون حجة قاطعة في حق الكاشف وحجة في غيره ، فيجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعى . وهذا مما تكاد السموات يتفطرن منه .

ثم إن دعوى حجية عموم ما يكشف به العارفون وإفادته العلم القطعى سواء كان فى يقظة أو نوم باطلة لوجوه .

الأول أنه على هذا يلزم أن لا يجوز لأهل الكشف وغيرهم ممن التزم تباعهم واعتقدهم وقلدهم النظر إلى أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من الكتب المؤلفة فى الحديث الشريف ، ولا إلى الإجماعات القطعية وغيرها ، ولا إلى قياسات المجتهدين الجامعة للشروط المعتمدة فى صحته ؛ بل إنما يجب عليهم العمل بما كوشف به أهل الكشف ولو فى منام ولو لم يأخذوه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا مناماً ولا يقظة .

والثانى أنه يلزم منه أن يكون أهل الكشف ومن التزم تباعهم غير مكلفين بشئ من الشرع الذى جاء به صلى الله تعالى عليه وسلم من عند الله تعالى إلا بما كوشف به أهل الكشف .  
والثالث أنه يلزم منه أن لا يجوز الطعن والقدح فى أفعال أهل الكشف وأقوالهم وأفعال من التزم تباعهم وأقوالهم إذا ادعوا أنه مما كوشف به أهل الكشف .

والرابع أنه كما اختلف المذاهب اختلف الكشف ، فمن ادعى من أهل الكشف أنه كوشف بهذا يلزم عليه وعلى من لزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف غيره ، ومن ادعى أنه كوشف بذلك وهو خلاف ما كوشف به الأول يلزم عليه وعلى من التزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف الأول . مثلاً كوشف العرفاء السرهندسة بأنه يجب تقليد المجتهد والعمل بواسطته بالكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعى على غير المجتهد سواء كان محدثاً أو عارفاً . مثل الجنيد والبسطامى أو فقيها أو عامياً ، وأن التزام مذهب معين إجازة مغتفر غير مستلزم لوقوع الملتزم فى المفاصد المذكورة . وكوشف ابن العربى بأنه يحرم تقليد المجتهد ، وأنه يحرم العمل بـقياس المجتهد للمجتهد وغيره . وأن أهل الكشف لهم طرق خاصة يأخذون بها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلا واسطة ولا يحتاجون فى ذلك الأخذ إلى واسطة من الصحابة وأهل البيت والمجتهدين وغيرهم رضى الله تعالى عنهم ، وأن الصحابة ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجوداً عندهم فيأخذون تارة عنه هو المرفوع ، وتارة يقولون من عند أنفسهم الطيبة وهو الموقوف ، أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود بينهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يعملون بالقياس الشرعى فيما لم يجدوا فيه نصاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن من أهل الكشف من يشاوره صلى الله

تعالى عليه وسلم في كل مسألة فيها رأى أو قياس ويفعل بما أشار به صلى الله تعالى عليه وسلم بشرط أن يسمع المشاور لفظه صريحاً . فيجب على هذا على العرفاء السرهندية وعلى من التزم تباعهم واعتقدتهم تقليد المجتهد ولو التزاماً لمذهب معين ، وتجويز القياس . ويجب على ابن العربي ومن التزم تباعه واعتقده أن لا يقلد أحداً من المجتهدين ، وأن يحرم القياس الشرعى ، وأن يعتقد جميع ما ذكرنا قبل .

والخامس أنه كما وجد أهل الكشف في الزمان المتقدم كذلك وجدوا في هذا الزمان الأخير وسيوجدون إلى يوم القيامة وعلى هذا يلزم عليهم وعلى من التزم تباعهم أن يأخذوا بما كوشف أهل الكشف به ويتركوا العمل بظاهر الشريعة .

والسادس أنه يلزم منه أن لا يجب على أهل الكشف الذين يكونون في زمان سيدنا مهدي آخر الزمان الموعود رضى الله تعالى عنه وعلى من التزم تباعهم اتباعه بل يجب عليهم اتباع ما كوشف به أهل الكشف .

والسابع أنه يلزم منه القول بأن لا يجب على أهل الكشف في زمن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ومن التزم تباعهم متابعة سيدنا عيسى عليه السلام بل الواجب عليهم اتباع ما كوشف به أهل الكشف منهم . وهذا كله يتعلق بإفساد دعوى العموم .

والثامن مما تفسد به أنه يلزم من هذه الدعوى علوكشف

الكاشف عموماً - ولو كان من أبناء هذا الزمان ، أو كان ذلك الكشف في المذام عموماً أيضاً - على الأحاديث الصحيحة والإجماعات حيث لا يجوز العمل بها لأهل الكشف ولمن التزم تباعهم واعتقدتهم ؛ بل الواجب عليهم العمل بما كوشف أهل الكشف به .

والتاسع أنا لو سلمنا العموم في أهل الكشف فلم لا يصح دعوى العموم في كشوف الأئمة الأربعة والألوف من مقلديهم العرفاء بالله تعالى الثابتة في أقوالهم وأقبيستهم المنقولة عنهم . ومن ادعى أنهم ليسوا من أهل المعرفة به تعالى ولا من أهل الكشف لا بقطعة ولا متاماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

والعاشر أنه لو كان الواجب على أهل الكشف الإقتداء في الأحكام الشرعية بما كوشف به عموماً لوجب القول : بأن أهل الكشف والمعرفة الذين قلدوا الأئمة الأربعة أو غيرهم من المجتهدين تركوا الواجب وارتكبوا الحرام حيث خالفوا ما كوشفوا به وقلدوا الأئمة الأربعة وذويهم من المجتهدين . ومن ادعى أن كشوفهم خاصة طابقت الأحكام المنقولة عن المجتهدين ، وأن كشف كل من قلد الإمام أبي حنيفة منهم قد طابق الأحكام المنقولة عن أبي حنيفة ، وأن كشف كل من قلد منهم الإمام الشافعي قد طابق به الأحكام المنقولة عن الشافعي وهلم جراً فعملوا بها لكونها مما كوشفوا به لا لكونها أحكاماً منقولة عن المجتهدين أخذوها من الكتاب والسنة والإجماع وقياسهم الشرعي . فنقول له : أولاً هات بالحجة على هذه الدعوى ؛ على

أن صريح عبارات الكتب الصحيحة المعتمدة الناطقة بأن هذا القدر من أهل الكشف والمعرفة التزم مذهب أبي حنيفة، وهذا المقدار منهم التزم مذهب الشافعي، وهذا القدر منهم التزم مذهب مالك، وهذا المقدار منهم التزم مذهب أحمد بن حنبل، وبأن شيخ شيوخ ابن العربي سيدنا الشيخ الجيلاني قدس الله تعالى سره كان حنبلياً في المذهب يرد هذه الدعوى الكاذبة رداً بليغاً. وأيضاً يردّها قول المعترض في آخر "الدراسات" وهو (وأنا أقول: ومن أدل ما يشهد لجليل شأنه - أي شأن أبي حنيفة - في الكمال وأجله وأرفعه أن ألوفاً من عرّاء السند والهند وما وراء النهر وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهاء ص ٤٥٤) انتهى. وأيضاً يردّها ما قال المعترض قبل في "دراساته" (١): من أن ماخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ولو كان من الأئمة الأربعة واجتمعوا عليه يحرم تقليدهم فيه ويجب ترك قولهم هناك. وأيضاً يردّها ما قال المعترض فيه قبل أيضاً: من أن في مذهب الحنيفة قياسات كثيرة مخالفة لصرائح الأحاديث الصحيحة، وأن في مذاهب الأئمة الثلاثة قياسات قليلة مخالفة لها (٢).

---

(١) راجع "الدراسة السابعة" من الكتاب المذكور

(٢) راجع "الدراسات" ص ٣٤٥

وأما خصوص الكشف عن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة وإن كان هو من باب رؤية المثال كما صرحوا به فلا شك أنه حجة يجب العمل به إذا لم يخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ظاهراً . وأما إذا خالفها فيجب على غير الكشف وإن كان التزم تباعه واعتقده العمل بتلك الأحاديث والسكوت عما كوشف به الكشف بقظة هذا الكشف الخاص . وأما إذا كاشف ففيه اختلاف فقال بعضهم يجب عليه أيضاً أن يعمل بها فقط ، وقال بعضهم لا بل يجب عليه أن يعمل به بما كوشف به هذا الكشف الخصوص بالشرف العظيم .

وأما في خصوص الكشف عن رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً وهو من باب رؤية المثال أيضاً كما صرحوا به ففي عدم حجتيه إذا خالف ماسمع فيها أورثني فيها من الأحكام بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة خلاف بين العلماء أيضاً كما تصرح به عبارات بعض المالكية . وعبارات مذهبتنا تصرح بأن هذا الكشف الخاص لا يجوز العمل به لفقد الضبط في النوم في الرائي لا غير ، فالتقصان في الحجية ووجوب العمل به إنما جاء من قبل عدم ضبط الرائي الناقل لا من قبل غيره ، وعليه أبتني القول بعدم الحجية عندنا في هذه الصورة الخاصة . وأما إذا لم يخالفها بل توافقا فكل منهما على الرأس والعين كالحديثين الصحيحين يقوى أحدهما الآخر . وإذا لم يخالفها أصلاً بل قد كوشف عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً ما لم يرد فيه حديث لا يصح

ولاحسن فاتفق كلمتهم على أن ذلك الكشف الخاص في حق  
 الراي حجة ألينة لا يجوز له إلا العمل به ، وعلى أن ذلك مقدم على  
 القياس الشرعي في حقه . واختلفت كلمتهم على أنه في حق غير  
 الراي حجة وجب العمل به عليه أم لا ، فقال البعض بالأول  
 وقال البعض الآخر بالثاني ؛ لكن لم يقل أحد من العلماء الذين  
 اتفق على جلالة شأنهم في جميع هذه الصور اليقظية والمنامية  
 بمحصول العلم القطعي لا في حق الكاشف ولا في  
 حق غيره ، وإن ادعى ذلك بعضهم الذي طعن فيه المحدثون  
 والعرفاء كابن حجر العسقلاني والحافظ السيوطي وغيرهما ممن وصل  
 إلى مقدار السبع مائه عدداً ، وسيجئ عبارات تدل على ما  
 ذكرنا ، وعلى أن المرئي للكاشف في المنام واليقظة إما مثاله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وإما حقيقته بشرط أن يراه على صورته التي  
 كان عليها في حياته الطيبة صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله على عصمة صاحب هذا الكشف عن الخطأ فيه  
 الخ ( ص ٣٧٢ )

قلت : إنما انتهض دليل الشرع الداطق على استحالة الخطأ  
 عليه في رؤيته الشريفة بأن يخطأ فيعتقد إذا رأى شيئاً آخر أنه  
 رآه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن قد اختلفت كلمة العلماء في  
 أن هذا يتخصص بما إذا رآه بصورته الشريفة المقدسة التي كان صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في حياته عليها ، ونطق بها أحاديث كتب الحديث

المصنفة فی شہائلہ وحلیتہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم أرولا یتخصص بہ . فقال قوم بالأول ، وقال قوم بالثانی ، والمعترض من قال بالثانی ، وستعرف الجواب عن دلیلہ الذی أثبت بہ القول الثانی وقواه بہ ، واللہ تعالیٰ أعلم بحقیقۃ الحال . ولم یتہض دلیل الشرع الناطق علی إستحالة الخطأ علی الرائی فی الزام فی کل ما ینقلہ وبرویہ عنہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم ، ولقد أجاد العارف القطب المجدد للألف الثانی السرهندی القول فی هذا الباب فی " مکانیہ " - وکنی بہ کشفاً وتمسکاً - فقال فیہا ( درکشف مجال خطا بسیاراست تاجہ دیدہ باشد وجہ فہمیدہ ) ( ۱ ) انتهى . وقال فیہا أيضاً ( إن الکشف لیس بحجۃ من الحجج الشرعیۃ فی الأحکام ) انتهى . وحال النوم من أشد ما یدفع الضبط عن الرائی واعتماده واعتماد غیرہ علی قوله . وقال الشیخ علی القاری فی " شرحہ " علی " الحصین الحصین " ( الأحکام المتأیمة والأحکام الکشفیۃ لا إعتبار لہا فی الأمور الشرعیۃ ) انتهى . وقال السید الکامل العارف الواصل السید جمال الدین المحدث فی " روضۃ الأحباب " ما لفظہ ( آنچه رائی در خواب از آنحضرت صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم بشنود از احکام بدان عمل نکند ، نہ از برای شک در رؤیت بل از برای آنکہ ضبط رائی مفقوداست در حالت نوم ، زیرا کہ خبر مقبول

---

( ۱ ) یعنی فی الکشف مجال الخطاء کثیر بأن یری شیئاً

ویفہم شیئاً .

نیست مگر از ضابط مکلف ، و ناظم را این حال نیست ( ۱ )  
 إنتهى . وقال فی " الطريقة المحمدية " " وشرحها " ( قدصرح  
 العلماء بأن الإلهام ليس من أسباب المعرفة بالأحكام الشرعية ،  
 وكذلك الرؤيا فی المنام خصوصاً إذا خالف كتاب العلم العلام  
 جل وعلا أوسنة محمد عليه الصلاة والسلام ) إنتهى . وقال  
 العلامة الشيخ عبد الحق الدهلوی فی شرحه علی " مشکاة المصابيح "  
 مالفظه ( گفته اند که کلامی که از آنحضرت صلی الله تعالی علیه  
 وسلم درمنام بشنوند آراء سنت قدسیه در عرض بابدکرد  
 اگر موافق است حق است ، و اگر مخالفی دارد از ممر خالی ست که در  
 سامعه اوست ، پس رؤیای ذات کریمه وی صلی الله تعالی  
 وسلم ، آنچه دیده باشند شهود حق است ، و تفاوتی و اختلافی  
 که هست ازان است . أمادیدن آنحضرت صلی الله تعالی علیه  
 وسلم در یقظه بعد از رفتن از زین عالم از بعضی صالحین بصحت  
 رسیده است ، و روایات مشایخ و حکایات نزدیک محد تواتر  
 رسیده ، و گفته که بحقیقت آن نیز بمثال است اگر چه در یقظه است  
 و بی غلبه و غیبت نیست ، و در حصول صحبت نبوت و احکام

( ۱ ) یعنی ان ما یسمع الرائی فی المنام عن حضرة النبی علیه  
 الصلاة والسلام من الاحکام فلا یعمل بها لا لوقوع الشک فی الرؤیه -  
 بل لفقدان الضبط فی الرائی حاله المنام ، وذلك أن الخبر لا یقبل  
 الا عن ضابط مکلف وناظم ليس علی هذا الحال .

شرعيه برغيررائى حججتى ) انتهى . ( ١ ) وقال العلامة الأجهورى فى " معراجہ " ( قال الشيخ أبوبكر بن العربى : ورؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم بصفته المعلومة إدراك على حقيقته - أى يقظة أو مناماً ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال - قال الأجهورى - قال السيوطى فى " الحلك " : وهذا الذى قاله أبوبكر بن العربى فى غاية الحسن . ثم قال السيوطى : وإذا رآه صلى الله تعالى عليه وسلم المؤمن على هيئته التى هو عليها لامانع من ذلك ولاداعى إلى التخصيص برؤية المثال ) انتهى كلام الأجهورى . وقال انزرقانى المالكى فى " شرحه " على " مؤطا الإمام مالك " ( وقع أن رجلاً رأى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى النوم فقال له : إذهب إلى موضع كذا فاحفره فإن فيه ركازاً ، فخذها لك ، ولا تخسر

---

( ١ ) يعنى وقالوا ! ينبغى أن يعرض الكلام الذى يسمع فى المنام عن حضرة النبى عليه الصلاة والسلام على سنته القديمة فإن وافقها فهو حق ، وإن خالفها فهو لغلل وقع فى سامعته ، فرؤيته نفسه الكريمة صلى الله تعالى عليه وسلم وما يرى أو يسمع منه حق ، والتفاوت والاختلاف جاء من قبل الرأى ، فأما رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم فى اليقظة بعد وفاته فقد صح عن بعض الصالحين ، وكادت الروايات فى هذا الباب عن المشائخ والحكايات أن تبلغ الى " حد التواتر ، وقيل انها أيضاً بالمثال ، وأن كانت فى اليقظة ، ولا تغلو عن غلبه وغيبه " ، وليس ذلك بحجة على غير الرأى فى حصول صحبه النبوة ولا فى اثبات الاحكام الشرعية .

عليك فيه ، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع فحفره ، فوجد الركاز ، فاستفتى علماء عصره - أي من المالكية - فأفتوه بأنه لاخمس عليه لصحة الرؤيا . وأفتى العزبن عبد السلام بأن عليه الخمس وقال : أكثر ما ينزل مناهم منزلة حديث روى بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه ، وهو حديث في الركاز الخمس ( انتهى . وقال العلامة اللاقاني في شرحه المسمى " نعمة المريد على جوهرة التوحيد " ( نص الكرماني في " كتابه الكبير في تأويل الرؤيا " على أن الرسل والكتب المنزلة والملائكة والسحب أيضاً معصومة عن تمثل الشيطان بمثلها ) انتهى . وقال العارف السيد جمال الدين المحدث في " شرح المشرق " ( وكذا رؤية الكعبة في المنام على ما أخرجه " الطبراني " من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه مرفوعاً قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من رأى فقد رأى ، فإن الشيطان لا يتمثل في ولا بالكعبة ) انتهى . وإذا عرفت هذا فقوله ( لانتهاض دليل الشرع الناطق باستحالة تمثيل الشيطان على عصمة النخ ص ٣٧٢ ) مجرد قول عنيدى للمعترض ، وليس له سلف في ذلك ، ومن ادعى غير هذا فليأت بيينة عليه ، ومادل الحديث الشريف ونطق لإبماذ كرنا لا بما ذكره المعترض في معناه نحتاً له من عند نفسه .

قوله وهي لانتقيد بصورة دون صورة ( ص ٣٧٣ )

قلت : لكن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( فإن الشيطان

لا يتمثل على صورتي" الذي عال به صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على تقيدها برؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم على صورته الشريفة المقدسة التي كان عليها في حياته ، وإن نازع في هذا القول البعض من العلماء كما مر فهو خلاف ظاهر هذا التعليق المنصوص عليه ، والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر .

قوله فالمزية في ترجيح " الجامع الصحيح " للبخاري الخ ( ص ٣٧٤ )

قلت : نعم الأمر كذلك ؛ لكن لا يلزم منه أن ما قاله ابن الهمام وذووه من القول : بمساواة ما في "الصحيحين" أو أحدهما لما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما غير صحيح ، وأن ما قاله ابن الصلاح من القول بقضية ما فيها وما في أحدهما سوى المستثنيات حق أو قوي لما مر ، وقد ذكر شراح "الشاطبية" ( أنه روى القرطبي أن مصنفها الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى لما فرغ من تأليف قصيدته هذه طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوع ، فرآه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام ، فقام بين يديه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقدم القصيدة إليه ، وقال : يا سيدي ! يا رسول الله : أنظر هذه القصيدة فتناولها بيده المباركة ، وقال : هذه القصيدة مباركة من حفظها دخل الجنة . وفي رواية ، من مات وهي في بيته دخل الجنة . وهذه الرؤيا الشريفة الطيبة وإن أفادت مزية تلك القصيدة على غيرها من

الكتب أى مزية لكن لم يلزم منه أن كل ما فيها صحيح قطعى الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم متواتر ، وإن كان الأمر كذلك فى الواقع ههنا فقط . وأيضاً لم يلزم منه أن كل ما فى تلك القصيدة أصح وأرجح وأقوى مما فى غيرها ، والله تعالى أعلم .

قوله فهذا الفقير لا يرى ذلك فى تباع المحققين الخ  
(ص ٣٩١)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن القول بترجيح بعض الأحاديث على بعضها المعبر عنه فى عرف الفقهاء "بالنسخ الإجتهادى" قول الفقهاء المتأخرين الغير المحققين لا غير ، وأنه لا يرى ذلك القول أصلاً تبعاً للمحققين ، ففهم منه أن ما اختاره المعارض من عدم جواز القول بالترجيح المذكور قول المحدثين والأولياء والعرفاء تقدموا أو تأخروا . وقول الفقهاء المتقدمين سواء كانوا محققين أو غير محققين ، وقول الفقهاء المتأخرين المحققين . فنقول : قد صدر هذا الترجيح صريحاً عن الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم ، والأئمة الأربعة ، ومقلديهم من المحدثين والأولياء والعرفاء الكاشفين المتقدمين والمتأخرين ، والفقهاء المتقدمين والمتأخرين المحققين وغير المحققين ، وعن الشيخين فى "صحيحيهما" وغيرهما ، وعن أصحاب "السنن الأربعة" وعن أصحاب الصحاح المجردة المؤلفة فى فن الحديث ، وعن ابن العربى فى مسألة رفع اليدين ، ومسئلة وجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر ، وعن

سائر من لا يعد ولا يحصى في كثير من المواضع التي أمكن الجمع فيها أيضاً . فدل ذلك على أن جواز هذا الترجيح في بعض مواد إمكان الجمع مذهب جميعهم أو أكثرهم .

ومناداة بعض الجهابذة بإمكان الجمع في جميع الأحاديث المتعارضة ظاهراً لا توجب وجوب التقليد على المجتهدين لهم في ذلك ولا توجب حرمة الترجيح للمجتهدين وعدم جوازه لهم أصلاً . غاية ما في الباب أن المجتهد مأمور بقوله تعالى ( فاعتبروا يا أولى الأبصار ) وغير من حضرة الله تعالى فتارة يعتمد الترجيح ، وتارة يأخذ بالجمع كما ألهمه الله تعالى من باطنه الصافي الركي .

ثم إن الكشف عموماً - ولو مناهاً - إذا كان مفيداً للعلم القطعي ، صحيحاً في كل عارف بالله تعالى ، واجب العمل به ، حرام الترك عند المعارض فكيف جعل ترجيحاتهم رحم الله تعالى في كثير من المواد من محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاف مذهب المحققين ! وهي من الكشوف في المرتبة العليا ، ومن ألهم بها كبراء الكاشفين العارفين ، وكثير منهم أعلى شأناً من أمثال ابن العربي .

قوله وتأخير أحدهما عن الآخر على ما قال الحازمي لا يوجب القول به ( ص ٣٩١ )

قلت : عبارة الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحيه في " شرحه " ظاهرها تقتضي أن يكون القول بالنسخ في صورة

تقدم نص وتأخر آخر ، وبنسخ المتنقدم المتأخر مجمعا عليه ، فلإنكاره وإن صدر من مثل الحازمي فهو إنكار لما أجمع عليه وخرق له . فلا يجوز أن يلتفت إليه . ونحن لا نقول بالإيجاب حتي يرد ما أورد الحازمي بل نقول : إن الأصل في هذا الباب أن يكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم ، ولذا حكمنا بأن افتراض القعود على المتقدمين المطبقين للقيام الذين اقتدوا خلف الإمام القاعد الغير المطبق له انتسخ بآخر الأمرين من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث أم قاعداً والناس خلفه قيام . ثم نقول : إنه قد مر الجواب عن هذا القول بما لا مزيد عليه فارجع إن شئت إليه .

قوله فيما لم يعلم جمعه لمن لم يعلمه الخ ( ص ٣٩١ )

قلت : هذا أيضاً من مبتدعات المعترض ومخترعاته ومحدثاته وإبداء منه لما هو خلاف الإجماع ، وليس له في هذا القول معين ممن يتمسك بقوله لا من السابقين ولا من اللاحقين ، وليس القول بهذا عموماً منقولاً عن أحد من العلماء . فلا يجوز أن يلتفت إليه أصلاً ، وإن ضيع المعترض عمره في تأليف " رسالة " مشتملة على أجزاء مفردة في تحقيق القول المختلق المخالف بالإجماع فليس القول المختلق من التحقيق في شيء .

قوله فما لم يثبت في نفسه بدليل لا يكون عنراً الخ

( ص ٣٩١ )

قلت : ليس البحث إلا فيما إذا ثبتت السنة في الجانبين ،  
ورجح أحد المجتهدين هذا والآخر منها ذاك فقد ثبت الترجيح  
الذي هو النسخ الإجتهادى في نفسه بدليل ، فمن كان من المجتهدين  
ترجح عنده هذا الحديث الذي ليس في "الصحيحين" على ما فيها  
بوجوه ألهمه الله تعالى بها ظهر عنده عنر بالدليل في ترك العمل  
بحديث "الصحيحين" ؛ على أن ترجيح ما في "الصحيحين" على  
ما في غيرها فيما سوى تينك الصورتين المذكورتين ترجيح واحد  
فلو أعمل المجتهد ترجيحاً آخر أكد عنده دون هذا في مادة  
أو اعتمد على ترجيح ونجدها في حديث غيرها دون هذا الترجيح  
الواحد فهو غير معاتب بذلك . وإذا كان ابن العربي - وهو ليس  
بمجتهد - غير معاتب بترجيحه حديث غير "الصحيحين" على  
أحاديثها في مسئلتى رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ووجوب  
الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر فعدم معاتبة المجتهد  
بذلك أولى .

قوله الحمل على الأعذار لا يقبل ( ص ٣٩١ )

قلت : لما جاز عند المعارض العمل بالحديثين المتعارضين  
ظاهراً بحمل أحدهما على العزيمة والآخر على الرخصة من غير  
دليل يدل عليه صريحاً لم لا يجوز عنده العمل بهما بحمل  
أحدهما على العذر والآخر على فقدته من غير دليل بصرح ؟

بأن يقال ما في "الصحيحين" محمول على العذر وما في غيرها محمله فقد العذر أو بالعكس . وأين الفارق يفرق بينهما ؟ والجمع كما لا ينافي جواز الأول لا ينافي جواز الثاني أيضاً . وليس الأول أعلى شأنًا من الثاني حتى يجوز الحمل عليه دونه ، فتجوز الأول بلا دليل يصرح به دون الثاني تحكم لا يجوز أن يعابه .

قوله فقه الراوي لا أثر له في باب التحمل والصدق في القول الخ (ص ٣٩١)

قلت : الإعتبار في الترجيح لفقه الراوي - أي اجتهاده - مذهب الحنفية كما صرح به ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وقال شارحاه (ومنهم من خص الترجيح بالمرؤى بالمعنى ، وفي "المحصول" والحق الإطلاق لأن الفقهية يميز ما يجوز وما لا يجوز ، فإذا سمع ما لا يجوز أن يحصل على ظاهره بحث عنه وسأل عن مقدماته وسبب نزوله فيطلع على ما يزول به الإشكال بخلاف العامي - أي غير المجتهد - قال ابن برهان : ويرجع بكون أحدهما أفقه من الآخر) إنتهى . لاسيما وقد ثبت الترجيح بفقه الراوي صريحاً من لفظ الإمام أبي حنيفة وقد نقلناه سابقاً عن كثير من الثقات في "تعاليقنا" هذه في البحث على مسألة رفع اليدين فيما قبل . ومن العجب أن من وجوه التراجع عند المعارض كون الشخص أرجح في صناعة الحديث وأزيد فيها كما قد اعترف به في ما بين البخاري ومسلم ، وفيما بينهما وبين أصحاب

”السنن الأربعة“ وغيرهم من أصحاب الكتب المصنفة في الحديث ولم يعتد بكون فقه الراوي ويكون أفقهيته مرجحاً ، وحرّم القول بكونها من باب وجوه التراجع . وأهل اللسان يحتاجون إلى الفقه بمعنى الإجتهد أيضاً على ما حققه الإمام في ”المحصل“ . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان رواية الخلفاء الأربعة ورواية بعض منهم غير مرجحة على رواية أدنى الأعراب إذا كان صحابياً وليس الأمر كذلك ، فكم من فرق بين هاتين الروایتين وإذا كان ترجيح ”صحيح البخاري“ على ”صحيح مسلم“ وترجيح ”صحيحهما“ على صحاح غيرهما ثبت من حيث أن حذاقة البخاري في هذا الفن الشريف أزيد من حذاقة مسلم فيه ، ومن حيث أن حذاقتهما فيه أزيد من حذاقة غيرهما فما ظنك في رواية الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ورواية بعض منهم إذا خالف برواية أدنى الأعراب ! فاندفع بهذا ما ذكره المعارض سابقاً (١) من أن رواية باب مدينة العلم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ورواية أدنى الأعراب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك متساويان لا ترجيح لهذه على تلك ولا لتلك على هذه . ووجوب القول بالمساواة في هاتين ، وتحريم القول بالمساواة بين ما في ”الصحيحين“ وبين ما في غيرهما - وهو على شرطهما - من أعاجيب الأقوال وخرافاتهما . والدليل على عدم المساواة بين هاتين الروایتين ما اشتهر بين الجواص مقبولاً وهو أن ”كلام السيد سيد الكلام“ فكما أنه لكلام

الله سبحانه وتعالى ظاهر وباطن ومحامل وتأويلات ثبتت فيه كذلك لكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم مراتب مثلها ، فالأعرابي صاحب اللسان لا يدرك إلا ظاهر معنى اللفظ الشريف ، والخلفاء الأربعة وبعض منهم كما يدركه يدرك باطنه وتأويله ومحامله الصحيحة والسقيمة وما وافقه وما خالفه ووجه الجمع بينهما وطريقة الترجيح بينهما فالواجب أن يقال : يترجح مروى الخلفاء الأربعة ومروى بعض منهم على رواية أدنى الأعراب . قال العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصري في " شرحه " على " صحيح البخارى " والعلامة الزرقانى في " شرحه " على " إوطا مالك " ( قال الإمام مالك : إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن الشيخين رضى الله تعالى عنهما عملاً بأحد الحديثين وتركنا الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به ) انتهى . وقال الحافظ أبوداؤد السجستانى في " سنن أبى داؤد " ( قال أبوداؤد : وإذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده ) انتهى . فإذا كان مجرد عمل الشيخين رضى الله تعالى عنهما وعمل الصحابة بعده بحديث مرجحاً له على الحديث الآخر فكيف الأمر إذا كانا ررياه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وعملا به ! وإذا كانت الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم روه وعملوا به !

وأما ترك حديث المصراة المروى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه ممن ترك فليس بناش من ظنهم إلى أبى هريرة بعدم

الفقه أو بترك الحفظ وبالنسيان ؛ بل إنما جاء من حيث أن ظاهر حديث المصراة قد خالف النص والإجماع كما قرره الإمام ابن الهمام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه" . وقد سبق منا من تحقيق هذا المبحث فيما قبل ما لا يكاد يبتى به شبهة في اندفاع كلام المعارض وحقيقة ما قلنا إن شاء الله تعالى . فمن أراد أن يقف عليه فليرجع إليه . نعم لو قال قائل بالنسيان في أبي هريرة فيما خالف فيه النص والإجماع - وهو مجتهد ليس إلا في معتقد أكابر أئمتنا ، والنسيان مما حكموا بجواز وقوعه في الأنبياء المعصومين قطعاً على نبينا وعليهم الصلاة والسلام في غير الأمور التبليغية أيضاً كما صرح به العيني والقسطلاني في "شرحى صحيح البخارى" وبجواز وقوعه في الخلفاء الراشدين المهديين مطلقاً رضى الله تعالى عنهم - لما عوتب ذلك القائل به لكن لم يثبت عن أحد من العلماء . ثم إنه لم يناف هذا الحكم الذى ذكرنا عن "التحرير" و "شرحيه" بل ولا حكم هذا القائل المفروض أيضاً رجوع العبادة الأربعة إلى أبي هريرة في الفقه ، وأنه آية حفظ في اللفظ وعدم النسيان ، وأنه خصه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بدعاء الحفظ وعدم النسيان ، وقوله (فما نسيت شيئاً بعد ذلك) فالنسيان جائز في الأمور الغير التبليغية فيمن هو أعلى حفظاً وعلماً واجتهاداً وشأناً من أبي هريرة قطعاً ، وجائز مطلقاً في الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ؛ على أنه يجوز أن يكون أبوهريرة أخذ حديث المصراة من فيه المعظم صلى الله

تعالى عليه وسلم قبل ذلك الدعاء فوقع له النسيان فيه قبل دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولهذا قال أبوهريرة فما نسبت شيئاً بعد ذلك ، وأما التعويض بلفظ يخل بمراده صلى الله تعالى عليه وسلم عمداً فلا يتوهم في أحد من أهل الدين لا في سلاسل رجال "الصحيحين" ولا في سلاسل رجال غيرها من أصحاب الصحاح المجردة وغيرهم إذا كانوا ثقات عدولاً . وعبارة صاحب "التحقيق" و "الكشف" في "التحقيق" - على ما نقلوه عنه - إنما مفادها (أن الفرق بين الراوي المعروف بالفقه والراوى المعروف بالرواية من حيث أنه يجب تقديم خبر الأول على القياس مطلقاً ، ويجب تقديم خبر الثانى عليه إن وافق قياساً وخالف قياساً آخر ، ويجب تقديم القياس على الخبر إن خالف كل الأقيسة قول مستحدث ، وأن الحق أنه يجب القول بتقديم خبر الواحد على القياس مطلقاً من غير تفصيل) فالوزر في هذا كل الوزر على من يمنع النقل بالمعنى بلفظ يخل بالمراد ، وفي نقله هذا الكلام عن "التحقيق" إخلال بالمراد عظيم . وإن شئت التحقيق فارجع إلى "التحقيق" . وإذا قد تحقق عدم صحة ما ذكره المعارض من القول بعدم الترجيح بفقه الراوى بما ذكرنا فاجعله نصب العين لو أتيت "بورقات مفردة" من كلام المعارض فإنه يكفى مؤنة الجواب عنها . والله تعالى الحمد ، وتيقن أن ترك حديث المصراة صحيح نسبته إلى الإمام أبى حنيفة لما ذكره ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحه" لا لما ذكره البعض من القول المستحدث .

قوله فلا عذر لمن ترك العمل بحديث "الصحيحين" (ص ٣٩٢)

قلت: له عذر في ذلك لما مر ، وكيف لا .. و يجب على المجتهد اتباع ما ألقى الله تعالى في روعه وقلبه إجماعاً .

قوله تقديم الحديث لموافقة القياس الخ (٣٩٢)

قلت: إشتراط التساوي في الصحة إشتراط منحوت للمعارض من عند نفسه قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والرجحان لأحد المتعارضين القطعيين أو الظنيين إنما يكون بتابع - أي بوصف تابع لذلك الراجح - كما في خبر الواحد الذي يرويه عدل فقيه مع خبر الواحد الذي يرويه عدل غير فقيه مع التماثل - أي تساويهما في القطع والظن - فلا رجحان بغير التابع وبغير التماثل . ثم قالوا : ولا يشترط تساويهما - أي الدليلين المتعارضين - قوة) انتهى . فإذا كان التساوي في أصل الظن موجوداً في حديثهما وفي حديث غيرهما - على القول الذي حققه أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين واختاره أصحابنا كما أشار إليه ابن الهمام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه" فجاز الترجيح هناك أيضاً بترجيح ما في غيرهما لموافقة القياس على ما فيها وهو قد خالف القياس ، لاسيما إذا كان ما في غيرهما برجالها أو برجال أحدهما أو بشرطهما أو بشرط أحدهما . وأما على قول ابن الصلاح الغير

المختار عند أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين المرجوح عندنا فجاز ترجيح ما في غيرهما في تينك الصورتين المذكورتين فقط لموافقة القياس على ما فيها أو في أعم منها إذا وجدت التراجيح الكثيرة فيما في غيرهما ؛ على أننا لو سلمنا أن الترجيح بموافقة القياس لا يجوز إلا إذا تساوى الحديثان في الصحة فنقول : هذا مقيد بما إذا لم يوجد في ما في غيرهما من وجوه الترجيح إلا هذا المقدار. وأما إذا وجد فيما في غيرهما من التراجيح أكثر من ذلك المقدار ولم يوجد في حديثها ولا في حديث واحد منها إلا ذلك الترجيح الواحد فيجوز ترجيح ما في غيرهما من صحاح الأحاديث على ما فيها. وأيضاً إن جميع هذه الإعتراضات إعتراضات من المعارض على المجتهدين وقد قام الإجماع على أنه يجب على المجتهد العمل بما ألهم به ، ولا يجوز له تركه وتقليد غيره فكيف يجوز للمجتهد أن يترك ما ألهم به بمثل هذه الخرافات والمحدثات من القول ! فيصير تاركاً للعمل بما افترض عليه . وكيف يجوز له أن يتمسك بما ألهم به المعارض بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من ملهاته إلا أحصاها ! وليس إلهامه في شئ من الإعتداد والإعتبار ، فثبت أنه يجوز للمجتهد التمسك بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة تقديماً له عليهما إذا ألهم بذلك .

قوله لا يسمى تركاً لحديثها (١) الخ (ص ٣٩٣)

(١) كذا في الأصل والصحيح "لحديثها"

قلت : كيف لا يسمى تركاً لحديثها (١) وفيه ترك ظاهر الحديث الذى حمل على الرخصة على أن القول بالرخصة فى الحديث تأويل له عن ظاهره . فلو لم يكن تركاً لحديثها (٢) لكان كل تأويل فى أى حديث كان لا يسمى تركاً لذلك الحديث ، فبطلت حينئذٍ إعتراضات المعارض على الحنفية بأنهم تركوا أكثر الأحاديث الكائنة فى " الصحيحين " . ولو كان الأمر كما زعم المعارض لبطل قول المعارض أيضاً : بأن الإمام أبا حنيفة ترك العمل بأحاديث " الصحيحين " فى مسألة رفع اليدين فى الصلاة ، مع أن رفع اليدين الثابت فى " الصحيحين " محمول عند الإمام على الرخصة التى يجوز إجتماعها مع الكراهة التنزيهية . ولبطل قوله أيضاً : إن مذهب الإمام أبى حنيفة مخالفته مع أحاديث " الصحيحين " أكثر من مخالفة المذاهب الثلاثة معها .

قوله وقد عرفت عدم تمامه فى المساواة معها فضلاً عن الترجيح والله ( ص ٣٩٣ )

قلت : قد مر مفصلاً تحقيق حقيقة القول بالمساواة . وأما الترجيح الذى يتفرع عليه الترك فإنما يحصل من وجوه آخر من وجوه الترجيح ، ولم يشترط فى صحة إجتهااد المجتهد موافقة ظاهر حديث " الصحيحين " وإنما المشروط عدم خروجه عن الحديث من كل وجه فيما يوجد فيه .

---

( ١ و ٢ ) كذا فى الأصل والصحيح " لحديثها " .

وأما مجرد الدعوى المبني على مجرد الظن بأن هناك معارضاً أقوى فلا صحة له البتة في مخالفة الحديث الصحيح أو الحسن سواء كان من أحاديث "الصحيحين" أو من أحاديث غيرهما . وكما لا يصح هذه الدعوى بمجرد هذا الظن في الأئمة الأربعة في صورة مخالفة أقوالهم بالأحاديث الصحيحة الشريفة كذلك لا يصح في ابن العربي وأضرابه أيضاً .

ثم إنه يحرم عندنا التمسك بمجرد آثار الصحابة إذا وجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديث مرفوع في خلافها كما في "فتح القدير" و "شرح" الشيخ على القارى على "مشكاة المصابيح" فالتمسك بها في خلاف السنة إنما هو تمسك حرام قام الدليل الحق على وجوب تركه ، وليس التمسك بها في خلافها تمسكاً ضعيفاً ؛ لكن أين ذلك التمسك فيما معشر الحنفية ؟ فمن نسب إليهم ذلك فهو عني وحل من عاقبة أمره ومفتر عليهم بما ليس فيهم . ومن العجب العجائب أن المعارض قد حرم التمسك بآثار الصحابة في الصورة المذكورة على موافقة جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم وأوجب العمل بكشوف أهل الكشف عموماً ولو كانوا من أصحاب زماننا عليهم وعلى من التزم متابعتهم واعتقدتهم - وإن كانت مخالفة لأحاديث "الصحيحين" وأحاديث غيرهما ، ولم يوجد لها شهادة من الحديث ، وقام على خلافها الكتاب أو السنة أو الإجماع - وقال : إن أهل الكشف كشفهم حجة قطعية مطلقاً ، وآثار الصحابة ليست كذلك . بل هي ليست بحجة أصلاً إذا وجد في خلافها المرفوع ، وحجة

ظنية عند الحنفية ، وليست بحجة عند الشافعية والمعتزى إذا لم يوجد في خلافها مرفوع أصلاً . فما الذي أعلى شأن أهل الكشف في هذا على شأن الخلفاء الأربعة والحسين وسائر الصحابة ، نكرم رضى الله تعالى عنهم ؟ أليست الخلفاء الأربعة والحسن وسائر الصحابة رضى الله تعالى عنهم سادات أهل الكشف وكبرائهم ؟

قوله ولا ينحصر ذلك في علم نسخه كما تقول به الحنفية الخ ( ص ٣٩٣ )

قلت : هذا أيضاً من أسوء الكذب من المعتزى على الحنفية العظام - نفعتنا الله تعالى بقبوضاتهم الظاهرية والباطنية - وإنما قالت الحنفية الكرام بالنسخ بأثر الصحابي إذا ثبت بذلك الأثر عمل ذلك الصحابي الراوى بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد روايته ذلك المروي عنه ولم يقولوا به مطلقاً كما يعطيه ظاهر كلام المعتزى ههنا . ومن المعلوم أن ما قالوا به نقلاً عن الإمام صاحب المذهب . وقال الإمام عبدالله بن المبارك : ( كان الإمام أبو حنيفة عارفاً بالناسخ والمنسوخ عالماً بهما عريفاً ) انتهى . وهل يجوز أن يقال : قال الإمام بالنسخ الذى شأنه الشأن من غير علم أصل إليه في ذلك ، وليس مجرد احتمال وجوه آخر مما ذكره المعتزى فما يدفع قول الإمام بالنسخ فيما ذكرناه من المادة الخاصة ، لا سيما على مدفوعة كما مر . وتأيد القول بالنسخ بوجوه آخر محققة عند حنيفة وأصحابه ومن تبعه ؛ على أن احتمال بلوغ حديث آخر

إلى ذلك الصحابي الراوى على خلاف مرويه وفهمه ذلك الصحابي معارضاً لهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك الحديث الآخر عند ذلك الصحابي لو ثبت فهو ناسخ أيضاً ، فإن المتأخر ينسخ المتقدم على ما هو الأصل عندهم ، فلم يثبت للإنكار عن القول بالنسخ على هذا وجه أيضاً . وقد عرفت سابقاً أن أثر ابن عمر المروى في تركه رفع اليدين في كل خفض ورفع سوى تكبيرة الإفتتاح سنين صحيح فعلمه رضى الله تعالى عنهما بتركه بناءً على ثبوت تأخر حديث ابن مسعود عن حديثه المروى في "الصحيحين" عند ابن عمر قول بأن مرويه منسوخ عنده من هذا الوجه أيضاً . ثم إن حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" بل "الصحيحين الستة" ليس فيه رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وإنما فيه رفعهما في موضعين سوى تكبيرة الإفتتاح وانفرد البخارى في "صحيحه" بإيراد موضع ثالث سواها فقوله (ومثال هذا حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما في رفع اليدين في كل رفع وخفض الخ ص ٣٩٣) فيه بحث . وإمكان الجمع بين حديثي ابن مسعود وابن عمر رضى الله تعالى عنهم في باب هذا الرفع وتركه بوجوه شتى التى تصدى ليبيانها العلماء وأقي بها المعترض سابقاً في بحث رفع اليدين في "دراساته" لا يدفع القول بالنسخ المذكور ، وقد تصدينا لبيان إبطال أن يكون شئ من تلك الوجوه دافعة للقول بهذا النسخ بما لا مزيد عليه هناك . ومن المتيقن المتحقق أنه قد حكم بهذا النسخ الإمام أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وأن أبا حنيفة وكثيراً من مقلديه

أعظم شأنًا وكشفًا من أمثال ابن العربي والشعراوي ، ومن التزم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدا ، وأنه لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ، كيف ساغ له هذه التخطئة بالنسبة إلى الإمام ومقلديه المذكورين ! على أن المجتهد يجب عليه أن يعمل بما ألهم الله تعالى في قلبه بعد اعتباره ، ويحرم عليه العمل بهذا أو ذاك من تلك الوجوه المشتقة وغيرها تقليدًا لأولئك العلماء أو غيرهم بالإجماع .

وكون كلام الإمام قدوة المحققين والعارفين ابن الهمام مخدوشاً عند المعارض لا يستلزم أن يكون مخدوشاً في نفس الأمر ، وظن الغلط إليه أقرب من ظن الغلط إلى ابن الهمام . والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر . وقدما البحث تماماً على ما نقمه المعارض عن الكرخي فارجع إليه .

قوله فرفوع الصحيحين لا يعارضه الآثار المروية في غيرها (١) الخ (ص ٣٩٤)

قلت : نعم والأمر كذلك لكن كذلك مرفوع غير "الصحيحين" إذا صح أو حسن لا يعارضه مجرد الآثار المروية فيها أو في غيرها وكذلك الآثار المروية فيها لا تعارض مرفوع ما فيها أو في غيرها ؛ لكن هذا إذا وجد التعارض بين المرفوع وبينها . ولا

(١) ووقع في المطبوعة "لغيرها" بدل "في غيرها"

نقول بالتعارض بين حديث ابن عمر المرفوع المروى في "الصحيحين" الدال على ثبوت رفع اليدين في الجملة ، وبين أثر ابن عمر - الدال على تركه رفع اليدين بعده سنين ، وعلى أن مرويه ذلك قد ثبت عنده نسخه - حتى يلزم الإبراد على الحنفية بأنهم قائلون بترك الحديث المرفوع بالأثر ، بل إنما يلزم عليهم أن يقال : إن الحنفية إذا ثبت عندهم قول الصحابي بأن هذا الحديث ناسخ لذلك الحديث يصدقون ذلك الصحابي في قوله هذا ولا يكذبونه . وهذا ليس بعار في مذهبهم . وإنما قالت الحنفية بالتعارض بين حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" وغيرها في إثبات رفع اليدين في الجملة وبين حديث ابن مسعود المرفوع المروى في غيرها وهو على شرطها أو على شرط أحدهما بحكم الحافظ العارف بالصناعة البارع المتقن ، وهو متأيد بكثير من المرفوعات والآثار البالغة من كثرة الطرق حد التواتر أيضاً على ما مهده الإمام السيوطي في "رسالته" في الأحاديث المتواترة من القاعدة . نعم أخذوا من أثر ابن عمر المذكور الحكم بنسخ مرويه في "الصحيحين" لوجوه ذكرناها من قبل ، مع أن هذا الحكم ههنا تأيد بحديث ابن مسعود وغيره من المرفوعات والآثار . والعجب أن الرواية التي تمسك بها ابن العربي في إثبات سنية رفع اليدين في كل خفض ورفع وإن خالفت روايات "الصحيحين" وغيرها من الصحاح و السنن وغيرها - وهي ليست على شرطها ولا على شرط أحدهما - قبلها المعارض وقال : بأنها نسخت رواية

”الصحيحين“ (ولا يفعل ذلك في السجود) وروايتها (ولا يفعل ذلك حين يسجد ، ولا حين يرفع رأسه من السجود) وأن حديث ابن مسعود وإن ثبت فيه بحكم ذلك الحافظ العارف أنه على شرطهما أو شرط أحدهما ، وحديث غيره من الصحابة وآثار الصحابة إذا تمسك بها أبوحنيفة ومقلدوه من المحدثين والعرفاء والفقهاء الذين كثير منهم أعظم شأنًا من ابن العربي وأمثاله لا يقبلها ، ولا يقبل القول بالنسخ منهم ، ويقول حاشا أن يكون الأمر كذلك فإن حديث ابن عمر مروي في ”الصحيحين“ وحديث ابن مسعود وغيره من الصحابة مروي في غيرهما وإن كان بعضها على شرطهما أو على شرط أحدهما .

ثم إن الحنفية الأعلام رحمهم الله تعالى ما قالوا أيضاً بالتعارض بين حديث أبي هريرة المروي في ”الصحيحين“ في الغسلات السبع من ولوغ الكلب وبين أثره الصحيح على ما جزم به الإمام تقي الدين من أعظم الشافعية وكبرائهم والإمام ابن الهيثم من أكابر الحنفية الأعلام إلا بمعنى أنهم استدلوا بهذا الأثر الثابت عن أبي هريرة على أن الحديثين محمولان على العزيمة والرخصة بمعنى أن الأثر ل على أن العزيمة ثلاث ، وأن الرخصة سبع وخمس ، وعلى أن ظاهر حديثه المروي في ”الصحيحين“ منسوخ . والحمل على العزيمة والرخصة سواء كان الحديثان المتعارضان ظاهراً متساويين في الصحة أو غير متساويين فيها إذا جاز قبوله من أمثال ابن العربي والشعراوي والمعتز - ولولم يوجد دليل صريح في هذا الحمل - فكيف لا يجوز سماعه من أبي هريرة رضي الله

تعالى عنه المجتهد في دين الله تعالى ؛ الفقيه الكامل الحافظ لحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم بدعائه المطيب ، ومن أبي حنيفة ومقلديه المذكورين - وكثير منهم أعظم شأنًا من ابن العربي والشعراوي في الظاهر والباطن والأكثر منهم أجمعهم أعظم شأنًا وأعلى كعبًا من المعارض وأمثاله - نعم لو عمل المعارض ههنا على ما قاله الكرخي ونقله ههنا عنه لما كان لتأويل من حمل من العرفاء الحديثين المتعارضين ظاهرًا على العزيمة والرخصة ، وتأويل المعارض على وفقهم بذلك الوجه أوجه آخر من وجوه التأويل ، وحمل أبي هريرة هذا المروي على غير الظاهر بهذا الوجه أيضاً مساع . فقبول المعارض هذا التأويل من أبي هريرة وحكمه بأن هذا هو العذر عنه شهادة صدق منه على أن قول الكرخي هذا غير مقبول عنده . وإنى لأطيل العجب من أن المعارض ذكر العذر عن أبي هريرة بأنه حمل حديثه المرفوع على الاختيار والحوط والأثر على الرخصة دون الوجوب ، وقبل هذا العذر على تقدير ثبوت الأثر هو عين القول بنسخ ظاهر حديث أبي هريرة المرفوع بهذا الأثر . وهكذا كل حديثين متعارضين ظاهرًا يحملان على العزيمة والرخصة للجمع بينهما ، فأين الإحتراز من المعارض عن القول بالنسخ في مثل هذا ؟ فاندفع إعتراضه على قاعدة المذهب القائلة بهذا من أصله ، والله تعالى اعلم .

وأما حكم الشارح الحافظ مغلطائي في " شرحه على سنن ابن ماجه " في خصوص هذه المسئلة بأن ( الصواب قول غير الحنفية حيث قالوا : الحجة في رواية أبي هريرة لافي رأيه وعليه المحدثون )

انتهى . فحكم منه محالف لقول الألف المؤلفة من الحديث والعرفاء  
والفقهاء ممن قلد أبا حنيفة فكيف يعتد به إذا خالف قولهم ! وليس  
الجمع بين المرفوع والأثرى أثر كان بخاطر ؛ لاسيما إذا كان  
الأثر مروياً عن من روى ذلك المرفوع عنه قبله على أن مغلطاي  
قد حكم بجواز الجمع بين الحديثين وبين الحديث والآثار إذا كان  
متعارضين ظاهراً بأن يحمل أحدهما على العزيمة والآخر على  
الرخصة في كثير من المواد من " شرحه " فكيف يسمع منه  
منع جواز الجمع بهذا من مثل أبي هريرة المجتهد الفقيه الراوى  
لذلك المرفوع . وفيه العمل بالمرفوع أيضاً . وقد رد المعترض قول  
الحافظ مغلطاي في كثير من المواضع وظن أن رد تلك الأقوال  
الصادرة عنه إتيان بالواجب فلا بأس على الحنفية الكرام بأنهم لم  
يقبلوا قوله في هذا الموضع ، وإذا جاز عند المعترض حل المتعارضين  
ظاهراً على العزيمة والرخصة دفعاً للتعارض وإعمالاً للجمع بينهما  
مطلقاً في أى حديثين أراد ذلك فيه فلم لا يجوز الحمل عليها  
للحنفية الكرام في مسألة رفع اليدين ، وفي مسألة غسل الإناء بعد ولوغ  
الكلب؟ لاسيما وقد تأيد الحمل عليهما في المسئلة الأولى بأثر ابن  
عمر ، والحمل عليهما في المسئلة الثانية بأثر أبي هريرة .  
ومنى جاز هذا الجمع لهم كالمعارض مامعنى المنع عن القول  
بالنسخ الحاصل في ضمن الحمل عليهما لاحتمال ، فلا مؤاخذه على  
الحنفية في القول به إلا أنهم أتوا بلفظ النسخ ، وصرحوا بما لا بد  
من القول به في ضمن الحمل على العزيمة والرخصة وليس هذا

مما يؤخذ به أحد .

قوله وهذا قوله بعد الإغراض عما قلنا من عدم صحته

الخ ( ص ٣٩٦ )

قلت : لما كان الحكم بأن عمل الراوى الصحابي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على نسخ ذلك المروي قاعدة مستمرة منقولة عن الحنفية فقط - وهم لم يشترطوا فيها المساواة بين الحديث والأثر في الصحة - فالقول باشتراط المساواة بينهما كذب محض عليهم . قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحه " عليه ( ولا يشترط تساويهما - أى الدليلين المتعارضين - قوة ، وحكمه - أى التعارض - النسخ إن علم المتأخر وإلا فالحكم الترجيح لأحدهما على الآخر بطريقه إن أمكن . ثم الجمع بينهما بحسب الإمكان إذا لم يمكن التجميع ، وقد يخال - أى يظن - تقديم الجمع بينهما على التجميع عند الحنفية لكن الإستقراء خلافه - أى يدل على خلافه - ) انتهى ؛ على أن الحمل على العزيمة والرخصة عند ابن العربي والشعراوى والمعارض لا يمكن أن يقال فيه باشتراط هذا الشرط عندهم لأن القول بجواز هذا الجمع عام عندهم فهو يعتمد على ثبوت الطرفين لا على مساواتهما عندهم . ومن العجب أن المعارض نفسه جمع بين مروي أى هريرة وأثره بالحمل على العزيمة والرخصة ولم ينظر إلى المساواة بينهما بل إجماع بهذا الجمع بعد مجرد ثبوت الأثر فقال :

( إن ثبت الأثر ) ولم يقل : إن ثبت مساواته بمرويه . فما وجه إشكاله على السابقين الأولين من علمائنا ، وجعل محط الإشكال إطلاقهم لفظ " التعارض " ههنا ليس مما ينبغي ، فإن من المتبين الواضح أن مرادهم بالتعارض ههنا ليس إلا ما ذكرنا قبل ، والله تعالى أعلم .

قوله لعدم ثبوت مروى آخر عنه في الثلاث عند حذاق الفن الخ ( ص ٣٩٦ )

قلت : قال الإمام الزبائعي في " تخریجه " على " الهداية " ( قد ورد ذلك عن أبي هريرة مرفوعاً من طريقين . الطريق الأول أخرجه الدارقطني في " سننه " عن عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش بسنده إلى أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً أو حمساً أو سبعاً إنتهى . ثم قال الدارقطني : تفرد به عبد الوهاب عن ابن عياش ، وعبد الوهاب منروك . والطريق الثاني أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن الكرابيسي عن الأزرق بسنده إلى أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات . ثم أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن عمر بن شيبه عن الأزرق موقوفاً على أبي هريرة ، قال : ولم يرفعه غير الكرابيسي والكرابيسي لم أجده حديثاً منكراً غير هذا ، وإنما حمل عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن

فأما في الحديث فلم أر به بأساً انتهى عبارة الكامل . وروي الطريق الثاني المرفوع ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق ابن عدي، ثم قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، لم يرفعه غير الكرابيسي وهو ممن لا يحتج بحديثه. انتهى كلام ابن الجوزي في العلل - ثم قال الحافظ في "تخريج الهداية" - وأخرج الأثر المذكور بسنده عن عطاء عن أبي هريرة الدارقطني في "سننه" وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" وسند هذا الأثر صحيح) انتهى ما في "تخريج الإمام الحافظ الزيلعي" ومثله في "فتح القدير" و"شرح الشيخ على القاري على النقاية" و"شرح الإمام العيني على صحيح البخاري" وقال الإمام العيني في الشرح المذكور (وأخرج هذا الأثر الدارقطني في "سننه" بإسناد صحيح) انتهى. ومن المعلوم أن ابن الجوزي ممن لا يعبأ بقوله في حكم الوضع والضعف كما اعترف به المعارض فيما قبل، وإن حكم بعض حذاق الفن بعدم ثبوت المروي عن أبي هريرة إنما ثبت في طريق طريق مفرداً لا في مجموعها. وقد تقرر عند الحذاق من أهل الفن أنه إذا تعددت طرق ضعاف في حديث واحد أخذ بها القوة واعتضد بها، وبلغ مرتبة الحسن لغيره لاسيما وقد حكم ابن عدي على الطريق الثاني آخرأ بأنه "حديث لا بأس به" كما مر، وأن الحسن لغيره مما يثبت به الأحكام الشرعية، ويجب به العمل فروى أبي هريرة هذا ثابت أيضاً، وجواز الجمع بين الحديث الصحيح لذاته وبين الحديث الحسن لغيره مما لم ينكره أحد من المحدثين والفقهاء، فلا بأس على الحنفية بهذا الجمع من هذا الوجه أيضاً. ومن أوجب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف

إذا تعارضاً ظاهراً كيف يمكن له إنكار جواز الجمع في هذا المقام. وإذا قد ثبت مروى أبي هريرة في المرات الثلاث ، وله طرق متعددة ، وتأييد بالآثار المسطورة الكثيرة ، وبأثر ذكر أن سنده صحيح جمعوا بينها على الوجه المذكور . ويمكن أن يقال رجح صاحب المذهب هذه المرفوعات على مروى أبي هريرة النخرج في " الصحاح الستة " لما أنه وجد فيها تراجع كثيرة ألهمه الله تعالى بها . فكيف يتأق الإعتراض على الإمام أنى حنيفة المجتهد ومن تبعه بهذا الجمع ، أوبهذا الترجيح ، لاسيما ولم يتحقق هذا "ضعف في هذه المرفوعات إلا بعد ما أخذ بها الإمام أبو حنيفة وتمسك بها ، ~~بجسدها~~ لا يعتد به عند الخذاق من المحدثين والفقهاء .

قوله والعجب العجيب الذي يتحير فيه ههنا هو النسخ  
( ص ٣٩٧ )

قلت : ليس ههنا مجرد روى حديث "الصحيحين" بالآثر الصحيح ، وليس القول بالنسخ الذي جاء من عمل الراوى بخلاف مرويه رمياً لما فيها من الحديث وصحته ؛ لما قد علم أن القول بالنسخ لا ينال القول بالصحة ، ولا القول بوجوب قبولها الذي حكم به الأمة ، كما أن القول بالحمل على الرخصة والعزيمة ليس رمياً لما فيها ولصحتها ولوجوب قبولها . وأما مجرد الآثار الصحيحة فلا تقاوم الأحاديث المرفوعة الصحيحة أصلاً ألبتة . وأما الأحاديث المرفوعة التي تأبست بالآثار الصحيحة وغيرها

فلا مجال لأحد أن يمنع المجتهد من عند نفسه بغير دليل عن الجمع بينها وبين الصحاح التي تعارضها وتخالفها ظاهراً ، ولا عن ترجيح أحدهما على الآخر. ولومنع له مانع عنه من تلقاء نفسه وحكم بتقديم الجمع على الترجيح فهو مجرد رأى منه ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حديث حسن ولا حديث ضعيف عند ذلك المانع فكيف يعاتب المجتهد بمخالفته رأى مثله لاسيما على قول من ينكر إلزام تبع المجتهد أيضاً للمقلدين ، فإنكار لزوم التبع على المجتهد بالأولى ، ولم يوجد هنا ترك المرفوع مطلقاً ، ولا ترك ما في " الصحيحين " من المرفوعات بمجرد الآثار المروية عن الصحابة. ولا يجوز هذا عندنا أيضاً إلا إذا كان الأثر من باب عمل الصحابي الراوي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فحينئذ يحكم بنسخ المروى به لدليل جاء به أهل الأصول في كتبهم .

قوله إن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في الكتابين على غيرهما الخ (ص ٣٩٧)

قلت : ما تمت الحجة على ترجيح ما فيها وما في واحد منهما على ما في غيرهما إذا كان رجالها أو بشروطها أو رجال أحدهما أو بشروط أحدهما فضلاً عن أن تكون قاهرة بالغة . وأما ترجيح ما فيها على ما في غيرهما في ما سوى تينك الصورتين فسلم عند الكل ؛ لكن هذا ترجيح واحد عندهم من وجوه التراجع فإذا عارضه تراجع آخر

يجوز للمجتهد ترك ما فيها والعمل بما في غيرهما ، لاسيما و "الصحيحان" ما صنفا إلا بعد انقراض زمان أكثر الأئمة الأربعة بل جميعهم ، فكيف يمكن منهم حين دونوا الأحكام وأخذوها من الأحاديث الشريفة إعمال هذا الترجيح في تلك الأحكام ! - وإن قالت الحنفية والشافعية وغيرهم به بعد ما صنفا - ولم ينقل هذا الترجيح في وجوه الترجيح عند الإمام أحمد بن حنبل . فلا يجب على الأئمة الأربعة مراعاة ما انعقد عليه آراء من بعدهم من مقلديهم بعد انقراض عهدهم إما جميعهم وإما بعضهم في اعتبار هذا الترجيح والإعتناء به بمعنى أنه ترجيح واحد من وجوه الترجيح ، فلا يستدعي هذا الترجيح لترك كل مذهب بخالف حديث "الصحيحين" وظهر تمسكه بما في غيرهما ، ولا يجب على المجتهد ولا على من بعده إعمال هذا الترجيح الواحد دون غيره عند وجوده ، ولا يشترط في صحة اجتهاد المجتهد إعماله فقط. ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان الواجب ترك قول ابن العربي في مسألة رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ومسألة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي الفجر ونحوهما . ثم إن تنبعت فلم أجد في السلف والخلف من قال بهذا القول ، وبأن أحاديث غيرهما وإن كانت صحيحة إذا خالفت ما فيها ظاهراً يجب ترك العمل بها ، وبأن الإجماع القائم وتلقي الأمة الثابت على وجوب العمل بجميع الأحاديث الصحيحة والحسنة مما فيها أو بما في غيرهما هدر لا يعاب به ولا ياتفت إليه . فهذا القول وما يتفرع عليه

من مخترعات المعارض ومبتدعاته ومحدثاته ؛ على أنه لم يوجد في المعارض ترك كل قول مخالف لأحاديث "الصحيحين" كما قال في قصة فذك : إنه كان حق سيدتنا فاطمة ، وبعدها حق ورثتها ، ومنعها ورثتها عنه الخلفاء الراشدون بدليل لم يكن سالماً صحيحاً ، وكما في المسائل الكثيرة انفرد بها المعارض من بين أهل السنة والجماعة مما قد فصلناها في مقدمة هذه "التعليق" على خلاف أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من الكتب الحديثية ، وليس له متمسك فيها أصلاً ، لا من أحاديث "الصحيحين" ولا من أحاديث غيرها من الصحاح والحسان والضعاف . لاسيما وقد صدر عن المعارض في "رسالة" له ألفها في بعض بدعات عاشوراء من جواز النياحة والتعزية بعد الثلاث ، ولبس السواد وغيرها (١) الذي أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من كتب الحديث

---

(١) وسأها "قرة العين في البكاء على الإمام حسين" وقد مر الكلام على بعض ما فيها في "بحث ما يتعلق بالدراسة الرابعة" من هذا الكتاب (ج - ١ ص ٣٩٦) وقد رد على هذه الرسالة أبو المؤلف الشيخ الإمام محمد هاشم السندی في جزء مفرد سماه "كشف الغطاء عما يحل ويحرم من النوح والبكاء" - ونسخته الخطية محفوظة عند الشيخ العالم مولانا محمد هاشم المجددي ، "بتندو سائين داد" من توابع "تندو محمد خان" بالسند - وكذلك رد عليها ابن المؤلف العلامة إبراهيم في "القسطنطين المستقيم" وقد جمع الشيخ المحدث محمد حيات السندی أيضاً كراسه في رد بدعات أيام العشر الأول من المحرم - ونسختها الخطية محفوظة في مكتبته

اتفقت على منعه جعل الأثر المنقول عن نساء بني هاشم في وفاة

الشيخ الشهير بشاه آغا المجددي "بتندو سائين داد" اولها :

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أشرف من اجتبه وارفضاه ، وعلى أتباعه الذين اهتدوا بهداه .

"أما بعد" فيقول افقر العباد محمد حیات السندی المذني انه طلب مني بعض الاحباب من فضلاء السند أن أكتب شيئاً في الزجر عن البدعة الفاشية في بلاد الهند والسند وغيرها أيام العشر الأول من المحرم من ايقاد النار ، وطوف المبتدعين المارقين عن اقباع السنه حولها قائلين "يا حسي" بحذف النون ، وأحياناً "يا حسين" وأحياناً "واحسنا حسينا" وضرب الطبول مع المزمارات ، ولطم الخدود والصدور ، واتخاذ التوابيت المشتملة على القبور ، واعتقادهم أنها قبور أهل البيت الطاهرين ، وسجودهم والانحناء لها ، واختلاط الرجال الفساق والنساء الكاشفات الرؤس و الأيدي والعضدات وغير ذلك من المنكرات ،

قلت : اعلم أن الله تعالى أحب بعض الأمور و رغب العباد في تحصيلها له لينالوا حبه ورضاه من الله الأكبر ، وللمحوبات مراتب ، وكره بعضها الخ

وقال في خاتمتها :

"وفي أقل من نصف النهار جرى قلم الفقير بهذا القدر اليسير في بلدة البدر المنير البشير النذير عليه أفضل الصلوات

سيدنا الحسن المجتبى بن علي رضي الله تعالى عنهما (١) - وهو أثر موضوع مفترى على ما صرح به ابن سعد في "طبقاته" - معارضاً بأحاديث "الصحيحين" بل بأحاديث "الصحيحين الستة" بل بأحاديث جميع الكتب الحديثية التي وجدت على ظهر الأرض . مع أنه لم يبين أن الأثر موضوع . فقله بهذا التعارض في تلك "الرسالة" حرام في حرام في حرام . وإذا لم يستدع هذا الترجيح عند المعارض ترك هذه الأقوال المردودة السيئة ، وهو مذهب يخالف ما في "الصحيحين" وتيقن أنه ليس له تمسك فيها بما في غيرها أيضاً ، فالقول باستدعائه عنده ترك كل مذهب يخالف حديثها وظهر تمسكه بحديث صحيح أو حسن في غيرها ممنوع أشد المنع .

---

والتسليمات من ربه الخبير ، فما كان من صواب فهو من كرم القدير ، وما كان من زلل وخلل فذا من خطأ الحقير ، أرجو عفو البصير من التقصير ، حسبنا الله ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم الكفيل ، ونعم الحافظ ونعم النصير ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم "

(١) وهو ما ذكره في "قرة العين" بقوله :

"وقديروى في "أسد الغابة" أن بنى هاشم سلام الله عليهم أجمعين لبسوا السواد على الحسن صلوات الله عليه وتسليماته على جده وعليه وأخيه ، سنة تامه" ، وأقامت عليه نساءهن النوح شهراً انتهى "

قوله و هو وجوب العمل بالإجماع الخ (ص ٣٩٨)

قلت : كما أنه قد وجد هذا الدليل في أحاديث "الصحيحين" كذلك وجد في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة كما مر نقلاً عن الكتب المعتمدة من قبل . فلو كان ما ذكره المترض سالماً بجميع مقدماته لكان الإجماع يستدعي ترك كل مذهب يخالف ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة وإن ظهر تمسكه بحديثها كما يستدعي ما ذكره المعارض من عكسه . والفرق الذي قدمناه نقلاً عن الإمام النووي في "شرح مسلم" بين الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" والإجماع على وجوبه بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة لا يطبق أن يحمل مؤنة قول المعارض هذا . وأيضاً لو كان جميع ما ذكره المعارض بجميع مقدماته سالماً صحيحاً لكان هذا الترجيح يستدعي ويوجب على الأمة ترك العمل بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بأحاديثها ، ولم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول . ويتفرع على القول بوجوب ترك العمل على ما في غيرهما على الأمة القول بوجوب الترجيح إذا تعارض الحديثان حديثهما وحديث غيرهما ظاهراً وحرمة الجمع بينهما ، وهذا مما يتحاشى عنه أشد

---

كهذا نقله العلامة إبراهيم في "القسطاس المستقيم" عن "قرة العين"

التحاشى وأغلظه ، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم ؛ على أن الإجماع على وجوب العمل بما فى "الصحيحين" ما قام إلا على وجوب العمل وهو لا ينافى ترك العمل فى بعض المواضع كما اعترف به المعارض سابقاً مرات ، فكيف يستدعى هذا الإجماع ترك كل مذهب خالف حديث "الصحيحين" فى بعض المواضع وظهر تمسكه فيه بما فى غيرها من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ! وأيضاً الإجماع على وجوب العمل بما فى "الصحيحين" إنما حدث بعد تصنيف الشيخين "صحيحهما" وكما أن هذا الإجماع ثابت كذلك الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ثابت ، وكذلك الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعالم والمقلد للغير المجتهد - ولو فى جزئى واحد - إلا تقليد المجتهد المطلق ، وعلى أن العالم المجتهد فى بعض المسائل إما أن يجب عليه تقليد ذلك المجتهد على ما هو قول أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء ، وإما أن يجب عليه إعمال فهمه والعمل بما أراه الله تعالى من الدليل على ما هو رأي الأقلين منهم والمعتزلة . وهذا إجماع منهم على أن ذلك العالم المجتهد فى بعض المسائل لا يجب عليه العمل بما فى "الصحيحين" وترك كل مذهب يخالف حديثهما ويوافق حديث غيرهما ، فهذان الإجماعان الأخيران استثنيا من الإجماع الأول العسمى والعالم الغير المجتهد والعالم المجتهد فى بعض المسائل لأن العمل بالإجماع الأول يورث الخروج عن المذاهب الأربعة وعن تقليد المجتهدين . وأيضاً إن الإجماع على وجوب العمل بما فيها ما قام إلا على أن يعمل

بما فيها بما أرى الله سبحانه وتعالى لا على أن يعمل بما فيها بما رأى المعارض . وجميع المذاهب الأربعة عامل بما فيها بما أراهم الله تعالى إلا إذا تحقق عندهم القول بنسخ ما فيها أو بترجيح ما في غيرها على ما فيها بوجوه كثيرة . وأيضاً لو كان هذا الترجيح وهذا الإجماع مستدعياً لما ذكره المعارض وموجباً له لم يكن لما ثبت في المذاهب الأربعة في بعض المواضع من ترجيح ما في غيرها من الأحاديث الصحيحة على ما فيها وجه صحيح ، ولقال المحققون من أصحاب تلك المذاهب أن هذا حرام صدر عن من سبق منا من أصحاب المذاهب . فالقول بما ذكره المعارض ههنا خروج عن المذاهب الأربعة ، وهو ممتنع بالإجماع كما قدمنا . وأيضاً قوله هذا مخالف لما سبق صدوره عنه من القول بأن الإجتihad حجة على المجتهد وغير المجتهد ممن التزم تقليده واعتقده ، (١) وأيضاً الحجة البالغة ما أخرج حديث مروان في " صحيح البخاري " منفرداً كان في روايته أو مجتمعاً مع غيره فيها عن القول بالقطعية عند ابن الصلاح وذويه ، وعن القول بوجوب العمل به من غير توقف ونظر عند النووي وذويه فلم يثبت في كلام المحدثين المتقنين أنه من المستثنيات ، فقهر الحجة البالغة قائم على المعارض في مثل هذا ، وإن عده من المستثنيات بلا حجة فقهر الحجة البالغة التي أقامها فيها في كلامه السابق قائم عليه فيه .

---

(١) راجع " الدراسات " ص ٣٧٢

قوله بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض  
 ”الصحيحين“ الخ (ص ٣٩٨)

قلت : أين تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قطعاً في ”الصحيحين“ فقد نقل تصحيح ما فيها  
 قطعاً فيما سوى المستثنيات عن ابن الصلاح ومن تبعه من الأقلين  
 كما ذكرنا ، فلم يوجد إجماع مجتهدى عصر واحد عليه فضلاً  
 عن إجماع الأمة ، نعم الإجماع على الصحة الظنية فيما فيها سواها  
 ثابت ، لكن لا يلزم من ترجيح المجتهد ما في غيرها من الأحاديث  
 الصحيحة مما يعارض حديثهما وتصحيحه ذلك الحديث والعمل به  
 لإهدار تصحيح الأمة فيما فيها فإن ترجيح حديث على حديث آخر  
 لا ينافي القول بتصحيحهما ، وكذا تصحيح الحديث الأول لا ينافي القول  
 بتصحيح الثاني أيضاً ، وكذا العمل بالحديث الأول وترك العمل  
 بالحديث الثاني لا ينافي القول بتصحيحه كما مر . فإين هذا اللزوم  
 الذى ذكره المعارض ههنا . ثم نقول : إذا جاء الحق الذى يجب  
 إظهاره على لسان المعارض ههنا وتصدى ليئانه بما ذكره شفقة  
 منه و تفضلاً على المجتهدين لم يحق له أن يعدل عنه إلى خلافه في  
 هذا الخصوص ، فسبحان من أجرى الحق على لسانه في كلامه  
 المصدر بقوله ( نعم يتصور أن يكون حديث المذهب الخ ص ٣٩٨ )  
 وإن انحرف عنه في آخره ، وإذا اعترف المعارض بكلامه هذا  
 ما اعترف سقط عن المذاهب أكثر الإعتراضات التى آتى بها

المعترض في " الدراسات " على العلماء من جميع المذاهب في أفراد كثير من المسائل الفرعية .

وما نقله ابن حزم - وهو من المتجاسرين - عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس فأفراط منه قبيح (١) وإن نقله الشيخ على القارى في " شرح المشكاة " عنه قال الحافظ السخاوى في " القول البديع " ( قال شيخ الإسلام أبو زكريا النووي في " الأذكار " . قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً . وأما الأحكام فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في إحتياط في شئ من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فلإن المستحب أن يتزده عنه ولكن لا يجب ) انتهى . ثم قال السخاوى : ( إن الذى عليه الجمهور أنه يعمل به في الفضائل - أى ونحوها - شروطه دون الأحكام ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن مما يعارضه ، وفي رواية عنه : ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال ) انتهى . وقال الإمام النووي في رسالة له تسمى " الترخيص في الإكرام بالقيام " ( اتفق أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل

---

(١) قلت ولوصح النقل عن ابن حزم في هذا الباب فالمراد من الضعيف ما يكون ضعفه متعمداً كالحسن أو ما تلقته الامة بالقبول ، وقد تكلمنا عليه في " التعقيبات على الدراسات " فراجع - التتمنى

ونحوها من القصص وشبهها مما ليس فيه حكم ولا شئ من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف) انتهى . وقال النووي في "تقريبه" في تفسير "شبهها" (من المواظ وفضائل الأعمال) انتهى . وزاد في "شرحه" على "صحيح مسلم" فيه (وأحاديث الترغيب والترهيب والزهد ومكارم الأخلاق) وقال الحافظ ابن حجر الهيتمي المكي في "رسالة له في مناقب معاوية" مثله ، وزاد فيه (ومناقب الرجال) انتهى . وقال الحافظ ابن حجر المكي في "الفتاوى الحديثية" (الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال إتصافاً بل إجماعاً) انتهى . وقال الشيخ على القارى في "شرحه" على "المشكاة" (يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يكن ذلك مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن) انتهى . وقال الشيخ على القارى في "شرحه" المذكور في موضع آخر منه (إن محل العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ما إذا لم يعارضه حديث صحيح) انتهى وكيف يعتد بنقل ابن حزم وهو من المفرطين المتجاسرين مع وجود النقل المذكور عن مثل الإمام النووي ولا معتبر بنقله في مقابلة نقل الإمام النووي . فعد المعترض ما نقله ابن حزم تحقيقاً خارج عن حدود التحقيق .

وأما كلام الخوارزمي فلا دلالة له على أن مذهب الإمام أبي حنيفة تقديم الحديث الضعيف على القياس في الأحكام ، وإنما دل على أن حديث إعادة الوضوء والصلاة في التهففة ، وحديث ابن مسعود ليلة الجن في نبيذ التمر وإن كانا ضعيفين فيما عند

الحوارزمي من سندهما لكن ترك بها الإمام القمقام أبو حنيفة القياس لما أنه قد وصل إلى أبي حنيفة ما صح من سندهما أو حسن فعنى قول الحوارزمي : فعلم أن أبا حنيفة يقدم الأحاديث الضعيفة على القياس - هو أنه يقدم الأحاديث الضعيفة التي تأيدت بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة على القياس . ويمكن أن يكون ما ذكره الحوارزمي ههنا ظاهره رأى له رأه ولا مستند له في ذلك عن الإمام . ومثل هذا قد ورد في كتب الفقه والحديث . والدليل على أنه لا بد من العناية بأحد الوجهين المذكورين في كلام الحوارزمي هو ما قالت الحنفية الأعلام من أن حديث إعادة للوضوء والصلاة بالقهقهة روى مرفوعاً متصلاً عن ثمانية من الصحابة العظام سوى المراسيل المرفوعة التي سنذكرها بعد . أولهم أبو موسى الأشعري روى حديثه الطبراني في الكبير ، وفي معجمه ( ١ ) قال الشيخ قاسم بن قطاوبغا الحنفي ( لا سبيل إلى دفعه لاتصاله وثقة رجاله ) انتهى . وثانيهم أبو هريرة أخرج حديثه الدارقطني في " سننه " وضعفه . وثالثهم ابن عمر أخرج حديثه ابن عدي في " الكامل " وقال الإمام الحافظ الزيلعي في " تخریجه " ( ما ذكره ابن الجوزي من حكمه بعدم صحة هذا الحديث غير صحيح ) انتهى ؛ على أن الحكم بعدم الصحة لا ينافي أن يكون الحديث حسناً ، ورابعهم أنس بن مالك أخرج حديثه الدارقطني في " سننه " وضعفه ، وله طريق آخر أخرجه أبو القاسم

---

(١) كذا في الأصل والصواب في " معجمه الكبير "

حمزة بن يوسف السهمي في "تاريخ جرجان". وخاءسهم جابر بن عبدالله أخرجه حديثه الدارقطني وضعفه. وسادسهم عمران بن الحصين أخرجه حديثه الدارقطني أيضاً وضعفه. وسابعهم أبو أبي المليح أخرجه حديثه الدارقطني وضعفه. وثامنهم معبد بن أبي معبد الخزازي رواه "صاحب" "مسند أبي حنيفة". قال الإمام ابن الهمام (ومعبد هذا لا شك في صحته ، وذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة رضي الله تعالى عنهم) إنتهى . وأما المراسيل المرفوعة فهي أربعة بل ستة (١) مرسل أبي العالية (٢) ومرسل معبد الجهني (٣) ومرسل إبراهيم النخعي (٤) ومرسل الحسن البصري (٥) ومرسل قتادة (٦) ومرسل الزهري . فأما مرسل أبي العالية عن نفسه بلفظ (عن أبي العالية قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ فجاء بأسانيد أحد عشر وهي صحيحة بأجمعها كما في "تخريج الهداية" للإمام الحافظ الزيلعي ، ومرسل أبي العالية عن غيره ولفظه (عن أبي العالية عن رجل من الأنصار قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ له سند واحد أخرجه الدارقطني وضعفه ، وأما مرسل معبد الجهني فأخرجه الدارقطني وضعفه . وأما مرسل إبراهيم النخعي فأخرجه الدارقطني وحكم بعدم صحته ، وهو لا ينافي القول بحسنه . وأما مرسل الحسن البصري فأخرجه الدارقطني في "سننه" والإمام الشافعي في "مسنده" . وقال ابن عدي في "الكامل" (وقدروى هذا الحديث الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والزهري

مرسلاً) انتهى . فصارت المراسيل المرفوعة سنة .  
والدليل عليه أيضاً ما قالوا من أن حديث التوضي بنبيذ  
التمر مروى مرفوعاً متصلاً عن ابن مسعود وابن عباس  
رضي الله تعالى عنهم . فأما حديث ابن مسعود فرواه أصحاب  
" السنن الأربعة " سوى النسائي والإمام أحمد في " مسنده " ورواه  
الدارقطني في " سننه " بثلاث طرق ، والإمام الطحاوي في  
" كتابه " بطريقين ، وابن عدي في " الكامل " وأبو نعيم في  
" دلائل النبوة " ، قال الترمذي في بعض أسانيده : هذا حديث  
حسن صحيح غريب ، وقيل سبق منا قبل نقلاً ( أن أدنى مراتب  
أسانيد أحمد أنه حسن ) وأما حديث ابن عباس فرواه ابن ماجه  
في " سننه " والطبراني في " معجمه " والبخاري في " مسنده " ورواه  
الدارقطني في " سننه " بثلاث طرق ، والبيهقي في " سننه " وإذا  
عرفت هذا فلا بد من المصير إلى نحو ما ذكرنا في كلام  
الحوارزمي . وهذه المراسيل حجة عند الكل لما في شروح " شرح  
النخبة " من ( أن الاحتجاج بالمرسل مرسل القرون الثلاثة مذهب  
أبي حنيفة ومالك وأصحابها في طائفة ، وهو قول أحمد في رواية ،  
وقال الشافعي : يقبل المرسل إن اعتضد بحديثه من وجه آخر يبين  
الطريق الأول بأن كانت شيوخها مختلفة مستنداً كان الثاني أو مرسلاً  
صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً ذكره الشيخ زكريا ) انتهى . وقد  
قدمنا الكلام على المرسل أزيد من هذا . ثم إن قول الإمام بأنه يتوضأ  
بنبيذ التمر ويغتسل به ولا يجوز التيمم بوجوده هو القول

المرجوع عنه له ، والقول الأخير المرجوع إليه له هو أنه يتيمم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به . قال العلامة الحلبي في " شرح المنية " ( إن الرواية المرجوع إليها عن أبي حنيفة هي أنه يتيمم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به ، وعليه الفتوى ؛ لأن حديث الوضوء بنبذ التمر وإن صح لكن آية التيمم ناسخة له ) انتهى .

قوله وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث الخ ( ص ٤٠٠ )

قلت : ما ثبت عن الإمام أحمد إنما هو تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال سواء كان جليلاً أو خفياً . ولو سلمنا أن هذا القول ثبت عن أبي حنيفة أيضاً فهو مطلق أيضاً فالقول بتقدمه على القياس الخفى دون الجلى من مبتدعات المعارض ومخترعاته لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ؛ على أن الحديث الضعيف لعدم ثبوته لم يفد الشك أيضاً فضلاً عن الظن والقياس جليلاً كان أو خفياً يفيد ظنوناً بعضها فوق بعض ؛ فما أفاد الظن أقوى مما أفاد الموهوم ، وليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث بل هو من حيث أنه نسبة من ذلك العامل لما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إليه بفضى إلى ما بفضى . قال صلى الله تعالى عليه وسلم ( من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ) ومتى ما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شئ من الأحكام بسند صحيح أو حسن لم يصح نسبته إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ لأنه

كذب عليه بظن الخبر ، وأما تقديم الإمام أحد الخبر الضعيف على رأى الرجال فلا يفيد الحكم منه بأن ما فى الحديث الضعيف صح نسبه إليه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فإذا ثبت هذا من مذهب أبى حنيفة فلا يسع لمقلده

الخ ( ص ٤٠٠ )

قلت : قد عرفت أن هذا ليس بمذهب رحمه الله تعالى بل نسبه ذلك إليه من ابن حزم إفراط يخالف لما ثبت عن الأثبات من النقل ، فيصح لمقلده أن يحكم بالصحة على مأخذه بمجرد أخذه به كما قد أسسه المعارض من قبل واعترف به . (١) وإذا صح ذلك الحكم من المقلد صح معارضته بما فى الكتابين أو بما فى غيرهما من الأحاديث الصحاح إذا وجد فيه التراجع ، نعم لا يسع للمقلد أن يقول للإمام فى الباب حديث صحيح أو حسن بمجرد حسن الظن إليه ، وإنما يسع له ذلك إذا وجد حديثاً صحيحاً أو حسناً كذلك ، وما حكم الحفاظ فى الوضوء بالنيذ ، وفى فساد الوضوء والصلاة بالتهتة من أنه ثبت فيها الحديث الضعيف ، فهو ليس بدليل لثب ما عداه بل إنما حكمهم هذا باعتبار سند معين . ومن حكم من الحفاظ بأنه لم يثبت فيه إلا حديث ضعيف فلأنما قال لعدم اطلاعه على السند الصحيح أو الحسن فيها . والمثبت مقدم على النافى ، أما سمعت كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا فى حديث فساد

الوضوء والصلاة بالهتفه ، وكلام الإمام الرضى فى حديث الوضوء بالنيذ ليلة الجن ، وليس الحكم من الحفاظ فيها بأن حديثها ضعيف دليلاً على نفي ما عداه مطلقاً بل على نفي ما عداه إذا لم يوجد خلافه ، وفيما نحن فيه قد وجد وتحقق لما مر .

قوله لا ما استدال به لنصرتة الخ ( ص ٤٠١ )

قلت : إذا وجد الاستدلال فى كتب الفقه المعتبرة أو مسألة شرعية فيها تعين أنه منسوب إلى الإمام صاحب المذهب إلا إذا دل قرينة على أنه ليس بمنسوب إليه كما قلنا فى كلام الخوارزمى السابق ، ولا يلزم فى ذلك إيراد السند المتصل إلى الإمام أو إلى أصحاب تلك الكتب لما قد مر . فالتقول باختصاص حسن الظن به لا بأتباعه المقلدين باطل ههنا ، فإن جميع ما استدلوا به منقول عنه ، فالظن فيه حسناً أثل إلى الإمام دون أتباعه ، فقوله ( كما أنه مخصوص بإمام علم عدم تجويزه تقديم الضعاف على الأقيسة كما مر مخصص ص ٢٠١ علم الخ ص ٤٠١ ) باطل بشقيه ، وتبين حينئذ بطلان قوله أيضاً ( فقد تبين أن فى حسن الظن من المقلد إلى صاحب المذهب لا مساغ الخ ص ٤٠١ ) بشقوقه الثلاثة ، على أن مقلدى ذلك الإمام وأتباعه إذا كانوا من الأثبات المتقنين العارفين الذين يصح منهم الحكم بصحة الحديث وحسنه وضعفه وبالجرح والتعديل ، وحكموا بأن ضعيف الحديث جاء ضعفه من بعد وكان صحيحاً أو حسناً عند الإمام فيجوز أن يعارض الصحيح أو الحسن .

كيف لا يصح سماع قولهم هذا ! ، فالقول باختصاص حسن الظن بالإمام دون أتباعه تحكم محض لا يجوز إتباعه .

قوله ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً  
الخ (ص ٤٠١)

قلت : من ذا الذي لا يستند عمله إلى الحديث فيما وجد فيه وإن كان من المجتهدين أو المقلدين ، وإنما يأتي المقلدون باسم الإمام في البين لتعيين الوسطة في عمله به ، كما يذكر من يقرأ القرآن على سبعة أحرف إسم قارئ معين في واحد واحد منها ، وكما يذكر المريدون أسماء المرشدين على وجه التعيين ويرجعون إليهم في سلوك سبيله تعالى . وإلا فالكل من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى ، لا من أبي حنيفة وذويه ، ولا من الشافعي وذويه ، ولا من مالك وذويه . ولا من أحمد وذويه ، ولا من ابن العربي وذويه ، ولا من الشعراوي وذويه ، ولا من الأقطاب وأقطاب الأقطاب وذويهم ، ولا من سائر المجتهدين ، ولا من سائر العرفاء بالله تعالى ، ولا من القراء السبعة أو العشرة ورواتهم ، ولا من المحدثين ، ولا من الفقهاء ، ولا من غيرهم . قال تعالى خطاباً للصحابه وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين وغيرهم ومن المحدثين وغيرهم ومن العارفين وغيرهم من الفقهاء الأصوليين والفروعيين وغيرهم ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) فقوله ( لا إلى قول إمامه في معارضة

الحديث (ص ٤٠١) وإن كان صحيحاً في نفسه ينبغي أن يجنب عنه لما أنه يروى أن استناد العمل إلى قول الإمام لا يصح عنده أيضاً . قوله فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح الخ (ص ٤٠١)

قلت : قد نبهناك فيما قبل على حال الشرائط المتقدمة فتنبه لها ولا تكن من الغافلين . ثم نقول : إذا انتفت المؤاخذه من المعارض عن الأئمة أصحاب المذاهب ووجب عليهم في تلك الصورة العمل بذلك الحديث الذي علم صحته إجمالاً عندهم فلزم منه وجوب ترك العمل بالحديث الصحيح وإن كان من "الصحيحين" عليهم ؛ لما أنه يحرم على المجتهد تقليد رأى غيره ويجب عليه العمل بما ألهم وأرشد إجماعاً . ثم جئنا إلى الكلام على من قلدهم واعتقدتهم والتزم تقليدهم وصوب أقوالهم فنقول : قد اعترف المعارض فيما قبل بأن (الإجتهاد على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده والتزم تقليده حجة كالكشف فإنه حجة على الكاشف وعلى غير الكاشف ممن اعتقده والتزم تباعه وتقليده) (١) انتهى . فإذا كان مقلدوهم من ذكرنا وصفهم فاجتهاد المجتهد حجة عليهم كالكشف على غير الكاشف المذكور . ومن المعلوم أن حجية الكشف داعية إلى أن يجب على غير الكاشف المذكور تقليد الكاشف فكذا الإجتهاد ؛ على أن اجتهاد الأئمة الأربعة نوع عظيم من الكشف ، فكما أنهم من كبراء الكاشفين وساداتهم كذلك كشوفهم واجتهاداتهم من أعظم

أنواع الكشف ؛ على أن المقلدين المذكورين إذا عملوا بذلك الحديث الصحيح وتركوا العمل بحديث أئمتهم فربما يوجد منهم الخروج عن المذاهب الأربعة بذلك ، وقد تقدم أنه قام الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً إذا كان أولئك المقلدون موصوفين بما ذكرنا فغلبة التقليد هناك صار موجباً بعد أن كان مصححاً . وهل يجوز لأحد ترك ما صوبه والعمل بما ليس بصواب فيما عنده من العلم ؟ والأمر على هذا فيما أعلم في المقلدين للأئمة الأربعة . نعم إذا ثبت عند أولئك المقلدين أن قول إمامهم ليس له مأخذ لا من الكتاب ولا من السنة ولا من الإجماع والحديث الصحيح في خلاف قوله قائم على أصوله وتحقق ذلك عندهم في أى مسألة من المسائل الشرعية وتيقنوا به حتى ما كان قولهم عندهم إلا مجرد رأى مخالف للحديث الصحيح أو الحسن فلا يجوز لهم تقليده فيه ، فقد وقع التصريح في الكتب المعتمدة (أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام أبي حنيفة ، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما أو على قول زفر إلا لضعف دليل) انتهى . كما لا يجوز لأحد تقليد أهل الكشف فيما لم يتيقن فيه بأنه كوشف به عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبت عنه ذلك الكشف بقول عادل ثبت بناءً على حسن الظن أنه كوشف به وهو خلاف الحديث الصحيح أو الحسن القائم إجماعاً ، لكن الشأن في تحقق تلك الصورة عند المقلدين المذكورين وهم يقولون أنى هي ؟ ولم يوجد في العارفين ومن

يدعى فيهم الكشف في هذه المسئلة وتلك المسئلة إلا هذه الصورة  
فلا بعباء بدعوي هذه الكشف إلا فيما استثنينا ، وأنى هو ؟

## بحث ما يتعلق بالدراسة الثانية عشرة

قوله - في الدراسة الثانية عشرة - " الدراسة  
الثانية عشر "

قلت : قد تكلمنا على هذا القول في الدراسة " الحادية  
عشرة " فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه ،

قوله ويعضد في ذلك ما ذكرت من جسارات الحنفية على  
خلاف الخ ( ص ٤٠٢ )

قلت : قد علم مما تقدم أن جميع ما ذكره المعارض عن  
الحنفية الكرام وعده جسارات صدرت عنهم من عند نفسه من  
غير سلف له في ذلك على خلاف الأحاديث الصحيحة فهي ليست  
كذلك قطعاً ، بل هي مأخوذة منقولة عن الإمام ، مصدوقة  
بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة الشريفة التي عمى عنها أهل البغضاء  
بالحنفية الكرام الأعلام .

گر نه بیند بروز شپره چشم چشمه آفتاب را چه گناه  
فإنما می جسارانه علی الحنفیة الکرام برأی رآه فی ترجیح  
هذا علی ذلك لا غیر ،

قواه فإنی ما ترک مذهبہ إلا فیما خالف الحدیث الصحیح  
الخ ( ص ٤٠٢ ) ( ١ )

( ١ ) قلت : کذا قال صاحب " الدراسات " هنا ، وقال فی " الايقاظ  
الثالث " من " المرصد الثاني " من کتابه " ايقاظ الؤستان فی بطلان  
الکفاة باهل بیت الرضوان " ( ونسخته الخطیة - محفوظه - فی خزانه جامعه  
السنة بحیدر آباد السند ، والمرصد الثاني من هذا الکتاب یشتمل علی  
ابطال توهم من یتوهم من فقهاء العصر الکفایة - للزهرایین ، ویشتمل  
علی ايقاظات ، فالایقاظ الثالث " فی ابطال توهمه من حیث بیان معنی  
العلم الذی یوجب الکفاة عند من قال بها " ) ما نصه :

" ثم المراد بما یتعلق بالسنة فی قولنا : یعرفه أصل کل  
مسئله بشرائطه المعتبرة وما یتعلق بذلك مما یوجب الاتقان  
من الکتاب کان أو من السنة اه . لیس المباحث التي تصدی  
بها علماء الاصول لتقدمها بقولنا : وأن یشکل عرفاً اه بل  
المراد به الاحوال المتعلمة بالمتون المعینه من الاحادیث التي  
استدل بها علماء المذهب واسانیده ، ویندرج فیها علم الجرح  
والتعدیل بعد احاطة العام بالرواة علی ما هو المعتبر عند  
أهل الاسناد والحديث ، والتمیز بین الطرق ضعفاً وقوة وغیر  
ذلك من الامور التي لا بد منها لمهرة أصحاب هذا العلم المتیف  
- جعلنا الله سبحانه من أهله وأعاذنا من جهله - لانهم لما

قلت : لم يجد في مذهب الإمام مخالفة للحديث الصحيح إلا إذا كان في جانبه أيضاً شهادة من حديث معارض أو ناسخ غير

---

اشترطوا في حد العالم الاقتدار على تصويب مذهبه وترجيحه و اظهار تخطيه مذهب غيره كالشافعي مثلاً ، لاسندوحه عن كونه من سباق علم الحديث واسناده وحذاقه ، اذ كل من الائمة تمسك فيما ذهب اليه بالاحاديث والآثار ، فما لم يطلع على مواخذها بحقوقها متناً وسنداً ورواةً وطرقاً وغير ذلك لا يقتدر على التصويب والتخطيه ، ومن قله الخدمه لهذا العلم الكريم والمنصب العظيم اجترأ بعض الضعفه على الطعن في مذهب امام الائمة سراج الائمة أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - رضى الله تعالى عنه وعن أصحابه - من حيث عدم الطباق بالاحاديث النبويه صلى الله على صاحبها التحية حتى سمونا " أصحاب الرأي " وهذه شهادة صادقه منهم على أنفسهم بقله الدريه في علم الحديث ؛ اذ منشأ اشتباههم على ما قال بعض الفضلاء : أن بعض الأحاديث التي استدل به فقهاءنا المتأخرون في مدوناتهم مجروح عند السيرة من أهل الحديث كأكثر أحاديث صاحب الهدايه كما لا يغنى على الناظر في كلام ابن الهام حتى أن بعض علماءنا نسبوا اليه قله المعرفة في علم الحديث ، فظن الضعفاء ان هذا يوجب وهناً في مذهب الامام ، وذلك مغلطة قبيحه ؛ لأن بعض هذه الاحاديث بما لم يتمسك به أبو حنيفة وانما تمسك به بعض الفقهاء بحسب علمه لعدم وقوفه على ما خذه ؛ ولهذا ترى أن صاحب " شرح سواهب الرحمن " استدل بالاحاديث

أن الترجيح لأحد الجانبين أمر يتعلق بالرأى . ومن المتيقن أن رأى مثل الإمام الأعظم أعلى شأنًا وأقوى مأخذًا من رأى مثل هذا

الصحاح في أكثر المسائل مما لم يستدل صاحب "الهداية" بها . وكذا الامام ابن الهمام عوض في بعض مواضع الاستدلال بأحاديث الكتاب أحاديث أخرى لم توجه اليه كلمة الجارحين في بعضها قد تمسك به أبو حنيفة .

لكن الجرح طار في السفلى لا يضر في العلو ، وبيان ذلك ما صرح به القطب الامام الرباني الامام الشعرائي في مقدسه "الميزان" مما حاصله :

طالعت "سانيد أبي حنيفة" الثلاث فلا يروى حديثاً الا وبينه وبين الصحابي تابعي واحد اوتابعيان ممن اشتهر بجلاله الشان ولم يحتج الى التعديل لفقاهه قدره وشهره أسره ، ولا يرتاب فيه الخصم بل تلقاه الآسه بالقبول فينتهي سنده بواسطه أو بواسطتين فهذا السند العالي لا مطمع فيه للجرح ولا سبيل اليه للتضعيف . فاستدلناه بهذه المتن المرويه بالاستناد العاليه بعد كونها ظاهرة الدلاله في المطلوب مصون من نقب الخصماء ، ولما سفل السند ونزل منه رضى الله تعالى عنه انسلك في ملك الرواة بعض الضعفاء والمجروحين ، فالتضعيف الطارى بسببهم لا يزاحم استدلال الامام . قال الامام الشعرائي : وهذا مما يحفظ انتهى ..... ثم لما تبين ذلك علم أن العالم الحنفى لابد له ان يعرف مواخذ امامه ويعيط علمه برجال اسناده بان يعبر على

المعترض . ولا أقول في الإمام بالعصمة لكن الأمر على هذا في نفس الأمر ، فلا وجه لترك مذهبه بهذه الدعوى الكاذبة الغير

---

”مسائده“ الثلاث وغير ذلك من الاصول التي عليها تعويل امامه ، وعلى ”كتاب الرسالة“ و ”كتاب العالم والمتعلم“ من تصانيفه ويعرف مع ذلك طرق المتون الاخرى التي توجهت اليها كلمة التضعيف فيمكن من تصويب مذهبه ويطلع من ذلك على مواخذ المذاهب الاربعة فيقدر على تخطيها . فلو واجهه الشافعي مثلاً بحديث اتفق عليه ”الصحيح الستة“ ناطقاً بمذهبه يقابله بحديث حمل بأحنيقه على العمل بخلافه سواء كان من ”مسائده“ الثلاث أو من غيره من الاصول ؛ اذ قد ثبت أن عنده صناديق من الاحاديث لم ينقلها احتياطاً لكون النقل بالمعنى حراماً عنده ثم يبين وجه ترجيح هذا الحديث بالتمسك اما باثبات ضعف راو من رواية حديث الخصم فقد صرحوا أن في بعض رواية الشيخين وهن وضعف فضلاً عن غيرهم وعينوهم . عدداً وقد استوعبنا هذا البحث في ”مواهب سيد البشر في حديث الخلفاء الاثني عشر“ أو يكرن رواته أوثق أو لا اعتضاد الاتيسه أو عمل الفقهاء من الصحابة أو لعدم كون حديث الخصم نصاً في المطلوب ومحتملاً للتأويل الى ما يفيد هذا الحديث بخلافه أو غير ذلك من الوجوه التي لا يخفى على اولى الالباب اهـ

فانظر الى هذه التصريحات ثم بلغ به الحال الى أن يقول في ”الدراسات“ ما يقول ، فسبحان بصرف القلوب والاحوال ،

## الصحيحة (١)

ودعوى أنه لم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث أيضاً دعوى كاذبة غير مسموعة كما لا يخفى على من طالع كتب الاستدلال في مذهب الإمام من شروح كتب الحديث وكتب الفقه والتخریجات وغيرها. ولو كان المعارض من المنصفين العاديين لما أقدم على هذا الإنكار الكاذب؛ على أنه قد وجد من المعارض ترك جميع الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف، وترك جميع المذاهب، والقول بما اخترعه وابتدعه وأحدثه في كثير من المسائل التي قد ذكرنا بعضاً منها في "مقدمة تعالينا" هذه.

وأيضاً جواز القياس ووقوعه متفق عليه بين الأئمة الأربعة وثبت القول به عنهم. وأين الحديث الصحيح الذي خالف قولهم هذا به؟ فنعوذ بالله من أمثال هذه المفتریات المخترعات. ويرده

(١) قلت: قال العلامة ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية" -

"والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلا لكونهم يستندون أقوالهم إلى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؛ فإن هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به، وأتبعهم لذلك، وأشد اجتهاداً في معرفة ذلك واتباعه، وإلا فأي غرض للناس في تعظيم هؤلاء وعامة الأحاديث التي يروونها هؤلاء يروونها أمثالهم، وكذلك عامة ما يجيئون به من المسائل كقول أمثالهم، ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوماً يجب اتباعه بل إذا تنازعوا في شيء رده إلى الله والرسول" (ج - ٢ ص ١٣٩ طبع الأميرية - بيولاقي مصر سنة ١٣٢١ هـ) محمد عبدالرشيد النعماني

أيضاً قوله السابق في "دراساته" من (أن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في "الصحيحين" تنجلي ما في غيرهما يستدعي منك ترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وإن ظهر تمسكه بحديث في غيرهما الخ ص ٣٩٧) فإن هذا الكلام يقتضي أن المعارض ترك كل مذهب وافق حديثاً صحيحاً في غيرهما إذا خالف حديث "الصحيحين".

قوله ومن الجهل الشنيع انتساب أقوال التابعين الخ  
(ص ٤٠٣)

قلت: هذا إنما يتم لو صح أن هذا القول من ماثبت وصرح أنه من أقوال التابعين لإمامهم فقط ومع هذا نسبوه إلى إمامهم ، وهو مجرد وهم فاسد فيما اعترض عليه المعارض قبل ، فإن ما أتى به الخنفية الكرام من القواعد والفروع في كتبهم المعتمدة المتداولة قول إمامهم الكريم بن الكرام إلا إذا قام قرينة معينة على ذلك ، فهي ليست بجسارات عنهم ، ولا انتسابهم ذلك إلى متبوعهم من الجهل في شئ ، فضلاً عن أن يكون جهلاً شنيعاً . وهل يجوز أن يقال في مثله - وهو إظهار حق - أنه جهل ؟ فضلاً عن أن يكون شنيعاً . ومن جهل هذا الوجه الأسنى فقد خسر خسراناً مبيتاً ، وعد القول الحقيقي بالقبول من الجسارات والجهالات ، وهو أليق بها وأحرى . ولو كان هذا الوهم سالماً لما بقي الإعتماد على كتب من كتب المذاهب ما لم يوجد فيها في مسئلة مسئلة وجزئي

جزئى وفرع فرع سند متصل صحيح أو حسن إلى صاحب المذهب وإلى صاحب الكتاب الذي نقل المسائل عنه . ومن مصنفى الأولياء والعرفاء والمحدثون والفقهاء من مقلديهم ، فيجب علينا على هذا طرح جميع ما ذكره في كتبهم المعتبرة إلا ما وجد فيه السند كما ذكرنا من حيث أنه لم يثبت عن صاحب المذهب شئ منها بعد . وليس ملتزمنا من جعلنا قلادة التقليد في أعناقنا إلا أقوال الأئمة أصحاب المذاهب لا أقوال أتباعهم المقلدين لهم قطعاً . فهذا الأساس الباطل الذى ذكره المعارض بنى عليه المعارض البناء الباطل وهو إهدار ما نقل عن الأئمة الأربعة عن حيز الإعتبار والإعتماد ، وجعل الأقوال التى جاءت فى كل مذهب مما لم يوجد فيه ذلك السند كأن لم يكن . ويلزم منه أن العلماء وغيرهم الذين قلدوا الأئمة الأربعة على رواياتهم الغير المتصلة بالسند المذكور إليهم إعمالاً كانوا على ضلال ولم يحممهم هدى من الله إلى غير ذلك من الأباطيل التى تنفرع عليه ويستلزمها .

قوله والله سبحانه وتعالى يعلم منى أنى فى كل ما أظهر به فى هذه الدراسة من حالى صادق إن شاء الله تعالى ( ص ٤٠٣ )

قلت : لما كان هذا الحلف على الماضى خرج هذا الكلام من أن يكون يميناً منعقداً . وزيادة لفظ " إن شاء الله تعالى " فى آخره أخرجه من أن يكون يميناً غوساً لو كان الحالف كاذباً عامداً فى كذبه فى هذا الحلف ، والله أعلم بحقيقة الأمر ؛ لكن

الشان أن المعترض وإن وجد من العلماء السبع مائة من المحدثين المتقين الذين جمعهم الحافظ السخاوي في "رسالة" له على حدة ، ومن الحافظ العدل المتقن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ومن الإمام العارف بالله تعالى الكامل الكاشف خاتمة المحدثين والمجتهدين الحافظ السيوطي ، ومن الإمام العلامة القدوة القسطلاني رحمهم الله تعالى الذين مدار صلاح قدر معتد به من "الدراسات" عليهم مواخذه شديدة على ابن العربي حتى أن بعضهم كفروه ، وبعضهم فسقوه ، وبعضهم بدعوه ، وبعضهم تركوه ، وبعضهم حرّموا مطالعة كتبه "الفصوص" و "الفتوحات" ونحوهما ، وبعضهم كان معتقداً له في أول أمره فتاب عن ذلك وتركه تركاً شديداً ؛ ومع هذا تصدى لبيان تأويلات كلامه ومحمل كلماته وإن كانت لا تطبقها كلامه ولا كلماته لمصلحة خلاصه عما أوردوا عليه مما يوجب ما ذكرنا - والأمر في خطر شديد - وبني بعض تأويلاته وأجوبته على مجرد حسن الظن إليه في خلاف الأحاديث الصحيحة والحسنة حتى أنه في حكمه بأن فرعون اللعين كان مسلماً وطاهراً مطهراً صوبه وصدقه ، واعتقد جميع ما صدر عنه حقاً حقيقاً بالقبول والأمر كما ذكرنا . فما بال الإمام الأعظم أبي حنيفة وهو أعظم كشفاً ومعرفة بالله تعالى من ابن العربي لم يترك في مذهبه كثيراً من الأصول والفروع إلا مخدوشاً ، وعدها جسارات من الحنيفة ، والأمر على خلاف ما زعم قطعاً . فلا يطيق أحد أن يحكم على ما في القلب لقوله صلى الله

عليه وسلم "هلا شقت قلبه"، لكن الأمارات الظاهرة أقامها الشريعة الغراء مقام ما في القلب، فمن حكم بالبغيضاء عليه مع أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فإنما بنى أمره ذلك على الأمارات الظاهرة، وحقيقة الأمر معلومة عند الله تعالى، كما أنه يجوز الحكم على المسلم إذا أتى بأمارات الكفر كشد الزنار ونحوه بكفره ظاهراً مع أن حقيقة الحال معلومة عنده تعالى لا غير. ثم إن من أتباع أبي حنيفة ومقلديه بل أتباع الأئمة الأربعة ومقلديهم ألوفاً مؤلفة من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكاملين. فهل يجوز لمن كان يحرم نسبة الخطأ إلى عالم من علماء المسلمين تبعاً لمولاه ابن العربي، ولمن يقول: إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا تبعاً له، ولمن يحكم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه تبعاً له أن يحكم عليهم في "دراساته" وغيره من رسائله بالسباب والشتم والتخطئة والفساد والتشريع الجديد على وجه الإطلاق أو التعميم أو التخصيص أو التقيد.

قوله رزقي الله سبحانه الكينونة التي أمر الله بها الخ

(ص ٤٠٣)

قلت: أليست الأئمة الأربعة ومقلدوهم المذكورون من كبار العارفين بالله تعالى وسادات أهل الحديث الملتزمين بصدق اللهجة فالكينونة معهم أقوى وأعلى من الكينونة مع أمثال ابن العربي من

العرفاء ومع أمثال ابن حزم من المحدثين .

قوله وقد ربيت أنا وآبائي على موائد علمه الخ  
(ص ٤٠٣)

قلت : لقد كان آباءه - رحمهم الله تعالى - خلفاً عن سلف صالحين (١) ولم يكن فيهم عالم من علماء الشريعة إلا أباه الحقيقي وكانوا ممن يلتزم مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ماتوا . فمن كان يلتزم مذهب معين عنده إخلالاً بواجب وحدة الوجهة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإتيانا بالثنوية ، وإشراكاً

(١) قلت : وكان جده الشيخ طالب الله من الصلحاء الأبرار أصحاب الكشف وقد ذكر حفيده الشيخ معين في كتابه "إيقاظ الوسنان في بطلان الكفاءة لأهل بيت الرضوان" في "الإيقاظ الرابع" منه "في بيان قولهم : الأعاجم ضيعوا أنسابهم" ما نصه :

"وقد اتضح باعتبار كثرة الشهود زماناً بعد زمان أمر النسب لبعض القبائل من شرفاء السند واتخاذهم إلى الأئمة الطاهرين وضوحاً ، وتبين تبياناً وقت عنه الظنون والأوهام ، وأثر بذلك الخواص والعوام ، والحمد لله تعالى على ذلك . وقد اعتضد ذلك بكشوف الصادقين من الأولياء وحسبه مقويًا ومؤكداً .

وقد يروى عن جدى - أذاقنا الله تعالى حلاوة مشربه ونزع الدلاء من شرعته - أنه حقق صحته نسب بعض

لخصوص الإمام المعين، وإرتكاباً للحرام ، وإتباعاً لإمام ذلك المذهب دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم - وإن صدر عن العرفاء بالله تعالى والمحدثين أو الفقهاء الكاملين أو غيرهم - كان جميع آباءه لهذا الإلزام من الموصوفين بهذه الصفات الذميمة والقبائح الذميمة عنده أيضاً . فنعوذ بالله من شر الولد الذي أثار شراً عظيماً وصل بعضه بل كله إلى آباءه الصالحين منه ، وبعضهم من العلماء الكاملين . ألد لهم اجعل أولادنا صالحين ، وارزقنا ولدأ صالحاً بفضلك يا أكرم الأكرمين ويا أرحم الراحمين .

---

القبائل منهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسافر اليهم ، وصافح صغارهم وكبارهم ، وسمعت عن بعض شيوخ الشرفاء ممن يعتمد على نقله لكبرسه وحسن سمته : أن جدى - شكر جده - كان ضيفاً عند آباءه ، وكان من أهل بيتهم شريف لا يبالى بسوء الكلام وفحش القول ، وكان ذلك ديدنه كلما تكلم ؛ فلما سمع ذلك وجد فى باطنه فخرج من بيتهم الى المقابر فلقبه على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - فيما يلقي فيه المقربون لبعض المتخلصين عن الكدورات البشرية ، فعاتبه على ذلك الوجد ، فرجع واعتذر اليه مما حدث بهاله من الوجد الخارج عن حد الاعتدال من أمثاله ، وأخبر بالخبر فهذه وأشباهها شهادات صادقة من الأولياء على صحته نسب بعضهم .“

**قوله الأول** لا أبالي بتركه إذا ترجح عندي الخ (ص ٤٠٤)

**قلت:** إن كان ذلك التبين بناء على أن ثبوت القول عن صاحب المذهب يحتاج إلى إيراد السند المتصل إليه صحيحاً كان أوحسناً ، وتصريحهم في كل جزئ جزئ ومسئلة ومسئلة وفرع فرع أنه قول أبي حنيفة فهذا الأساس كما هو باطل كذلك ما بنى عليه باطل ، وإن كان بناء على تصريح المشايخ في المذهب الموثوق به فهو صحيح .

**قوله حتى** إن القول الثابت عن الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى الخ (ص ٤٠٤)

**قلت:** هذا من المعترض خلاف ما صرح به الفقهاء الأعلام من الحنفية الكرام أيضاً من غير حديث صحيح أو حسن قائم عنده على خلاف ذلك . قال الفقيه العارف في ” الدر المختار ” (الأصح كما في ” السراجية ” وغيرها أن يفتي بقول الإمام على الإطلاق ثم بقول الثاني - أي أبي يوسف - ثم بقول الثالث - أي محمد - ثم بقول زفر والحسن بن زياد) انتهى . وقال الإمام ابن نجيم في ” البحر الرائق ” ( لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما إلا لضعف دليل ، أو تعامل بخلافه كالمزارعة ، ثم بقول أبي يوسف ، ثم بقول محمد ) انتهى . ونحوه في كثير من معتبرات الفقه . وقال الحافظ

الذهبي في كتابه "طبقات الحفاظ" (القاضي أبو يوسف الإمام العلامة فقيه العراقيين روى عنه محمد بن الحسن الفقيه ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم . وقال المزني هو أنجع القوم للحديث . وقال يحيى بن معين : ليس من أصحاب الراي أحد أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف . وقال يحيى بن معين أيضاً : أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة ) انتهى . وقال الإمام الزركشي في "بحره" ( قال الكيا : إنا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين ) انتهى . ولقد صرح عبارات الحنفية الأعلام أيضاً بأن جميع ما روي ونقل عن أبي يوسف ومحمد فهو رواية لها حقيقة عن أبي حنيفة .

قوله والإحتمال القوي بأن الأصل في رواية كتب المذهب الخ ( ص ٤٠٥ )

قلت : تنبه أيها العاقل الفطن وتيقظ عند هذا الاعتراف من المعارض ولا تكن من الغافلين فإنه ينفعك كثيراً . فنسئل المعارض فيما عده من جسارات الحنفية لا الإمام عن الدليل القائم على عدوله عن هذا الأصل فيه ، فإن أقام فيها - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - وإن لم يقم بقي تحت سلاطة الحجة البالغة وهي الأصل متجبراً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

قوله فإن عارضه أركه وإن ثبت أنه قول أبي حنيفة الخ ( ص ٤٠٥ )

قلت : هذا أيضاً وقوع منه فيما فيه خطر عظيم فإن مجرد وجود المعارض لا يقتضى استحسان ترك قول الإمام فضلاً عن وجوبه ، وإنما يجب الترك فيما إذا عارض الحديث الصحيح أو الحسن مجرد قول صاحب المذهب وليس معه شيء من السنة . وأنى هو ؟ فى ترك المعارض كل رواية وعمل وقول حاله ليس كذلك خطر عظيم عليه ، وقد سبق منا أنه لم يوجد مثل هذا فى أقوال الإمام وكتب الفقه على ما بلغ إليه علمنا . فقوله ( وهو كثير فى أبواب الفقه الخ ص ٤٠٥ ) فيه بحث ؛ على أن الأمثلة التى أوردها المعارض فى أول " الدراسات " وأثنائه ليست من هذا القبيل لما مر هناك ؛ بل هى من قبيل معارضة الأحاديث بالأحاديث ، وترجيح هذا الإمام هذه على تلك . وترجيح ذلك الإمام تلك على هذه لا غير . وستقف على مثل ما قلنا فى المثال الآتى إن شاء الله تعالى .

قوله ومن أمثلة هذا القسم من المتروكات عندى ما ذكروا الخ ( ص ٤٠٥ ) .

قلت : مستند الحنفية الكرام فى ذلك الحديث الذى رواه الإمام مسلم فى " صحيحه " والترمذى فى " سننه " وقال فى آخره : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه فى " سننه " عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام (فقوله (وهو قول لم نطلع إلى الآن على مستنده من السنة ، وثبت عندنا ما ينفيه ص ٤٠٥) وقوله (فالتسارع إلى الرواتب ما لم يظهر له دليل وجواب عن هذه الأحاديث النافية له غير مباح عندنا ص ٤٠٧) مما لا يباح القول به .

وحديث البراء بن عازب وحديث أبي رزمة رضي الله تعالى عنهم اللذان رواهما أبو داؤد في "سننه" لا يعارض حديث عائشة لما قد تقرر عند الكل أن أحاديث غير "الصحيحين" إذا لم تكن برجالها ولا برجال أحدهما ولا بشروطها ولا بشروط أحدهما يترجح عليها حديث "الصحيحين" وحديث أحدهما لا سيما وقد نص الترمذي على أن حديث عائشة حسن صحيح ، وأبو داؤد سكنت على حديثها وغاية ما يدل عليه سكوت أبي داؤد في "سننه" الحكم بالحسن فلا تعارض بين الحسن الصحيح والحسن المجرد أيضاً ، (١) ولذا قال العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي في "شرحه

(١) قلت : ولكن حديث البراء رضي الله عنه قد أخرجه مسلم في "صحيحه" أيضاً فقال

"وحدثنا حامد بن عمر البكرأوى وأبو كامل فضيل بن الحسين الجعدي كلاهما عن أبي عوانة - قال حامد : حدثنا أبو عوانة - عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : رمقت الصلاة مع محمد

صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء“ ا هـ

وهذا السند بعينه سنسد أبى داؤد عن أبى كامل وإن كان سياقه يغاير سياق مسلم حيث قال فى ”باب طول القيام من الركوع وبين السجدين“

”حدثنا مسدد وأبو كامل - دخل حديث أحدهما فى الآخر - قالوا: حدثنا أبو عوانة عن هلال بن أبى حميد عن عبد الرحمن بن أبى لیلی عن البراء بن عازب قال: رقت محمداً صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو كامل: رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فوجدت قيامه فركعته وسجدته ، واعتداله فى الركعة فسجدته ، وجلسته بين السجدين وسجدته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء . قال أبو داؤد : قال مسدد: فركعته واعتداله بين الركعتين فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته ، فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء“ ا هـ .

قال الفقيه العلامة المحدث أبو ابراهيم خليل أحمد الحنفى السهارنبورى فى ”بذل المجهود فى حل أبى داؤد“

”وأخرج النسائى هذا الحديث من طريق عمرو بن عون (قلت: والدارمى أيضاً من طريقه) قال: حدثنا أبو عوانة بهذا السند قال: رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاته فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركعة فسجدته فجلسته

بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء . وأخرجه أيضاً الامام احمد في "مسنده" من طريق عفان قال : حدثنا ابو عوانه - ولفظه كحديث مسلم ، فيستدل بهذه الاحاديث على أن ما أخرجه أبو داود من لفظ أبي كامل وقع فيه الغلط والتصحيح ؛ فان كلهم ذكروا الجلسة بين التسليم والانصراف ، وقال أبو كامل : "وسجدته ما بين التسليم والانصراف" . فهذا غلط فيه وان حمله بعض الشراح على سجدة السهو ، وكان في أصل الرواية : "وسجدته وجلسته ما بين التسليم والانصراف" فسقط منه لفظ "فجلسته" وكذلك ادخال الكاف على ركعته وسجدته . وكذلك ذكر "سجدته" بعد ركعته فكلمها وهم فيه وسقوط ونغير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان . ولعل ذكر أبي داود حديث مسدد بعد هذا اشارة الى وهم روايه أبي كامل ؛ ولكن يشكل هذا بما رواه مسلم من حديث حاتم بن عمر وأبي كامل عن أبي عوانه - الا أنها اختلفا ، فقال أبو كامل : عن أبي عوانه - ، وقال حاتم : حدثنا أبو عوانه - بهذا السند ثم ساق الحديث ولم يذكر الاختلاف في لفظيها بل ظاهر سياقه يدل على أنها اتفقا على هذا اللفظ الذي يوافق لفظ مسدد ، فكيف يمكن أن يكون سياق أبي كامل عند أبي داود على خلاف سياقه عند مسلم . والتفصي عن هذا الاشكال عندي صعب ، اللهم الا أن يقال : أن أبا كامل لما روى الحديث لمسلم كان حافظاً له فرواه على وجهه ثم بعد ذلك لما رواه لأبي داود نسيه فرواه بالمعنى وغلط فيه . وهذا على تقدير أن يكون الوهم مضافاً الى أبي كامل ، ويمكن أن يكون الوهم والغلط من المصنف

أبي داؤد كما يدل عليه قوله: "دخل حديث أحدهما في الآخر" أي لم يحفظ لفظ أحدهما من الآخر ثم بين ذلك فميز لفظ مسدد من لفظ أبي كامل فاختلط عليه ونسب لفظ مسدد إلى أبي كامل ولفظ أبي كامل إلى مسدد، وكان هذا السياق الذي نسبته إلى أبي كامل سياق مسدد، وصحة هذا الجواب موقوف على أن يوجد حديث مسدد في موضع آخر على هذا السياق ولا يكون مخالفاً له ولكن تتبعنا فما وجدت سياق مسدد عند غير أبي داؤد. والأولى أن يقال: إن هذا إن كان غلطاً وتصحيحاً فليس هذا من أبي كامل ولا من المصنف بل هذا تصحيح نشأ من الناسخ وتصحيح النساخ أكثر من هذا وأقبح والله تعالى أعلم" اهـ

قلت: وصحة هذا موقوف على ابداء نسخه- صحيحه- خاليه- عن هذا الابدال والتغيير والأفيرتفع الأمان عن صحة الكتب المتواترة عن مؤلفيها ويدعى التصحيح والتحريف من شاء في أي حديث شاء. والصحيح عندي هو الجواب الأول فاني بحمد الله قد اطلعت على سياق مسدد في "كتاب السنن الكبير" للحافظ البيهقي فوجدته كما أورده أبو داؤد في "سننه" وفيه أيضاً لفظ أبي كامل على ما مافه مسلم عنه، قال البيهقي في "باب ما يستحب من أن يكون مكث المصلي في هذه الركأن قريباً من السواء": ما لفظه:

"أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنبا أحمد بن عبيد الصغار ثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا أبو كامل ومسدد (ح وأخبرنا) أبو عبد الله الحافظ أنبا أبو النضر الفقيه ثنا محمد بن أيوب أنبا مسدد قالوا ثنا أبو عوانة عن هلال بن أبي

حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : رقت محمداً صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركوع فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السوء" ا هـ

فما أورده صاحب "الدراسات" من سياق أبى كامل بروايه - أبى داؤد ليس فيه شئ يدل على مدعاه ولو بوجه من الوجوه .

واما روايه - مسدد فهي أيضاً لا تدل على الجلسة الطويلة - التى تسع الاذكار الواردة عقب الصلوات بل على الجلسة التى تقارب الركوع والقومة والسجدة والجلسة بين السجدين ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً فى صلاه ، وقد جاء بيانها فى حديث عائشه رضى الله عنها مفصلاً وذكره المصنف فى الكتاب .

واما ما وقع فيه من ذكر قيامه صلى الله عليه وسلم فيعارضه ما رواه البخارى فى "باب استواء الظهر فى الركوع وحد اتمام الركوع والاعتدال فيه والاطمينه" من "جامعه" من حديث شعبه "قال : اخبرنا الحكم عن ابن أبى ليلى عن البراء بن عازب قال : كان ركوع النبی صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين واذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السوء" ا هـ ورواه فى "باب الاطمينه" حين يرفع رأسه من الركوع" من طريق أبى الوليد عن شعبه به ، قال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى "فتح البارى بشرح صحيح البخارى" .

"والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في "باب استواء الظهر" وهو قوله: "ما خلا القيام والقعود" ووقع في روايته لمسلم: "فوجدت قيامه فركعته فاعتداله" الحديث، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهم الراوى الثقة على خلاف الأصل، ثم قال في آخر كلامه: فليُنظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من محارج الحديث. ١٥ وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ولم يذكره الحكم عنه وليس بينها اختلاف في سوى ذلك إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله: ما خلا القيام والقعود. وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيها أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا القعود، والمراد به القعود للشهد"

١٤

قلت: وليس في حديث الحكم ذكر الجلسة بين التسليم والانصراف أيضاً فليتبه. وقال العلامة المحدث المتكلم شبير احمد العثاى الديوبندى الحنفى في "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم":

"والذى يغلب على الظن - والله سبحانه وتعالى اعلم - هو ما قاله بعض العلماء: من كون ذكر القيام في هذا الحديث وهماً، واستثناء القيام والقعود هو أصح واقرب إلى ما هو المنقول من نفسه صلاته في أكثر الأحيان، وإن التقارب

أما هو في غير هذين الركنين ، ويشهد لذلك أنه لم يذكر في الحديثين جلوس التشهد ، فيكون ذكر القيام وهما من رواه ؛ فإن القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب“  
 ١ هـ ( ج - ٢ ص ٨٧ طبع الهند )

والذي يدل على أن الجلسة بعد الصلاة لم تكن طويلة-  
 تحديث ابن أبي ليلى هذا الحديث انكاراً على من اطال القومة قال ابو داود الطيالسي في ”مسنده“ .

”حدثنا شعبه قال : أخبرني الحكم أن مطربين ناهيه-  
 لما ظهر على الكوفة- أمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي بالناس فصلي ، فكان إذا رفع رأسه من الركوع أطال القيام ، فحدثت به ابن أبي ليلى فحدث عن البراء بن عازب قال : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى فركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من السجود ، وبين السجدين قريباً من السواء“ ١ هـ

وتفسير هذه الاطالة مروي في ”صحيح مسلم“ من طريق شعبه عن الحكم قال :

غلب على الكوفة رجل قد ساء زمن ابن الأشعث فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي بالناس فكان يصلي فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول ”اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد أهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما سئعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد .  
 قال الحكم : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى فقال : سمعت البراء بن عازب يقول : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وركوعه واذا رفع رأسه من الركوع وسجوده وبأبين السجدين قريباً من السواء . قال شعبه : فذكرته لعمرو بن مرة فقال قد رأيت ابن أبي ليلى فلم تكن صلاته هكذا .

فظهر من هذا أن ما ذكره مسدد من "جلسته عليه الصلاة والسلام بين التسليم والانصراف" لم تكن بحيث تسع هذا المقدار الذي أطال به أبو عبيدة في قوته . فضلاً عن أن تكون طويلة . مقدرة بقدر قيامه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كما زعمه صاحب "الدراسات" .

هذا وأخرج عبد الرزاق من حديث أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ساعه يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رصفه . أخرج أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" عن أبي الأحوص قال : كان عند الله إذا قضى الصلاة انقفل سريعاً ، وأخرج عن ابن عمر قال : كان الإمام إذا سلم قام ، وأخرج عن أبي رزين قال : صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو . وأخرج عن مجاهد قال قال عمر : حلوس الإمام بعد التسليم بدعه . وأخرج عن محمد بن قيس عن أبيه قال : كان أبو عبيدة بن الجراح إذا سلم كأنه على الرصف حتى يقوم . وأخرج عن عاصم عن عوسجة بن الرباح عن ابن أبي الهذيل عن ابن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يجلس الا مقدار اللهم أنت السلام واليك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام . وأخرج عن مجاهد قال : أما المغرب فلا تدع أن تتحول . وأخرج عن طاووس أنه كان إذا سلم قام فذهب كما هو ولم يجلس . أ هـ (مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ج - ١ ص ٢٠٤ طبع ملتان الباكستان الغربية)

الكبير" على "نية المصلي" (وحدّث أبي داود عن أبي رمنة لا يعارض حديث عائشة لأنه لا يعادله في الصحة ، ولأنه لا مخالفة بينهما لأن المكث مقدار ألهم أنت السلام إلى آخره فصل ، ولا دليل - أي في حديث أبي رمنة - على المكث أكثر من ذلك فبكره لمخالفته ما كان دأبه صلى الله عليه وسلم كما هو مفهوم حديث عائشة . وما ورد من الأحاديث في الأذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقب الفرض قبل السنة بل يحمل على الإتيان بها بعد السنة ، ولا يخرجها تخلل السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها لأن السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها ، فلم تكن أجنبية عنها ، فما يفعل بعدها يطلق عليه أنه فعل بعد الفريضة وعقبها . وقول عائشة رضي الله تعالى عنها : "مقدار ما يقول" يفيد أن ليس المراد منه أنه كان يقول ذلك بعينه ؛ بل معناه كان يقعد زماناً يسع المقدار ونحوه من القول تقريباً ، فلا بنا في ما في "الصحيحين" عن المغيرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول : دبر كل صلاة

---

وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن أبي الزناد قال : سمعت خارجة بن زبد وقد يعيب على الأئمة جلوسهم في صلاتهم بعد أن يسلموا ، ويقول : السنة في ذلك أن يقوم الإمام ساعة يسلم قال البيهقي : وروينا عن الشعبي وإبراهيم النخعي أنها كرهاه ، ويذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله أعلم (ج - ٢ ص ١٨٢) .

مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلد منك الجلد ، وما في مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شئ قدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ؛ لأن المقدار المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من هذه الأذكار ) إنتهى . ونحوه في " فتح القدير " وغيره .

ثم إن حديث البراء رضى الله تعالى عنه الظاهر أن المراد بالصلاة فيه صلاة التهجد لأن المعلوم من حاله صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس طول القيام وقصر الركوع والسجود وغيرها ، والتيسير على من اقتدي به ، والإجتناب عن التعسير عليهم ، وفي التهجد لما أنه كان يعجبه ما يشق على نفسه الطيبة المقدسة في العبادة مماثلة القيام والركوع والسجود والإعتدال بعد الركوع والجلسة والقيود في المقدار تقريباً أو قربها كما يفصح عنه أحاديث " الصحيحين " وغيرها . ولو تركنا الظاهر وعدلنا عنه - مع أنه لا يجوز العدول عنه إلا بدليل ، وأين هو ؟ - فنقول : المراد من الصلاة في حديث البراء صلاة الفرض من الصلوات الخمس

فالظاهر أنه واقعة حال لا عموم لها على خلاف ما اعتاده صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس بناف لسنة وصل السنة الراتبة بالفريضة القبليّة ، وهى ثابتة بحديث عائشة مع الفصل بينهما بشئ يسير ؛ على أن حديث عائشة فى " صحيح مسلم " وحديث البراء فى " سنن أبي داؤد " وليس على شرطها ولا على شرط أحدهما ، فلا يستحى القائل بأنه : " ثبت عندنا ما ينفيه " على ما ذكره فى " الدراسة السابقة " : من تقديم أحاديث " الصحيحين " وواحد منها على ما فى غيرها ، ومن أنه يتركها مذهب يخالف حديث " الصحيحين " وإن ظهر تمسكه بما فى غيرها ؛ على أن الظاهر أن مورد حديث البراء المكتوبة التى ليست بعسدها سنة راتبة . وقوله فى الحديث ( ما بين التسليم والإنصراف ) يعين هذا المحمل ، وإلا لتميل ما بين الفريضة والسنة .

ثم نقول إن حديث أبي رمثة لا مخالفة له بحديث عائشة لما مر فهنا هو الجمع بينهما بيناً ، وإن تركنا الجمع وأخذنا بالترجيح فنقول : بترجيح حديث مسلم الثابت صحته وحسنه ، واتفق الأئمة على قبوله على حديث " سنن أبي داؤد " هو مما لم يعلم صحته ، ولم يثبت فيه أنه على شرطها أو على شرط أحدهما .

وما أورده القسطلانى (١) من الآثار فى قراءة الأوراد بعد

(١) قال فى " دراسات اللبيب " ما نصه :

" كان بعض الصحابة يخرج من المسجد لحصول الفصل ،

وكان بعضهم يتكلم عقيب الفرض لذلك على ما أورده  
القسطلاني من آثارهم في "شرح البخاري" ١ هـ (ص ٤٠٦)

ولم يبين صاحب "الدراسات" في أي موضع أورد القسطلاني  
هذه الآثار من "شرحه" وإنما وجدت فيه في "باب مكث الامام  
في مصلاه بعد السلام" ما نصه :

"(عن نافع) مولى ابن عمر (قال كان ابن عمر) بن الخطاب  
(يصلى) النفل (في مكانه الذي صلى فيه الفريضة) ولابن ذر  
عن الحموي "فريضة". ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن  
ايوب عن نافع قال : كان ابن عمر يصلى سبحة مكانه (وفعله)  
أي صلاة النفل في موضع الفرض (القاسم) بن محمد بن أبي بكر  
الصديق رضى الله عنهم ، وهذا وصله ابن أبي شيبة (ويذكر)  
بضم أوله سبياً للمفعول مما وصله أبو داود وابن ماجه لكن  
بمعناه (عن أبي هريرة رفعه : لا يتطوع الامام في مكانه) أي  
الذي صلى فيه الفريضة (ولم يصح) ولابن عساكر "ولا يصح"  
هذا التعليق لضعف اسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم  
وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه ، وفي الباب عن المغيرة بن شعبه  
مرفوعاً أيضاً مما رواه أبو داود باسناد منقطع بلفظ : لا يصل  
الامام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول عن مكانه . ولابن  
أبي شيبة باسناد حسن عن علي قال : من السنة أن لا يتطوع  
الامام حتى يتحول عن مكانه ، وكان المعنى في كراهه ذلك  
خشية التباس المنازلة بالفريضة على الداخل" ١ هـ

وقال في حديث ام سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
سلم يمكث في مكانه يسيراً ، قال ابن شهاب : والله اعلم لكى ينفذ  
من يتصرف من النساء ١ هـ)

"وبقتضى هذا أن المأمومين اذا كانوا رجالاً فقط أنه لا  
يستحب هذا المكث" ١ هـ - النعماني -

المكتوبة فهي مع أنها في مقابلة المرفوع فلا اعتداد بها محمولة على أنها وردت في مكتوبة ليس بعدها سنة راتبة . والدليل عليه ما في " البدائع " و " شرح المنية " للعلامة ابن أمير الحاج ( وإن كان صلاة بعدها سنة يكره المكث قاعداً وكراهة القعود مروية عن الصحابة ، وردي عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنها أنها كانا إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف ) (١) انتهى .

وقد مر الجواب عن الأحاديث الواردة في الأذكار المعقبة مما يستحسن تعقيبها للمكتوبة ، ومما يستحسن تأخيرها عن الراتبة وأن المراد بقول عائشة : " مقدار ما يقول " المقدار التقريبي حتى أنه يشمل القدر الزائد على اللهم أنت السلام الخ جمعاً بين الأحاديث . وقد مر أيضاً الجواب عن الحديث الأول الدال على الجلسة الطويلة بين السلام والإنصريف ، وأن الحديث الثاني لا مخالفة فيه أصلاً . فالتسارع إلى الرواتب على الوجه المذكور قد ظهر استنانه بحديث " صحيح مسلم " و " سنن الترمذي " الذي قال الترمذي فيه أنه : حديث حسن صحيح ، وبحديث غيرهم . فثبت أنه قد ظهر الدليل القاطع في هذه المسئلة للخنفية وكذا ظهر

(١) قلت : أما أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه فرواه الامام ابو حنيفة في " كتاب الآثار " له ( عن حماد عن أبي الضحى عن مسروق أن أبا بكر الصديق كان اذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف - الحجارة المحلاة - حتى يتفطل اهـ ) والحديث مخرج في نسختي أبي يوسف ومحمد واللفظ لمحمد .  
- النعماني -

الجواب عن الحديتين الذين زعمهما المعترض نافيين وليس كذلك . فكيف يسوغ للمعترض أن يقول : إن التسارع إلى الرواتب بعد المكتوبات غير مباح عندنا ، وقد ثبت أنه سنة مؤكدة أو مستحبة يكره تركها بالحديث الصحيح فالصواب أن يقال إن ترك التسارع إليها بعدها غير مباح عندنا . وأيضاً لفظ ” عندنا ” في كلام المعترض يوهم أن ما أتى به هو مذهب الإمام أبي حنيفة وذويه ، فالواجب إسقاطه من كلام المعترض وإدخاله فيما هو الصواب . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا معنى تعجيل الرواتب عقيب الفرائض والتسارع إليها بعدها عند الحنفية ، وأنهم لم يقولوا بأن كل ما ورد من المعقبات يؤتى بها عقيب الراتبة ، فليس نسبة هذا القول إليهم إلا كذباً مفترى عليهم وهم براء عنه . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا أن التعجيل بعد القعود القدر المذكور مسنون مؤكد أو مسنون مستحب لا واجب ، فاندفع الشك والمين ، وارتفع الزيف من البين . والله تعالى الحمد . ويؤيد ما قلنا ما قال صاحب ” فتح المعين ” في حاشية شرح المسكين على الكنز ” ( ويكره تأخير السنة إلا قدر اللهم أنت السلام الخ وقال الحلواني : لا بأس بالفصل بالأوراد ، واختاره الكمال ) انتهى . فلفظ ” لا بأس ” يدل على أن كراهة تأخير السنة الزائد على ذلك المقدار كراهة تنزيهية لا تحريمية .

قوله والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث

الضعيف وأقوال الصحابة الخ (ص ٤٠٧)

قلت : قد ظهر بحمد الله تعالى في المسئلة المذكورة حديث حسن صحيح أخرجه مسلم في " صحيحه " وغيره في كتبه . ثم نقول : قد عرفت أن الحديث الضعيف عند الجمهور ومنهم الإمام أبو حنيفة لا يلتفت إليه في الأحكام (١) ولا يقدم على القياس الشرعي فيها ، وأن الإعتناء والإستمسك به فيها ليس مذهب الإمام أبي حنيفة أصلاً . فكيف يصح للمعترض ترك قول أبي حنيفة بمعارضة حديث ضعيف له على مذهب أبي حنيفة ! وأيضاً كيف يصح حينئذ قول المعترض في أول " هذه الدراسة " ( فإني ما تركت مذهب أبي حنيفة إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث ) انتهى . وإن قال أحد من قبله تخليصاً له عن هذا أنه إنما ترك قوله بالحديث الضعيف ، إما بناءً على رأي نفسه الذي رآه ، أو بناءً على ما روى عن الإمام أحمد بن حنبل من تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال فنقول : لا خلاص للمعترض بهذا عن الإشكال الثاني ولا مفر له عنه أبداً . ثم إن قوله ( وأقوال الصحابة ) وهنا كما أنه يكذب قوله الأول المذكور في أول " هذه الدراسة " ويناقضه كذلك يفضيه

(١) قال الإمام النووي في " شرحه على صحيح مسلم "

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شئ لا يفعله إمام من أئمة المعدّين ، ولا محقق من غيرهم من العلماء اهـ (بحث الكشف عن معائب رواة الحديث) محمد عبدالرشيد النعماني

إلى الوقوع فيما فيه خلاف الإجماع. قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (نقل الإمام في "البرهان" إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة رضى الله تعالى عنهم - أي مجتهدهم - بل على الزامهم تقليد من بعد الصحابة من الأئمة الذين سبوا - أي حققوا وتعمقوا - ووضعوا أبواب الفقه وفصوله وفصلوها ومساثلها تفصيلاً ودونوا كتبهم ، فإنهم أوضحوا وهذبوا بخلاف مجتهدى الصحابة فإنهم لم يعتنوا بذلك ) انتهى محصل كلامهم . ومن المعلوم أن من بعدهم من الأئمة الموصوفين بالصفات المذكورة ليسوا إلا الأئمة الأربعة . ثم قول الإمام في "البرهان" بالإجماع على منع العوام منه دال على أن منع المجتهدين عن تقليد مجتهدى الصحابة مختلف فيه ، فعن أبي حنيفة قولان في وجوب تقليدهم عليهم ، والأشهر عنه القول بالوجوب إذا لم ينف قولهم السنة المرفوعة وإلا فلا يجوز تقليدهم عنده . وهو المذهب . ومذهب الإمام الشافعى عدم جواز تقليدهم مطلقاً . وما لا يشك فيه أن المعارض نفسه من العوام بمعنى غير المجتهدين فتقليد المعارض قول واجد من الصحابة فصاعداً وتركه قول أبى حنيفة به مخالف لما ثبت بالإجماع . ثم إن كان قول ذلك الصحابي خارجاً عن أقوال الأئمة الأربعة فتقليده فيه خارج عن الإجماع من وجه آخر أيضاً ، فقد انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وبهذا الإجماع الأخير نطقت العبارة المذكورة المنقولة عن "التحرير" و "شرحيه" وعبارات "الأشباه والنظائر" و

”الشروح الثلاثة“ على ”جوهرة التوحيد“ فمن العجب العجائب المذهب الملقب من مخالفة هذين الإجماعين .

قوله وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة الخ (ص ٤٠٧)

قلت : قد علم صريحاً من كلام المعارض فيما قبل ، أن قول واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان إذا ثبت عنه فهو قول جميعهم عنده بلاريب - وإن كان عموم هذا الحكم من المعارض رجعاً بالغيب - وأنه إذا ثبت قول واحد منهم في أي مسألة ثبت إجماعهم فيه ، وأن إجماع أهل البيت عنده إجماع معتبر ، وأن إجماع أهل المدينة عنده أيضاً إجماع معتبر كإجماع أهل البيت ، إلا أنه ما قال في أهل المدينة المشرفة أن قول واحد منهم مذهب باقٍ بهم عموماً . وصريح كلامه ههنا دل على أنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة ولو على وجه التعيين والمعلومية وخالفه قول تابعي من غير علماء الزهراوين - سواء كان من الأئمة الإثني عشر أو من سائر أولاد الإمام الحسين أو من آل سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم كما هو ظاهر إطلاق كلام المعارض ، أو أراد بعلماء الزهراوين الأئمة الإثني عشر فقط كما علم من خارج عقيدة المعارض حيث كان يحصر العالمية وخلافة النبوة فيهم ، ولا يقول بشي منها في غيرهم من أولاد سيدنا الحسن المجتبي مطلقاً وسائر آل سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهما

ومن غير العلماء أهل المدينة . فإن ظهر له في أحد القولين سواء كان قول أبي حنيفة أو قول ذلك التابعي مرجح فعمله على المرجح عنده لا على ما هو المرجوح عنده ولو كان قول أبي حنيفة . وإن لم يظهر له مرجح فيه فأمر العمل على قول أبي حنيفة أو على قول ذلك التابعي عنده على السواء بل يقدم العمل بقول أبي حنيفة على قوله هناك لما أن ذلك التابعي ليس من علماء الزهراوين ولا من العلماء أهل المدينة ، وأنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة - ولو على وجه التعيين والمعلومية - وخالفه قول تابعي من علماء الزهراوين أو قول تابعي من علماء المدينة الطيبة - على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية - سواء كان مالكا أو فقيها من الفقهاء السبعة الذين مر ذكرهم في هذه التعاليقات أو علما أو فقيها غيرهم وهو من أهل المدينة طيبة ، فالمعترض حينئذ يترك العمل بقول أبي حنيفة البته ويستمسك عملاً بقول ذلك التابعي من علماء الزهراوين أو ذلك التابعي من علماء المدينة ويعمل به حتماً ولو ظهر له مرجح في جانب قول أبي حنيفة أيضاً . وهذا الذي أفاده المعترض ههنا جميعه خلاف الإجماع الذي ذكرناه بلا ريب أيضاً ؟ بل قد يكون خرقاً للإجماعين المذكورين لما مر . ولم يقل أحد من العلماء بجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين منهم ؛ بل قد انعقد الإجماع بعد على عدم جواز تقليد جميع التابعين ومن بعدهم من المجتهدين سوى الأئمة الأربعة لما مر قبل .

ثم إن قول المعترض السابق ( إما أن يعارضه عندي شئ من

السنة ص ٤٠٥) كما يعم الحديث وأقوال الصحابة عنده كذلك يعم الحديث الصحيح والحسن الذي عارضوا قول الإمام على ما هو المعلوم المتبين . وظاهر كلامه هذا مطلق فيما إذا كان إلى جانب الإمام شئ من السنة ، وله قوة المعارضة مع ذلك الشئ الأول ، وفيما إذا لم يكن كذلك . وقوله ( فإن عارضه أتركه الخ ص ٤٠٥ ) يتضمن أنه تكلم المعارض وهنا على الشق الثاني من هذا الإطلاق دون الشق الأول وأخذ من الأول ، ولم يتعرض للشق الأول من شقيه أنه ما إذا يفعل فيه . وقوله آخر ( هذا إذا عارض القول المحررد شئ من السنة ص ٤٠٧ ) يعين أن كلامه إنما هو في الشق الثاني لا غير . فكيف يصح قوله ( فالأمر عندي على سواء بل حسن الظن إلى الإمام الخ ص ٤٠٧ ) فإن " شيئاً من السنة " هو المرجع ، ولا مناص له عن هذا الاعتراض ، لكن كان من الواجب عليه على هذا أن يقول : " والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة وأقوال التابعين من علماء الزهراوين ومن علماء المدينة " وبعد اللئيم المائي لا خلاص للمعارض من أن يكون كاذباً في قوله الذي أورده في أول هذه " الدراسة " ومر ذكره . وإذا لم يزد المعارض هذا اللفظ في تفسير لفظ " شئ من السنة " كان الواجب عليه إسقاط قوله ( وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة - إلى قوله - بتقديم قوله على غيره من التابعين ص ٤٠٧ ) ثم إن المعارض قال ( وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة ص ٤٠٧ ) فتميد قوله بالتعين والمعلومية ، وهذا التقييد

ليس للإحتراز عن القول السدى يغلب على الظن صحة نسبته إلى أبي حنيفة ، وعن القول الذى يشك فيه فيها ؛ بل لأن حكم القول المتعين المعلوم إذا كان عنده كما ذكره فغيره من الشقين المذكورين أولى به . وأيضاً قيد ( ولم يظهر على أحد القولين ما يرجحه على الآخر ص ٤٠٧ ) فى كلامه يفيد أنه إذا عارض قول الإمام المجرد شئ من السنة يجوز أن لا يظهر هناك ما يرجح أحد القولين على الآخر . وهذا مما يستحيل إذ شئ من السنة هو المرجح فلا جواز لهذه الصورة أصلاً . وأيضاً تقييده العلماء بالزهرائين يفيد أن قول الإمام القمقام مجتهد لأنام حجة الإسلام الإمام محمد بن على بن أبى طالب رحمه الله تعالى ورضى عنه المعروف " بابن الحنفية " لا يساوى قول مالك ولا نحوه من علماء المدينة عند المعارض . فقول مالك ونحوه يجوز به عنده أو يجب به عنده ترك العمل بقول الإمام أبى حنيفة . وقول الإمام محمد بن الحنفية الذى أقر باجتهاده المؤلف والمخالف ليس بهذه المثابة عنده بل قوله كقول سائر التابعين عنده . وأيضاً كلام المعارض هذا يشير إلى أنه على المذهب الجعفرى - المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه اقترأ ممن نسبته إليه - أو إلى أنه على مذهب الزيدية - المنسوب إلى سيدنا زيد بن على بن الحسين رضى الله تعالى عنهم كذلك - لكون مذهب كل واحد منهما قول عالم من علماء الزهرائين عند المعارض على ما عرف من عقيدته فى الخارج ، ويشير إلى بعض منه كلامه فى آخر رسالته المسماة " بالحجة الجليلة فى رد من قطع بالأفضلية " بل على

ما سمعت من كلامه من أن "قول واحد منهم مذهب باقيمهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" كان مذهب الجعفرية عنده مذهب جميع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وأنه إجماع معتبر عنده ، فيجب عليه أن يهدم بهذا المذهب جميع المذاهب الباقية لكون أقوال كل واحد منهم لم يتحقق فيها الإجماع المعتبر . وأيضاً أفاد قوله هذا أن مذهب مالك هو المقبول عنده دون مذهب أبى حنيفة فيما إذا تعارض قولها وتخالف . ومن التناقض الغير المسموع القول باعتناء مذهب عالم من علماء الزهراوين ومذهب عالم من علماء المدينة الشريفة كليهما إلا أن يدعى أن عند تخالف قوليهما يرجح قول أحد الجانبين على الآخر عنده . ثم قوله ( وإذا لم يعارضه شئ من السنة ص ٤٠٧ ) لوfer قوله "شئ من السنة" بما ذكره المعارض يفيد أن المعارض يعمل بقول أبى حنيفة المتعين والمحتمل بقسميه وإن وجد في خلافه قول عالم من علماء الزهراوين وعالم من علماء المدينة فهذا من أشد ما يحترق به قلب المعارض عند التنبيه به . وإن فسر قوله "شئ من السنة" بما ذكره المعارض مع ما زدنا عليه قبل لحلال كلامه عن الإشكال وعن إفادته ما لا يعتقده المتكلم به .

قوله فإنى لم أجد له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لأتركه ( ص ٤٠٧ )

قلت : مسح الرقبة عند بعضهم سنة ، وعند بعضهم أدب ،

وعند بعضهم مستحب . والحديث الذي ثبت به مسح الرقبة في الوضوء هو حديث كعب بن عمرو اليامي الذي رواه الطبراني عنه رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ ففضض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، فلما مسح رأسه قال هكذا وأومى بيده في مقدم رأسه حتى بلغ بها إلى أسفل عنقه من قبل قفاه) انتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصل " (سنده لا ينزل عن درجة الحسن) إنتهى . وحديث وائل بن حجر الذى رواه البزار في صفة وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم عنه رضى الله تعالى عنه ، وفي آخره (ثم مسح على رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ثلاثاً وظاهر رقبته) إنتهى . وحديث ابن عمر الذى رواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " عنه رضى الله تعالى عنه (أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة) إنتهى . (١)

(١) قلت : ذكره في " تاريخ أصبهان " في ترجمته عبد الرحمن

بن داود بن منصور ، أبى محمد الفارسى فقال :

"حدثنا محمد بن احمد بن محمد ثنا عبد الرحمن بن داود ثنا عثمان بن خرزاد ثنا عمرو بن محمد بن الحسن المكتب ثنا محمد بن عمرو بن عبيد الانصارى عن أنس بن سبرين عن ابن عمر أنه : كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة" (ج - ٢ ص ١١٥ طبع ليدن بمطبعة برنل ١٩٣٤ م)

وحدیث ابن عمر الذی رواه أبو الحسن بن فارس عنه رضی الله تعالى عنه قال الإمام العلامة ابن أمیر الحاج فی " شرحه " علی " منیة المصلی " ( وقال شیخنا الحافظ قاضی القضاة شهاب الدین ابن حجر قرأت جزأ رواه أبو الحسن بن فارس وفيه بإسناده عن فلیح بن سلیمان عن نافع عن ابن عمر رضی الله تعالى عنها أن النبی صلی الله تعالى علیه وسلم قال : من توضأ ومسح یدیه علی عنقه وقی الغل یوم القیامة ، وقال - أی الحافظ ابن حجر - هذا إن شاء الله صحیح ) (١) انتهى . وحدیث ابن عمر الذی رواه الدیلمی فی " الفردوس " عنه رضی الله تعالى عنه ( أن رسول الله

ومحمد بن احمد شیخ أبی نعیم هو أبو بکر المفید قال الحافظ العراقی : هو آتیه . وهو من رجال " المیزان " للذهبی ، وقد حدث عنه البرقانی فی " صحیحه " مع اعتذاره واعتراؤه أنه لیس بحجة . ومحمد بن عمرو بن عبید الانصاری ضعفه یحیی القطان وابن سعید وذكره ابن حبان فی " الثقات " وقد اورد الحافظ ابن حجر العسقلانی هذا الحدیث فی " تلخیص الخیر " ونقل اسناده من " تاریخ اصبهان " ومرو علیه من غیر أن یکلم علی رجاله .

(١) قلت : لیس قائل هذا ابن حجر بل هو قد نقل هذا الکلام برسته عن " البحر " لارؤیانی ثم اعقبه بقوله : قلت : بین ابن فارس وفلیح مقاراة فینظر فیها اه ( تلخیص الخیر ص ٤٣ طبع دهلی بمطبعة الانصاری ١٣٠٧ ) - النهای -

صلى الله تعالى عليه وسلم قال مسح الرقبة أمان من الغل ( انتهى (١) .  
 وحديث مصرف بن عمرو رواه ابن السكن في "مسنده" عنه  
 رضى الله تعالى عنه ، وفي آخره ( ثم مسح صلى الله تعالى عليه وسلم  
 رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ولحيته ورقبته ثلاثاً ) انتهى . ومرسل  
 موسى بن عقبة الذى رواه أبو عبيد في "كتاب الطهور" عنه  
 رحمه الله تعالى ( أنه قال : من مسح قفاه مع رأسه وفي الغل يوم  
 القيامة ) انتهى . قال الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه" المذكور  
 ( وهو مرسل جيد ، وله حكم الرفع ؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأى )  
 انتهى . ثم قال ابن أمير الحاج في ذلك "الشرح" : ( ذكر هذا كله  
 في عمدة القارى ) انتهى . ولا تنس ههنا الموقوف المروى عن  
 ابن عمر في "تاريخ أصبهان" للحافظ أبي نعيم . (٢) وقد تقدم ،

(١) قلت : قال العراقى في "المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار"  
 في تخريج ما في الأحياء من الأخبار : هو ضعيف

(٢) وقال الحافظ البيهقى في "السنن الكبرى"

"أخبرنا" عبد الواحد أنا أبو القاسم بن عمرو ثنا أبو حصين

ثنا يحيى ثنا أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن مجاهد عن

ابن عمر أنه كان إذا مسح رأسه مسح قفاه مع رأسه

( ج - ١ ص ٧ )

فاجتمع هناك لإثبات مسح الرقبة في الوضوء سنة أحاديث مرفوعة ، وواحد من المراسيل - وهو في حكم المرفوع - وواحد من الموقوفات . فالعجب كل العجب من المعارض وقد عد نفسه محدثاً كاملاً ، وحمل أثقال المجتهدين على نفسه ، وعاندهم بها وعارضهم مدعياً أنه بذلك يليق ولم يقف على هذه الأحاديث التي يعرفها صبيان زماننا ومذهبنا بحمد الله تعالى ومنتهاه ، وأدخل هذا المثال في ما لم يعارضه - أي القول المجرد للإمام - شيء من السنة . فقلوه : ( فإني لم أجد له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ) من أعجب العجائب . (١)

(١) وقال الفاضل . الكنتوي أبو الحسنات محمد عبد الحثي في "تحفة الطلبة" في تحقيق مسح الرقبة - " ما نصه  
"حاصل المرام في هذا المقام انهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها أنه بدعه - كما ذهب اليه جمهور الشافعية - والمالكية - وغيرهم ، وليس هذا القول بذاك فإنه لا معنى لكونه بدعه - بعد ثبوته بالحديث وإن كان ضعيف الاسناد ، نعم مسح الخلقوم بدعه - بالانفاق لعدم ثبوت ذلك .

وثانيها أنه منه - كما ذهب اليه أكثر المشايخ وهو أيضاً ليس بذلك فإن السنية - متوسطة - على ثبوت الاستمرار وإذا ليس فليس .

وثالثها أنه مستحب كما ذهب اليه أكثر اصحابنا المتأخرين وهو المذهب المنصور لثبوته من فعل صاحب الشرع

قوله فإن لم أجده حديثاً مرفوعاً فضلاً عن أن أجده له  
ما يدل الخ (ص ٤٠٨)

قلت: قال العلامة الحلبي شارح "منية المصلي" في  
"شرحه" عليها (وذكر أبو نصر الأقطع في "شرح القدوري"  
أن المزني قال: زاد أبو حنيفة تكبيرة في القنوت لم تثبت في  
السنة، ولا دل عليها قياس. قال وهذا خطأ منه فإن ذلك مروى  
عن علي وابن عمر والبراء بن عازب رضى الله تعالى عنهم. وقال  
ابن قدامة في "المغني" وقد روى عن عمر أنه كان إذا فرغ من  
القراءة - أى في ثالثة الوتر - كبر ثم قال الأقطع: والقياس يدل  
عليه فإن التكبير للفصل والانتقال من حال إلى حال، وحال القنوت  
مخالف لحال القراءة) انتهى. وقال الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه"

أحياناً، وهو مناط الاستحباب.

وبه ظهرت سخافته ما في "دراسات اللبيب في الأسوة  
الحسنة بالعيب" عند ذكر المسائل التي وقعت بخالفه  
للاحاديث (ومن هذا القسم من المعاملات عندى مسح الرقبة  
في الوضوء، فإن لم أجده مستدأ مرفوعاً ولا موقوفاً،  
ومع ذلك لا اتركه) انتهى وقد أحسن في قوله: "لم أجده"  
حيث لم يأت بالنفي الحقيقي، وعدم الوجدان لا يدل على  
عدم الوجود فإن من وجد شيئاً معه زيادة علم بالنسبة  
إلى من لم يجد "أه

على "منية المصلى" (ثم إذا أراد القنوت بعد فراغه من القراءة في الركعة كبر ورفع يديه ثم قنت كذا رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود رضى الله تعالى عنه) انتهى . وقد أخرج الحافظ ابن أبي شيبة في "مصنفه" بسنده المتصل إلى عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله -- أى ابن مسعود -- رضى الله تعالى عنه (أنه كان يرفع يديه في قنوت الوتر) وقد روى أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه عن عبد الله (أنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر) وقد أخرج أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه (أن عبد الله بن مسعود كان إذا فرغ من القراءة -- يعنى في الركعة الأخيرة من الوتر -- كبر ثم قنت فإذا فرغ من القنوت كبر ثم رقع) انتهى . وبهذا الأثر الأخير تبين معنى الأثرين الأولين لأن التكبير والرفع لا يكونان إلا مقارنين أو قريبين من المقارنة ، والرفع لم يشرع إلا مع التكبيرة كما سيحى ، فقد عرف بهذا أن رفع اليدين الذى جاء به الأثران الأولان ما كان إلا مقارناً مع تكبيرة القنوت أو قريباً منها . فعنى قوله "في قنوت الوتر" فى أول قنوته . ومعنى قوله "إذا قنت" أى إذا أراد الشروع فى قنوت الوتر فحصل الجمع بينهما ، لا سيما وكلها نقلها الأسود عن ابن مسعود . وقال العلامة الحلبي فى "شرح المنية" أيضاً (رفع اليدين حذاء الأذنين فى قنوت الوتر مروي عن ابن مسعود ، وابن عمر وابن عباس وأبي عبيد ، واسحق) انتهى . وقال الحافظ العيني فى "شرح المسداة" (أن رفع اليدين ثبت

حالة التكبير في القنوت ، وأنه غير مشروع بلا تكبير - كتكبير الإفتتاح وتكبيرات العبدین ) انتهى . وبما ذكرنا عرف أن تكبير القنوت مروية عن عمر ، وعلى ، وابن عمر ، والبراء بن عازب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم . (١) وأن رفع اليدين عندها مروى عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي عبيد واسحاق ، وأن تكبيرته قام على تأييد القول بها القياس الصحيح الشرعى ، وأن رفع اليدين فيها قام على تأييد القول به القياس الشرعى أيضاً .

(١) قلت : وذكر محمد بن نصر المروزي في "باب التكبير للقنوت" من "كتاب الوتر"

"عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب لما فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن علي أنه كبر في القنوت حين فرغ من القراءة وحين ركع ، وفي روايه كان يفتح القنوت بتكبيره ، وكان عبدالله بن مسعود يكبر في الوتر اذا فرغ من قراءته حين يقنت واذا فرغ من القنوت ، وعن البراء أنه كان اذا فرغ من السورة كبر ثم قنت ، وعن ابراهيم في القنوت في الوتر اذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع وعن سفيان كانوا يستحبون اذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت ، وعن احمد اذا كان يقنت قبل الركوع افتتح القنوت بتكبيره (ص ١٣٣ طبع لاهور سنة ١٣٢٠)

ثم إن المصرح به في كتب فقه الحنفية هو أن "تكبير القنوت مستحب" ومن قال بوجوبه أخذوا عليه . فكيف يليق بمثل المعارض أن ينسب القول بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر المردود عند الحنفية للمرة إلى جميعهم ؛ بل إلى إمامهم أبي حنيفة . نعم لو قيل بوجوبه بعد ما وجد التصريح به من الأئمة الأعلام بأن القنوت عليه لكان وجه القول بوجوبه هو ما ذكره وجهاً للقول بوجوب تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيدين وهو الإتصال بالواجب وهو وجه حسن . وقد عرف من كتب المذهب المعتبرة أن القول بوجوبه قول مرجوح عند الحنفية ، قال الشيخ علي القاري في "شرحه" على "النقاية" (يكبر - أي استحباباً - رافعاً يديه ثم يقنت فيه - أي في الوتر - ) انتهى . وقال في "البحر الرائق" (وينبغي ترجيح عدم الوجوب لأنه الأصل ولا دليل عليه . وفي "الظهيرية" أنه لا رواية للوجوب ) انتهى . ما في "البحر" . وقال في "طرفة المهتدى شرح تحفة المبتدى" (وأما تكبيرة القنوت فلم يذكروا وجوبها في أكثر الكتب ، وبعضهم عدها من الواجبات حتى أوجب السجود بتركها سهواً ) انتهى . وقال فيها في موضع آخر (وهذا التكبير قيل سنة ، وقيل واجب) وكلام شارح "النقاية" و "البحر" وعبارة "طرفة المهتدى" الأولى دلا على أن القول بأنها سنة مستحبة هو الراجح في المذهب ، وأن القول بوجوبها مرجوح فيه . وأما عبارة "طرفة المهتدى" الثانية فدلالتها على ترجيح القول بالسنة الإستحبابية لما

في "النهر الفائق" للعلامة عمر بن نجيم من أنه : ( إذا ذكر في الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكراً هو المختار ) انتهى . لاسيما وقد علم ترجيح الأول بالدليل الذي أتى به الشارحان المذكوران في "شرح المنية" وهذه التكبيرة في قنوت الوتر وإن لم يثبت فيه حديث مرفوع ، ولا ما يدل على استمرار وقوعها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهذه الآثار التي لم ينفها مرفوع أصلاً أفادت القول بأنها سنة إستحبابية ، وقد ثبتت هذه التكبيرة عن عمر وعلى أيضاً كما مر . وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم . ( اقتدوا بالذين من بعدي ) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً : ( عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ) بل لو قيل أن مأخذ القائل بوجودها يمكن أن يكون هذا لصح ؛ لكن المذهب أنها سنة إستحبابية كما مر . وقد تأيد القول بالسنة بالقياس الشرعي الذي مر أيضاً ، فلو لم يوجد فيه حديث مرفوع لا بأس به إن شاء الله تعالى ههنا ، فكيف صح للمعتز إدخال هذه المسئلة تحت قوله ( وأما إذا لم يعارضها شئ من السنة الخ ) ! ومن العجب أنه قال فيه : ( فإن لم أجده حديثاً مرفوعاً ) فقيده بالمرفوع إعلاماً بأنه وجد الموقوف فيه وقد عمم قوله " شئ من السنة " بحيث يعم أقوال الصحابة الموقوفة عليهم . ثم أدخل هذا المثال في ما لم يعارضه - أي القول الجرد - للإمام شئ من السنة . وإذا ترجح القول بأنها سنة مستحبة فنحن لا نعتقد إلا به .

ثم إنه يلزم على المعتز على ما أسسه في السابق وهو أن مذهب

واحد منهم - أى من الأئمة الإثنى عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم - مذهب باقيهم ، وأن إجماعهم إجماع معتبر عنده أن يقول قد انعقد إجماع أهل البيت المعتبر على وجوب تكبير القنوت أو سنيته لأنه قد ثبت القول والعمل به عن سيدنا على المرتضى . فلا بد أن يكون باقى الأئمة متفقين معه على هذا فثبت الإجماع المعتبر عنده على القول بأحد الأمرين فيه . وأيضاً إذا كان مهدي آخر الزمان عنده من الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت وآخرهم - على خلاف الأحاديث الصحيحة التي مرت ، وعلى خلاف مذهب جميع أهل السنة والجماعة أهل الحق والسعادة - ونقل المعارض فيما قبل كلام ابن العربى الدال على أن مهدي آخر الزمان معصوم لا يخطئ ، وأنه استحالة عليه وقوع الخطأ منه زماً منه أنه فى مهدي آخر الزمان الذى هو الإمام الثانى عشر منهم . وقال فيما سبق أيضاً: إن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ، فكيف اجترأ المعارض على الإنكار عن وجوب ذلك التكبير أو سنيته وهو يهدم قاعدته من أصلها أو يهدم ما قال ابن العربى فيه على زعم المعارض .

ثم إنه إذا كان لفظ " شئى من السنة " عاماً يشمل الحديث الضعيف وأقوال الصحابة الموقوفة عليهم فنقول : هذا القول باستحباب تكبير القنوت الصادر عن أبى حنيفة قد وافقه أقوال كثير من الصحابة الكرام العظام رضى الله تعالى عنهم ولم يوجد ما يعارضها لا من المرفوع البتة ولا من الموقوف ظناً والحمد لله

تعالى على ذلك .

قوله ومنها أيضاً قول الحنفية (١) بوجوب رفع اليدين  
الخ (ص ٤٠٨)

قلت : القول بوجوبه غير ثابت عنهم (٢) وأما القول بأنها  
سنة إستحبابية فثابت عنهم رحمهم الله تعالى . قال في " طرقة المهتدي "  
( وهذا الرفع - أي رفع اليدين - في تكبير القنوت سنة ) انتهى .  
وقد ثبت في أصل رفع اليدين فيه آثار فقد روي ابن أبي شيبه  
في " مصنفه " بسندين رفع اليدين فيه . وقال ابن أمير الحاج في  
" شرحه على منية المصلي " ( إن تكبير القنوت ورفع اليدين فيه  
رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود ) وقال العلامة الحلبي في " شرحه "  
على المنية " ( إن رفع اليدين حمداً للأذنين في قنوت الوتر مروى  
عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن عبيد ، وإسحاق  
رضي الله تعالى عنهم ) انتهى . (٣) لا سيما وقد أيده القياس

(١) ووقع في المطبوعه " قول ابن حنيفة " بدل " قول الحنفية "

(٢) قال قاضي خان في " فتاواه " ( رفع اليدين عند تكبير  
القنوت ليس بواجب كرفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح فلا يجب السهو  
بتركه ) اهـ

(٣) قلت : وروى البيهقي في " السنن الكبرى " في " باب رفع  
اليدين في القنوت " من طريق الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن لهيعة  
عن موسى بن وردان : أنه كان يرى أبا هريرة يرفع يديه في قنوته  
في شهر رمضان . قال الوليد : وأخبرني عامر بن شبل الجرمي قال :

الشرعى الذى نقلناه قبل عن "شرح الهداية" للعلامة العيني .  
 فالعجب كل العجب إدخاله فيما لم يعارضه - أى القول المجرد للإمام -  
 شئ من السنة ، ومعناه عنده ما ذكرناه نقلاً عنه . وبما ذكرنا  
 ظهر أن قوله ( ولم يثبت فى ذلك إلى الآن عندى أثر صحيح الخ  
 ص ٤٠٨ ) باطل لا يلتفت إليه ، فإن سندي أثر ابن مسعود اللذين  
 أتى بها ابن أبى شيبة فى "مصنفه" صحيحان بلاريب وحديث  
 ( لا ترفع الأيدى إلا فى سبع مواطن ، وعد منها تكبيرات  
 العبدن وتكبيرة القنوت . ) وإن كان معلولاً ضعيفاً لكن لما كان  
 المترص من عد الحديث الضعيف أقوى من رأى الرجال وقياسهم  
 كيف صح منه مع وجود هذا الحديث المرفوع الضعيف بأن قول

رأيت أبا قلابه يرفع يديه فى قنوته اهـ

وذكر محمد بن نصر المروزي فى "باب رفع الأيدى عند القنوت"  
 من "كتاب الوتر" ( عن الاسود أن عبدالله بن مسعود كان يرفع  
 يديه فى القنوت الى صدره ، وكان أبوهريرة يرفع يديه فى قنوته فى  
 شهر رمضان ، وعن أبى قلابه ومكحول أنها كانا يرقعان أيديهما فى  
 قنوت رمضان ، وعن ابراهيم فى القنوت فى الوتر إذا فرغ من القراءة  
 كبر ورفع يديه ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن محل عن ابراهيم قال :  
 قل فى الوتر هكذا ورفع وكيع يديه قريباً من أذنيه قال : ثم يرسل  
 يديه . وعن سفيان كانوا يستحبون أن تقرأ فى الثالثة من الوتر  
 "قل هو الله أحد" ثم تكبر وتضع يديك ثم تقنت ، وسئل احمد  
 يرفع يديه فى القنوت قال : نعم يعجبني . قال أبوداود : رأيت احمد  
 يرفع يديه ) اهـ

الإمام برفع اليدين في تكبير القنوت قول مجرد لا شئ معه من السنة ! فقد ثبت فيه شئ من السنة وهو الحديث المرفوع الضعيف وأقوال الصحابة والتابعين كما قدمنا . ولو سلمنا أن هذه الآثار ضعيفة كالحديث المرفوع ، فنقول : كثرة الآثار أبدت أنفسها فقوى بعضها بعضاً حتى صارت من باب الحسن لغيره ، وأبدت الحديث المرفوع الضعيف وقواها فأوصلها إلى درجة الحسن لغيره في رفع تكبير القنوت ، والله تعالى أعلم .

قوله حيث لا أفر في إتيان ما لم يثبت عندي الخ (ص ٤١٣)  
قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن أصل هاتين المسئلتين - أي تكبير القنوت ورفع اليدين فيه - لم يثبت عنده وإنما يأتي بهما عملاً ذهاباً على إثر أبي حنيفة وعلماء مذهبه من حيث إعتقاده فيهم ، وقد مر أنه ثبت أصلها ومأخذهما .

قوله لا فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة الخ (ص ٤١٣)

قلت : هذا يحتمل أمرين أحدهما أنه كما قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك قام على إثبات قوله وقوته دليل منهما . وثانيهما أنه لم يوجد لقوله دليل من السنة أصلاً حتي أن قوله ليس إلا مجرد الرأي في مقابلة الدليل القائم من السنة . فالأول منهما لم يتعرض له المعارض ولم يعرف أن عمله فيه على أي وجه

يكون ، وإنما تعرض للثاني منها . فنقول أين ذلك ؟ وثبت العرش ثم انقش ، وناد بجرمة الوقفة عنده بمجرد حسن الظن . وجميع ما أتى به في ” الدراسات “ وغيرها من ” رسائله “ التي وقفنا عليها من الأمثلة للشق الثاني فليست كذلك ، بل قد ثبت أن دعواه بهذا فيها كاذبة . ولن تجد سبيلاً إلى مثال ذلك صحيحاً إن شاء الله تعالى وليس ما خالف رأى المعارض مخالفاً للحديث والدليل من السنة وهو ينفيه إلا إذا ثبت ذلك بحجة بيّنة ، وأين ذلك ؟ سم إنه كما لا يفيد مجرد حسن الظن إلى أبي حنيفة أو إلى واحد من الأئمة الثلاثة الباقية فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك لا يفيد حسن الظن إلى العرفاء بالله تعالى . وزعم أن هذا المخالف كشف لهم كوشفوا به فيما إذا قام على معارضة قولهم ونفيه دليل من السنة ؛ فالأئمة الأربعة من أعظم العرفاء بالله تعالى وكبرآءهم . وإنما المعلوم في المذاهب الأربعة عمل هذا بهذا الحديث وترك العمل بظاهر ذلك الحديث ، وعمل ذلك بظاهر ذلك الحديث وترك العمل بظاهر هذا الحديث ، ومخالفة الرأى أو الآراء كثيرة في جميع الجوانب . وأما مخالفة المعارض منفرداً مع غيره فكثير منها تجره إلى مخالفته بالأحاديث الصحيحة والمذاهب الأربعة والإجماعات . ومن أراد التيقن بما قلنا فليتأمل في المسائل التي نقلناها عن المعارض في مقدمة ” تعاليقنا “ . واعلم أن التزام المعارض بالعمل على ما ذهب إليه أبو حنيفة من رفع اليدين في تكبير التمنوت وقد خالفه فيه الشافعي في أظهر قولييه والإمام مالك والليث بن سعد والأوزاعي والقفال

وإمام الحرمين ينفضيه إلى الوقوع في المفسد التي حكم المعارض بها فيما قبل. بوقوع من التزم مذهباً معيناً فيها وهي أن من التزم مذهباً معيناً وإماماً معيناً إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأخل بواجب وحدة وجهته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأتى بالثنوية ، وارتكب الحرام . والمعارض ههنا عمل بقول أبي حنيفة مع أن الكا من علماء المدينة خالفه فيه فينبغي على وفق قاعدته أن لا يعمل في مثل هذا بقول أبي حنيفة .

قوله فلا آتي بتكرار سورة واحدة في ركعتين الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذكر فقهاء مذهبنا أن تكرار سورة واحدة في ركعتين مكروه كراهة تنزيه إذا كان عن قصد . وكمن مكروهات تنزيهية التي فعلها في حقنا خلاف الأولى وجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها لما أنه قد وجب عليه التبليغ إلى الأمة ، وهو مخير في ذلك بين أن يبلغ ما أراد أن يبلغ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو بفعله ، فعلى هذا يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم بتكرار سورة "إذا زلزلت" في ركعتي صلاة الفجر على تبليغه أن ترك تكرار سورة واحدة في ركعتي صلاة واحدة ليس بفرض ولا بواجب ولا بمسنون سنة مؤكدة ، ومن فعل المكروه التنزيهي لا عتب عليه إذا كان من آحاد الأمة المرحومة ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصف فعله بالكراهة التنزيهية

بل يقال إنه أدى به الواجب عليه الخير . و وجه آخر يدل على أنه يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكرنا ، وهو أن في قراءة سورة " إذا زلزلت " في صلاة الفجر - وهى من قصار المفصل - ترك سنة القراءة في صلاة الفجر التي نطقت الأحاديث الصحيحة بها ، واتفق على القول بها الأئمة الأربعة . وهذا الوجه الواحد يتضمن وجوهاً ثلاثة ، أحدها أن في قراءة سورة " إذا زلزلت " في ركعتي صلاة الفجر ترك تطويل الأولى من ركعتي صلاة الفجر عن الثانية منهما . وثانيها أن فيها ترك المقدار المسنون المقدر أدناه عندنا بأربعين آية في صلاة الفجر . وثالثها أن فيها يثبت قراءة قصار المفصل في صلاة الفجر فيلزم من قراءتها في ركعتي صلاة الفجر ترك أربع سنن إستحبابية ، فيجب حمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا الوارد في صلاة الفجر خاصة على تعليسه الجواز ، ولا كراهة فيه في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وانما الكراهة المذكورة في هذا الفعل في حقنا كما قد صرحوا به . وأما المحرم والمكروه تحريماً فلا يجوز وقوعه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً ولو لتعليم الجواز لأنه معصوم أى معصوم .

قوله وحسن الظن المذكور من ولع بعلوم الحديث

الخ ( ص ٤١٣ )

قلت : من عجيب حسن الظن هدم قواعد المذهب وفروعه من غير حجة ، وجعله ذلك الهدم بمجرد رأيه موافقاً بالحديث

وذلك المذهب مخالفاً بالحديث ، ولن يجعل الله للمعاندين عليه سبيلاً .

قوله كما نعمل به تأديباً بأبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ومذهب الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذاق الأئمة الأربعة طعم ثبوت الأحكام بطرق  
الأسانيد المتصلة ، وأين الذوق في غيرهم كذوقهم . وأما المعلقات  
التي لم تصل إلينا من تلك الطرق فقد وصلت إليهم بها وإلا لما  
احتجوا بها في اثبات الأحكام على ما عرف من عاداتهم أنهم  
لا يحتجون إلا بما يصلح للاحتجاج به ، وما لم تصل إليهم بها  
قد طرحوها وما اعتنوا بها ولا اعتنى بها من بعدهم من مقلديهم .  
وربما وجد من بعدهم تأييداتها حتي صارت عندهم مما اعتنى بها  
بذلك فتمسكوا بها ، فله درهم ما أعلمهم وما أكملهم ؛ نعم يجب  
على المولع بعلوم الحديث وعلى من ذاق طعم الثبوت من طرق  
الأسانيد المتصلة أن يتوب إلى الله تعالى من عقائده وأحكامه التي  
أثينا ببعضها في مقدمة هذه " التعاليق " فهي مع أنها مخالفة  
للأحاديث الصحيحة من أحاديث " الصحيحين " وغيرهما ، وللآثار  
الموقوفة الصحيحة ، وللأحاديث والآثار الحسنة ، وللأحاديث  
والآثار الضعيفة لم يوجد فيها معلق غير صحيح وغير حسن يقوم  
بها . ثم إن عدم مبالاة من لم يتأدب بأبي حنيفة بتلك المعلقات أو  
عدم عمله بها مستمراً إن كان ناشئاً من الحمية الجاهلية فلا اعتداد

به ولا يعذر فيما أتى به . وإن كان ناشئاً من عدم علمه بأنها وصلت عند أبي حنيفة إلى رتبة الإحتجاج فلا إعتداد به لكن بالجهل يعذر فيما أتى به ، فالإعتداد بها أو عمله بها مستمراً من تأدب بأبي حنيفة في موقعه ، والله لا يضع أجر المحسنين . ومن تأمل فيها ذكرنا من قبل تيقن أن بعض المعلقات مما لا يجوز طرحها .

وقد تقدم منا أيضاً للدليل الدال على سنية ترك رفع اليدين عند الركوع ، وعند القيام منه ، وعند النهوض عن القعدة الأولى بل على سنية ترك رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وأن ذلك الدليل متواتر النقل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً ، وأن تركه عندها سنة وأن فعله عندها رخصة مكروهة كراهة تنزيه في حق الأمة المرحومة خاصة . فإطالة العجب من قول من جعل تركه عندها مخالفاً بالحديث واجب النفي والإعدام محرم الأخذ والإستمساك به بمجرد رأى رأى - ورأيه لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء - أشد وأقوى وأحرى بها وأولى . وقد مر أيضاً أن تكبير القنوت ليس بواجب عندنا ، وأنه ثبت سننته بأثر موقوف على ابن مسعود وغيره من الصحابة ، ولم يعهد فيه سنة مرفوعة بنى الأثر المذكور ، فوضح الفرق بين رفع اليدين في تكبير القنوت ورفع اليدين في كل خفض ورفع في جميع الصلوات ، أو في المواضع الثلاثة منها سوى تكبيرة الإفتتاح أو في موضعين منها سواها .

قوله ومما يستغرب أيضاً أنهم يرفعون الأيدي الخ  
(ص ٤١٤)

قلت : معنى الأثرين الأولين الذين أوردهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" في أول قنوت الوتر: "وإذا أراد شروع قنوت الوتر" بدلالة الأثر الذي رواه الأثرم من فعل ابن مسعود، وأورده العلامة الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه" على "منية المصلى" وبدلالة الآثار الخمسة التي أوردها العلامة الحلبي في "شرحه" عليها أيضاً، وقد قدمناها. وأيضاً الأثر الأول يحتمل أن يكون معناه في أول قنوت الوتر أو في وسطه. والأثر الثاني يحتمل أن يكون معناه: إذا أراد شروع الوتر أو في أثناء قنوته. ومن المعلوم أن رفع اليدين شرع مع التكبيرة ولم يشرع بدونها كما صرح به الحافظ العيني في "شرح الهداية" فحمل الأثرين على ما ثبت شرعيته واجب ولم يجوز أن يحمل ما لم يستغرب شرعيته، فتوجيه الاستغراب الذي ذكره المعترض فيه ما فيه. والأثر الثالث الذي أورده ابن أبي شيبة في "مصنفه" قد أثبت تكبير القنوت ولم يثبت تكبيراً في أثناءه. وإذا قلنا إن رفع اليدين بدون التكبير غير مشروع لابد أن نحمل رفع اليدين الثابت بالأثرين الأولين على اتصاله بتكبير القنوت فلم يثبت بهما رفع اليدين في أثناء القنوت. وهذا ظاهر لاسترة عليه. وأيضاً لم يقع في أثر ابن أبي شيبة الثالث الذي نقله عن ابن مسعود أنه :

كان لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر على التكبير ، وإنما فيه ( كان ابن مسعود إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ) فهو من باب سكوت الراوى فى مرويّه ذلك عن رفع اليدين . ومن القواعد المعلومة المحققة أنه لا ينسب إلى ساكت قول ، فعني قول الراوي " كبر ثم قنت " أى كبر مع رفع اليدين جمعاً بينه وبين الأثرين الأولين الذين رواهما ابن أبي شيبة فى " مصنفه " أيضاً . والأثر الذى رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود ، وقد مر ذكره مراراً ، والآثار الخمسة التى أوردها الحلبي فى " شرحه " على " المنية " وقد قدمناها أيضاً . والجمع واجب على قول من قال بتقديم الجمع وجوباً على الترجيح فيها أمكن الجمع فيه ، وعلى قول من ادعى أن كل متعارضين يمكن فيه الجمع فيجب تقديمه على الترجيح ، والمعارض ممن قال بأحد هذين القولين ، فكيف جازله الإمتناع عن واجب الجمع عنده ههنا ! وإذا تحققت ما ذكرنا فأين مخالفة الحنفية مع عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه فى الموضوعين ؟ وأين تبديع رفع اليدين منهم فى قنوت الوتر ؟

ومن العجب أنه لما زعم أن رفع اليدين فى قنوت مبدع عن الحنفية وعارضه شئ من السنة ، وهو قول ابن مسعود المروى فى " المصنف " عنده ، فلم يجزله أن يجعله من باب ما إذا لم يعارضه شئ منها ، ولم يجزله أن يعمل به لما مر منه من أنه إذا عارض قول أبى حنيفة شئ أتركه ، وإن ثبت أنه

قول أبي حنيفة بلا شبهة ، وقد صرح المعارض ههنا أنه يعمل به على وجه المواظبة فليتأمل .

ثم إن القول بتبديع الحنفية ، وأنهم أحدثوا بدعة لم تكن في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في عهد الصحابة سوء أدب إليهم معاذ الله تعالى عن مثله ، لا سيما وزيادة رفع اليدين على تكبير القنوت ليس من البدعة في شيء ، وإنما هي زيادة بالسنة على السنة فظهر أن كلا من هذين الحكمين الصادرين من المعارض باطل ، وأنه لا قدح في بناء المذهب على مرويات ابن مسعود وترجيح مروياته على مرويات غيره في بعض المواد ، وعلى أقواله فيما لم يوجد في نفيها حديث مرفوع ، وهو العالم بفقهاء الأئمة بعد الخلفاء الأربعة الملازم له صلى الله تعالى عليه وسلم المترصد لأحواله الحاكي عنها ، وأنه لا غرابة فيه ولا منافاة فيه ههنا .

وما ذكره المعارض في وجه الاستغراب من أن الإمام أبي مذهب على مرويات ابن مسعود ، وأحاديثه الموقوفة عليه يقدمه الحنفية على أكثر المرفوعات من غيره بعضه كذب صريح لما مر من أن كلا من الإمام أبي حنيفة والحنفيون بريئون من أن يقدموا مجرد موقوف ابن مسعود على مرفوع غيره فضلاً عن أن يقدم ذلك الموقوف على أكثر مرفوعات غيره ، وإن اعتقدوا فيه أنه أفقه وأعرف بما عليه سنته صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الخلفاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم .

ونسبة رفع الأيدي في دعاء القنوت إلى الحنفية في كتاب "المغني" في فقه الحنابلة لا يستدعي أن يكون قولهم ذلك على خلاف ما ثبت عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، ومثل هذا كثيراً ما رأينا في كتب الحنفية فيما ثبت قولهم بالأحاديث الصحيحة بلا نزاع ، واتفق عليه معهم كثير من العلماء الأعلام ، فالقول بهذا الاستدعاء من أغرب الغرائب ، وقوله (وهو أقرب بما ينبغي أن يكون الأمر عليه ص ٤١٥) مما لا ينبغي أن يكون الأمر عليه .

قوله وهو قليل الوقوع بل عديمه الخ (ص ٤١٦)

قلت : قد صنف العلماء الأعلام رسائل مفردة فيما إذا كان قول الإمام أبي حنيفة وذويه ثابتاً بالحديث الصحيح وقول واحد من الأئمة الثلاثة الباقية لم يظهر دليله من السنة أصلاً ، وجمعوا فيها مسائل كثيرة أثبتوا فيها ذلك . وأيضاً قد صنفوا رسائل مفردة أثبتوا أن قول واحد من الأئمة الثلاثة قد خالف الإجماع في هذه المسائل ، وهي كثيرة . ومن أمثلة الأول قول مالك : بسنية إرسال البدين في قيام الصلاة ، وقول الشافعي : أنه لو سجد المصلي على فاضل ثوبه الذي لبسه فسدت صلاته ، وقول الشافعي أيضاً : أنه يفترض على المصلي محافظة التشديدات الواقعة في سورة الفاتحة من سائر القرآن حتى أنه لو ترك شدة واحدة منها في الفاتحة فسدت صلاته ، ولو ترك جميع تشديدات سائر القرآن في صلاته لم تفسد . وقد أوصل العلماء المسائل التي خالف فيها

الشافعي الإجماع مائة مسئلة . فليس منشأ قول المعارض هذا إلا قصور بآءه فى علم الحديث وقلة تيسر أسبابه عنده . فثبت بهذا صدق ما كررته فى أول " التعاليق " من أنه : لم يوجد فى بلاد الهند والسند إلا شئ يسير من علم الحديث وكتبه ، والحمد لله تعالى على ذلك .

**قوله** ينبغي أن يكون ذلك عند الحنفى الغالب عليه العمل  
النخ ( ص ٤١٦ )

**قلت :** ترجح ما تمسك به الحنفية من الحديث عند المعارض فقط لا يجعل لهم العمل بهذا الحديث أشهى من العمل ، فإن العمل بالحديث وإن كان أشهى من العمل وأنهار الجنة فى حد ذاته مطلقاً لكن العمل بمجرد ترجيح مثل المعارض والحديث الصحيح أو الحسن قائم فى الطرفين أحدهما على الآخر أمر من الصبر من حيث أن ترجيح مجرد مثله لا يجوز لأحد تقليده فيه ، فإن تقليد غير المجتهد حرام بالإجماع . وترجح ذلك العامل بنفسه أحدهما على الآخر لا يقوم له حجة منجبة عند الله تعالى إن وجدته . فعلى المقلد الوقفة ما لم يثبت عنده ترجيح معتبر فى أحد الجانبين ، فإذا ثبت عند من قلده بأحنيقة ذلك الترجيح كترجيح الإمام أبي حنيفة وذو يسه هذا الحديث يعمل به ويترك العمل بالحديث الآخر ، وينبذ الوقفة وراء ظهره . فلينظر الحنفى العامل بالحديث إلى حديث أثبت قول مذهبه ، ويجعله كحل عبونه

وقرتها وزينة رأسه وودبقة قلبه وملتجأه ومأواه . ثم إلى ترجحه عند صاحب المذهب ، وعند الصناديد من علماء مذهبه المرضي فليعمل به فهو أشهى له من العمل وغيره من المستلذات . ثم إن قول المعارض هذا مع ما مر منه فيما قبل (١) من أنه : يمكن الجمع في جميع الدليلين المتعارضين يفيد أن الجمع عنده ، ليس بواجب ولا بمختار مطلقاً . وهذا خلاف معتقده ومذهبه ، وإن قواه هذا مع ما سبق منه فيما قبل من أنه : يجب تقديم الجمع فيما أمكن الجمع فيه على التجميع ، وأنه لا يجوز الترجيح إلا فيما لم يمكن فيه الجمع يستدعي أن لا يجوز ترجيحه هذا إلا فيما لم يمكن الجمع فيه . والنظر في الأمثلة موضح بأنه قال بهذا الترجيح فيما أمكن فيه الجمع أيضاً . فبالله ما وجه دفع التناقض عنده ؟

**قوله** واتفق من ذلك عندما فروع عديدة الخ (ص ١٦٤)

**قلت** : كلام المعارض هذا يدل على أن الفروع من هذا القسم في مذهب الإمام أبي حنيفة قليلة ، وإنه لكذب ظاهر واجترأ باهر . ثم إن الأحاديث المرفوعة التي وردت في اقتراض زكاة الحلي من الذهب والفضة كثيرة جداً ، وكذلك الآثار كثيرة . ومن أراد المكوف عليها فليطالع "تخريج الحافظ الزيلعي" على "الهداية" و "فتح القدير" لكنها أوردا منها حديث عائشة رضي

الله تعالى عنها المرفوع في زكاة الحلى أيضاً ، قال الزيلعي في "تخریجه" (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ) ونحوه في "فتح القدير" . وأوردا منها حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المرفوع أيضاً ، وقالوا فيه : (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ) انتهى . فحينئذ مقتضى القاعدة التي اتفق عليها أهل أصول الحديث - فيما رأينا - من أن الحديث الصحيح سبعة أقسام ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط الشيخين يقدم على حديث صحيح كائن على شرط أحدهما ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط البخاري في "صحيحه" فقط يقدم على حديث صحيح جاء على شرط مسلم في "صحيحه" فقط ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط مسلم فقط يقدم على الحديث الصحيح الذي في غيرهما ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما - أن يقدم حديث عائشة وأم سلمة على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هذا ، فإن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الوارد في زكاة الحلى وأخرجه أبو داود والنسائي ، وإن صححه المنذري لكنه حديث صحيح أخرجه غيرهما وليس على شرطها ولا على شرط أحدهما ، فما بال المعترض ترك هذه القاعدة ههنا رأساً ، ورجح حديثه على حديث عائشة الذي جاء على شرط الشيخين ، وعلى حديث أم سلمة الذي جاء على شرط البخاري في "صحيحه" فقط .

ومقتضى القاعدة التي أسسها الحنفية الكرام أن يكون حديث عائشة مساوياً لحديث "الصحيحين" غير المنتقد منها ، وأن يكون حديث أم سلمة مساوياً للحديث الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" منفرداً ، فالقول بترجحها على حديث عمرو بن شعيب هذا موافق ومقبول أى موافقة وقبول . وإن لم يسلم هذه القاعدة المنقولة عن الحنفية فقبوله وتسليمه القاعدة الأولى ثابت لا محالة فقوله : ( وليس في الباب على مبلغ علمي فيه الخ ٤١٦ ) ساقط أى سقوط .

**قوله** واستدل مالك في "الموطأ" والشافعي رحمهما الله تعالى على عدم وحبوب الزكاة الخ (ص ٤١٦)

**قلت :** لما كان الاستدلال بالآثار مع قيام المرفوعات الصحيحة الدافية لها حراماً إجهاً وعند المعترض ، والقول - : بأنها دليل وإن قامت في مخالفتها المرفوعات - قولاً باطلاً بالإجماع أيضاً وبما قال المعترض ، صار هذا المثال عنده من جملة أمثلة ما لم يظهر لمن خالف من الأئمة قول الإمام أبي حنيفة دليل له عند المعترض ، فقوله ( وهو قليل الوقوع بل عديمه ص ٤١٦ ) كذب ساقط . وإيضاً إدخاله المعترض فيما ظهر لمن خالف من الأئمة قوله دليل عليه إرتكاب للحرام ، وتسمية للأثر الذي كأنه لم يكن في هذا "بالدليل" ، وهو في مقابلة المرفوع الصحيح الذي ينفيه . وقول بكونه معتداً به وإن كان الأمر كما ذكرنا ، فدعوى أنه ظهر عليه دليل لمن خالف قوله بعد هذا الإعراف مما لا يشك

في بطلانه .

قوله بحديث حسن بن علي عليها السلام الخ (١) (ص ٤١٧)

قلت: قد صرح الشيخ على القاري في "شرح" على "الفقه الأكبر" (بأن: قول "علي عليه السلام": من دأب الشيعة الشنيعة) انتهى . والأئمة الثلاثة سوى الإمام أحمد اتفقوا على كراهة تخصيص غير الأنبياء والملائكة بالصلاة أو السلام استقلالاً . وأما مذهب الإمام أحمد بن حنبل فهو أنه لا تخصيص للصلاة والسلام بأحد فيجوز أن يقال: عند أحمد أبو بكر عليه الصلاة ، أبو بكر عليه السلام ، أبو بكر عليه الصلاة والسلام ، وكذلك في جميع الصحابة والتابعين لهم ومن بعدهم إلى يوم الدين من المؤمنين الصالحين . فيجوز عند أحمد أن يقال: معاوية عليه الصلاة ، معاوية عليه السلام ، معاوية عليه الصلاة والسلام ، وأبوسفيان عليه الصلاة ، أبوسفيان عليه السلام ، أبوسفيان عليه الصلاة والسلام . فثبت أن تخصيص الأفراد الطاهرين من أهل البيت بالصلاة أو السلام أو بكليهما دأب الرافضة خروج عن المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها بالإجماع . وأما الحافظ اليونيني الحنبلي مذهباً فقد صدر عنه في "صحيح البخاري" الموسوم "باليونينية" بعض هذا التخصيص لما أنه كان حنبلي المذهب، ولم يصر هذا التخصيص شعاراً للرافضة إلى عهده ، ثم لما

---

(١) قلت. وقد سقط من المطبوعة لفظة "عليها السلام" وكان في القديمه رمز "رض" فكتبنا في الجديدة "رضي الله عنها"

صار هذا التخصيص شعاراً لهم منعوا عنه ، واتفق على منعه  
أئمة جميع المذاهب الأربعة ؛ بل نقول : إن عمل اليوناني في  
”اليونانية“ ليس بتخصيص للسلام بالأئمة الإثني عشر كما هو دأب  
الشيعة والمعتز رستهم ، فقد وجد فيها في ”باب قول النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم“ إنابك لمحزونون “ من ”كتاب الجنائز“ لفظ  
”عليه السلام“ على اسم إبراهيم ابنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قوله وجه دلالة لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اتفقت  
الإمة الخ (ص ٤١٧)

قلت : من الكذب والإفراء البحث القول باتفاق الأمة على  
وجوب صلاة الوتر فضلاً عن القول باتفاقها على وجوبها في تمام  
السنة ، كما أن القول الذي أورده الغزالي في ”تعليقه“  
من (أن الوتر سنة مؤكدة وليس بفرض ولا واجب وبه قالت  
الأمة كلها إلا أبا حنيفة فإنه قال بالوجوب) غير صحيح فردّه  
الحافظ العيني في ”شرحه“ على ”صحيح البخاري“ وكما أن قول  
القاضي أبي الطيب الذي نقله عنه العيني في ”الشرح“ المذكور  
من أن العلماء كافة قالت : إنه سنة حتى أبو يوسف ومحمد ،  
وقال أبو حنيفة وحده : هو واجب وليس بفرض ، غير صحيح أيضاً ،  
فردّه الحافظ العيني في الشرح المذكور رداً بليغاً فوجه دلالة  
لأبي حنيفة هو اطلاق سيدنا الحسن لفظ الوتر ، والاطلاق ظاهر  
الحديث فلا يجوز تركه بلا دليل ، وأنى هو ؟ ولذا قال الإمام في

”شرح المنهاج“ (وهذا الوجه - يعنى الإستدلال بالرفوع فى إطلاقه - قوى قاله فى ”شرح المذهب“ ) انتهى .

**قوله** ولم يرو للشافعى وأحمد مرفوع يدل على مذهبهما ،  
وإن تمسكها بالآثار (ص ٤١٧)

قلت : يجرى فى هذا القول من الإيراد والإشكال ما قدمنا ذكره تحت قوله : (واستدل مالك فى ”الموطأ“ والشافعى رحمهما الله تعالى) فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

**قوله** فمن ذلك ما روى الترمذى فى ”سننه“ وقد روى  
الخ (ص ٤١٧)

**قلت** : قد أسس المعترض فيما قبل رجماً بالغيب : أن قول واحد من أئمة أهل البيت إذا ثبت فذهب بأقبيهم عين مذهبه (١) وقد قال أيضاً فيما قبل : إن إجماعهم إجماع معتبر كسائر الإجماعات عنده (٢) ومن المعلوم أن الإجماع المعتبر يترك به الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد ، فهذا الأثر وإن كان فى مقابلة المرفوع لكنه يعارضها وينتقى العمل بها عند المعترض بعارض أنه أثبت الإجماع المعتبر عنده ، فهذا العارض يجب ترك العمل بهذه الأحاديث الصحيحة عنده بهذا الأثر . ثم إن هذا الأثر وإن علقه أبو عيسى الترمذى فى ”سننه“ بلفظ ”روى“ لكن أسنده الحافظ ابن سيد الناس اليعمرى فى ”شرحه“ على ذلك بسند جيد ؛ على

(١) راجع ”الدراسات“ ص ٤٥ و ٢٨٦ (٢) أيضاً ص ٢٨٧

أن لفظ "روى" عند الترمذى فى "سننه" ليس مخصوصاً بالدلالة على الترييض ؛ بل قد يورده فى ما صح ثبوته عنده وقد يأتى به فيما لم يصح عنده كما لا يخفى على من تتبع فى "سننه" وتصفح فى "شرحه" عليه للحافظ المذكور .

قوله ومن ألحق الذئب بها من أتباعه فقد خالف إمامه الخ (ص ٤١٨)

قلت : ما وجدنا فى كلام من يعتد بقوله نصاً على أن الذئب ألحق بها أتباع الإمام فقط دونه ولا إشارة إليه ؛ بل ظاهر كلام أئمتنا فى كتبهم دال على أنه ثبت سن الإمام أبى حنيفة فى إلحاق الذئب بها روايتان . فالأولى أنه غير ملحق بها بناء على أخذه بظاهر حديث "الصحيحين" وغيرهما الذى ثبت فيه لفظ "الخمسة" ولم يعد الذئب فيه منها ، وهى المذكورة فى المتون القوية عند الإمام . والثانية أن الذئب ملحق بها لحديث الدارقطنى بسنده إلى ابن عمر (عن ابن عمر قال : أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم بقتل الذئب ، والقارة ، والحداءة ، والغراب) وفيه الحجاج بن أرطاة ، والحديث أخرجه الطحاوي فى "آثاره" عن أبى هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال بنحوه ، وذكر فيه : (الحداءة ، والذئب ، والكلب العقور) وأورد هذين الحديثين الإمام ابن الهمام فى "فتح القدير" وقال الحافظ الذهبي فى "ميزان الاعتدال" (حجاج بن أرطاة النخعي الفقيه أحد الأعلام ، وقال العجلي :

كان فقيهاً مفتياً ، وقال أحمد : كان من الحفاظ ، وقال أبو حاتم : إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه وقال شعبة : أكتبوا عن حجاج بن أرطاة وابن اسحاق فإنهما حافظان ، وقال القطان : هو وابن اسحاق عندي سواء ( وذكر الأذهبي في "ميزانه" آخرين من أهل الجرح والتعديل ممن تركوه فهو مختلف فيه بين المحدثين ، فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن عندهم . فقوله (ومن ألحق الذئب بها من أتباعه) مطعون فيه ، وقوله (وجعله بذلك عرضة للطعن الخ ص ٤١٨ و ٤١٩) أشد طعناً منه . وهل يجوز طعن من أخذ بالحديث الحسن الثابت ، وجمع بينه وبين ظاهر حديثي "الصحيحين" ثم أخذ بالتزجيح ، وقوى ظاهر حديث "الصحيحين" على الحديث الحسن ، وقال بذلك الظاهر دون ذلك الحسن ولا ملتجأ له في كلا القولين إلا الحديث الثابت ؟ ومن العجب عد بعض العلماء إلحاق الذئب بها من مناقضات أبي حنيفة فليس مفهوم العدد معتبراً عند أكثر العلماء حتى يكون التنصيص على العدد نصاً في نفي ما سواه ، فمن عد هذا من مناقضاته رحمه الله فلم يدر ما قال ، والعفو من الله تعالى مأمول .

قوله وليس المتنفسون والمتروحون بسر حقيقتها الخ  
(ص ٤١٩)

قلت : إن أراد أن أبا حنيفة منهم ومن ساداتهم فتروح بسر حقيقتها ، فنقول : (جاء الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل

كان زهوقاً) وإن أراد أنه ليس منهم فهو مصادمة لما حكم به  
 بداهة العقل وصرافة النظر وضرورة الفكر . ثم إن كلامه هذا مع  
 كلامه المتقدم يشعر بالحكم منه بأن جمهور الفقهاء والإمام مالكاً  
 والإمام الشافعي وغيرهم ممن لم يقل ههنا بقول أبي حنيفة ما كانوا  
 عارفين ولا ممن تنفس بروح الله سبحانه الفاتح من سروصفه تعالى لهذا  
 البلد بقوله : ” آمناً “ . وهذا مما لا يرضى بالحكم به من هو صاحب  
 للطبع السليم والعقل المستقيم ، على أن الأئمة الثلاثة ومنهم مالك  
 والشافعي وكثيراً من جمهور الفقهاء عرفاء بالله تعالى كاشفون  
 متنفسون مترواحون بسر حقائق الأمور أعظم شأناً من ابن العربي  
 في المعرفة بالله تعالى والكشف والعلوم الظاهرة والباطنة والتنفس  
 والروح بأسرار الحقائق وبسر حقيقة البلدة المقدسة ووصفه تعالى لها  
 بكونها آمنة .

قوله أجاب الشافعي رحمه الله تعالى عن الأحاديث المحرمة  
 ( ص ٤٢١ )

قلت : لا بد للحنفية أن يجيبوا عن هاتين الآيتين إحداهما  
 نزلت في المرتدين وهي قوله تعالى في سورة ” النساء “ ( فإن تولوا  
 فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ) قال البيضاوي : نزلت في  
 ناس من المنافقين إجتوا ” المدينة “ فاستأذنوا رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أن يخرجوا إلى البادية ، فأذن لهم فخرجوا إليها  
 ولحقوا بالمشركين وارتدوا ، وكان نزول هذه الآية بعد مرجعه

صلى الله تعالى عليه وسلم عن غزوة "أحد" كما صرح به السيوطي في تفسيره المسمى "بالجلالين" وقال صاحب "الكشاف": (حيث وجدتموهم) أى فى الحل والحرم . ومثله فى "حاشية السيد وجيه الدين العلوي" على "البضاوي" . وثانيتها نزلت فى المشركين الذين عاهدوا المؤمنين فنكثوا العهد ولم يفوا به ، وهى قوله تعالى فى سورة "التوبة" (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال المفسرون : أى فى الحل والحرم ، ونزلت هذه الآية فى سنة تسع من الهجرة ، وكان فتح مكة سنة ثمان منها ، فهاتان الآيتان ناطقتان بأن الحكم بحل قتال المؤمنين وبحل قتلهم لهم فى الحرم نزل بعد غزوة "أحد" ، وبأن الحكم بحل قتلهم مع المشركين الناكثين للعهد وبحل قتلهم لهم فيه نزل فى السنة التاسعة من الهجرة ، ولفظ الحديث "لا يحل لأحد قبلى ولا لأحد بعدى" لا ينافيها ولفظه (إنما أجات لى ساعة من نهار) ، ولفظه فى رواية: (وإنما أذن لى ساعة من نهار) ، ولفظه فى رواية: (ولا يحل لى إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة) ظاهر كل واحد منها ينافيها ، فيقال من جانب الحنفية : إن أهل "مكة" فى السنة الثامنة وإن كانوا مشركين من أهل الحرب لكن كان فيهم من نكث العهد ، وكان فيهم من لم ينكث العهد ففرادة صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه الكلمات أنه تعالى أذن لى فى قتال أهل "مكة" وفيهم من ينكث العهد أيضاً ساعة من نهار فقط ، وكانت الحرمة فى مثل هذا ثابتة قبل ، وعادت كما كانت بعد

أتلك الساعة ، فهي باقية إلى يوم القيامة . وأما الحل الذي ثبت بالآية الأولى فإنما كان في المرتدين خاصة ، وبالآية الثانية في المشركين الذين نكثوا العهد خصوصاً ، وليس كل منهما من باب حل القتال أو القتل في الحرم عموماً والحرم لا يأمن هذين الفريقين أبداً إلى يوم القيامة كما أن الحرمة في غير هاتين الصورتين باقية إلى يوم القيامة . وهذا ما يقتضيه قواعد الحنفية على ما أشار إليه الشيخ على القسارى في شرح " المشكاة " في " باب حرمة مكة المعظمة " .

قوله وقل ما يوجد مثله في فقهاء الحنفية الخ (ص ٤٢٢)

قلت : تأويل النصوص النافية لرواية المذهب الظاهرة في نفيها بمجرد الرأي من غير ملجئ شرعى إلى ذلك حرام عند الحنفية ، وتأويلها بملجئ شرعى إليه فليس من هذا الباب . وتأويلاتهم إنما هي على ما أراهم الله تعالى من قبيل الثانى ، فقلة وجدان مثله فيهم لا يعد من عيوبهم . والله درهم ما أعلمهم وما ألهمهم . فقوله ( إذ جل سعيهم بل كله الخ ص ٤٢٢ ) من باب قول الزور على من تبرأ إلى الله تعالى منه . وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ( أحسنوا الظن بالمؤمن ) ولم يستثن من المؤمن مقلدى أبى حنيفة من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء الكاملين الذين بلغوا ألوفاً كثيرة مؤلفة رحمهم الله تعالى . ومن ادعى أنهم مستثنون عنه فليأت بحجة بينة على ذلك .

وأما الحكم من الحنفية بتحليل " المدينة " على خير ساكنة أفضل الصلاة والسلام والتحية بمعنى معين قرره في تحريم " مكة " شرفها الله تعالى بناء على الأحاديث الصحيحة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم التي دلت بظاهرها على التحليل فيها بذلك المعنى وعلى الجمع بينها وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على تحريمها بذلك المعنى بما ألهم الله تعالى أبا حنيفة ومقلديه الأئوف المؤلفة من العرفاء الواصلين والمحدثين والفقهاء الكامنين فليس من الخلاف بالأحاديث الصحيحة المثبتة لحرمتها بذلك المعنى في شيء ، فإن الجمع قد كفى مؤنة الخلاف . وأما تحريم " المدينة المطيبة " بمعنى تعظيمها وتشريفها فقد اتفق عليه الأمة المقبولة حتى إن الحنفية اختلفوا فيما بينهم أن " مكة " أفضل من " المدينة " شرفها الله تعالى أو بالعكس فقال بالأول قوم منهم واستدلوا عليه بما أحصوا به ، وقال بالثاني قوم منهم فأتوا بالدلائل الدالة على ذلك ، فكان أبو حنيفة كأهل المدينة والأئمة الثلاثة فائزاً بحق الحرمين الشريفين ، كما أنهم وجهور الفقهاء فازوا بحق الحرمين أيضاً ، رضى الله تعالى عنهم .

وكون ثبوت صدور الأحاديث الصحيحة الدالة على تحليل " المدينة " بذلك المعنى الأول عند بعض حفاظ المحدثين قبيل التحريم بمعنى أن تحليلها كان قبل خير ، وأن تحريمها ما كان إلا بعد خير لا يستلزم أن يكون الأمر كذلك في نفس الأمر . وكيف يثبت القول بنسخ تحليلها بقول بعض حفاظ المحدثين عند المعارض

وهو لا يقول بثبوتة بقول أي صحابي من الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم ولو كان من الخلفاء الأربعة أو الحسنين أو فاطمة على نبينا وعليهم التحية والسلام ، ولا يتحقق تأخر أحد المتعارضين على الآخر . فكيف يقول بثبوت النسخ ههنا بمجرد قول بعض حفاظ الحديث ! مع أن غاية ما أتوا به في الاستدلال عليه هو القول : بأن نص تحریمها مؤخر على نص تحليلها . فقلوه : ( وهو الحق الصراح الذي لا يرتاب فيه ص ٤٢٦ ) وقوله : ( والاستدلال على خلافه ضعيف ص ٤٢٦ ) وقوله : ( وما تمسك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة دلت بظاهرها الخ ص ٤٢٦ ) كل واحد منها مما لا يلتفت إليه ولا يعابيه . ولو أتى المعارض في " الدراسات " بدلائل تحریمها مفصلة لأجنبها عنها على وجه التفصيل أيضاً إن شاء الله تعالى بما لا مزيد عليه ، والآن نتركه روماً للإختصار ، وتبعاً للمعارض في الإقتصار . وكفي بنا شهيداً اعتراف المعارض بأن في كل من تحریم المدينة الطيبة وتحليلها ثبتت الأحاديث الصحيحة ، فليس استدلال أبي حنيفة ومقلديه بالأحاديث الصحيحة التي أثبتت تحليل المدينة ضعيفاً إلا عند من سلم ثبوت تأخير التحريم عن التحليل بقول بعض حفاظ الحديث فقط ، وقال بثبوت النسخ بمجرد قول ذلك البعض على خلاف الإجماع ، ونسأل الله تعالى العصمة عن الوقوع في ورطة خرق الإجماع .

درین ورطه کشتی فرو شد هزار

که پیدا نشد تخته بر کنار

**قوله** لأن مقتضى العلة - أى المؤمى إليها بالنص - أن يتقيد الحكم بها الخ (ص ٤٢٣)

**قلت** : قد أبطل ابن العربي في "فتوحاته" صريحاً هذا القول : فقال : ( فإن القياس من ليس بنبي حكم الله في دين الله بما لا يعلم ، فإنه طرد علة ، وما يدريك لعل الله سبحانه لا يريد طرد تلك العلة ، ولو أرادها لأبان عنها على لسن نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر بطردها . هذا إذا كانت العلة مما نص عليها الشرع في قضية ) انتهى . والمعارض ممن يقلده في صواباته وهفواته وشطحياته كلها فبأى وجه رضى ههنا وفيما قبل رد قوله هذا وقده فيه ؟

ثم إن المعارض أتى بالجواب عن قياس الشافعى وغيره على وجه التسليم والتنزل ، وإلا فهو كداؤد وابن حزم وابن العربي من نفاة القياس ومنكريه . فتنبه لهذا ولا تكن من الغافلين .

**قوله** فالأول نرى وجوب العمل بما ترجح وترك ما خالفه فوراً الخ (ص ٤٢٦)

**قلت** : إذا ثبت أن في كلا الجانبين شيء من السنة الصحيحة فترجح خلاف ما ذهب إليه أبوحنيفة عند المعارض بالصنعة الحديثية لا يصحح دعواه بأن أبا حنيفة خالف الحديث ، وأخذ بمجرد الرأى ، ولا يجعل قوله في أول هذه " الدراسة " وهو : (فإنى

ما زكت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث ( ص ٤٠٢ ) صادقاً ، فإن متمسك أبي حنيفة إذا كان الحديث الصحيح أيضاً فقد ظهر جواب المذهب عن ذلك الحديث ؛ على أن الترجيح بالصنعة الحديثية أو الأصولية لا يخلو قول الإمام عنه فلا وجوب ولا نذب إن كان المقصود طلب الحق . وأيضاً اقتضاء بعض وجوه الترجيحات الوجوب وبعضها النذب بناء على قوة تلك الوجوه وضعفها مما لم يثبت القول به ممن كان قبل المعارض من العلماء . فهذا الفرق أيضاً من محدثات المعارض ومبتدعاته . وإيضاً الترجيح بهذه من الصنعة الحديثية إنما هو رأى له رآه على وفق أهل تلك الصنعة ، ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فتعارض حينئذ رأيان رأى الإمام ورأى المعارض ، فمن رأى أن رأى الإمام أعلى شأناً من رأيه كما هو شأن مقلديه يجب عليه أن يأخذ بقول الإمام فقط . ومن رأى أن الأمر بالعكس ، ودحس فيها دحس ، وترك الحق والجلاء فليصنع ما شاء . وإيضاً رأى مثل المعارض ليس بحجة أصلاً . ورأى الإمام حجة فيما إذا لم يوجد في نفيه حديث لا صحيح ولا حسن ، فلا يخلو رأى الإمام من أن يترجح به أحد الحديثين على الآخر .

قوله أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سيما الخ

قلت : ليس الأمر كذلك عند الحنفية ، وإنما هذا إفتراء عليهم صدر عن صدر ، وإنما اعتمدت الحنفية على الآثار فيما إذا لم يجدوا فيه مرفوعاً ثابتاً ينفىها أصلاً . فهذا البناء المفترى على الحنفية مع معارضة المرفوع الثابت حرام عندهم (١) إلا إذا كان من باب عمل الصحابي الراوى على خلاف مرويه ، لأن

(١) وفي " قاعدة جليله " في التوسل والوسيلة " للحافظ ابن تيمية " ما نصه :

" ومن قال من العلماء : " ان قول الصحابي حجة " فانما قاله اذا لم يخالفه غيره من الصحابة " ، ولا عرف نص يخالفه ، ثم اذا اشتهر ولم ينكروه كان اقراراً على القول ، فقد يقال : " هذا اجماع اقرارى " اذا عرف أنهم أقروه ولم ينكروه احد منهم وهم لا يقرون على باطل ، وأما اذا لم يشتهر فهذا ان عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال : " هو حجة " وأما اذا عرف أنه خالفه فليس بحجة بالاتفاق . وأما اذا لم يعرف هل وافقه غيره أو خالفه لم يعجز بأحدهما ، ومتى كانت السنة تدل على خلافه كانت الحجة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فيما يخالفها بلاريب عند أهل العلم " انتهى ( ص ١٠٧ طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٧٣ بالقاهرة )

عمله هذا نازل منزلة قوله إن مروني هذا منسوخ (١) . وأما حقيقته بعض علماء المذهب من أن الأثر أقوى وأثبت لكمال معرفة

(١) قلت : وهذا أيضاً إذا لم يعرف منه سوى أنه خالف مرويه . وأما إذا ظهر أن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل أخطأ في استدلاله بذلك فلا . قال المحدث الشيخ سلام الله الحنفى في كتابه " المحلى بحلى أسرار المؤطا " في " باب ما جاء في رضاعه الكبير " - ونسخته الخطية - محفوظة - عندى في مجلدين كبيرين - ما نصه :

" قال ابن الهام : فان قلت : عرف من أصلكم أن عمل الراوى بخلاف ما روى يوجب نسخ ما روى فلا يعتبر ويكون بمنزلة روايته للناسخ وحديث : " إنما الرضاعة من المجاعة " روتها عائشة - وعملها بخلافه .

قلنا : المعنى أنه إذا لم يعرف منه الحال سوى أنه خالف مرويه حكمنا بأنه أطلع على ناسخه في نفس الأمر لأن الظاهر أنه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخاً لا قطعاً ، فلو اتفق في خصوص محل بأن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل علمناه فظهر للمجتهد غلطه في استدلاله بذلك الدليل لا شك أنه لا يكون فيما يحكم فيه نسخ ؛ لأن ذلك ما كان الا لاحسان الظن بنظره فأما إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك وجب اعتبار مرويه بالضرورة دون رأيه انتهى " .

محمد عبد الرشيد النعالي

القرن الأول بما هو الأمر عليه في نفس الأمر وإنما جاءوا به في مقام الفرق بين أثر الصحابة - حتى أن الحنفية يأخذون به ويتركون العمل بالقياس عنده - وبين أثر التابعين حتى أنهم لا يأخذون به ويعملون بالقياس مع وجوده ، ولا يبالون بذلك في مقام الفرق بين الحديث المرفوع وبين الأثر حتى يستلزم القول به أن الأثر عندهم أقوى من الحديث المرفوع ، معاذ الله تعالى عن ذلك . وأيضاً جاءوا به في بحث أن الصحابي إذا قال هذه الآية نسخت بتلك الآية أو هذا الحديث نسخ بذلك الحديث هل يصدق في قوله ذلك ؟ ألا ترى أن الإمام ابن الهمام في " فتح القدير " والشيخ علي القاري في شرح " المشكاة " قد صرحا بأن ( الآثار إنما تكون حجة عندنا إذا لم ينفها شئ من السنة المرفوعة ) انتهى . فقولهما : " عندنا " صريح في أن ما ذكرناه هو مذهب الإمام ومن قلده ، وفي أن الحنفية كلهم متفقون عليه ، فبطل هذا الزعم من أصله . فقلوه : ( هو أن بناء مذهب أبي حنيفة الخ ) وقوله : ( زعماً من بعض علماء المذهب أن الأثر أقوى وأثبت الخ ص ٤٢٧ ) وقوله : ( وإن خالفهم في ذلك إمام الحنفية ابن الهمام الخ ص ٤٢٧ ) كل واحد منها لا يخلو عن الإفتراء والفساد . ومن أنصف تحقق عنده أن الحنفية كلهم على ما ذكره ابن الهمام والشيخ علي القاري من القاعدة قائمون ، وأنهم عن ترك التقييد بالشرط المذكور في كلاميها لناكبون ، فهم على صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض .

قوله وثانيهما أن عمل أهل المدينة المقدسة على ساكنها  
أفضل الصلوات والتسليمات الخ (ص ٤٢٧)

قلت : قد قدمنا أن عمل أهل المدينة ليس بحجة لا ظنية ولا قطعية ولا باجتماع معتبر عند الأئمة الثلاثة وغيرهم سوى الإمام مالك فلا يقوى أن يترك به قول الإمام أبي حنيفة ما لم يكن رأياً مجرداً . وقد قدمنا أيضاً البحث على قول مالك هذا في "تعليقاتنا" هذه مستوفى ، (١) وأن أهل المدينة في هذه المسئلة معناه عند مالك ماذا ؟ وأنه قد ثبت اختلاف شديد في أتباعه رحمه الله تعالى فيه لم يثبت عن المعارض أن معني أهل المدينة في قوله هذا ماذا ؟ أن مراده به ماذا ؟ فيجب ههنا على المعارض أولاً بيان أن مراده به هذا ، ثم ثانياً إثبات عمل أهل المدينة بمعناه المراد منه في كثير من المسائل التي خالف فيه المعارض قول أبي حنيفة ذلك العمل ، ثم ثالثاً ترك العمل منه بقول أبي حنيفة بناء عليه .

وكون عمل أهل المدينة من أقوى الحجج عند مالك لا يتلزم أن يكون حجة ضعيفة عند الكل فضلاً عن أن تكون قوية لديهم فضلاً عن فضل عن أن تكون من أقوى الحجج عندهم ، يثبت من الكتاب والحديث والإجماع المتفق عليه ما يدل على

أنه حجة ظنية (١) ، فليس قول مالك هذا إلا ناشئاً عن مجرد رأيه رحمه الله تعالى ، ومجرد رأيه ليس بحجة على سائر المجتهدين .  
والتزام قوله هذا ممن عد التزام مذهب معين إخلالاً بواجب وحدة الوجهة ، وإتياناً بالثنوية ، وإشراكاً ومتابعة لذلك الإمام

(١) قلت: هذا وقد شن الغارة على إثبات كونه حجة - اما الظاهرية - الحافظ أبو محمد علي بن حزم الاندلسي في كتابه " الاحكام في أصول الاحكام " فأطال في ذلك جداً بحيث لم يبق للمنصف بعد مجال في الكلام ، حيث قال رحمه الله :

"والامور في الديانة لا تؤخذ الا من نص سنقول ، ولا نص على وجوب اتباع " أهل المدينة " دون غيرهم ، فاذا كان ذلك دعوى بلا برهان فهو اقتراء على الله عز وجل أنه أوجب ذلك ، وهو تعالى لم يوجبه ، وهذا عظيم جداً . والله تعالى نسأل التوفيق .

واذا كان نقل أهل المدينة وغيرهم انما حكمه أن يراعى الفاسق فيجتنب نقسه ، والعدل فيقبل نقسه ، ففي " المدينة " عدول وفساق و منافقون ، وهم شر خلق الله تعالى ، وفي الدرك الاسفل من النار ، وقال تعالى : ( ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ) وقال تعالى : ( ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ) وفي سائر البلاد أيضاً عدول وفساق و منافقون ولا فرق .

دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإرتكاباً للحرام مما  
 يتعجب منه ! لكونه يفضيه إلى هذه المفاصد المعترف بها منه .  
 ورأى مثل المعترض أن قول مالك هذا رأى قوى ، ورأيه ذاك  
 المتقدم - فيما يجوز قتله في الحرم - ضعيف ماقط كأن لم يكن  
 رأى ضعيف في نفسه . فلا يجوز لأحد تقليده فيه . وكما لا يجوز  
 التخصيص وارثكاب خلاف ظاهر الحديث بمجرد رأى أحد من  
 العلماء إجماعاً كذلك لا يجوز التخصيص وارثكاب خلاف ظاهره  
 بإجماع أهل المدينة عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم في ذلك

وكيف يدعى هؤلاء المغفلون تقليد أهل المدينة وهم  
 يخالفون عمر بن الخطاب في نيف وثلاثين قضية من  
 " مؤطا مالك " خاصة ، وخالفوا أبا بكر وعثمان وعائشه  
 وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري وغيرهم  
 من فقهاء " المدينة " ، في كثير من أقوالهم جداً ، فإن  
 كان تقليد " أهل المدينة " واجباً فمالك مخطئ في خلافه .  
 لهؤلاء ، فيجب عليهم أن يتركوه اذ خالف مع ذكرنا من  
 " أهل المدينة " .

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مرادهم بالدعاء الى  
 " أهل المدينة " والتشجيع بوجوب طاعتهم - : انما هو دعاء  
 الى قول مالك وحده ، لا يبالون بأحد سواه من " أهل  
 المدينة " . وأعجب من هذا انهم فيما يدعون فيه اجماع  
 أهل " المدينة " من المسائل - : ليس عندهم في صحة

ذلك الا تقل مالك وحده! ومن المحال أن يثبت الاجاع بنقل واحد لا برهان يسهه ! وكل ما جوزوه على سائر الثقات من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن دونه الى قيام الساعة - : فهو جائز على مالك ولا فرق . فظهر بطلان قولهم لكل ذى حس سليم .

وأيضاً فان مالك بن أنس رحمه الله لم يدع اجاع " أهل المدينة " فى " مؤلفه " الا فى نحو ثمان واربعين مسأله - فقط ، مع أن الخلاف موجود من " أهل المدينة " فى أكثر تلك المسائل بأعيانها ، وأما سائرهما فلا خلاف فيها بين أحد ، لا مدنى ولا غيره ، ولم يدع اجاعاً فى سائر مسائله ، فاستجاز أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب المجرد ، والجهل الفاضح - ونعوذ بالله من الخذلان - فى اطلاق الدعوى على جميع أقوالهم أو أكثرها : انها اجاع " أهل المدينة " .

وحتى لو صح لهم هذا القول الفاسد ، لوجب أن لا تقبل روايه - ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم ، وسائر المالكيين قديماً وحديثاً ؛ لانهم ليسوا مدنيين .

فان قال قائل : انهم أخذوا عن " أهل المدينة " . قيل : وكذلك أهل البصرة والكوفة والشام ومصر وسكة واليمن - : أخذوا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون ، وأخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى به هدى الله تعالى من شاء من " أهل المدينة " وغيرهم ، والقرآن

واحد مشهور في غير " المدينة " كما هو " بالمدينة " وسنرى  
الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير  
" المدينة " كما هي " بالمدينة " والدين واحد ، ويهب الله  
من يشاء من " أهل المدينة " وغير أهل المدينة ما شاء  
من الحظ في دينه ، والنهم في كتابه . و " أهل المدينة "   
وغيرهم سواء ولا فرق بينهم ، وما عدا هذا القول فافك  
وزور وكذب وبهتان . وبالله تعالى التوفيق . ا هـ

( ج - ٦ ص ١٧١ حتى ١٧٣ طبع المتيرية بمصر سنة ١٣٤٦ )

وقال أيضاً فيه :

وقالوا أيضاً : ان جمهور الصحابة كانوا بالمدينة ، وإنما  
خرج عنها الأقل ون الحال ان تقيب السنة عن الأكثر ،  
ويدريها الأقل .

وهذا فاسد من القول جداً ؛ لأن الرواية إنما جاءت  
عن ألف صاحب وثلاث مائة صاحب وثيف ، أكثرهم من  
غير " أهل المدينة " وجاءت الفتيا عن مائة وثيف وثلاثين  
منهم فقط ، أكثرهم من غير " أهل المدينة " ا هـ ( ج - ٦  
ص ١٨١ )

وفد عقد ابن حزم في المجلد الثاني من هذا الكتاب " فصلاً "   
- في ابطال ترجيح الحديث بعمل " أهل المدينة " وابطال الاحتجاج  
بعملهم - فاطال في الابطال وقال :

" ان هذا العمل الذي يذكرون ، قد سألهم من  
سلف من الحنفيين ، والشافعيين ، وأصحاب الحديث من أصحابنا

مذماتني عام وثيف واربعين عاماً : عمل من هو هذا العمل  
الذي يذكرون ؟ فما عرفوا عمل من يريدون . ولا عجب  
أعجب من جهل قوم بمعنى قولهم ، وشرح كلامهم " ....  
..... وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله  
بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا  
الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم التستري ثنا زريق -  
وكان عاملاً لعمر بن عبد العزيز على " أيله " - قال :  
كتبت الى عمر بن عبد العزيز في عبد آبق سرق ، وذكرت  
أن " أهل الحجاز " لا يقطعون العبد الا بقر اذا سرق ،  
قال : فكتب الى : كتبت الى في عبد آبق سرق ، وذكرت  
أن " أهل الحجاز " لا يقطعون الا بقر اذا سرق ، وإن الله  
تعالى يقول : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما  
كسبا ) . الا به فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه  
به . وفيه الى حجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت  
نافعاً مولى ابن عمر أو سألته رجل وأنا شاهد : عن الرهن  
والقبيل في السلف والورق والطعام الى أجل مسمى . قال لا  
أرى بذلك بأساً . قلت له : إن الحسن يكرهه . قال :  
لولا انكم تزعمون ان الحسن يكرهه ما رأيت به بأساً ،  
فاما اذا كرهه الحسن فهو اعلم به . فهذا عمر بن عبد العزيز  
لم يبال بعمل أهل الحجاز اذ وجد القرآن بخلافه ، وهذا  
نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - توقف  
في فتياه اذ خالفه الحسن وهو عراقي .

”م نسالهم فنقول لهم : عمل من تريدون ؟ أعمل أمه- محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ، أم عمل عصر دون عصر ، أم عمل محمد صلى الله عليه وسلم ، أم عمل أبي بكر ، أم عمل عمر ، أم عمل عثمان - ولم يكن ” بالدينه- “ اسام غير هؤلاء - ام عمل صاحب من سكان ” المدينه- “ بعينه ، أم عمل جميع فقهاء ” المدينه- “ ، أم عمل بعضهم ؟ ولا سبيل الى وجه غير ما ذكرنا .

فان قالوا : عمل أمه- محمد صلى الله عليه وسلم كلها بان كذبهم ، لأن الخلاف بين الائمة- اشهر من ذلك ، وهم دأباً انما يتكلمون مع من يخالفهم . فان كانت الائمة- مجمعة على قولهم ، فمع من يتكلمون اذاً وان قالوا عصراً دون سائر الاُصوار ، بان كذبهم أيضاً ، اذ كل عصر فالاختلاف بين فقهاء موجود مستقر مشهور ، ولا سبيل الى وجود مسأله- اتفق عايتها أهل عصرها ، ولم يكن تقدم فيها خلاف قبلهم ، ثم اختلف فيها الناس ، هذا لا يوجد أبداً .

فان قالوا : عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أريناهم انهم اترك الناس لعمله عايه السلام ، بل لآخر عمله . فانهم رويوا : أن آخر عمله كان الافطار في رمضان في السفر والنهي عن صياحه ، فقالواهم : الصوم أفضل . وكان آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاب وراءه ، اما جلوس على قولنا ، واما قيام على قولنا غيرنا . فقالواهم : صلاة من صلى كذلك باطل . ورووا في ” المؤطا “

أنه صلى الله عليه وسلم : كان اذا اغتسل من الجنابة  
افاض الماء على جسده . قالواهم : طهور من تطهر كذلك  
باطل حتى يتدلك ، ورووا انه صلى الله عليه وسلم : كان يرف  
يديه في الصلاة اذا ركع ، واذا رفع . فقالوا : ليس عليه  
العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى تقرأ بالطور في  
المغرب وبالمسلمات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم .  
فقالوا ليس عليه العمل . ورووا انه صلى الله عليه وسلم :  
كان اذا أم الناس فأمم أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس  
عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : سجد في " اذا الساء  
انشئت " فقالوا : ليس عليه عمل . ورووا انه صلى الله عليه  
وسلم : صلى بالناس جالساً وهم جلوس وراءه . فقالوا : صلاة  
من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق  
رضي الله عنه : ابتدأ الصلاة بالناس فأتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فدخل فجلس الى جنب أبي بكر رضي الله عنه  
فأمم عليه السلام الصلاة بالناس . فقالوا : ليس عليه العمل ،  
ومن صلى هكذا بطلت صلاته .....  
..... ورووا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر  
والمصر في غير خوف ولا سفر . فقال مالك : أرى ذلك  
كان في مطر . فقالوا : ليس عليه العمل لا في مطر ولا في  
غيره . ورووا انه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه  
فدعا بماء فأتبعه اياه ونضح به ولم يغسله . فقالوا : ليس  
عليه العمل ، وهذا لا يطهر الثوب ، ومن صلى بشبه هذه

صفته صلى بنجس ..... ورووا أنه عليه السلام  
صلى بالناس وهو يحمل امامه بنت أبي العاص على عنقه .  
فقالوا : ليس عليه العمل وهذا اسقاط للخشوع .....  
..... ورووا أنه عليه السلام : كان يقرأ في  
في صلاة العيد بسورة " ق " و " اقتربت الساعة " فقالوا :  
ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في  
رمضان نهارا . فقالوا : نكره ذلك لشاب ، وليس عليه العمل .  
وروا أنه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في  
المسجد . فقالوا : ليس عليه العمل .....  
وروا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي وهو  
غائب ، وأصحابه رضى الله عنهم خلفه صفوف . فقالوا :  
ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على  
قبر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ..... ورووا أنه  
عليه السلام : أعطى القاتل السلب ، وقضى بذلك . فقالوا :  
ليس عليه العمل الا أن يرى الامام ذلك . ورووا أنه  
عليه السلام أباح النكاح بغاتم حديد . فقالوا : ليس عليه  
العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار .  
وروا أنه عليه السلام : أنكح رجلا امرأة بسورة من  
القرآن . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا  
أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين بفترة عبد أو  
أمة . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن ان كان جنين

حره ففيه خمسون ديناراً ، وإن كان جنين أمه ففيه عشر  
 قيمه أمه ، قياساً على يئضه النعامة يكسرها المحرم فاخطأوا  
 في خلافهم . حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام .....  
 ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ودى عبد الله  
 بن سهل - وهو حضري مدني - مائه من الابل . فقالوا :  
 ليس عليه العمل ولا يودى بالابل الا أهل البادية ، وأما  
 أهل العاضرة فلا يودون الا بالدنانير والدراهم ، وتعلقوا في  
 ذلك بعمر ..... ورووا أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة في قتل وجد بخير .  
 فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يعجز أحد عن أن يلقى قتيلا  
 قتله في دور قوم آخرين . فقالوا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، وخالفوا عمر في القسامة أيضاً .....  
 ورووا أنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا . فقالوا :  
 ليس عليه العمل ولا يجوز رجمهم .....  
 ورووا انه عليه السلام قضى بالتغريب على الزاني غير المحصن  
 قالوا : لا تغريب العبد لانه ضرر بسيسده ولم يراعوا في  
 تغريب الحر الضرر بزوجه وولده وماله وأبويه ان كان له  
 أبوان . ورووا انه عليه السلام : احتجم وهو محرم . فقالوا :  
 ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لحرامه  
 قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه  
 عليه السلام تطيب لحله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا :

ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : قضى بابطال كل شرط ليس في كتاب الله عزوجل ، فاجازوا ازيد من ألف شرط ليس منها واحد في كتاب الله ، ..... ورووا أنه عليه السلام : قسم خير . فقالوا : ليس عليه العمل . وتركوا ذلك لايقاف عمر الارض ، مع اقرارهم بانهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . ورووا أنه عليه السلام قضى بايجاب الولاء لمن اعتق . فقالوا : من اعتق مائبة فلاولاء له .

قال علي : فهذا ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم في "الموطأ" خاصة ، ولو تتبعنا ذلك من روايته غيرهم لبلغ أضعاف ما ذكرنا ..... فان قالوا : عمل أبي بكر . قلنا لهم . وبالله تعالى التوفيق : لم ترووا في "الموطأ" عن أبي بكر رضي الله عنه الا عشر قضايا ، خالفتموه منها في ثمان . وروا عنه : أنه صلى بالبقرة في ركعتين ووراءه للمهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه أنه قرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا" الآية . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه أنه أمر أميراً له وجهه الى الشام . ان لا يقطع شجراً مثراً . فقالوا : ليس عليه العمل وجائز قطع

الشجر الثمر في دار الحرب . ورووا انه : أمره أن لا يعقر شاة ولا بعيراً الا لما كله . قالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عقرها في دار الحرب لغير ما كله ، ..... ورووا أنه : نهاه عن تخريب العامر . قالوا : ليس عليه العمل ولا بئس بتخريبه . ورووا عنه : انه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فتخال الصنف فصفى الناس ، فتأخر أبوبكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فاتتم الصلاة بالناس ، فقالوا : هذه صلاة لا تجوز وليس العمل ..... ورووا : أنه أمر يهوديه أن ترق عائشه رضي الله عنها . فقالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل الكتاب هذا من روايتهم في ” المؤطا “ واما من روايه غيرهم فكثير .

فان قالوا : عمل عمر ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : رويتم عن عمر رضوان الله عليه : أنه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراءه أهل المدينة من الانصار والمهاجرين : فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه سجد في الحج سجدتين فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه سجد في سورة النجم سجدة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ..... ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب ، فسجد وسجد معه المهاجرون والانصار ، ثم رجع الى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه أمر أياً وميماً أن يقوسا

للناس باحدى عشرة ركعة في ليالى رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالى رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالفوا قضاء عمر وعمل أبى بن كعب وتميم الدارى والمهاجرين والانصار بالمدينة ، لدعوى زائغة وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : أنه صلى المغرب بالناس معه أهل المدينة والمهاجرون والانصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فأُخبر بذلك اذ سلم فلم يعد الصلاة ولا أمر باعادتها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب الى عاله أن يأخذوا من سائمة الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فأعجبه ، فأُخبر أنه من نعم الصدقة فتقباه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرء بعيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل . . . . . ورووا عنه انه قضى في الارنب بعناق . قالوا : ليس عليه وقد وافقه على ذلك غيره من الصحابة رضوان الله عليهم . . . . . ورووا : أنه حكم في اليربوع بجفرة . فقالوا : ليس عليه العمل . وعذا كالذى قبله . ورووا أنه حلف لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله ليقتل ذلك المسلم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر . . . . . ورووا عنه أنه :

جعل القراض مضمونا على عبد الله ابنه . فقالوا : لا يجوز  
 وليس عليه العمل ..... ورووا عنه : أنه قضى  
 فيمن تزوج امرأة فوجد بها جنونا أو جذاما أو برصا ففسها ،  
 فلها صداقها كاملا ، ويرجع به الزوج على وليها . فقالوا :  
 لا يغرم الولي شيئا الا أن يكون أباً أو أخاً ، فأما ان  
 كان من العشيرة فلا غرم عليه ، لكن تغرم هي الصداق  
 الاربع دينار . ورووا عنه : أنه اذا أرخت الستور فقد وجب  
 الصداق . فقالوا : ان طال نعم ، والا فلا . ورووا عنه : أنه  
 قضى بانه لو تقدم في نكاح السر لرجم فيه . فقالوا : ليس  
 عليه العمل ولا رجم فيه ، ..... ورووا  
 عنه : أنه قضى في المتعة لو تقدم فيها لرجم . فقالوا :  
 ليس عليه العمل ولا رجم فيها ، وقد قال بعضهم : انما  
 هذا من عمر وعيد لا حقيقته ..... ورووا عنه  
 أنه أشخص رجلا قال لامراته : حبلك على غاربك من  
 العراق الى مكة ، واستحلفه عن نيتيه في ذلك . قالوا :  
 ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة  
 لليمين ، ولا يتوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، فغالقوا  
 قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا : أنه  
 قال . لا حكمة في سوقنا ، فقالوا : لابس بالحكمة في  
 السوق ، ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة - بحضرة المهاجرين  
 والانصار - على محمد بن مسامة - بان يمر الضحاك بن

خليفة في أرضه بخليج جبله ، ومحمد كاره لذلك . فقالوا :  
ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى على جد عمرو بن  
يحيى المازني بأن يحول عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في  
أرض ذلك المازني من مكان إلى مكان والمازني كاره . فخالقوا  
قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بحضرة المهاجرين والانصار  
بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل . . . . .  
وروا عنه : أنه أغرم حاطباً في ناقه لرجل من مزينة فحرها  
عبيد لحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل عن ممين الناقه فكان  
أربمائه قاضع القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ،  
وذلك بحضرة المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا :  
ليس عليه العمل . ورووا عنه : أو عن عثمان أنه قضى في  
أمة غرت من نفسها ، فادعت أنها حرة فتزوجها رجل فولدت  
فقضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم . فقالوا : ليس عليه  
العمل . ولا يقضى عليه بعبيد ، لكن بالقيمة . ورووا :  
عنه أنه حكم في منبوذ وجده رجل ، أن ولاءه للذي وجده .  
فقالوا : ليس عليه العمل . ولا ولاء للملتظ على اللقط .  
وروا عنه أنه قضى في هبة الثواب ، أنه على هبته  
يرجع فيها إن لم يرض منها . فقالوا : ليس عليه العمل ،  
وإن تغيرت الهبة عند الموهوب له بزيادة أو نقصان فلا  
رجوع للموهب فيها وليس له إلا القيمة . ورووا عنه أنه  
كانت الأبل الضوال سهملات ، لا يعرض لها أحد في أيامه .

فقالوا: ليس عليه العمل . . . . . ورووا عنه أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ أصبع رجل من جهينه فنزف الجهني فمات . فقال عمر للسعديين : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنيين : احلفوا أنتم لمات منها فأبوا ، فنقضى على السعديين بنصف الدية . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القاتل نصف الدية . . . . . ورووا عنه : أنه قضى في الترقوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضرس بجمل . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضلع بجمل ، فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه جلد عبداً زنى وغيره . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يغرب العبد . . . . . ورووا عنه : أنه أمر ثابت بن الضحاك - وكان قد التقط بهيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله حيث وجدته فخالقوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه عمر من روايتهم في " الموطأ " خاصة وأما من روايه غيرهم فأضعاف ذلك .

فان قالوا : عمل عثمان . قيل لهم : وبالله تعالى التوفيق . أنهم رويوا عن عثمان أنه كان يعطي الجمعة ثم ينصرف وما للجدران ظل . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز

الصلاة الا بعد الخطبة ، ولا يبدأ بالخطبة الا بعد الاذان ، ولا يبدأ بالاذان الا بعد الزوال ، فاذا زالت الشمس فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه : انه اذن على المنبر لاهل العالية في يوم عيد وافق يوم الجمعة في أن يرجع منهم من أحب . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا نأخذ باذن عثمان في ذلك ، وهو قد قضى ذلك بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . ورووا عنه : أنه كان يغطي وجهه وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطي المحرم وجهه . ورووا عنه : انه كان يخاطب أصحاب الديوان من الذهب والفضة فيقول على المنبر : هذا شهر زكاتكم . فقالوا : ليس عليه العمل . وليس للدنانير والدراهم شهر زكاة معروف . ورووا عنه : أنه نهى عن القران والمتعة ، ورووا عن عمر مثل ذلك . فقالوا : ليس عليه العمل ولا ينهى عن ذلك . . . . . ورووا عنه أنه صلى بمئى أربع ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل ، وقالوا القصر حق تلك الصلاة . . . . . ورووا أنه كان يكثر من قراءة يوسف في صلاة الصبح ، ورووه أيضاً نعى قراءتها عن عمر فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصح طريق وأجلها وهى رواية مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان - فذكر انه رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى

بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تأكل أنت ، فقال : افي لست كهيتكم ، إنما صيد من أجلى . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز أن يأكل محرم ما صيد من أجل محرم غيره . . . . . هذا قص " المؤطا " فإين العمل ان لم يكن عمل النبی صلى الله عليه وسلم وأبی بكر وعمر وعثمان بحضوره المهاجرين والانصار ؟ ورووا عنه وعن عمر النهی عن الحکرة ، فقالوا . ليس عليه العمل ولا بأس بها .

قال علی : وكذلك خالفوا عمل عائشة رضي الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة بالمدينة ، لا نحاشي منهم أحداً وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأقرب ذلك خلافهم للزهري وربيعة في أشياء كثيرة جداً ، منها ان الزهري كان يرى الزكاة في الخضير والتجم إلى الابطاط وغير ذلك . . . . . فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن أن يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل . فان قالوا : عمل الأكثر ، فقد أريناهم أنه لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء من اعمال أولئك وانهم قد تركوا عمل الأكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم إنما يعنون عمل صاحب السوق في " المدينة " في عصر مالك ، وهذا كما ترى . وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق

عليه " فقهاء المدينة السبعة " خاصة فلم يبلغ ذلك الا أوراقاً يسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان لا يحتج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول منهم من نظرائهم من أهل الكوفة ، الذين هم افضل منهم في ظاهر الأمر ، كعلقمة بن قيس ، والاسود بن يزيد ، وشريح القاضي ، وعمرو بن ميمون ، وسروق ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وعبيدة السلماني ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الرحمن بن يزيد الليثي ، وسعيد بن جبير . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وأبي قلابه ، ويكر بن عبد الله المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحديد بن عبد الرحمن ، وأيوب ، وابن عون ، ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمر بن عبد العزيز ، وأبي ادريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ، وجبير بن نفير ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من أهل مكة . كطاؤس ، وعطاء ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله بن طاؤس ، وبذضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فما ولى قضاء " المدينة " ، مثل شريح ، ولا مثل محارب بن دثار ، ولا مثل زرارة بن أوفى ولا مثل الشعبي ، ولا مثل أبي عبيدة بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله بن عتبة أصلاً .

ويقال لهم أيضاً : هل اختلف عمل أهل المدينة - أو لم يختلف ؟ فان قالوا : لم يختلف أكذبهم " المؤطا " وجميع الروايات . وان قالوا : اختلف : قيل لهم : فما الذى جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ ..... وهم ينسبون الى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل ..... أعظم الفرية ، وأشد التضييع للإسلام ، وقلة المبالاة به . وهذا مالا يحل أسلم أصلاً أن يظنه ، فكيف أن يعتقده ويدعو اليه ، وذلك لأن عمر رضى الله عنه مصر " البصرة " و " الكوفة " و " مصر " و " الشام " ، واسكنها المسلمين ، وولى عليهم الصحابة - كسعد بن أبى وقاص ، والمغيرة بن شعبه - ، وأبى موسى الأشعرى ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك ، كعوايه وعمر بن العاص ، وقد وليا لعمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولى على " البصرة " عثمان بن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى " مصر " قيس بن سعد . اقترى عمر وعثمان وعليهما وعالمهم المذكورين كتبوا رعيته من أهل هذه الأمصار دين الله تعالى ، والحكم فى الإسلام والعمل بشرائعه ؟ ما يفعل هذا مسلم . بل الذى لا شك فيه أنهم كلهم علموا رعيته كل ما يلزمهم كاهل " المدينة " ولا فرق ثم سكن على الكوفة - ، أقتره - رضى الله عنه - كتب

أهلها شرائع الاسلام ، وواجبات الاحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذمى يميز بالسير . فاذا لاشك في هذا ، فما بالمدينة " سنة " الا وهى في مآثر الامصار كلها ولا فرق . واما سدمضى هذا الصدر الكريم - رضى الله عنهم - فوائده ما ولى " المدينة " ولا حكم فيها الا فساد الناس . كعمرو ابن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبدالله القسرى ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المرى ، وكل عدو لله حاشى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز فانه كان كل واحد منهم قاضاً . وليها أبو بكر أربعة - أعوام ، عامين قاضياً وعامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، فامى مزيه " لاهل " المدينة " على غيرهم في علم أو فضل أو روايه ؟ ..... وما ادرك مالک بالمدينة - أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جداً ، وريعه - وكان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ، وأبى الزناد وزيد بن أسلم ، وكانا قليلي الفتيا ، أما الزهرى فاعلم . كان بالشام وما كتب عنه مالک الا بمكة - ، واما من القضاة فابوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى بن سعيد الانصارى ، على أن أهل العراق يجاذبونه اياه ، لانه مات وهو قاض ببغداد ، وأما سعد بن ابراهيم فكان ثقة - الا أن مالكا لم يأخذ عنه . اهـ

( الاحكام فى اصول الاحكام لابن حزم ج - ٢ ص ٩٧ حتى ١١٦ )

ثم أورد أيضاً فى المجلد الرابع من الكتاب المذكور فصلاً مستقلاً " :  
ابطال قول من قال : الاجاع هو اجاع أهل المدينة " فقال :

" هذا قول لهج به المالكيون قديماً وحديثاً ، وهو فى غاية الفساد ، واحتجوا فى ذلك بأخبار منها صحاح ، ادعوا فيها انها تدل على أن المدينة أفضل البلاد ، ومنها مكذوب موضوع من روايه محمد بن الحسن بن زباله وغيره .....  
..... ويجمع ذلك أنهم قالوا : المدينة مهبط الوحي ، ودار الهجرة ، ومجتمع الصحابه ، ومحل سكنى النبي صلى الله عليه وسلم ، واحكامها فاهلها أعلم بذلك ممن سواهم ، وهم شهداء آخر العمل من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرفوا ما نسخ وما لم ينسخ .

ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم : إنما اجاعهم اجاع وحجه فيما كان من جهة النقل فقط ، وقالت طائفة منهم : اجاعهم اجاع وحجه من جهة النقل كان أو من جهة الاجتهاد ، لانهم أعلم بالنصوص التى منها يستنبط وعلمها يقاس ، فاذهب أعلم بذلك فاستنباطهم وقياسهم أصح من قياس غيرهم واستنباط غيرهم . وقالوا : من المحال أن يخفى حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الأكثر وهم الذين بقوا بالمدينة ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عن المدينة ، مع شغلهم

بالجهاد ..... قال أبو محمد :  
هذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم في شئ منه ،  
على ما تبين ان شاء الله عز وجل .

أما دعواهم أن " المدينة " أفضل البلاد ، فدعوى  
قد بينا إبطالها في غير هذا المكان ، وبيننا أن " مكة "   
أفضل البلاد بنص القرآن ، والسنن الثابتة ، وأقوال أصحابه رضي  
الله عنهم ، وليس هذا مكان الكلام في ذلك . لكن نقول  
لهم : هبكم أنه كما تقولون - وليس كذلك - فإي برهان  
في كونها أفضل البلاد على أن اجاع أهلها هو الاجاع ؟  
..... ونحن نقول : ان " مكة " أفضل البلاد ،  
وليس ذلك بموجب اتباع أهلها دون غيرهم ، ولا أن  
اجاعهم اجاع دون اجاع غيرهم ، ولا أنهم حجة على  
غيرهم . إذ ليس فضل البقعة موجبا لشئ من ذلك  
..... وأما قولهم : ان أهل المدينة  
أعلم بأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم من سواهم ، فهو  
كذب وباطل ، وإنما الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هم العاملون بأحكامه عليه السلام ، سواء بقي منهم  
من بقي بالمدينة ، أو خرج منهم من خرج ، لم يزد الباقي  
بالمدينة بقاءه فيها درجة في علمه وفضله ، ولا حظ الخارج  
منهم عن " المدينة " خروجه ، عنها درجة من علمه  
وفضله .

وأما قولهم : انهم شهدوا آخر حكمه عليه السلام ،  
وعلموا ما نسخ مما لم ينسخ . فتمويه فاحش ، وكذب ظاهر ،  
بل الخارجون من الصحابة عن المدينة شهدوا من ذلك  
كالذى شهد المقيم بها منهم سواء ، كعلي وابن مسعود  
وأنس وغيرهم ولا فرق . . . . .  
وأما قولهم : ان من المحال أن يخفى حكم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على الأكثر ، وهم الباقون  
بالمدينة : ويعلمه الأقل ، وهم الخارجون من  
المدينة . فتمويه ظاهر وشغب غث . وإنما كان يمكن أن  
يموهوا بذلك ، لو وجدوا مشقة رويت من طريق كل من  
بقي بالمدينة من الصحابة رضى الله عنهم ، وأخفى بها  
كل من بقي بالمدينة من الصحابة . وأما ولا يجدون هذا  
ابداً ، ولا في مشقة واحدة ، وإنما يوجد فتيا الواحد  
والاثني والثلاثة ونحو ذلك ، وروايتهم كذلك ، فممكن ان  
يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن نفر من  
الصحابة ، ويعلمه الواحد والاكثر منهم . وقد يمكن أن  
يكون الذى حضر ذلك الحكم ، يخرج عن " المدينة " ،  
ويمكن أن يبقى بها ، ويمكن خلاف ذلك أيضاً ، ولا فرق .  
وإنما تفرق الصحابة في البلاد بعد موت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . . . . . والمعجب كله انهم يموهون  
باجماع أهل " المدينة " ، ثم لا يحصلون الا على رأى

مالك وحده ، ولا يأخذون بسواه . وهم أترك الناس لأقوال  
أهل المدينة ، كعمر وابن عمر وعائشه وعثمان ، ثم سعيد  
بن المسيب والقاسم وسالم وغيرهم .

ومن عجائب الدنيا التي لا نظير لها أن يتهالكوا على  
تقليد رأى ابن القاسم المصرى ، وسحنون التوفى من إفريقية ،  
لأن ابن القاسم أخذ عن مالك ، ولأن سحنون أخذ عن ابن  
القاسم المصرى عن مالك ، ولا يرون لأخذ مسروق والاسود  
وعلقمه ، عن عائشه أم المؤمنين ، وعن عمر وعثمان رضى الله  
عنها وجهاً ولا معنى . ثم لا يستحيون مع هذا من التمويه  
بأهل المدينة ، وإنما ذكرنا من أخذ عن هؤلاء المدنيين  
تكريماً لهم ، وكشفاً لتناقضهم ، وهم أترك خالق الله تعالى  
لإجماع المدينة حقاً .....  
ثم إن المسائل المذكورة التي ذكر مالك أنها إجماع أهل  
المدينة ، تنقسم قسمين . أحدها لا يعلم فيه خلاف من أحد  
من الناس في سائر الأصار ، وهو الاقل . والثانى : قد  
وجدنا فيه الخلاف بالمدينة ، كما هو موجود في غير المدينة .

قال أبو محمد : ونقول لهم : لا يخلو ما ادعيتموه -  
من إجماع أهل المدينة - من أن يكون عن توقيف من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون عن اجتهاد .....  
فمن أين جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من

غيرهم ؟ والنصوص التي يقيسون عليها معروفة عند غيرهم ، كما هي عندهم ، اذ كتاباتها محال غير ممكن ولا فرق بين دعواهم هذه ودعوى غيرهم . أويكون اجابهم عن توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق الا هذا الوجه ، فلا يخلوا ذلك التوقيف من أن يكون علمه الخارجون من المدينة من الصحابة أو جهلوه ، أو علمه من علمه من أهل المدينة سائر الناس أو كتموه ، فان كان علمه الخارجون من " المدينة " من الصحابة ، أو علمه من علمه بمن بقي في " المدينة " سائر الناس فقد استوى في العلم به أهل " المدينة " وغيرهم ضرورة . وان كان من بقي في " المدينة " كتمه عن سائر أهل البلاد ، فهذا محال غير ممكن ، لان كل مرجوز اثنين شائع فكيف ما علمه جميع أهل " المدينة " يزعمهم ، وحتى لوصح أنهم كتموه لسقطت عدالتهم . قال الله عز وجل : " ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ولقد أعاذهم الله من هذا فطل ضرورة ما ادعوه من اجاع أهل المدينة . . . . .

..... وأيضاً فيقال لهم :

أخبرونا هل خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغ أحكام الدين أو بعضها أو حكم واحد منها - : المقيمين بالمدينة -

من الصحابة رضي الله عنهم ، عن علم الله عزوجل أنهم سيخرجون عن المدينة . فان قالوا : نعم ! كفروا وكذبوا ، اذ جعلوه عليه السلام كتم شيئا من الدين عن يلزمه من علم الديانة ، كالذى يلزم غيره وصاروا الى اقوال الروافض من كذب . وان قالوا : لا ! ثبت أن السنن هي بيان الدين في غير المدينة ، كما هي في المدينة ضرورة ولا فرق .

وايضاً فان من بقي بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يجاهدون ويحجون ، ومن خرج عن المدينة منهم كانوا يفدون على عمر وعثمان ، فقد وجب التداخل بينهم ، وهكذا صحت الآثار بنقل التابعين من سائر الامصار عن أهل المدينة ، وبنقل التابعين من أهل المدينة ومن بعدهم عن أهل الامصار ، فقد صحب علقمه ومسروق عمر وعثمان وعائشة أم المؤمنين ، واختصوا بهم ، وأكثروا الاخذ عنهم ، وكذلك صحب عطاء عائشة أم المؤمنين ، وصحب الشعبي وابن سيرين ابن عمر ، وصحب قتادة ابن المسيب ، وأخذ الزهري عن أنس ، وأخذ مالك عن أيوب وحيد المكي ، وأخذ عبيد الله بن عمر عن ثابت البناني ، وأخذ عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

أخبرني يوسف بن عبيد الله النمرى قال نا عبد الوارث

بن حسرون نا قاسم بن اصبح نا احمد بن زهير بن حرب  
 نا احمد بن حنبل نا عبد الرحمن بن مهدي سمعت  
 مالك بن أنس يقول قال سعيد بن المسيب : ان كنت  
 لاسير الايام والليالي في طلب الحديث الواحد . فاستوى الامر  
 في " المدينة " وغيرها بلا شك .

وأيضاً فنقول لهم : هل تعتمد عمر وعثمان رضي الله  
 عنهما أن يبعثا من يعلم أهل البصرة والكوفة والشام ومصر  
 دينهم وأحكامهم ، أم أغفلا ذلك وضعاه ؟ وعمالها يترددون  
 على هذه البلاد ، ووفود هذه البلاد يفدون عليها كل عام ،  
 أم لم يتركا ذلك بل علمهم كل ما يجب عامه من  
 الدين ؟ ولأيد من احد هذه الاقسام . فان قالوا : تعمدنا  
 كتان الدين عنهم أو ضيعوا ذلك كذبوا جهاراً ، ونسبوا  
 الخليفين الفاضلين الى ما قد نزهها الله تعالى عنه ، مما هو  
 أعظم الجور وأشد الفسق ، بل هو الانسلاخ من الاسلام  
 وان قالوا : ما تركا ذلك ، علمهم كل ما يجب علمه  
 والعمل به من الدين قلنا : صدقتم ! وقد ثبت بهذا أن  
 أهل المدينة وغيرهم سواء في المعرفة والعلم والعادلة ،  
 وظهر فساد دعواهم الكاذبه في دعوى اجماع أهل المدينة .  
 نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم  
 بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن يشار

نا محمد بن جعفر - غندر - نا شعبه - نا أبو اسحاق  
السيدي قال سمعت حارثه بن مضرب قال : قرأت كتاب  
عمر بن الخطاب الى أهل الكوفة : " اني بعث اليكم عاراً  
أميراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فخذوا عنهما ،  
واقبلوا بهما ، فاني آثرتكم بعبد الله على نفسي أثرة .  
حدثني احمد بن عمر بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين  
بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن  
محمد بن الجهم نا اساعيل بن اسحاق القاضي نا احمد بن  
يونس نا قيس عن اشعث عن الشعبي . قال : ما جاءك  
عن عمر فخذ به ، فانه كان اذا أراد أمراً استشار أصحاب  
محمد صلى الله عليه وسلم فاذا اجمعوا على شئ كتب به .  
فهذا تعلم عمر ما عنده من العلم لاهل الامصار ، فصار  
الامر في المدينة وغيرها سواء .....  
..... وقال بعضهم : من خرج عن المدينة اشتغل  
بالجهاد ، قلنا : لا يشغل الجهاد عن تعلم الدين ، فقولكم  
هذا مجاهدة بالباطل . ..... قال أبو محمد : قتل كل  
ما موهوا به ، ونحن والله الحمد على ثقته من ان الله لو  
أراد أن يجعل اجاع أهل المدينة حجة ، لما اغفل أن يعين  
ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يفعل

فلا فرق عندهم في ذلك بين إجماع أهل المدينة ورأي واحد من العلماء .

فنحن نثبت بأنه لم يجعل قط إجماعهم حجة على أحد من خلقه . وهذا لو صح وجود إجماع لهم في شئ من الأحكام فكيف ! ولا سبيل إلى وجود ذلك أبداً ، إلا حيث يجمع سائر أهل الاسلام عليه ، أو حيث نقل إجماعهم كلهم ورضاهم بذلك الحكم ، وتسليمهم لهم . والا فدعوى إجماعهم كذب بحت على جميعهم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا .....

كما روى من عمل قضاة المدينة الذين أدرك مالك ، فليعلم كل ذي فهم : أن النازلة كانت تقع في المدينة وغيرها فلا يقضى فيها إلا بالامر ولا القاضي حتى يخاطب الخليفة بالشام . ثم لا يتفد إلا ما خاطبه به ، فانما هي أوامر عبد الملك والوليد وسليمان ويزيد وهشام ، والوليد بحسبكم ، والقليل من ذلك من عهد عمر بن عبد العزيز أقصر مدته . هذا أمر مشهور في كتب الأحاديث “ اهـ .

( ج - ٤ ص ٢٠٢ حتى ص ٢١٨ )

والشيخ الدهلوى فى "شرح السفر" ما نرى إلا دليل الإرسال .  
 وأثر ابن الزبير فى مقابلة المرفوعات الصحيحة ليس بدليل أصلاً .  
 وأيضاً عمل أهل المدينة وإجماعهم مطلقاً لا سيما فى مقابلتها ليس  
 بدليل عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم أصلاً . فتنى مطلق الدليل منه  
 الدهلوى ههنا صحيح ؛ على أنه ليس فى كلام الدهلوى ولا فى  
 كلام بعض علماء المالكية ما يدل على أن ذلك البعض ذكر فى  
 جواب الدهلوى عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال . وأيضاً  
 نقول : أن الدليل الصحيح الثابت بالسند المتصل الذى يثبت عمل  
 أهل المدينة بالإرسال ، فما لم يقم دليل كذلك عليه لا يحكم بثبوته .  
 وإن ادعاه المعارض أو عالم من علماء المالكية .

والمعارض قد ادعى فيما قبل أنه ممن : ( ذاق طعم الثبوت  
 من طرق الأسانيد المتصلة فيمجد سمعه كل معلق لم يصل إليه من  
 تلك الطرق فيطرحه من غير مبالاة ولا يعبأ به أصلاً . ص ٤١٣ )  
 فما باله يدعى هنا عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال ولم  
 يثبت ذلك عنده بمعلق فضلاً عن المتصل ! والإرسال خلاف ما جاء  
 فى الأحاديث المرفوعة الصحيحة والحسنة ؛ على أن التحقيق عند  
 المالكية هو أن الإرسال إنما ثبت عندهم بعمل الفقهاء السبعة من  
 أهل المدينة الذين مر ذكرهم لا غير ، وما حكموا بأن عمل أهل  
 المدينة بأى معنى من المعانى التى قدمنا ذكرها فى هذه "التعاليق"  
 لفظ "أهل المدينة" ثبت الإرسال عندهم به ، وإن كان نقلهم  
 بعمل الفقهاء السبعة بالإرسال ما ثبت إلا على وجه التعليق . فكثير

من أقوال المعترض التي أتى بها ههنا فاسدة مردودة غير مقبولة .  
والعجب كل العجب ممن لم يفهم معنى كلام الشيخ الدهلوي في  
" شرح النقر " فاعترض عليه مع أن جواب الإعراض واضح  
حق الواضح .

قوله وقد ظهر على محمد الله تعالى فيما يصلح لإستنادهم  
الخ ( ص ٤٣١ )

قلت : سيظهر عليك إن شاء الله تعالى أن أثر ابن مسعود (١)

(١) قال ابن حزم في " الأحكام في أصول الأحكام " :  
وقالوا : كان ابن مسعود إذا أفتى بفتيا أتى " المدينة " ،  
فيقال عنها فإن أفتى بخلاف فتياه رجع إلى " الكوفة " ،  
فنسخ ما عمل .

قال أبو محمد : وهذا كذب ، إنما جاء أنه أفتى بمسئلتين  
فقط ، فأمر عمر بفسخ ذلك . وعمر الخليفة فلم يمكنه  
خلافه . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دهم  
نا إبراهيم بن حماد قال نا إسماعيل بن إسحاق نا حجاج بن  
المنهال نا حماد بن سلمة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي  
عمرو الشيباني : أن رجلاً سأل ابن مسعود عن رجل طلق  
امراته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أسها ؟ قال نعم :

هذا لا يصلح لإستناد علماء مذهب مالك فى عمل أهل المدينة فنقول : إنه ليس فى رجوع ابن مسعود - عن الإرخاص بعد ما قدم " المدينة " فأخبر أنه ليس كما قال - دلالة على أنه أخبره بذلك فى " المدينة المطيبة " واحد من علماء " المدينة " أو اثنان منهم أو أكثر منهم أو واحد من علماء الأطراف الذين أتوا فى " المدينة " لزيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم الأعطر أو اثنان منهم أو أكثر منهم ، فلا دليل فيه لمن قال بحجية عمل أهل " المدينة " فلم يتعين أن رجوع ابن مسعود ما كان إلا لأنه أخبره بأنه ليس كما قال جميع علماء " المدينة " . وإلا لإعتقاده أن عمل أهل المدينة فقط حجة . ولئن سلمنا أنه أخبره بذلك جميع علماءها فرجع بإخبارهم ، فنقول : لا نسلم دلالة ذلك على أن إجماعهم فقط حجة لجواز تحقق الرجوع بقول واحد أو اثنين من علماء " المدينة " وبقول واحد واثنين وأكثر من علماء " مكة " و " البصرة " و " الكوفة " فإن الحق أحق أن يتبع ؛ على أن القول بعدم الإرخاص ههنا مما اتفق عليه علماء " المدينة "

فتزوجها ، فولدت له ، فقدم على عمر فسأله . فقال له عمر : فرق بينهما . قال ابن مسعود : انها ولدت ، قال عمر : وان ولدت عشرا ففرق بينهما .

قال أبو محمد : والخلاف فى هذا موجود بالمدينة .

نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن

خالد نا على بن عبد العزيز نا حجاج بن المنهال نا حماد بن سلمه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال : ان طلق الابنه قبل ان يدخل بها تزوج أمها ، وان ماتت موتا لم يتزوج أمها . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا اسماعيل بن أبي أويس نا عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة : أن رجلا من بنى ليث يقال له الاجدع تزوج جاريه شابه فكان بائتها فيتحدث مع أمها ، فهلكت امرأته ولم يدخل بها ، فخطب أمها وسأل عن ذلك ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فمنهم من أرحص له ومنهم من نهاه .

قال أبو محمد : هذا والمسئله المذكورة منصوبه في القرآن الذى هو عند جميع الناس كما هو عند أهل المدينه ، لا يمكن أن يدعوا فيها توقيفا حتى خفى عن هو خارج المدينه ، لكن من اباح ذلك حمل الام على حكم الربيبه ، ومن منع أخذ بظاهر الايه وعمومها ، وهو الحق فلا مزيه ههنا لأهل المدينه على غيرهم أصلا ، وقد صح أن عمر استفتى ابن مسعود بالبتة وأخذ بقوله ، وهذا مدنى امام اخذ بقول كوفى . ( ٣ - ٤ - ص ٢١٣ و ٢١٤ )

و "مكة" و "الكوفة" وغيرها . واتفق عليه الأئمة الأربعة ،  
 (١) فيجوز أن يكون رجوع ابن مسعود كان باخبار الإنفاق الأول .  
 وأيضاً البحث إنما وقع في أن إجماع أهل " المدينة " فقط حجة ولم  
 يدل أثر ابن مسعود على شيء من ذلك لأن عدم الإرخاص ليس  
 مما أجمع عليه أهل المدينة فقط . وأيضاً لودل أثر ابن مسعود  
 على أن إجماع أهل " المدينة " حجة للدل على أن عمل واحد من  
 أهل " المدينة " وإثنين منهم وأكثر منهم كذلك لأن الإحتمالات  
 كلها متساوية الأقدام للمأمن .

وإذا كان عمل مالك وأصحابه على أنهم يقدمون تارة إجماع  
 أهل " المدينة " على ما ثبت خلافه في الحديث الصحيح أو الحسن  
 المرفوع فيتركون العمل بذلك الحديث ، ويعملون بذلك الإجماع  
 ويأولونه أخرى بذلك الإجماع ، فترك مجرد آثار الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم بذلك الإجماع أولى بالجواز عندهم ؛ لكن كل ما أورده  
 لمعارض في " دراساته " من قبل على من تمسك برواية مذهبه  
 مع أن الحديث الصحيح يخالفها ، وعلى من تمسك برواية اثنين من  
 الأئمة الأربعة والثلاثة منهم وجميع الأربعة يرد على من تمسك بما  
 ذهب إليه " أهل المدينة " والحديث الصحيح يخالفه عند من قال :  
 أن إجماعهم ليس بإجماع معتبر . وليت شعري ما الفرق بين ترك

(١) وقد مر ما فيه من الاختلاف نقلاً عن ابن حزم .

الحديث بعمل أهل المدينة على خلافه وبين تركه بعمل الأئمة الأربعة على خلافه ؟ فقال المعارض بجواز الأول دون الثاني . وإجماع أهل المدينة ليس بإجماع معتبر عند الكل إلا عند مالك ومقلديه ، وامتناع الخروج عن المذاهب الأربعة إجماع معتبر عند الكل . ومن شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة مخترعة لا تكاد توجد في جميع إجماعات أهل المدينة فقط ، وفي جميع إجماعات أهل البيت بل وفي جميع أفراد الإجماعات المعتمدة إجماعاً فأنكر تحقق الإجماع المعتمد في جميع أمثلة الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء كيف تصدى ههنا لبيان حجية إجماع أهل المدينة فقط ، وإجماع أهل البيت فقط ، وأتى ببعض أمثلة الأول في المسائل الشريعة ! ثم إنه كما لم يدل عدم إرخاص ابن مسعود بسد رجوعه عن الإرخاص في " المدينة الطيبة " بإخبار من أخبره بعدم الإرخاص على أن عمل جميع أهل المدينة حجة ، كذلك لم يدل على أن آثار الصحابة يترك العمل بها بعمل أهل المدينة فقط ، فإن أثر ابن مسعود ههنا صار متروك العمل به برجوعه عنه لا بعمل أهل المدينة . فقلوه : ( وذلك لأن ما ثبت عن فعل الصحابي أو قوله الخ ص ٤٣١ ) قول ساقط لا يلتفت إليه ولا يعتنى به .

ثم إن القول : بأن آثار الصحابة تترك بعملهم يقتضى أن آثارهم التي أثبتت إجماعهم على حكم من الأحكام تترك بعمل أهل المدينة ، وأن قول الخلفاء الأربعة ، وقول الشيخين ، وقول الختئين ،

وقول الشيخين والختم الأول، وقول الشيخين والختم الثاني، وقول الحسين وفاطمة مطلقاً يترك بعمل أهل المدينة قول تصم الآذان عن سماعه ، فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (اقتدوا بالذين من بعدي) . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) . ولم يثبت مثل هذا في أهل المدينة إذا كان مراد مالك بهم غير الصحابة ، فقوله (ويتعين تقدم عمل أهل المدينة المطهرة على اجتهاد رجل من الصحابة الخ ص ٤٣٢) فيه ما فيه .

قوله ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة الخ (١)  
(ص ٤٣٣)

(١) قال في "الدراسات" :

"وأما الامام المطلبى الشافعى الدرافريد من بحر شرف هاشم - برد الله سبحانه صدور المحبين بثلج العلوم من أهل هذا البيت المقدس رضى الله تعالى عنهم - فقد روى الشعرانى في كتابه تلخيص السنن للبيهقى المسمى "بالمناهج الميّن في جمع أدلة المجتهدين" عنه بسنده عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعى يقول : كل حديث جاء من أهل العراق وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحاً انتهى

قلت : ينبغي للمعترض أن يثبت أولاً صحة هذا السند فليس كل مسند صحيحاً - أى ثابتاً - (١) فإن أثبتته فنقول : كلام

وسند يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة المقدسة بترك به الحديث الصحيح عند غيرهم مطلقاً أو عند أهل الكوفة بخصوصهم " الخ ( ص ٤٣٢ و ٤٣٣ ) .

(١) ولا يصح أن شاه الله بل قد صح عن الشافعي خلافه . ولم يد صاحب " الدراسات " سنده ، ولا ذكر الشيرازي في أى موضع من " السنن الكبير " أسنده البيهقي لكي يراجع استاده . وقد روى عصره حافظ المغرب يوسف بن عبد البر النمرى القيطي في كتابه " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " :

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى قال : نا ابن حمدان ببغداد قال : نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : قال الشافعي لنا : أما انتم فاعلموا بالحديث والرجال سني ، فإذا كان الحديث صحيحاً فاعلموا أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً أذهب إليه إذا كان صحيحاً اه ( ص ٧٥ طبع القاهرة عام ١٣٥٠ ) .

وقال شيخ الاسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في رسالته المسماة " معنى قول الاسام المطبى : إذا صح الحديث فهو مذهبي " ما نصه :

أصحاب الإمام الشافعى فى كتب الإستدلال مع كثرتها يأبى عن اشتراط ذلك فى قبول الحديث الصحيح عند الشافعى . (١) ولئن

”وروى الطبرانى عن عبد الله بن الامام احمد قال : سمعت أبى يقول : قال محمد بن ادرس الشافعى أنت أعلم بالاخبار الصحاح منا فاذا كان خبر صحيح فاعلمنى حتى اذهب اليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً .

فانظر انصاف الشافعى رحمه الله ، وقوله لاحمد ! واحمد من أصحابه ، وقد قال ابراهيم الحربى : قال استاذ الاستاذين . قالوا : من هو ؟ قال الشافعى ، أليس هو استاذ احمد بن حنبل ؟ ا هـ .

(ص ٩٩ الرسالة السادسة من المجلد الثالث من مجموعه الرسائل المنيرية طبع مصر سنة ١٣٤٦ )

(١) قلت قال الامام تقي الدين السبكى فى رسالته ”معنى قول الامام المطابى“ :

”واعلم أن فى قول الشافعى : اذا صح الحديث فهو مذهبي ثلاثة الفاظ . احدها ” اذا “ وهى وان كانت مطلقة الا أن المراد بها العموم فيصح فيها على كل الاحوال ، وسنبين صحة العموم فى ذلك ، وانه لا معارض له أصلاً .

والثانى صحة الحديث وعموم الالف واللام فيه سواء

كان حجازياً أم كوفياً أم بصرياً أم شامياً كما أشار إليه الشافعي في كلامه لاحمد ؛ لان من الناس من لا يأخذ بأحاديث العراق .

والثالث قوله : فهو مذهبي . ودلالته على قوله به . ويدل له ما قدمنا من رواية الربيع عليه من قوله : فخذوا بها ودعوا قولي فاني أقول بها . - يعني بها ما ذكره قبل من رواية الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : اذا وجدتم سنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فخذوا بها ودعوا قولي فاني أقول بها - فانظر تصريحه بقوله : " بها " واذنه في الاخذ بها " اه ( ص ١٠٩ )

وقال الحافظ ابن كثير في " البدايه - والنهايه " بعد ذكر قول الشافعي لاحمد ما لفظه :

" يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون الا روايه الحجازيين ، وينزلون أحاديث من سواهم منزله - أحاديث أهل الكتاب " اه .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني " في فتح الباري بشرح صحيح البخاري " في بحث الترجيح بين روايتي ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما في التشهد ما نصه :

" وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحداث الصحابه فيكون أضيظ لما روى . أو بأنه افتقه من رواه . أو بكون

اسناد حديثه حجازيا واسناد حديث ابن مسعود كوفيا - وهو  
 بما يرجع به - فلا طائل فيه لمن أنصف " اهـ .

وانما توقف من توقف من أهل الحجاز في قبول روايه العراقيين  
 لعدم علمهم برواياتهم وعدم تميزهم بين صحيح احاديثهم من غيرها  
 فكان منشأ التوقف حصول الاشتباه وعدم التمكن على النقد بين  
 صحيحها وسقيمها ليس الا ، قال الحافظ ابن تيميه - في " منهاج السنه -  
 النبويه - في نقض كلام الشيعة - والقدرية - " .

" فمن جرب الرافضه - في كتابهم وخطابهم علم أنهم  
 من أكذب خلق الله فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم  
 الكذب قبل ان يعرف بمدق الناقل ! وقد تعدى شرهم الى  
 غيرهم من أهل الكوفه - وأهل العراق حتى كان أهل المدينه -  
 يتوقون احاديثهم . وكان مالك يقول : نزلوا احاديث أهل  
 العراق منزله - احاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا  
 تكذبوهم ، وقال له عبد الرحمن بن مهدي : يا أبا عبد الله  
 سمعنا في بلدكم أربعاءه - حديث في أربعين يوماً ونحن في  
 يوم واحد نسمع هذا كله فقال له : يا عبد الرحمن ومن  
 أين لنا دار الضرب ؟ أقم عندكم دار الضرب تضربون  
 بالليل وتنشقون بالنهار ، ومع هذا انه كان في الكوفه - وتغيرها  
 من الثقات الاكابر كثير . ومن كثرة الكذب الذي كان اكثره  
 في الشيعة - صار الأمر يشبهه على من لا يميز بين هذا وهذا  
 بمنزله - الرجل الغريب اذا دخل الى بلد نصف أهله كذابون

خوانون فانه يحترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة،  
وبمنزلة الدراهم التي كثر فيها الفش فانه يحترس عن  
المعاملة بها من لا يكون نقاداً " ١٥ (ج - ١ ص ٢٣١  
طبع مصر سنة ١٣٢١).

ومع هذا فقد بنى أهل المدينة في بعض أمرهم مذاهبهم على  
أحاديث أهل العراق أو من أخذ عنهم فكثرت تشنيع العلماء عليها  
في هذا الباب ، قال الحافظ ابن حزم في " الأحكام في أصول  
الأحكام " .

فما حضرناه ذكره - مما تركوا فيه آخر فعله صلى الله  
عليه وسلم ..... قانهم ..... لم  
يرووا الصلاة خلف الامام القاعد والاصحاء وراعه تعود أو  
قيام ، وهذه صفه آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي - وهو كذاب -  
عن الشعبي مرسلاً : لا يؤمن احد بعدى جالساً . وهي روايه  
كوفيه وهم يردون الصحيح من روايه أهل الكوفه ،  
ويتعلقون بوزن الروايه التي لا شك في كذبها من روايات  
أهل الكوفه " ١٥ (ج - ٢ ص ١٢٣) .

وقال في المجلد الرابع من الكتاب المذكور :

" وتركوا اجاع أهل المدينة ، اذ صلوا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاها بالناس . فقالوا : هذه  
صلاة فاسدة ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك " .

والعجب احتجاجهم كلهم في ترك اجماع أهل المدينة-  
على هذا ، وعلمهم بروايه- جابر الجعفي الكذاب الكوفي عن  
الشعبي الكوفي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا  
يؤمن أحد بعدى جالساً . وهذه روايه- ليس في روايه- أهل الكوفة-  
أتقن منها ، فهل في العجب أكثر من هذا وهم يقولون :  
ان اجماع أهل المدينة- هو الاجماع ؛ فان روايات أهل الكوفة-  
الصحيح مدخوله .

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية- نا احمد بن  
شعيب اخبرنا ايوب بن محمد الوزان نا عمرو بن ايوب نا  
الماح بن حميد نا محمد بن حميد عن أبي بكر بن محمد بن  
عمرو بن حزم أن سليمان بن عبيد الملك عام حج جمع  
ناساً من أهل العلم ، فيهم عمر بن عبد العزيز ، وخارجه-  
بن زيد بن ثابت ، والقاسم بن محمد ، وسالم وعبد الله ابنا  
عبد الله بن عمرو ، وابن شهاب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام ، فسألهم عن الطيب قبل الافاضه- ، فكلهم  
أمره بالطيب . وقال القاسم : أخبرتنى عائشه- أنها طيبت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ، ولحله  
حين حل قبل أن يطوف بالبيت ولم يختلف عليه أحد منهم .  
الا ان عبد الله بن عبد الله قال : كان عبد الله رجلاً حاداً محداً  
كان يرمى الجمره مم يذبح مم يحلق مم يركب فيفيض قبل  
أن يأتي منزله ، قال سالم : صدق .

فهذه فتيا اهل المدينة وفقهاؤها عن سلفهم . فقال هؤلاء المدعون انهم يتبعون اهل المدينة : لا يجوز ذلك ، تقليدا لخطأ مالك . واحتجوا برواية كوفية ليست بموافقة لقولهم أيضاً ، لكن موهوا بايرادها ، اهـ

( ج - ٤ ص ٢٠٧ و ٢٠٨ )

وقال الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني في " كتاب الحجج " له :

" وقال أهل المدينة : اذا اجمع على اقامته اربع ايام قصر الصلاة ، فان اقام ساعه فان اجمع على اقامته اربع ايام أتم الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف أخذتم اربع ايام ؟ قالوا : بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا : رواه مالك بن أنس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب . قيل لهم : فقد أخبرنا بذلك مالك ، فقد أخذتم عليكم هذا في هذه الاربعة عن رجل من أهل خراسان ، ولم يبلغه أحد منكم ياثقه عن سعيد بن المسيب ان هذا لمن العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها ، وتروون عن من يأخذ من أهل الكوفة . كيف لم تسمعوا بهذا الحديث . وهو فيما تزعمون فقيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني . أما اني لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني - وان كان عندنا لثقه - ولكننا اردنا ان نبصركم عيب قولكم وقوله -

سلمنا أذنه كلام الشافعي وأنه قوله المقبول المعمول في مذهبه فنقول : هذا وإن كان مذهباً له رحمه الله تعالى لكنه من مفرداته التي خالف فيها ما ذهب إليه غيره من المحدثين والأئمة الثلاثة الباقية ، والإمام البخارى ومسلم وغيرهم . (١) ولو سلمنا أنه

معرفتكم بقول قتيهكم . وهذا مما لا ينبغي ان تحمله من قول أصحابكم ، وهو مما يتلى به الناس كثيراً في أسفارهم ، وليس من الغاصص الذي تعذرون بجهله من قول أصحابكم . مع انكم خالفتم في ذلك على بن أبى طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم “ اهـ

(١) قال الحافظ ابن رجب في ” فضل علم السلف على الخلف “  
 ” فاما الأئمة “ وفقهاء أهل الحديث فانهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان اذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم . او عند طائفة منهم . فاما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لانهم ما تركوه الا على علم انه لا يعمل به . قال عمر بن عبد العزيز خذوا من الوأى ما يوافق من كان قبلكم فانهم كانوا أعلم منكم “

فاما ما خالف عمل أهل المدينة من الحديث فهذا كان مالک يرى الأخذ بعمل أهل المدينة ، والاكثر من أخذوا بالحديث .

(ص ٩ طبع مصر سنة ١٣٤٧)

ليس من مفرداته أيضاً ، فنقول : إنما دل كلام الشافعي هذا على أن الحديث الصحيح الذي ثبت صحته عنده إذا جاء من أهل العراق ، وليس له أصل في الحجاز أعني من أن يكون مكة أو المدينة أو ما بينهما أو ما حولها مما يصدق عليه مفهوم اسم الحجاز فلا نقبله عملاً ونتوقف في العمل به ، لا على أن عمل أهل الحجاز عموماً أو عمل أهل المدينة خصوصاً أو عمل أهل مكة خصوصاً يترك به الحديث الصحيح الثابت عند غيرهم ، فبطل الأساس من أصله ، فإذا بطل بطل ما بنى المعترض عليه ؛ على أن ثبوت الأصل في الحجاز لحديث العراقيين إنما يعرفه العارفون من الحفاظ المتقنون لا كل من يدعى أنه عامل بالحديث ، فإن كثيراً مما كان

وهذه مسئلة- الجهر بالتأمين قد نقل الدارقطني فيها عن شيخه أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني أنه قال : هذه سنة- تفرد بها أهل الكوفة- اه وقال الحافظ ابن حزم في " المحلى " :

" ومن العجب أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة- التي لا نظير لها ، ولا يجدون في روايات أهل المدينة- أصح منها أصلاً ، فما تعلم لأهل المدينة- أصح من روايته- سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة- ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة- أم المؤمنين ، وابن مسعود " اه ( ج ٣ - ص ٦٢ طبع المنيرية- بمصر سنة ١٣٤٨ ) .

رجالہ العراقيين ثبت لہ اصل من الحجازيين وكثيراً منها ليس كذلك ؛ بل الحق أن يقال : إن قول الشافعي هذا ساكت عن عمل أهل الحجاز عموماً ، وعن عمل أهل المدينة خصوصاً ، وعن عمل أهل مكة خصوصاً ، وعن عمل أهل ما بينهما خصوصاً ، وعن عمل أهل ما حولها خصوصاً ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً ؛ فليس قول الشافعي هذا قابلاً لأن يستدل به في اثبات ما حاول المعارض إثباته خصوصاً . ولو دل على ما حاول اثباته لدل على أن إجماع أهل مكة فقط . وأن إجماع أهل ما بينهما فقط ، وأن إجماع أهل ما حولها فقط أيضاً إجماع يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم ، ولم يقل به أحد

ثم إن قول المعارض هذا يدل على أن عمل أهل المدينة يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم وإن كان ذلك من أهل الحجاز ، وعلى أن ذلك مما دل عليه كلام الإمام الشافعي ، وكل واحد من هذين باطل لا محالة ضرورة ؛ على أن الوجه الذي ذكره المعارض ههنا مبني على حسن ظن المعارض إلى الإمام مالك وأتباعه فقط بأمرين ، أحدهما أن عملهم بشئ وحكم دليل قوي على وجود الحديث الصحيح عندهم المثبت لذلك الحكم مع أن عملهم ذلك كان على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وثانيهما أن عملهم ذلك دليل قوي على أن حديثهم الذي تمسكوا به رجع على حديث غيرهم . وقد سبق من المعارض كرات ومرات أن

حسن الظن هذا فيما إذا كان الحديث الصحيح قائماً على خلاف قول واحد من الأئمة الأربعة أو جميع الأربعة أو مائة فقيه مثلهم حرام وترك واجب ، وهل يكون الظن الحرام حسناً ؟ فما وجه إعتناء المعترض بمثل هذين الظنين واعتدادهما حسنين ؟ ولم يثبت بحديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا مرسل ولا منقطع ولا مسند ولا مرفوع ولا موقوف ولا متصل أن حسن الظن إلى علماء المدينة المطيبة واجب في مثل هذا إذا ثبت عملهم على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وأن حسن الظن إلى الأئمة الأربعة وإلى مائة فقيه مثلهم من قيل الحرام ، وترك الواجب إذا كان الأمر كما ذكرنا ؟ على أن كلام المعترض فيما قبل في شروط الإجماع التي أحدثها يفيد أن حسن الظن بمثل هذا لا يفيد في حجية الإجماع أصلاً ولا يضمن ولا يغني من من جوع ، والتناقض في الكلام مما يلغى حجية المتناقضين . وأيضاً لم يثبت دليل دال على أن عمل أهل المدينة مخصوص بهذا الظن الحسن ، وعلى أن هذا الظن حرام في عمل غيرهم ، ومن ادعى ذلك فليأت به . وبما ذكرنا ظهر أنه لا إحتياج للفتائل بأن عمل أهل المدينة حجة ، وبأن إجماعهم معتبر إلى هذين الوجهين المظنونين ، ولا إلى ما فرعه عليهما فإن الإجماع حجة مستقلة بنفسها ويترك به الحديث الصحيح المحقق ، ولا حاجة له في حججه وكونه متروكاً به ذلك الحديث إلى مثل هذين الوجهين المبنيين على الظن ، فكذا إجماع أهل " المدينة " عند من قال

إنه كسائر إجماعات الشريعة المطهرة . وأيضاً يجوز عند مالك أن يكون مستند إجماع أهل المدينة فقط هو القياس كسائر الإجماعات ، فثبت أنه لا يستلزم إجماعهم أن يكون مستندهم حديثاً ضعيفاً أو حسناً أو صحيحاً فضلاً عن أن يكون ذلك الحديث مترجماً عندهم على حديث غيرهم ، فنعوذ بالله من هذه المحدثات المخترعات المحدثات .

وبما ذكرنا ظهر أيضاً أنه لا احتياج للإمام الشافعي في قوله الذي نقله الشعراوي عنه إلى هذا الذي ذكره المعارض من الوجهين المذكورين . فلا دلالة لكلام الشافعي على حجبة عمل أهل " المدينة " كما مر حتى يتكلف لاستقامته بهذا التكلف الزائف ، فالفساد كل الفساد إستناد المعارض ما اخترعه وأحدثه إلى الإمامين مالك والشافعي في موضعين ، والعياذ بالله تعالى من أن يرتكب مثله بلا دليل .

ثم إن تقديم حديث " الصحيحين " وحديث غيرهما إذا ثبت عن مصدره صلى الله تعالى عليه وسلم على عمل أهل " المدينة " على قول من عدا مالكا ومن تبعه لأنه قول المعصوم وعمله صلى الله تعالى عليه وسلم وهما أقوى وأعلى من قول من لم يقل بعصمته إلا شذمة قليلة وعمله . وأما على قول مالك وذويه فيقدم عمل أهل المدينة وقولهم على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما الصحيح لأنه إجماع معتبر عنده وعند ذويه ، والإجماع المعتبر يقدم عملاً على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهم الصحيح

إذا كان من باب أخبار الآحاد كما قد عرف في الأصول . فالفرق بين حديث "الصحيحين" بعد تدوينها ، وبين حديثها قبل تدوينها ، وحديث غيرهما الصحيح فرق مستحدث مبتدع لا يكاد يقول مالك بمثله بعد تدوينها أيضاً - وستقف إن شاء الله تعالى على ما ورد على الدليل الذي أورده المعارض لإثبات هذا الفرق - والعجب كل العجب ممن يلتزم العمل بما عمل به علماء " المدينة " وإن كان مخالفاً بحديث صحيح كائن في غير "الصحيحين" وفي ذلك الإلتزام يتحقق جميع المفاسد التي أوردها المعارض قبل على من التزم مذهباً معيناً من أنه ارتكب الحرام ، واجتنب الواجب ، وأخل بواجب واحدة الوجهة ، وأتى بالثنوية ، والإشراك ، ومن أنه إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا سيما إذا عمل بذلك الحديث واحد من المذاهب الثلاثة الباقية أو إثنان منها أو كلهم . ثم إن كلام المعارض هذا دال على أن تقديم حديث "الصحيحين" على عمل أهل المدينة عنده مقيد بما بعد تدوينها . وأما فيما قبل تدوينها فيقدم عملهم على حديث "الصحيحين" وعلى حديث غيرهما حتماً عنده ؛ مع أن هذا الفرق في مذهب مالك فرق مستحدث لم يقل به مالك ولا أتباعه الذين ما توا قبل تدوينها ، ولا أتباعه الذين ولدوا بعد تدوينها إلى يومنا هذا .

قوله ومن جعلتها وساداتها علماء المدينة الخ (ص ٤٣٤)

قلت : هذا الدليل أيضاً من العجائب والخرافات فإن الإمام

مالكاً وإن ثبت عنه القول : بأن عمل أهل المدينة فقط لإجماع معتبر لكن وقع الاختلاف في أتباعه الكرام بأن مراده بأهل " المدينة " في هذا المقام ماذا؟ ولم يثبت عن أحد نقل عن مالك أن إجماع " علماء المدينة " ، وأن عملهم إجماع معتبر بعد وفاته أيضاً إلى يوم القيامة عند مالك . ومن المعلوم أن تلقى الأمة لأحاديث " الصحيحين " بالقبول فيما عدا المستثنيات إنما وقع بعد تدوينها ، ولذا قيد المعترض ههنا بقوله " بعد تدوينها " وعلماء " المدينة " في وقت ذلك التلقى ليس اجتماعهم على حكم إجماعاً معتبراً ، فلا فائدة في هذا الفرق العندي ؛ على أنه لم يتبين أن في ذلك الوقت وجدت في " المدينة " علماءها . ولو كان الظن أنها لا تخلو عن بعضهم . وإن ثبت التيقن بأنه كان فيها علماءها حينئذ فلم يتبين أنهم كانوا ممن توقف عليهم انعقاد إجماع أهل " المدينة " (١) وقد قدمنا أن من كان إجماعهم معتبراً من علماء " المدينة " ما كانوا فيها حين ذلك التلقي ، فإذا بطل هذا الأساس بطل ما فرع عليه المعترض من تقديم حديث أجزاء صوم الولي عن الميت على عمل أهل المدينة عند الإمام مالك وذويه .

---

(١) وقد قال الحافظ ابن حزم في " الأحكام في أصول الأحكام "

" وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن

زراعة بن المصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وهو

آخر من بقي من الفقهاء المشاهير بالمدينة ، ومات سنة اثنتين

واربعين ومائتين أيام المتوكل ، وولى قضاء المدينة ، وقل العلم

بها بعد ذلك ، فانا لله وانا اليه راجعون " ، اهـ (ج - ٥ ص ٩٧)

- النعماني -

قوله ورجح البيهقي والنووي القول القديم للشافعي الخ (ص ٤٣٤)  
قلت : قال ميرك : ( ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزئ عن  
الميت صوم وليه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أصح  
قوله ، وأولوا الحديث على أنه يطعم عنه وليه ) انتهى . وقال  
ابن الهمام في " فتح القدير " : ( وقد أخرج النسائي في " سننه  
الكبرى " عن ابن عباس - الذي هو راوى حديث الإجزاء - أنه  
قال : لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد )  
وأخرج الطحاوي عن عائشة - التي روت حديث الإجزاء أيضاً -  
بسنده إلى عمرة بنت عبد الرحمن ( قالت قلت : لعائشة إن أمي توفيت  
وعليها صيام رمضان أبصلح أن أقضى عنها ؟ فقالت : لا ولكن  
تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين ، فهو خير من  
صيامك . ثم قال الطحاوي : وهذا سند صحيح ) انتهى . وفتوى  
الراوى الصحابي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ ، وبمنزلة  
قوله : إن مروني هذا منسوخ ، كما مر ، وقد روى عن عمر بن  
الخطاب (١) رضي الله تعالى عنه نحوه أخرجه عبد الرزاق في " جامعته "  
عنه ، وذكره الامام مالك في " مؤطائه " بلاغاً . ثم قال مالك (٢) فيه :  
( لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين " بالمدينة " أن أحداً  
منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد ) انتهى .  
أى فثبت بهذا إجماع أهل " المدينة " على قول الجمهور . ثم قال

(١) كذا في الاصل والصحيح " عن ابن عمر "

(٢) قلت : وهو في روايته " أبي مصعب للموطأ " - النعماني -

ابن الهمام ، وهذا مما يؤيد القول بالنسخ ، وبأنه الأمر الذي استقر عليه الشرع آخراً ) انتهى كلام ابن الهمام في " فتحه " ويدل لما ذهب إليه الجمهور ما يروى الترمذى في " سننه " وابن ماجه في " سننه " وابن عدى في " الكامل " والبيهقى في " سننه " وفي كتاب " المعرفة " له وعبد الحق في " أحكامه " والدارقطنى في " علله " بأسانيدهم المتصلة ، ( عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من مات من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً ) انتهى ، ثم قال الترمذى : ( والصحيح سوقه على ما بين عمر ) انتهى ، فنقول : لما ثبت رفعه عنه بأسانيد متعددة فهو ثابت إما بظن حسن لذاته ، وإما بسند حسن لغيره ، متايد بموقوفات صحيحة ، ولو سلم أن حديث ابن عمر لم يثبت وضعه أصلاً فهو موقوف لا غير ، فنقول : قد قال الشيخ على القارائى في شرحه على " المشككة " جواباً عنه ( لا يخفى أنه موقوف خلا يقال من قبل الراى ، فهو مرفوع حكماً ) انتهى ، فثبت الرفع فى هذا الحديث حقيقة سواء قلنا إن الصحيح لفظه موقوفاً لا غير ، أو أن الثابت رفعه بوقوفه كلاهما لفظاً ، على أن الإثبات والنفي إذا تعارض ترجح المثبت ، ويقال : الحكم لمثبت الزيادة لأن معه زيادة علم لم تكن مع النافي . وقال الإمام القرطبى في " شرح المؤطا " ( إسناده حديث ابن عمر المرفوع حسن ) وضعف من ضعف حديث الترمذى بعبث ، وبأشعث ، وبمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . فأما غير فقال احمد فيه : صدوقه ثقة ، وقال

أبو داؤد : ثقة ثقة ، وروى له الجماعة . وأما أشعث فوثقه يحيى ، وروى له مسلم في المتابعات والأربعة أصحاب السنن . وأما محمد بن عبد الرحمن قال العجلي : كان فقيهاً صاحب سنة صدوقاً جازز الحديث روى له الأربعة ، قال الحافظ العيني في " شرحه على صحيح البخاري " : ( فثل هؤلاء إذا رفعوا الحديث لا ينكر عليهم لأن معهم زيادة علم مع أن القرطبي حسن إسناده ، على أن ابن سيرين قد تابع محمد بن أبي ليلى على رفعه ) انتهى كلام الإمام العيني . ويدل له أيضاً حديث مرفوع أورده الإمام النووي في " شرحه على صحيح مسلم " وهو ( من مات وعليه صيام أطعم عنه ) انتهى وقال العيني : ( ما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة رضي الله تعالى عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : يطعم عنها ، وما روى من وجه آخر عن عائشة أنها قالت : لا تصوموا عن مواكم وأطعموا عنهم ) انتهى . قال الإمام النووي ( وأجمعوا على أنه لا يصلي عن الميت صلاة فائقة ، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته ، وإنما الخلاف في الميت ) انتهى . وينبغي أن لا ينسب القول القديم للشافعي لما في " البحر الرائق " ( قد تقرر في الأصول أنه لا يمكن صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد ، والمرجوع عنه لم يبق قولاً له ) انتهى .

قوله وكذلك حديث العراقيين إذا جاء الخ ( ص ٤٣٤ )

قلت : هذا كله بناء المعترض على ما نقله الشعراوي عن

الإمام الشافعي ، ولم يثبت عن الشافعي لما مر . وأيضاً تقييد  
المعارض لحديث العراقيين بقوله : ( إذا جاء من غير طريق  
"الشيخين" ص ٤٣٤ ) خلاف منطوق كلام الشافعي فهو تقييد  
صندي من المعارض في قاعدة قالها الشافعي لأنه ما دون في عهده  
"الصحيحان" أصلاً . فالوجه الوجيه أن يقال : إن هذه القاعدة  
إن ثبتت عن الإمام الشافعي فهي من مفرداته على خلاف ما عليه  
الشيخان والجمهور من المحدثين وغيرهم ،

قوله نعم يترجع حديث رجاله المدنيون على ما رجاله  
الخ ( ص ٤٣٤ )

قلت : إذا كان كلا الحديثين في كلا "الصحيحين" أو في  
أحدهما معيناً فلا يعرف لهذا الترجيح وجه صحيح ، ولم نجد من  
السلف ولا من الخلف من قال به ، فهو أيضاً من محدثات  
المعارض ومخترعاته ، لا سيما عدم صحته عند من أنكر الترجيح  
بفقه الراوى مطلقاً واضح ، ولم يثبت أيضاً فرق بين تلقى من الأمة  
في هذا الحديث وبين تلقى الأمة في ذلك الحديث ، فلهذا قال  
المعارض في آخره "عندنا" ولو كان متمسك المعارض في هذا  
الحكم أيضاً ما نقله الشعراوى عن الشافعي فبعد التبا والتي ينبغي  
له أن يقول : نعم يترجع حديث رجاله المدنيون أو المكيون أو  
غيرهم من أهل الحجاز على ما رجاله الخ كما أطلق في قوله السابق  
على هذا القول ، وهو : ( ولا يوجد له أصل عند الحجازيين

لا يقبل (ص ٢٣٢).

قوله وأما عدم القبول فلا نقول هي فيما اتفق الخ (ص ٢٣٤)

قلت: لو كان دليل هذه الدعوى الذي أورده، المعترض سالماً لكان من الواجب عليه أن يقول بنفي عدم القبول في كل حديث صحيح أو حسن أخرجه غيرهما سواء كان على شرطها أو على شرط، أحدهما أو لم يكن كذلك لما ثبت أن الأمة تلتفت بقبول كل حديث صحيح أو حسن، واتفقت على وجوب العمل به وقد قدمناه، على أن هذا خلاف منطوق كلام الشافعي ونصه فلا

قوله وأما ترجيح أحد الصحيحين على الآخر يعلمهم فقاعدة كلية الخ (ص ٢٣٤)

قلت: ترجيح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث القوة في الصحة أمر نطق بها كتب جميع أهل أصول الحديث. والكتب المعتمدة من أصول الفقه وغيرها من كتب الأصول ساكت عن هذا الترجيح ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً، فلا يحتاج ترجيحه عليه إلى ثبوت عمل أهل المدينة على ما في "صحيح البخاري" فقط دون "صحيح مسلم". وأما القول بترجيح ما في "صحيح مسلم" فقط على ما في "صحيح البخاري"

بعمل أهل المدينة فهدمه قول جميع أصحاب الكتب الذين قدمنا ذكرها حيث ثبت فيها قولهم : ثم " صحيح البخارى " ثم " صحيح مسلم ". وأيضاً كلامه هذا يناقض إطلاق ما قدمه فى " الدراسات " من ( أن ما فى " صحيح البخارى " فقط يرجح على ما فى " صحيح مسلم " فقط ويقدم عليه ص ٣٣١ ) ولم يقيده هناك بقيد يجمع بين كلامه السابق وكلامه هذا . نعم لو قيل : إنه يثبت بعملهم ترجيح آخر سوى ترجيح قوة الصحة إذا كان عملهم على ما فى " صحيح البخارى " فقط ثابتاً ويثبت بعملهم على ما فى " صحيح مسلم " فقط دون ما فى " صحيح البخارى " ترجيح فى حديث مسلم يزاحم الترجيح الذى فى ما فى " صحيح البخارى " فقط من قوة الصحة لكان له وجه ؛ لكن ينبغى أن يثبت من الحديثين فى هذه الصورة الأخيرة تقوية ترجيح عملهم على ترجيح قوة الصحة - ولم يثبت إلى الآن - وإلا فلا يصح قول المعارض هذا على وجه الإطلاق أصلاً . ثم نقول : إن ترجيح ما فى أحد " الصحيحين " على ما فى الآخر منهما بعمل أهل " المدينة " فى مذهب الإمام مالك متعين لما أن عمل أهل المدينة فقط عنده إجماع معتبر ، وكل إجماع معتبر يرجح على ما فى " الصحيحين " كليهما إذا كان من باب أخبار الآحاد ، فكيف لا يرجح على ما فى أحدهما فقط دون الآخر ! وإن كان قول مالك هذا يخالف ما ذهب إليه مصنفو جميع كتب أصول الحديث والكتب المعتمدة من أصول الفقه .

والعجب أن المعارض ادعى على ما فى كتب أصول الحديث

من تقسيم الحديث الصحيح إلى سبعة أقسام مرتبة بعضها فوق بعض ثبوت الإجماع ، ونقم كل النقم على من مخالفه ، وههنا دحض بنفسه من غير روية أو معها في ورطة خرق ذلك الإجماع حتى صار به منقوماً مثل ذلك النقم أو أزيد .

ونقول أيضاً : إن ترجيح ما في أحد "الصحيحين" على ما في الآخر منهما في مذهب الشافعي لم يتعين فلذا ترى كتب الشافعية مشحونة في بعض المواد من ترجيح حديث أحدهما على الآخر بعمل غير أهل المدينة في مقابلة عملهم . ومن تصفح وتنبع فيها لا ينكر ما قلنا . وأيضاً عمل أهل "المدينة" ليس بحجة عند الشافعي لا ظنية ولا قطعية ، فالقول بأنه يرجح عند الشافعي حديث أحد "الصحيحين" على حديث الآخر منها يحتاج إلى أن يثبت عليه بينة عادلة ، وأنى هو ؟ فقله (فقاعدة كلية في مذهبيها) ساقط أشد السقوط .

وأما فضل أهل "المدينة" طابة فمن يرتاب في ذلك ، فله در البيهقي ومن قال بمثل ما قال ، (١) وكل مؤمن يقول بفضلهم ، ومن أنكر فضلهم فقد أنكر الحق الذي يجب قبوله والتزامه ،

(١) قلت : قال صاحب "الدراسات" :

" عقد البيهقي في "سننه" باباً في فضل أهل المدينة "

كما يدل على صحة عملهم في مباحث الأذان " اهـ (ص ٤٣٤)

وقد صنف بعض المحدثين رسالة على حدة في فضل الجبوش وهي موجودة عندنا ، وله بذلك أجر عند الله تعالى إن شاء الله ، فكيف من فضل أهل المدينة أو صنف في فضلهم رسالة أو مصنفًا عظيمًا ! فهم القاطنون في جواره صلى الله عليه وسلم والمبشرون بشارات عظيمة ثابتة لم تكد توجد جميعها في قاطني غيرها ولو " مكة " المشرفة ، لا سيما و " المدينة " المطيبة مسكن " رسول الله صلى الله عليه وسلم " وقد أجمعوا على أن الموضع الذي ماس جسده الأطيب الأطهر الأعطر صلى الله تعالى عليه وسلم حين وضعوه في قبره المنور الأنور أفضل من جميع ماعداه سائر مواضع " المدينة " كان " أو مكة " بتامها مع " الكعبة " أو بدونها ، أو " الكعبة " أو سائر ما في الدنيا من البقعات ، أو جميع الأرضين أو جميع السماوات مع جميع ما فيها

---

قلت : وهذا غلط فان البيهقي لم يعقد بابا في فضل أهل المدينة وإنما لفظه في " سنته " هكذا : " باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم " ولفظ " أهل الحجاز " كما ترى لا يختص بأهل المدينة ، والله الموفق -

وفي " مقدسة كتاب التعليم " للإمام مسعود بن شيبة السندی ونسخته الخطية محفوظة في خزانه اللجنة وتستشره اللجنة عن قريب .

\_\_\_\_\_ " فان قالوا : لا كلام ان " المدينة " افضل من " الكوفة " . وعلماء " المدينة " أعلم من علماء

”الكوفة“ وما اقتى مالک حتى أذن له في الافتاء ثلاثون تابعياً من فقهاء ”المدينة“ فوجب أن يكون التقدم لمالک لا لأبي حنيفة - قلبا لهم : أما ”المدينة“ فلا منازعة في أنها أفضل من ”الكوفة“ وليس كلامنا في تفضيل البلدان وإنما الكلام في تفضيل المشايخ . وأما العلماء المتقدمون فلا كلام أيضاً في تفضيل علماء ”المدينة“ على سائر علماء الأنصار وإنما الكلام في علماء زمان أبي حنيفة - ومالک ، ولا يختلف أحد من أهل العلم أن فقهاء زمان أبي حنيفة - أعلم وأعظم من فقهاء زمان مالک لأن علم أهل ”المدينة“ ذهب مع موت الفقهاء السبعة - الذين كانوا ، وذلك في نيف وتسعين من الهجرة وكفى لأبي حنيفة - شرفاً أنه أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلقاً من التابعين وأخذ عنهم الفقه والحديث ، وناظر الشعبي وعطاء وابن جريج والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وربيعة - الرأي . وقد اتفق علماء ”الكوفة“ على اجلاس أبي حنيفة - في موضع حماد بن أبي سليمان ، وهو الذي يقول : كل ما جاء من الله ورسوله فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة - فتخير ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال ، وفي روايه - : زاحمتهم . وقد استقصينا الكلام في هذا المعنى في ”كتاب الطبقات“ اهـ

من الكائنات إلا الأنبياء أوبدونهم أوجيع ما فيها منها أو البيت المعمور أو الكرسي أو اللوح أو القلم أو الجنة مع ما فيها أوبدونهم أوجيع ما فيها أو العرش أو ما فوق السماوات أو تحت الأرضين أو فوق الكرسي أو فوق العرش من الكائنات التي لا يعلمها إلا هو تعالى وتقدس ، واختلفوا في أن مكانه من الجنة الذي يسمى "الوسيلة" وملزمه منها أفضل أم هذا المكان الذي تشرف بهذا المكين الخصوص صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في المدينة العطرة . والذي عليه المحققون هو أن مكانه الخصوص به صلى الله تعالى عليه وسلم الكائن في المدينة أفضل منه مادام هو صلى الله تعالى عليه وسلم متمكناً فيه بجسده المطيب الأطيب الحى القائم وأن مكانه وملزمه من الوسيلة أفضل من مكانه في المدينة لإذترك صلى الله تعالى عليه وسلم هذا المكان ، وتشرف باستقراره صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك المسكن الملزم من الوسيلة في يوم القيامة فصلى الله تعالى وسلم على خير ساكنها وآله وصحبه وعلى من كان بالمدينة أويكون في الحال أو الإستقبال من المؤمنين .

قوله : تبين علينا ترك كل مذهب بخالف مذهبهم (ص ٤٣٥)

قلت : قد تبين مما ذكرنا قبل أن مشى المعترض ليس على إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما فإن ذلك من باب التزام مذهب معين أو مذهبين معينين ، وقد حكم فيه المعترض فيما قبل بماحكم مما يجب عليه أن يتحاشى عنه

أشد التحاشي وأتمه . وأيضاً دعواه هذه تناقض ما صرح به في أول " الدراسة الثامنة " من ( أن كلامنا في هذه الدراسة بـل جميع الكتاب على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ) إنتهى كلامه هناك . وتبين مما ذكرنا قبل أيضاً أن ممشى المعترض ليس إلا على مارآه سواء وافق هذا أو ذاك من الأئمة الأربعة أو خالف الأحاديث الصحيحة الكائنة في " الصحيحين " وفي غيرهما أو خالف أحاديثهما فقط وعمل بما في غيرهما أو خالف الإجماع أو خالف إجماع أهل المدينة أو خالف إجماع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة أو خالف إجماع أهل بيت النبوة بالمعنى المعتبر عنده - وسيجئ قريباً إن شاء الله تعالى - ومن تأمل في " دراساته " والمائل التي قدمناها في " مقدمة تعاليفنا " هذه ومسئلة سنية رفع اليدين في كل خفض ورفع وجد ما قلنا حقاً بلارية إن شاء الله تعالى، فلا قرعة لعينه ولا لعينه بمشيه على إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما ، كما أنه لم تفرعينه ولا عيناه بالمشي على إثر الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل . ثم إن قوله : ( ولا شك عندك أن الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " قاطبة الخ ص ٤٣٥ ) كذب محض وافتراء بحت عليهم ( ١ )

---

( ١ ) كيف ! وقد قال صاحب " الدراسات " نفسه :

" وقد قال بعض الكبراء : أن الخلاف في أتباع

أبي حنيفة معه أكثر من خلاف الشافعي له انتهى .

فإنه قد ثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء الكوفة كالشافعية والحنابلة مع مالك فقط كثيراً ، ولم يثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " مع جميع علماء أهل المدينة فقط على بعض المعاني التي قالت المالكية بها في لفظ " علماء المدينة " الواقع ههنا إلا قليلاً كالشافعية والحنابلة أيضاً . فكيف يصح من المعارض تفريع ما فرعه عليه ههنا مع ما ادعاه من قبل من أن كثرة ذلك في علمنا بوجهين (١) ثم نقول : إن هذه الدعوى من المعارض دعوى كاذبة غير صحيحة لما أن المعارض ترك عمل أهل المدينة في كثير من المسائل ولم يوجد في خلاف مذهبهم وعملهم حديث " الصحيحين " ولا حديث واحد منهما لاسيما في مسائل كثيرة ذكرناها في أول " مقدمة هذه التعاليت " بل قد ثبت في أكثرها من المعارض ترك الإجماع بالمعنى المشهور ، وترك إجماع أهل البيت بالمعنى الذي قدمناها ، وبالمعنى الذي سيبحثي ، وترك إجماع أهل " المدينة " وترك أحاديث " الصحيحين " كليهما ، وترك

---

وإذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافه به فالعكم بهذا في مالك وأحمد أظهر لقله الخلاف حتى حصر خلاف أحمد به فيما لا يتجاوز عشرين مسئلة والله تعالى اعلم " ( ص ١٠٥ )

(١) راجع " الدراسات " ص ٤٢٧

أحاديث غيرها الصحيحة والحسنة والضعيفة ، وترك  
الموقوفات والآثار الثابتة والتعليقات ، ومن رجع إلى تلك  
" المقدمة " لابد أن يصدق في هذا المقال إن شاء الله تعالى .

قوله ومن أعظم الجفاء على تسمية محمد بن الحسن الخ  
( ص ٤٣٥ )

قلت : مراد محمد رحمه الله في تلك التسمية " بأهل المدينة "  
الإمام مالك ومن تبعه ومن عاصره من أهل بلده واتفق معه في  
الحكم و " بأهل الكوفة " أبو حنيفة الإمام ومن تبعه ومن عاصره  
من أهل بلده واتفق معه في الحكم فليس في هذه التسمية إلا إشعار  
أنه ما جاء به محمد في " كتاب اختلاف أهل المدينة وأهل  
الكوفة " إلا هذا القسم من المسائل دون غيره . فلو أن في  
التسمية بغير هذه العبارة لفات هذا الإشعار ، فله دره ، وما أحسن  
قوله وتسميته ، وما أذكرى تعبيره عن الإمامين الهاميين ومن وافقهما ،  
وما أصنى تقديمه لفظ " أهل المدينة " على لفظ " أهل الكوفة "   
في التعبير . ثم إن الإمام محمداً قد التزم في كتابه ذلك أن يورد  
الدلائل المثبتة لتلك المسائل الموردة فيه من جانب الإمام أبي حنيفة  
كما التزم الشيخان في " صحيحيهما " وغيرهما من الكتب المصنفة  
لها أن يوردا الدلائل الدالة على ما قالاه في الأكثر رداً على من  
زعم أن في تلك المسائل لم يثبت لقول أبي حنيفة دليل ، فقوله ( ثم  
لو فتشت ذلك الكتاب الخ ص ٤٣٥ ) ساقط لأن لكل مقام

مقالاً ، ولكل مقال مقاماً . فمن اعترض على الإمام محمد بهذا فقد جفا وخرج عن ما صفا ،  
وقد أورد بعض العلماء المحدثين في مصنفه : ( أن أباحنيفة ومالكاً كانا يجلسان في المسجد الحرام بعد ما صليا صلاة العشاء فيه يتكلمان هناك في مسائل شرعية وقع الاختلاف فيها بينهما إلى صلاة الفجر فيصليانها بوضوء العشاء ، وكان الأكثر وقوعاً أن يحج أبوحنيفة على مالك وكان هذا دأبها سنن كثيرة ) انتهى ( ١ )

( ١ ) قلت : قال صدرالاسمعة الموفق بن أحمد المكي في " مناقب الامام الاعظم أبي حنيفة " :

" أنبأني الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السامري بمدينة السلام عن الحافظ الأمين أبي الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون اجازة أنا القاضي الامام أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري أنا عبد الله بن محمد الحلواني أنا مكرم بن أحمد أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي أنها كتب به إلى أنا خيرون بن عيسى أنا أيوب العراقي حدثني محمد بن رشيد عن يوسف بن عمرو عن ابن الدراوردي قال : رأيت مالكا وأباحنيفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة وهما يتذاكران ويتدارسان حتى إذا وقف أحدهما

على القول الذى قال به وعمل عليه امسك احدهما عن صاحبه من غير تعسف ولا تخطئه لواحد منهما فلم يزالا كذلك حتى صليا للفداة فى مجلسها ذلك " ( ج - ٢ ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع دائرة المعارف النظاميه بهيدر آباد الدكن بالهند )

وقال الامام مسعود بن شيبة السندى فى " مقدمته " كتاب التعليم " له :

" ذكر الطحاوى فى : " كتابه الذى جمع فيه أخبار اصحابنا " عن الدراوردي قال : سمعت مالكا يقول : عندى من فقه أبى حنيفة ستون ألف مسئلة " ا هـ

وقال صدر الائمة فى الباب الثانى و العشرين من " المناقب " :

أخبرنى الحافظ أبو منصور الديلمى فيما كتب الى من همدان أنا أبو الفرج الصيرفى اجازة باصهبان أنا أبو الحسين احمد بن محمد أنا أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنا الامام أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثى اخبرنا زيد بن يعقوب البلخى حدثنى اسحاق بن أبى اسرائيل سمعت محمد بن عمر الواقدى يقول : كان مالك بن أنس كثيراً ما كان يقول يقول أبى حنيفة ويتفقده وان لم يكن يظهره ،

وبه الى الحارثي هذا قال أخبرنا الفضل بن بسام أنبا  
اسماعيل بن اسحاق أنبا اسحاق بن محمد قال : كان مالك  
ربما اعتبر بقول أبي حنيفة في المسائل (ج - ٢  
ص ٣٣)

وبه قال أخبرنا الحسن بن بدور الفرغاني أنبا محمد بن  
فضيل سمعت محمد بن اسماعيل بن أبي فديك قال : رأيت  
مالك بن أنس قابضاً على يد أبي حنيفة يمشيان ، فلما بلغا  
المسجد قدم أبا حنيفة ، فسمعت أبا حنيفة لما دخل مسجد  
الرسول صلى الله عليه وسلم قال : بسم الله هذا موضع  
الامان فأنسى من عذابك ونجنى من النار “ له (ج - ٢  
ص ٣٤)

وروى صدر الامم باسناده المذكور الى الصيمري قال :

” أخبرنا عمر بن ابراهيم أنبا مكرم أنبا جعفر بن  
سهل أنبا احمد بن محمد أنبا سليمان بن الربيع أنبا كادح بن  
رحمه قال : سألت رجل مالك بن أنس عن رجل له ثوبان  
احدهما نجس والاخر طاهر ، فحضرت الصلاة قال : يتجرى !  
قال كادح : فاخبرت مالكا بقول أبي حنيفة انه يصل في  
كل ثوب مرة فأمر برد الرجل واقناه بقول أبي حنيفة رحمه  
الله ا هـ (ج - ٢ ص ٦٣ و ٦٤)

وروى الامام الصيمرى فى كتابه الذى صنفه فى  
 " مناقب أبى حنيفة " رحمه الله تعالى بإسناده عن ابن المبارك  
 قال :

" كنت عند مالك بن أنس فدخل عليه رجل فلما  
 خرج قال : أتدرون من هذا ؟ حين خرج ، قالوا : لا  
 وعرفته أنا فقال : هذا أبوحنيفة النعمان لوقال : هذه  
 الاسطوانة من ذهب لخرجت كما قال ، اقد وفى له  
 الفقه حتى ما عليه فيه كثير مؤنة ، قال : ودخل عليه  
 الثورى فاجلسه دون ماأجلس فيه أباحنيفة ، فلما خرج قال :  
 هذا سفيان وذكر قهقهه و ورعه " اهـ

كذا نقله صدرالاسامة فى " مناقبه " ( ج ٢ ص ٢٦ و ٢٧  
 وروى صدرالاسامة بإسناده الى الحارثى قال :

" أخبرنا عمرو بن عاصم الاسدى أنبأ النضر بن محمد  
 سمعت بشر بن يحيى يقول : سمعت ابراهيم بن المغيرة سمعت  
 الواقدى قال قلت لمالك بن انس : من أفقه من قدم عليك  
 من أهل العراق ؟ قال : ومن قدم علينا من أهل العراق؟  
 قلت : قدم هليكم ابن أبى ليلى وابن شبرمة وسفيان الثورى  
 و أبو حنيفة . فقال مالك : ذكرت أباحنيفة فى آخرهم  
 رأبته يكلم قتيها من فقهاءنا حتى رده الى رأى نفسه ثلاث

مزات وقال : هذا أيضاً خطأ “

( وبه قال أخبرنا أبوحاتم ) أنبأ عبدالرحيم بن حبيب أنبأ اسمعيل بن يحيى قال : قدم أبوحنيفة - ” المدينة “ فإكلم أحداً من فقهاءنا الا قطعه الا أنه كان يكلم مالك بن أنس برفق ا هـ ( ج - ا ص ١١٣ )

قال صدر الأئمة : واخبرني الامام أبوالمحاسن الحسن بن علي المرعيني في كتابه الى من ” بخارا “ قال :

” قيل لأبي حنيفة - رحمه الله كيف رأيت غلمان أهل المدينة ؟ قال : ان أفلح فيهم أحد فالأشقر الأزرق - يريد مالك بن أنس رحمه الله - “

قال صدر الأئمة :

ولقد صدق رحمه الله في قراسته فان مالكاً بلغ في العلم مرتبه لم يبلغها أحد من أهل المدينة في عصره . ولقد نسج على منواله الحافظ أبوالحسن الدارقطني قانه مثل عن غلمان مصر فقال : أن أفلح فيهم أحد فابن سعيد الأزدى - يريد عبد الغنى الحافظ امام أهل مصر في الحديث وحفظ الانساب والفرائب - ا هـ ( ج - ا ص ١٨٧ )

وروى صدر الأئمة - بإسناده إلى الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد الحارثي قال :

” أنا محمد بن القاسم البلخي أنبأ أحمد بن الأزهر  
أنبأ حبيب كاتب مالك قال : قدم أبو حنيفة - ” المدينة ”  
فناظره مالك فلما قام سمعت مالكا يقول : ما أحلمه “  
٥١ ( ج ١ ص ٢٦٧ و ٢٦٨ )

وقال الإمام الحافظ يوسف بن عبد البر القرطبي المالكي في كتابه ” الانتقاء في فضائل الثلاثة ” الأئمة الفقهاء “ :

” نا أحمد بن محمد قال نا أحمد بن الفضل قال نا  
محمد بن جرير قال نا أحمد بن خالد الخلال قال : سمعت  
الشافعي يقول : سئل مالك يوماً عن عثمان البتي قال :  
كان رجلاً مقارباً ، وسئل عن ابن شبرمة فقال : كان رجلاً  
مقارباً ، قيل : فأبو حنيفة ؟ قال : لوجاء إلى أساطينكم هذه  
- يعني إلسواري - فقسايكم على أنها خشب  
لفننتم أنها خشب “ ٥١ ( ص ١٤٦ و ١٤٧ طبع مصر  
نام ١٣٠ )

وروى ابن عبد البر في ” الانتقاء “ بإسناده إلى ابن جرير قال :  
” نا العباس بن الوليد قال نا إبراهيم بن حماد الزهري

المدني قال سمعت مالكا يقول : قال لي المهدي : يا ابا  
عبدالله خذ لي كتابا أحمل الامة عليه ، فقلت له : يا  
امير المؤمنين ! أما هذا السقع وأشار الى الغرب فقد  
كفيتكه وأما الشام ففيهم الرجل الذي علمته - يعني  
الأوزاعي - وأما أهل العراق فهم أهل العراق ! " ١ هـ  
( ص ٤٠ )

وقال ابن عبد البر في كتابه " جامع بيان العلم وفضله  
وما ينبغي في روايته وحمله "

" حدثنا احمد بن سعيد بن بشر قال حدثنا ابن أبي دليم قال  
حدثنا ابن وضاح قال حدثنا محمد بن يحيى المصرى قال سمعت  
عبدالله بن وهب يقول : سئل مالك عن مسألة فأجاب  
فيها فقال له السائل : ان أهل الشام يخالفونك فيها فيقولون  
كذا وكذا فقال : ومتى كان هذا الشأن بالشام انما هذا  
الشأن وقف على أهل " المدينة " و " الكوفة " ١ هـ  
قال ابن عبد البر :

" لأن شأن المسائل " بالكوفة " مداره على أبي حنيفة  
وأصحابه والثوري " ١ هـ ( ج - ٢ ص ١٥٨ طبع النبريه  
بمصر )

وقال الامام الكوثري في " تعليقات الانتقاء " له :

” وأما ما يذكره الذهبي في ” طبقات الحفاظ ” من أن سعيد بن أبي سریم روى عن أشهب أنه قال : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالمصبي بين يدي أبيه ، قلت : فهذا يدل على حسن أدب أبي حنيفة وتواضعه مع كونه أسن من مالك . ١ هـ . فلا يكاد يصح إسناداً وكان أشهب لدة الشافعي أو كان على أكبر تقدير ابن عشر عند وفاة أبي حنيفة ولم يثبت اجتماعه مع مالك في أواخر سني وفاة أبي حنيفة ، وما كان مالك مؤدب الأطفال ، وإنما كان اجتماعها قبل ممته مالك سنة ست وأربعين وقبل أن يأخذ يعلو شأنه ، ويمكن ذلك مع حماد دون أبيه .

وأما مايرويه ابن أبي حاتم في ” تقدمه الجرح والتعديل ” من أن : أبا حنيفة كان بطلع على كتب مالك . ففيه خدشه من جهة أن تأليفه للموطأ كان في عهد المهدي أو في أواخر عهد المنصور بعد وفاة أبي حنيفة على الصحيح “ ١ هـ ( ص ١٤ و ١٥ )

قلت : وأما ما ذكره الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني في الجزء السابع من شرحه على ” المواهب اللدنية ” ( ص ٢٢٤ ) من أنه :

” ذكر السيوطي : أنه - يعني الإمام أبا حنيفة -

روى عنه حديثين أخرجهما الخطيب أحدهما من طريق القاسم

بن الحكم العرفي - بضم العين المهمله - وفتح الراء ونون - قال : حدثنا أبو حنيفة - عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : أتى كعب بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعيه - له كانت ترعى في غنمه فتخوفت على الشاة الموت فذبحتها بحجر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكلها . وثانيها من طريق اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة - عن أبي حنيفة - عن مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وصمتها إقرارها انتهى . وقال ابن عبد البر في الحديث الثاني : قيل . رواه أبو حنيفة - عن مالك ولا يصح لكن جزم تلميذ تلاميذه عياض بأنه رواه عنه . وزاد في " تزيين المالك " ثالثاً عن أبي حنيفة - عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : إذا صليت الفجر والمغرب ثم أدركتهما فلا تعدهما " اهـ

فرده الحافظ المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري فيما علق على كتاب " أحاديث المؤطا واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً " للدارقطني حيث قال رحمه الله :

" لم يذكر المصنف أبان حنيفة - في عداد الرواة عن مالك

هنا مع أنه ساق حديثاً بطريقه عنه في " غرائب مالك "

وهو حديث : ( الأئمة أحق بنفسها ) لأن ذكر أبي حنيفة في منده غلط محض حيث أقام بعض رواة كلمة ( عن ) مقام ( ابن ) وهماً - وهو كثير الوقوع في الأئمة وصواب الرواية ( عن حماد بن أبي حنيفة عن مالك ) كما يظهر من الجزء المسمى ( ما رواه الأئمة عن مالك ) للحافظ محمد بن مخلد العطار - وهو بدار الكتب الظاهرية - بدمشق - وشرح ذلك فيما عاقت على " الانتقاء " لابن عبد البر ، ويظهر الغلطون في ذلك من طرق ساقها أبو المؤيد الخوارزمي في ( جامع المسانيد ٢ - ١١٩ ) حتى أن السيوطي يقول في ( تنوير العوائد ٢ - ٦٢ ) قيل انه رواه عنه أبو حنيفة ولا يصح ١ هـ . لكنه ناقض نفسه وذكر روايته في " القانيد " . وذكر الخطيب في " رواة مالك " رواية أبي حنيفة عنه لحديث آخر وهو حديث ( ذبح الشاة بجهر ) لكن اتفق أصحاب القاسم العرنى - راوى الحديث عن أبي حنيفة - عن روايته عن عبد الملك دون مالك وانفرد ابن الصلت بجعله م'لكا حيث سقط ( عبد ) وانطمس اللام في نسخته فجعله ( عن مالك ) باعتبار أن الألف المتوسطة في الأعلام تحذف في الرسم كما يظهر من طرقه في ( جامع المسانيد ٢ - ٢٢٥ ) وزاد السيوطي ثالثاً في " تزيين المالك " وهو حديث ( اذا صليت الفجر والمغرب ) لكن هذا الحديث من مرويات محمد بن الحسن عن مالك مباشرة كما يعلم من نسخ " المؤطا " .

ثم إن محمد بن الحسن شيخ الشافعي ورايه ( ١ ) روى عنه الشافعي في " مسنده " أربعة أحاديث كما صرح به الأستاذ

لمحمد و " الآثار " له ، فإني ( جامع المسانيد ١ - ٤٨٠ )  
و " مختصره " لابن الضياء المكي ماهو الأسبق قلم - راجع " موطأ " محمد و " الآثار له " - .....  
..... وتفصيل البحث في ( أقوم المسالك في تحقيق روايه - مالك عن أبي حنيفة وروايه - أبي حنيفة - عن مالك ) والله سبحانه وتعالى أعلم " : ( ص ٧ و ٨ طبع مصر سنة ١٣٦٥ )

( ١ ) قال العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله في " بلوغ الأمان في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني " رضي الله عنه ما نصه :

" وكم لمحمد بن الحسن من أياد بيضاء على الشافعي حتى قال الشافعي : أمن الناس على في الفقه محمد بن الحسن . رواه الخطيب عن الحسن بن محمد الخلال عن علي بن عمرو الجريري عن علي بن محمد النخعي عن احمد بن حاد بن سفيان عن المزني عنه ، وذكر السمعاني عن البويطي عن الشافعي أنه قال : أعانني الله برجلين بابن عيينه في الحديث وبمحمد

في الفقه . وعن الربيع عن الشافعي ليس لأحد على منه في العلم وأسباب الدنيا ما لمحمد على ، وكان يترحم عليه في عامة أوقاته ، وعن ابن سبابة : أن محمد بن الحسن جمع من أصحابه نحو مائة ألف درهم لأجل الشافعي مرة بعد أخرى ، وروى الذهبي في " جزئه " عن إدريس بن يوسف القراطيسي أنه سمع الشافعي يقول : ما رأيت أحلم بكتاب الله من محمد كأنه عليه نزل . وكل ذلك مما يدل على أن الشافعي كان عظيم الاجلال لمحمد بن الحسن كبير الأدب في معاملته معه .

٥١ ( ص ٢٢ طبع مصر سنة ١٣٥٥ هـ )

وقال أيضاً فيه :

" ثم يروى عن الشافعي ثناء في حق أحد من الأئمة " قدر ما روى عنه من الثناء على محمد بن الحسن عن جدارة منه بذلك الثناء " ٥١ ( ص ٢٩ )

وقال أيضاً فيه :

" وقد روى عن الشافعي بأسانيد صحيحة ثناء بالغ في حق محمد بن الحسن مدون في " تاريخ الخطيب " وكتاب ابن أبي العموم " " وكتاب الصيمري " و " تهذيب النوى " و مؤلفات الذهبي " وغيرها فضلاً عما في " كتاب

الأعظم قدس سره في بعض منبأاته . ( ١ ) وقال الحافظ ابن

الكردري " نستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهزتها .  
ومن الحقائق الملموسة أنه لا يعرف للشافعي عمل يذكر في  
الفقه قبل اتصاله بمحمد بن الحسن بل إنما رجع إلى مكة  
بعد أن تفقه عليه وأخذ يقارن ما تلقاه منه بفقه أهل الحجاز  
حتى حصلت له اختيارات أدت به إلى اظهار الاجتهاد بعد وفاة  
محمد بسنوات بأن عاد إلى العراق سنة خمس وتسعين ومائة  
بعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات وبقي هناك سنتين ينشر  
اختياراته ومذهبه القديم على رواية القديم المعروفين ، بكتاب ألفه وسماه  
" العجبة " في مجلد ضخيم وهو الذي رد عليه عيسى  
بن أبان كما رد على جديده القاضي بكار بمصر " .  
( ص ٢٨ )

( ١ ) قلت : وفي " المستدرک علی الصحيحين " للحاكم النيسابوري

( ج - ٤ ص ٣٤١ )

" حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب عوداً على بدء ثنا  
الربيع بن سليمان ثنا الشافعي اثباً محمد بن الحسن عن ابي  
يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الولاء لحمه - كالحمة -  
النسب لاتباع ولاتوهب . ١ هـ

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخبراه . وقال  
الذهبي في " تلخيص المستدرک " بعد نقله تصحيح الحاكم  
لهذا الحديث : " قلت بالدبوس " ١ هـ وقال الحافظ ابن  
حجر العسقلاني في " تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي  
الكبير " :

" ورواه ابن حبان في " صحيحه من طريق بشر بن الوليد  
عن أبي يوسف لكن قال : عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار ،  
وكذلك رواه البيهقي ، وقال في " المعرفة " : كان الشافعي حدث به  
من حفظه فتسنى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه  
محمد بن الحسن في " كتاب الولاء " له عن أبي يوسف عن  
عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار به " ١ هـ ( ١٣ ج  
طبع الهند ) .

وقال سيدالحفاظ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي في " عقود  
الجواهر المثيفة " في أدله - مذهب الامام أبي حنيفة - مما وافق فيه  
الائمة الستة - أو أحدهم -

" رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الاخميمي  
عن محمد بن ادريس عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن  
أبي حنيفة . وهو مسلسل بالائمة كما تراه ، ومثله زاد الوجود ،

حجر العسقلاني في " لسان الميزان " ( قال الربيع : سمعت الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير كتباً )

انتهى ( ١ )

وقد أورده السيوطي في جزء له سماه " الفانيد في حلاوة الاسانيد " ورواه ابن خسرو من طريق ابن المظفر ، واخرجه الدارقطني عن محمد بن احمد بن عمرو بن عبد الخالق عن احمد بن محمد بن الحجاج عن علي بن سليمان الاخيمي ، مثله ، ومن طريقه رواه ابن عبد الباقي " اهـ ( ج - ٢ ص ٥٥ طبع القسطنطينية - سنة ١٣٠٩ )

( ١ ) قلت : قال الربيع بن سليمان ، سمعت الشافعي يقول : لو اشاء أن أقول نزل القرآن بلغته محمد بن الحسن لقلته لفصاحته ، وقال أبو بكر بن المنذر ، سمعت المزني يقول : سمعت الشافعي يقول : ما رأيت سمينا أخف روحاً من محمد بن الحسن ، وما رأيت أفصح منه ، كنت اذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته ، وقال الطحاوي : سمعت احمد بن أبي داود المكي ، سمعت حملة بن يحيى ، سمعت الشافعي يقول : ما سمعت أحداً قط كان اذا تكلم رأيت أن القرآن نزل بلغته غير محمد بن الحسن وقد كتبت عنه حمل بختي . وقال ابن أبي حاتم : نا الربيع سمعت

وذكر النووي نقلاً عن الخطيب البغدادي ( أن الامام الشافعي  
 روى عن محمد بن الحسن ) انتهى ( ١ ) وقال العارف في  
 " الدر المختار " : ( وتزوج محمد بن الحسن بأم الشافعي وفوض إليه

الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن حمل بختي ليس عليه  
 الا سماعي ، وقال أحمد بن أبي سريح الرازي ، سمعت الشافعي يقول :  
 أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تديرتها فوضعت الى جنب  
 كل مسئلة حديثاً ، وقال ابن كاس النخعي ، ثنا احمد بن حماد بن  
 سفيان ، ثنا الربيع بن سفيان ، سمعت الشافعي يقول : ما رأيت أعقل  
 ولا أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أحسن نطقاً وإيراداً من محمد بن الحسن .  
 أورد هذه الأقوال كلها الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن احمد الذهبي  
 الشافعي رحمه الله في " جزء " ألفه في ترجمته الامام محمد بن  
 الحسن رضي الله عنه وقد طبع هذا الجزء بمصر مع مناقب أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عنيت بنشره " لجنة احياء المعارف النعمانية "  
 بحيدرآباد الدكن بالهند ، وعليه تعليقات مميّنة للعلامة المرحوم محمد  
 زاهد الكوثري والاستاذ العلامة أي الوفاء الاقناني رئيس اللجنة .

كتبه وماله فبسيه صار الشافعي فقيهاً ( انتهى . ( ١ )

قوله ومما اعتقده حجية اجتماع أهل بيت النبوة الخ  
( ص ٤٣٥ )

” وأما الامام الشافعي رحمه الله فاحتج بمحمد بن  
الحسن في الحديث “ ١ هـ ( ” مناقب أبي حنيفة وصاحبيه “  
ص ٥٩ )

( ١ ) قلت : ذكر الديلمي عن الامام الشافعي رضي الله عنه  
قال : جالست محمد بن الحسن عشر سنين وحملت من كلامه حمل  
جمل لو كان كلم على قدر عقله ما فهمنا كلامه ولكنه كان يكلمنا على  
قدر عقولنا ١ هـ ( كذا في ” المناقب الكردية ” ج - ٢ ص ١٥٥ )  
وذكر السمعاني والاسفرايني عن أبي عبيد قال : قدمت على محمد  
فرايت الشافعي رضي الله عنه عنده فسأله عن شئ فاجاب فرضي  
بالجواب فكتبه فراه محمد فوهب له مائة درهم ، وقال :  
ان كنت تشتهي العلم فالزم فسمعت الشافعي يقول : لقد كتبت  
عنه حمل بغير لولاه مالم يقب لي من العلم شئ والناس عيال على  
أهل العراق وأهل العراق على أهل الكوفة ، وأهل الكوفة على  
الامام أبي حنيفة ١ هـ ( المناقب الكردية ” ج - ٢ ص ١٥٤ )

قلت : قد تقدم جميع ما يتعلق بهذا من قبل فأرجع إليه ، (١)  
 لكن كان مبنى كنه على ما يتبادر من لفظ " أهل البيت " والقرائن  
 الموجودة هناك من المعنى وهو الأئمة الإثنا عشر من أهل بيت  
 الرضوان ، وبعض الكلام هناك مبنى على أن معنى لفظ " أهل  
 البيت " الأربعة أصحاب العباء . وهذا المعنى الأخير أخذته الشيعة  
 الشيعية في قولهم : إجماع أهل البيت حجة معتبرة ، وإجماع  
 معتبر . وهنا قد أثبت المعارض معنى آخر للفظ " أهل البيت " فتكلم  
 عليه فنقول : إن الوجه الذي أتى به المعارض لاثبات حجية إجماع  
 أهل البيت وجه قال به من عارض نفسه . ورأى رأاه فليس  
 بدليل إقناعي فضلاً عن أن يكون قطعاً ، فلم يجز لأحد تقليد  
 رأى مثل المعارض أى رأى كان مادام لم يتحقق له سلف يجوز  
 تقليد رأيه . ونحن إذ تتبعنا وتصفحنا أقوال العلماء ما وجدنا أنه سابقاً  
 في هذا القول لآمن أهل السنة والجماعة وآمن الشيعة الشيعية وآمن  
 غيرهم ، فيجب علينا رد ما رأاه فقط لكونه خروجاً عما اعتقد  
 إليه الإجماع ، ولا عرف بهذا معنى لفظ " أهل البيت "   
 الذي أراده المعارض في قوله : ( إجماع أهل البيت  
 إجماع معتبر ) وقوله : إجماع أهل بيت النبوة وعملهم حجة  
 ( ص ٤٣٥ ) بقوله ( لا سيما ويدخل في أهل بيته صلى الله تعالى  
 عليه وسلم نساءه مع الذكور من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم

ومما نعتي من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشمل نسائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وذكر بنى هاشم . وبني المطلب ص ٤٣٦ ) انتهى . فالقول بحجة هذا الاجتماع وعمل ذويه ، وبأن اجتماعهم وعملهم اجتماع معتبر خروج عن إجماع جميع أهل السنة (١) والشيعة الشيعية وغيرهم ممن كان من

(١) قلت : ولكن قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة "

ما نصه :

" أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته :  
 " إنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا على الحوض " وهو  
 الصادق المصدوق ، ليدل على أن إجماع العترة حجة . وهذا  
 قول طائفة من أصحابنا ، وذكره القاضي في " المعتمد " لكن  
 العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس وولد علي وولد العارث  
 بن عبد المطلب وسائر بنى أبي طالب وغيرهم ، وعلي وحده  
 ليس هو العترة ، وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم . يبين ذلك أن علماء العترة كابن عباس وغيره لم  
 يكونوا يوجبون اتباع علي في كل ما يقوله ، ولأ كان علي  
 يوجب على الناس طاعته في كل ما يفتي به ، ولا أعرف أن  
 أحداً من أئمة السلف لا من بنى هاشم ولا غيرهم قال :  
 أنه يجب اتباع علي في كل ما يقوله " ١ هـ ( ج - ٤  
 ص ١٠٥ ) .

أهل القبلة ، وإحداث للقول المحدث والمخترع من المعترض .  
وليت شعري لما أدخل المعترض في لفظ " أهل بيت النبوة " نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم سواء كانت عبارة عن أمهات المؤمنين أو عنهن وعن بناته المقدسة وبنات بناته المطهرات فما وجه تقييده بالذكر من أولاده صلى الشق الأول ، وبالذكر من أقربائه ، وبذكر بني هاشم والمطلب على الشق الثاني . وضمير " خدامهم ومواليهم " يرجع إليه صلى الله عليه وسلم وإلى ذكور أولاده وأقربائه فدخل فيها زيد بن حارثة ، وأسامة ابنه ، وابن مسعود ، وأنس وأمثالهم رضى الله تعالى عنهم . وايت شعري ما فائدة وضع المعترض هذا الإجماع مع أنه قد أنكر وجوده مطلقاً في أمثلة الشريعة الغراء لما أنه اشترط في حججته بشروط محدثة مخترعة متقدمة قدمها من قبل في " الدراسة الثامنة " فلا يمكن أن يتحقق مسألة من مسائل الشريعة ويوجد فيها اجتماع أهل بيت النبوة بهذا المعنى مع إستجماع شروطه . ولو قطعنا النظر عن تلك الشروط فائبات اجتماع أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى في حكم شرعى أعسر بل بل دون ثبوته خروط القتاد . ومن ادعى وجود هذا الإجماع مع تلك الشروط فيه فليأت ببينة تشهد على ذلك . ومن ادعى وجوده بدونها فلا بد له أن يأتى بدليل يثبت أن اجماع أهل البيت فقط بهذا المعنى ثبت في هذا الحكم . ولعمري إذا كان معنى لفظ " أهل البيت " في هذه المسئلة هو هذا عند المعترض فما معنى قوله السابق ( ومذهب واحد من أهل البيت مذهب باقيهم ص

(٢٨٦) ؟ الذى استدل عليه المعارض هناك بكلام سيدنا محمد الباقر رضى الله عنه - وكلامه برئ من أن يستدل به على هذا - وما معنى تعقيب قاعدة أن إجماع أهل البيت إجماع معتبر عندى هناك لذلك القول السابق ؟ وما معنى قوله ههنا (وكون إجماعهم حجة عند الشيعة النخ) ؟ (١) ومقتضى قوله السابق وتعقيب تلك القاعدة له أن يكون معنى لفظ "أهل البيت" فى هذه المسئلة عند المعارض "الأئمة الإثنى عشر" لا هذا المعنى ، ولا الأربعة فقط أصحاب العباء ، ومقتضى قوله (وكون إجماعهم حجة عند الشيعة النخ) أن يكون معناه عنده فيها "الأربعة فقط آل العباء" لا هذا المعنى ، ولا الأئمة الإثنا عشر . ومن المعلوم أن ثبوت إجماع أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى على حكم لا يكاد يتحقق كما مر . فقولته : (وإذا اجتمعوا على شيء وتوارث ذلك فيهم ص ٤٣٦) مجرد تسلية من المعارض لنفسه على خلاف إجماع الأمة أهل القبلة - ومنهم الشيعة - بما لا يمكن تحقيقه عادة . ومن ادعى وجود هذا الإجماع فتط واثبوتة فى حكم شرعى فليأت بدليل بين عليه . وعندى أنه لا يمكن أن يوجد فى مثال فى الشريعة الغراء . ومن قال : إن مراده بالمضاف إليه هو هذا المعنى الذى ذكره المعارض ههنا فقد أتى بما لا دلالة عليه هناك . ومن قال : إن مراده به هو الأئمة الإثنا عشر فيخذه كلام المعارض ههنا . ومن قال : إن

---

(١) وقد سقط هنا من المطبوعة ما يتقله المصنف .

مراده به هو الأربعة الطاهرة آل العباء فيفسد قوله كلامه ههنا أيضاً . ثم نقول : إن هذا الوجه الذى ذكره المعارض لاثبات حجية إجماع أهل البيت فقط إما أن يفيد أن الطبقة الأولى منهم إجماعهم لإجماع معتبر دون الثانية والثالثة إلى آخرها ، وهذا الحصر هو ظاهر كلام المعارض وهو قوله : ( هذا بمجرد ما يعطى وحدة البيت معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله حضرته ص ٤٣٦ ) وأما أن يفيد أن الطبقة الثانية والطبقة الثالثة منهم إلى آخرها كالطبقة الأولى فكما أن إجماع الطبقة الأولى منهم إجماع معتبر كذلك إجماع الطبقة الثانية والثالثة إلى آخرها كل واحد منها إجماع معتبر ، ومقتضى الدليل والوجه المذكور هو هذا لا الأول بحسب الظاهر ، ففيه أن على هذا يدخل فيهم بنو العباس الذين ظلموا أهل البيت وغيرهم ، ولن يرد الله ذلك إن شاء الله تعالى . وأيضاً يستلزم أن يكون اجتماع أهل البيت فى زماننا كذلك . وأيضاً لو كان هذا الدليل سائماً لأدى إلى أن إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وأن إجماع الشيخين الوزيرين كل واحد منها إجماع معتبر ، ولم يقل المعارض به ، ولم تفرع عنه بذلك . ثم إن قوله : ( الزائد على ما يعطى من ذلك وحدة البلد معه الخ ) يقتضى أن أهل المدينة الذين لازموا إياه صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين إجماعهم معتبر لا مطلقاً فهذا يخالف قول مالك على أحد الأقوال .

قوله فكيف إذا انضم إلى ذلك حديث " الثقلين " الخ

( ١ ) ( ص ٤٣٦ )

قلت : إنما ورد حديث " الثقلين " في أهل البيت بالمعنى المشهور الأعم الشامل لمن كان منهم إلى يوم القيامة سواء كان من

( ١ ) قلت : قال الحافظ ابن تيمية في كتابه " منهاج السنة النبوية " :

" ان لفظ الحديث الذى فى " صحيح مسلم " ( عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً بماء يدعى خمأ بين مكة والمدينة فقال : أما بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ، وإنى تارك فيكم ثقلين ، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال : وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ) وهذا اللفظ يدل على أن الذى أُرنا بالتمسك به وجعل التمسك به لا يضل هو كتاب الله . وهكذا جاء فى غير هذا الحديث كما فى " صحيح مسلم " عن جابر فى حجة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال : ( قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله ، وأنتم تسئلون عني فما أنتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء ينكها إلى الناس : اللهم أشهد ثلاث مرات ) .

بنى هاشم ، أو من بنى المطلب ، من أولاد سيدتنا الحسن والحسين وإخوتها العلاتية ، ومن بنى العباس وغيرهم إلى يوم القيامة ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : ( ولن يفترقا حتى يردا على الحوض ) وأورد هذا الحديث العلماء الكرام في مناقب أهل البيت الرضى مطلقاً . وإيراد المعترض هذا الحديث ههنا يدل على أن معنى لفظ " أهل البيت " في حديث " الثقلين " هو المعنى الذى ذكره هنا فيما قبل ، فلزم منه أنه لو كان الأمر كما قال لكاد أن يكون هذا الحديث مثبتاً للعصمة في كل واحد منهم إلى يوم القيامة - ولو كانوا غير العلماء منهم وتبعوا علماء هم العظام - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من نسائه صلى الله عليه وسلم -

وأما قوله : ( وعترتي أهل بيتي وانها لن يفترقا حتى يردا على الحوض ) فهذا رواه الترمذى . وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا : لا يصح ، وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلاله ، قالوا : ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضى أبويعلى وغيره ؛ لكن أهل البيت لم يفتقوا - والله الحمد - على شيء من خصائص مذهب الرافضة بل هم المبرؤن المنزهون عن التدنس بشئ منه " اهـ ( ج - ٤ ص ١٠٤ و ١٠٥ )

سواء أخذت بمعنى أمهات المؤمنين فقط، أو بمعنى يشملهن ويشمل بناته المطهرات وبنات بناته - ومثبناً للعصمة في كل واحد من ذكور أولاده سواء كان الحسن أو الحسين أو أولادهما مطلقاً ، ومثبناً للعصمة في أعمامه وأولاد أعمامه ، وسائر أقربائه وأولادهم من العباسيين وغيرهم إلى يوم القيامة - نعوذ بالله تعالى من ذلك - ومثبناً للعصمة في كل واحد من خدمه ومواليه صلى الله عليه وسلم ، وخدمتهم ومواليهم ، ومثبناً للعصمة في جميع ذكور بني هاشم وبني المطلب ؛ بل ومثبناً للعصمة في كل واحد من أصهاره وأختانه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومثبناً للعصمة في أمثال ابن مسعود و زيد مولاه وابنه أسامه وأنس ، وهذا مما لم يقل به أحد من العلماء ، ولا يمكن أن يقول المعارض به لما علم من اعتقاده من أنه كان يقول بحصر العصمة في الأنبياء والملائكة والإثني عشر من أئمة أهل البيت .

ولوقلنا كما قال المعارض بأنه ( مما يكاد يثبت ..... في علمائهم العصمة ص ٤٣٦ ) فنقول : لا دلالة للفظ هذا الحديث بعد هذا التسليم على أن علمائهم هم الأئمة الإثنا عشر فقط أو الأئمة الأربعة آل العباء فقط ؛ بل علماءهم أعم من أن يكون الحسن والحسين وفي أولاد الحسن وأولاد الحسين وإخوتهما وفي أولاد إخوتهما وأعمامهما وعماتهما أو أعمام أبيهما وعمات أبيهما وفي أولادهم وغيرهم من بني هاشم وبني المطلب ، وكما أنه يجري هذه الإشكالات لوقيل بإفادة حديث " الثقلين " العصمة في أهل البيت

مطلقاً أو في علماءهم كذلك تجرى في الشقوق الثلاثة الأخيرة التي ذكرها المعارض أيضاً .

وأيضاً لا دلالة فيه على خصوص الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة ، وعلى خصوص الأئمة الأربعة آل العبا رضى الله تعالى عنهم ، فوجب أن يراد هذا المعنى الأعم المشهور فإن اللفظ مطلق بل عام ، ولا يجوز إلغاء العام عن عموميه بلا دليل ، فإذا حمل على العموم لزم أن يكون كل واحد من أهل بيت النبوة إلى يوم القيامة - وإن كان ظاهره منكراً جداً - معصوماً بهذا الحديث ، وليس فليس . والتخصيص بهم أو بعلماء أهل البيت مطلقاً يحتاج إلى معونة القرينة البينة الدالة عليه . وكذلك الحكم في الشقوق الثلاثة الأخيرة ؛ على أنه إذا جاز هذا التخصيص من عند نفس المعارض بالرأي المجرد من غير دليل لم لا يجوز حمله على خصوص سيدنا العباس أو جميع أبنائه أو على خصوصه وأبنائه أو على خصوصه وبعض منهم منهم أو بعض منهم معين ؟ وهذا الاحتمال الأخير يحتمل عشرة احتمالات لأن أبناء سيدنا العباس رضى الله تعالى عنه كانوا عشرة على ما روي عن العباس رضى الله تعالى عنه إذ قال

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراماً بررة

أو على خصوص بعض منهم مبهم أو بعض منهم معين ، فهذا الأخير يحتمل عشرة احتمالات أيضاً ، أو على خصوص سيدنا حمزة أو على خصوص جميع أولاده ، أو على خصوص بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سائر أئمه من المسلمين أو أولادهم

أو بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سيدتنا وقرّة عيوننا وقلوبنا سيدتنا قاطمة الزهراء البتول رضى الله تعالى عنها ، أو على خصوصها وأبناءها كذلك ، أو على خصوص أبناءه صلى الله عليه وسلم الصلبية كذلك ، أو على خصوص بناته صلى الله عليه وسلم كذلك ، أو على خصوص سيدنا الحسن ، أو على خصوصه وأبناءه جميعهم أو بعضهم كذلك ، أو على خصوص أبنائه فقط كذلك ، أو على خصوصه مع سيدنا الحسين فقط ، أو على خصوصهما مع أبناء الأول كذلك فقط ، أو على خصوصهما مع أبناء الثانى فقط كذلك ، أو على خصوصهما مع أبنائهما كذلك ، أو على خصوص سيدنا الحسين فقط ، أو على خصوصه وأبنائه فقط كذلك ، أو على خصوص أبنائه فقط إلى كثير من الخصوصيات العقلية التى تجيزها العقل والرأى المحرذ إلى آخر الأئمة الإثنى عشر ، على أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى ذلك الحديث ( ولن ينفردا حتى يرّدا على الخوض ) أب عن حمل لفظ " أهل البيت " فى هذا الحديث على المعنى الذى ذكره المعترض ههنا ، وعن حمّله على الأئمة الإثنى عشر ، وعن حمّله على الأئمة الأربعة آل العباء ، وعن حمّله على كل واحد مما ذكرنا من الخصوصات ، فيجب حمّله على المعنى الأعم المشهور ، وبهذا المعنى " أهل بيت النبوة " باقون إلى يوم القيامة كما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذا يكون معنى هذا الحديث : أن كتاب الله تعالى وأهل بيت النبوة يدوم بقاءهما على الأرض إلى يوم القيامة ، ولن ينفردا أصلاً فى الدنيا ، وأن وجودهما

في الأمة المرحومة يستتبع بركات عظيمة ومنحآت فخيمة وكمالات شريفة ومراقى كريمة في الأمة محث إذا تمسكت بها أو بمجموعها ينتفي الضلال عنها - بالمعنى الأعم للضلال الذي سيجئني إلى يوم القيامة - بشهادة هذا الحديث ما داموا يتمسكون بها ويلتزمون الاستمساك بحبلها ويشغلون بالرجوع إليها .

وأما التمسك بكتاب الله تعالى فقط فلا يلزم منه انتفاء الضلال بمعنى عدم جواز كل محذور حتى الخطأ الاجتهادي عن تمسك به ، وإلا لكان كل مجتهد مصيباً . وكل مجتهد بل وكل مؤمن ومؤمنة فهو متمسك بكتاب الله تعالى ، وهو هروته الوثني التي لا انفصام لها ، ومع ذلك جاز وقوع الخطأ الاجتهادي من المجتهد فكذلك لا يلزم من التمسك بأهل البيت انفراداً انتفاء الضلال بالمعنى المذكور عن تمسك به ، والإجماع المعتبر ناف للضلال بهذا المعنى . فثبت أن إجماع أهل البيت بذلك المعنى ، وبمعنى الأئمة الأربعة آل العباء وبمعنى الإثنى عشر ليس بإجماع معتبر .

ثم إنه إذا تحقق أن هذا الحديث ورد في التمسك بمجموعها فلا دلالة فيه على حكم التمسك بأحدهما ، فلا يدل الحديث على ما حاول المعارض اثباته . وأما إن التمسك بأحدهما مفيد انتفاء الضلال بمعنى ما يتفرع عليه الإثم والذنب لا بمعنى أعم يشمل انتفاء الخطاء الاجتهادي أيضاً . ومقصود المعارض من إثبات العصمة هو إثبات المعنى الثاني لهم بهذا الحديث لما مر في تحقيق المهدي (١)

رضى الله تعالى عنه دون المعنى الأول ، ولا دلالة لهذا الحديث على كلا المعنيين أصلاً فضلاً عن أن يدل على المعنى الثاني الذى قصد إثباته . إلا أن المعنى الأول ثابت فى نفس الأمر والمعنى الثانى لم يثبت بدليل إلى الآن ، فإذا لا يكاد يثبت من هذا الحديث الذى ثبت نصاً عن الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم الحكم بعصمة كل واحد من علماء أهل البيت بالمعنيين المذكورين ، أو بالمعاني الثلاثة المذكورة ؛ بل بالمعاني الأربعة المذكورة ، ولا بعصمة كلهم عند إجماعهم ، (١) ولا بغلبة ظن الإصابة فى كل واحد منهم ، ولا بغلبة ظن الإصابة فى كلهم عند إجماعهم فقط ، وإن كان معتقداً بحسب

(١) قلت : قال العافظ ابن تيمية فى " منهاج السنة النبوية " :

" فهذه - يعنى القول بعصمة الائمة - خاصة -  
الرافضة - الامامية - التى لم يشركهم فيها أحد لا الزيدية -  
الشيعة - ولا سائر طوائف المسلمين الا من هو شر منهم  
كالاسماعيليه - الذين يقولون بعصمة - بنى عبيد المنتسبين الى  
محمد بن اسماعيل بن جعفر ، القائلين : بان الامامة - بعد جعفر  
فى محمد بن اسماعيل دون موسى بن جعفر . وأولئك ملاحدة  
مناقون والامامية - الاثنا عشرية - خير منهم بكثير ، فان  
الامامية - مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون ظاهراً  
وباظناً ليسوا زنادقة - منافقين لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا

أهواءهم . وأما أولئك فائمتهم الكبار العارفون بحقيقته  
دعواهم الباطنية زنادقة منافقون ، وأما عوامهم الذين لم  
يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين “ اهـ ( ج - ١  
ص ٢٢٨ و ٢٢٩ )

مم قال :

وما اختصت به الامامية من عصمة الائمة فهو في  
غايه الفساد والبعد عن العقل والدين ، وهو أفسد من اعتقاد  
كثير من النساك في شيوخم أنهم محفوظون ، وأضعف من  
اعتقاد كثير من قدماء الشاسيين أتباع بنى أميه أن الامام  
تجب طاعته في كل شئ ، وأن الله اذا استخلف اماماً تقبل  
منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات ؛ لان الغلاة في الشيوخ  
وان غلوا في شيخ فلا يقصرون الهدى عليه ، ولا يمنعون  
اتباع غيره ولا يكفرون من لم يقل بمشيخته ، ولا يقولون  
فيه من العصمة ما يقوله هؤلاء ، أللهم الا من يخرج عن الدين  
بالكلية فذاك في الغلاة في الشيوخ كالنصيرية والاسماعيليه  
والرافضيه . فبكل حال الشر فيهم أكثر والخلو فيهم أعظم ،  
وشر غيرهم جزء من شرهم .

وأما غالبيه الشاسيين أتباع بنى أميه فكانوا يقولون :  
ان الله اذا استخلف خليفه تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن  
السيئات ، وربما قالوا : انه لا يحاسبه ؛ ولهذا سأل الوليد

ابن عبد الملك عن ذلك العلماء فقالوا له : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داؤد ؟ وقد قال له : " يا داؤد انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب " . وكذلك سؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لابي حازم المدني في سوعظته المشهورة فذكر له هذه الآية . ومع خطأ هؤلاء وضلالهم فكانوا يقولون ذلك في طاعة امام قد أوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كما يجب طاعته والى الحرب وقاضى الحكم لا يجعلونه شرعاً عاماً يجب على كل أحد ولا يجعلونه معصوماً عن الخطاء ، ولا يقولون أنه يعرف جميع الدين ؛ لكن غلط من غلط منهم من جهتين ، من جهة أنهم كانوا يطيعون الولاة طاعة مطلقة ويقولون : ان الله أمرنا بطاعتهم ، والثانية قول من قال منهم : ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات وأين خطأ هؤلاء من ضلال الرافضة القائلين بعصمة الائمة " .

٥١ ( ج - ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ )

ولم يأت صاحب " الدراسات " على عصمتهم دليلاً سوى حديث الثقلين وهو بعد ثبوته لا يدل على مدعاه في شئ كما بسطه المصنف رحمه الله . وقال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " .

”والذى رواه مسلم بانه : ”بغدير خم“ قال : انى تارك فيكم الثقلين كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ، ثم قال : وعترتى اهل بيتى اذكركم الله ثلاثاً . وهذا مما انفرد به مسلم ولم يروه البخارى وقد رواه الترمذى وزاد فيه : ”وانها لن يفترقا حتى يردا على الحوض“ . وقد طعن غير واحد من الحفاظ فى هذه الزيادة وقال : انها ليست من الحديث . والذين اعتقدوا صحتها قالوا : انما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلاله وهذا قد قاله طائفة من اهل السنة ، وهو من اجوبه القاضى أبى يعنى وغيره . والحديث الذى فى مسلم اذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه الا الوصيه باتباع كتاب الله ، وهذا أمر قد تقدمت الوصيه به فى حجة الوداع قبل ذلك وهو لم يأمر باتباع العترة ولكن قال : ”اذكركم الله فى اهل بيتى“ . وتذكر الائمة لهم يقتضى أن يذكروا ما تقدم الامر به قبل ذلك من اعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم ، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل بغدير خم “ ٥١ (ج - ٤ ص ٨٥) .

قلت : ولعل اصل هذا الحديث ما ذكره مالك فى ”الموطأ“ :  
 ”انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله  
 وسنة نبيه“

وهذا البلاغ وصله الحافظ ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده كما في "تنوير الحوالك" للحافظ السيوطي، وأخرجه أبو نعيم الاصبهاني في "تاريخ اصبهان" من حديث أنس رضي الله عنه قال :

"حدثنا عبد الله بن محمد ثنا احمد بن الخطاب ثنا

طالوت بن عباد ثنا هشام بن سليمان عن يزيد الرقاشي عن

أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

تركتم فيكم بعدى ما إن اخذتم لن تضلوا كتاب الله وسنة

نبيكم" اهـ (ج - ١ ص ١٠٣)

وأخرجه الحاكم في "المستدرک على الصحيحين" من

طريق اسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن ثور بن زيد

الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها : ان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس في حجة

الوادع فقال : قد يس الشيطان بأن يعبد بأرضكم ، ولكنه

رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحاقرون من أعمالكم ،

فاحذروا . يا أيها الناس اني قد تركت فيكم ما ان اعتصمتم

به فلن تضلوا أبداً : كتاب الله وسنة نبيه - الحديث .

قال الحاكم : قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة واحتج

بأبي أويس ، وسائر رواته متفق عليهم . ثم ذكر الحاكم

شاهداً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه صالح

ابن موسى الطلحي عن عبيد العزيز بن رفيع عن أبي صالح  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال : رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : " اني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما  
كتاب الله وسنتي ، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض " ( ج - ١ ص ٩٣ ) وقد اقر بصحة اسناد حديث ابن  
عباس الحافظ الذهبي في " تلخيص المستدرک " ( ج - ١  
ص ٩٣ ) والحافظ المنذرى في كتابه " الترغيب والترهيب " ( ج ١ ص ٤٤ )

فالحاصل ان الثقلين اللذين أمرنا بالتمسك والاعتصام  
والإخذ بهما هما الكتاب والسنة دون العترة : وانما قال في العترة :  
" اذكركم الله في أهل بيتي " اهـ ولعله قد اختلط على بعض  
الرواة هذا الحديث فاختصره فقرن بين القرآن والعرة بدو  
ذكر السنة والله أعلم .

وقد بسط القول الحافظ ابن تيمية في مواضع عديدة من كتاب  
" منهاج السنة " في الرد على من يقول بعصمة الائمة الاثنى عشر  
الاعتداد باجماعهم فافاد واجاد ولا بأس بايراد فبذ منه قا  
رحمه الله :

" الامام " هو من يقتدى به . وذلك على وجهين  
( أحدهما ) أن يرجع اليه في العلم والدين ، بحيث يطاع  
باختيار المطيع ؛ لكونه عالماً بأمر الله عزوجل آمراً به ،  
فيطيعه المطيع اذلك ، وان كان عاجزاً عن الزامهم الطاعة

( والثاني ) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادراً على الزام المطيع بالطاعة . وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) قد فسر "أولو الأمر" بذوى القدرة كأمراء الحرب ، وفسر بأهل العلم والدين ، وكلاهما حق . وهذان الوصفان كانا كاسلين في الخلفاء الراشدين ، فانهم كانوا كاسلين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وان كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض فابوبكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعلي ، ويعددهم لم يكمل أحد في هذه الأمور الا عمر بن عبد العزيز ؛ بل قد يكون الرجل أكمل في العلم والدين ممن يكون له سلطان ، وقد يكون أكمل في السلطان ممن هو أعلم منه وأدين ، وهؤلاء ان اريد بكونهم أئمة : أنهم ذووا سلطان فباطل ، وهم لا يقولونه . وان اريد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يطاعون مع عجزهم عن الزام غيرهم بالطاعة ، فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفا بهذه الصفات . ثم اما أن يقال : قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين ، اذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم ، وظهور آثار غيرهم في الأئمة أعظم من ظهور آثارهم في الأئمة . والمتقدسون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم من العلم قطعة معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير . وأما

من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جداً ، ولا ذكر  
لأحد منهم في رجال العلم المشاهير بالرواية والحديث  
والفتيا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم ، وما يذكر لهم  
من المناقب والمحسن فضله يوجد لكثير غيرهم من الأئمة .  
وأما أن يقال : انهم أفضل الأئمة في العلم والدين فعلى  
التقديرين قاماتهم على هذا الاعتبار لا يتنازع فيها أهل  
السنة ؛ فانهم متفقون على أنه يؤتم بكل أحد فيها بأمر  
به من طاعة الله ويدعو اليه من دين الله ويفعله مما يحبه  
الله ، فما فعله هؤلاء من الخير ودعوا اليه من الخير فانهم  
أئمة فيد يقتدى بهم في ذلك . قال تعالى : ( وجعلناهم  
أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ) وقد  
قال تعالى لإبراهيم : ( اني جاعلك للناس اماماً ) ولم يكن  
ذلك أن جعله ذاسيف يقاتل به جميع الناس بل جعله  
بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه .  
فهؤلاء الأئمة في الدين أسوة أمثالهم ، فأهل السنة مقرون  
بامامه هؤلاء فيما دللت الشريعة على الإتيان بهم فيه كما  
ان هذا الحكم ثابت لأمثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان  
وابن مسعود وأبي بن كعب وعباد وأبي الدرداء وأمثالهم  
من السابقين الأولين ، ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار  
وعبيد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر  
ابن عبد الرحمن وخارجه بن زيد ، وهؤلاء فقهاء المدينة .

ومثل عاقمه - والاسود بن يزيد وأسامة - ومحمد بن سيرين  
والحسن البصري ، ومثل سالم بن عبد الله بن عمر ومثل هشام  
بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى  
وأبى الزناد ، ومثل مالك والأوزاعى والليث بن سعد  
وأبى حنيفة - والشافعى وأحمد وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم ؛  
لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون  
أكثر من المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة  
علمه أو لقوة حجته أو نحو ذلك والا فلا بقول أهل  
السنه - أن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبى الزناد أولى  
بالاتباع من جعفر بن محمد . ولا يقولون : ان الزهرى  
ويحيى بن أبى كثير وحساد بن أبى سليمان وسليان بن يسار  
ومنصور بن المعتمر أولى بالاتباع من أبيه أبى جعفر الساقى ،  
ولا يقولون : أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم  
بن عبد الله أولى بالاتباع من على بن الحسين بل كل  
واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق فى ذلك ، وما  
يبينه من دلاله - الكتاب والسنه - على أمر من الأمور هو من  
العلم الذى يستفاد منه فهو مصدق فى الرواية - والأسناد .  
وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره رد ما تنازعوا فيه الى الله  
ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بن هؤلاء  
جميعهم ، وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضى الله تعالى

عنهم " ٥١ ( ج - ٢ ص ١٣٥ و ١٣٦ ) .....

.....

..... ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي واحمد

أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي

لما عدلوا عن هؤلاء الى هؤلاء والا فإني غرض لاهل

العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر الى مالك بن أنس

وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر

من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبة

المسلمين في معرفة علم الرسول . ونفس بني هاشم كانوا

يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه

من ابن عمهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك

وقد خالفه في أشياء وردھا عليه حتى وقع بينه وبين

أصحاب مالك ما وقع ، وهو أقرب نسباً من بني هاشم من

مالك ، ومن أحرص الناس على ما يستفيدة من علم الرسول

من بني عمه وغير بني عمه ولو وجد عند أحد من بني

هاشم أعظم من العلم الذي وجده عند مالك لكان أشد

الناس مسارعة الى ذلك ، فلما كان يعترف بأنه لم يأخذ عن

أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينه ، وكانت كتبه مشحونة

بالأخذ عن هذين الاثنين وغيرها وليس فيها شئ عن موسى

ابن جعفر وأمثاله من بني هاشم علم أن مطلوبه من علم

الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر

بما هو عند هؤلاء . وكذلك احمد بن حنبل قد علم كمال محبته لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحديثه ومعرفته بأقواله وأفعاله ومولاته لمن يواقفه ومعاداته لمن يخالفه ومحبته لبني هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل علي والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه مخلوعة عن مثل مالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن بشير وعبد الرحمن بن سهدى وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك .

فان زعم زاعم : أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس هند أولئك لكن كانوا يكتُمونه ، فأي فائدة للناس في علم مكتوم ؟ فعلم لا يقال به ككنز لا ينفق منه . فكيف ياتم الناس بمن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام المعلوم وكلاهما لا ينتفع به ، ولا يحصل به لطف ولا مصلحة .

وان قالوا : بل كانوا يبينون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الائمة ، قيل : أولا هذا كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يجئ به مثله وقد أخذ العلم عنه هؤلاء الائمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ، هم

من ظن بهؤلاء السادة أنهم يكتمون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوماً مجهولين ليس لهم في الامة لسان صدق فقد أساء الظن بهم . فان في هؤلاء من المحبة لله ورسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتليغته وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه وصيائمه عن الزيادة والنقصان مالا يوجد قريب منه لاحد من شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء اهـ ( ج - ٢ ص ١٤٠ ) .

وقال ايضاً :

” فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يميز الا على رضى الله تعالى عنه ، وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما أن أسأله من الصحابة ثقات صادقون فيما يخبرون به أيضاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - والله الحمد - من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من تعمده عليه كذاً مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ، ولهم ذنوب ولبسوا معصوين ، .....

..... وأما الحسن والحسين فمات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران في سن التمييز فروايتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قليلة .....

..... وأما سائر الاثنى عشر فلم

يدركوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .....  
 ..... فأي مزيه لهم في النقل عن جدهم  
 الا بكال العناية والاهتمام ؟ فان كل من كان أعظم اهتماماً  
 وعنايةً بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلقيها من  
 مظانها كان أعلم بها ، وليس من خصائص هؤلاء بل في  
 غيرهم من هو أعلم بالسنة من أكثرهم كما يوجد في  
 كل عصر من غير بني هاشم أعلم بالسنة من أكثر بني  
 هاشم ، فالزهري أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن  
 علي وكان معاصراً له . وأما موسى بن جعفر وعلي بن موسى  
 ومحمد بن علي فلا يستريب من له من العلم نصيب أن  
 مالك بن أنس وحماد بن زيد وحماد بن سلمة والليث بن  
 سعد والأوزاعي ويحيى بن سعيد ووكيع بن الجراح وعبد الله  
 ابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه  
 وأسألهم أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من هؤلاء . وهذا أمر تشهد به الآثار التي تعين وتسمع  
 كما تشهد الآثار بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أكثر  
 فتوحاً وجهاداً بالموءنين وأقدر على قمع الكفار والمناقين من غيره  
 مثل عثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين . وما بين ذلك أن  
 القدر الذي ينقل عن هؤلاء من الأحكام المسندة الى النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن أولئك ما هو

أضعافه“ .

وأما دعوى المدعى أن كل ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضى الله عنهم أجمعين ، فانهم كانوا يميزون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك ، وكان على رضى الله عنه يقول : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لأن آخر من السماء الى الأرض أحب الى من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بينى وبينكم فان الحرب خدعه“ ؛ ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ، ولهذا كانوا يتنازعون فى المسائل كما يتنازع غيرهم وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم . وكتب السنة والشيعة“  
مأوعة بالروايات المختلفة“ عنهم ( ج - ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠ ) .

وقال ايضا :

”وأما على بن الحسين فمن كبار التابعين وساداتهم علماً وديناً .....  
وله من الخشوع وصدقه السر وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه ودينه يتخطى مجالس أكابر الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب

وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين - فيقال له :  
تدع مجالس قومك وتجالس هذا ؟ فيقول : إنما يجلس الرجل  
حيث يجد صلاح قلبه ! ..... وكذلك  
أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين ، وقيل :  
انما سمي " الباقر " لأنه يقر العلم لا لأجل بقر السجود جبهته .  
وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الى دليل ، والزهرى  
من أقرانه وهو عند الناس أعلم منه .....  
..... وجعفر الصادق رضى الله عنه من خيار  
أهل العلم والدين ..... وأما من بعد جعفر  
فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازى : ثقة أمين  
صدوق من أئمة المسلمين ..... قال ابن سعد :  
توفى سنة ثلاث ومائتين ومائة ، وليس له كثير رواية روى  
عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي . وروى له الترمذى  
وابن ماجه . وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم  
ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين وتواريخهم فان  
أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمساند وتوجد  
فتاواهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن  
المبارك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة  
وغير هؤلاء . وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب  
الاشتهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي  
نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم

أقوال معروفة ، ولكن لهم من الفضائل والمعاني ما هم  
 له أهل رضى الله عنهم . وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة  
 والنسك .....  
 وأما ولده على الرضا ..... فالتاس يعلمون أنه  
 كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهد منه كالشافعى  
 وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب بن عبد العزيز  
 وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هؤلاء . هذا  
 ولم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً ولا روى  
 له حديثاً في كتب السنن وإنما يروى له أبو الصلت الهروي  
 وأمثاله نسخاً عن آباءه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه  
 الصادقين منهم ” ( ج - ٢ ص ١٢٣ حتى ١٢٥ ) .

وقال أيضاً :

” وأيضاً فالائمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من  
 الائمة بأحد منهم جميع مقاصد الامامة . أما من دون على  
 فاسم كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من  
 نظرائه ، وكان على بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر  
 ابن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم  
 وكان في زمنهم من هو أعلم منهم وأنفع للائمة . وهذا  
 معروف عند أهل العلم ولو قدر انهم كانوا أعلم وأدين فلم  
 يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية ”

من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم باليد من الباطل . واما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الامة ولا كان لهم يد تستعين بها الامة بل كانوا كأمثالهم من الهاشمين لهم حرمة ومكانة ، وفيهم من معرفته ما يحتاجون اليه في الاسلام والدين ما في أمثالهم ، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين . وأما ما يختص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ، ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ، ولو وجدوا ما يستفاد لأخذوا ولكن طالب العلم يعرف مقصوده وإن كان للسان نسب شريف ، وكان ذلك مما يعينه على قبول الناس منه . الا ترى أن ابن عباس لما كان كثير العلم عرفت الامة له ذلك واستفادت منه وشاع ذكره بذلك في الخاصة والعامة ، وكذلك الشافعي لما كان عنده من العلم والفقه ما يستفاد منه عرف المسلمون له ذلك واستفادوا ذلك منه وظهر ذكره بالعلم والفقه ولكن اذا لم يجد الانسان مقصوده في محل لم يطلبه منه " ا هـ

ج - ٣ ص ٢٤٨ ) .

وقال أيضاً :

" ان اقرار على لقضاته على أن يعكموا بخلاف رأيه دليل على انه لم يعد نفسه معصوماً . وقد ثبت بالاسناد الصحيح

نفس الأمر ظن الإصابة في كلهم عند اجتماعهم فقط إذا ثبت ذلك في حكم شرعى بدليل ، ومعتقدنا ظن الإصابة في كل واحد من سلمائهم القائمين بأمر الله تعالى الراسخين في العلم وسنته صلى الله

أن علياً قال : اجتمع رأيي ورأي عمر في أهيات الأولاد أن لا يبعن ، وقد رأيت الآن أن يبعن . فقال له : عبدة السلمي قاضيه : رأيك مع عمر في العجاجة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة . وكان شريح يحكم باجتهاده ولا يراجعه ولا يشاوره وعلى يقره على ذلك ، وكان يقول : اقضوا كما كنتم تقضون . وكان يفتي ويحكم باجتهاده ثم يرجع عن ذلك باجتهاده كأمثاله من الصحابة . وهذه أقواله المنقولة عنه بالأسانيد الصحاح موجودة ثم قد وجد من أقواله التي تخالف النصوص أكثر مما وجد من أقوال عمر وعثمان ، وقد جمع الشافعي من ذلك "كتاباً" فيه خلاف على وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسئلة فيقولون : قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولها فجمع الشافعي كتاباً ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود . (ج - ٣ ص ٢٦٥) .

وفي ما أوردناه كفايه لمن ألقى السمع وهو شهيد .

عليه وسلم ولكن لا يلزم من معتقـدنا الحكم أن إجماع أهل البيت بذلك المعنى أو بالمعنيين المذكورين إجماع معتبر إذ قد ثبت في الإجماع العصمة عن الخطأ الإجتـهادي أيضاً . ولا يستلزم علمية ظن الإصابة بالعصمة عنه ؛ على أنه لا يمكن نقل شئ من الإمام الثاني عشر من الإثنى عشر من أهل بيت النبوة فإجماعهم كلهم على حكم شرعي محال لا محالة .

والقول بأن : " مذهب واحد منهم - مذهب باقرهم - " - قول مبتدع محدث باطل كما مر ( ١ ) والقول بأن الإمام الثاني عشر هو الغائب المنتظر الموعود ظهوره في آخر الزمان - لا يساعده رواية ولادارية ؛ ( ٢ ) بل المصرح به في الأحاديث النبوية

( ١ ) راجع الجزء الاول ص ١٠٣ ، و ص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا الجزء

( ٢ ) قالت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " : " مانعه :

" وهم - يعني الرافضة - يقولون بإمام منتظر موجود غائب ، لا يعرف له عين ولا أثر ، ولا يعلم به من ولا خبر ، لا يتم الايمان الا به ، ويقولون : أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة . وهذا منتهى الاسام عندهم الايمان بانه : معصوم ، غائب عن الابصار ، حاضر في الامصار ، سيخرج الدينار من قعر البحار ، يطعم العصى وبورق

على صاحبها أفضل الصلاة والسلام والتحية هو أن مهدي آخر الزمان يكون من أولاد سيدنا الحسن المجتبي ، وأن اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، فبواطىء اسمه اسمه واسم أبيه اسم أبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه حين يظهر يكون عمره أربعين سنة " كما مر مفصلاً (١) ومن المتحقق أن الإمام الثاني عشر المسمى بمحمد بن الحسن العسكري ليس كذلك ( ٢ ) فليس هذا الحديث نصاً من الشارع المصوم في حجية إجماع أهل بيت النبوة بأحد المعاني الثلاثة

العصا ، دخل مرداب " سامرا " سنة ستين ومائتين ، وله من العمر اما سنتان واما ثلاث واما خمس أو نحو ذلك فانهم يختلفون في قدر عمره ثم الى الآن لم يعرف له خبر ، ودين الخلق مسلم اليه ، فالجلال ماحله والحرام ماحومه ، والدين ماشرعه ، ولم ينتفع به أحد من عباد الله " ١ هـ ( ج - ٣ ص ٤٤ )

( ١ ) راجع الجزء الاول من الكتاب ص ٥٢١ حتى ٥٢٤

وص ٧٤٤

( ٢ ) قلت : قال العلامة " الحافظ ابن تيمية " في " منهاج

السنه " :

. . قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع

وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ : أن الحسن

ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب . والاماميه الذين

المذكورة ، فهم ليسوا ممن ورد نص الشارع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم في حجية إجماعهم و لم يتحقق عند جميع أهل السنة

---

يزعمون أنه : كان له ولد يدعون أنه دخل سرداب " سا.را " وهو صغير . منهم من قال : عمره سنتان ، ومنهم من قال : ثلاث ، ومنهم من قال : خمس سنين . وهذا لو كان موجوداً معلوماً لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسنة والاجماع أن يكون معضوناً عند من يعضنه في بدنه كأمه وأم أمه ونحوها من أهل الحضانه ، وأن يكون ماله عند من يحفظه اما وصى أبيه ان كان له وصي ، واما غير الوصي اما قريب واما نائب لدى السلطان ؛ فانه يتيم لموت أبيه والله تعالى يقول : ( وابتلو اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً وهداراً أن يكبروا ) فهذا لا يجوز تسليم ماله اليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشداً كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه . فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وباله اماً لجميع المسلمين معصوماً لا يكون أحد مؤمناً الا بالايان به . ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لاق الدين ولا في الدنيا ، ولا علم أحداً شيئاً ، ولا عرف له صفة من صفات الخير ولا الشر ، فلم يحصل به شئ من مقاصد الامامة ومصالحها لا الخاصة ولا العامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على

قاطبة" سوي المعارض لإلحجية إجماع مجتهدى عصر واحد بشروطه

أهل الأرض بلانفع أصلاً ؛ فإن المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلاً  
ولاحصل لهم به لطف ولا مصلحة - والمكذبون به يعذبون  
عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لاخير فيه . وخلق مثل  
هذا ليس من فعل الحكيم العادل ،

وإذا قالوا : ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم . قيل  
أولاً : الظلم كان في زمن آبائهم ولم يحتجبوا ،

وقيل ثانياً : المؤمنون به طبقوا الأرض فهلا اجتمع بهم  
في بعض الاوقات وأرسل اليهم رسولاً يعلمهم شيئاً من العلم  
والدين .

وقيل ثالثاً : قد كان يمكنه أن يأوى الى كثير  
من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها  
الرافضة - عاصيه - وغير ذلك من المواضع العاصيه .

وقيل رابعاً : فإذا كان هو لايمكنه أن يذكر شيئاً من  
العلم والدين لاحد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده  
لطف ولا مصلحة - ، فكان هذا مناقضاً لما اثبتوه بخلاف من أرسل  
من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به  
من اللطف والمصلحة - ما هو من نعم الله عليه . وهذا المنتظر  
لم يحصل به لطائفه الا الانتظار لمن لا ياتى ودوام الحسرة  
والآلم ومعاناة العالم ، والدعاء الذي لا يستجيبه الله لانهم  
يدعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من اربع مائه  
 وخمسين سنة - ولم يحصل شئ من هذا " ١٠ هـ ( ج - ٢ ص  
( ١٣١ و ١٣٢ )

المعتبرة عندهم فيها . وأما المعارض فزاد فيها الشروط المضافة  
 المخترعة التي أخرج الإجماع من أن يكون حجة في مثال من  
 إجماعات الشريعة الغراء . وجاز أن يكون مجتهدو عصر واحد  
 جميعاً من علماء أهل بيت النبوة عقلاً لكن لم يعرف له مثال في  
 الشريعة فيما علمنا . ومن أتى به بينة فعلية رحمة الله وبركاته ،  
 والأمر عند أهل السنة والجماعة في غير إجماع مجتهدى عصر واحد  
 من إجماع أهل البيت لم يتحقق ، ومن إجماع أهل " المدينة " لم  
 يتحقق إلا عند الإمام مالك وذويه .

وأما إن عمل أهل البيت بذلك المعنى بل بأحد المعنيين المذكورين  
 أيضاً مما يرجح أحد المتعارضين من الأحاديث على الآخر ولو كانا  
 حديثي " الصحيحين " أو أحدهما حديث " الصحيحين " والآخر  
 حديث غيرهما فسلم مقبول لكن الشأن في إثبات ذلك في حديث  
 حتى يقال بترجيحه على الحديث الآخر المعارض له ، ولم نجد  
 هذا الترجيح في حديث معين على مبلغ علمنا إلى الآن .

والعجب أن كلام المعارض بعد الكلام على حديث  
 " الثقلين " بعضه دال على أن مراده " بأهل البيت " في قوله :  
 ( إجماع أهل البيت حجة معتبرة ) الأئمة الأربعة أصحاب العباء  
 وهو قوله : ( وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل على بطلان  
 الخ ) ( ١ ) و بعضه دال على أن مراده به في قوله ذلك هذا

(١) وسقطت هذه العبارة من المطبوعة ، وهي موجودة في نسخة خطية

محفوظة بمكتبة " اسلامية " كالج " في " بشاور ، تحت رقم ( ٢٤٧ )  
 سن علم الحديث ، ونصها :

المعنى والأئمة الاثنا عشر من أهل البيت كلاًهما، وهو قوله :  
 ( ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة الخ ص ٣٧ : )  
 فصار معنى قوله إن إجماع أهل البيت بالمعنى الذى ذكرت وبمعنى  
 الأئمة الإثنى عشر كل واحد منها إجماع معتبر ، وغاية ما يلزم على  
 هذا أن يقال : إن المعارض يستعمل المشترك فى كلامه معنييه . أو اللفظ  
 فى الحقيقة والحجاز جميعاً ، ولا محذور فى ذلك عند الشافعية ،  
 ولعله تبعهم فى ذلك فما أصبره على هذا التناقض الشديد لاسيما  
 فيها هو ككلام واحد .

قوله وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل ( ٢ ) ( ٣ )

” وكون إجماعهم عليهم السلام حجة عند الشيعة لا يدل  
 على بطلان المسئلة ، فان الحق يتلقاه أهلهم ولو عن أهل  
 البطلان ؛ على أن الشيعة بعمومهم ليسوا من أهلهم ، كما بينت  
 ذلك فى وريقته ؛ مع أن التسمية بالشيعة تحتتم على كل  
 موالى لأهل بيت النبوة مائل الى أقوالهم على اتهام بدعه  
 ليست من ضروراتها ولذا سموا مثل الحاكم “ الخ

( ٢ ) وقد ستط من المطبوعة من قوله هذا الى قوله : ( ولا  
 قال مالك ) فليتبّه . وهو موجود فى نسخة خطية من ” الدراسات “  
 كما تقدمنا آنفاً .

( ٣ ) قلت : لاشك أن مجرد كون الشئ حجة عند  
 الشيعة لا يدل على بطلانه ، وينبغى أيضاً أن يعلم أنه ليس كل ما  
 تكرهه بعض الناس عليهم يكون باطلاً ؛ بل من أقوالهم أقوال

قلت : كلام المعارض هذا دال على ما ذكرنا من قبل  
فتنبه له ، ولا يجوز أن يكون معنى " أهل البيت " عند الشيعة الشنيعة  
في هذه المسئلة وفي غيرها هذا المعنى الذي ذكره المعارض ،  
فإنهم يقولون بارتداد نسائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجميع  
أقربائه ، وجميع خدمه ومواليه ، بل جميع الصحابة سوى الستة  
أو السبعة أو نحوهم فالعنهم الله تعالى بما قالوا ؛ على أنه قد ثبت أن  
الشيعة إنما قالوا بحجية إجماع أهل البيت بمعنى الأئمة الأربعة  
أصحاب العباء ، فإجماع الأئمة الإثني عشر مع سيدتنا بقول من  
أهل البيت إجماع معتبر عندهم بالأولى ، فقد صرح العلامة والسيد  
في " شرحيها " على " التحرير " بأن " أهل البيت " - أى في  
هذه المسئلة - عند الشيعة عبارة عن الأئمة الأربعة المناسبة آل العباء  
رضى الله تعالى عنهم الولدان والولدان المطهرون ، فأهل البيت  
بالمعنى الذى ذكره المعارض شئ لم يخطر في قلوب الشيعة الشنيعة أبداً -  
وقلوبهم قاسية - لا يقظة ولا مناماً فضلاً عن أن يقولوا به لساناً .  
وقوله : ( وما معنى من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشمل

---

خالفهم فيها بعض أهل السنة وواقفهم بعض والصواب  
مع من واقفهم لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها عن أهل  
السنة أصابوا فيها . ومسئله حجية إجماع الأئمة الإثني  
عشر مما انفردوا بها عن أهل السنة فهي باطلة قطعاً .

الخ ص ٤٣٦ ) يفيد أن اجماع أهل البيت بالمعنى الذي قالت به الشيعة ليس باجماع معتبر عند المعارض ، ولا بحجة شرعية لاطنية ولا قطعية عنده ، فحكم المعارض بأن مذهب الشيعة ههنا حق ، وأن أهل الحق ، وأن صاحب " الدراسات " الذي هو منهم يتلقون الحق ولو من أهل البطلان لاندرى مامعناه ؟ على أن هذا الحكم من المعارض إنما يصح إذا أثبت المعارض مذهب الشيعة الشنيعة في هذه المسئلة بالحجة البينة البالغة الكاملة ، وأبطل مذهب جميع أهل السنة والجماعة بتلك الحجة ، وأين تلك ؟ فأين الإبطال وأين الإثبات ؟ فالعجب كل العجب من جسارات المعارض ومجاسراته . نعوذ بالله تعالى منها .

قوله على أن الشيعة بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١)

( ١ ) قال الشيخ العلامة ابن تيمية في كتابه " منهاج

السنة " مانصه :

" وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أمته بالحديث بقول صحيح ، بل لابد أن يكون معه من دين الاسلام ما هو حق ، وبسبب ذلك وقعت الشبهة ، والا فالباطل المحض لا يشبه على أحد ، ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات ، وقيل فيهم انهم يلبسون الحق بالباطل ، وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل . ولهذا قال تعالى لهم ( ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ) وقال :

( أفئذونون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ) وقال عنهم :  
 ( ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك  
 سبيلا ) وقال عنهم : ( وإذا قيل لهم بما أنزل الله  
 قالوا تؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا  
 لما معهم ) وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاءت به  
 الرسل ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعة ، فكان في كل فريق منهم  
 حق وباطل ، وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر  
 ويصدقون بالباطل الذي معهم . وهذا حال أهل البدع كلهم  
 فان معهم حقا وباطلا ، فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعة ، كل  
 فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ، ويصدق بما معه من  
 الباطل كالخوارج والشيعة . فهؤلاء يكذبون بما ثبت من فضائل  
 أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه ، ويصدقون بما  
 روى في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ويصدقون بما  
 ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويعبه . وهؤلاء يصدقون  
 بما روى في فضائل على بن أبي طالب ، ويكذبون بما روى في  
 فضائل أبي بكر وعمر ، ويصدقون بما ابتدعوه من التكفير والطعن  
 في أبي بكر وعمر وعثمان .

ودين الاسلام وسط بين الاطراف المتجاذبة فالمسلمون وسط  
 في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بعفات  
 النقص التي يختص بها المخلوق ويشبهون الخالق بالمخلوق كما  
 قالوا : انه بغيل وانه فقير ، وانه لما خلق السموات

والارض تعب ، وهو سبحانه الجواد الذى لا يبخل ، والفنى الذى لا يحتاج الى غيره ، والقادر الذى لا يمسه لغوب ، والقدرة والارادة والفنى عن سواه هى صفات الكمال التى تستلزم سائرهما . والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التى يختص بها ، ويشبهون المخلوق بالخالق حيث قالوا : ان الله هو المسيح بن مريم ، وان الله ثالث ثلاثة ، وقالوا : المسيح ابن الله واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما امروا الا لعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون . فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع صفات النقص ، ونزهوه عن أن يماثله شئ من المخلوقات فى شئ من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص ، ولبس كمثلته شئ لائق ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . وكذلك فى النبوات فاليهود تقتل بعض الانبياء وتستكبر عن اتباعهم وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر ، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولاً كما يقولون فى الحواريين : انهم رسل هل يطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تطاع الانبياء ؛ فالنصارى تصدق بالباطل واليهود تكذب بالحق . . . . .

..... وأما الشرائع فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الاول ، وقالوا : لا يجوز أن ينسخ ما شرعه والنصارى جوزوا لأحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما ارسل الله به رسوله . فاولئك عجزوا الخالق

ومنعوه ما تقتضيه قدرته وحكمته في النبوات والشرائع ، وهؤلاء  
 جوزوا للمخلوق أن يغير مآشره الخالق فضاهاها المخلوق  
 بالخالق ، وكذلك في العبادات فالنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها  
 ما أنزل الله بها من سلطان ، واليهود معرضون عن العبادات حتى  
 في يوم السبت الذي أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته إنما  
 يشتغلون فيه بالشهوات ، فالنصارى مشركون به واليهود مستكبرون  
 عن عبادته ، والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع ولم يعبدوه  
 بالبدع ، وهذا هو دين الاسلام الذي بعث الله به جميع  
 النبيين وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره ، وهو الحنيفية دين ابراهيم  
 فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً ، ومن لم يستسلم له فهو  
 مستكبر ، وقد قال تعالى : ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء ) وقال : ( ان الذين يستكبرون عن عبادتي  
 سيدخلون جهنم داخرين ) . وكذلك في أمر الحلال والحرام في  
 الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من النجاسات ، فالنصارى  
 لا تحرم ما حرمه الله ورسوله ، ويستحلون الخبائث المحرمة كاللحم  
 والدم ولحم الخنزير حتى أنهم يتعبدون بالنجاسات كالبول  
 والغائط ، ولا يغتسلون من جنبه ، ولا يتطهرون للصلاة ، وكما  
 كان الرأغب عندهم أبعد عن الطهارة وأكثر ملابسة للنجاسة  
 كان معظماً عندهم . فاليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم  
 فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد ويجتنبون الأمور الطاهرة  
 مع النجاسات ، فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها

فهم في آمار وأغلال عذبوا بها ، وأولئك يتناولون الخبائث المضرة مع أن الرهبان يحرمون على أنفسهم طيبات أحلت لهم فيحرمون الطيبات ولباشرون النجاسات ، وهؤلاء يحرمون الطيبات السافعة مع أنهم من أخبت الناس قلوباً وأفسدهم بواطن . وطهارة الظاهر إنما يقصد بها طهارة القلب فهم يطهرون ظواهرهم وينحسبون قلوبهم .

وكذلك أهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع الأسور لهم في على وسط بين الخوارج والروافض ، وكذلك في عثمان وسط بين المروانيه والزيديه وكذلك في سائر الصحابه وسط بين الغلاة فيهم والطاعين عليهم . وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزله وبين المرجئه . وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزله ونحوهم وبين القدرية المجبرية من الجهميه ونحوهم ، وهم في الصفات وسط بين المعطله والممثله .

والقصد أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون عن سائر طوائف الأمة إلا بقول فاسد لا ينفردون قط بقول صحيح . وكل من كان عن السنة أبعد كان انفراده بالاقوال والافعال الباطله أكثر . وليس في الطوائف المنتسبين الى السنة أبعد عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضه ، فلهذا تجد فيها انفردوا به عن الجماعة أقوالا في غاية الفساد . . . . . وأما الخوارج والجهميه

قلت : كما أن الشيعة خذلهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من أهل البطلان كذلك الخوارج خذلهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١) فكما لا يجوز لأهل الحق أن يتلقى الحق منهم وإن كانوا بعمومهم ليسوا من أهل البطلان ، كذلك لا يجوز لأهل الحق أن

---

والمعتزلة فانهم أيضاً لا ينفردون عن أهل السنة والجماعة بحق بل كل مذهب من الحق ففى أهل السنة والجماعة من يقول به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة“ (١) ج - ٣ ص ٤١ حتى ٤٤ )

(١) قال العافظ ابن تيمية فى ” منهاج السنة “ :

” والرافضة أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفروه كأبى بكر وعمر ، ويكذبون على النبى صلى الله عليه وسلم والصحابه كذباً ما كذب أحد مثله . والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع منهم وأوفى بالعهد فكانوا أكثر قتالا منهم ، وهؤلاء أكذب وأجبن وأغدر وأذل ، وهم يستعينون بالكفار على المسلمين فقد رأينا ورأى المسلمون أنه اذا ابتلى المسلمون بعدو كافر كانوا معه على المسلمين كما جرى لجنكز خان ملك الترك الكفار فان الرافضة أعانته على المسلمين . وأما اعانتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء الى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره باطنياً وظاهراً

وكان وزير الخليفة- ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم قلم يزل يكرر بالخليفة- والمسلمين ويسمى في قطع ارزاق عسكر المسلمين وضعفهم وينهى العامة- عن قتالهم ويكيد أنواعاً من الكيد حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال انه بضعة- عشر ألف ألف انسان أو أكثر أو أقل ، ولم ير في الاسلام ما حمله- مثل ملحمه- الترك الكفار المسلمين بالتر وتتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم من العباسيين و غير العباسيين فهل يكون مواليا لال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين وهم يكذبون على الحجاج وغيره أنه قتل الاشراف ولم يقتل الحجاج هاشميا قط مع ظلمه وغشمه فان عبدالمالك انهاه عن ذلك ، وانما قتل ناسا من اشراف العرب غير بنى هاشم ، وقد تزوج هاشمية- وهى بنت عبد الله بن جعفر فها مكنه بنو أمية- من ذلك وفرقوا بينه وبينها ، وقالوا : ليس الحجاج كفؤاً لشقيقه- هاشمية- . وكذلك من كان بالشام من الرافضة- الذين لهم كلمه- أو سلاح يعينون الكفار من المشركين ومن النصارى أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسبيهم واخذ اموالهم . والخوارج ما عملت من هذا شيئا بل كانوا يقاتلون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين ودخل في الرافضة- الزنادقة- المنافقين الاسما عليه- والنصيرية- وغيرهم من لم يكن يجترى أن يدخل

عسكر الخوارج لان الخوارج كانوا عبداً منوعين كما قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : " يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم " الحديث ، فأتين هؤلاء الرافضة من الخوارج ؟ والرافضة فيهم من هو متعبد منوع زاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء الملتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة ، والزيدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصديق والعدل والعلم . وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج

.....

..... ولهم - ( يعني الرافضة ) شر كثير .....

..... . فالفهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والرسولين وإلى خيار أمته أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس واقتروا عليهم العظائم وجعلوا حسناتهم سيئاتهم ، وجاءوا إلى شر من انتسب إلى الاسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة باصنافها مغاليها واماسيها وزيديها - والله يعلم وكفى بالله عليم ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الاسلام مع بدعة وضلالة شر منهم ولا أجهل ولا أكذب ولا أعظم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم - فزعموا أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده فان ما سوى أمته محمد كفار وهؤلاء كفروا بالاسم كلها وأضلوا ما سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة ،

وانها لا تجتمع على ضلالة- فجعلوهم صفوة بنى آدم فكان  
 مثلهم كمن جاء الى غنم كثيرة قليل له أعطنا خير هذه الغنم  
 لنضحى بها فعمد الى شر تلك الغنم الى شاة عوراء عجفاء  
 عرجاء مهزولة- لانقى لها فقال هذه خيار هذه الغنم لاتجوز الاضحية-  
 الالبها وسائر هذه الغنم ليست غنما وانما هي خنازير يجب قتلها ولا  
 نحوز الاضحية- بها . وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال من حمى مؤمنا من منافق حمى  
 الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة- وهؤلاء الرافضة-  
 اما منافق واما جاهل فلا يكون رافضى ولا جهمى الا منافقا  
 او جاهلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا  
 يكون فيهم أحد عالما بما جاء به الرسول مع الايمان به ، فان  
 مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يخفى قط الا على  
 مفرط فى الجهل والهوى .....  
 ..... وهم فى دينهم لهم عقليات وشرعيات ، فالعقليات  
 متأخروهم فيها أتباع المعتزلة- الا من تفلسف منهم فيكون  
 اما فيلسوفا واما محتزجا من فلسفه- واعتزال ويضم الى ذلك  
 الرفض ..... فيصرون بذلك من أهدم الناس  
 عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض .

وأما شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما ينقل عن بعض أهل  
 البيت مثل أبى جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وغيرها  
 ولاريب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين ولا نقوالهم

من العروة- والقدر ما يستحقه أشاغلهم لكن كثير مما ينقل عنهم كذب والرافضة- لاختبر لها بالاسانيد والتمييز بين الثقات وغيرهم بل هم في ذلك من أشباه أهل الكتاب فكل ما يجدونه في الكتب منقولا عن أسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة- فإن لهم من الخبرة بالاسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب . وإذا صح النقل عن علي بن الحسين فله أسوة نظرائه كالقاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وغيرهما كما كان علي بن أبي طالب مع سائر الصحابة- ، وقد قال الله تعالى : " فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول " فأمر برد ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول . والرافضة- لاتعتنى بحفظ القرآن ومعرفته- معانيه وتفسيره وطلب الأدلة- الدالة- على معانيه ، ولاتعتنى أيضاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفته- صحيحه من سقيم والبحث عن معانيه ولاتعتنى بآثار الصحابة- والتابعين حتى تعرف مأخذهم ومسالكتهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول بل عمدتها آثار تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدق وكذب ، وقد أصلت لها ثلاثة- أصول . أحدها أن كل واحد من هؤلاء أمام معصوم بمنزلة- النبي لا يقول الا حقاً ولا يجوز لأحد أن يخالفه ولا يرد ما ينازعه فيه غيره إلى الله والرسول فيقولون عنه ما كان هو وأهل بيته يتبرؤون منه . والثاني أن كل ما يقوله واحد من هؤلاء فإنه قد علم منه أنه قال أنا أقل كل ما أقوله عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويا ايها الذين آمنوا بمراميل التابعين كعلي  
ابن الحسين بل يأتون الى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون :  
كل ما قاله واحد من أولئك فالتى قد قاله وكل من له  
عقل يعلم ان العسكريين بمنزلة أمثالها ممن كان في زمانها  
من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم  
ويحتاج اليهم فيه أهل العلم ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما  
يأخذون عن علماء زمانهم ، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن  
الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد فان هؤلاء  
الثلاثة رضى الله عنهم قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا  
يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوها فانه لم يأخذ  
أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً فيريدون أن  
يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه  
الله الى جميع العالمين بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن  
وهذا مما لا يبنى عليه دينه الا من كان من أبعد الناس عن  
طريقه أهل العلم والامان .

وأصلوا أصلاً ثالثاً وهو أن اجاع الرافضة هو اجاع العترة  
واجاع العترة معصوم . والمقدمة الاولى كاذبة بيقين والثانية  
فيها نزاع ، فصارت الأقوال التى فيها صدق وكذب على  
أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنة المسموعة من  
الرسول وبمنزلة اجاع الامة وحدها . وكل عاقل يعرف دين  
الاسلام وتصور هذا فانه يحجه أعظم مما يمجج الملح الاجاج  
والعلقم " ١ هـ ( ج - ٣ ص ٣٨ حتى ٤١ )

يتلقى الحق من الشيعة الشنيعة وإن كانوا بعمومهم ليسوا من أهل البطلان إلا إذا قامت الحجة البالغة الكاملة على بطلان مذهب جميع أهل السنة والجماعة في هذه المسئلة، وحقية مذهب الشيعة الشنيعة شيعة إبليس . ودون قيام الحجة عليهما وعلى واحد منهما خرط القتاد . ولن يجعل الله لهم على المؤمنين سبيلاً كما لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً . وإن جاز أخذ الحق عن الشيعة أهل البطلان جاز أخذه عن الخوارج أهل البطلان أيضاً سواء بسواء ؛ لكن العجب العجيب من الحق الذي اختفى عن الصحابة وأهل البيت والتابعين و من بعدهم من أهل الكشف والمعرفة والمحدثين والفقهاء وظهر على الشيعة الشنيعة فقط ؛ فأخذه المعارض عنهم وتلقاه منهم وأظهر على الخوارج المارقة فقط فيأخذه المعارض عنهم ويتلقاه منهم .

قوله مع أن التسمية " بالشيعة " تحتمت على كل موالي الخ قلت : صريح كلام العلماء الأعلام في هذه المسئلة يدل على أن لفظ " الشيعة " في هذه المسئلة أريد به المعنى المشهور المعروف عرفاً عاماً في الأصل ، وعرفاً خاصاً للرافضة ، وقد حكم العرف العام بأن لفظ " الشيعة " عندهم بمعنى الرافضة المطرودة خذلهم الله تعالى ، وعن هذا قالت العلماء الأعلام كما نقله الحافظ ابن حجر المكي في " شرح الحمزية " : ( أن الشيعة شيعة إبليس ،

وقالوا : صدق عليهم هذه الآية الكريمة " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم شئ " ) وتحتم هذا المعنى في هذه المسئلة بقرينة العرف العام وبقرينة أن الإمام الرازي قال في " محصوله " : ( فيها خلافاً للزيدية والإمامية ) وبقرينة ما قال العضد في " عضديته " : ( أما الشيعة فبنوا على أصلهم في العصمة ) لانتهى . ومن المعلوم المتيقن أن اسم الزيدية والإمامية كل منهما خاص بقوم معين من الرافضة ، وأن أصل القول بالعصمة في الأئمة الأربعة آل العباء لم يثبت إلا عن الرافضة الطاغية ، ولم يبق هذا العرف العام من المعنى الأصلي في لفظ " الشيعة " إلا مقدار ما أبقاه في لفظ " الخوارج " فكما يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين بالخوارج بادعاء أنهم أحبوا الشيخين رضي الله تعالى عنهما وخرجوا عن عسكر سيدنا على رضي الله تعالى عنه ، كذلك يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين " بالشيعة " بادعاء أنهم أحبوا " أهل البيت " فقط ، وتسمية المتبرئين عن كونهم شيعة إبليس ، وعن الإتهام بالبدعة الشيعية بالشيعة من ضروراتها الإتهام بالبدعة في العرف العام الذي محى ما عداه ، فلا يصح أن يسمى مطلق موالى أهل البيت بالشيعة في العرف العام فضلاً عن أن يتحتم تلك التسمية على كل موالهم ، كما أن تسمية المتبرئين عن الزنا وشرب الخمر و أمثالها ممن اتهمهم بالزناين والشاربين من ضروراتها الإتهام بالبدعة المفسدة إن لم يستحلها ، وبالبدعة المكفرة إن استحلها أيضاً فلا يصح أن يسموا بها ، وهذا مما لا يخفى على أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء .

فالحكم من المعارض بالتحتم ، والقول : بأن اتهام البدعة ليست من ضروراتها كل واحد منها غير صحيح . وهل يجوز لأحد من المؤمنين تقليد شيعة إبليس ؟ لعنهم الله تعالى . ومن قلدهم ، واعتقد فيهم أن الحق يدور معهم حيث داروا ، وأن حزب الله المفلحين وهم أهل السنة والجماعة بعدوا عن الحق بعد ما بين المشرقين أينما كانوا - ولوفى خصوص مسألة معينة - حجبتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد .

وتسمية أمثال الحاكم والأعمش والمحب الطبرى بالشيعة ممن سموهم بها من أهل الحق . فإنما كانت من أهل الحق الذين اتهموهم بالرفض ولكنهم برآء منه في نفس الأمر . ولهذا ذب من بعدهم من أهل الحق من العلماء الأعلام عنهم هذا الإتهام بوجوه كثيرة معقولة قامت حاكمة بدفع تلك التهمة عنهم رحمهم الله تعالى . فالتسمية باضم " الشيعة " من الأولين لهم انما كانت مبنية على زعمهم وجود البدعة والمعنى العرفي فيهم . ( ١ )

(١) قلت : وقال الحياض ابن تيمية في " منهاج السنة " :

مانصبه :

وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح هذا !

مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع ، وقد طلب منه أن يروى حديثاً في فضل معاوية فقال : ما ينجي من قاي ما ينجي من قاي ، وقد ضربه على ذلك فلم يفعل ، وهو يروى في الأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أمته الحديث كقوله : يقتال الناكثين

وأما ما قالوا من : (أن صحيح مسلم ملأ من الشيعة ) فليس مرادهم منها فيه الا المعنى العرفي الذي من ضروراته البدعة . قال الإمام النووي في " التقريب " وقال الإمام السيوطي في شرحه المسمى " بالتدريب " ( من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق ، ومن لم يكفر ففيه خلاف ، قيل لا يحتج به مطلقاً . ونسبه الخطيب لمالك لأن في الرواية عنه ترويحاً لأمره وتنويهاً بذكره ، ولأنه فاسق ببدعته ، وإن كان متأولاً برّد كالفاسق بلاتأويل كما استوى الكافر المتأول وغيره ، وقيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية أولاً ،

---

والقاسطين والمارقين ، لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العالم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثالها لا يبلغ الى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليها ! بل غاية التشيع منهم أن يفضلوه على عثمان أويحصل منه كلام أو اعراض عن ذكر محاسن من قاتله ونحو ذلك ؛ لأن علماء الحديث قد عصمهم وقهدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضليته الشيعيين .

ومن ترفض بمن له نوع اشتغال بالحديث كابن عفة وأمثاله فهذا غاية أن يجمع ما يروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيعين ؛ فانها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صح في فضائل علي وأصح وأصرح في الدلالة " اهـ ( ج - ٤ ص ٩٩ )

ولا يقبل ان استحل ذلك ، وحكى هذا القول عن الشافعى وعن ابن أبى ليلى والثورى والقاضى أبى يوسف ، وقيل يخرج به - أى بغير المستحل - إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يجتنب به إن كانت داعية إليها ، وهذا القول هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، وضعف القول الأول باحتجاج "الصحيحين" وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة - أى وغير المستحلة - ( ١ ) قال الحاكم : " وكتاب مسلم " لأن من الشيعة . وقد ادعى ابن حبان الإتفاق على رد الداعية - أى نظر يستحل - وقبول غيره (بالتفصيل) إنتهى كلامها . ومن محتمل فى هذه العبارة لا يحتج عليه إن شاء الله تعالى ما ذكرنا من أن مرادهم بلفظ " الشيعة " فى قولهم ( " ومصحح مسلم " لأن من الشيعة ) هو المعنى العرفى الذى يفيد تحقق البدعة فى ذويه ، وهو أنهم من الإنتهام بها وإلا لم يصح دعوى تضعيف القول الأول من مثل الإمامين للنووى والسيوطى . وأفادنا أنه إذا كان المبتدع ببدعة غير مكفرة مأولاً غير مستحل للكذب فى نصرة مذهبه ولأهل مذهبه ، وغير الداعية وكان ضابطاً ثقة مأموناً أصبح الإحتجاج بخبره على القول الذى هو الأظهر والأعدل وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، ولا يلزم منه أن يجوز كونه مقلداً فى الأحكام الشرعية مجتهداً فيها حتى يجوز تقليده فيها إذا تفرد به

---

( ١ ) قلت : وقال الحافظ الذهبى فى كتابه " ميزان الاعتدال فى نقد الرجال " فى ترجمة أبان بن تغلب الكوفى :

” شيعى جلد لكننه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته ، وقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم ، وأورده ابن عدى وقال : كان غالباً فى التشيع ، وقال السعدى : زائع مجاهر .

فلقائل أن يقول : كيف ساع توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والاتقان ، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعه ؟

وجوابه : أن البدعه على ضربين . فبدعه صغرى كفعلو التشيع أو كالتشيع بلاغلو ولا تحرق ، فهذا كثر فى التابعين وتابعهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبويه ، وهذه مفسدة بينه . ثم بدعه كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والعط على أبي بكر وعمر رضى الله عنها والدعاء الى ذلك ، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامه . وأيضاً لما استعضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقاً ولماً مؤناً بل الكذب شعارهم والتقية والتفاق دنارهم ، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا .

فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضى الله عنهم وتعرض لسبهم . والغالى فى زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيعين أيضاً فهذا ضال مفتر ، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيعين أصلاً بل قديعتقد علياً أفضل منهما هـ

اوافق فيها بأمثاله من المتبدعة الضالة فقط ، فإن باب قبول خبر الواحد أوسع من أن يقلد في الأحكام الشرعية التي تفرد بها المتبدعة في دين الله تعالى باجتهاد منهم وادعاء منهم بأنها من أحكام الشرع المطهر عن الأدناس . وقد ذكر الإمام السيوطي في " تدریبه " أيضاً أن ( الحافظ أبداؤد صاحب " السنن " قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ) انتهى . فمع أن الخوارج أصح حديثاً من الشيعة الشيعية ومن سائر أهل الأهواء والبدعة كما لا يصح تقليدهم وأخذهم مقلدين لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به من الأحكام لا يصح تقليد الشيعة الشيعية وأخذهم مقلدين لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به منها .

قوله ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة لزمه الخ ( ص ٤٣٧ )

قلت : القول بهذا اللازم يحتاج إلى ثبوت أمور . أحدها أن يكون جميع علماء " المدينة المعظمة " الذين قال مالك بحجية عملهم ، وبأن إجماعهم إجماع معتبر من أهل البيت بالمعنى الذي ذكره المعترض ههنا أولاً . وثانيها أن يكون اجتماع الأئمة الإثني عشر منهم بالمعنى الثاني الذي أخذه في هذه المسئلة في لفظ " أهل البيت " في عصر واحد فلنما قال مالك بحجية عمل علماء " المدينة " في عصر واحد أو أزيد ، وثالثها أن يكون علماء " المدينة " منحصرين في الأئمة الإثني عشر . ودون إثبات كل واحد منها خرط القناد ،

وقد ثبت خلافها بحجة شرعية وبينة واضحة . ثم نقول . قد ذكر الإمام العلامة شمس الدين الفنارى فى " فصول البدائع " ( أن أجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك ) انتهى . وقال الإمام ابن الحاجب فى " مختصره " ( اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك ) انتهى وقال الإمام القاضى عضد الدين فى " عضديته " ( قد اشتهر أن اجماع أهل المدينة وحدها من الصحابة والتابعين حجة عند مالك ) انتهى . وقال شارحو " تحرير " ابن الهمام فى شرحهم عليه ( قيل أراد به فى زمن الصحابة ، وقيل فى زمن التابعين والصحابة ) وعليه ابن الحاجب ( انتهى . فقد حكموا أن اجماع علماء " المدينة " وحدهم من الصحابة مطلقاً سواء كانوا من أهل بيك النبوة أولاً بعد أن كانوا من ساكني بلد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الذى سماه الله تعالى فى كتابه بالإيمان إجماع معتبر عند مالك ، وأن اجماع علماء " المدينة " وحدهم من التابعين مطلقاً إجماع معتبر عند مالك ، وأن اجماع علماء " المدينة " وحدهم الذى بعضهم صحابيون وبعضهم تابعيون اجماع معتبر عند مالك أيضاً وإذا عرفت هذا فنأين استلزام مذهب مالك - بأن اجماع أهل المدينة فقط اجماع معتبر وحجة قوية - حجية اجماع أهل بيك النبوة بالمعنى الذى ذكره المعارض أولاً ، وحجية اجماعهم بمعنى الأئمة الإثني عشر منهم فقط أو معهم ، وحجية اجماعهم بالمعنى الذى قال به الشيعة الشيعية ، نعم لو ثبت ذلك الاجتماع من أهل البيت فقط فى زمان

الصحابة والتابعين في عصر واحد ولم يوجد في ذلك العصر في " المدينة المطيبة " عالم من علماء " المدينة " إلا من أهل البيت بأحد المعاني الثلاثة ولم يثبت فيها حينئذ من علماءها صحابي ولا تابعي من غيرهم للزم من مذهب مالك في علماء " المدينة " القول بحجية اجتماع أهل البيت فقط في تلك الصورة لا غير . لا لأنه اجتماع أهل البيت بل لأنه إجماع علماء المدينة . ودون اثبات تلك الصورة في الخارج خرط القتاد : فلا دلالة لمذهب مالك على حجية ما ذكره المعارض من عند نفسه بناءً على المعنيين ومن الشيعة بناءً على معنى واحد أصلاً ولا لزوم حتماً . ثم إن أكثر النصف الثاني من الأئمة الإثني عشرية ولدوا بعد انقراض زمن التابعين : وكثير منهم سافروا فخرجوا من " طيبة المطيبة " فسكنوا في بلاد الله تعالى غيرها ، وتوطنوا فيها . فالقول بهذا اللزوم باطل أخذ البطلان يعرفه كل من أحب أهل البيت بالايقان .

قوله والحق حق وإن لم يأخذه أحد (ص ٤٣٧)

قلت : من العجيب الأعجب أن يكون الحق قد تركه كل من الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة والجماعة من الأولياء وأهل الكشف والمحدثين والفقهاء وابن العربي والشعراوي وغيرهم أو اختفى عليهم مع أنهم تكلموا فيه فتركوه ، وظهر ذلك على الشيعة الشنيعة فقط ، أو الخوارج المارقة فقط ، وهل هذا إلا نكوب عن سواء السبيل ! ثم نقول : إذا كان الحق لم يأخذه أحد من الصحابة ولاتبعي التابعين

ولا من بعدهم ثم ظهرت الشيعة الشنيعة بعد أن لم يكن منهم شيء ولا أثر في أرض الله تعالى فأظهروا ذلك الحق الذي أخذ به في "دراساته" المعارض عنهم ، أو لم يأخذه أحد منهم ولا من غيرهم إلا إذا أظهر المعارض وادعى أنه عامل بالحديث فقط أخذ به وتمسك به فذلك الأخذ منهم في الصورة الأولى ، وذلك الأخذ منه وحده في الصورة الثانية كل واحد منهما خرق للإجماع ، لاسيما إذا تكلموا عليه وأخذوا فيه بالحكم النافي لحكم الشيعة فقط ، وألحكم المعارض وحده ، فصارت الشيعة حينئذ والمعارض هناك خارقاً للإجماع الذي ثبت عليه القرن الأول ومن بعدهم إلى يوم ما أحدثه المحدث والمبتدع - أي الشيعة - أو المعارض ذلك الحكم المناق للحكم الإجماع محدثاً مخترعاً مبتدعاً ، فمن المحال أن يكون ذلك الحكم المخالف لحق الإجماع حقاً ومن ادعى أنه يجوز أن يكون الأمر كذلك ، أوقف هكذا في الخارج فقد كذبه صلى الله تعالى عليه وسلم في إخباره بقوله : ( لا تجتمع أمتي على الضلالة ) ومن كذبه ، ولو في خبر واحد فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صراً ولا عدلاً . وهذا الجواب كثيراً ما يغنيك في المسائل المتنازع فيها بين أهل الحق والشيعة الطاغية ، وبين أهل الحق والأقوام المبتدعة الذين لم يكونوا في زمن الصحابة والتابعين ، وإنما حدثوا فيما به فخذله نصب عينيك ولا تكن من الغافلين عنه .

قوله أنتقد على إمام الحنفية كمال الدين ابن الهمام //

( ص ٤٣٧ )

قلت : لا انتقاد عليه أصلاً ، ولا في كلامه ما يحترق به قلب المؤمن المحب لأهل بيت النبوة على أيمننا وعليهم الصلاة والسلام ، ولا ما يبعد عند المؤمن المحب لهم إفراطاً كما ستعرف مفصلاً إن شاء الله تعالى فيما بعد .

قوله أحد هما في مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله عليه وسلم الخ ( ص ٤٣٧ )

قلت : ابن الهمام قد ذكر في مباحث الطلاق أولاً مسألة هي " أن الطلاق ليس بمكروه كراهة تحريم ، ولا كراهة تنزية بل هو مباح " ثم أجاب عن الحديث المرفوع الذي يرد عليها نقضاً وإشكالاً فقال : ( وأما ما روى : " لعن الله كل ذواق مطلق " فحمله الطلاق لغیر حاجة - ثم قال - : والأصح حظره إلا الحاجة فباح - ثم قال - : وأما ما روى عن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان قيل له في كثرة تزوجه . فقال : أحب الغناء قال الله تعالى : " وإن يتفرقا يغن الله كلا " من سعته " فهو رأى مله إن كان على ظاهره ) فلم يذكر ابن الهمام قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لعن الله كل ذواق " الخ في كلامه إلا لدفع إشكال يرد على ما مهده هو من الحكم باباحة الطلاق ، وليس في كلام ابن الهمام إشارة إلى تحريم فعل أحد أوكونه كراهة تحریمیة أو تنزیهية فضلاً عن أن يكون إشارة إلى تحريم فعل سيدنا وسيد شباب أهل

البنفس وقبلة ابن الهمام وقبلتنا وقبله جميع المؤمنين والمؤمنات سيدنا  
الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنه ، ولا إلى كونه مكروهاً  
كراهة تحريم أو تنزيه . ولفظ الحظر في قوله ( والأصح حظه  
إلا الحاجة ) ليس بصريح ولا بظاهر في الحرمة والكراهة التحريمية  
والكراهة التنزيهية والأقل المتيقن فيه ترك الأولى . فإنه في الأكثر  
يقابل الإباحة فيقال : الحظر والإباحة ومقابل الإباحة يجوز أن  
يكون ترك الأولى ، وهو المتيقن ؛ على أن اللفظ " الحظر " إنما وقع في كلام ابن الهمام مقيداً بقوله ( إلا الحاجة ) ثم صرح  
بنفسه أن في صورة الحاجة يباح الطلاق ، ثم بين أنه إنما فعله  
سيدنا الحسن ، رضي الله تعالى عنه الحاجة بحقد بها ، وذكر لاثباتها  
مسارح رآته الطبية المطبوعة النفيسة وهو قوله : ( فقال : أحب  
الغناء ) مقرونة بالإستدلال منه وصلى الله تعالى عنه على إثبات  
تلك الحاجة بالطلاق بنص الآية الشريفة الناطقة . وأيضاً لفظ  
" الأصح " يقتضي أن يكون لقول بأن الطلاق مباح ولو بغير  
حاجة صحيحاً ، وإذا تعارض الأصح والصحيح فالراجح العمل  
بالصحيح . فإن العلامة إبراهيم البكري في " حاشيته " على  
" الأشباه والنظائر " : ( لفظ الصحيح يقتضي أن يكون غيره غير  
صحيح . ولفظ " الأصح " يقتضي أن يكون غيره صحيحاً ) انتهى  
يقال العلامة إبراهيم الحلبي في " شرحه " على " منية المصل " :  
( أن الصحيح مقابله الفاسد ، والأصح مقابله الصحيح ، فالأخذ  
بما اتفقا عليه أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو فاسد ) انتهى .

ونحوه في " الدر المختار " فليس في حكم ابن الهمام بإباحة فعله  
 رضى الله تعالى عنه على كلا الوجهين ريبة . ثم قوله رضى الله  
 تعالى عنه : ( أحب الغناء ) يحتمل أن يكون معناه أحب غناى أو  
 أحب غنى من طلقته ، أو أحب غناى وغناها . وهذا الأخير  
 هو المتعين بدليل لفظ الآية حيث قال عز من قائل : ( يغنى الله  
 كلاً ) فحجة سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه غناه مثله كمثل  
 سيدنا أيوب الصبار من الرسل الكرام على نبينا وعليهم الصلاة  
 والسلام فقد روى : أنه جاء يوماً بغتسل في الماء فأرسل الله تعالى  
 الجراد من الذهب متراكمة متزاحة إليه ، فأخذها في ثوبه وصرف  
 همته في جمعها فيه ، فأوحى الله تعالى إليه : يا أيوب ما هذا  
 الميل إلى الدنيا فقال : يا رب أنت أعلم أنى لا ميل لى إلى الدنيا  
 ولكن لاغنى لى عن رحمتك ، فرضى عنه ربه تعالى . فهى حاجة  
 عظيمة أحوجته إلى الطلاق . وأما غناها فحاجة عظيمة أيضاً  
 لاحتجاج إلى البيان .

وقول ابن الهمام ( فهو رأى منه ) ليس معناه القياس في  
 متبلة النص الذى هو حرام بالإجماع . وإنما معناه أن الحكم من  
 سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه بأن حاجة الغناء حاجة معتبرة  
 في إباحة الطلاق مستندلاً عليها بنص الكتاب استدلال منه به ،  
 فخرج طلاق سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه من أن يكون  
 ذوقاً ، فلا يصدق عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : ( ذواق  
 مطلق ) ولم يجوز أن يكون فرداً من أفراد " كل ذواق مطلق "

فهو رأى شريف صدر عنه رضى الله تعالى عنه ، ويكون مثله مثمراً فى حق المجتهد لأجرين إن أصاب ، ولأجر واحد إن أخطأ خطأ اجتهدياً . والحق مع سيدنا الحسن رضى الله عنه فى اعتباره حاجة مبيحة للطلاق فهو ممن يؤتى أجره مرتين . ألا يرى إلى قول ابن الهمام ( إن كان على ظاهره ) فإنه صريح فى أن كلامه رضى الله تعالى عنه لو لم يحمل على ظاهره بأن يحمل فعله رضى الله تعالى عنه على وجود الحاجة الأخرى التى عرضت له أيضاً سوى تلك الحاجة التى نطق بها كلامه الكريم ، واستدل على اثباتها بنص الآية ففعله رضى الله تعالى عنه صحيح حتماً محمول على الإباحة قطعاً . وليس فى كلام ابن الهمام ما يدل على أن على رأيه رضى الله تعالى عنه هذا غير مقبول عند ابن الهمام أو عند جميع الحنفية . فما أورده هذا المعارض على قول ابن الهمام : ” فرأى منه “ إفتراء محض وكذب بحت عليه ، وهو يرى منه عند الله تعالى وليس فى كلام ابن الهمام أيضاً دلالة على أنه أراد أنه رأى منه رضى الله تعالى عنه فى مقابلة النص من غير تمسك بنص آخر فقد روي عنه فى كلامه الطيب المطيب تمسكه بنص آية الكتاب ، ولا دلالة فيه على أنه لاجواب له عن هذا ، ولا على أن ذلك الرأى الشريف لا يقبل عنه ، ولا على أنه رضى الله تعالى عنه معجوج بالحديث ، ولا على أنه غير مبال باصلاحه ، وقد ظهر من كلامه إصلاح فعله رضى الله تعالى عنه بوجه ملبح يقبله كل مؤمن بالله تعالى محب لأهل بيت النبوة فضلاً عن العلماء منهم ،

فنعوذ بالله تعالى من هذه الإقتراءات الشنيعة والإختلاقات القبيحة التي نحتها المعترض على ابن الهمام وهو يرى عنها . وأيضاً إطلاق لفظ " الرأي " من ابن الهمام على رأيه رضي الله تعالى عنه الشريف العظيم ليس إلا من باب إطلاق سيدنا محمد الباقر لفظ " الرأي " على رأى جده سيدنا علي بن أبي طالب ، وعلى رأى أهل بيته الأطهار في الحديث الذي سيأتي في " الدراسات " وفي قولنا الآتي ، فلاعتب على ابن الهمام بهذا الإطلاق أصلاً .

والعجب العجيب أن ابن العربي في قوله : بوجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر ، وبتحريم تركه بعدهما حكم على رأي الخلفاء الأربعة والحسين وفاطمة وعائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم القائلين بعدم وجوبه وعلى فعلهم بالتحريم ولم يبال المعترض بذلك حتى جعل قوله ذلك قرعة عينه وحسنه تحسناً بليغاً . وأمثلة ذلك كثيرة في كلام ابن العربي فإن كان ابن العربي مأخوذاً بحكمه ذلك فإن الهمام غير مأخوذ بهذا الحكم وهو يرى عما بهت عليه ، ومما ورد في الحديث ( أن سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه لما كثر طلاقه ووصل خبره إلى أبيه سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وهو " بالكوفة " في أيام خلافته أمر على بنادي بالناس في أسواق " الكوفة " بأن أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه يقول : إن ابني هذا مطلق فلا تزوجوه ، فاجتمع إليه من كان " بالكوفة " فقالوا : يا أمير المؤمنين أمانحن فتزوجه والخبرة في الفراق والطلاق إليه إنتهى محصله . ومن كان مصدراً لمثل

هذا الأدب العظيم بأهل بيت الرضى فهو من أهل السعادة العظمى ومن غصب أموال بعض من أولاد سيدنا الحسين رضى الله تعالى عنه الشهيد بكربلا وآذاهم وأخرجهم من بلدهم وهددهم بتهديدات شديدة فى أواخر عمره ومات على ذلك ففقد خسر خسراً مبيهاً .

قوله وثانيهما فى " باب الغنائم " حيث تكلم على قول  
أبى جعفر الخ ( ص ٤٣٨ )

قلت : قد ذكر ابن الهمام هناك أولاً فى سهام الغنيمة قوله : ولنا أن الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم قسموه على ثلاثة سهم على نحو ما قلنا ، وكفى بهم قدوة ، ثم إنه لم ينكر ذلك عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بذلك وتوفرهم ، فكان إجماعاً إذ لا يظن بهم خلافة صلى الله عليه وسلم . - ثم تصدى ابن الهمام لإثبات ذلك عن الخلفاء الأربعة - فأورد فيه رواية سيدنا ابن عباس رضى الله تعالى عنهما رواها أبو يوسف صاحب أبى حنيفة بسنده إليه عنه رضى الله تعالى عنهما - وفيه الكلى - ورواية سيدنا أبى جعفر محمد الباقر بن على زين العابدين رضى الله تعالى عنهما رواها الطحاوي بسنده عن محمد بن اسحاق قال : سألت محمد الباقر فقلت : أ رأيت على بن أبى طالب حين ولى " العراق " وبما ولى من أمر الناس كيف صنع فى سهم ذوى القرى قال : سلك با والله سبيل أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما فقال : وكيف ا

وأنتم تقولون ما تقولون فقال : أم والله ما كان أهله يصدون  
إلا عن رأيه ! فقلت : مأمعه ، قال : كره والله أن يدعى بخلاف  
سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ) انتهى . ثم قال :  
( وكون الخلفاء فعلوا ذلك لم يختلف فيه ، وبه تصح رواية أبي يوسف  
عن الكلبي ، فإن الكلبي مضعف عند أهل الحديث إلا أنه وافق  
الناس ، وإنما الشافعي يقول : لا إجماع بمخالفة أهل البيت .  
وحين ثبت هذا حكمنا بأنه إنما فعله لظهور أنه الصواب لأنه لم يكن  
يحل له أن يخالف اجتهاده لاجتهادهما ، وقد علم أنه رضي الله  
تعالى عنه خالفها رضي الله تعالى عنها في أشياء لم توافق رأيه .  
وبهذا يندفع ما استدلل الشافعي عن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله  
تعالى عنه قال : كان أي علي في الحسن رأي أهل بيته ولكن  
كره أن يخالف أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما - قال - أي  
الشافعي - : ولا إجماع بدون أهل البيت لأننا نمنع أن فعله رضي  
الله تعالى عنه كان ثقة من أن ينسب إليه خلافها رضي الله  
تعالى عنها . وكيف ! وفيه منع المستحقين عن حقهم في اعتقاده  
فلم يكن منعه إلا للرجوع وظهور الدليل ) انتهى كلامه . فانظر  
أيها المنصف الكامل أن كلام ابن المهام هذا ليس محصوله كون  
جعفر أبي جعفر محمد الباقر رضي الله تعالى عنه ذلك خلاف  
الواقع فضلاً عن أن يفرع عليه ما فرعه المعترض عليه من  
التفريعات الأربعة ، وإنما محصول كلامه هذا أن سيدنا علياً رضي الله  
تعالى عنه كان رأيه في أول الأمر على إثبات سهم ذوي القربى كما

نقله عنه الكريم بن الكريم بن الكريم محمد الهاقر بن علي  
 زين العابدين بن سيدنا الحسين بن سيدنا علي بن أبي طالب رضي  
 الله تعالى عنهم ، ومع هذا سلك به سبيل أبي بكر وعمر رضي  
 تعالى عنها كراهة أن يدعى بخلاف سيرتهما ، ثم رجع عنه فقال :  
 باسقاط سهمهم حتي عمار رأيه وعمله رضي الله تعالى عنه موافقين  
 لرأي الخلفاء الثلاثة الأول الكرام رضي الله تعالى عنهم وعملهم ،  
 فثبت أن ما نقله عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه  
 نير ولده سيدنا الباقر إعا هو القول الأول له ، ويحتمل أنه لم  
 يعمل إلى سيدنا الباقر قول جده سيدنا علي الثاني رضي الله تعالى  
 عنها ، ويحتمل أنه وصل إليه وما ثبت عنده ذلك الرجوع ، ويحتمل أنه  
 وصل وثبت ولكن لم بقو عنده قوة القول الأول فإذا كان القول الأول  
 المروي عن جده علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مقبولاً  
 عنده لقوة دليله لديه بين وجه عدم اعطاء جده علي رضي الله  
 تعالى عنه سهم ذوى القربى في أيام خلافته بقوله : ( كره والله أن  
 يدعى بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ) فهذا  
 القول من الإمام محمد الهاقر رضي الله عنه أفاد إفادة تامة بأن جده  
 الكريم أسد الله وأسود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من دأبه  
 المبارك ، وشيمته الغراء أنه إذا رأى في اجتهاده حكم مسألة  
 شرعية على وجه مخصوص ألهم به من عند الله تعالى فإذا كان عمله  
 على ذلك الوجه مستلزماً لخلاف سيرة الشهيدين رضي الله تعالى  
 عنها ترك العمل رأيه الشريف ذلك المتحقق عنده كراهة أن

يدعى بخلاف سيرتها واستحياء عنها وأدباً بها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : ( اقتدوا بالذين من بعدى أبا بكر وعمر ) رضى الله تعالى عنها وهذا الطريق وإن كان ظاهر كلام ابن المهام يقتضى نفيه لكن كما ترى بمائله مانقله خاتمة المحدثين فى " عقوده " عن الإمام العلامة الزاهد ولى الله الشيخ شهاب الدين ، وعن الشيخ محى الدين القرشى كلاهما عن الإمام الشافعى ، ونقله الشعراوى الشافعى فى رسالته المسماة " باليهود الحمديدية " من الشافعى أيضاً : ( أنه لما دخل " بغداد " زار قبر الإمام أبى حنيفة فحضرته صلاة الصبح فترك القنوت مع أنه يقول به فقليل له : فى ذلك فقال : استحييت من الإمام أن أقف بحضرته وهو لا يقول به ) انتهى . وزاد القرشى عنه ( ولم يجهر بالبسملة أيضاً ) انتهى . فتمسك بعض ولد سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم بما رأوا أنه رأى سيدنا على جدنا فى هذه المسئلة لما أنهم قد رأوا أن جهة عدم إعطاء سيدنا على جدنا رضى الله تعالى عنه ذوى القربى سهمهم ما كانت لإكراهة أن يدعى بخلاف سيرة الشيخين رضى الله تعالى عنها والأدب بهما ، وحديث الاقتداء حملوه على ما إذا لم يكن فعلهما خلاف ظاهر الحديث الذى عندهم فصار الحكم الأصلى وهو إثبات سهم ذوى القربى ثابتاً عن جدهم سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم عندهم ، فتلهم فى هذا كمثل ما ثبت عن الإمام محمد بن الحنفية فى ابن ملجم من أن ابن ملجم أشقى الأولين والآخرين لحذله الله

تعالى لما طعن عليه رضى الله تعالى عنه حين خرج في الغلس  
 لصلاة الصبح بسيفه المسموم رجع إلى داره وأذن بالصلاة وقال .  
 خذوا هذا الكتاب فإن بقيت حياً نعاقيه أشد العقوبة ولا نقتله ، وإن  
 استشهدت فاقنلوه قصاصاً فكتاب الله القصاص ، فأخذوه وحبسوه  
 وسجنوه مردوداً محبوساً ، فأخبر بذلك الإمام محمد بن علي بن أبي  
 طالب رضى الله تعالى عنهما المعروف " بابن الحنفية " وكان  
 مجتهداً مطلقاً كآبيه ، فإن الولد الخلف سراييه فأخرجه من  
 السجن فوراً وقتله قصاصاً فوراً بسيفه القاهر ، ولم يمهله ولوزماناً  
 يسيراً ، وكان أبوه علي رضى الله تعالى عنه حينئذ حياً فوصل  
 إليه خبر ما جرى على خلاف ما حكم ورأى ، فسكت ولم يؤاخذ  
 ابنه محمداً بهذا الفعل ، لما قد علم من الصادق المصدوق صلى الله  
 عليه وسلم من أن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران ، وإذا  
 اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ، ولما علم من أن المجتهد لا يجوز له  
 أن يقلد مجتهداً غيره إلا لعارض ، كما ثبت من فعله رضى الله عنه  
 عدم إعطاء سهم ذوى القربى لهم لذلك العارض إلى أن رجع  
 عن قوله الأول ووافق الخلفاء الثلاثة الأول رضى الله تعالى عنهم  
 ورأى مارأوا - ورأيهم رأى شريف كامل - فنقول : سيدنا محمد  
 الباقر رضى الله تعالى عنه مجتهد مطلق أيضاً فلا بأس إن وجد منه  
 الحكم بخلاف قول جده علي رضى الله تعالى عنه باعتبار رأيه الثاني  
 المرجوع إليه ، وبما وافق قوله باعتبار رأيه الأول  
 الأول المرجوع عنه بعد ما أخبر عنه برأيه الأول

ونقله عنه في كلامه الطيب ؛ بل هذا أولى من حمل محمد ابن الحنفية عم أبيه رضي الله تعالى عنها فإن كلا القولين الشريفين في هذا مروى عن جده الكريم رضي الله تعالى عنه كما صرح به ابن الهمام في كلامه ، ورأى محمد بن الحنفية ما كان إلا خلاف رأى أبيه رضي الله تعالى عنها . وابن الهمام إذا ثبت عنده رجوع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عن رأيه الشريف الأول نور دعواه ومذهبه باجتماع الخلفاء الأربعة وإجماع الصحابة عليها .

وأيضاً كلام سيدنا أبي جعفر داله على ثبوت سهم ذوى القربى عند جده رضي الله تعالى عنها وإخبار بذلك عنه . وكلام ابن الهمام لا يدل على عدم ثبوته عنده ، وعلى أن إخباره هذا خلاف الواقع ؛ بل إنعائده على أن جده علياً رضي الله تعالى عنه رجع عن القول الذي نقله عنه أبو جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه ، فكلام ابن الهمام يدل بصريحه على ثبوت الحكم المرجوح عنه رواية عن جده سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنها ، وعلى أن إخباره هذا إخبار صادق أيضاً كسائر إخباراته . فتحقق من هذا أن ليس محصول كلام ابن الهمام هذا كون خبر سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه خلاف الواقع ، فلا يجوز أن يتفرع عليه ما ذكره المعترض بعد من التفريع المردد الذي تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم .

وأما السهو والنسيان وجوازهما وإن لم يقعا منسوبين في كلام ابن الهمام إلى سيدنا محمد الباقر لكن ما قام عندنا دليل يدل

على أنه معصوم عنها أو محفوظ عنها أو معصوم أو محفوظ عن واحد منها والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر . ولوثبت الدليل على ذلك وقام بالحكم بما ثبت به قرّة عين المؤمنين بلا نزاع وبلا ارتياب . وكلام الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " والحافظ العيني والإمام القسطلاني في " شرحيه " على " صحيح البخاري " وغيرهم ناطق بأنه يجوز السهو والنسيان على الأنبياء عليهم السلام في غير الأمور التبليغية . فيجب التأمل في هذا وإن كان التمسك بعروة الأدب الوثقى أحفظ وأحوط .

ثم إنه لم يعرف من كلام سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى عنه هذا أنه مذهب الأئمة من ولده ؛ بل المعلوم من كلامه هو أن أهل جده سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه من أبناء الأربعة عشر وبناته التسع عشرة من الفاطميين وغيرهم وأبناء سيدنا الحسن وبناته وأبناء سيدنا الحسين وبناته وأبناء إختوتها وأخواتها وبناتهم ممن مضوا أو بقوا إلى الآن رضى الله تعالى عنهم ما كانوا - كلهم أو بعضهم أي بعض كان - يصدرون إلا عن رأيه في هذه المسئلة خاصة ، وليس المراد عموم جميع المسائل وإلا لكان الحسنان الكريمان وأبناءهما مع أنهم كانوا مجتهدين على الإطلاق يجب عليهم تقليد رأى سيدنا على رضى الله تعالى عنهم في جميعها ، وليس الأمر كذلك ، وقد عرفت من قصة محمد بن الحنفية ما يهدمه أيضاً . وإذا كان صدور هذا جائزاً عنه لكونه مجتهداً بناءً على أن المجتهد لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين بالإجماع فلا بدع في جواز

صدور مثله عن الحسنين الكريمين وأولادهما ممن كان مجتهداً مطلقاً أداءً للواجب الذى ثبت بذلك الإجماع . فثبت أنه مادل كلام سيدنا الباقر على أن مذهب إليه فى هذه المسئلة هو مذهب الأئمة من ولده ، فقلوه : ( لتروج مذهبه ومذهب الأئمة من ولده ص ٥٣٨ ) فيه بحث وقد أشبعنا الكلام على قول سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى عنه هذا فيما قبل فارجع إليه فانه عجيب . ( ١ ) وإذا لم يعرف مذهب الأئمة من ولد الباقر رضى الله عنهم فى هذه المسئلة كيف يجوز الجزم بوافق مذهبهم بمذهب الباقر وآبائه الكرام رجماً بالغيب وما قال المعارض من : ( أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ) رجماً بالغيب لم يدل عليه كلام الباقر رضى الله تعالى عنه هذا ؛ على أن مذهب أهل السنة والجماعة من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم أن الثانى عشر من الأئمة وهو محمد بن الحسن العسكرى رضى الله تعالى عنها توفى فى صباه ، وأن مهدي آخر الزمان غيره من ولد سيدنا الحسن المجتبى رضى الله تعالى عنها ، ومذهب الشيعة الشنيعة أنه غاب فى صباه فى سرداب فى الموضع الذى يسمى " بسر من رأى " فيكون فيه إلى أن يجئى وقت ظهور مهدي آخر الزمان فيخرج من سردابه وهو مهدي آخر الزمان . وكيف أمكن للمعارض إثبات أن مذهبه ولو فى هذه المسئلة خاصة وافق مذهب الباقرين من أئمة أهل البيت الطاهرين رضى الله

(١) . راجع الجزء الاول ص ١٠٣ و ص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا

تعالى عنهم ، وقد عرفت أنه لادلالة في كلام سيدنا الباقر هكذا على هذا أصلاً .

وَأما قول الشافعي ( لا إجماع بمخالفة أهل البيت وبدون أهل البيت ) فيصدق بأن يشذ واحد من أهل البيت ممن انعقد بهم الإجماع وهو ههنا سيدنا علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه بدلالة سباق الرواية على رأيه الأول ، وليس المراد به ههنا سيدنا محمد الباقر لأن الإجماع اجتماع مجتهدى عصر واحد ، والإجماع الذى نقله ابن الهمام بناء على رأيه الثانى رضى الله تعالى عنه ما عهد عنده أنه ولد حيثشذ سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى عنه فلا يدفع ذلك الإجماع مخالفته فقط . وأيضاً لا يمكن أن يراد " بأهل البيت " في كلام الإمام الشافعي هذا المعنى الذى ذكره المعترض أولاً ، والمعنى الذى قال به الشيعة ، ومعنى الأئمة الإثنى عشر لما ذكرنا في الإمام الثانى عشر .

وإذ قد تحقق أن كلاماً مما ذكره المعترض على ابن الهمام من الأمور الموحشة التى تقشعر منه جلود الذين يتحشون ربهم لم يصدر شئ منها عن الإمام ابن الهمام فتلك الأمور إنما صدرت من المعترض في جناب سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى عنه لأن الحاكى الكاذب المعلوم كذبه يجعل منشأً لذلك المحكى على ما صرحنا به عبارات كتب الفقه المعتبرة . وأيضاً لم يصدر من ابن الهمام رد ما رواه الإمام الباقر رضى الله تعالى عنه وأخبر به ولا دل عليه كلامه أصلاً لما مر .

قوله فالفجيرة كل الفجيرة على الأمة أن خلت كتب  
المذاهب الأربعة الخ (ص ٤٣٨)

قلت : قد خلت كتب المذاهب الأربعة عما لم يثبت عنهم  
رضي الله تعالى عنهم . وأما ما وجدوا فيه شيئاً ثابتاً عنهم  
كأحاديث سيدنا على وأقواله وكلماته ، وأحاديث سيدنا الحسين  
وأقوالها ، وأحاديث سيدتنا فاطمة وأقوالها ، كأحاديث من  
بعدهم من أئمة أهل البيت وأقوالهم فقد ذكره في كتبهم كما  
أنهم لم يذكروا عن الخلفاء الثلاثة الأول في كتبهم من الأحاديث  
والأقوال إلا ما ثبت عنهم فحذف كتبهم عن مذاهبهم أيضاً .  
وكذلك باقى الصحابة وجميع التابعين ومن بعدهم سوى الأئمة  
الأربعة قد خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذاهبهم ، فلا  
فجيرة أصلاً فضلاً عن أن تكون كل الفجيرة وإن كانت  
فهى أمر مشترك لا تخصيص لها بخلو كتب المذاهب الأربعة عن  
مذهب أئمة أهل البيت لمامر . أو ليس الكذب حراماً مطلقاً  
حتى على الكافر فليس فى حرمة الكذب على الخلفاء الثلاثة الأول  
وعلى أئمة أهل البيت وعلى سائر الصحابة وعلى التابعين وعلى  
من بعدهم ريب أصلاً وقطعاً . فهل هذا إلا مؤاخذه من المعترض  
بما لا يجوز الأخذ به ! وتجاوز عن حدود الله وتعد عنها  
(ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) . وأما الرافضة  
الطاغية فكتبهم المفتراة مملوءة عن مذاهبهم المحترقة عليهم الموضوعه

المفتراة عليهم وهم برآء عنها ؛ على أن مذهب أبي حنيفة هو عين مذهب أهل البيت الطاهرين فقد قال خاتمة المحدثين الحافظ الشامي الشافعي صاحب "السيرة الشامية" في كتابه "عقود الجمان" (إن من مشايخ أبي حنيفة محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبا جعفر الباقر ، وإن من مشايخه جعفر الصادق ابنه ، وأن ممن أخذ عنه جعفر الصادق ومحمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) انتهى . وقال غيرها أيضاً (وعن أبي حمزة الثمالي قال : كنا عند الإمام أبي جعفر محمد بن علي فدخل عليه أبو حنيفة ، فسأله عن مسائل فأجاب محمد بن علي ثم حاجه أبو حنيفة فقال له أبو جعفر : ما أحسن هديه وسمته ، وما أكثر فقهه) وقال أيضاً فيه : (وروى أبو المؤيد الخوارزمي عن البحري قال : دخل أبو حنيفة على جعفر الصادق فلما نظر إليه قال : كائن أنظر إليك وأنت تحيي سنة جدى صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما درست ، وتكون مفزعا لكل ملهوف وغياثا لكل مهموم ، بك يسلك المتحيزون إذا وقفوا ، وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيزوا) انتهى . (١) وظهر من هذا أن أبا حنيفة

---

(١) قلت : وروى صدر الأئمة - الاسام الموفق بن احمد المكي

في كتابه "سناقب الامام الاعظم" بسنده الى الامام الحافظ العارفي :

"قال أخبرنا ابراهيم بن علي الترمذي أنبا عبيد بن مسلم

بيغداد عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد قال :

كنا مع جعفر بن محمد جلوساً في " الحجر " فجاء أبو حنيفة -  
فسلم وسلم عليه جعفر وعانقه وسأله حتى سأله عن الخدم  
فلما قام قال له بعض أهله : يا ابن رسول الله ما أراك  
تعرف الرجل ، فقال : ما رأيت أحق منك أسأله عن  
الخدم وتقول : تعرف هذا ؟ هذا أبو حنيفة - من أقفه أهل  
بلده " ا هـ ( ج - ٢ ص ٣٣٠ )

وروى صدر الأئمة - بسنده الى المحدث الصيمري شيخ الخطيب

قال :

" حدثنا عبد الله بن محمد أنباء مكرم بن احمد أنباء  
ابن عطية - أنباء ابن ساعدة - أنباء أبو يوسف قال : كان  
أبو حنيفة - في المسجد الحرام يفتي الناس فوق عتبة جعفر  
ابن محمد فظن له فقام ثم قال : يا ابن رسول الله لو  
شعرت بك أول ما وقفت ما رآني الله أقعد وأنت قائم ،  
فقال له : اجلس يا أبا حنيفة - فاجب الناس فعلى هذا  
أدركت آبائي " ا هـ ( ج - ٢ ص ٦٦ )

وقد ذكرنا قول جعفر الصادق لأبي حنيفة - رضي الله عنها :  
أنت سيد العلماء - من رواه - الشعراني في " التعقيبات على الدراسات "   
وقال صدر الأئمة - في " المناقب " ( ج - ١ ص ٢٥٤ ) ما نصه :

" قلت : أورد الثقة - في تصنيفه " مناقب لأبي حنيفة - "

رحمه الله فقال : نظر موسى بن جعفر الصادق الى أبي حنيفة -  
فقال له : أنت النعمان ، فقال : كيف عرفتني ؟ فقال قال  
الله تعالى : " سيأهم في وجوههم من أثر السجود " ا هـ

محمد عبد الرشيد النعماني

أخذ العلوم الظاهرة والباطنة واللدنية عن الإمامين سيدنا الباقر والصادق رضي الله تعالى عنهم ، والظاهر أن مذهب الآخذ مذهب المأخوذ عنه مالم يتبين خلافه . ومن المعلوم أنه لم يتبين خلافه بد لاسيما وقد أخبر الصادق الصدوق رضي الله تعالى عنه عن شأنه وشأن ظاهره وباطنه وعلو شأنه في المعرفة بالله تعالى بقوله : ( وأنت نجي سنة جدى بعد مادرس ) وعن كمال معرفته بالله تعالى وولايته وكشفه بقوله : ( وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيروا ) ومن المتبين المعلوم أن ليس مذهب سيدنا الصادق وآبائه وولده المطهرين المعظمين إلا سنة جدهم الكريم صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم . ولو قال قائل كإرافضة أن مذهبهم غير مذهب أبي حنيفة ألبتة ، فهو ممن يرد خبر الصادق رضي الله تعالى عنه هذا ، وإذا مما لا يرضى الله تعالى به ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا يلزم منه أن يكون متطابقين في كل جزئ جزئ وكل فرع فرع ، وإنما التوافق بينهما في أغلب الجزئيات والفروع بعد المطابقة بينهما في الأصول الشريفة . وإذا تحقق هذا يجب على من يعتقد العصمة فيهم وعلى من يعتقد أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم أن المهدي رضي الله تعالى عنه إذا ظهر في آخر الزمان ، وأن عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين ينزل على الأرض يعملان بمذهب أبي حنيفة الذي هو مذهب أهل البيت ، ويجب أن يكون إنكار هذا عنده إنكار خبر سيدنا الصادق رضي الله تعالى عنه . وقد تحقق أيضاً أنه إذا وجد في كتب المذاهب الأربعة شئ من مذاهب أهل البيت فلا يعارض في كتبهم بمثل ما ذكره المعترض

بل إنما يعارض به فيها بما يكون قابلاً للمعارضة . فقلوه : ( ثم إذا وجد فيها شئ من ذلك يعارض بمثل هذا ص ٤٣٨ ) باطل ” والرسالة ” ( التي ألفتها المعارض في انتقاد الموضع الثاني من هذين الموضعين على ابن الهمام بكفى في جوابها ما ذكرناه ههنا وبغنى هذا عنه فإذا بطل الأساس بطل ما بنى عليه المعارض كما مر ، وقد عرفت مما ذكرنا ههنا أن تكلم المعارض على الموضع الأول منها في كلامه الذي تقدم وفي كلامه الذي سيبحث على وجه الاعتراض على ابن الهمام باطل أشد البطلان ، ولا مسأغ له .

وقال خاتمة المحدثين في ” العقود ” أيضاً ( كان أبو حنيفة من أعيان الحفاظ والمحدثين ، ومن كبار حفاظ الحديث ، وذكره الحفاظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه ” الممتع ” وفي طبقات الحفاظ ” من المحدثين في الحفاظ منهم : ( ١ ) قال : ولقد أصاب وأجاد ، ولولا كثرة إعتائيه بالحديث مائتياً له إستنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطها من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يدل على عدم اعتناؤه بالحديث كما زعم بعض من يحسده . وإنما قلت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ لاشتغاله عن الروايات - أى الحديثية - باستنباط المسائل من الأدلة كما كان أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل من الرواية حتى قلت

---

(١) قلت : وكذلك الحفاظان ابن عبد الهادي الحنبلي والجلال السيوطي الشافعي ، وقد مر ما نقله المؤلف من نص كلام الحفاظ ابن عبد الهادي ( ج - ١ ص ٥ )

وقال الحافظ السيوطي في كتابه "طبقات الحفاظ" - ونسخته  
الخطية محفوظة في خزانه "بيرجهندو" من مضافات بيدآباد السند  
ما نصه :

"أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي فقيه أهل  
العراق وإمام أصحاب الرأي ، وقيل انه من أبناء فارس ، رأى  
أنساً ، وروى عن حماد بن أبي سليمان وعطاء وعاصم بن أبي  
النجدود والزهرى وقتادة وخلق ، وعنه ابنه حماد ووكيع  
وعبد الرزاق وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر  
وخلأئق . وقال العجلي : كان خزازا يبيع الخبز ، وقال ابن معين :  
كان ثقة لا يحدث من الحديث الا بما يحفظه ولا يحدث  
بما لا يحفظ . وقال عبد الله بن المبارك : ما رأيت في  
الفقه مثله . وقال سفيان بن ابراهيم : كان أعلم أهل زمانه  
وما رأيت في الكوفيين أروع منه . وقال الشافعى : الناس  
في الفقه عيال على أبي حنيفة ، ومثل يزيد بن هارون أى  
أفقه أبو حنيفة أو سفيان فقال : سفيان أحفظ للحديث  
وأبو حنيفة أفقه ،

أكره أبو حنيفة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً ، وكان  
يحيى الليل صلاة ودعاء ، وتضرعاً . ولد سنة ثمانين ومائة  
سنة خمسين ومائة ، وقيل احدى وخمسين وقيل ثلاث " ١ هـ

روايتهم بالنسبة إلى كثرة إطلاعهم ، وكثرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم - وهكذا الإمام مالك والشافعي لم يرويا إلا القليل بالنسبة إلى ماسمعه ، كل ذلك لاشتغالها باستخراج المسائل من الأدلة انتهى . وقال بعض العلماء : (وعن إبراهيم الحربي قال : قلت لأحمد بن حنبل : من أين لك هذه المسائل الدقيقة قال : من كتب محمد بن الحسن ) انتهى وقال الحافظ العقلائي في " تهذيب التهذيب " : (وعن اسماعيل ابن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت قال : ذهب جدي ثابت إلى علي وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته . وقال محمد بن سعد العوفي سمعت ابن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه ، وقال : صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين قال : كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ، وقال أبو وهب محمد ابن مزاحم سمعت ابن المبارك يقول : أفقه الناس أبو حنيفة ، مارأيت في الفقه مثله ولولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان كنت كأثر الداس ، وقال ابن أبي خيثمة حدثنا سليمان بن أبي شيخ قال : كان أبو حنيفة ورعاً سخيّاً ، وعن محمد بن عيسى قال : سمعت روح بن عبادة يقول : كنت عند ابن جريج فأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع وتوجه وقال : أي علم ذهب . وقال أحمد بن علي القاصي سمعت يحيى بن معين يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة وقد أخذنا أكثر أقواله . وقال الربيع وحرملة : سمعنا الشافعي يقول : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة . وقال الحسن بن عمار لما فرغ من غسل أبي حنيفة بعد موته

رحمك الله تعالى وغفرك لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد بيمينك بالليل منذ أربعين. وقال الصغاني عن ابن معين قال: سمعت عبيد بن أبي قرة يقول: سمعت يحيى بن الضريس يقول: شهدت سفيان وأتاه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة قال: وماله؟ قال: سمعته يقول: أخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن لم أجد فبقول الصحابة أخذ بقول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء تقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً، فرضى الله عنه وأسكنه الفردوس آمين) انتهى كلام الحافظ في "تهذيب التهذيب" وقال خاتمة المحدثين الشامي في "العقود" أيضاً (عن ابن المبارك قال قال سفيان الثوري: كان أبو حنيفة والله شديداً لأخذ العلم ذاباً عن المحارم متبعاً لأهل بلده لا يستحل أن يأخذ إلا بما صح من آثار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، شديد المعرفة بناسخ الحديث ومنسوخه، وكان يطلب أحاديث الثقات والآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم. وعن نعيم بن عمر قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عجباً للناس يقولون أفنى بالرأي ما أفنى إلا بالأثر. وعن الحسن بن زياد قال قال الإمام أبو حنيفة: ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ما أجمع عليه الصحابة، وأما ما اختلفوا فيه فتخير من أناويلهم أقربهم إلى كتاب الله تعالى والسنة ونجتهد، وما جاوز ذلك فالإجتهد بالرأي. وعن القضايل

ابن عياض قال: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح إتبعه وإن كان عن الصحابة والتابعين فكذلك ، وإلا قاس فأحسن للقياس ، وعن أبي حمزة السكري قال: سمعت أبا حنيفة إذا جاء الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم أعدل عنه إلى غيره وأخذ به . وروى ابن كأمس عن الحافظ عبد العزيز بن أبي رواد قال من أحب أبا حنيفة فهو سني ، ومن أبغضه فهو مبتدع . ورواه أبو محمد الحارثي عن الحافظ المذكور بلفظ بيننا وبين الناس أبو حنيفة فمن تولاه وأحبه علمنا أنه من أهل السنة ، ومن أبغضه علمنا أنه من أهل البدعة ، وعن أبي غسان قال سمعت إسرائيل يقول : كان نعم الرجل النعمان ما أحفظه لكل حديث فيه فقه وما أشد فحصه عنه ، وذكر الهمداني في " الخزانة " أن أبا حنيفة لما حج حجة الوداع شاطر بماله مع السدنة - أي خدام بيت الله - واستخلى الكعبة ، فقام على رجل وقرأ نصف القرآن ، ثم قام على رجله الأخرى وختم النصف - أي الباقي - وقال : يارب عرفتك حق المعرفة وما عبدتك حق العبادة ، فهب لي نقصان الخدمة بكمال المعرفة ، فنودي من زاوية البيت عرفت فأحسنست المعرفة وخدمت فأحسنست الخدمة غفرنا لك ولمن كان على مذهبك إلى قيام الساعة . وعن الحافظ الناقد يحيى ابن معين أنه سئل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى ( انتهى (١) وقد ذكر صاحب العقود في " عقود " جماعات من

---

(١) وقال الامام الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي في " تخريج

أحاديث الاختيار“ في بحث حديث ”من كان له امام فقرأه الامام له قراءة“ ما نصه :

” نقل المزي في كتابه ”تهذيب الكمال“ عن يحيى ابن معين أنه قال : أبو حنيفة ثقة في الحديث . وروى ابن خسر في ”مسنده“ حدثنا الشيخ أبو منصور الشيعي قال حدثنا القاضي أبو القاسم التنوخي حدثنا أبي حدثنا أبو بكر حدثنا أحمد سمعت يحيى بن معين يقول : وهو يسئل عن أبي حنيفة أثقه هو في الحديث ؟ فقال : نعم ثقه ثقه كان والله أروع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك ، وسئل عن أبي يوسف فقال : صدوق ثقه ، وروى الامام الأجل عبد الخالق تاج الدين بن أسد بن ثابت في ”معجمه“ : حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمر الصوفي الباصيهان حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة اجازة ( وأخبرنا ) محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف بحكمه - باصيهان حدثنا أبو نصر محمد بن أبي الرجاء بن أبي النصر المؤذب حدثنا عبد الرحمن ابن مندة حدثنا عبد الصمد القاضي حدثنا نصر بن أحمد المطوعي أبو منصور حدثنا أبو القاسم أحمد بن حم الفقيه سمعت عبد الله بن محمد المصري يقول سمعت يحيى بن معين يقول : أبو حنيفة ثقه في الحديث وأبو يوسف كذلك ، وهو أكثر حديثاً ،

وأما مناقبه وفضائله

حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ونقل عنهم أنهم أثتوا على الإمام أبي حنيفة ثناء حسناً جميلاً ، وأورد فيهم الإمام أحمد بن حنبل أيضاً ، فليطلع من هذا الكلام على كمال أبي حنيفة في علم الحديث وعلى أنه من الحفاظ المحدثين المتقنين البارعين ، وعلى كماله في المعرفة بالله تعالى ، وعلى أن دعوى كمال المعرفة والولاية التامة فيه صادقة بوجوه شتى يخبر بها ما نقلناه . وقال الشعراوى في كتابه المسمى " بالمنهج المبين " ( ان المذاهب الأربعة مأخوذة من السنة منسوجة من الشريعة خصوصاً مذهب الإمام الأعظم والهام الأقدم إلا أن استنباطاته تدق عن بعض الفهوم ، ولا تنكشف إلا على صاحب الكشف الصحيح ) انتهى . وقد أتى الشعراوى في كتابه " طبقات الأولياء الكبار " والمناوى في " طبقاتهم " أسماء

---

كالبدور لا تخفى ليلاً اشعته      الا على أكمله لا يعرف القراء  
وقال في " التهذيب " : روى نصر بن علي عن الغريبي قال :  
الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل وأحسنهم عندى الجاهل "

ا هـ

كذا رأيت مكتوباً بقلم العلامة ابراهيم بن المؤلف على ظهر  
جزء الفقه في تحريم الفنا ساء " وصول الفنا في تحريم الدقوف مع  
الجلال والفنا " وهذا الجزء محفوظ في مجموع رسائله الخطية -  
بمدرسة " مظهر العلوم " بكراتشي .

الأئمة الأربعة وعندهم من جملتهم ، وذكرنا كثيراً من مناقبهم وأحسننا ، فأجادوا والله درهما . وقال العارف شبيب الحريفيش النبي الشافعي في كتابه ” الروض الفائق في المواعظ والصدقات ” ( وعن السيد الشريف أبي عبد الله بن علي الحسيني قال أخبرني أبو العباس مسلمة بسنده إلى الضمري قال : كان أبو حنيفة حسن السمات والوجه والثوب والفعل والمواساة لكل من أضاف به ، ومن أحسن الناس منطقاً ، سقطت في حجره حبة فقام الناس عنه فنفض الحبة وهو في مكانه ولم يتغير . وعن أبي نعيم أنه كان يقول : كان أبو حنيفة حسن الوجه والثياب ، طيب الريح حسن المجلس ، شديد الكرم ، حسن المواساة لإخوانه ، وكان عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالى محائلاً منه مريداً وجه الله بعلمه . وقال علي بن أبي يزيد الصدائي قال : رأيت أبا حنيفة ختم القرآن في شهر رمضان ستين ختمة بالليل وختمة بالنهار . وكان أبو حنيفة يقول : ما جاءنا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبلناه على الرأس والعين ، وما جاءنا من الصحابة اخترناه ولم نخرج عن قولهم ، وما جاءنا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . وقال شريك النخعي رحمه الله تعالى قال : كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى طويل الصمت دائم الفكرة قليل المحادثة للناس . وهذا من أوضح الأمارات على علم الباطن والإشتغال بمهمات الدين فن أوتي الصمت والزهد فقد أوتي العلم كله . وعن جعفر بن الحسن قال : رأيت أبا حنيفة في المنام فقلت : ما فعل الله بك قال : غفر لي .

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن قال : رأيت في المنام كأن نجماً سقط من السماء فقبل أبو حنيفة ، ثم سقط آخر فقبل مسعر ، ثم سقط آخر فقبل سفيان ، فأت أبو حنيفة قبل مسعر ثم مسعر ثم سفيان . وعن صدقة المقابري - وكان بحجاب الدعوة - قال : لما دفن أبو حنيفة في مقابر " الخيزران " سمعت صوتاً في الليل ثلاث ليال يقول

ذهب الفقيه فلا فقيه لكم فاتموا الله وكونوا خلفاً  
مات نعيم فمن ذا الذي يحبي الليل إذا ما سجعاً  
أى أظلم .

ولبعضهم في وفاته رضى الله عنه

لأبي حنيفة في العلوم سوابق  
وتزهد وتعبد وتفرد  
لله يوم حان فيه حمامه  
ويعلو وقار نفسه وسكينة  
وقاموا صفوفاً للصلاة كأنهم  
تحفهم فيها الملائك خشعاً  
وقد حسد المسك التراب لطيبه  
وفتحت الجنات يوم قدومه  
وكم من منامات رآها أولو النهي  
وكم من علوم واجتهاد وفقهه  
وكم حل إشكالات وكم من أدلة  
ومناقب وعوارف وحقائق  
وعوارف ومعارف وطرائق  
كادت له تهوى جبال شواهد  
وكل فؤاد قد غدا وهو خافق  
سطور وهاتيك البقاع مهارق  
ومن حوله حور حسان عوانق  
بقبر له فالطيب من ذاك عابق  
يقبله رضوانها ويعانق  
فها هي بالإستاد عنه توافق  
يصون حماها حافظ منه صادق  
تشدد إلى معناه فيها الأناثق

وحدث عن خبر الوري عند قبره  
وأحيى بعلم الفقه سنة أحد  
أحن إليه كل وقت وأنشئ  
﴿لأن أوصلتني أرض نجد مطيتي  
كمحلت عيوني من تراب ضريحه  
عليه صلاة الله ثم سلامه  
انتهى كلام العارف الحريفيش . وقال العارف الفقيه في  
" الدراخثار " (إن محمداً صنف في العلوم الدينية تسع مائة  
وتسعة وتسعين كتاباً ، ومن تلامذته الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ،  
وتزوج بأم الشافعي ، وفوض إليه كتبه وماله فبسيبه صار  
الشافعي فقيهاً . ولقد أنصف الشافعي حيث قال : من أراد  
الفقه فليلزم أصحاب أبي حنيفة فإن المعاني قد تبسرت لهم ، والله  
ما صرت فقيها إلا بكتب محمد بن الحسن . وقال اسماعيل بن أبي  
رجاء : رأيت محمداً في المنام فقلت له . ما فعل الله بك قال :  
غفرلي ثم قال : لو أردت أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك  
فقلت له : أين أبو يوسف قال : فوقنا بدرجتين قلت :  
فأبو حنيفة قال : هبأت ذاك في أعلى عليين . كيف ! وقد صلى  
الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ، وحج خمساً وخمسين حجة .  
ورأى ربه في المنام مائة مرة ، وقال مسعر بن كدام : من جعل  
أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف ، وقال فيه .  
حسبي من الخيرات ما أعدده يوم القيامة في رضا للرحمان

دين النبي محمد خير الوري ثم اعتقادی مذهب النعمان  
وعنه صلى الله عليه وسلم : إن آدم افتخرني ، وأنا أفتخر  
برجل من أمتي اسمه نعان ، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي ،  
قال في "الضياء المعنوي" وقول ابن الجوزي : إنه موضوع  
تعصب لأنه روى بطرق مختلفة . (١) ومناقبه أكثر من أن  
تخصر ، وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين كبيرين وسماه  
"الإنقصار لإمام أئمة الأمصار" وصنف غيره أكثر من ذلك

(١) قلت : قال العافظ أبو بكر الخطيب في كتابه " تاريخ  
بغداد " :

" أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي ، وأبو عبد  
الله أحمد بن أحمد بن علي القصري قالا : أخبرنا أبو زيد  
الحسين بن الحسن بن علي بن عامر الكندي - بالكوفة -  
أخبرنا : أبو عبد الله محمد بن سعيد البورقي المروزي حدثنا :  
سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر حدثنا : بشر بن  
يعقوب قال : أخبرنا الفضل بن موسى السيتاني عن محمد بن  
عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : ( إن في أمتي رجلاً - وفي حديث القصري -  
يكون في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة . هو  
سراج أمتي ، هو سراج أمتي ) . قال لي أبو العلاء الواسطي :

والحاصل أن أبا حنيفة من أعظم معجزاته صلى الله عليه وسلم وحسبك من مناقبه أشهر مذهب ما قال قولا إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام ، وقد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه الصلاة والسلام ، وهو كالصديق رضى الله تعالى عنه له أجره وأجر من دون لفقه وفرع أحكامه على أصوله العظام إلى يوم الحشر والقيام

كتب عنى هذا الحديث القاضى أبو عبد الله الصيمرى . قلت :  
وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورق “ (ج - ١٣ ص  
( ٣٣٥ )

وقال الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثرى رحمه الله فى  
” تانيب الخطيب “ :

” أقول : استوفى طرفه البدر العينى فى ” تاريخه الكبير “  
واستعصب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة  
وقد قال بعد أن ساق طرق الحديث فى ” تاريخه الكبير “ :  
فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة ومتون متباينة -  
ورواة متعددة عن النبى عليه الصلاة والسلام - فهذا يدل  
على أن له أصلا ، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم  
ينكرونه وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر

التعصب . ورواة الحديث أكثرهم علماء ، وهم من خير الائمة  
 فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبي - عليه الصلاة والسلام -  
 مع علمهم بما روى من الوعيد في حق من كذب على النبي -  
 عليه الصلاة والسلام - متعمداً اهـ . ونص ما قاله أيضاً  
 في ترجمته "أبي حنيفة" في كتابه في رجال الطحاوي المسمى  
 (مغنى الاختيار) : وكل طريق من هذه الطرق على وجوه  
 مختلفة في المتن والأسناد بينا جميع ذلك في ترجمته "أبي حنيفة"  
 في "تاريخنا البصري" . والمحدثون ينكرون هذا الحديث ،  
 بل أكثرهم يدعون وضعه ولكن اختلاف طرقه ومتونه ورواته  
 يدل على أن له أصلاً والله أعلم بالصواب اهـ وعالم  
 مضطهد طول حياته ، يموت ، وهو محبوس ثم يعم علمه البلاد  
 من أقصاها الى أقصاها شرقاً وغرباً ويتابعه في نقته شطر  
 الائمة المحمدية بل ثلثها على توالى القرون رغم مواصلة  
 الخصوم من فقيه ومحدث ومورخ مناصبه العداوة له نأجل  
 لا يستبعد أن يخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - على  
 أن يكون من الانبياء الغيبية . وسلطان نقته بما يبهز الابصار  
 وليس عرفان منزلته في العلم مما يحتاج الى حديث يختلف  
 فيه العلماء . وإنما سقت هذا الكلام لتعريف أقوال الناس فيه .  
 (ص ٣ طبعه السيد عزة العطار الحسيني مؤسس مكتبة  
 نشر الثقافة الاسلامية بمصر) .

وهذا يدل على أمر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام ، كيف لا ! وقد اتبعه على مذهبه كثير من الأولياء الكرام ممن اتصف بصفات المجاهدة ، وركض في ميدان المشاهدة كإبراهيم بن أدهم ، وشقيق البلخي ، ومعروف الكرخي ، وأبي يزيد البسطامي ، وفضيل بن عياض ، وداؤد الطائي ، وأبي حامد اللقاف ، وخلف بن أيوب ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ، وأبي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى له عدة أن يستقصي ، فلو وجدوا شبهة فيه ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه . وقد قال الأستاذ أبو القاسم للقشيري في "رسائله" مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول : أنا أخذت هذه الطريقة من أبي القاسم النصرآبادي ، وقال أبو القاسم : أنا أخذتها من الشبلي ، وهو أخذها من الجنيد البغدادي ، وهو أخذها من السري السقطي ، وهو من معروف الكرخي ، وهو من داؤد الطائي ، وهو أخذ العلم والطريقة من أبي حنيفة رضى الله تعالى عنهم ، وكل منهم أثنى عليه وأقر بفضله فعجياً لك يا أخي ألم تكن لك أسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار أكانوا متهمين في هذا الإقرار والإفتخار ؟ وهم أئمة هذه الطريقة وأرباب الشريعة والحقيقة ، ومن بعدهم في هذا الأمر فلم تبع ، وكل ما خالف ما اعتمدوه مردود ومبدع . وبالجمله فليس أبو حنيفة في زهد وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك . وما قال فيه ابن المبارك .

لقد زان البلاد ومن عليها  
 بأحكام وآثار وفقه  
 فلا في المشرقين له نظير  
 بيت مشمراً سهر الليالي  
 فمن كآبي حنيفة في علاه  
 رأيت العائنين له صفاهم  
 وكيف يحل أن يؤذى فقيهه  
 وقد قال ابن ادريس مقالاً  
 بأن الناس في الفقه عيال  
 فلغنة ربنا أهداد رمل  
 انتهى كلام صاحب "الدر المختار" . وزاد في "مسند الخوارزمي"  
 أولياء كباراً قلدوا أبا حنيفة فقال (وبعني بن زكريا بن أبي زائدة)  
 وحفص بن غياث ، ، وجان وعلى ابنا مندل ، والقاسم بن معن  
 ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) انتهى . وزاد في "سفينة  
 الأولياء" لاسمى بشر الحافي وعبد الله بن زيد ، فيمن قلده من  
 العرفاء بالله تعالى . وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين  
 أيضاً كالإمام الكبير لجمع على جلّالته وثقته وكرمه  
 ذكره العيني في "شرح البخاري" وكوكيع بن الجراح كما في  
 "تهذيب التهذيب" وكيع بن سعيد القطان كما في "طبقات  
 الحنفية" للشيخ عبد القادر القرشي ، تركسمر بن كدام كما في  
 "الطبقات" المذكور أيضاً ، وكثيرهم من الأئمة المحدثين الأعلام

إمام المسلمين أبو حنيفة  
 كآبات الزبور على الصحيفة  
 ولا في المغربين ولا "بكوفة"  
 وصام نهاره لله خيفة  
 إمام للخليفة والخليفة  
 خلاف الحق مع حجج ضعيفة  
 له في الأرض آثار شريفة  
 صحيح الثقل في حكم لطيفة  
 على فقه الإمام أبي حنيفة  
 علي من حظ قدر أبي حنيفة  
 "مسند الخوارزمي"  
 (وبعني بن زكريا بن أبي زائدة)  
 وحفص بن غياث ، ، وجان وعلى ابنا مندل ، والقاسم بن معن  
 ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) انتهى . وزاد في "سفينة  
 الأولياء" لاسمى بشر الحافي وعبد الله بن زيد ، فيمن قلده من  
 العرفاء بالله تعالى . وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين  
 أيضاً كالإمام الكبير لجمع على جلّالته وثقته وكرمه  
 ذكره العيني في "شرح البخاري" وكوكيع بن الجراح كما في  
 "تهذيب التهذيب" وكيع بن سعيد القطان كما في "طبقات  
 الحنفية" للشيخ عبد القادر القرشي ، تركسمر بن كدام كما في  
 "الطبقات" المذكور أيضاً ، وكثيرهم من الأئمة المحدثين الأعلام

الذين لا يحصيهم عدد . وقال الجافظ في " تهذيب التهذيب " وعن الحرابي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل ) انتهى وكان الخطيب البغدادي ممن حسده كثيراً فنصف كتاباً طعن فيه أبا حنيفة وذكر فيه بعض مناقبه أيضاً مراعاة لظاهر تعظيم الإمام كالمعرض . وقد رد عليه كثيرون من العلماء الأعلام والأولياء الأفخام والمحدثين الكرام والفقهاء العظام حتى صار بذلك مطعوناً فيما بينهم طعناً شديداً والأمر كذلك . والإمام يرى مما نسب الخطيب إليه ورد عليه سبط ابن الجوزي في مجلدين كبيرين ، وخاتمة المحدثين الشامي في " عقود الجمان " أيضاً رداً بليغاً ، وقد سمي بعضهم المصنف الذي صنفه في رده " السهم المصيب في كيد الخطيب " وبعضهم مصنفه الذي صنف في رده أيضاً " الصارم المصيب في جنان الخطيب " وقد سمعت قول ابن المبارك - وهو جبل من جبال الله في الحديث والدين - في آخر أبياته من الدعاء على من حط قدر الإمام أبي حنيفة .

قوله فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين

(١) (ص ٤٣٨)

قلت : لم يدل دليل بين على صدق هذه الدعوى . وما

(١) قال في " الدراسات ) :

" فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين يحرمون الرأي والقياس ..... وإنما عملهم على التصريح والالهام والكشف والفهم " اهـ

قلت: قال العلامة ابن تيمية في "منهاج السنة" "القياس - ولو أنه ضعيف - هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين ، فإن كل من له علم وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن سعد والاوزاعي وأبي حنيفة والثوري وابن أبي ليلى ، ومثل الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور أعلم وأقرب من المسكرين المشاهير . وأيضاً فهؤلاء خير من المنتظر الذي ينام ما يقول ، فإن الواحد من هؤلاء إن كان مسدوداً عن يقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن العلم الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم على القياس بلاريب وإن لم يكن عنده نص ولم يبق بالقياس كان جاهلاً . والقياس الذي يفيد الظن خير من الذي لا علم معه ولا من " ١ هـ ( ج - ٢ ص ٨٩ ) .

وقال أيضاً في موضع آخر من الكتاب المذكور :  
 " القول بالرأى والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عن بصيب وبخطئ نقل غير مصدق عن قائل غير محصوم . ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك وابن أبي ذيب وابن الماجشون والليث ابن سعد والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وشريك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد الدؤلؤي والشافعي والبويطي والمزني وأحمد بن حنبل وأبي داود السجستاني

ذكره الشعراوى فى "الواقف" فلا يدل عليه فإن كلام سيد  
الصادق رضى الله تعالى عنه إنما هو فى للقباس المحذور الذى يكو  
فى مقابلة النص ، ويدل عليه قواه المطيب : ( فإن أول  
قاس إبليس ) فليس فى كلامه رضى الله تعالى عنه دلالة إلا على  
تحريم القياس فى مقابلة النص ، وهو حرام بالإجماع . وجميع الآ

والأئمة و ابراهيم الحربى والبخارى وعثمان بن سعيد الدرأسى  
وأبى بكر بن خزيمة وعبد بن جرير الطبرى وشهد بن نصر المروزى  
وغير هؤلاء الى اجتهادهم واعتبارهم مثل أن يعلموا سنة  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه ويجتهدوا فى  
تحقيق مناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها خير ا لهم من أن  
يتمسكوا بنقل الروافض عن العسكريين وأمثالها ، فان الواحد  
من هؤلاء لا علم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم  
فلو أفتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه الى اجتهاده أولى من  
رجوعه الى فتيا أحدهما بل ذلك هو الواجب عليه . فكيف اذا  
كان ذلك نقلاً عنها من مثل الرافضة ! والواجب على مثل  
العسكريين وأمثالها أن يتعلموا من مثل الواحد من هؤلاء . ومن  
المعلوم أن على بن الحسين وأبا جعفر وجعفر بن محمد كانوا هم  
العلماء الفضلاء وأن من بعدهم لم يعرف عنهم من العلم  
ما عرف عن هؤلاء ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء  
زمانهم ويرجعون اليهم " ( ج - ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢ )

الطاهرين من الآباء والأبناء رضى الله تعالى عنهم ، وجميع الأئمة  
الأربعة ، وجميع الأمة المرحومة متفقون ومجمعون على تحريم هذا  
القياس المحظور ، وقدم أن ما روى عن مالك من تقديم القياس على  
خبر الواحد قرواية ضعيفة عنه فبقى دعوى المعارض هذه - وهي  
تحريم القياس الشرعى عند الأئمة الطاهرين - كذبا محضاً وافترافاً  
محتماً عليهم نعوذ بالله تعالى منه ، فليس الكذب عليهم كالكذب  
على آحاد الأمة ، ويدل لما ذكرنا ما فى "المضممرات" شرح  
القدورى ( أن الإمام أباحيفة تشرف يوماً بليقيا سيدنا محمد الباقر  
رضى الله تعالى عنها فقال : يا أبا حنيفة قد وصل إلينا أنك تترك  
الآيات والأحاديث ، وتعمل بالقياس والاجتهاد ، فقال : يا ابن  
رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لى أسولة ثلاثة فى حضرتك  
فأجب لى عنها ، فقال : ما هى ؟ فقال : السؤال الأول أبول  
أنجس أم ماء المتى ؟ فقال : البول . فقال : أبو حنيفة لو كان  
العمل بالقياس لحكمت بالغسل عند كل بول . والثانى أجنس  
الرجال ضعيف أم جنس النساء ؟ قال : جنس النساء ،  
فقال أبو حنيفة : لو كان العمل بالرأى والقياس لحكمت  
بأن للإنثى مثل حظ الذكرب من الميراث . والثالث  
الصلاة أفضل أم الصوم ، فقال : الصلاة فقال : أبو حنيفة لو كان  
العمل بالقياس لحكمت فى حق الحائض بقضاء الصلاة لا الصوم  
لما سمع الإمام الباقر من أبى حنيفة مقاله هذا أتى عليه ودعا  
له ) انتهى . ويدل له أيضا مما ذكره خاتمة المحدثين فى

”عقوده“ وهو أنه (روي الإمام أبو بكر محمد في ”مناقبه“  
عن عبد الله بن المبارك قال : حج أبو حنيفة فلقني في ”المدينة“  
محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فقال : أنت الذي خالفت جدي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وأحاديثه بالقياس ! فقال : معاذ الله  
مع ذلك ، اجلس فإن لك حرمة كحرمة جدك - عليه  
وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - فجلس أبو حنيفة وجثي بين  
يديه ، فسأل عنه الأسوة الثلاثة المذكورة وأحباب رضي الله تعالى  
عنه بما مر ذكره ، ثم قال : معاذ الله أن أنقول على غير الحديث  
بل أحوم حوله ، فقام الباقر وقبل وجه أبي حنيفة . وروى عن  
زهير بن معاوية قال : كنت عند الإمام أبي حنيفة وهو والأبيض  
بن الأغر يقايسان في مسئلة يد يرونها بينهم ، فصاح رجل من  
ناحية المسجد ظننته من أهل ”المدينة“ : ما هذه المقايسات ؟  
دعوها فإن أول من قاس إبليس ، فأقبل عليه الإمام أبو حنيفة  
فقال : يا هذا وضعت الكلام في غير موضعه ، إبليس رد على  
الله تعالى أمره ، قال تعالى : ”ففسق عن أمر ربه“ وكل من رد  
على الله تعالى أمره فهو كافر . وهذا القياس هو الذي نطلب فيه  
اتباع أمر الله تعالى لأننا زرده إلى أصل أمر الله تعالى وكتابته أولاً  
سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إلى الاجماع أو إلى قول الأئمة من  
الصحابة والتابعين ، قال تعالى : ”يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
الرسول وأولى الأمر منكم - إلى قوله - واليوم الآخر“ فنحن  
ندور حول الإتياع فنعمل بأمر الله تعالى ، وإبليس حيث قاس

خالف أمر الله تعالى ورده فكيف يستويان ! فقال الرجل : غلطت يا أبا حنيفة وثبت فنور الله قلبك كما نورت قلبي ) انتهى فليس استناد القياس الشرعي إلى سيدنا الباقر والأئمة من آباءه وولده حراماً وصار القول : بأن هذا الدليل دل على عدم جواز استناده إليهم باطلاً ، ولا يكون نسبة جواز القياس إلى سيدنا الباقر وغيره من الأئمة الطاهرين من مثل ابن المهام وهو عدل ثقة ثبت كالإمام النوى والسيوطي وابن العربي والشعراوى غير مقبولة ، ولو سلم ثبوت تحريم ذلك عن الإمام جعفر الصادق بما ذكره الشعراوى فنقول : ما أفاد ما ذكره الشعراوى إلا ثبوت تحريم القياس عنه رضى الله تعالى عنه فقط ، فنسبة تحريم القياس مطلقاً إلى جميع الأئمة الطاهرين لم تثبت بحجة .

وبعد التبا واللى قول سيدنا الباقر : " أما والله أهله لا يصدرون إلا عن رأى جده على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهما " لا يدل إلا على أن رأى سيدنا الباقر ممن كان موجوداً في حال قوله هذا ورأى آباءه الكرام رضى الله تعالى عنهم وافقوا رأى جده على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه في هذه المسئلة لا أن رأى جميع الأئمة ممن كان ولد بعده لا يكون إلا موافقاً له أيضاً . ومن أين علم أن مذهب سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه تحريم القياس ؟ حتى يحكم بأن رأى سائر الأئمة الطاهرين وافق رأيه في تحريمه . وما في "فصول البدائع" من أن : "جواز القياس الشرعى ووقوعه ثبت عن جميع الصحابة والتابعين" نص صريح في أن مذهب على و

الحسين وفاطمة وزين العابدين وابنه الباقر وابنه الصادق رضي الله تعالى عنهم كان جواز القياس الشرعي ووقوعه فلو كان قاعدة المعترض هذه مسلمة رجماً بالغيب أو أخذاً لها من كلام سيدنا الباقر الذي ذكرنا لكان القول بثبوت جواز القياس ووقوعه عن جميع الأئمة الطاهرين أولى بالقبول وأحرى بالإذعان، ولكن القول بتحريم القياس عنهم أبطل وأنقى، على أنه لم يتحتم حمل لفظ "الرأى في كلام ابن الهمام على معنى القياس، لم لا يجوز حمله على المعنى الذي اراده الإمام الباقر "نفسه من لفظ" رأى جده على بن أبي طالب " رضي الله تعالى عنها، والإمام الشافعي من لفظ "رأى أهل بيته" "ورأى على" رضي الله تعالى عنهم؟ وقد أتممنا الكلام على هذا فيما قبل أيضاً فارجع إليه.

قوله وإنما عملهم على النصوص والإلهام والكشف والفهم الخ (ص ٤٣٩)

قلت: قد عرفت أن القياس حجة أجمع على إثباتها ووقوعها الصحابة والتابعون وهو قول الأكثر ممن بعدهم، والإلهام والكشف ليس بحجة في الأحكام اتفاقاً، أو خلافاً للأقلين كما مر صريحاً، فالصير في أهل البيت المكرمين وكثير من أحكامهم إلى أن إثباتها عندهم بما ليس بحجة عند الجميع أو عند الأكثر، وإلى نفي إثباتها عندهم بما هو حجة عند جميع الصحابة والتابعين وعند الأكثر ممن بعدهم ليس بسديد، على أن الإمام الأعظم أباحيفه بل الأئمة الأربعة كانوا عارفين ملهمين.

كاشفين فاهمين بفهم الله تعالى ، وقد أثبتنا ذلك في أبي حنيفة بصريح النقل فيما قبل ، فعمل الأئمة الأربعة على النصوص والكشف والإلهام والفهم من الله تعالى أيضاً . وتسمية فومهم منه تعالى بالقياس لا ينبغي أن يقلق من أنكر القياس وأثبتته ، وكم من فرق في هذه المراتب العلية وغيرها بين هؤلاء علماء الأئمة الظاهرين وهؤلاء الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب في نفس الأمر ، والله تعالى أعلم بحقيقة كنيته ومقداره .

ثم إن الوجه الذي ذكره المعارض ههنا في حديث ( لعن الله كل ذواق مطلق ) لإخراج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه عن عمومته لا يحتاج إليه لهذا بعد قول ابن الهمام : ( محمله إذا كان لغير حاجة ) وإن كان وجهاً صحيحاً في حجة ذاته ، على أن الكلام الذي نقله ابن الهمام عن سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه في بيان الحاجة إنما يعيل إلى ما ذكره ابن الهمام لا إلى ما ذكره المعارض .

قوله فكان الواجب أن يقول : وأما ما فعله الحسن الخ ( ص ٤٤٠ )

قلت : قوله : ( محمله إذا كان لغير حاجة ) قد تأدى به ذلك الواجب ، وإنما الفرق بين عبارة وعبارة .

قوله بل عندنا معارضة الأحاديث الصحيحة بعمل هؤلاء الأئمة الخ ( ص ٤٤١ )

قلت قواه: "بعمل هؤلاء الأئمة" يفيد أن عمل الخلفاء الثلاثة الراشدين وعمل سائر الصحابة ، وعمل سائر التابعين ، وعمل سائر من بعدهم رضى الله تعالى عنهم ليس بهذه المثابة عند المعارض ، فلزم على المعارض أن يأتى بالفرق بين عملهم وعملهم بما لم يستبدعه الشيعة للشيعة من عند أنفسهم مخترعاً منحوئاً ، ولزم من قول المعارض هذا أن عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم ليس كعمل أى واحد من الإثنى عشر من أئمة أهل البيت عند المعارض ، وهذا مما تقشعر منه الجلود .

ثم إن ظاهر إطلاق كلام المعارض يشمل الأحاديث الصحيحة الكائنة في "الصحيحين" وفي واحد منها أيضاً ، فإن أراد هؤلاء الأئمة جميع الأئمة الإثنى عشر لا كل واحد منهم وهو المعنى الغير الظاهر كان هذا الكلام إعادة من المعارض للكلام السابق الذى يفيد أن اجتماعهم عنده حجة معتبرة وإجماع معتبر ، فالجواب عنه ما ذكرناه هناك ، وإن أراد أن عمل كل واحد منهم كذلك عنده وهو المعنى الظاهر المتبادر من كلام المعارض أدي قوله هذا إلى جواز معارضة عمل غير المعصوم بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم ، وقد تصدى المعارض فى مواضع عديدة من "الدراسات" لإثبات حرمة وعدم جوازه ، ولإثبات أن من قال بجوازه فقد أتى بترك الواجب المتحتم المفروض ، وارتكب الحرام الباطل المنقوض ، فكيف ساغ له القول بذلك ههنا على أن هاتين الإرادتين كليهما بردها جميع كلام

المعارض الذى أورده فى " الدراسة " المنفردة التى أتى بها فى أحاديث " الصحيحين " وإن أراد أن كل واحد من هؤلاء الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء ، وكعصمة خير المرسلين والأنبياء عليه وعلىهم الصلاة والسلام حتى يستحيل وقوع كل خطأ ولو اجتهدوا عنهم بها فاجماعهم إجماع معتبر وحجة معتبرة بها ، وقول كل واحد منهم وعمله قول معصوم وعمله كما هو مذهب الشيعة الشنيعة الضالة ، ولزم منه معارضة عمل المعصوم بعمل المعصوم ، وقول المعصوم بقول المعصوم ، فيرد عليه أن هذا القول بمعارضة عمل واحد منهم - وهو معصوم على قول الرافضة الضالة فقط - وقوله بعمل المعصوم الذى ثبتت عصمته إجماعاً وقطعاً وبقيناً ، وقوله يجزئ إلى القول بمساواة عمل كل واحد منهم وقوله بعمل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله وهل هذا إلا خروج عن الصواب ! أما اعتبر المعارض ترجيح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على قولهم ، وقول كل واحد منهم ، وترجيح عمله صلى الله تعالى عليه وسلم على عملهم ، وعمل كل واحد منهم كما اعتبر المعارض ترجيح الحديث المتفق عليه فى " الصحيحين " على حديث واحد منها ، وترجيح حديث " صحيح البخارى " على حديث " صحيح مسلم " وترجيح حديث " صحيح مسلم " على الأحاديث الصحيحة فى غيرهما ولو كانت رجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما ، وترجيح ما كان بشرطها على ما كان بشرط أحدهما ، وترجيح ما كان بشرط البخارى على ما كان بشرط مسلم ، وترجيح ما كان بشرط مسلم على الأحاديث الصحيحة

في غيرهما مما لم يثبت فيه شرطها ولا شرط واحد منها .  
 وقوله (على فرض وجودها) يدل على أنه لم يثبت عنهم ،  
 ولا عن واحد منهم عمل وقول كذلك . واحذر أيها المؤمن الصادق  
 المحب لأهل البيت وذويهم عن ما في ”الكيفي“ وأمثاله من كتب  
 الشيعة الشيعية فإن فيها أكاذيب مخترعة على أهل البيت الأطهار وهم  
 براء عنها .

وأما الجزم بأن لا تعارض بينها في نفس الأمر فذا متوقف على  
 أن يقال بعصمة كل واحد منهم كمصمة الأنبياء عليهم الصلاة  
 والسلام ، ولم يعرف ذلك مذهباً إلا للشيعة الشيعية شيعة إبليس على  
 خلاف إجماع أهل السنة والجماعة ، ولم ينقل ذلك عن كل واحد منهم  
 رضي الله تعالى عنهم أيضاً ، فالجراءة على هذا القول إتباعاً للشيعة  
 مما يأتى الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه . وأما  
 على القول بعدم عصمتهم فنقول : إنه إذا علم جميعهم أو واحد  
 منهم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم أو عمله لا يقول بخلافها  
 وإن قال بخلافها تركه بعد العلم بها : على أن المعارض قد ترك قول  
 سيدنا على وسيدنا الحسين وغيرهم من الأئمة الطاهرين الذي أثبتة  
 الحنفية في كثير من المسائل التي اختلف فيها الحنفية والشافعية ، وقد  
 أخذ المعارض بقول الشافعية فيها وغيرها لا سيما في المسائل التي  
 قدمناها في مقدمة ”تاليقنا هذه“ .

وليس الإرسال لعمل كل واحد من الأئمة الطاهرين في محمل  
 حسن كافياً في الجواب ههنا كما هو ليس بكاف في غيرهم من

الخلفاء الثلاثة وسائر الصحابة وسائر التابعين وسائر من بعدهم أيضاً .

قوله أحدهما أن للعارفين في مجالى النساء تجلياً إلهياً خاصاً  
(ص ٢٤١)

قلت : هذا الوجه لا يصلح أن يدفع الحظر الثابت بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم (لئن الله كل ذواق مطلق) فإن أمثال هذه الأمور وإن كانت مراق ومعالى حصلت في العارفين ، وأعطى لكل منهم نصيب منها بقدره لا يجوز لهم بها ترك ظاهر الشريعة المطهرة الثابت وقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لجاز لكل عارف بالله تعالى ترك العمل بظواهر الشريعة به لعدم العلة . ومن المعلوم أن ليس شأن سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه يساوى شأن سائر العارفين من التابعين ومن بعدهم ، ولجاز لكل عارف بالله تعالى أن يتزوج نساء أزيد من أربع حرائر من غير تخلل طلاق لهذه العلة العامة ، على أنه كما للعارفين في مجالى النساء تجلياً إلهياً خاصاً كذلك للعارفات بالله تعالى في مجالى الرجال تجلياً إلهياً خاصاً ، فلو كان ما ذكره المعارض سائماً لجاز لهم الزوج برجال كثيرين لهذا بلا طلاق ، فهذا الوجه في الجواب ليس بـسديد . وأيضاً صريح قول سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه في بيان الحاجة بـرد هذا الذى ذكره المعارض ، فالوجه الوجه ما أفاده ابن الهمام في " فتحه " .

قوله وثانيهما أنه قد ثبت في الحديث ما دل على أن أهل

بيته الخ ( ص ١٤٢ )

قلت : قد ثبت في الحديث الذي أخرجه الطبراني والحاكم

والشيرازي : " أنه صلى الله عليه وسلم لا يزوج إلا من أهل الجنة ، وأنه لا يزوج إلا منهم " وثبت مثل هذا الحديث في حق أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم فآله أعلم به . والإستدلال بشئ فرع ثبوته . والظاهر أن المراد في هذا الحديث بالثاني أختانه صلى الله تعالى عليه وسلم المطهرون أنفسهم ، وأن المراد بالأول أزواجه الطاهرات أنفسهن ، وإلا فحق المعلوم أن آباء أزواجه الإحدى عشرة صلى الله وسلم عليه وعليهن سوى سيدتنا عائشة ، وسيدتنا حفصة ، وسيدتنا أم حبيبة ، وسيدتنا جويرية لم يثبت إسلامهم ، وأن آباء أختانه صلى الله عليه وعليهم وسلم لم يثبت إسلامهم أيضاً . نعم قالت الرافضة بإسلام أبي طالب فقط ، والمعارض ساعدهم عليه ، والآيتان إحداهما ( ما كان للنبي والذين آمنوا ) إلى آخرها ، والثانية ( إنك لاتهدى من أحبيته ) إلى آخرها نزلنا في شأنه كما في " الصحيحين " وغيرهما ونواطق أحاديثها وأحاديث غيرها دالة على أن موته كان على الكفر ، فالقول بأنه مات مسلماً عناد محض لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة إلا الشيعة الشبيعة والمعارض . وقد قال العلامة التفتازاني ( إن القول بإسلام

أبي طالب مكابرة محضه ، وإن قالت به الشيعة الشيعية ( انتهى .  
وأما للوصلة بسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه - ولو بالتزويج -  
مع كثرة طلاقه لعبادة محضه وسعادة بحته أسعد الله في الدارين من  
نالها . ولكل مؤمن ومؤمنة به وبأهل البيت وصلة تامة يسعد به في  
الدارين إن شاء الله تعالى . ولهذا سر أمير المؤمنين أبوه رضى الله تعالى  
عنه بعدما أجابه رجل من همدان من أهل السعادة الكبرى بما  
أجاب ودعا له ولهمدان بمادعا ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ،  
والله درمن توسل بسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه وذويه رضى  
الله تعالى عنهم فإنهم كسفينة نوح على نينا وعليه الصلاة والسلام  
من ركبها فقد نجى ، ومن تباعد عنها ولم يركبها غرق وهلك ووتر  
هو وأهله وولده وماله ، ولا منافاة بين التوسل بالآل الأطهار  
والصحابة الأخيار فإنهم كالنجوم لا يهتدى من ركب السفينة إلا بها ،  
ولا ينال مقصوده إلا بها ، ومن لم يراعها في ركوب السفينة غرق  
كن لم يركبها . وليت شعري ماوجه إخراج الرفضة البطلة وهذا  
المعترض أبناء سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه وعنهم وأبناء  
أبنائه وهم جرأ وإن كانوا علماء فضلاء من الذين حكموا عليهم  
بالعصمة ؟ وما وجه إخراج الرفضة لهم ممن يكون قوله حجة  
في الشريعة الفراء ؟ وما وجه عدم إيرادهم قول أحد منهم في  
كتبهم ؟ وما وجه عدم إعتدادهم بأقوالهم في الشرع ؟ وماوجه  
إخراج الرفضة والمعترض لهم عن الخلفاء الإثنى عشر الذين جاء  
إكرامهم في الأحاديث ؟ وماوجه حصرهم وحصره اثنا عشر خليفة

في الحديث في هؤلاء الأئمة الإثني عشر من أهل البيت المشهورين الذين أكثرهم من ولد سيدنا الحسين رضى الله تعالى عنهم وليس من أولاد سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنهم فيهم شق ولو واحداً ؟ وما وجه عدم تجوز الرافضة والمعتزلة أن يكون مهدي آخر للزمان من ولد الحسن رضى الله تعالى عنهم مع أن الأحاديث الصحيحة ناطقة بذلك ؟ ( ١ ) وما وجه قول الرافضة والمعتزلة بتخصيص معارضة قول واحد من الأئمة الإثني عشر رحمه الله بأحاديث الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم وعليهم دون قول أى واحد من ولد

(١) قلت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج

السنة " :

" ان الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داؤد والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره . كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود : لو لم يبق من الدنيا الا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه رجل منى أو من أهل بيتى يواطى اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً . ورواه الترمذي وأبو داؤد من رواية أم سلمة . وأيضاً فيه : المهدي من عترتى من ولد فاطمة . ورواه أبو داؤد من طريق ابن مسعود وفيه : يملك الأرض سبع سنين ، ورواه عن علي رضى الله عنه أنه : نظر الى الحسن وقال : ان ابنى هذا سيد كما ساء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسيخرج مع صاحبه رجل يسمى باسم نبيكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق إلا الأرض قسطاً .

وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا مهدي الا عيسى بن مريم . وهذا الحديث ضعيف وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه ، وليس بما يعتمد عليه . ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي ، والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له : محمد بن خالد الجندی ، وهو ممن لا يعتج به . وليس هذا في "مسند الشافعي" . وقد قيل : ان الشافعي لم يسمعه من الجندی وان يونس لم يسمعه من الشافعي .

( الثاني ) أن الاثنا عشرية الذين ادعوا ان هذا هو مهديهم ، مهديهم اسمه محمد بن الحسن والمهدي المنتوص الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله ؛ ولهذا حذف طائفة لفظ "الاب" حتى لا يناقض ما كذبت ، وطائفة حرقته فقالت : جده الحسين وكتبته أبو عبد الله ، فمعناه محمد بن أبي عبد الله وجعلت الكنية اسماً ، ومن سلك هذا ابن طلحة في كتابه الذي ساء " غايه السؤل في مناقب الرسول " ومن له أدنى نظر يعرف أن هذا تحريف صحيح وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهل يفهم أحد من قوله :

”يواطى اسم اسمي واسم أبيه اسم أبي“ الا أن اسم أبيه عند الله ! وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته أبو عبد الله ؟ ثم أى تمييز يحصل له بهذا فكلم من ولد الحسين من اسمه محمد وكل هؤلاء يقال في أجدادهم محمد بن أبي عبد الله كما قيل في هذا . وكيف يعدل من يريد البيان الى من اسمه محمد بن الحسن فيقول : ” اسمه محمد بن عبد الله “ ويعنى بذلك أن جده أبو عبد الله ! وهذا كان تعريفه بأبيه محمد بن الحسن أو ابن أبي الحسن لأن جده على كنيته أبو الحسن أحسن من هذا وأبين لمن يريد الهدى والبيان ، وايضاً فإن المهدي المنتوع من ولد الحسن بن علي لا من ولد الحسين كما تقدم لفظ حديث على .

( الثالث ) أن طوائف ادعى كل منهم أن المهدي البشر به . مثل مهدي القرامطة الباطنية الذي أقام دعوتهم بالمغرب ، وهم من ولد ميمون القداح ، وادعوا أن ميمونا هذا من ولد محمد بن اساميل ، والى ذلك انتسب الاسماعيليه ، وهم ملاحدة في الباطن خارجون عن جميع الملل أكفر من الغالية كالنصيرية ، ومذهبهم مركب من مذهب المجوس والصابئة والفلاسفة مع اظهار التشيع ، وجدهم رجل يهودى كان ربيعاً لرجل مجوسى ، وقد كانت لهم دولة وأتباع . وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهتك أسرارهم مثل كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني والقاضى عبد الجبار الهمداني وكتاب الغزالي ونحوهم .

ومن ادعى أنه المهدي ابن التورمذى الذى خرج أيضاً بالمغرب ، وسمى أصحابه الموحدين ، وكان يقال له في خطبهم : الامام المعصوم والمهدي المعلوم الذى يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما

ملئت جوراً وظلماً . وهذا ادعى أنه من ولد الحسن دون الحسين ؛  
فانه لم يكن رافضياً وكان له من الخبرة بالحديث ما ادعى  
به دعوى تطابق الحديث . وقد علم بالاضطرار أنه ليس هو  
الذى ذكره النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل عدة آخرين  
ادعوا ذلك منهم من قبل ، ومنهم من ادعى ذلك فيه  
أصحابه وهؤلاء كثيرون لا يحصى عددهم الا الله . وربما  
حصل بأحدهم نفع لقوم وان حصل به ضرر لآخرين كما  
حصل بمهدى المغرب انتفع به طوائف وانضر به طوائف .  
وكان فيه ما يحمد وكان فيه ما يذم ، وبكل حال فهو وأمثاله  
خير من مهدى الرافضة الذى ليس له عين ولا اثر ، ولا  
يعرف له حسن ولا خير ، لم ينتفع به احد لا فى الدنيا  
ولا فى الدين ؛ بل حصل باعتقاد وجوده من الشر والفساد  
ما لا يحصىه الارب العباد . وأعرف فى زماننا غير واحد  
من المشايخ الذين فيهم زهد وعبادة يظن كل منهم أنه  
المهدى ، وربما يخاطب أحدهم بذلك مرات متعددة ، ويكون  
المخاطب له بذلك الشيطان وهو يظن أنه خطاب من قبل  
الله . ويكون أحدهم اسمه احمد بن ابراهيم فيقال له : محمد  
واحمد سواء وابراهيم الخليل هو جد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأبوك ابراهيم فقد واطا اسمك اسمه واسم أبيك  
اسم أبيه . ومع هذا فهؤلاء مع ما وقع لهم من الجبل  
والفلط كانوا خيراً من منتظر الرافضة ، ويحصل بهم من  
النفع ما لا يحصل بمنتظر الرافضة ولم يحصل بهم من  
الضرر ما حصل بمنتظر الرافضة بل ما حصل بمنتظر الرافضة  
من الضرر أكثر منه " ( ج - ١ ) ( ص ٢١١ و ٢١٢ ) .

محمد عبد الرشيد النعماني

الحسن رضي الله تعالى عنهم وعمله ؟ وما وجه حكم الرفضه بأنه لا يجوز أخذ العلم والدين إلا من الأئمة الإثني عشر دون ولد سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم ؟ ولعل وجه ذلك عندهم هو أنهم زعموا أنهم لو جوزوا ذلك انهدم بنيان قواعدهم أساسهم الباطل وغيرها من الأمور التي أخذوا وقالوا بها رجماً بالغيب .

قوله إن ثبت عندى تمسك أبي حنيفة نفسه في حكم

شرعى الخ (ص ٤٤٣)

قلت : أورد المعارض هنا لفظ " ثبت عندى " مصدراً " بلان " الموضوعه للشك وعدم القطع بشيء من الإثبات والنفي ، وعطفت قوله : " وصح عندى " عليه فهو مشكوك أيضاً كالمعطوف عليه وأضاف لفظ " التمسك إلى لفظ " أبى حنيفة " مؤكداً له " بنفسه " احترازاً عما تمسك به مقلدوه في كتبهم غير منسوب إليه صريحاً ، وما تمسك به مقلدوه فيها منسوباً إليه صريحاً ولم يثبت نسبة ذلك إليه عنده لفقدان السند المتصل الصحيح الواصل إليه . فنقول : ترجيح المعارض حديث أبى حنيفة على حديث غيره فيما لم يوجد له مثال عنده ومبناه على الأمرين المشكوكين عنده على ما هو ظاهر كلامه هنا . والأمر الثانى منها متيقن الانتفاء على ما ذكره في " دراساته " من قبل ، وحسن أدبه مع الإمام أبى حنيفة فيه من أعجب العجائب وأغرب الغرائب ، فلم يبق هذا الترجيح وهذا الأدب الحسن إلا تخالياً

لا واقعياً ، ولولا صدر هذا الترجيح وحسن الأدب من  
المعارض الذى عد نفسه من أهل الصدق والاخلاص لأبى حنيفة  
لعد من باب الإستهزاء ولتتهم ، ولزم منه دخوله فيمن دها  
عليه سيدنا عبد الله بن المبارك المستجاب الدعوة في أواخر كلامه  
المنظوم ، وقد سبق ذكره .

قوله وإذا نظرنا إلى أن الجرح مقدم على التعديل الخ  
( ص ٤٤٤ )

قلت : إذا كان جرح بعض رواة " للصحيحين " من الحفاظ  
الإثبات كأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم غير مقبول عند المعارض  
مع أن تلقى الأمة بالقبول في ذلك المجروح غير ثابت كما  
صرحوا به واعترف به المعارض أيضاً ، ومع أن الجرح مقدم على  
التعديل عند المعارض مطلقاً لمجرد جلالة شأن البخارى ومسلم  
رحمهما الله تعالى ، فلم يصر ذلك سبباً لإحجامه عن الحكم بصحة  
حديث ثبت فيه ذلك المجروح ، وعن الحكم بتقديم ذلك الحديث  
على جميع الأحاديث الصحيحة في غير " الصحيحين " ولو  
بشرط أحدهما فما بال المعارض لا يبدع مخيلة الإحجام  
في حديث الإمام ؟ ولا ينظر أن شأنه حاله على شأن البخارى  
سلم وغيرهما في جميع العلوم والحديث والزهد والمعرفة والكشف  
لإمام .

وأيضاً إن المعارض ترك مسألة رفع اليدين في كل رفع

وخفض أحاديث "الصحيحين" وغيرها متمسكاً بما في غيرها من الروايات التي ثبوتها بين بين محافظة على كشف ابن العربي وقوله لكونه عارفاً من عرفاء الله تعالى فما باله لا يدع تخيلة الإحجام والإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً ومعرفة من ابن العربي ؟

وأيضاً قد قال المعارض فيما قبل (إن العارفين ربما يحكمون بصحة حديث حكم حفاظ الحديث بوضعه ، وربما يحكمون بوضع حديث حكم حفاظ الحديث بصحته (١) فهل جهل المعارض أن الإمام أبا حنيفة من رؤساء العارفين الكاشفين وساداتهم أو أنكر الكشف والمعرفة فيه من العناد الظالم نعوذ بالله تعالى منه فقلوه: (وإذا نظرت إلى أن الجرح الخ) وقوله: (وبهذا التردد يرجح عليه معارضه الخ ص ٤٤٤) كلاهما فاسدان .

**قوله فشهدت بعلة في متن الحديث بنظر حاذق**  
( ص ٤٤٤ )

**قلت :** إمكان هذا لا يختص بأبي حنيفة فقط ، بل هذا الجواب ثابت في الإمام مالك وغيره من الأئمة الأعلام الأربعة وأصحاب "الصحيحين الستة" وابن العربي وابن حزم وغيرهم ، ألا ترى المتأخرين يضحكون أو يحسنون حديثاً ثبت عنهم تضعيفه ، أو ما بوضعه ويعدلون راوياً ثبت عن جميعهم أو واحد منهم تضعيفه مالا يخفى على من له خبرة بكتب رجال الحديث ؛ على أن حـ

الحافظ الثبت الناقد بالعلة لا يعادل حكم أبي حنيفة بالصحة أو الحسن وإن كان ضمناً ، كما أن حكم الحافظ الناقد الثبت في رواية " الصحيحين " أقوى متن أحاديثهما أو أحاديث واحد منهما بالعلة لا يعادل قولها وقول أحدهما في أحاديثهما وأحاديث واحد منهما ولو في المنتقد منها ، ولوقيل بالمساواة فيجب على كل مجتهد العمل بما أدى إليه اجتهاده فلا وجه للترك لما أنه من باب ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح . ولو أنصفت ما جعلت الإمام أدنى من البخاري ومسلم وابن العربي والشعراوي ومن ضاهاهم .

قوله فلا أنظر إلى هذه الصنعة راءاً عند عمل أهل الحجاز  
الخ ( ص ٤٤٥ )

قلت : هذا فرع القول بأن عمل أهل " المدينة " فقط إجماع معتبر وحجة معتد بها وهذا قول مالك فقط . وأما غيره من الأمة فلا يجعله أعلى من القياس الشرعي فقد وجدت في حجية القياس الشرعي وصحته دلائل من الكتاب والسنة ما لم يوجد مثلها أو شئ منها في حجية إجماع أهل " المدينة " فقط ، ولم يقل أحد بأن إجماع أهل الحجاز ولو كانوا أهل " مكة " المشرقة أو ساكنين فيها بينهما أقوى حوالياً إجماعهم إجماع معتبر وحجة معتد بها ، فلا طلاق لفظ " أهل الحجاز " وهنا في كلام المعارض لا يخلو عن نظر . هذا إذا أريد بأهل الحجاز ما ذكرنا . وأما إذا أراد به أن كل واحد من علماء " المدينة " وعلماء " مكة " وعلماء ما بينهما وعلماء ما حولها

لا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند ثبوت عمله ، أو أراد به أنى لا أنظر إليها عند ثبوت عمل أى واحد من علماء " المدينة " فقط فلم يثبت بدليل أن عمل كل واحد منهم أعظم شأنًا من قول أبى حنيفة وعمله . فما وجه ترك قوله وعمله ؟ وما أعجب حسن الظن بالإمام ، هذا ! فليس ههنا ترك قول أبى حنيفة إلا بغير دليل لاسيما إذا كان قول أبى حنيفة وقول كل واحد من علماء " الحجاز " أو " المدينة " على حد سواء فى اخراج المناط ومعانى الأحكام والتعدي .

وأما الآثار فإن كانت عن الصحابة واختلفت بأن جاء بعضها على وفق ما حكم به أبو حنيفة وبعضها على خلاف ما حكم به فلا وجه أيضاً لترك قوله إتباعاً لجرد الآثار المخالفة لما حكم به وإن كانت عنهم وانفقت على مخالفته ولم يدر أن إجماع الصحابة عليه ، فالإمام يرى من أن يحكم بقياسه فى مثل هذا ويترك آثارهم المتفقة لما قد أسلفنا من أن أبا حنيفة لا يجوز القياس فى مقابلة أقوال الصحابة . ومن ادعى وقوع ذلك فليأت بمثال يدل عليه ، ولن ينال إن شاء الله تعالى . وإن كانت عن التابعين وانفقت فعن الإمام روايتان لإحدهما وهى رواية فضيل بن عياض أن آثارهم كآثار الصحابة عنده ، وثابنتها أنهم رجال ، ونحن رجال وهى الرواية المشهورة المنصورة عنه ، وإن كانت عنهم واختلفت فلا يتبع على الإمام لأحد منهم ، وإنما يحكم بما أراه الله تعالى من الحكم .

وأما إذا وجد المرفوع الصحيح أو الحسن على خلاف ما ذهب

إليه الإمام وهو قياس مجرد ولم يوجد معه شهادة من السنة أصلاً  
ففي وجوب ترك مجرد قياس المذهب لاربية لأحد ، ولأن تجد مثل  
ذلك في مذهبه إن شاء الله تعالى .

وأما ترك مجرد القياس بالحديث الضعيف الغير المتناهي في  
الضعف ولم يتعدد طرقه فقول للبعض خلافاً للأكثر ومنهم أبو حنيفة  
وليس في ترك القياس المنقول عن الإمام بالحديث الضعيف حسن  
ظن إلى الإمام ، كيف ولم يثبت الحديث الضعيف عن الشارع  
المعصوم ! فترك قول المجتهد وقياسه الذي ثبت التمسك به بصحيح  
قول المعصوم الثابت عنه عند وجود شرائطه ، والتمسك بقول  
لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً مجموعها خروج عن  
حد الاعتدال ، وليس في ذلك من حسن الظن بالإمام القمقام  
شئ .

قوله من ارتكاب الإخراجات البعيدة والجدل المفرط على  
ما يشبه التشريع الجديد ( ص ٤٤٥ )

قلت : كلام المعارض هذا سوء أدب شديد إلى أبي حنيفة  
ومقلديه من الأولياء والمحدثين والعلماء والفقهاء الكاملين ، والمعارض  
وإن كان براعي كمال الاحتياط في الأدب إلى الإمام ظاهراً لكن  
كل إناء يترشح بمافيه ، وقلبه إناء يترشح بمافيه إذا جاءت الغلبة  
عليه ، وقد قال الشاعر

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقال نخاعة المحدثين الشافعي في "العقود" ( روى القاضي أبو القاسم بن كاس عن جعفر بن عون قال : قيل لمعمر : لم تركت رأي أصحابك وأخذت برأي أبي حنيفة؟ فقال : أنا فعلت ذلك لصحة رأيه فأتوا بأصح منه لأرغب عنه إليه . وروى الخطيب عن الحافظ الإمام معمر قال : ما أعرف رجلاً يحسن يتكلم في الفقه ويسعه أن يقيس ويشرح الفقه أحسن معرفة من أبي حنيفة ، ولا أشق على نفسه من أن يدخل في دين الله شيئاً من الشك من أبي حنيفة . وعن الفضيل بن عياض قال : كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهوراً بالورع . وعن عبد الله بن أبي جعفر الرازي قال : مارأيت أحداً أفقه من أبي حنيفة ولا رأيت أحداً أروع منه . وعن الحافظ الناقد يحيى بن معين : أنه مثل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال : نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى انتهى . وأمثال هذه الآثار كثيرة جداً ، وإذا وجدت الشهادات للكثرة التي نقلناها من قبل عن سادات أهل البيت وغيرهم في أبي حنيفة ووجدت شهادات هؤلاء الحفاظ الأنهات الأجلاء من المحدثين كيف يجوز لمثل المعترض ! أن يقول : "قد نسب ما يشبه التشريع الجديد والجسد المقرط إلى مثل الإمام أبي حنيفة" وما أجراه وما أصبره على ذلك ، ولا دليل له في ذلك إلا تخيلات رأيه المخترعة التي ليست لها أصل ولا مستند .

قوله بما بدا لي منه ذلك ترجيحه من غير مبالاة الخ (ص ٤٤٥).

قلت : جعل المعارض ترجيح نفسه حاكماً بصحة العمل على قول الإمام أبي حنيفة ، وترجيح نفسه قول غيره - ولو كان بخارجاً عن المذاهب الأربعة - مصححاً للعمل على قول ذلك الغير ، وترك قول المذاهب الأربعة ، ونصب نفسه حكماً عادلاً بين الأئمة الكرام من أعجب الأقوال ، مع أن ذلك الترجيح مجرد رأيه ، ويحرم تقليد رأى مثله فإن تقليد غير المجتهد حرام ، والعالم المجتهد في بعض المسائل إذا حكم برأيه أن ترجيح مثله وصلى إلى رتبة الكمال فحق جواز ترك قول مقلده المجتهد له بذلك ثبت الاختلاف بين العلماء ، فعلاًصوليون وأكثر المحدثين والفقهاء لم يجوزوا له ذلك أيضاً كالعالم والعالم الغير المجتهد ولو في مسألة واحدة ، وأقل المحدثين والفقهاء وجميع المعتزلة حكموا بحرمة التقليد عليه كما مر . ولا يحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة وغيرهم من المجتهدين إلى أن يقول بترجيحها مثل المعارض ، لاسيما والألوف المؤلفة من الأولياء العظام والمحدثين والفقهاء الفخام من قبل الإمام أبا حنيفة رجح قوله ، ومن قبل غيره من الأئمة الثلاثة رجح قوله أيضاً ، وإن يفلح قوم ولوا أمرهم مثل هذا المدعى المعارض في تقويم أقوال الإمام وأضرابه ، على أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع كما مر ، فترجيح المعارض ما دما في مثل هذا المقام يفضيه إلى خرق الإجماع الثابت نعوذ بالله تعالى منه

وعدم المبالاة بهذا الخروج من الإجماع أقبح وأشنع من عدم المبالاة بالأول إذ عدم المبالاة بالحكم الثابت بالإجماع كعدم المبالاة بحديثه صلى الله عليه وسلم ، ونعوذ بالله تعالى من كلا الشرين الضالعين .

وقال خاتمة المحدثين الشافعي في "العقود" (وروى عن أبي معاذ الفضل بن خالد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله ما تقول في الإمام أبي حنيفة ؟ فقال ذلك يحتاج إليه الناس ، وروى أبو القاسم النصري في "مناقبه" عن مسدد بن عبد الرحمن أنه كان "بمكة" فنام بين الركن والمقام فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما تقول في هذا الرجل الذي "بالكوفة" النعمان ابن ثابت آخذ من علمه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذ بعلمه واعمل بعمله فنعم الرجل هو ، فقمت من نومي فنادى منادى صلاة الصبح ، ولقد كنت والله أكره الناس للنعمان ، وأنا استغفر الله تعالى مما كان مني . وروى أيضاً عن صالح بن الحليل قال : رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام وعلى معه فجاء أبو حنيفة فقام على رضى الله تعالى عنه وأجلسه وبجله وأكرمه . وقال الإمام العلامة الحافظ ضياء الدين المقدسي سن الإمام أبي العباس المقدسي الحنبلي قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً في بيت الرضى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار قال : فجئت وقبلت رجله اليمنى - والله تعالى أعلم - ثم جلست وجلست بين يديه فقلت : يا رسول الله حدثني عن المذاهب ، فقال أ

المذاهب ثلاثة فوقع في نفسي أنه يخرج مذهب أبي حنيفة لتمسكه بالرأى فابتدأ فقال: أبو حنيفة والشافعي وأحمد ، ثم قال : ومالك أربعة أربعة مرتين ، فقلت : أيها خير فغالب ظني أنه قال مذهب أحمد ، ثم قال ألا أدلك على خير المذاهب وأسدها ثم جعل يمدح أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ) انتهى . وقال هروس العارفين عثمان بن علي في "كشف المحجوب" (إن معاذ الرازي رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أين أطلبك يا رسول الله ؟ قال عند فقهِ أبي حنيفة - وقال أيضاً فيه - : أراد أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس الخرقه وترك انفقهِ والتدريس فرأى النبي صلى الله عليه وسلم ففقهه عن ذلك ليقيم بمنصبه من إمامة المسلمين في الأحكام الشرعية) إنتهى كلامه . وقال العارف شعيب الحريفيش البجلي في "روضه الفائق" بسنده إلى أبي حنيفة أنه قال : رأيت في المنام كأنني نبشت قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فخرجت منه عظماً فطاحتها ، قال : فهالني هذه الرؤيا فدخات على ابن سيرين فقصصتها عليه فقال : إن صدقت رؤياك لتحين سنة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم . وقال أيضاً فيه : حدثنا يوسف بن الصباغ قال قال لي رجل : رأيت كان أها حنيفة ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك ابن سيرين ولم أخبره من الرجل - أي الذي ينبش - فقال : هذا يحكي سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى . ومثل هذه الرؤيا والتي قبلها في تهويلها وتعبيرها كمثل رؤيا رواها الخطيب التبريزي في

”مشكاة المصابيح“ والمحجب الطبري في ”دخائر العقبى“ (عن أم الفضل رضي الله تعالى عنها قالت : دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت : يا رسول الله رأيت حلياً منكراً الليلة قال : ما هو ؟ قلت : إنه شديد قال : وما هو ؟ قلت : رأيت كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجرى فقال : رأيت خيراً تلد فاطمة - رضي الله تعالى عنها - إن شاء الله غلاماً يكون في حجرك ، فولدت الحسين رضي الله تعالى عنه ) هذا لفظ ”المشكاة“ ولفظ ”الدخائر“ ( فولدت الحسن ) لكن أتم الطبري ههنا القصة . وزاد في ”المشكاة“ ( فقالت : فكان في حجرى كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ) إلى آخر الحديث . ومن تأمل في هذه المتاعمة المباركة والمكاشفات للتامة علم أن ما ذكره المعارض في هذه ”الدراسة“ من تركه قول الإمام أبي حنيفة لما لاح له غير واقع في موضعه . ولم ينبغ له أن يترك قول الإمام بخيالات نفسه ، وقد اعترف المعارض ههنا ( بأن ألوفاً من عرفاء ”السند“ و ”الهند“ و ”ما وراء النهر“ وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب غيره وصلوا إلى الله تعالى سبحانه بتعبدهم بفتنهم ) واعترف أيضاً ههنا ( بأن إبراهيم بن أدهم وفضيل بن عياض كانا يجلسان إلى أبي حنيفة ، وتلمذ عليه داود الطائى ص ٤٥٤ ) انتهى . فهل كان كشف المعارض أولى بالإعتناء من كشف هؤلاء الجبال في دين الله تعالى ؟ حتى ترك قول الإمام في كثير من المواضع من غير مبالاة ، وتمسك هؤلاء بأقواله

استمسك من استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، وهم من سادات  
 العرفاء والكاشفين ، وقد سبق من المعارض الاعتراف بأن :  
 (أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا) (١) فليس التزامهم  
 مذهب أبي حنيفة وتمسكهم باجتهاده في كل جزئي جزئي من الخطأ في  
 شيء ولو اجتهدوا ، فمن خطأ أقوال أبي حنيفة بمجرد رأيه فهو  
 في خطر عظيم . ولا تغفل ههنا عما ذكره المعارض نقلاً عن المجلد  
 العاشر من "جامع الأصول" من "فصل النون" فإنه ينفعك كثيراً ،  
 ويرد ما ذكره المعارض سابقاً رداً بليغاً .

وقد ذكر خاتمة المحدثين في "عقوده" جماعات من الحفاظ  
 حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ، ونقل عنهم أنهم أثنوا على الإمام  
 أبي حنيفة ثناء عظيماً حتى نقل (عن سلمة بن شبيب قال :  
 سمعت أحمد بن حنبل يقول : رأى الأوزاعي ورأى مالك ورأى أبي حنيفة  
 ورأى سفیان كله رأى ، وإنما الحجّة في الآثار) انتهى كلام  
 صاحب "العقود" وقد سبق الاعتراف من المعارض بأن (الجرح  
 في أبي حنيفة نفسه فهو محاب معارض باتفاق الأمة القريب من  
 إجماعها ص ٤٤٤) وقد سبق منا أيضاً نقل كلام الإمامين الكمالين  
 من سلاطين أهل البيت الأطهار الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق  
 ابنه رضي الله تعالى عنهما في تعظيم شأنه ، وكونه إماماً متبوعاً بحبي  
 سنة جدهما صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكونه من العرفاء الكمالين

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٦ و ٢٤٦ و ٢٦٦

الكاشفين ، فانحى تجريجه صدر عن صدر ، وثبت القول بتعديله قائماً بالقسط . فكيف يعارض قول النسائي في مقابلة قولهم ! فهو سهو ظاهر من النسائي إن لم يكن مدسوساً عليه كما أنه سهواً ظاهراً في تجريج بعض رواة "الصحيحين" عفا الله تعالى عنه . وم من سهو صدر عنه ورده الجهابذة النقاد الأثبات فيها رداً حسناً وهذا إن ثبت عليه منها كما لا يخفى على من تدرب في علوم رجال الحديث ، على أن جرح النسائي إن ثبت عنه جرح غير مفسر وهو غير مقبول عند أكثر المحققين ، وإن كان الجراح عادلاً لا سيما إذا كان المعدلون كثروا بحيث وصلوا إلى قرب الإجماع .

وكلام الإمام البخارى لا يصح أن يكون تفسيراً له لما أنه ليس فيه شئ مما يوجب التجريح والردالة فبقى جرح النسائي غير مفسر كما كان ؛ على أن الإمام البخارى والنسائي قد طعنا بمطاحن أيضاً . (١) فكما أنها محفوظون عنها تحقيقاً فكذلك الإمام أبو حنيفة .

(١) قلت : أما النسائي فنسب إلى التشيع وقد صرح بتشيعه الحافظ ابن تيمية في "منهاجه" (ج - ٤ ص ٩٩) وقد مر نص كلامه في هذا الباب . وقال الحافظ عز الدين محمد بن ابراهيم بن على ابن المرتضى الباقى في الجزء الرابع من كتابه "العواصم والقواصم" ونسخته الخطية محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الاعلام منهم الشوكاني وابنه - عند الكلام على الوهم

الثالث والثلاثين : (ان الحاكم والنسائي من أئمة الشيعة وأهل المعرفة التاسعة بالرجال) ١ هـ وقال أيضا : (النسائي من المشايير بالشيعة) ١ هـ وقال القاضي ابن خلكان في كتابه "وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان" ما نصه :

"قال محمد بن اسحاق الأصبهاني : سمعت مشائخنا بمصر يقولون : ان أبا عبد الرحمن فارق "مصر" في آخر عمره وخرج الى "دمشق" فسئل عن معاوية وما روى من فضائله فقال : أما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس تبي بفضل . وفي رواية أخرى : ما أعرف له فضيلة "الا لا أهيح الله بطنه" . وكان يتشيع فما زالوا يدفعون في حنبه حتى أخرجوه من المسجد . وفي رواية أخرى يدفعون في خصيته وداسوه ثم حمل الى الرملة فأت بها " ١ هـ .

وقال الحافظ الذهبي في كتابه سيران الاهتدال في لقه

الرجال

"احمده بن صالح أبو جعفر المصري الحافظ الثبت أحد الاعلام آذى النسائي نفسه بكلامه فيه ..... قال ابن عدى : إكان النسائي سئى الرأى فيه وأنكر عليه أحاديث فسمعت محمد بن هارون البرقى يقول : هذا الغراسانى يتكلم فى أحمد بن صالح لقه حضرت مجلس أحمد فطرده من مجلسه فعمله ذلك على أن تكلم فيه " ١ هـ .

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "هدى السارى مقدمه" فتح البارى :

"قال أبو جعفر العتيلي : كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء اليه وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجميع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه وما ضره ذلك شيئاً . وأحمد بن صالح امام نفسه ..... قال الغليل : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تعامل . وهو كما قاله " ١ هـ .

قلت : وكذلك كلام النسائي في الامام الاعظم تعامل مفرط عفا الله عنه ولقد آذى نفسه بكلامه فيه أكثر مما آذى نفسه بكلامه في أحمد بن صالح . ورحم الله الجميع .

واما البخاري فقال ابن أبي حاتم في "كتاب الجرح والتعديل" له ما نصه :

"محمد بن اسمعيل البخاري ابو عبد الله . قدم عليهم "الري" سنة مائتين وخمسين . روى عن عبدان المروزي وأبي همام الصلت بن محمد والقربان وابن أبي أويس ، سمع منه أبي وابوزرعة . ثم تركا حديثه عند ما كتب اليها محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم : أن لفظه بالقرآن مخلوق " هـ ( ج - ٣ القسم ٢ - ص ١٩١ ) .

وقال الملامه المحدث عبد الرؤف المناوى فى "فيض القدير الجامع الصغير".

"البخارى زين الامة واقتدار الامة" صاحب أصح الكتب بعد القرآن ، صاحب ذيل الفضل على مر الزمان الذى قال فيه امام الامة ابن خزيمة : ما تحت أديم السماء اعلم بالحديث منه . وقال بعضهم ، انه من آيات الله الذى ينشى على وجه الارض .

وقال الذهبي : "كان من أفراد العالم مع الدين والورع والثبات". هذه عبارته فى "الكشف" ومع ذلك غلب عليه الغضب من أهل السنة فقال فى "كتاب الضعفاء والمتروكين" : "ما سلم من الكلام لأجل مسئلة اللفظ تركه لأجلها الرازيان". هذه عبارته . واستغفر الله نسأل الله السلامة ونعوذ به من الخذلان . قال التاج السبكي : شيخنا الذهبى عنده على أهل السنة تحاسن مفرط ، وإذا وقع بأشعرى لا يبتى ولا يذر . فلا يجوز الاعتقاد عليه فى ذم أشعرى ولا شكر حنبلى " ١ هـ (ج - ١ من ٢٤ طبع مصر سنة ١٣٥٦ ) .

ولا يخفى أن البخارى ليس بأشعرى ولا حنبلى والذهبي انما هذه الكلمة على سبيل الاخبار على ما هو دأب المورخ لا لأجل لحن فى البخارى . كيف ! وقد قال الذهبى نفسه فى "ميزان

الاعتدال " في ترجمته على بن المهدي شيخ البخاري : ما له :

" على بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن الحافظ أحد الأعلام  
الاثبات وحافظ العصر ذكره العقيلي في "كتاب الضعفاء"  
فليس ما صنع ..... وقد تركه إبراهيم الحري  
وذلك ليلة إلى أحمد بن أبي دؤاد فقد كان محبا إليه ، وكذا  
استمع مسلم من الرواية عنه في "صحيحه" لهذا المعنى .  
كما استمع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد  
لاجل مسئلة اللفظ ..... ولو ترك حديث  
على وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم  
بن سعد وعفان وأبان العطار وأزهر السمان وهذين أسد وثابت  
البناني وجريز بن عبد الحميد لقلنا الباب وانقطع الخطاب .  
ولمات الآثار واستولت الزنادقة ، ولنخرج الدجال . فمالك  
عقل يا عقيلي ؟ أتدري فيمن تكلم ، وإنما تبعناك في ذكر  
هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم ، كأنك لا  
تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ؛ بل  
وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك فهذا مما  
لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتبهى أن تعرفني من هو الثقة  
الثبت الذي ما غلط ولا انفراد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة  
الحافظ إذا انفرد بأحد حديث كان أرفع له وأكمل لربته وأدلى  
على اعتناؤه بعلم الآثار وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ،

اللهم الا أن يتبين غلطه ووجهه في الشئ فيعرف ذلك .  
فانظر أول شئ الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار  
والصغار ما فيهم أحد الا وقد انفرد بسنه" فيقال له : هذا  
الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما  
ليس عند الآخر من العلم . وما الغرض هذا فان هذا مقرر  
على ما ينبغي في علم الحديث . وان تفرد الثقة المتفن يعد  
صحيحاً غريباً ، وان تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وان  
اكثر الراوى من الاحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو  
اسناداً يصيره متروك الحديث . ثم ما كل أحد فيه بدعة  
أوله هفوة أو ذنوب يلدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من  
شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطاء ؛ ولكن فائدة  
ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم  
أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يحرك أن غيرهم أرجح  
منهم وأوثق اذا عارضهم أو خالفهم ، فنز الأئمة بالعدل  
والورع " ١٠ .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " تهذيب التهذيب " في

ترجمته البخاري :

" قال مسلمة في " الصلة " : كان ثقة جليل القدر ،  
عالماً بالحديث ، وكان يقول بخلق القرآن لانكر ذلك عليه  
علماء خراسان ، فهرب ومات هو مستخف .....

..... قل مسلمہ : والف علی بن المدینی  
 ” کتاب العلل “ وكان ضنیاً به ، فتاب يوماً فی بعض ضیاعه ،  
 فجاء البخاری الی بعض بنیه ، وزاعبه بالمال علی أن یری  
 الکتاب يوماً واحداً ، فاعطاه له ، فدفعه الی النساخ ،  
 فکتبوه له ورده الیه ، فاما حضر علی تکلم بشئ ، فاجابه  
 البخاری بنص کلامه مراراً ، ففهم القضية واغم لذلك ، فلم  
 یزل مغموماً حتی مات بعد یسر واستغنی البخاری عنه  
 بذلک الکتاب ، وخرج الی خراسان ، ووضع کتابه ” الصحیح “  
 فعظم شأنه وعلا ذکره ، وهو اول من وضع فی الاسلام  
 کتاباً صحیحاً فصار الناس له تبعاً بعد ذلک .

قلت : انا اوردت کلام مسلمہ هذا لابین فسادہ ،  
 فمن ذلک اطلاقه بان البخاری کاذب یقول بخلق القرآن وهو  
 شئ لم یسبقه الیه أحد ، وقد قدمنا ما يدل علی بطلان  
 ذلک ، وأما القصة التي حکاها فیما يتعلق ” بالعلل لابن  
 المدینی “ فانها غفیه عن الرد لظهور فسادها ، وحسبک  
 انها بلا اسناد ، وأن البخاری لما مات علی کان مقیاً ببلادہ  
 وأن ” العلل “ لابن المدینی قد سمعها منه غیر واحد غیر  
 البخاری ، فلو کان ضنیاً بها لم یفرجها الی غیر ذلک من  
 وحوہ البطلان لهذه الاخلوقہ . والله الموفق “ ا هـ .

ولقد طعن بعض الحساد في الإمام الشافعي فقال : إنه من الشيعة  
(١) فأجابه الشافعي بقوله :

لو كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان إني رافض  
وقال آخر حين طعن بالنصب نهمة :

لو كان نصيباً حب صحب محمد فليشهد الثقلان إني ناصب  
ولقد طعن ابن العربي طعناً لا يوجد في غيره حتى إنه طعن فيه

(١) قلت : قال العلامة الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الهادي  
في المجلد الرابع من كتابه " المواسم والقواصم " عند الكلام على  
اليوم الثالث والثلاثين ما ألفظه :

" وحسبك أن يحيى بن معين وأبا عبيد روى الشيع عن  
الامام الشافعي ذكره الذهبي في ترجمته الشافعي من " النبلاء " .

وتال الحافظ الذهبي في جزء ألفه في " الرواة الثقات المتكلم فيهم  
بما لا يوجب ردهم " مترجماً للامام الشافعي ما نصه :

" وكذا قول احمد بن عبد الله في الامام أبي عبد الله :

هو ثقة صاحب رأى ليس عنده حديث ، وكان يتبع ، فكان

العجل يوم في الامام أبي عبد الله الشيع اقلوه

ان كان رفضاً حب آل محمد

فليشهد الثقلان إني رافض

وكذا تكلم فيه بعض أعدائه من كبار المالكية لموافقة

الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يدعوا بها كالعجم

سبع مائة من المحدثين والعارفين الكبراء ، (١) فإذا لا مواخذة بذلك كان الإمام بعدم المؤاخذه به أولى . ومن حسد مع الأئمة الأعلام فقد طعن في الدارين . وإذا كان قول النسائي إن ثبت عنه يطير عند هذه الأقوال المباركات حتى أنه يصير هباءً منثوراً ، فالحق أن الإنسان مشتق من النسيان . وكيف يجوز أن يكون قول النسائي معارضاً بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم - ولو في المنام -

بالجملة - والقنوت في الصبح والتختم باليمين . وهذا قلده وزع وتسرع الى الكلام في الامام ، فالشافعي رحمه الله أهدى شئ من التشيع ، كيف ! وهو اللائل فيما ثبت عنه : الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز . أفتسعى يقول هذا قط ؟ وقد صنف الخطيب العافق "مسألة" الاحتجاج بالشافعي " فشفى وكفى . يقول العجلي " ليس عنده حديث " قول من لا يدرى ما يقول في حق الامام أبي عبد الله ! وما عرفه العجلي ولا جالسه فالشافعي من جله " اصحاب الحديث " ( ص ٨ طبع مصر عام ١٣٢٤ ) .

(١) راجع الكتاب ( ج - ١ ص ٦٨ حتى ٧٠ ) ولقد أطال النفس ابن المؤلف ابراهيم في ترجمته ابن عربي حين افتتح الكلام على " الدراسة الخامسة " من كتابه " القسطاس المستقيم " واستوفى كلام الفريقين مادحيه وذاميه .

وقول سيدنا الباقر وسيدنا الصادق عليه وعاليهما الصلاة والسلام ! والإمام البخارى يرى عن تجربته بالكيفية . فليس قول النسائي هذا إلا كقول الدارقطنى وابن حبان : ( قال الدارقطنى قال أخبرنا ابن حبان فى كتابه " (١) ان على بن موسى الرضا يروى عن أبيه عجائب بهم ويخطئ ) انتهى ما ذكره الحافظ الذهبى فى " ميزانه " عن الدارقطنى (٢) وكقول الحافظ العقيل فى سندهنا موسى الكاظم الرضى أن : ( حديثه غير محفوظ - يعنى فى الإيمان - ) انتهى

(١) كذا فى الاصل وفى النسخة المطبوعة من " الميزان " هكذا ( قال أبو الحسن الدارقطنى : ان ابن حبان فى كتابه قال )

(٢) قلت : قال الذهبى فى " ميزان الاعتدال " :

" على بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمى العلوى الرضا عن أبيه عن جده . قال ابن طاهر : يأتى عن أبيه بعجائب . قلت : انما الشان فى ثبوت السند اليه ، والا فالرجل قد كذب عليه ، ووضع عليه نسخة سائرها الكذب على جده جعفر الصادق ، فروى عنه أبو الصلت الهروى أحد المتهمين . ولعل بن مهدي القاضى عنه نسخة ولا بن أحمد عامر بن سليمان الطائى عنه نسخة كبيرة ، ولداؤد بن سليمان القزوينى عنه نسخة . مات سنة ثلاث ومائتين . قال أبو الحسن الدارقطنى : ان ابن حبان فى كتابه قال : على بن موسى الرضى روى عن أبيه عجائب بهم ويخطئ " ا هـ .

كلام الحافظ الذهبي في "الميزان" أيضاً (١) فكما يجب القطع  
برد قولهم في هذين الإمامين الرضيين رضي الله تعالى عنها كذلك

قلت : أخرج له ابن ماجه في الايمان من طريق أبي الصلت  
عبد السلام بن صالح الهروي ثنا علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر  
ابن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الايمان معرفة  
بالقلب وقول باللسان وعمل بالآركان . قال أبو الصلت : لو قرئ  
هذا الاسناد على مجنون لبرأه وأبو الصلت رافضى حيث متهم بوضع  
هذا الحديث ، وقد اشبعت الكلام على وضع هذا الحديث في كتابي  
الموسوم " ما تمس اليه الحاجة لمن بطالع سنن ابن ماجه " فليراجع .

(١) قلت : قال الذهبي في "الميزان" .

" ( موسى بن جعفر - ت ، ق - ) بن محمد بن علي العلوى

المساقب بالكاظم عن أبيه . قال ابن أبي حاتم : صدوق امام ،  
وقال أبوه أبو حاتم : ثقة امام .

قلت : روى عنه بنوه علي الرضا ، وإبراهيم واسماعيل ،  
وحسين ، وأخوه علي ، ومحمد . وإنما أوردته لأن العقيلي  
ذكره في كتابه ، وقال : حديثه غير محفوظ - يعنى في  
الايمان - قال : الحمل فيه على أبي الصلت الهروي .  
قلت : فإذا كان فيه الحمل على أبي الصلت فما ذنب موسى  
تذكره ..... وقد كان موسى من أجواد  
الحكام ، ومن عباد الاتقياء ، وله مشهد معروف ببغداد .

## يجب رد قول النسائي في الإمام أبي حنيفة (١) .

مات سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وله خمس وخمسون سنة .  
وحديثه قليل جداً " ١ هـ .

(١) قلت : وعندى أن النسائي قد رجع عما قاله في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه رحمه الله قد أخرج حديثه في " صحيحه " واحتج به ، ولعل ذلك حينما لقي الطحاوي بمصر وحالسه . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته الإمام أبي حنيفة من كتابه " تهذيب التهذيب " .

" وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال " ليس على من أتى بهيمة حد " قلت : وفي روايه أبي علي الاسيوطي والمنقارية عن النسائي قال حدثنا علي ابن حجر ثنا عيسى - هو ابن بونس - عن النعمان عن عاصم ، فذكره ولم ينسب النعمان ، وفي روايه ابن الأحمر " يعني أبا حنيفة " أو رده عقيب حديث الدراوردي عن عمر وعن هكرمه عن ابن عباس مرفوعاً : " من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به " الحديث . وليس هذا الحديث في روايه حمزة وابن السني ولا ابن حيوة عن النسائي ، وقد تابع النعمان عليه عن عاصم سفيان الثوري " ١ هـ .

قلت : وهذا الحديث مما فات عن الحافظ الزبيدي فام يذكره في " عقود الجواهر المنيغة " في أدله مذهب الإمام أبي حنيفة فيما

وأما قول الإمام البخارى (سكتوا عن رأيه وحديثه) فعناته أنهم لم يجرحوا في رأيه وحديثه ليس إلا . (١) فإن ما ذكر خاتمة المحدثين في "عقوده" وغيره في مصنفاتهم صريح في أنهم قبلوا حديثه ورأيه . فحكم البخارى بالسكوت يجب أن يحمل على هذا المحمل الذى ذكرناه حتى لا يلزم الكذب الصريح في كلامه .

وافق فيها الائمة الستة أو بعضهم " مع أن هذا فرد حديث رواه النسائي عن الامام نفسه وليس له في الكتب الستة سوى هذا الحديث . وهذا كما فعل بالحارث الاعور حيث قال في حقه في "كتاب الضعفاء" له "ليس بالقوى" ثم أخرج حديثه في "سننه" فقال الحافظان الذهبي في "الميزان" وابن حجر في "التهذيب" ما نصه :

"وحديث الحارث في "السنن الأربعة" والنسائي مع

تبعته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره " ١ هـ .

قلت : وليس للحارث عند النسائي سوى حديثين .

(١) قلت : وهذا التوجيه من المصنف اسما صدر لانه لم

يطلع على أن مراد البخارى بهذه الكلمة ما ذا ؟ وقد قال الحافظ

ابن كثير في كتابه "الباعث الحثيث الى معرفة علوم الحديث"

ما لفظه :

"وتم اصطلاحات لاشخاص ينبغي الوقوف عليها

من ذلك أن البخارى اذا قال فى الرجل : "سكنوا عنه" أو "فيه نظر" فانه يكون فى أدنى المنازل وأردأها غنده ، ولكنه لطيف العبارة فى التجريح ، فليعلم ذلك " ا ٥ ( ص ٣٤ طبع مكة المكرمة ) .

وقال الحافظ السيوطى فى " تدريب الراوى " :  
 " البخارى يطلق : " فيه نظر " و " سكنوا عنه " فيمن تركوا حديثه " ا ٥ ( ص ١٢٧ ) .

قلت : ومن طالع ما أورده البخارى فى ترجمته ابن حنيفة - رضى الله عنه من تصانيفه "كتواريخه الثلاثة" وكتابه فى " الضعفاء والتروكين " وتامل فيما يعرض به عليه فى كتابه " الجامع " وجزئيه فى " القراءة " و " رفع اليدين " قضى العجب من شدة تعصبه وقرط تحمله على الامام ابن حنيفة - رضى الله عنه ! والله يغفر له ويسامحه . قال حافظ العصر الامام العلامة - محمد أنور شاه الكشميرى فى " بسط اليدين لنيل الفردين " :

" لم ينقل البخارى فى " تاريخه " من مناقب ابن حنيفة - شيئاً ، فكأنه لم يجمع منها شيئاً اذا كان هنا مناقب ومثالب عندهم " ا ٥ .

وقال الحافظ ابن رشيد :

" والبخارى كثير المخالفة للحنفيه " ا ٥ .

نقله سيد الحفاظ المتأخرين مرتضى الزبيدى فى كتابه " اتحاک

السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين " ( ج - ٤ ص ٩٤ )

وقد سرت كلمه الامام الحافظ الزيلعي في حق البخاري عند كلامنا على الدارقطني (ص ٢٩٦) والزيلعي كثير الانصاف باقرار الخصوم وكذلك سبق منا نقل ما قاله الحافظ السخاوي في كتابه "الاعلان بالتويخ" في باب البخاري وزملائه في ما كتبنا على الخطيب البغدادي (ص ٢٩٨) ولقد أصاب صاحب "الدراسات" فيما أجاب به عن جرحه على أبي حنيفة رضي الله عنه . ولو كان في قول البخاري هذا أدنى شائبه من الصحة لما تصدى بالرد عليه والتعريض له في كتابه "الجامع" وغيره من تصانيفه ، فان كل من له أدنى لب يعلم علماً يقيناً أن الاشتغال بالرد على من سكتوا عن رأيه وعن حديثه لا يجدي شيئاً فضلاً أن يكون مثل البخاري وقد تفرد رحمه الله من بين الائمة الستة في قوله هذا فان مسلماً وابن ماجه رحمهما الله لم يحفظ عنها في الكلام عليه شئ ، وأما الترمذي رحمه الله فقد روى في "كتب الرجال" من "الجامع الكبير" له :

"حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى العفاني قال سمعت أبا حنيفة يقول ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي"

"ولا افضل من عطاء بن أبي رباح" (ج - ٢ ص ٣٣٣ طبع مصر سنة ١٢٩٣) .

ووقع في "الجواهر المضية" في ذكر السند هكذا : (حدثنا محمود بن غيلان عن جرير عن يحيى العفاني) وكذا نقله على القاري في "شرح على مسند أبي حنيفة للحصكفي" (ص ١٣) وهو خطأ والصحيح ما وقع في المطبوعه ، ونقل الترمذي هذا يدل على أن أبا حنيفة

عنده من أئمة الجرح والتعديل حيث قبل قوله في هذا الباب .  
والنسائي رحمه الله وإن ذكر الامام في "كتاب الضعفاء" لكنه  
مع تعنته في الرجال وتشديده الى الغايه - بحيث يقول الحافظ  
سعد بن علي فيه : أن له شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري  
ومسلم - وتجنبه اخراج حديث جماعه من رجال "الصحيحين"  
فضلاً ان يكونوا من رجال أبي داؤد والترمذي كما صرح به الحافظ  
ابن حجر في "نكتته على ابن الصلاح" - روى عنه حديثاً في  
"سننه" التي هي أصح السنن بعد "الصحيحين" عند أئمة هذا  
الشان واحتج به وقوى أمره وقد نقل عنه تلميذه محمد بن معاوية  
الاحمر الراوي عنه كتابه أنه قال : "كتاب السنن كله صحيح"  
اه وهذا يدل على أنه رجع عن تضعيفه وأدخل حديثه في الصحيح  
ولا يضرنا عدم اخراجه في "المجتبى" فانه اختصار ابن السني تلميذه  
دون النسائي صرح به الحافظ الذهبي في ترجمته النسائي من كتابه  
"النبلاء" والمعدود في الصحاح "كتاب النسائي" دون "اختصار  
ابن السني" وبه صرح الحافظان ابن الملقن والمزي ، وهو المراد  
بقول المحدثين عند الاطلاق : "رواه النسائي" وهو الذي يخرجون  
عليه الاطراف والرجال ، واما الامام أبو داؤد فهو من أحسنهم ثناء  
عليه رحمه الله فقد روى الحافظ ابن عبد البر في "الانتقاء" :

"حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله

قال أنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف  
بأبن داسه قال : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق

السجستاني رحمه الله يقول : رحمه الله . مالكاً كان اماماً .  
 رحم الله الشافعي كان اماماً . رحمه الله أبا حنيفة كان اماماً .  
 ١ هـ ( ص ٣٢ ) .

ثم هؤلاء مشايخ البخاري الثلاثة أحمد بن حنبل ويحيى  
 بن معين وعلي بن المديني يؤثقونه ويشنون عليه خيراً وفيهم يقول  
 البخاري في " جزء رفع اليدين " :  
 " هؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم " ( ص ٥

و ١٦ طبع لاهور سنة ١٣٥٩ )

فوالله ما درى البخاري قدر الامام ومن أين يعرفه وهو لم  
 يطلع على دقة مداركه كما لم يعرف شيخه ابن معين قدر الامام  
 الشافعي ومن جهل شيئاً عاداه . وبالجمله هذه هفوة بدت منه  
 رحمه الله لخفاء مدارك الامام عليه فينبغي أن يضرب بها عرض  
 الحائط . وقد قال البخاري نفسه في " جزء القراءة خلف الامام "  
 مالفظه :

" ولم ينبج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم  
 تدعو ما يذكر عن ابراهيم من كلامه في الشعبي وكلام  
 الشعبي في عكرمه وفي من كان قبلهم ، ولم يلتفت أهل العلم  
 في هذا النحو الا ببيان وحجه ولم يسقط عدالتهم الا  
 ببرهان ثابت وحجه والكلام في هذا كثير " ١ هـ ( ص ٣٨  
 طبع لاهور سنة ١٣٦٠ .

قلت : فابو حنيفة . رضى الله عنه أسوة غيره من العلماء فلم

ينج من كلام بعض الناس فيه ولا يقبل كلام من تكلم فيه من غير برهان وحجة". وقد عقد حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي فى كتابه "جامع بيان العلم وأهله وما ينبغى فى روايته وحمله" باباً فى "حكم قول العلماء بعضهم فى بعض" وأطال فيه ونحن ننقل لك من سياقه ما يحسن إيرادها هنا. قال رحمه الله :

"هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس ، وضلت به نأبته جاهله لا تدرك ما عليها فى ذلك . والصحيح فى هذا الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت فى العلم أمانته ، وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه الى قول أحد الا أن يأتى فى جرحته بينه عادله تصح بها جرحته على طريق الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعائنه لذلك بما يوجب قوله من جهه الفقه والنظر . وأما من لم تثبت أمانته ، ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد فى قبول ما جاء به على حسب ما يؤدى النظر اليه . والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين اماماً فى الدين قول أحد من الطاعنين أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم فى بعض كلام كثير فى حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم ، ومنه على جهه التأويل مما لا يلزم القول فيه

ما قاله القائل فيه . وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف  
تأويلًا واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شئ منه دون برهان  
ولا حجة - توجيه .....  
..... وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى عليه وسلم  
وجله العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا ولكن  
أهل الفهم والعلم والميز لا يلتفتون إلى ذلك لأنهم بشر  
يغضبون ويبرضون ، والقول في الرضا غير القول في الغضب  
ولقد أحسن القائل :

لا يعرف الحلم إلا ساعة الغضب

..... وقد كان ابن معين - عفا الله عنه -  
يطلق في أعراض النقاة الائمة لسانه بأشياء أنكرت عليه :  
منها قوله : عبد الملك بن مروان أبخر الفم ، وكان رجل  
سوء . ومنها قوله : كان أبو عثمان النهدي شرطياً . ومنها  
قوله في الزهري : أنه ولي الخراج لبعض بني أمية ، وأنه  
قد مر مرة مالا فاتهم به غلاماً له فضربه فمات من ضربه .  
وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره  
لأنه لا يليق بمثله . ومنها قوله في الاوزاعي : أنه من  
الجند ولا كرامته . وقال : حديث الاوزاعي عن الزهري  
ويحيى بن أبي كثير ليس بثبت . ومنها قوله في طاؤس : أنه  
كان شيعياً . ذكر ذلك كله الأزدى محمد بن الحسين الموصلي  
الحافظ في الاخبار التي في آخر كتابه في " الضعفاء "

عن الغلابي عن ابن معين . وقد رواه مفترقاً جماعته عن ابن معين منهم عباس الدوري وغيره .

وبما نقم على ابن معين وعيب به أيضاً قوله في الشافعي : أنه ليس بثقة . وقيل لأحمد بن حنبل : ان يحيى بن معين يتكلم في الشافعي فقال أحمد : ومن أين يعرف يحيى الشافعي ، هو لا يعرف الشافعي ، ولا يقول ما يقول الشافعي أو نحو هذا . ومن جهل شيئاً عاداه . قال أبو عمر : صدق أحمد بن حنبل رحمه الله أن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعي . وقد حكى عن ابن معين أنه : سئل عن مسئلة من التيمم فلم يعرفها . ولقد أحسن أكرم بن صيفي في قوله : ويل لعالم أهر من جاهله . من جهل شيئاً عاداه . ومن أحب شيئاً استعبده . حدثنا عبد الوارث ابن سفيان قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا ابن زهير قال : سئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها ، فقال : سل عن هذا أهل العلم وقد كان عبد الله الأمير بن عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول : ان ابن وضاح كذب على ابن معين في حكايته عنه أنه : سأل عن الشافعي فقال : ليس بثقة . وزعم عبد الله : أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه : سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : هو ثقة . قال : وكان ابن وضاح يقول : ليس بثقة ، فكان عبد الله الأمير يحمل

على ابن وضاح في ذلك . وكان خالد بن سعد يقول : إنما سألته ابن وضاح عن ابراهيم بن محمد الشافعي ولم يسأله عن محمد بن ادريس الشافعي الفقيه . وهذا كله عندى تخرص وتكلم على الهوى ، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاء احمد بن حنبل وقال له : لم تر عيناك قط مثل الشافعي .

وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه جفاء وخشونة كرهت ذكره ، وهو مشهور عنه قاله انكاراً منه لقول مالك في حديث "البيمين بالخيار" . وكان ابراهيم بن سعد يتكلم فيه ويدعو عليه ، وتكلم في مالك أيضاً في ما ذكره الساجي في "كتاب الطل" : عبد العزيز ابن أبي سلمة ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وابن اسحاق ، وابن أبي يحيى ، وابن أبي الزناد وعابوا أشياء من مذهبه . وتكلم فيه غيرهم لتركه الرواية عن سعد بن ابراهيم وروايته عن داود بن الحصين وثور بن زيد ، وتحامل عليه الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه حسداً لموضع امامته . وعابه قوم في انكاره المسح على الخفين في العضر والسفر ، وفي كلامه في علي وعثمان ، وفي نفيه باتيان النساء في الاعجاز ، وفي قعوده عن مشاهدة العجاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونسبوه بذلك الى ما لا يحسن ذكره . وقد يرا الله عز وجل مالكا عما قالوه ،

وكان ان شاء الله عند الله وجيها .

وما مثل من تكلم في مالک والشافعي ونظرائها من  
الائمة الا كما قال الاعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهنتها فام يضرها وأوهى قرنها الوعل  
أو كما قال الحسين بن حميد :

يا ناطح الجبل العالى ليكلمه اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل  
وكلام أبى الزناد في ربيعة هو من هذا الباب ايضاً . ولقد  
أحسن أبو العتاهية حيث يقول :

ومن ذا الذى ينبو من الناس سالماً وللناس قال بالظنون وقيل  
وهذا خير من قول القائل :

وما اعتذارك من شئى اذا قيل

فقد رأينا البغي والحسد قديما ألا ترى الى قول الكوفي  
في سعد بن أبى وقاص أنه : لا يعدل في الرعية ، ولا يغزو  
في السرية ، ولا يقسم بالسوية . وسعد بدرى ، واحد العشرة  
المشهد لهم بالجنة ، واحد الستة الذى جعل عمر بن  
الخطاب الشورى فيهم . وقال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو عنهم راض . وروى أن موسى صلى الله عليه وسلم قال :  
يارب اقطع عني ألـمن بنى اسرائيل فأوحى الله اليه يا موسى  
لم أقطعها من نفسي فكيف أقطعها عنك !

قال أبو عمر: والله لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم فلم يقتنموا يذم العامة دون الخاصة، ولا يذم الجهال دون العلماء. وهذا كله يحمل الجهل والحسد. قيل لابن المبارك: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فأنشد بيت ابن الرقيات:

حسدوك أن راوك فضلك اللسسه بما فضات به النجباء  
وقيل لأبي عاصم النبيل: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فقال:  
هو كما قال نصيب:

سلمت وهل حي على الناس يسلم

وقال أبو الأسود الدؤلي:

حسدوا الفتى اذ لم يتالوا سعيه فالتاس أعداء له وخصوم  
فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأئبات بعضهم  
في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان  
الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضللاً  
بعيداً. وخسر خسرانا مبيتاً. وكذلك إن قبل في سعيد  
بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي، والنخعي، وأهل  
الحجاز، وأهل مكة، وأهل الكوفة، وأهل الشام على  
الجملة. وفي مالك، والشافعي، وماتر من ذكرنا في هذا  
الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن  
يفعل إن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا  
في: أن لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته،

وسلم من الكبائر ، ولزم المروعة والعتاون ، وكان خيره غالباً ، وشره أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به . فهذا هو الحق الذى لا يصح غيره ان شاء الله . قال أبو العتاهية :

بكى شجوه الاسلام من علمائه      فما اكثرثوا لما رأوا من بكائه  
فأكثرهم مستقبح لصواب من      يخالفه مستحسن لخطائه  
فأبهم المرجو فينا لدينه      وأبهم الموثوق فينا برأيه

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا . وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا لسيرهم وأخبارهم ، فمن قرأ فضائل مالك ، وفضائل الشافعى ، وفضائل أبى حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين ، وعنى بها ووقف على كريم سيرهم وهداهم كان ذلك له عملاً زاكياً - نفعا الله بحب جميعهم - قال الثورى رحمه الله : "عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة" . ومن لم يحفظ من أخبارهم الا ما بدر من بعضهم فى بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعى بفضائلهم حرم التوفيق ، ودخل فى الغيبة ، وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد افتتحنا هذا الباب بقوله صلى الله عليه وسلم : "دب اليكم داء الائم قبلكم الحسد والبغضاء"

وفى ذلك كفاية . . . . . ومن صحبه التوفيق  
أغناه من الحكمة يسيرها ، ومن المواعظ قليلها اذا فهم  
واستعمل ما علم . وما توفيقى الا بالله ، وهو حسبي ونعم  
الوكيل . وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال : حدثنا  
ابن دحمون قال : سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول :  
سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني يقول : رحم  
الله مالكا كان اماماً . رحم الله الشافعى كان اماماً . رحم الله  
أبا حنيفة كان اماماً “ ا هـ ( ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣ )

قلت وصنع البخارى مع الامام أبى حنيفة يشبه صنيعه مع  
الامام جعفر الصادق وأويس القرنى الزاهد العابد ، قال الحافظ الذهبى  
فى ” ميزان الاعتدال “ :

” ( جعفر بن محمد صح م ) بن على بن الحسين الهاشمى  
أبو عبد الله أحد الأئمة الأعلام بر صادق كبير الشأن لم  
يحتج به البخارى . . . . . وروى عباس عن يحيى  
قال : جعفر ثقة مأمون . وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل  
عن مثله “ ا هـ .

وقال فى ” ترجمه جعفر الصادق من كتابه ” تذكرة الحفاظ “  
ما نصه :

” لم يحتج به البخارى واحتج به سائر الأئمة “ ا هـ  
وقال شيخ الذهبى الحافظ ابن تيمية فى ” منهاج السند “ :

وليس في كلام البخاري ما يدل على الحصر على أمر علمي ورأى يبدو للعالم في العقائد ظنه بدعة على خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة . وأما لفظ البخاري (أن أبا حنيفة كان مرجئاً) (١) فلا دلالة له على هذا . قال خاتمة المحدثين

” وقد امتزج البخاري في بعض حديثه - يعني

جعفر الصادق - لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له “ ا هـ .

وقال الذهبي في ” الميزان “ في ترجمته ” أويس القرن رضي الله

عنه :

” ولو أن البخاري ذكر أويساً في ” الضعفاء “

لما ذكرته أصلاً فإنه من أولياء الله الصادقين .....

قال ابن عدي : ولا يتهيأ أن يحكم عليه بالضعف بل هو ثقة صدوق “ ا هـ .

فكما لا يقبل قول البخاري فيها كذلك لا يقبل في حق الامام أبي حنيفة فإنه رضي الله عنه ليس دونها في الجلالة في الاسلام والعظمة في النفوس ، ورحم الله الجميع .

(١) قلت : قال الامام الاعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في

” رسالته الى عثمان البتي “ عالم أهل البصرة ما نصه :

” وأما ما ذكرت من اسم المرجئة فما ذنب قوم

تكلّموا بعدل وسأهم أهل البدع بهذا الاسم ؟ ولكنهم أهل العدل  
وأهل السنّة . وإنما هذا اسم سأهم به أهل شتان . ا هـ  
( ص ٣٧ و ٣٨ طبع مصر سنه ١٣٦٨ ) .

وقال العلامة - محمد زاهد الكوثري رحمه الله معلقاً على قوله :  
( من اسم المرجئه - ) :

” وعد من جعل مرتكب الكبيرة تعت مشيئة الله  
ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه بها من أهل الضلال  
لا يكون الا من المعتزلة - أو الخوارج أو من سار سيرهم  
وهو غير شاعر ، وقد روى ابن ابى العوام الحافظ عن ابراهيم  
ابن احمد بن سهل الترمذى عن القاسم بن غسان المروزي  
القاضى من أبيه عن محمد بن يعلى زنبور عن أبي حنيفة - ( ح )  
قال ابراهيم ثنا عبد الواحد بن أحمد الرازى بمكة - ثنا  
موسى بن سهل الرازى أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة :  
دخلت أنا وعلقمة - بن مرثد على عطاء بن أبى رباح فقلنا :  
له : يا أبا محمد ان بلادنا قوماً يكرهون أن يقولوا  
انا مؤمنون ثم قالوا : قال عطاء : ولم ذاك : قال  
يقولون : ان قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل  
الجنة ، فقال عطاء : فليقولوا نحن مؤمنون ولا يقولون  
نحن من أهل الجنة - فانه ليس من ملك مقرب ولا  
نبي مرسل الا والله عزوجل عليه الحجة - ان شاء عذبه  
وان شاء غفر له ثم قال عطاء : يا علقمة - ان أصحابك كانوا

يسمون أهل الجماعة حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي  
ساهم " المرجئة ". قال القاسم : قال أبي : وانما ساهم  
المرجئة فيما بلغنا أنه كلم رجلاً من أهل السنة فقال له :  
أيهم تنزل الكفار في الآخرة ؟ قال النار . قال : فأين  
تنزل المؤمنين ؟ قال : المؤمنون على ضربين : مؤمن برتقى  
فهو في الجنة . ومؤمن فاجر ردى فأمره إلى الله عزوجل  
ان شاء عذبه بذنوبه وان شاء غفر له بإيمانه . قال : فأين  
تنزله ؟ قال : لا أنزله ولكني أرجى أمره إلى الله عزوجل .  
فقال : فأنت مرجئ ؟ أ هـ .

فمن سمي أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق  
الخارجي الذي يرى تخليد مرتكب الكبيرة في النار " أ هـ  
( ص ٣٧ و ٣٨ )

وقال الامام الكوثري أيضاً فيما علقه على تلك " الرسالة " :  
" وقد عد المقلبي من غاطات الخواص : جعل المرجئ  
اسماً لمن قال : ان صاحب الكبيرة اذا لم يتب تحت  
المشيئة ، وصرف أحاديث ذم المرجئة إلى ذلك وإنما هم من  
قال : لاوعيد لأهل الصلاة فأخروهم عن الوعيد رأساً ،  
وأما الدخول تحت المشيئة فصرح الكتاب والسنة لفظاً  
ومعلوم تواتراً . ذكر ذلك في " الأبحاث " . فيكون أرجاء  
أبي حنيفة محض السنة ونيزه به على المعنى البدعي محض  
فريه " أ هـ ( ص ٣٤ )

وقال أيضاً في "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمته" إلى حنيفه من الأ' كاذب " :

"وأما قوله - يعني البخاري - في "تاريخه الكبير" :  
 "كان مرجحاً مكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه" فبيان لسبب  
 اعراض من اعرض عنه على أن ارجاءه هو محض السنه - رغم  
 تقولات جهله - النقلة - وخلافه انعياز الى الخوارج كما تجد  
 شرح ذلك في هذا الكتاب أوضح شرح فالمعرض عنه اما خارجي  
 يزكي مثل عمران بن حطان ، وحريز بن عثمان أو معتزلي  
 قائل بالمنزله - بين المنزلتين .

وادعاء السكوت عنه انما يصح ان اراه به مكوت  
 بعض اخبار النقلة - وليس ذلك بضائره بعد أن طبق فقهه  
 مشارق الارض وسفاريها بحيث لو سميت كتبه وكتب أصحابه  
 من الوجود لعاشت مسائله في كتب مخالفيه من طوائف  
 الفقهاء مدى الدهر - كما هي - رغم حاسديه ولو كان  
 مراده غير ذلك لكان سالكاً طريق المجازفه - متناسياً نشأته  
 في حلقه - أبي - حفص الكبير البخاري وكان مالتى من أهل  
 نيسابور وبخاري عقوبه - معنويه - له سامحه الله تعالى " ا هـ

(ص ٤٨)

وقال سيد الحفاظ المتأخرين محمد مرتضى الزبيدي في مقدمه -  
 كتابه "عقود الجواهر المنيفه" :

"وأما نسبه - الارجاء اليه فغير صحيح ، فان أصحاب

الامام كلهم . على خلاف رأى أصحاب الارزاء ، فلو كان أبو حنيفة - مرجئاً ، لكان أصحابه على رأيه ، وهم الان موجودون على خلاف ذلك . واذا اجمع الناس على أمر وخالفهم واحد أو اثنان لم يلتفت الى قوله ولم يصدق فى دعواه حتى أن الصلاة عند أبي حنيفة - خلف المرجئة - لا يجوز .

ومن اجمع الائمة - على أنه أحد الائمة - الاربعة - المجمع عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه الا بعض المحدثين . وقد روى عن حاد بن زيد يقول : سمعت أيوب - يعنى السخيتي - " وقته ذكر عنده أبو حنيفة - بنقص قال : يريدون أن يطفئوا نور الله بانفواهم ويأبى الله الا أن يتم نوره . وقد رأينا مذاهب جماعة - ممن تكلم فى أبي حنيفة - قد ذهبت واضمحلت ومذهب أبي حنيفة - باق الى يوم القيامة - ، وكلما قدم ازداد ثوراً وبركة - ، والناس الان مطبقون على أن أصحاب السنة - والجماعة - هم أهل المذاهب الاربعة - مثل أبي حنيفة - ومالك والشافعي واحمد وكل من تكلم فى مذهب أبي حنيفة - درس مذهبه حتى لا يعرف - ومذهب أبي حنيفة - باق ملء الارض شرقها وغربها واكثر الناس عليه " اهـ ( ص ١١ طبع القسطنطينية - سنة ١٣٠٩ ) .

وقال الامام الكوثري فى " التانيب " :

" كان فى زمن أبي حنيفة - وبمعه أناس صالحون يعتقدون

أن الايمان قول وعمل بزيه وينقص ، ويرمون بالارزاء من

يرى الايمان العقد والكلمه - مع انه الحق الصراح بالنظر الى حجج الشرع قال الله تعالى : ( ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الايمان ان تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره " أخرجه مسلم عن ابن عمر وعليه جمهور أهل السنه . وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقه المعتزله أو الخوارج حتماً ان كانوا يمدون خلاف اعتقادهم هذا بدعه وضلاله ، لأن الاخلال بعمل من الاممال - وهو ركن الايمان - يكون اخلاقاً بالايمان ، فيكون من أخل بعمل خارجاً عن الايمان اما داخلياً في الكفر كما يقوله الخوارج ، واما غير داخل فيه بل في منزله بين المنزلتين الكفر والايمان كما هو مذهب المعتزله ، وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين ، فاذا تبرؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفه وأصحابه وياقئ أممه هذا الشأن ، يبقى كلامهم متهاقناً غير مفهوم . وأما اذا عدوا العمل كمال الايمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتنازع لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل من كمال الايمان فحسب بل يعدونه ركناً منه أصلياً ونتيجه ذلك كما ترى .

ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أسراء المؤمنين في الحديث يتجح قائلاً اني لم أخرج في كتابي عن لا يرى

في "عقوده" (قال السيد السند في "شرح المواقف" (١) كان غسان المرجي يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء عن الإمام أبي حنيفة

أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن غلاة ونحوهم في كتابه وهو يدري أن الحديث القائل - بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص - غير ثابت عند النقاد . ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشال واليمين فماذا بعد ظهور العجبة ووضوح المسئلة ، على من يرى إرجاء العمل من أن يكون ركناً أصلياً للإيمان ؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء أهل السنة الذين يستكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة ، فأرجاء العمل من أن يكون من أركان الإيمان الأصلية هو السنة . وأما الإرجاء الذي يعد بدعة فهو قول من يقول : لا تضر مع الإيمان معصية . وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام . ولر لا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسئلة للزم اكفار جباهير المسلمين غير المعصومين لاخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الاوقات وفي ذلك الطامة الكبرى . ( ص ٤٤ و ٤٥ )

(١) قلت : قال السيد السند في "شرح المواقف" عند ذكر

فرق المرجئة ما نصه :

” (الفسانيه) أصحاب غسان الكوفي قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله وبما جاء من عند الله اجالا لا تفصيلا وهو يزيد ولا ينقص ، وذلك الاجال مثل أن يقول : قد فرض الله الحج ولا أدري أين الكعبة ولعلها بغير مكة ، وبعث محمد ولا أدري هو الذي بالمدينة أم غيره ، وحرم الخنزير ولا أدري أهو هذه الشاة أم غيرها فان هذا القائل بهذه المقالات مؤمن ، ومتصودهم بما ذكره أن هذه الامور ليست داخله في حقيقته الايمان والا فلا شبهة في أن عاقلا لا يشك فيها . وغسان كان يحكيه - أي هذا القول - عن أبي حنيفة رحمه الله ويعد من المرجئه . وهو افتراء عليه قصد به ترويح مذهبه لموافقته رجل كبير مشهور ” ( الى آخر ما نقله المصنف من ” العقود ” ) .

وفي ” مقالات الاسلاميين ” المنسوب للأشعري ما نصه :

” وذكر أبو عثمان الأدمي : أنه اجتمع أبو حنيفة وعمر ابن أبي عثمان الشامي بمكة ، فسأله عمر فقال له : أخبرني عن زعم أن الله تعالى حرم أكل الخنزير غير أنه لا يدري لعل الخنزير الذي حرمه الله ليس هي هذه العين ، فقال : مؤمن ، فقال له عمر : فانه قد زعم أن الله قد فرض الحج الى الكعبة غير أنه لا يدري لعلها كعبة غير هذه مكانا ، فقال : هذا مؤمن ، قال : فان قال : أعلم أن الله



قبل ومن بعد مخلوق ، فلا يرى الصلاة ديناً “ ا هـ .  
 فأما رميته بالارجاء ونبرزه بأنه لا يرى الصلاة ديناً فقد  
 مضى الكلام عليه . وأما عزوه اليه : أنه يزعم أن الخنزير البرى  
 لا بأس به . فقد قال الحافظ العلامة أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم  
 الشهير بابن تيمية الحرائى الحنبلى فى كتابه ” منهاج السنة النبويه “  
 ما نصه :

” ان أبا حنيفة وان كان الناس خالفوه فى أشياء  
 وأنكروها عليه فلا يستريب أحد فى ظلمه وفهمه وعلمه ،  
 وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه ، وهى  
 كذب عليه قطعاً مثل مسئلة الخنزير البرى ونحوها “ ا هـ  
 ( ج - ١ ص ٢٥٩ ) .

وقال سيد الحفاظ المتأخرين العلامة محمد بن محمد الحسينى  
 الزبيدى الشهير بمرتضى فى كتابه ” اتحاف السادة المتقين “ .  
 ” كيف ! والائمة الكبار من معاصريه كمالك وسفيان  
 والشافعى وإمامه أحمد والاوزاعى وأبراهيم بن أدهم قد أثنوا  
 عليه ، وعلى معتقده ، وفقهه ، وورعه ، وخوفه ، وتضلعه  
 من علوم الشريعة ، واجتهاده ، وعبادته ، واحتياطه فى  
 أمور الدين ما هو مسطور فى الكتب المطولة ، ومما جرت مع  
 جهم بن صفوان فى أن : الايمان هو التصديق بالقلب  
 والاقرار باللسان - وكان جهم يكتفى بالتصديق - والزامة  
 اياه مشهور فى الكتب ، وقد حكى الكعبى فى مقالاته “

ومحمد بن شبيب عن أبي حنيفة في الإيمان كلاماً هو عنه  
برئ . وكذا اجتاعه بعمر بن عثمان الشمزي بمكة . وبنافارته  
في الإيمان من أكاذيب المعتزلة على أبي حنيفة لانكاره عليهم في  
أصول دياناتهم ، وجعلهم من أهل الأهواء حنفاً عليه وحسداً .  
وهو قد برأه الله من كل ذلك فتأمل . ١ هـ ( ج - ٢  
ص ٢٤٢ )

قلت : وأبو عثمان الآدمي مقدوح في عدالته ، وأما الشمزي  
فقال الحافظ السمعاني في "كتاب الأئساب" :

" ( الشمزي ) بالثين المعجمة المكسورة والميم المشددة المفتوحة

بعدها زاء . والمشهور بهذه النسبة عمرو بن أبي عثمان الشمزي  
رأس المعتزلة ، يروى عن عمرو بن عبيد وواحد بن عطاء .  
روى عنه إسماعيل بن إبراهيم العجلي " ١ هـ

وقاتل الله التعصب فإن للانقطاع ، وعدم الضبط ، وتهمه  
الكذب والجهاشة ، والبذعة ، والحسد والبغض ، والعصبية أحكامها  
في رد الخبر عند النقلة إلا إذا كان الخبر في مثالب أبي حنيفة  
الذي اتخذ شطر الأمة بل ثلثاها اماماً في دين الله تعالى على  
توالي القرون ، فهناك تقبل الأخبار كلها على علاتها ! فيقبل من  
كذاب مرجى ومفتري معتزلى . وهذا الشمزي تلميذ عمرو بن عبيد  
عابد شيوخ الاعتزال . وقد قبل قوله في هذا الباب مع أن شيخه  
لا يساوى فلسين بالنسبة إلى جلاله قدر الامام فضلاً عن تلميذه  
رأس المعتزلة . وقد قال الأجرى عن أبي داود : أبو حنيفة خير من

أنف مثل عمرو بن عبيد . ذكره الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " في ترجمه عمرو بن عبيد . وبطل من هذا ما ظن الوزير اليماني في " تنقيح الأنظار " من أن : عمرو بن عبيد ما كان في دون مرتبه أبي حنيفة في الحفظ والاتقان ١ هـ فهذا قول امام الناس في الحديث في المقارنه بينها . فإين الثرى من الثريا .  
وأما قوله في الرضاع : وهذا خلاف نص كلام الله عزوجل .  
١ هـ فقال الامام أبو بكر الجصاص - وهو مجتهد على ما صرح به الشيخ اسمعيل العمري في " تنوير العينين " - في كتاب " احكام القرآن " له :

" فان قال قائل : قوله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ) نص على أن الحولين تمام الرضاع ، فغير جائز أن يكون بعده رضاع .

تيل له : اطلاق لفظ الاتمام غير مانع من الزيادة عليه ، ألا ترى أن الله تعالى قد جعل مدة الحمل ستة أشهر في قوله : ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) وقوله تعالى : ( وفصاله في عامين ) فجعل مجموع الآيتين الحمل ستة أشهر ، ثم لم تمتنع الزيادة عليها ، فكذلك ذكر الحولين للرضاع غير مانع جواز الزيادة عليها . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من أدرك عرقه فقد تم حجه . ولم تمتنع زيادة القرض عليها .

وأيضاً فإن ذلك تقدير لما يلزم الالب من أجرة الرضاع ،  
 وأنه غير مجبر على أكثرمنها لاثباته الرضاع بتراضيهما بقوله  
 تعالى : ( فإن أرادا فصلاً عن تراض منها وتشاور فلا جناح  
 عليهما ) ويقول تعالى : ( وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا  
 جناح عليكم ) فلما ثبت الرضاع بعد الحولين دل ذلك على أن  
 حكم التحريم به غير مقصور عليهما .....  
 ..... وإيضاً لو كان الحولان هما مدة الرضاع  
 وبهما يقع الفصل لما قال تعالى : ( فإن أرادا فصلاً ) وهذا  
 القول يدل من وجهين على أن الحولين ليسا توقيتاً للفصال .  
 أحدهما : ذكره للفصال منكرآ في قوله تعالى ( فصلاً )  
 ولو كان الحولان فصلاً لقال : " الفصل " حتى يرجع  
 ذكر الفصل اليهما لأنه معهود مشار اليه فلما أطلق فيه  
 لفظ النكرة دل على أنه لم يرد به الحولين . " والوجه  
 الآخر " تعليقه الفصل بارادتها ، وما كان مقصوراً على وقت  
 محدود لا يعلق بالارادة والتراضى والتشاور وفي ذلك دليل  
 على ما ذكرنا " اهـ ( ج ١ - ص ٤٨٨ و ٤٨٩ طبع مصر  
 سنة ١٣٤٧ ) .

وأما قوله : " ويرى السيف على الامة " فالسيف الذى يراه  
 أبوحنيفة هو سيف الحق المصلت على أهل الباطل عند وجوب  
 التحاكم اليه . قال الامام أبو بكر الجصاص فى " أحكام القرآن " :  
 " وكان مذهبه مشهورآ فى قتال الظلمة وأئمة الجور ؛

ولذلك قال الأوزاعي : احتملنا أبو حنيفة على كل شيء حتى  
 جاءنا بالسيف - يعنى قتال الظلمة - فلم نحتمله . وكان من  
 قوله : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول  
 فان أم يؤمر له بالسيف على ما روى عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم . وسأله إبراهيم الصائغ - وكان من فقهاء أهل  
 خراسان ، ورواة الأخبار ، ونسألكم - عن الأمر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر ، فقال : هو فرض ، وحديثه بحديث عن  
 عكرمة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
 أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام  
 جائره فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل . فرجع إبراهيم  
 إلى مرو وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره ونهاه ،  
 وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حق ، فاحتله مراراً  
 ثم قتله . وقضيته في أمر زيد بن علي شهورة ، وفي حمله  
 المال إليه ، وقتياه الناس سراً في وجوب نصرته ، والقتال  
 معه . وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن .  
 وقال لا إله إلا الله الفزارى : حين قال له : لم أشرت على  
 أخى بالخروج مع إبراهيم حتى قتل ، قال : يخرج أخيك أحب  
 إلى من يخرجك ، وكان أبو اسحاق قد خرج إلى البصرة .  
 وهذا إنما أنكره عليه أعمار أصحاب الحديث الذين بهم فقد  
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على  
 أسور الاسلام " ٨١ ( ج ١ - ص ٨١ ) .

وأما قوله : " ويزعم أن أمر الله من قبل ومن بعد مخلوق " فجل مقدار أبي حنيفة في العلم والفهم أن يقول في الكلام النفسي أنه مخلوق كما جل مقداره أيضاً أن يقول في الحروف والأصوات والحروف المتخيلة في آدمته الحفاظ أنها غير مخلوقة . وهذا القرآن أمر ونهى وقد روى فيه البيهقي عن الإمام في كتابه " الأسماء والصفات " ما نصه :

" أخبرنا أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد أنا إسماعيل بن أحمد الجرجاني حدثنا عبد الملك بن محمد الفقيه ثنا سليمان بن الربيع بن هشام النهدي الكوفي قال سمعت العاصم بن أدریس يقول : سمعت محمد بن الحسن الفقيه يقول : من قال : القرآن مخلوق فلا تصل خلفه . وقرأت في كتاب أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق روايته عن القاسم بن أبي صالح الهمداني عن محمد بن أبي أيوب الرازي قال : سمعت محمد بن سابق يقول : سألت أبا يوسف فقلت : أكان أبو حنيفة يقول : القرآن مخلوق ؟ قال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله ، فقلت : أكان يرى رأى حهم ؟ فقال : معاذ الله ولا أنا أقوله . رواه ثقات .

و ( أنبأني ) أبو عبد الله الحافظ إجازة أنا أبو سعيد أحمد ابن يعقوب الثقفی ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي قال سمعت أبي يقول : سمعت أبا يوسف القاضي يقول : كلمت أبا حنيفة رحمه الله تعالى سنة جرداء في أن

القرآن مخلوق أم لا ؟ فاتفق رأيه ورأى على أن من قال  
القرآن مخلوق فهو كافر . قال أبو عبد الله : رواة هذا كلهم  
ثقات “ ( ص ٢٥٠ و ٢٥١ طبع مصر )

وقال الحافظ ابن تيمية في “كتاب الايمان” له ما لفظه :  
” ولكن من رحمه الله بعباده المسلمين أن الائمة الذين  
لهم في الائمة لسان صدق الائمة الاربعة وغيرهم كمالك  
والثوري والاوزاعي والليث بن سعد ، وكالشافعي واحمد واسحاق ،  
وأبي عبيد وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كانوا ينكرون على  
أهل الكلام من الجهمية : قولهم في القرآن والايمان وصفات  
الرب ، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف “ اهـ  
( ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع مصر منه ١٣٢٥ )

وهذا الامام أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخ البخاري وهو  
من أشد الناس عداوة لمن يقول بخلق كلام الله عز وجل يجعل  
أبا حنيفة ويحمله غاية التبجيل كما سينقله المؤلف عن “العقود”  
وقال العلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في “شرح مختصر  
الروضة” في أصول الحنابلة :

” واني والله لا أرى الا عصمة أبي حنيفة بما قالوه .  
وتزبيحه عما اليه نسبوه . وجمله القول فيه : أنه قطعاً لم  
يخالف السنة عناداً ، وإنما خالف فيما خالف اجتهاداً بحجج  
واضحة ودلائل صالحة لائمه ، وحججه بين أيدي الناس  
موجودة ، وقل أن ينتصف منها مخالفوه ، وله بتقدير الخطأ

وكذلك من بعده من المرجئية ، وهو افتراء عليه قصد غسان  
ترويح مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور . قال الآمدي ومع  
هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أبا حنيفة من مرجئة أهل السنة ،  
ولعل ذلك لأن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم  
في القدر مرجئاً (١) أو لأنه لما قال الإيمان هو التصديق ولا يزيد  
ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان ، وليس

---

أجر ، ويتقدير الاصابه أجراً . والطاعنون عليه اما حساد  
أو جاهلون بمواقع الاجتهاد ، وآخر ما صح عن الامام احمد  
رضي الله عنه احسان القول فيه ، والثناء عليه ذكره أبو الورد  
من أصعابنا في كتاب أصول الدين “ ١٥١ .

نقله الشيخ الكوثري في ” التانيب “ ( ص ١٤٤ ) وفيما  
أوردناه عبرة لمن اعتبر .

(١) كما أنهم كانوا يسمون كل من أثبت الصفات مجسماً مشبهاً  
فذكروا في عداد المشبهة بالكآ والشافعي واحمد وأصحابهم . قال  
العلامة أبو العباس بن تيمية في ” منهاج السنة “ :  
” فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نقاة الصفات يجعلون  
كل من أثبتها مجسماً مشبهاً . ومن هؤلاء من بعد من المجسمة  
والمشبهة من الائمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد  
وأصحابهم ، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب ” الزينة “  
وغيره لما ذكر طوائف المشبهة ، فقال : ومنهم طائفة يقال

كذلك إذ قد عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه ) انتهى كلام شارح "المواقف" وقال خاتمة المحدثين في "العقود" ( قال القاضي أبو القاسم بن كاس أنبأنا أبو بكر المروزي قال : سمعت أبا عبد الله أحد بن حنبل يقول : لم يصح عندنا أن أبا حنيفة قال : القرآن مخلوق فقلت : الحمد لله يا أبا عبد الله هو من العلم بمنزلة ! فقال : سبحان الله ! هو من العلم والورع والزهد وإيثار الدار الآخرة بمحل لا يدركه فيه أحد ، ولقد ضرب بالسياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل ، فرحمه الله عليه ورضوانه ) انتهى . وكلام البخاري في " صحيحه " في " كتاب الإيمان " يدل بظاهره على أن البخاري كان من أهل الاعتزال ، والتحقيق أنه يترك هذا الظاهر ، فيقال : إن للبخاري برئ من أهل الاعتزال ومذهبهم ، والأخذ بهذا الجزئي من مذهبهم ، فكذلك يقال في سيد كثير من أهل السنة والجماعة الإمام أبي حنيفة : أنه فهم من كلامه في بعض المواد من لم يطلع على التحقيق في معناه أنه من أهل الإرجاء ، والتحقيق أنه برئ منهم ومن مذهبهم ؛ بل هو سادات أهل السنة والجماعة ، والعرفاء الكاملين الكاشفين وكبرائهم رحمهم الله تعالى ؛ بل هو سيد كثير

---

لهم : " المالكية " يتسبون الى رجل يقال له مالك بن أنس .

ومنهم طائفة يقال لهم : " الشافعية " يتسبون الى رجل

يقال له الشافعي " ( ج ١ - ص ١٧٣ ) .

منهم - والإمام الهام فيهم - ومنهم الإمام البخاري وغيره من العرفاء والمحدثين والفقهاء وغيرهم .

وأما ما نقله المعارض عن " غنية الطالبين " عن الغوث الأعظم قدس الله سره فالظاهر أنه مدموس عليه من أعدائه الأشقياء (١) ولو سلمنا ثبوته عنه فقد عرف وروده في جماعة

(١) ولاريب أنه قدس في " الغنية " أشياء ليس منها .  
وكتب الشيخ العلامة ابن حجر المكي في " الفتاوى الحديثية " في  
الجواب عن سؤال سائل سأله عن عقائد الحنابلة في إثبات الجهة  
والجمية ما نصه :

" وإياك أن تغتر أيضاً بما وقع في " الغنية " لإمام  
العارفين وقطب الإسلام والمسلمين الأستاذ عبد القادر الجيلاني  
فانه دسه عليه فيها من سينتقم الله منه ، والا فهو يرى من  
ذلك " ٥١ ( ص ١٧٣ طبع مصر سنة ١٣٥٦ ) .

وهذا آخر ما أردنا كتابته من " التعليقات على ذب ذهابات  
الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات " و ( الله ) تعالى  
أسأل أن يجعل ما حررت خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله  
بفضله العيم وأن ينفع به المسلمين وأن يجعله ذخراً لي يوم  
الدين ، وأن يتجاوز عما فرط مني في الكلام في المناقشة مع  
الائمة الاعلام ، وأن يوفقني وأحبائي والمسلمين لما يحبه  
ويرضاه ، ولا حول ولا قوة الا بالله . سبحان ربك رب العزة عما

مخصوصة ممن تسمى وترسم بمذهب أبي حنيفة ، وكم من جماعات  
ممن ترسم بمذهبه أو بمذهب أى واحد من الأئمة المجتهدين ، وممن  
ادعى أنه من المحدثين أو أنه يعمل بالحديث فقط ويعمل به ، وممن  
ادعى أنه من العرفاء والأولياء وأظهر المنامات والمكاشفات  
والإلهامات - والله أعلم بصدقها - وممن ادعى أنه من مريدى  
الغوث الأعظم قدس الله سره أو الجشتية أو الشاذلية أو النقشبندية  
أو من مريدى ابن العربى أو الشعراوى أو غـبرهم لا يجوز

يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العلمين . وصلى الله  
على سيدنا محمد وبارك وسلم .

وكان فراغى من تحريره عشية يوم السبت لعشر خلون  
من شهر رجب سنة تسع وأربعين وثلاث مائة بعد الألف  
حين أقامتى بكراتشى حرسها الله تعالى وصالحه بكاه المسلمين  
بمنه وكرمه آمين .

وانا الفقير اليه تعالى

محمد عبد الرشيد بن محمد عبد الرحيم الجبورى  
مولداً ومنشأً ، والسندى نزيلًا ، والتعابى مذهباً  
خادم الحديث بالمدرسة العربية الإسلامية  
في جامع نيوتاؤن ، بكراتشى  
عفا الله عن ميثاته وغفر له ولوالديه  
ولجميع مشائخه ولقرابته

آمين

منا كنههم ومؤاكتهم لما ثبت فيهم من الأمور المانعة لجوازهما ،  
فليس شئ منه راجعاً إلى مذهب أبي حنيفة كما أن ما ذكرنا  
ليس شئ منه راجعاً إلى طرائقهم النييلة الشريفة ، فكلام الغوث  
الأعظم ليس راجعاً إلى مذهب المتجاسرين من أهل مذهب أبي حنيفة  
فقط ، بل إنما يرجع إلى المتجاسرين كلهم من أى مذهب كان ،  
وعلى أى طريقة كان ولو من الحنفية أو المترسمين بمذهب آخر  
من المذاهب المعبرة أو المتصوفة أو الذين يدعون العمل بالحديث .

قوله وإنما الغث والسمين فيمن ترسم بمذهبه (ص ٤٥٢

( ٤٥٣

قلت : كذلك من ترسم بالمذاهب الباقية وترسم بالتصوف  
وليس كذلك كالمعارض . وترسم باسم العمل بالحديث وهو ليس  
كذلك كالمعارض أيضاً ، على أن رؤيا مثل المعارض من هذا النوع  
ليس بشئ ، ولا بحجة ظنية ولا بحجة قطعية ولا مما تطمئن  
ليه القلوب . وأيضاً رؤيا مثله من هذا النوع يجوز أن يكون  
ضغاث الأحلام خيالاً شيطانياً وإضللاً من الشيطان . وأما مذهب  
لمعارض المجرد من البركات والبشارات ، الخالي عن متابعة السلف  
لأبرار أصحاب الكرامات من المفترعات المحدثات فهو ابتداع ،  
مذهب على حدة ، ومنشأ للشرور ومفسدة عظيمة ، ومحقق لكثير  
من الخبثات ، فإن فساد العالم فساد العالم من أبين المشهورات ،  
ومن ترسم بمذهبه الخاص الذى صفقه ما ذكرنا فهو ممن جمع

الغث والسمين حتماً .

قوله يجب حمله على أن الحصر عليه الخ (ص ٤٥٣)

قلت : معناه نفى الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل عن رجال ذلك المذهب كما أن سيدنا الغوث الأعظم وقطب الأقطاب الشيخ الجيلاني رضى الله تعالى عنه لما ولى على وجه الأرض نفى الولاية الكاملة عن رجال مذهبه وغير مذهبه في بلاده وفيما سواها ممن في عهده لا ممن كان قبله ، ولذا قال : - وهو على المنبر وقد حضر عنده سبعون أو ثمانون ألفاً من الناس - قدمي هذه على رقبة كل ولى لله تعالى على ما هو مفصل في كتب مناقبه رضى الله تعالى عنه .

ومن العجائب أن المعترض قد عبر عن الشيخ القطب الجيلاني رضى الله تعالى عنه في آخر "دراساته" بلفظ "الغوث الأعظم" رضى الله تعالى عنه وعن ابن العربي في أول "الدراسة الخامسة" بقوله (الشيخ الأكبر الأجل الوارث الأكمل قطب أقطاب الأمة قدسنا الله تعالى بجداول علومه القدسية الفائضة من بحره المحيط الذى لا ساحل له) مع ما ترى في كثير من مواضع شتى من "دراساته" من حسن أدبه معه وحسن تعبيره عنه فهل كان ابن العربي عند المعترض أعلى شأنًا وأفخم كعباً من قطب الأقطاب للذى قدمه على رقبة كل ولى لله تعالى وعلى رقبة ابن العربي ومن كان مثله ؟

فويله ولو قبل إن العارف بعد كما له لا ينسب الخ

(ص ٤٥٣)

ثالث : أكثر الأولياء الكرام والعرفاء العظام حتى سيدنا  
النبي الأعظم رضى الله تعالى عنه ينسبون إلى مذهب معين بعد  
كتابهم أيضاً ، فليس هذا انكاراً لليديهي البين بداهته . نعم  
قد تحققني أن بعض الأولياء ترك هذه المذاهب المعروفة والمذهب  
بما أعلمهم الله تعالى كالأقلين من أهل الحديث والفقهاء وهو مصدر  
يقول : " بأن الصوفي لا مذهب له " وإذا لا يستلزم أن يكون كل  
عرف كذلك كما أن ذلك لا يستلزم أن يكون كل محدث وكل فقيه  
كذلك . هذا هو الذى اعترف به المعارض فيما بعد بقوله :  
" من عرفاء السند والهند وما وراء النهر وغير ذلك مما لا  
عرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقه  
إمام أبي حنيفة ) انتهى .

وقال خاتمة المحدثين في " العقود " : ( ولقد جمع أبو عمر بن  
عبد الله جوامع من العلماء عابوا على مالك صاحب المذهب  
بأشياء في مذهبه ، وعلى الشافعي . ثم قال : وقد برأ الله مالكا  
الشافعي عما قالوا ) انتهى . وقال فيها أيضاً ( ولا يغفر بما وقع  
" لسحون " المنسوب للإمام الغزالي من تعبير الإمام أبي حنيفة :  
لأن ذلك من قائله مزية عن للصواب عظيمة وهفوة حادثة عن  
الشيقة المستقيمة تقشر منها الجلود وتمجها الساع وتأبأها النفوس

ونشر منها الطباع قال : وانما قلت المنسوب للإمام الغزالي لأن  
هذا الكتاب لم يروى بالسند المتصل إليه ولا قرأه رجل على رجل  
وهكذا اليه فيحتمل أن تلك الألفاظ الشيعة اختلقت منه ، وعلى  
تقدير صدورهما عنه فسمعت جماعة من مشايخ الشافعية يقولون عن  
عن أعيان المحققين في عصره الشيخ الإمام علاء الدين البهاري  
أحد أصحاب الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمهم الله تعالى أنه كان  
يعظم الغزالي غاية التعظيم ولا يجسر أحد بحضرته أن يقول " قال  
الغزالي " بل " قال الإمام الغزالي " ونحو ذلك مما يدل على تعظيمه  
فقل له : ألم تر ما صدر عنه في حق الإمام أبي حنيفة قال :  
صدر منه ذلك من الشباب حين سلطان الهوى والعصبية عليه قبل  
أن يتسلط ويتأدب ويتخلق بأخلاق السادة الصوفية ويترك الرعونات  
وحظوظ النفس ، فلما تخلى بأخلاق القوم وانسلخ من الأخلاق  
" ذرية " وتحلى بالصفات العلية ، وسلك المناهج السوية ، رجع  
عن هذه الألفاظ الرديئة ، وطمس ما في نسخته وعرف الحق  
للأهل ، وتعذر عليه طمس ما في بقية النسخ لانتشارها . ولما  
صنف كتاب " الأحياء " بعد ذلك عظم الإمام أبا حنيفة غاية  
التعظيم وذكر في مواضع منه جملاً من فضائله ، ولو عرض عليه  
كلام " المنحول " بعد رجوعه عن الأخلاق المذمومة لتبرأ منه  
واستغفر الله تعالى ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ) انتهى  
كلام نخاعة المحدثين . ثم قال : ( وسمعت الاستاذ العارف ذا الأحوال  
السنية والأفعال المرضية والطريقة السنية الشيخ شاهين بن عبد الله

يذكر نحو ما ذكره الشيخ علاء الدين البخاري ويقرره ) انتهى كلام " العقود " .

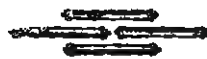
وهذا ما قال أهل الحرمين الشريفين من العلماء بعد ما رأوا رسالة المعترض المسماة « بالحجة الجليلة في رد من قطع بالافضائية »

قد طالعنا الرسالة الواردة من نواحي " الهند " المتضمن للبحث مع الأئمة في الجزم بتفضيل أبي بكر على عمر رضي الله تعالى عنهما ، وتأملنا في مبانيها الواقفة على غير أصل ، وتبعنا النظر في معانيها لم تشتمل على قول فصل ، فألفينا فيها من الخلل والفساد في الرأي والاعتقاد ما شهد بإبتداع مؤلفها ، وخروجه عن السنة النبوية وإتباعها ، وبين أنه مستقر في ظرف الرفض والاعتزال والتشيع ، وقاطن في مساكن البدعة ورباعها ، وجاء فيها بحجج لا محجة لها في قواعد الشرع ، وأتى بكلمات لم يستند فيها لأصل ولا فرع ، ولولا أن الإشتغال يتبع ذلك من الفضول وتضييع الوقت ، والإعتناء به اعتناء بالابتداع الموجب للمقت لصرفنا له عنان العناية وأوضحنا ما ارتكبه من الضلالة والفواية ، مع أن مثل هذا عند أئمة السنة مما علم من الدين بالضرورة ، لا سيما وقد قام إلى الأمر الأخ الصالح

المبارك الناصح أبو عبد الله محمد حيات السندي حم  
المدني و رد تلك الرسالة في "رسالة" له على حدة ،  
فقد طالعناها بأجمعها ، ورأينا فيها من القوائد العجيبة  
والأبحاث المفيدة الغريبة ما رد كبد ذلك المتبدع في  
نحره ، وأغرق ضلالتة في بحره ) انتهى .

فهذه حجة عظيمة من علماء "المدينة" و "مكة" شرفها  
الله تعالى وقد اعترف المعارض بأن "قول أهل المدينة عنده حجة  
معتبرة" على أن المعارض ممن استقر في ظرف الرفض والإعتراف  
والتشيع ، ومن ابتدع الهدعة واطمأن بالبدع .

وقد تمت ههنا تعاليمنا المسماة « ذب ذبابات الدراسات  
عن المذاهب الأربعة المتناسبات » والحمد لله تعالى على  
ذلك ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين  
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .



تم الكتاب والحمد لله أولا وآخرا

فهرس ما في الجزء الثاني من  
(ذب ذبابات الدراسات عن  
المذاهب الاربعة المتناسبات)

صفحة

صفحة

التقديم في موضع تجوز  
منه في ألف موضع لاستواء  
العلة " ٢

بحث ما يتعلق بالدراسة  
السادسة

وما ذكر المعترض من  
الفرق بين آحاد  
" الصحيحين " وآحاد  
غيرهما فلا أصل له  
عند مالك ٣

الكلام على قوله : وما  
نقل عن أبي حنيفة فقول  
مستحدث من أتباعه " ١  
الرد على دعوى المصنف  
باجتماع الأمة على أن القياس  
كالميتة

الكلام على قوله : " لم  
يبق لهم إلا القول بأن  
تحريم القياس إنما هو في  
حق المجتهد دون المقلد " ٤  
المقلد لا يجوز له أن يقيس  
مطلقا ٢

ما نقل عن مالك من  
تقديم القياس على خبر  
الواحد ففي ثبوت هذا عنه  
شئ

٤

مطلقا

الانتقاد على قوله : " فإن

صفحة	
٤	أين ذلك القياس الذى يلزم فيه ترك الحديث من كل وجه
٥	الكلام على قوله : "وكانك آنفاً قد أنفت فيما سبق عن حجية القياس الخ
٥	القال بنى حجية القياس من الصوفية ومن أهل الحديث ليس الابعضهم
٦	ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص
٧	إن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة
٧	منكرو القياس منكرو إجماعين القول بنى للقياس وحرمة قول الظاهرية الجامة وقول الخوارج والرافضة
٨	الفرق بين جلى القياس وخفيه منحوتة المعترض مذهب حديد منحوت من المعترض
	المعترض ارتكب بهذا القياس حراماً
	الكلام على قوله : " إنه من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس " وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العامى وعلى العالم الغير المجتهد بجمع عليه الأئمة الأربعة من رؤساء أهل الكشف وكبرائهم ، والقياسات التى صدرت عنهم ليست بأدنى شأناً من مقالات ابن العربى وأمثاله
	قال صدر الشريعة : " إن الهام العرفاء حجة في حقهم فقط لا في

صفحة	صفحة
١٨	١١
يفترض فوراً	مع غيرهم "
ومعاوية من المجتهدين	بمعنى قولهم بلزوم التقليد
١٨	١١
الكاملين	للمجتهد المطلق
إن رأى معاوية هذا موافق	أي ذلك القياس المحرم
١٩	١١
لرأى سيدتنا فاطمة الزهراء	بالإجماع
إن رأى معاوية هذا مطابق	قول المعارض : " فهو تارك
آراء ساداتنا أبي بكر وعمر	للبقين من قول رسول الله
وغيرهما رضي الله تعالى	صلى الله عليه وسلم " الخ
٢٠	١٣
عنهم	محل نظر
تأييد صنيع معاوية في	الكلام على قوله : " وذلك
هذا الباب بصنيع على	لأن الأكل لا يمنع السهل
رضي الله عنه وغيره من	١٣
٢١	المسلم " الخ
الصحابه	نيل المعارض من معاوية
إدراج صاحب "الدراسات"	١٣
لفظ " أبداً " في	رضي الله عنه
حديث رسول الله صلى الله	لادلالة الحديث مسلم على
٢٢	أن ابن عباس أوصل إلى
عليه وسلم من عند نفسه	معاوية أن النبي صلى الله
الإمام النووي أدرج حديث	١٤
" لأشبع الله بطنه "	عليه وسلم دعاه
في ترجمة " باب من سبه	ومجوز أنه لم يعلم أن استجابة
	دعائه صلى الله عليه وسلم

- النبى صلى الله عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجراً وزكاة“ ٢٢ ويجوز أن يكون هذا من الألفاظ التى جرت على الستهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها ٢٣ لم يدل الحديث على أن معاوية قد توقف عن الاجابة الفورية مع العلم بأنها هى المفروضة ليس إلا
- الانتقاد على قوله : ”لظهور أمره على أهل الإسلام قاطبة“ ٢٤ الكلام على قوله : ”فمن ثبت عنده أن النبى صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً“ ٢٥
- على حرمة الغناء القول بتأخير المانع مبنى على حديث ( ما اجتمع الجلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال ) قد عرف اختلاف العرفاء كالعلماء فى جواز السماع سرد أقوال الصوفية فى السماع ٢٣ من قال إن جميع العارفين محفوظون عن الخطاء يلزمه أن يقول إن القول بتحريم للغناء ليس بخطأ البته
- الكلام على حديث د اليدى ٢٤ القول بعدم فساد الصلاة باجابة المصلى له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذاهب الأربعة ٢٥
- مدد الأحاديث التى تدل

صفحة

صفحة

٣٢

الأولى

كم من واجب خارج الصلاة  
يفسدها إذا وجد في

٣٢]

داخلها

الوجوب والإعتان في  
عمل معين من الصلاة  
لا يدل على المشروعية في  
عمل آخر ولا على عدم

٣٢

فساد الصلاة

مسئلة فرضية الصلاة على

٣٢

النبي صلى الله عليه وسلم  
القول بوجوب الصلاة  
عليه صلى الله عليه وسلم  
على المصلي إذا سمع اسمه  
الشريف أو قرأه فيها  
لا يساعده دليل عقل ولا

٣٤

نقل

بسط المذاهب في مسئلة  
وجوب الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم

٣٤

لام على الوجه الثلاثة

ذكرها المعترض

٢٩

بات دعواه

تنقاد على القياس الذي

٣٠

يدر عن المعترض

كلام على فساد الصلاة

لصلاة عليه صلى الله عليه

وسلم عند سماع اسمه الشريف

٣١

في القرآن كما يخرج عن

فرائية بقصد الدعاء والثناء

لذلك الصلاة عليه صلى

عليه وسلم يخرج عن

٣١

٢ صلاة بقصد الجواب

روية أبي حنيفة النبي صلى

الله عليه وسلم في المنام

السؤال والجواب في مسئلة

جوب سجدة السهو على

ن صل على النبي صلى

الله عليه وسلم في القعدة

صفحة	
	التقد على قوله : "ومن
	مند وباتها" المؤكدة عند
	غيره " الخ
٣٤	الكلام على قوله : "ومعنى
	الجواب فيه لا يوجد بأزيد
	من تفرع وجوبه على قول
	الذاكر لاسمه صلى الله عليه
	وسلم "
	الانتقاد على قياس المعارض
	في هذا الباب
	الكلام على قوله : لفظ
	الأحاديث الموجهة للصلاة
	عند ذكر اسمه صلى الله
	عليه وسلم يدل على إيجابها
	بالذكر وظاهر ذلك الفور "
٣٦	إثبات المعارض الوجوب
	للفورى في الصلاة بالقياس
٣٦	بيان فساد قياس المعارض
٣٧	الكلام على قوله : " فإن
	لفظ الأحاديث (من ذكرت
	عنده ) هام "
	لفظة " من " هام في
	الأشخاص مطلق في
	الأحوال والامكنة
	والأزمان
	القول بوجوب الصلاة
	عليه صلى الله عليه وسلم
٣٥	في الصلاة مطلقاً خروج
	عن المذاهب الأربعة
٣٥	الحديث والإجماع قاما على
	أن العموم في هذه
	الأحاديث ليس بمراد
	قول المعارض هذا خارج
	عن أقوال العلماء
	كما ثبت اللفظ العام في
	الصلاة عليه صلى الله عليه
	وسلم كذلك ثبت اللفظ
	العام في تشييت العاطس
	ورد السلام
	ما أورده المعارض من

صفحة	صفحة
العجب من قياس المعارض	فساد بجواب
٤٣ في مقابلة أقوال الصحابة	اطس في الصلاة هو
المعارض ممن قال بعصمة	٤١ رد رأى
٤٣ سيدنا على رضى الله عنه	كلام على منع الصلاة
الخفية استثنوا عن مسألة	ل النبي صلى الله عليه
منع الصلاة ما إذا قرأ	سلم في حال الخطبة ،
الخطيب آية " صلوا عليه	٤١ إثبات ذلك بالآثار
٤٤ وسلموا تسلياً "	باب الصلاة على من
لا أعرف من مراده ببعض	مع اسمه صلى الله عليه
٤٥ المتجاسرين	سلم من الخطيب وغيره
تصحيف المعارض في نقل	رأيناه في كتاب معزوا
٤٥ الحديث "	٤٢ ، عالم معتد به
الكلام على قوله : " فإن	، المعلوم أن مجرد قول
المرء بعد أهلية العمل	سحاني حجة عندنا إذا
٤٥ بالحديث " الخ	ينفه المرفوع مقدمة على
فما يجب العمل فوراً وفيما	٤٢ يأس
٤٥ لا يجب	هور الصحابة على أن
دعوى المعارض أنه مجتهد	له تعالى : " وإذا قرئ
في بعض المسائل منظور	رآن فاستمعوا له وأنصتوا "
٤٧ فيها	٤٣ ل في استماع المؤتم "

## صفحة

بأنه إذا خالف خبر الواحد  
الإجماع يقدم الإجماع عليه  
إن الإجماع المنقول بطريق  
التواتر يفيد الفرض الاعتقادي  
وإن الإجماع المنقول بطريق  
الشهرة أو الآحاد يفيد  
الوجوب دون الفرضية  
الكلام على قوله : " ولا  
عدم أخذهم للحديث إذا  
ثبت من حذاق الفن .  
الحكم عليه بالصحة أو  
بالحسن " الخ  
إن السلف إذا ردوا حديث  
مجهول العين و الحال لا يميز  
العمل به  
ويرجح ما عمل به الخلفاء  
الراشدون على ما ليس  
كذلك  
قال مالك : " إذا جاء  
حديثان مختلفان ، بلغنا أن

الكلام على حديث ابن رواحة  
الذى استدل به المعترض  
في وجوب العمل بالحديث  
فوراً  
الكلام على قوله : " نيقن  
أن من ترك العمل بالحديث  
لعدم أخذ إمامه به " الخ ٤٧  
بحث ما يتعلق بالدراسة  
السابعة  
الكلام على قوله : " يجب  
ترك قول مائة إمام مثلاً  
إذا كان مخالفاً بالحديث  
الصحيح " ٤٨  
إن هذه الكلمة كلمة حق  
أريد بها باطل  
قوله : " وجدنا حديثاً  
خالفه الأئمة الأربعة  
مبنى على محض الفرض " ٤٩  
قد حكم العلماء الأعلام

## صفحة

المعارض قائل بتقديم إجماع  
أهل المدينة وإجماع الأئمة  
الإثني عشر على خير الواحد  
الصحيح ٥٥

الكلام على قوله : " حتى  
إذا لم يأخذ به أجلة القوم  
منهم يعد بذلك معلولا ٥٦  
الذب عن صنيع الترمذى ٥٦  
لم يدر المعارض معنى قول  
الشيخ ولى الله رحمه الله تعالى ٥٧  
الكلام على قوله : " فلو  
رأيت ما كتب بعض من  
المعاصرين " ٥٧

الكلام على قوله : " فإن  
فلاناً وهو شيخ شيخ هذا  
المعاصر " ٥٩

وشيوخ الشيخ وإن كان  
يدعى أنه عامل بالحديث  
لكن التزم على نفسه  
أن لا يخرج عن المذاهب ٥٣

## صفحة

لخبين عملاً بأحدهما  
فيه دلالة على أن  
ن فيها عملاً به " ٥٢

أبو داود : " إذا  
ع الخبران عنه صلى  
عليه وسلم نظر إلى ما  
به أصحابه من بعده " ٥٢  
إجماع أهل المدينة  
م عند المالكية على  
الواحد والقياس ٥٢

م من قال بحجية إجماع  
فناء الأربعة ٥٢

تعرض قائل بأن قول  
مد من الأئمة الإثني  
م من أهل البيت قول  
هم وأن إجماعهم إجماع  
ر

العبارات تدل على  
الحديث قد يترك العمل  
د السلف له ٥٣

صفحة	
٦٠	الأربعة والعجب العجائب أن المعترض . قد اعترض في هذه "الدراسات" على مشائخه وعلى آباءه
٦٠	القول بوجدان شيخ الشيخ حديثاً مبنى على حسن الظن إليه والمعارض يقدر على من ظن مثل هذا الظن في الأئمة الأربعة
٦١	الكلام على قوله " فهو عندنا إن شاء الله على بينة من ربه "
٦٢	الرد على قوله : " وليس فيهم من ذكره - يعني حنشاً - بخبر "
٦٢	رواية حنش تقوت بحديث " الصحيحين "
٦٣	الكلام على قوله : " فلا معارضة بين الحديثين مع
	صححة أحدهما "
	الكلام على قول الترمذي في حديث ابن عباس : أجمعت الأمة على ترك العمل به ، ونقله عن أحمد الجمع بعذر المرض أفاد الترمذي أن عمل العلماء على خلاف الحديث الصحيح ظاهراً يستلزم وجود علة خفية قاذحة فيه
	وأفاد أيضاً أن عملهم على وفق الحديث الضعيف يوجب قوة فيه
	وكيف ينكر هذا من يقول أن كل كاشف بصحح حديثاً حكم عليه بالوضع إن العمل بما ترجح بعد وجود المرجح يجعل الحديث وإن صح غير معمول به ويسمى نسخاً اجتهادياً

صفحة	صفحة
الرد على قوله : " وكتب	١ الجمع من المعترض
أصولهم. تشهد باطلاق اعتبار	٦٥ قول جديد
ذلك " ٦٩	م على الوجوه التي
ليس في كتب أصولنا ما	ها المعترض في الجمع
يشهد باطلاق اعتبار المفهوم	حديثي ابن عباس
أو إطلاق عدم اعتباره ٦٩	ب الجمع بين الصلاتين
إن مفهوم الموافقة معتبر	على ما قال في الوجه
بلاخلاف ٦٩	: "فالمعنى من جمع
الإمام العيني من عمدة	سلاتين الفاتحة والوقئية
أصحاب الأصول والفروع	٦٧ في باباً من الكبائر "
في مذهبنا ٦٩	على قوله : " فلايتق
الرد على قوله " والجواب	د الكراهة أو الحرمة
الحقيق بالتحقيق عند هذا	ع من اتخذه عادة "
الفقير " الخ ٧٠	قد ادعى أن هذا
الكلام على قوله	٦٧ أقرب وجوه الجمع
: " فالحصر على هذا	على قوله : " وجوابه
المعنى يرجع إلى وقوع	يوم وهم لايقولون
صلاة الفجر والمغرب بغير	٦٨ الخ
ميقاتها " الخ ٧١	هذا من باب المفهوم
منع الجمع في غير مزدلفة	٦٨ مباح

## سجدة

- وعرفة هو قول ابن مسعود  
وسعد بن أبي وقاص وغيرهم ٧٢  
الكلام على قوله : " وجه  
البطلان زعمهم هذا أن  
طلوع المعجر في هذا اليوم لم  
يكن مما يدركه عموم الناس  
بل خصوصهم أيضاً " ٧٢  
استدلال الحنفية بحديث  
ابن مسعود على سنية الإسفار ٧٣  
قد جاء في الإسفار بالفجر  
أحاديث قوية  
حد السيوطي حديث "أسفروا  
بالفجر" من المتواترات ٧٤  
الكلام على قوله : فإذا  
ثبت مثل ذلك النص في  
السفر يخص ذلك من  
هذا العموم " ٧٤  
إن معنى الجمع في عرفة  
ومزدلفة هو إخراج إحدى  
الصلاة عن وقتها ولم يثبت
- هذا المعنى في نص الجمع  
في السفر ٧٢  
وأما الجمع في الحضر فقد  
قام اتفاق الشافعية بل جمع  
علماء الأمة على ترك العمل به  
الرد على ما نقل عن  
النووي في حديث الجمع ٧٢  
أنه " صريح في الجمع في  
وقت إحدى الصلاتين " ٧٣  
للكلام على قوله : أخر الظهر  
حتى يدخل وقت العصر " ٧٤  
حل أصحابنا لفظ "يدخل"  
على معنى يقرب دخول  
العصر  
قوله : فينبغي أن يكون  
المغرب في أول دخول  
العشاء " من باب قياس ٧٤  
على ما وقع التنازع فيه  
إن الظرف لا يأتي بالحديث  
الموضوع

صفحة	صفحة
٨١	ض يقول بوجوب مع بين الحديث الصحيح
٨٤	حديث الضعيف
٨٤	ابن عباس : " أظنه الظهر وعجل العصر المغرب وعجل العشاء "
٨٤	الروايات التي تدل الجمع الصوري .
٨٤	كثيراً من المسائل أعلى أحاديث الطبراني
٨٤	أبي شيبه أهل رتبة من إني
٨٤	ثم على ابداء الاحتمال المعترض
٨٤	الألفاظ التي رواها في حديث ابن عمر في
٨٤	مع
٨٥	طراب في الحديث
٨٥	ب للضعف
٨٥	ثم على قوله : " إخراج
٨٥	ابن خزيمة في " صحيحه "
٨٥	أقوى بعد الشيخين "
٨٥	التزام ابن خزيمة الصحيح المجرد لا يجعل جمع زياداته محكوماً عليها بالقبول
٨٥	حكم تعاليق البخاري وما أخرجه في غير الصحيح ، وما وجد في مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح أرفى مؤلف معتبر
٨٥	غاية ما يقال في أحاديث ابن خزيمة وأحاديث البيهقي هو أنهما لا يخرجان حديثاً يعلمانه موضوعاً
٨٥	إن أحاديث مؤلف معتبر كأحاديث تصانيف البيهقي وكأحاديث الطبراني في " معاجيمه " ليست من الموضوعات فيما علما
٨٥	لم يقل أحد منا ولا منهم

## صفحة

- بجواز الجمع في الحضر ٨٥  
حملنا لفظ "الجمع" على الجمع  
الصوري حتي لا يعارض  
آية القطعية بخبر الواحد ٨٦  
لا يجوز عند الحنفية تخصيص  
عام الكتاب بخبر الواحد  
ولا تقييد مطلقه به ،  
ولاحظه على المجاز به ٨٦  
ولا منع عندنا في تخصيص  
عام الكتاب وتقييد مطلقه  
بالاجماع مطلقاً ٨٦  
الكلام على قوله : "هل  
يجوز عقد الاجماع على  
خلاف الحديث" ٨٧  
المعارض قد عارض نفسه  
في قوله هذا . ٨٧  
البحث في تفضيل علي ، على  
الشيخين ٨٧  
قال علي : من فضائي على  
أبي بكر وعمي جلده حد
- المفتري ٨٥  
صحة الحديث لا تنافي أن  
يكون متروك العمل كأن  
يكون منسوخاً ٨٦  
الاجماع مقدم على خبر  
الآحاد ، والآحاد  
القطعية مقدمة على الاجماع  
لامساخ لانكار جواز الاجماع  
على خلاف الحديث إذا  
كان آحاداً ٨٦  
الرد على ما انتقد المعارض  
على الإمام الترمذي قوله  
"لم يأخذ بهذا الحديث  
أحد من أهل العلم" بقوله :  
"وهذا القول منه غريب  
جداً" ٨٧  
الكلام على رده الجمع  
الصوري نقلاً عن النووي  
بقوله : "لأنه يخالف للظاهر  
مخالفة لا تحتمل" الخ

صفحة	صفحة
٩٣	٩٠
٩٣	٩٠
٩٣	٩١
٩٣	٩٢
٩٤	٩٣

حجة عند جميع المحدثين  
والفقهاء

الكلام على قوله : " يريد  
إن دفع الحرج يعتمد على  
وجوده "

إن القول بجواز الجمع وقتاً في  
الحضر بناء على دفع الحرج  
أى حرج كان خارج عن  
المذاهب الأربعة

كلام الترمذى صريح في  
أن نسبة هذا القول الى  
سيدنا الباقر وأبيه غير  
صحيحة

الكلام على قوله : " ومن  
لم يحمل جواز الجمع في  
الحضر على أدنى حاجة  
واتخذ مذهباً من غير عذر  
رأساً للإمام الصادق "

بسط الكلام على قوله :  
" ومذهب واحد منهم

كلام على قوله : كيف  
لق عليه أنه لم يعمل  
به أحد من العلماء "

مأم الترمذى من النقاد  
لحفاظ الأثبات الثقات  
ين يعتمد على قولهم

اختلاف في مذهب أحمد  
جواز الجمع بعذر المرض  
ت

كلام على قوله : " فإن  
حديث في كتابه ليس  
لم يؤول أصلاً وعمل  
أمره "

من ادعى أن بعض  
حاديث التي في " سنن  
ترمذى " سوى هذين  
تدوين قد اجتمعت الأمة  
على ترك العمل بظاهرها

أث به  
ترمذى صدوق ثبت ثقة

صفحة	ص
يعنى - أهل البيت - مذهب	باجماع
باقبهم	قد ثبت في ألف من المسائل
الرد على قوله : " فلا	مخالفة الصحابة ومن بعدهم
اجماع بمخالفة أهل البيت "	بالخليفة الرابع وبواحد
الانتقاد المشيع على قوله :	من ابنه وبواحد ممن بعدهم
" بل الحق عندنا أن	من الأئمة الإثنى عشر
ما أجمع عليه أهل البيت	إن سيدنا عيسى عليه السلام
أو أهل المدينة المشرقة فعليه	يتفق رأيه مع رأى أبي حنيفة
الإعتماد كل الإعتماد "	أبو حنيفة من أكابر
لا ينعقد الإجماع بأهل البيت	الكاشفين العارفين
وحدهم إلا عند الزيدية	وهو ممن رأى الله سبحانه
والامامية	في المنام ، ورأى رسول الله
إن مهدي آخر الزمان هو	صلى الله عليه وسلم يقظة ومناماً
الإمام الثاني عشر عند	ماذا يريد المعارض من
الرافضة وعند المعارض	أهل البيت ؟
يلزم على المعارض على	ما هو المراد من اجماع
هذا أن يقول إن الاحاديث	أهل المدينة ؟ وبيان
الظنية لا يجوز العمل بها الا	الاختلاف الذي وقع بين
إذا لم يوجد قول واحد منهم	المالكية في هذا الباب
اجماع الخلفاء الأربعة ليس	" ما مراد المعارض ههنا

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : "وبصاح	١١٤ المدينة "
هذا الحديث أن يكون	دليل من الكتاب
متمسكا لسيد الأئمة كلهم "	السنة أو الاجماع قام
الخ	أن اجماع أهل البيت
١١٨ لا يخفى ما في هذا الكلام	إع أهل المدينة بمعناها
من سوء الأدب الى سيدتنا	١١٤ ن أراد المعترض حجة
فاطمة والخمسة الطاهرة	ع أهل المدينة وحده
من آباءه	١١٤ ب بحجة
١١٨ مذكره المعترض من مذهب	طراب كلام المعترض في
جعفر لا يصح عنه	١١٤ نة الإجماع
ولو قلنا بثبوته عنه وثبوت	لام على قوله : "وعندي
ما أسس المعترض فيما قبل	مالكأ أخذ بحديث
من الكاينين لقضى على	مع هذا من غير عذر
أقواله في الجمع ولضع	١١٥ جة "
١١٨ سعيه في هذا الباب ؛	ه سهو المعترض في نقل
حيط عمل المعترض في	١١٥ ب مالك
الجمع بين الصلوات	د شريف من مالك
المفروضات مدة عمره	١١٦ ل الحنفية
ان أحاديث الجمع من باب	الاعتراض الذي اورده
أنهار الآحاد	١١٧ رضى على الترمذى
١٢٠	

صفحة	
	الرد على انتقاد المعترض
	قول الترمذى : " انا كان
	هذا فى أول الامر ثم نسخ
	بعده "
١٢١	الاجماع قد يكون دليلاً
	للسنخ
١٢١	الترمذى من العلماء العارفين
	بالناسخ والمنسوخ ومن
١٢٢	كبرائهم ومساداتهم
	الكلام على قوله : " على
	أنه اذا لم يمكن الجمع
	عندنا لا يقدم على النسخ
١٢٢	مالم يوجد نص من الشارع "
	يعرف الناسخ بنصه صلى الله
	عليه وسلم وبضبط تأخر الناسخ
١٢٢	والاجماع على أنه ناسخ
	قول الصحابي إنه ناسخ
١٢٢	يفيد معرفة الناسخ
	استنكاف المعترض من أن
	يكون من الحنفية أو من
	الشافعية والمالكية والحنبلية
	ما معنى قول الزهرى :
	" وكانت رخصة "
	خط المعترض على الترمذى
	ما حكم أحد من العلماء
	بمحدث وجوب قتل الشارب
	فى الرابعة لاعتقاده ولا
	عملاً
	الامام الترمذى من
	الكاشفين أعظم شأناً من
	ابن العربى والشعراوى
	بحث ما يتعلق بالدر
	الثامنة
	الكلام على قوله :
	" فإذا سمعت فى الاجماع ما لم
	يقرع سمعك " الخ
	جواز الأخذ بقول عالم
	غير مجتهد مقيد بما إذا لم
	يكن فاسقاً

صفحة	صفحة
الإمامين النووي والسيوطي	ية الإجماع إنما ثبت
مع أن كليهما من أكابر	حديث
الأولياء الكبار	١٢٦
المعترض يعترف بأخذ	بإجماع يدل على أن
السيوطي عن النبي صلى الله	حديث الظني منرك
عليه وسلم مشافهة	١٢٧
إعتراف المعترض بأن	ل
الأحكام الكشفية قطعية	لام على قوله : " هذا
الرد على قوله : " إن كل	ي لنا في حجية
ما أقيم من الدلائل على	١٢٧
أن لاجتماع الأمة تأثيراً في	تباع "
إيجاب القطع فنظور فيه "	ان اضطراب كلام
قدح المعترض في أفضلية	رض في حجية الإجماع
الشيخين على على	١٢٨
من ساوى بين الخلفاء	وطه
الأربعة في الفضيلة فهو	رض لا بشرط في إجماع
فضولي	البيت واجتماع أهل
١٣٣	مدينة هذه الشرائط
ثبت إجماع الصحابة	١٢٨
والتابعين على أفضلية	ل بأن تقديم الإجماع
الشيخين	م لآراء الرجال على
١٣٣	١٢٩
	يث ليس بصحيح
	أعجب العجائب أن
	سترض وهنا رد كلاي

صفحة	
١٣٤	قد تواتر عن علي : أن خير هذه الأمة أبو بكر ثم عمر
١٣٤	من فضل علياً على الشيخين فقد
١٣٥	خرج من زمرة أهل السنة
١٣٥	تخريج حديث : " لانجتمع أمي على الضلالة "
١٣٥	إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن
١٣٥	إن من الأدلة السمعية على حجية الإجماع أخبار آحاد تواتر منها قدر مشترك
١٣٥	ما الدليل للمعترض على خجية الاجماع اذا ثبتت فيها تلك الشروط
١٣٦	لا يفيد المعترض موافقة الشيخ وني الله الهندي
١٣٧	مادري المعترض معنى كلام العارف الهندي
١٣٧	لا إجماع إلا عن مستند
١٣٧	المعترض يأخذ بالرأى مع اعترافه بأن الحكم بالرأى حرام
١٣٥	الكلام على قوله : " ومما وجب التنبيه له ههنا أن كلام النووي " الخ
١٣٥	جواز نسخ الحديث بدلالة الإجماع ثابت بالاجماع
١٣٥	الرد على قوله : " ودلالة الإجماع على نسخ الحديث من حيث كون سنده ناسخاً لأنه المورث للقطع "
١٣٥	الكلام على قوله : لكونه آراء جماعة غير معصومة "
١٣٦	بيان الدليل على أن نفس الاجماع لا ينسخ به
١٣٧	القول بقطعية الاجماع لا ينافي أن يكون فيه احتمال
١٣٧	غير ناش عن الدليل
١٣٧	الشروط التي ذكرها

صفحة	صفحة
الأحاديث الأخر الكثرة	مون كافية ولا احتياج
١٤٢ الدالة على استمرارها	وط التي أحدثها
الكلام على قوله : وأمانسخ	١٤٠
الحديث فلا دلالة للاجماع	يعتقد الكشف حجة
١٤٤ عليه أصلاً	ن يلزمه أن يقول
لم يثبت أن ابن حزم كان	١٤٠ ة الإجماع
١٤٦ مجتهداً مطلقاً	شعري ما معنى قوله :
الرد على انتقاده كلام	ه عدم جواز النسخ من
١٤٧ الصيرفي بكلا شقيه	١٤٠ مع المتأخر
الكلام على قطعية أحاديث	نم على قوله : "كيف
١٤٨ الصحيحين	نم التجاسر على الحكم
من العجب تسليم المعارض	يث الشيخين بعله
هذا الإجماع والحكم بقطع	١٤٠ ة
صحة أحاديث الشيخين	، الذي ذكره المعارض
وعدم تسليمه الإجماع على	أحاديث الشيخين
امتناع الخروج عن	سادث غيرها ليس
١٥٠ المذاهب الأربعة	١٤٢
الاجماع القياسي إنما يترك	الإجماع الذي خالف
به العمل بالحديث الصحيح	١٤٢ ث الشيخين
للظني وإن كان من رواية	ث جهر البسمة عارضه

صفحة	صفحة
١٥٩	الشيخين
أجماع معتبر عند الظاهرية	١٥١ الكلام على دخول جميع
أجماع الصحابة حجة عند	الحفاظ في أهل الاجماع
الظاهرية إلا إذا كان السند	١٥١ أصحاب " السنن الأربعة "
قباساً	١٦٢ شافعية
١٦٢ الكلام على قوله : " وليس	١٥١ يجوز أن يكون الحديث
كل من يطلق عليه الظاهرية	الصحيح محفوظاً عند من
في العرف ممن لا يخرق	ليس من أهل الاجماع
١٦٣ خلافه الاجماع "	١٥٤ الكلام على قوله : " قلنا
ابن حزم ظاهري فلا يقدر	ليس كل مشايخ الحديث
١٦٣ خلافه في الاجماع	ظاهرية "
ابن حزم وان كان من	١٥٥ شذوذ الظاهرية لا يضر في
نقائهم إلا أنه من المفرطين	تحقق الاجماع
١٦٣ في مذهبه	١٥٥ تسقط العدالة بالتعصب
اعتراف المعترض أن	والسفه
الظاهرية الجامدة خارجون	١٥٧ الظاهرية الجامدة ومنهم
عن يخرق الاجماع بخلافه	١٦٤ ابن حزم متعصب بهتة
١٦٥ تعريف الاجماع	١٥٧ الإجماع القياسي ليس
لا استحالة عقلاً ولا إعادة	بحجة عند الظاهرية
في أن لا يكون الحديث	١٥٨ اجماع غير الصحابة ليس
محفوظاً عند مجتهدي	

صفحة	صفحة
عصرواحد	١٦٥
الكلام على قوله : وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون في اجتماعهم " ١٦٥	نسخ الحديث المتعطل في كلماته القدسية ١٦٧
دعوى أن القياس الذي هو سند الاجماع قياس في مقابلة النص خطأ ظاهر ١٦٥	اعتقاد المعارض بأنه : لا يخرج الحديث عن المذاهب الأربعة لا يجعل عدم العمل به من جميع العلماء غير جائز ١٦٧
الكلام على قوله : " وإلا ففي حقيقة الأمر ليس حديث صح ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد تشرف عالم من علماء الأمة بالعمل به " ١٦٦	الكلام على قوله : " فإن كان مما اتفق عليه الشيخان مثلاً يجب أن يكون الاجماع قد نقل إينا برجال كرجال الشيخين " ١٦٧
من المعلوم أنه يجوز النسخ قبل العمل ١٦٦	هذا الفرق الذي ذكره المعارض اختراع منه لم يسبق إليه أحد من العقلاء ١٦٧
تشرف عالم بالعمل لا ينتهض دليلاً على نفي الإجماع ١٦٦	وهذا الكلام من المعارض قلع منه لإعتبار الاجماعات المنقولة في كتب الحديث والفقه ١٦٧
كيف يلزم من القول : أن الإجماع يدل على	الاجماع على جواز النقل عن الكتب المعتمدة

صفحة	صفحة
لا يقدم على حديث	١٦٨ ولو بلا سند
”الصحيحين خلاف ما	على المعارض أن يقول .
قال العلماء	١٦٩ بهذا الفرق في إجماع أهل
الرد على قوله : ”فالإجماعات	البيت وإجماع أهل المدينة
التي تنقل معلقات ليست مما	١٦٨ أيضاً
ترك بها الأحاديث“	وعلى المعارض بيان ثبوت
١٧٠ إنكار المعارض عن كون	هذين الإجماعين بهذا الوجه ١٦٨
الإجماع والقياس حجبتين	نقل الإجماع إلينا كنقل
١٧٠ شرعيتين	السنة ، قد يكون بالتواتر
بحث ما يتعلق بالدراسة	وقد يكون بالشهرة وقد
التاسعة	١٦٩ يكون بنحو الواحد
الكلام على قوله : ”وهو	الإجماع يقدم على الحديث
في التحقيق عبارة عن	الظني إن كان نقل إلينا
أصحاب داود“	١٦٩ بالتواتر أو بطريق الشهرة
١٧١ الكلام على قوله : ”وذلك	وإلا فيقدم على ”القياس ١٦٩
لعدم قولهم بالقياس مطلقاً	إن أكثر إجماعات الشريعة
حتى في العلة المنصوصة	١٦٩ نقل إلينا بطريق الشهرة
والجلية“	القول بأن : الإجماع الذي
١٧١ القول بعدم جواز القياس	نقل إلينا بطريق الشهرة
	وليس رجاله رجال الشيخين

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : " وما خطأهم إلا من حيث جمودهم على ما ورد الحديث فيه مع وضوح أمر التعدية في غيره " ١٧٦	في العلة الجلية فقد صدر على جميع نفاة القياس ١٧١ القول بعدم جواز القياس في العلة المنصوصة فقد صدر عن ابن العربي ١٧١ تصريح السيوطي : بأن الإجماع لا ينخرق بخلاف الظاهرية ١٧٣
أراد ما يعنهم وغيرهم " ١٧٧ قد ثبت عن الإمام البخاري في "جامعه الصحيح" قياسات شتى ١٧٧	اعتراف المعارض بأن الظاهرية مما لا يعابهم ولا بأفواهم أئمة الحديث والفقه ١٧٣ هل الظاهرية في حكم أهل البغي ؟ ١٧٣
البخاري مجتهد ليس من الظاهرية ولا من أهل الظواهر ١٧٧	إذا اجتمع أهل قرية على ترك الأذان أو الختنة حل للإمام قتالهم ١٧٤
حكاية فتيا البخاري بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضاها شاة، واخراجه من "بخارا" بسبب هذه الفتيا ١٧٨	الانتقاد على قوله : " مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ١٧٥
كان أبو حفص الكبير أجل علماً وقدوة في عهده ١٨١ كان البخاري وقت اخراجه	

صفحة	صفحة
١٩٤	من "بخارا" ما بلغ مبلغاً
١٨١	من الحديث ما بلغه بعد .
١٨٤	الإخراج ما كان عن
١٨٤	أبي حفص فقط
١٨٤	كان أبو حفص مجتهداً
١٨٦	بيان سنة ميلاد أبي حفص
١٩٤	ووفاته
١٩٥	بيان عام ولادة البخاري
١٩٥	ووفاته
١٩١	كان البخاري حين ما
١٩٢	أبو حفص ابن ثلاث
١٩٢	وعشرين سنة
١٩٢	كان أول رحلة البخاري
١٩٢	سنة عشر ومائتين
١٩٦	قال البخاري: "صنف
١٩٧	كتابي الجامع في المسجد
١٩٧	الحرام
١٩٩	أقام البخاري في تصنيف
١٩٩	الجامع ست عشرة سنة
١٩٩	ولم يجاوز بمكة هذه المدة
١٩٤	كلها
١٨١	قال البخاري : أخرجت
١٨٤	كتابي الصحيح من ست
١٨٤	مائة ألف حديث ، ولم
١٨٤	أخرج في هذا الكتاب إلا
١٨٦	صحيحاً وما تركت من
١٩٤	الصحيح أكثر
١٩٥	ذكر ما جرى بين البخاري
١٩٥	وشيخه الحافظ الذهلي
١٩١	كان الذهلي يقول : لا
١٩٢	يجلس إلينا من ذهب بعد
١٩٢	هذا إلى محمد بن اسماعيل
١٩٢	قال الذهلي : لا يساكني
١٩٢	محمد بن اسماعيل في
١٩٦	البلدة
١٩٧	زاع أمير "بخارا" مع
١٩٧	البخاري
١٩٩	زول البخاري "بخرتك"
١٩٩	ووفاته
١٩٩	ما وقع من الإمام

صفحة	صفحة
٢٠٧	أبي حفص مع البخارى
	أخف مما اتفق له مع
	شيخه الذهلي
٢٠٠	هدأبي حفص من متجاسرة
٢١٠	الفقهاء مما لا ينبغي
	الكلام على قوله : وأما
	أصحاب الظواهر فهم أهل
	الحديث خير أهل العمل
	على الأرض
٢١١	٢٠١ إن القياس الخفى كما يقول
	به أكثر الفقهاء يقول به
	أكثر المحدثين والعرفاء
	لم ينكر جواز القياس إلا
	الظاهرية والقلائل من
	الصوفية والمحدثين
٢١١	٢٠٣ الرد على الخطابي في زعمه :
	" أن أهل الرأي أصحاب
	أبي حنيفة "
	٢٠٤ الكلام على قوله : " والتأويل
	سوي الحاجة حرام "
	٢٠٥
	النصوص على ظواهرها
	الكلام على قوله : "فهؤلاء
	لا يبالون بأراء الرجال إذا
	خالفت الظواهر "
٢١٠	٢٠٠ القول بأن الظاهر كالنص
	الناطق قول مخترع
٢١١	٢٠١ الانتقاد على استدلال
	المؤلف بالحديث في كون
	الظاهر كالنص
٢١١	٢٠١ بحث ما يتعلق بالدراسة
	العاشرة
	الكلام على قوله : " وذكر
	الشيخ أن ما روياه أو
	أحدهما فهو مقطوع
	بصحته "
٢١٣	٢٠٣ إن كلام البخارى في
	" جامعہ " يشير إلى إختيان
	ما قال النووي
٢٢٥	٢٠٥ الانتقاد على دعوى " لزوم

صفحة

صفحة

مفيداً للقطع بصحة ما في	٢٢٥	د الأمرين إما عدم	٢٢٥
”الصحيحين“ لكان مفيداً		”الخ	
للقطع بصحة ما في أحدهما،		لام على قوله : ”فإن	
فيبطل قولهم بترجيح		ل العمل والإجماع على	
أحد ”الصحيحين“ على		جوبه معلول بالإجماع	
الآخر، ويذهب تقسيمهم	٢٢٦	ل الصحة“	
الصحيح إلى سبعة أقسام		نسلم أن الإجماع على	
هدراً	٢٢٨	جوب قبول العمل معلول	
الكلام على قوله : ”والقطع	٢٢٦	لإجماع على الصحة	
إنما تحصل من الإجماع		لإجماع على وجوب العمل	
على الصحة“	٢٢٨	والقبول بأحاديث غير	
كيف الجمع بين قولي		”الصحيحين“ ثابت	
ابن الصلاح	٢٢٩	أيضاً	
الكلام على انتقاد المعترض		الحديث الحسن أيضاً	
قول الحافظ ابن حجر :	٢٢٧	مقبول العمل منه الأمة	
”إلا أن هذا مختص بما		لا يلزم من إجماع الأمة	
لم يقع التجاذب بين		على العمل بالإجماع على	
مدلوليه“	٢٢٧	القطع	
كيف خفي هذا الأمر		لو كان دليل المعترض	
الجلي على المعترض الفاضل		بجميع مقدماته سالماً	

صفحة	صفحة
الكلام على قوله :	الذكي !
٢٣٠	الكلام على أن ما انتقد
” فجميع ما في الكتابين	عليه من أجاديث
٢٣٤	” الصحيحين “ هل هو
الكلام على قوله : ” المنتقد	مستثنى عن الصحيح وما
منها لم ينزل عن أعلى	يجب به العمل من غير
درجات الصحة “	نظر ووقفة أم لا
٢٣٥	٢٣١ ليس في المنتقد التلقي
بالقبول فلا أرجحية فيه	حل ما أورد الحافظ في
٢٣٥	” شرح النخبة “ من
الكلام على قوله : ” فثبت	الإشكال
أنه في أعلى درجات	٢٣٢
الصحة “	الرد على قوله : ” بل هو
٢٣٦	٢٣٢ مما اجتمع عليه الأمة “
الانتقاد على قوله : ” حتى	اعتراف المعارض بأن
حكم المتقنون حكماً كلياً	ابن حزم من الظاهرية
أن كل ما ضعف من	الجامدة كداؤد
أحاديثها فهو مبني على	٢٣٣
٢٣٧	كان المعارض ممن يقول
علل ليست بقادحة “	بجواز جميع المعارف والملاهي
إن المنتقد منها نزل	وباستثنائها مطلقاً
درجته عن أعلى درجات	٢٣٣
الصحة	ذكر بعض فضاخ المعارض
٢٣٨	في هذا الباب
الكلام على قوله : ” فما	٢٣٣

صفحة	صفحة
٢٤٠	أعظم اقتضاح من يظن من أهل زماننا أن الانتقاد يوجب الوقفة " ٢٣٨
٢٤٠	وجوب ترجيح قول الشبهين على قول غيرهما مطلقاً مما لم يدل عليه دليل ٢٣٨
٢٤٠	ترجيح الحفاظ الذهبي والسقلاني قول غيرهما على قولها ٢٣٩
٢٤٠	رد المعترض في " رسالة له في عدم جواز نكاح البالغة بلا ولي " قول البخاري ٢٣٩
٢٤٠	بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة
٢٤٢	الكلام على قوله: " الدراسة الحادي عشر " ٢٣٩
٣٤٢	ليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثهما
	في الصلحة مطلقاً الرد على انتقاده على الشيخ ابن الهمام بقوله : يريد بهذا الكلام الانتقذاح فيما تمالأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً " ٢٤٠
	وجود ما قال ابن الهمام في تصانيف الشافعية والحنفية ٢٤٠
	ما قاله ابن الهمام وافقه عليه شارحاً " التحرير " وعلى القاري وعبد الحق الدهلوي وعبد اكرم النصر بوري وهو تحقيق لما هو قول أصحاب المذهب ٢٤٢
	القول بطلو ما فيها على ما في أحدهما بعد الحكم بقطع الصلحة فيها تحكم ٣٤٢
	تأليف " الصحيحين " إنما كان بعد الأئمة الأربعة

صفحة	صفحة
الحنفية بالفقهاء والشافعية	فكيف يمكن لهم ترجيح
بالمحدثين في هذه المسئلة ٢٤٤	أحاديثها على أحاديث
لما كانت المذاهب الأربعة	غيرها وترجيح المقلدين
دونت قال تأليف ٢٤٣	غير معتبر عند الأئمة
"الصحيحين" لابد أن	رأى الأئمة الأربعة أعلى
يكون اثبات رواية كل	شأناً من رأي البخاري
مذهب بالمحدث مع قطع	ومسلم فيكون ترجيحهم
النظر عن اخراج من ٢٤٣	أعلى من ترجيحها
أخرجه ٢٤٥	لم ينقل مسألة ترجيح
الإنتقاد على دعوى المعارض	"الصحيحين" عن الأئمة
أن المذهب الحنفي في	الأربعة ولا عن أصحاب
الأغلب على خلاف ما في ٢٤٣	"الصحيحين" قطعاً
"الصحيحين" ٢٤٥	قول الحنفية مؤيد بما قال
كان البخاري مجتهداً ٢٤٥	البخاري نفسه : "وما
كان مسلم شافعي المذهب ٢٤٦	تركت من الصحيح أكثر" ٢٤٣
ليس الوفاق بأحاديثها إذا	الكلام على قوله : "وغرضه
كان المأخوذ منه أحد	من ذلك كما قال الشيخ
الأصول الأربعة من شرائط	الدهلوي تأييد مصادمة
صحة الحكم بمسئلة شرعية ٢٤٦	الفقهاء الحنفية بالمحدثين ٢٤٤
إن فوقية مرتبة "الصحيحين"	وجه تعبير الشيخ الدهلوي

صفحة	صفحة
أبي حنيفة على الثلاثة	لا يجعل المذاهب المأخوذة
اجماع لم يوجد مثله في	من الكتاب والسنة غير
فصل البخارى ومسلم على	مقبولة ٢٤٧
غيرهما ٢٥٠	إن عيسى عليه السلام
أحمد بن حنبل أعلى شأننا	حين ينزل من السماء يعمل
من البخارى ومسلم بل	بذهب أبي حنيفة الإمام ٢٤٩
الأئمة الأربعة فاضلون	ليس فيما ذكره ابن الهمام
عليها ٢٥٠	ابطال مزية "الصحيحين"
الكلام على قوله : "حتى	بل هو من قبيل تشریفها
يقول - أى الطحاوى -	وأداء واجب تعظيمها ٢٤٩
فما قال أبو حنيفة باطل " ٢٥١	لا ابطال لخصوصية
لا يفتى إلا بقول الإمام	"الصحيحين" إلا فيما
إلا لضعف دليل ٢٥٢	وجد فيه شرطها ٢٤٩
لا يلزم من تحقق ضعف	حكم المعارض أن رواية
دليله عند مثل الطحاوى	الأعرابي كرواية على ٢٥٠
تحقق ضعفه فى نفس	لا دلالة لكون "الصحيحين"
الأمر ٢٥٢	أصح كتاب فى الصحيح
لاوهن فى الروايات المنقولة	على أن كل فرد فرد من
عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر	أحاديثها أصح ٢٥٠
أحاديث "الصحيحين"	قد وجدنا على فضل

صفحة	صفحة
٢٥٤	إذا أثبتتها قوله عليه السلام
٢٥٤	الثابت الصحيح
٢٥٤	لا يجوز إطلاق لفظ
٢٥٤	"سلطان السلاطين" على
٢٥٣	أحد سوى الله تعالى
٢٥٥	إن الأئمة الأربعة وبعضاً
٢٥٥	من المحدثين أعلى شأنًا من
٢٥٥	البخارى ومسلم في صنعة
٢٥٥	الحديث
٢٥٥	الكلام على قوله : " ثم
٢٥٥	يبقى ريب بإجماع العلماء في
٢٥٥	تقديم البخارى على مسلم
٢٥٥	ثم مسلم على أهل عصره "
٢٥٥	الانتقاد على قوله : " فلا
٢٥٥	يعرف شرطهما إلا بتصريحيهما "
٢٥٥	ما الدليل على عدم جواز
٢٥٦	سماع حكم الحافظ للناقد
٢٥٦	العارف بأحوالهما وبما قرراه
٢٥٦	من شروطهما
٢٥٦	تأليف الحازمي كتاباً في
٢٥٤	شروط الأئمة
٢٥٤	نقل ما قال ابن طاهر
٢٥٤	في شرط للشيخين
٢٥٤	المراد بشرطهما رواتهما مع
٢٥٣	بأق شروط الصحيح قاله
٢٥٥	العسقلاني
٢٥٥	لا يلزم من عدم تصريحهما
٢٥٥	بشرطهما أن لا يعرف
٢٥٥	شرطهما
٢٥٥	الانتقاد على قوله : " ولم
٢٥٥	يوجد بالإجماع في عصرهما
٢٥٥	ولا فيما بعد ذلك مثلها
٢٥٥	في هذا الفن "
٢٥٥	من المعلوم أن الإمام أحمد
٢٥٥	ابن حنبل ونظائره كانوا
٢٥٥	من المعاصرين للبخارى
٢٥٥	وهم أعظم منه في الفن
٢٥٦	وإمامته بالضرورة
٢٥٦	الحكم بأن فيما بعد عصرهما
٢٥٦	لم يوجد مثلها خبر كخبر

صفحة	صفحة
ابن علان بأن المجتهد	٢٥٦
مفقود من المائة الرابعة	٢٥٦
بسط الكلام على الوجوه	٢٦٠
الثانية التي أوردها المعترض	٢٦٠
لإثبات عدم المساواة بين	٢٦١
روايتها ورواية غيرها	٢٥٧
وإن كان على شرطها	٢٥٧
للكلام على قوله : "الوجه	٢٦١
الأول أن الشيخين لا	٢٦١
يكتفيان في التصحيح بمجرد	٢٦١
حال الراوى في العدالة	٢٦١
والإتصال بل ينظران	٢٦١
في حاله مع من روى	٢٦١
عنه	٢٥٧
الكلام على الوجه الثاني	٢٥٨
الذى ذكره المعترض	٢٥٨
الكلام على الوجه الثالث	٢٥٩
والرابع	٢٥٩
الكلام على الوجه الخامس	٢٦٠
والسادس	٢٦٠
الإنتقاد على قوله : "بل	٢٦٠
ربما يوجد محاسن كثيرة	٢٦٠
في اسناد فيه متهم كمروان	٢٦٠
حاشالله أن يورد البخارى	٢٦٠
حديث المتهم في "صحيحه"	٢٦١
مروان تابعى ، وقيل صحابى	٢٦١
ذكر من روى من الكبراء	٢٦١
عن مروان	٢٦١
قد روى البخارى عن	٢٦١
مروان منفرداً أحاديث	٢٦١
قال السخاوى : "قد	٢٦١
تبع ما نسب إلى مروان	٢٦١
من إيدائه لأهل البيت فلم	٢٦١
يثبت شيء منها"	٢٦٢
قال عروة : "كان مروان	٢٦٢
لا يهتم في الحديث"	٢٦٢
الكلام على قوله : "بعد	٢٦٢
الوقوف عليه من طريق	٢٦٢
آخر عندهم"	٢٦٣
إن مجرد الوقوف على	٢٦٣

صفحة	صفحة
مروان : "مع ماله من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال"	طريق آخر من غير إيراد لها في "صحيحه" لا يدفع شيئاً عن البخارى
٢٦٥	٢٦٣
والذى اعتقد أنه إن كان من مبغضى آل عليه السلام	معتقد المعارض في مروان أنه ملحد شرير كافر
٢٦٥	٢٦٣
فتحن منه بريثون	رسالة للمعارض سماها "مواهب سيد البشر"
٢٦٥	٢٦٣
الكلام على قوله : "فعد من لا خبرة عنده مروان من مشائخه" - أى على ابن الحسين -	٢٦٤
٢٦٦	٢٦٤
وهذا الأمر قد أثبتته الذهبي وابن حجر	مرعى الإلزام لا يحمل على أن يخرج حديث المتهم في "الصحيح"
٢٦٦	٢٦٤
ما استدلل المعارض بهكابة صفيان قباس غير صحيح	الكلام على قوله : "ومن هذا القبيل رواية على بن الحسين عن مروان"
٢٦٦	٢٦٤
اتفقوا على تحريم رواية الموضوع	جعل رواية زين العابدين عن مروان من هذا القبيل يحتاج إلى سند
٢٦٦	٢٦٥
الكلام على الوجه السابع وهذا الوجه السابع لا يفيد إلا رجحان حديثها على حديث غيرهما وهو لا	الكلام على قوله في حق

صفحة	صفحة
٢٦٩	٢٦٧
كلامه عليه السلام قطعاً	يتنافى المساواة في الصحة
القدر المحقق أنهم اتفقوا	دعوى الإجماع على أنه
على وجوب العمل بما فيها	لا يوازئها أحد من المشايخ
وهو لا يستلزم الصحة	العظام دعوى غير صحيحة
٢٦٩	٢٦٧
فضلاً عن القطعية	من المعلوم أن الأحاديث
المعرض بنكر الإجماع	التي جاء بها البخاري في
٢٦٩	مصنفاته غير "الجامع"
ويحتج به	كثير منها مرجوحة
إذا حكم الماهر المتقن	٢٦٨
العارف بأن هذا الحديث	شروع الكلام في انتقاد
برجالها كان تلقى الأمة	الوجه الثامن ، وهو التلقي
٢٧٠	٢٦٨
حاصلاً في رجاله	على أحاديث "الصحيحين"
إن الأمة اتفقت على	الكلام على قوله :
وجوب العمل بكل ما صح	"فهذا الدليل على مزية
٢٧٠	٢٦٨
ولو لم يخرج الشيخان	الصحيحين"
العمل بخبر العدل واجب	تلقى الأمة "للصحيحين"
٢٧٠	٢٦٨
في العمليات	لم ينقل إلينا بالتواتر
الإجماع وتلقى الأمة كما	لم يعرف أن إجماعهم كان
ثبتنا على قبول ما في	على وجوب العمل بما
"الصحيحين" ووجوب	فيها أو على الحكم بالصحة
العمل بما فيها كذلك ثبتنا	الإصطلاحية أو على أنه

صفحة	صفحة
٢٧٤	على قبول أخبار الآحاد
٢٧٠	الصحيحة والحسنة
٢٧٤	إن المزينة لهما هي إن
٢٧٤	وجوب العمل بما فيها من
٢٧١	غير توقف ونظر بخلاف
٢٧٥	غيرها
٢٧٥	الإجماع على الصحة
٢٧٥	الإصطلاحية لا يلزم من
٢٧٢	الإجماع على وجوب
٢٧٥	العمل بما فيها
٢٧٥	الكلام على قوله : " ألهم
٢٧٥	إلا أن يقال به لم يعهد
٢٧٥	في الشريعة المطهرة فرق
٢٧٣	بين وجوب عمل وعمل
٢٧٤	الحكم بأن تلقى الأمة لها
٢٧٦	بالقبول تواتر به النقل
٢٧٤	دهوى غير صحيحة
٢٧٦	ابن الهمام وغيره من
٢٧٦	الحنفية قالوا : أن ما هو
٢٧٦	على شرطها بإخبار متقن
٢٧٤	عارف فهو كرويهما
٢٧٠	الكلام على قوله : " من
٢٧٤	أن سبقها على غيرها مما
٢٧٤	سبق به الكلمة الإلهية "
٢٧١	الرد على انتقاد المعترض
٢٧٥	دعوى العلامة ابن أمير
٢٧٥	الحاج في باب التلقي
٢٧٥	أين تواتر التلقي سلفاً وخلفاً
٢٧٥	لم يستلزم كلام العلامة
٢٧٢	أن القول بالإجماع عليها
٢٧٥	خلاف الواقع
٢٧٥	إن العلماء لم يتلقوا كل ما
٢٧٥	في الكتابين بالقبول
٢٧٣	أين الإجماع على وجوب
٢٧٤	العمل بمضمونها وعلى
٢٧٦	تقديمها على معارضها
٢٧٦	مطلقاً
٢٧٦	الكلام على قوله : " ونقول
٢٧٦	أفاد ذلك أن القول يكون
٢٧٦	الأحاديث التي تكلم في

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : " وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح الجراح في حديث الكتابين إنما يؤثر في فقد القطع بالصحة "	رجاها راجحاً على ما في غيرها تحكم " ٢٧٦ مدعى الشيخ والعلامة أمران عدم التلقى لجميع ما فيها ، وأن ما أخرجاه بساوى ما أخرجه غيرها إذا كان بشرطها ٢٧٦ ما أفاد كلام العلامة ما ذكره المعترض ٢٧٧
دعوى الإجماع هذه باطلة ٢٧٨ إن السارقين وغيره ضعفوا مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين ٢٧٨ إن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان ٢٧٨ جرح كثير من الحفاظ المقدمين والمتأخرين في رجاها ومنهم أحمد وأبو داود ٢٧٩ إختلاف البخاري ومسلم في التصحيح ٢٧٩	المعروف من عادة ابن الهمام أنه ينقل في " تحريره " أصول مذهبه الثابتة عن عن إمامه أو الأصول المأخوذة عن كتب المذهب ٢٧٧ الكلام على قوله : " من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل " ٢٧٧ من قال بتحكم رجحان الكل فإنما قال فيما جاء على شرطها ٢٧٨
الكلام على قوله : " إن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاها في	

صفحة	مسححة
٢٨١	٢٧٩ "الصحيحين" نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة غير صحيح
٢٨٢	٢٨٠ هذا المبني غير مسلم عند الخفية إذا وجد حديث صحيح على شرطها الكلام على قوله : "فتصحيحها لا يقابله
٢٨٢	٢٨٠ تعليل غيرهما " إذا كان الجرح مثلها فلا محل لهذا الكلام الشيخان ليسا معصومين
٢٨٢	٢٨٠ من الزلل والخطأ إعراف المعارض أن مسلماً أتى في "صحيحه" أحاديث ضعيفة وأن البخاري أتى في "جامعه" أحاديث المتهم
٢٧٢	٢٨٠ الدارقطني لم يعرف له عصبية على البخاري ومسلم القول بأن الشيخين قد اجتمعا مع الأمة سوى وفيهم الشيخان " هذا مسلم في غير المنتقد وأما فتصحيح الأمة مفقود فيه، وإن كان من رواية أحدهما فتصحيح الثاني أيضاً مفقود الكلام على قواه : "وليس

صفحة	صفحة
لا يقبل طعن الدارقطني	الجرح من كل جارح بما
إذا انفرد به لما عرف	يعنى به كجرح ابن
٣٠٢ من عصبية	٣٨٣ الجوزي " الخ
تحاسد الدارقطني على	وهذا لا يستلزم ثبوت
٣٠٢ أبي حنيفة	إجماع الأمة مع الشيخين
الكلام على قوله : " لأن	٢٨٣ على القبول
ترك العمل في بعض ما	جرح مثل الدارقطني
وقع من أحاديثها من وقع	والخطيب في الإمام أبي حنيفة
٣٠٣ لم يقع لإلـبـعـارـض "	من باب جرح الرجل
الكلام على قوله :	المتعصب
" وميسر الحاجة في العذر	وجرح مثلهما في بعض
عن أبي حنيفة في ذلك	رواة الشيخين ليس من
أكثر من غيره لكثرة	٣٠٢ هذا الباب
٣٠٣ القياسات " الخ	أين إقرار الدارقطني وغيره
لا حاجة لأبي حنيفة إلى	أن للشيخين عن ذلك
٣٠٣ هذا العذر	٣٠٢ أجوبة
وشرط صحة القياس عدم	لم يثبت الإجماع على قبول
النص ، فنسبة القياسات	جميع ما في الكتابين
٣٠٣ المخالفة بالنص فصول	فضلاً عن الإجماع على
كشف العارف الرهندي	٣٠٢ ما فيها

صفحة	صفحة
٣٠٥	في علو شأن مذهب
٣٠٥	أبي حنيفة
٣٠٦	قول الشعراوى محمول على
٣٠٦	الفرض والتقدير
٣٠٧	ما لم يصح عند الإمام
٣٠٧	لو صح عند بعض المحدثين
٣٠٨	بعده فلا يعتد به في
٣٠٨	مذهبه
٣٠٨	الإمام أبو حنيفة رجل من
٣٠٨	رجال الله يلتجأ إليه في
٣٠٨	الحديث والفقہ
٣٠٨	ماذا يجب من الاعتقاد في
٣٠٨	حق الأئمة ؟ والانتقاد على
٣٠٩	الشعراوى في هذا الباب
٣٠٩	القول بكثرة القياس في
٣٠٩	مذهب أبي حنيفة دعوى
٣٠٩	خلاف الواقع
٣٠٩	قول الشعراوى : لما كانت
٣٠٩	الأدلة متفرقة " لو صح
٣٠٩	لاستلزم كثرة القياس في
٣٠٩	جميع المذاهب
٣٠٩	بحث بلوغ أحاديث
٣٠٩	" الصحيحين " الإمام
٣٠٩	أبا حنيفة
٣٠٩	المعترض قد أذن لأهل
٣٠٩	الكشف فلم لا يجعل
٣٠٩	الإمام أبا حنيفة من أهل
٣٠٩	الكشف
٣٠٩	الكلام على قوله : " ولم
٣٠٩	يلزم من ذلك أن لا يصح
٣٠٩	عند الحفاظ بعده "
٣٠٩	حكم تصحيح الحديث في
٣٠٩	هذا الأزمان
٣٠٩	الكلام على قوله : " وقالوا
٣٠٩	لو كان الحديث صحيحاً
٣٠٩	لصح عند أبي حنيفة "
٣٠٩	أين من قال بهذا ؟
٣٠٩	إذا تمسك أبو حنيفة بالسنة
٣٠٩	علم أحد الأمرين إما عدم
٣٠٩	صحة حديث الحصم أو

صفحة	صفحة
٣٠٩	مرجوحيته
٣٠٩	واحتال عدم بلوغ الحديث
٣١٢	إلى أبي حنيفة مرجوح
٣١٢	من المعاصم أن الكتب
٣١٢	الفقهية لم يذكر فيها إلا
٣١٢	أقوال الأئمة، وأو وجدوا
٣١٢	تخریجاً ذكره بلفظ
٣١٠	للتخريج
٣١٢	كتب ظاهر الرواية قد
٣١٢	جمع فيها أقوال أبي حنيفة
٣١٢	إلى مات عليها ولم يرجع
٣١٢	عنها
٣١٠	"المبسوط" عندنا موجود
٣١١	في ثمان مجلدات
٣١١	تفصيل كتب ظاهراً الرواية
٣١٣	"الكافي" للنسفي غير "الكافي"
٣١١	للحاكم الشهيد
٣١٣	تفصيل الكتب الأربعة
٣١٣	التي صنعها محمد بن سعد
٣١٣	أقوال الإمام أبي حنيفة
٣٠٩	الأثر التي رجح عنها
٣٠٩	إن كانت الرواية من غير
٣١٢	ظاهر الرواية صرح الشراح
٣١٢	أنها متروكة
٣١٢	لنكون بنوا أكثرها على
٣١٢	ظاهر الرواية
٣١٢	فهم أصحاب الأئمة
٣١٠	من كلامهم فهو محل
٣١٢	للإعتماد
٣١٢	وما ذكره الشعراوي في
٣١٢	هذا الباب خروج عن
٣١٢	الإجماع
٣١٢	لو كان في مذهب أبي حنيفة
٣١١	قياسات خارجة عن دائرة
٣١١	الحديث لما أفتى بقوله
٣١٣	الصناديد من المحدثين
٣١٣	وكيف كان يفتي بقول
٣١٣	أبي حنيفة
٣١٣	الليث بن سعد كان على
٣١٣	مذهب أبي حنيفة

صفحة	صفحة
دأب المعارض وديدنه	يحجبى الفطان كان يفتى بقول
ترك الحديث الصحيح إذا	أبى حنيفة ٣١٣
وجد شيئاً من أهل	من الحنفية مسعر بن كدام ٣١٣
الكشف خلافه ٣١٦	وهؤلاء كلهم أعظم شأناً
الانتقاد على قول المعارض:	من البخارى ومسلم ٣١٤
”ثم بعد عصره - اى	الكلام على قوله: ”وخرج
أبى حنيفة - لما اجتمع	منه أن الأقيسة الغير
التابعون وجلسوا لأخذ	الجلية التى كتب الحنفية
العلم عنهم“ الخ ٣١٧	مشحونة بها غالبها لا يستند
بحث تابعة الإمام أبى حنيفة ٣١٨	إلى أبى حنيفة “ ٣١٤
لا يصح إجماع التابعين	ليس الأقيسة الغير الجليلة
بعد انقضاء عصر أبى حنيفة ٣١٩	غير مستندة إلى أبى حنيفة
لو أمكن ما قال المعارض	فقد أتى الكبار فى كتبهم بها ٣١٤
فى حق أبى حنيفة لأمكن	الكلام على قوله: ”فبمثل
ذلك فى حق زبن العابدين	هذه الأقيسة يترك صحاح
والباقر والصادق ٣٢٠	الأحاديث متجاسراً“ ٣١٦
الكلام على قوله: ”بحيث	لم يعرف فى المذهب مجرد
إذا حكم الحافظ المتأخر	قياس كان على خلاف
الواحد بأنه ليس فى الباب	الحديث وعجز أئمة المذهب
حديث فذلك حكم لسان	عن الجواب عنه ٣١٦

صفحة	صفحة
٣٢٣	جميع حملة الحديث “
٣٢٥	القول بعدم ثبوت الحديث
٣٢٩	على لسان جميع حملته غير
٣٢٩	منحصر في حكم الحافظ
٣٢٩	المتأخر
٣٢٩	الكلام على قوله: “ وهذا
٣٢٩	الفوت لا يختص بها حنيفة “
٣٣٠	الانتقاد على قوله: “ فقد
٣٣٠	نفي - يعنى مالكا -
٣٣٠	ثبوت ما صح عن النبي
٣٣٠	صلى الله عليه وسلم بإخراج
٣٣٠	“ الشيخين “
٣٣٠	مستدل مالك في ذلك النفي
٣٣٠	الفعل مقدم عند البعض
٣٣٠	على القول عند التعارض
٣٣٠	قول الدراوردي في مالك
٣٣٠	كقول الشعراوي
٣٣٠	الكلام على قوله: “ ومن
٣٣٠	أصر على قول الشافعي
٣٣٠	من الخراسانيين “ الخ
٣٣٠	الكلام على قوله: “ وهؤلاء
٣٣٠	الأئمة في عدم بلوغهم
٣٣٠	أحاديث الصحيحين . . .
٣٣٠	لم يخرقوا الإجماع على
٣٣٠	صحة تلك الأحاديث “
٣٣٠	لا يفيد خبر الواحد القطع
٣٣٠	مطلقاً
٣٣٠	القول بعدم بلوغ أحاديث
٣٣٠	“ الصحيحين “ إلى الأئمة
٣٣٠	الأربعة وإن كان ممكناً لكن
٣٣٠	العلم عند الله تعالى
٣٣٠	إلى الآن لم يثبت المعارض
٣٣٠	رواية من صاحب المذهب
٣٣٠	وهي لم تتحقق فيها روايات
٣٣٠	الحفاظ
٣٣٠	الكلام على قوله: إما
٣٣٠	أن يكون التمسك بذلك
٣٣٠	المعارض منه المقلدين
٣٣٠	المتأخرين “
٣٣٠	البحث عن الإحتمالات

"فإن جواز ترجيح غير  
 "الصحيحين" على  
 "الصحيحين" لا سبيل  
 إلى ذلك" ٣٣٢  
 تلقى الأمة بالقبول لا ينافيه  
 تقديم حديث معارض ٣٣٣  
 تقديم أحاديث "الصحيحين"  
 ترجيح واحد والمجتهد  
 إذا وجد ترجيحاً أكد  
 له أن يرجح حديث غيرها  
 على حديثها ٣٣٣  
 ابن العربي يرجح حديث  
 "سنن الترمذي" على  
 حديث "الصحيحين" ٣٣٣  
 جاز للمجتهد أن يرجح  
 حديث غير "الصحيحين"  
 على حديثها مطلقاً إذا  
 كان صحيحاً ٣٣٤  
 الكلام على قوله : إما  
 نسخاً بالرأى من غير

الأربعة التي أبدعها المعارض  
 في تقديم المعارض لما في  
 "الصحيحين" ٣٣١  
 يجوز أن يرجح عندهم طريق  
 حديث غير "الصحيحين"  
 على طريقها ٣٣١  
 إذا جاز تقديم ما في  
 غيرها على ما فيها مطلقاً  
 جاز تقديم ما على شرطها  
 على ما فيها ٣٣٢  
 الكلام على قوله : "لعدم  
 انعقاد الإجماع على القبول  
 لما في "الصحيحين" في  
 ذلك الزمان" ٣٣٣  
 دعوى وجود المعارض  
 فيما حكم الحفاظ المتأخرون  
 بانتفائه وقام على خلافها  
 حديث معارض ليست  
 بمصادمة بالحجة الصناعية ٣٣٣  
 الكلام على قوله :

صفحة	صفحة
فسوق المعارض وفسادات	٣٣٤ إجماع من الأمة
٣٣٩ اعتقاداته	٣٣٤ بحث النسخ الإجتهادى
إنتقاد المحدثين المتقدمين	إنكار المعارض ثبوت النسخ
٣٣٩ على أحاديث "الصحيحين"	٣٣٦ بقول الصحابة
يلزم من ترك العمل عدم	الكلام على قوله : "ولا
٣٣٩ التلقى	يلزم من هذا الترك
الكلام على قوله : "ومن	٣٣٦ والتقديم عدم تلقى التارك"
ظن الترجيح فهو أيضاً	معنى التلقى السدى أراده
٣٣٩ فى هوان الحجة الداحضة	٣٣٧ العلامة صاحب "التحبير"
إن ما هو على شرط	الكلام على قوله : "وهذا
الشيخين أو أحدهما يساوى	ديدن ساداتنا من المشايخ
ما فيها أو ما فى أحدهما	٣٣٧ الصوفية الكرام
٣٤٠ على مذهب الحنفية	الكلام على قوله : "ما هو
الكلام على قوله : "التمسك	ينسبونه إلى أئمتهم وما هو
٣٤٠ بآثار الصحابة"	من تفرعاتهم على أصل
إن قول الصحابي حجة	٣٣٨ يضيفونهم إلى الأئمة"
إذا لم ينفه شئ من السنة	الانتقاد على قوله :
المرفوعة	"لضرورة تقليدهم لأئمتهم
١٤١ إن مبنى "رسائل المعارض"	لا لإعتقادهم أن ذلك
التي ألفها الإفتراء على	٣٣٨ مرجح"

صفحة	صفحة
٣٤٢	٣٤١
السبعة للحديث الصحيح	العلماء ثم الرد عليه
ودعوى المعارض إنما	الانتقاد على قوله : " إن
يفيد في ما إذا روى	لإمامنا معارضاً أصح
٣٤٣	وأقوى مما فيها فيأخذ به
غيرها عن غير رجالها	دونها " ٣٤١
إن " مروان " من رواة	إن منع العلامة لتلقى الأمة
البخارى في " صحيحه "	جميع ما في " الصحيحين "
٣٤٤	بالقبول بمعنى وجوب
" مروان "	العمل على جميع ما فيها
إعراف المعارض بتضعيف	حالا
٣٤٤	٣٤٢
بعض رواة مسلم	الكلام على قوله : " وإنما
شهادة الشيخين بأن	الكلام في وجود الشروط " ٣٤٣
الأحاديث الصحيحة على	الانتقاد على قوله : " وقد
٣٤٥	حكم الحفاظ المتقنون طبقة
شرطها موجودة	بعد طبقة بأن الشروط
٣٤٥	التي توجد في روايتها لا
ما جاء عن الشيخين :	توجد في غيرهم ٣٤٣
أن الأحاديث التي لم تذكر	لو ثبت ما قال المعارض
في " الصحيحين " لا يمكن	لسقط الأقسام الثلاثة
أن تساوى صحة بما أتينا	المذكورة من الأقسام
٣٤٥	
بها فيها	
الكلام على قوله : " فإنها	
فيها . بمعنى القطع عند	

صفحة	صفحة
٣٤٦	لحققين
٣٤٧	لانتقاد على قوله: " ثبت لرجحان المطلوب في غلب، أحاديث الكتابين "
٣٤٩	لرد على قوله: " وأثبت وجود الشرائط فيها بحكم لجم الفقير من العلماء بل لهم غير قلائل منهم "
٣٥٠	لكلام على قوله: " لكن حصل العلم بوقوع الإجماع وجدان تلك الشروط في " الصحيحين "
٣٥٠	لنقد على قوله: " لكن نسلم أن ذلك مما يثبت تحكم في رجحان الكتابين "
٣٥١	ند الحنفية أحاديث الصحيحين " مرجحة لى ما فى غيرهما إذا لم كن على شرطها
٣٥١	أحاديث " صحيح ابن
٣٤٦	خزيمة " و " صحيح ابن
٣٤٧	حيان " و " مستدرک
٣٤٩	الحاكم " وغيرهما من
٣٤٩	الصحاح التى التزم فيها
٣٤٧	الصحة مرجحة صحة على
٣٤٧	أحاديث غيرهم
٣٤٧	إشراط البخارى اللقاء
٣٤٧	ثابت وأما اشتراطه الرواية
٣٤٨	فلم يثبت
٣٤٨	لكلام على قوله: " فروى
٣٤٨	مسلم حيث ألغى اللقاء
٣٤٨	بعد المعاصرة لا يساوى
٣٤٨	مروى البخارى "
٣٤٩	إن مسلماً فى مراعاة بعض
٣٤٩	الشرائط أكثر تصديقاً وأشد
٣٤٩	تديقاً من البخارى
٣٤٩	لا يلزم ترجيح حديث
٣٤٩	البخارى إذا كان حديث
٣٤٩	مسلم على شرطها
٣٤٩	من كان عنده مبنى الترجيح

صفحة

صفحة

اجتمع عليه الأكثر ٣٥٣  
العجب من المعترض من  
حيث أنه قد جوز  
خلاف الإجماع في كثير  
من مبتدعاته ، وههنا

يمنع خرقه ٣٥٣  
الحديث الذي أخرجه  
غيرهما وهو على شرطها  
أو على شرط أحدهما مما  
اجتمع على اختباره أوف  
من الجهابذة ٣٥٤

الكلام على قوله : " فيلزم  
عليه أيضاً رجحان ما هو  
أضيق شرطاً " ٣٥٤

لم يقل أحد بلزوم هذا  
التقليد على المجتهد المطلق  
لمن كان أضيق شرطاً ولو

غير مجتهد ٣٥٤  
لم يقل أحد بأنه يازم على  
مسلم تقليد البخاري لكونه

هو التلقئ ينبغي له أن  
ينفي الترجيح فيما بين  
" الصحيحين " ٣٥١

إن عنعنة مسلم إذا كان  
من معاصر وعنعة البخاري  
جاء عن ذلك المعاصر  
فالقول بصلاحيتهما لمعارضتهما  
سديد ٣٥١

الكلام على قوله :  
فما ظنك ممن لا بتضييق  
على نفسه تضييقه في  
" صحيحه " ٣٥٢

الرد على قوله : " لا نسلم  
أن المختبر الممتحن لجال  
الراوي ليس ممن تسكن  
نفسه إلى ما اجتمع عليه  
الأكثر " ٣٥٢

إن المختبر الممتحن لحال  
الراوي بنفسه جاز أن  
لا يسكن نفسه إلى ما

صفحة	صحة
وشرح "هراج النخبة"	٣٥٥
والعلامة الدهلوى وغيرهم	بعض المحدثين أضيق شرطاً
من نقلة المذهب ، وهو	٣٥٤ من البخارى ومسلم
المصرح به فى سائر الكتب	قد تقرر فى الأصول أنه
الإستدلالية المؤلفه فى	يجب على المجتهد ترجيح
مذهبنا قديماً وحديثاً	ما أدى إليه اجتهاده
٣٥٧	بالإجماع
إن الترك عملاً بجامع	٣٥٦
الصحة ولا ينافيها	الكلام على قوله : "وليس
٣٦٠	كتاب أضيق فى الشروط
لم يثبت عن أحد من	على وجه الأرض من
العلماء أن المجتهد الواحد	"الصحيحين"
إذا قال بقول وخالفه	٣٥٦
مائة من المجتهدين لزم عليه	إن هذا مسلم بالنظر إلى
أن يرجع إلى قول المائة	ما فى غير الكتابين وليس
٣٦٠	على شرطها وأما فى ما فى
الكلام على قوله : "القول	غيرها وهو برجالها أو وجد
المتفق عليه الأمة أن كل	فيه شرطها فقير مسلم
حديث صح وجب العمل	٣٥٧
به سواء كان من أحاديث	الحق ما قاله ابن الهمام
الشيخين أو من غيرها	وهو فى ذلك ناقل عن
٣٦١	أكار مذهبهم ووافقه على
لو صح الإستدلال	ذلك شرح "التحرير"
بالإجماع على وجوب	

صفحة

صفحة

الإمام ابن الهمام كان من  
العارفين وقدوتهم كما كان  
من المحققين والمحدثين  
والفقهاء وأئمتهم ٣٦٣  
المقبول عند الخنفية هو  
القول بمساواة ما فيها بما  
في غيرها إذا كان على  
شرطها صناعة وكشفاً ٣٦٤  
كما أن أهل الحديث  
أبدال كذلك فقهاء المذاهب  
الأربعة أبدال ٣٦٥  
الكلام على قوله : "فهل  
تراه رحمه الله تعالى لم  
يسئل في هذا المدخل  
المبارك عن شأن "الصحيحين" ٣٦٥  
لا ينسب الى ساكت قول ٣٦٥  
ليس "الصحيحان" مما  
ضعفه المحدثون حتى يسأل  
عنهما في حضرته صلى الله  
عليه وسلم ٣٦٦

العمل على الإجماع على  
الصحة لكان جميع ما في  
"صحيح ابن خزيمة" و  
"صحيح ابن حبان" و  
"المستدرک" وما يضاهيها  
مجمعاً على صحته ٣٦١  
الكلام على قوله : "ثم بما  
يحقق رجحان "الصحيحين"  
على غيرها من الصحاح  
قبول العارفين لأحاديثهما" ٣٦٢  
لم يعرف قبول العارفين  
لحديث وعلمهم بما فيه  
من أدلة الحكم بصحة  
الحديث كما لم يعرف قبول  
الحافظين بمعنى استدلالهم  
به من أدلة الحكم بها ٣٦٢  
حكم العارفين بأصحيتها  
كحكم أهل الظاهر من  
المحدثين وهو لا ينافي  
المساواة ٣٦٣

صفحة	صفحة
دعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه صلى الله عليه وسلم مما يحتاج إلى اثباتها إلى دليل بين ٣٦٩	الكلام على قوله : "وهذا السيوطى لا أكاد أراه قال بقطعية ما فيها إلا بالسؤال عنه عليه السلام" ٣٦٧ لا يحكم بهذا ما لم يثبت عنه صريحاً أنه أخذه عنه صلى الله عليه وسلم ٣٦٧ الإمام النووي من كمال أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين ٣٦٧
تفصيل بعض الطرق التي أثبتها ابن العربي لأخذ الأحكام عنه عليه الصلاة والسلام ٣٦٩	الكلام على قوله : "وقال: نصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم" ٣٧١
لا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أق بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم ٣٧١	الكلام على قوله : "وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام عن النبي صلى الله عليه وسلم" ٣٦٨
مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين عند كل خفض	

صفحة	صفحة
٣٧٦	٣٧٢ ورفع
رؤيا تعين أن معنى لفظ	من المعلوم أن حديث
"القرء" في الآية هو	رفع اليدين في كل رفع
الحيض وتؤيد مذهب الإمام	وخفض مع ما علم من
أبي حنيفة	ضعفه مخالف لأحاديث
٣٧٦	"الصحيحين"
الكلام على قوله :	٣٧٣
"ونحن نعتقد سنية ذلك لمن	إن السيد هارون الذي كان
ختم عنده البخاري وأختمه"	بقرية "هنگورة" قرأ
٣٧٧	في حياته "تفسير البيضاوي"
إن فعله صلى الله عليه	على رسول الله صلى الله
وسلم في المنام كفعله في	عليه وسلم أو على الصديق
اليقظة، إلا إذا كان الحكم	الأكبر رضى الله عنه
المنامي مخالفاً بالحكم المأخوذ	يقظة وشفاهاً
عنه صلى الله عليه وسلم	٣٧٤
٣٧٧	ذكر بعض من كان
بالأحاديث الصحيحة	بصحب النبي صلى الله
الكلام على قوله : "حكاية	عليه وسلم بقطعة
عنه صلى الله عليه وسلم	٣٧٤
"إذا تكلمت عليه أذكرهم	٣٧٥
وتكلم عليه أنت"	رؤيا ابن العربي في وقوع
٣٧٨	الطلقات الثلاث بكلمة
كان آباء المعترض على	واحدة تأييداً لمذهب أهل
٣٧٩	المذهب الحنفي

صفحة	صفحة
٣٨١	القول بأن أهل الكشف
الكلام على قوله :	محفوظون عن الخطأ ولو
” كالاجتهاد على المجتهد	اجتهادياً يحتاج إثباته إلى
وغير المجتهد ممن يعتقد ” ٣٨٢	دليل يدل عليه ٣٨٠
إن الأئمة الأربعة كما إنهم	الكلام على قوله :
مجتهدون فهم كاشفون	” فإن منهم من بشاوره
عارفون فاجتهادهم اجتهاد	في كل مسألة فيها رأى
وكشف وجمع بين التعمتين ٣٨٣	أو قياس ” ٣٨٠
الشطحيات التي صدرت	الكلام على قوله :
عن ابن العربي صدقه قوم	” وهذه منقبة ” لصحيح
وأنكره قوم ٣٨٣	البخارى ” وشرف لا يوازيها
الرد على قوله : ” هذا	منقبة ٣٨٠
في عموم ما يكشف به	الانتقاد على قوله :
العارفون كشف نوم أوبقطة ” ٣٨٣	” والكشف - ولا يطلق
البسط في رجوه بطلان	إلا على العلم المطابق للواقع -
هذه الدعوى ٣٨٤	حجة على الكاشف وغير
الشيخ الجبيلاني كان حنبلياً ٣٨٨	الكاشف ” ٣٨٠
إعتراف المعارض بأن :	يجوز أن يكون الكشف
ألفواً من عرفاء المنسند ٣٨١	من باب الشطحيات
والهند وصلوا إلى الله سبحانه	الكشف ليس بحجة قطعية

صفحة	صفحة
لم ينتهض دليل الشرع الناطق	بتعبدهم بفقهِه أبي حنيفة ٣٨٨
على . استحالة الخطاء على	حكم خصوص الكشف عن
الرائي في المنام في كل ما ينقله	رؤية النبي صلى الله عليه
٣٩١ عنه عليه السلام	وسلم يقظة ومناماً ٣٨٩
الأحكام النامية والأحكام	لم يقل أحد من العلماء
الكشفية لا اعتبار لها في	محصول العلم القطعي لا في
٣٩١ الأمور الشرعية	حق الكشف ولا في حق
الإلهام ليس من أسباب	غيره ٣٩٠
المعرفة بالأحكام وكذلك	المروي للكاشف في المنام
٣٩٢ الرؤيا في المنام	واليقظة إما مثاله صلى الله
رؤيته صلى الله عليه وسلم	عليه وسلم وإما حقيقته ٣٩٠
بصفته المعلومة إدراك على	الكلام على قوله :
حقيقته ، ورؤيته على غير	” لإنتهاض دليل الشرع
٣٩٣ صفته إدراك للمثال	انطاق باستحالة تمثل
قصة رؤيا رجل في المنام	الشیطان على عصمة صاحب
٣٩٣ أن لا نحس في الركاز	هذا الكشف عن الخطأ
إن الرسل والكتب المنزلة	فيه “ ٣٩٠
والملائكة والسحب والكعبة	إختلاف العلماء في أن عدم
معصومة عن تمثل الشيطان	تمثل الشيطان هل يختص
٣٩٤ بمثلها	بصورته الشريفة أم هو عام ٣٩٠

صفحة	صفحة
الكلام على قوله :	ترجيح واحد فلو أعمل
"الأنائية المشار إليها" بأنها	المجتهد ترجيحاً آخر أو
وهي لانتقيد بصورة دون	اعتمد على ترجيح فهو
صورة "	غير معاتب بذلك ٣٩٩
٣٩٤	
الكلام على قوله :	الكلام على قوله : "الحمل
" فالنزبة في ترجيح	على الأعذار لا يقبل " ٣٩٩
"الجامع الصحيح" للبخارى	الانتقاد على قوله : " فقه
على غيره مزية على مصادمة	الراوى لا أثره في باب
الأدلة الثلاثة "	القحمل والصدق في القول " ٤٠٠
٣٩٥	
بسط الكلام على النسخ	الإعتبار في الترجيح لفقه
الإجتهادى	الراوى مذهب الحنفية ٤٠٠
٣٩٦	
الكلام على قوله :	من العجب أن من وجوه
" وتأخير أحدهما عن	الترجيح عند المعارض
الآخر على ما قال الحازمى	كون الشخص أرجح في
لا يوجب القول به " ٣٩٧	صناعة الحديث ولم يعتد
٣٩٧	
الكلام على قوله : " فإلم	بكون فقه الراوى مرجحاً ٤٠٠
يثبت في نفسه بدليل	يترجح مروى السلفاء
لا يكون عذراً لترك ما في	الأربعة على رواية أدنى
" الصحيحين "	الأعراب ٤٠٢
٣٩٨	
ترجيح ما في " الصحيحين "	إذا جاء حديثان مختلفان

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : "الأخذ	والشيخان عملاً بأحدهما
بالعزيمة . مع اعتقاد إباحة	كان فيه دلالة على أن
العمل بالرخصة لا يسمى	الحق فيما عملا به
٤٠٦ تركاً لحديثها "	قال أبو داود : " وإذا
القول بالرخصة في الحديث	تنازع الخبران عن النبي
٤٠٧ تأويل له عن ظاهره	صلى الله عليه وسلم نظر
لم يشترط في صحة اجتهاد	إلى ما عمل به أصحابه من
المجتهد موافقة ظاهر حديث	٤٠٢ بعده "
٤٠٧ " الصحيحين "	وجه عدم العمل بحديث
أما مجرد الدعوى بأن	٤٠٢ المصرة
هناك معارضاً فلا صحة	التمويض بلفظ يخل بمراده
له ألبنة في مخالفة الحديث	صلى الله عليه وسلم
٤٠٨ الصحيح أو الحسن	عداً فلا يتوهم في أحد من
يحرم عندنا التمسك بمجرد	٤٠٤ أهل الدين
آثار الصحابة إذا وجد	البحث في مانقله المعارض
٤٠٨ حديث مرفوع بخلافها	٤٠٤ عن " التحقيق "
من العجب أن المعارض	الكلام على قوله : "تقديم
قد حرم التمسك بآثار	الحديث لموافقة القياس إنما
الصحابة و أوجب العمل	يتأتى فيما إذا تساوى في
٤٠٨ بكشوف أهل الكشف	٤٠٥ الصحة "

صفحة	الكلام على قوله :	صفحة	الكلام على قوله : " ولا
	"فرفوع " الصحيحين "		ينحصر ذلك - يعنى ترك
	لا يعارضه الآثار المروية		الصحابي العمل بالحديث -
٤١١	في غيرهما "		في علم نسخه كما تقول به
	العجب أن الرواية التي	٤٠٩	الحنفية "
	تمسك بها ابن العربي في		إنما قالت الحنفية بالنسخ
	اثبات رفع اليدين في كل		إذا ثبت عمل ذلك الصحابي
	خفض ورفع وإن خالف	٤٠٩	بخلاف مروية لا مطلقاً
	رواية " الصحيحين "		قال ابن المبارك : " كان
٤١٢	قبلها المعترض		أبو حنيفة عارفاً بالناسخ
	بسط الكلام في حديث أبي	٤٠٩	والمسنوخ عالمياً بهما "
	هريرة وأثره في مسئلة		إن أثر ابن عمر في ترك
	غسل الإناء من ولوغ		رفع اليدين صحيح بناء على
٤١٣	الكلب		ثبوت تأخر حديث ابن
	الكلام على قوله : " وهذا	٤١٠	مسعود عن حديثه
	قوله بعد الإغماض عما		وحديث ابن عمر المروي
٤١٦	قلنا من عدم صحته "		في الصحاح ليس فيه رفع
	الانتقاد على قوله : " لعدم	٤١٠	اليدين في كل خفض ورفع
	ثبوت مروى آخر عنه في		الإمام ابن الهمام قدوة
٤١٧	الثلاث عند حذاق الفن "	٤١١	المحققين والعارفين

صفحة	صفحة
٤٢٠	سررد روايات الغسلات
لا يجب على الأئمة الأربعة	الثلاث بولوغ الكلب المروية
مراعاة ما انعقد عليه آراء	٤١٧ عن أبي هريرة
من بعدهم ، فلا يستدعى	ابن الجوزي ممن لا يعبأ
هذا الترجيح ترك كل	بقوله في حكم الوضع
٤٢١ مذهب بخالف مذهبيها	والضعف
إني وإن تنبعت فلم أجد	إذا تعددت طرق ضعاف
في السلف والخلف من	في حديث واحد بلغ مرتبة
قال بأن أحاديث غيرهما	٤١٨ الحسن لغيره
وان كانت صحيحة إذا	الحسن لغيره مما ثبت به
مخالفت ما فيها يجب ترك	٤١٨ الأحكام
٤٢١ العمل بها	الكلام على قوله :
قال المعترض : إن "فدك"	" والعجب العجائب الذي
كان حق فاطمة ومنعها	٤١٩ بتحريفه ههنا هو " الخ
٤٢٢ عنه الخلفاء الراشدون	الكلام على قوله :
ذكر ما صدر عن المعترض	إن ما قهرك من الحجة
في "رسالة" له ألفها	البالغة على ترجيح ما في
٤٢٢ في بدعات عاشوراء	الكتابين على غيرهما
الكلام على قوله :	يستدعى ترك كل
"لإتحاد الدليل في	مذهب بخالف حديث

صفحة	صفحة
٤٢٨	الصورتين وهو وجوب العمل بالإجماع " ٤٢٥
٤٢٨	وجد هذا الدليل في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ٤٢٥
٤٢٨	لم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول ٤٢٥
٤٢٨	وجوه طرح هذا القول ٤٢٥
٤٢٨	الإجماع على وجوب العمل بما في " الصحيحين " ٤٢٦
٤٢٨	لا ينافي ترك العمل في بعض المواضع ٤٢٦
٤٢٩	الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأرمة ثابت ٤٢٦
٤٢٩	الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعنى والعالم الغير المجتهد إلا تقليد المجتهد المطلق ٤٢٦
٤٢٩	الكلام على قواعده :
٤٢٩	بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض " الصحيحين " ٤٢٨
٤٢٩	أين تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله عليه وسلم قطعاً في " الصحيحين " ٤٢٨
٤٢٩	ترجيح حديث على حديث لا ينافي القول بتصحيهما ٤٢٨
٤٢٩	وما نقله ابن حزم عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس فهو إفراط منه ٤٢٩
٤٢٩	حكم العمل بالحديث الضعيف ٤٢٩
٤٢٩	عن أحمد بن حنبل : أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه ٤٢٩
٤٢٩	الحديث الضعيف يعمل

صفحة	صفحة
ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلابس فاعلمه أن يحكم على مأخذه بالصحة " ٤٣٥	به في الفضائل اتفاقاً ما لم يعارضه حديث صحيح ٤٣٠
الكلام على قوله : " لا ما استدل به لنصرتة " ٤٣٦	سرد طرق أحاديث الموضوع بالتحقق ٤٣١
الكلام على قوله : " ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً " ٤٣٧	بيان طرق حديث الموضوع بنبذ التمر ٤٣٣
الكلام على قوله : " فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح " ٤٣٨	إن أدنى مراتب أسانيد أحمد أنه حسن ٤٣٣
الانتقاد على قوله : " الدراسة الثانية عشر " ٤٤٠	الإحتجاج بالمرسل مذهب أبي حنيفة و مالك و أحمد ٤٣٣
الكلام على قوله : " وبعضه في ذلك ما ذكرت من جسارات الحنفية على خلاف الأحاديث الصحيحة " ٤٤٠	الفتوى على أن لا يتوضأ بنبذ التمر ولا يغتسل به ٤٣٤
الرد على قوله : " فإن	الكلام على قوله : " وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث " ٤٣٤
	ليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث ٤٣٤
	الكلام على قوله : " فإذا

صفحة	صفحة
سبحانه وتعالى يعلم منى في	ما تركت مذهبه إلا فيما خالف
كل ما أظهرته في هذه	الحديث الصحيح ٤٤١
الدراسة من حالى صادق	لم يجد في مذهب الإمام
٤٤٧ " إن شاء الله تعالى "	مخالفة للحديث الصحيح ٤٤٢
مؤاخذه السخاري وابن	جواز القياس ووقوعه
حجر والسيوطي والقسطلاني	متفق عليه بين الأئمة
على ابن عربي وذبح	الأربعة ٤٤٥
الاعتراض عنه حتى في	الكلام على قوله : " ومن
٤٤٨ تصحيح إيمان فرعون	الجهل الشنيع انتساب أقوال
الكلام على قوله : " رزقني	التابعين إلى المتبوعين " ٤٤٦
الله سبحانه الكينونة التي	إن ما أتى به الحنفية
٤٤٩ أمر بها "	من القواعد والفروع في
الكلام على قوله : " وقد	كتبهم المعتمدة المتداولة قول
ربيت أنا وآبائي على موائد	٤٤٦ إمامهم
٤٥٠ علمه وأدبه "	لو كان وهم المعارض سالماً
كان آباء المعارض خلفاً عن	لما بقي الاعتماد على كتاب
سلف صالحين ولم يكن	من كتب المذاهب مالم
فيهم عالم إلا آباء ، وكانوا	يوجد فيها في مسألة مسألة
ممن ياتزم مذهب أبي	٤٤٦ سند متصل صحيح
٤٥٠ حنيفة رحمه الله	الكلام على قوله : " والله

صفحة	الكلام على قوله : الأول	صفحة	الكلام على قوله : الأول
	فلا أبالي بتركه إذا ترجح		عندى خلافه "
٤٥٢	الإنقاذ على قوله : "حتى	٤٥٢	إن القول الثابت عن الأئمة
٤٥٣	الثلاثة يترجح عندى على	٤٥٢	أقوالهم "
	هذا خلاف ما صرح به		الفقهاء الأعلام
٤٥٢	الأصح أن يفتى بقول	٤٥٢	الإمام على الإطلاق ثم
٤٥٤	بقول أبي يوسف ثم بقول	٤٥٢	محمد ثم بقول زفر
	الحسن بن زياد	٤٥٢	ترجمة الإمام أبي يوسف
٤٥٤	نقلًا عن " تذكرة الحفاظ	٤٥٣	للذهبي
	قال الكيا : " إنا نعلم		أن محمد بن الحسن من
٤٥٤	المجتهدين "	٤٥٣	أبي داود الحكم بالحق
٤٥٥	وحدثك أبي داود عن أبي	٤٥٣	وحدثك أبي داود عن أبي

صفحة	صفحة
الحديث الضعيف عند الجمهور ومنهم الإمام أبو حنيفة لا يلتفت إليه في الأحكام	رمشة لا يعارض حديث عائشة
٦٩	٤٦٣
التناقض بين قولى صاحب "الدارسات"	ما ورد من الأحاديث في الأذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقب الفرض قبل السنة
٤٦٩	٤٦٣
إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة مما لا يشك فيه أن المعارض من العوام	إن حديث البراء الظاهر أن المراد بالصلاة فيه صلاة التهجد أو هو واقعة حال لا عموم لها
٧٠	٤٦٤
انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة	إن كان صلاة بعدها سنة يكره المكث قاعداً
٧٠	٤٦٧
الكلام على قوله : " وإذا كان القول معيناً معلوماً عن أبي حنيفة وخالفه قول تابعي "	إن الحنفية لم يقولوا بأن كل ما ورد من المعقبات يؤتى عقب الراتبة
٤٧١	٤٦٨
المعارض يحصر العالمية وخلافة النبوة في الأئمة	الكلام على قوله : " والمراد من قولنا - شئ من السنة - ما يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة "
٤٧١	٤٦٩
الإثنى عشر	

صفحة	صفحة
لم يقل أحد من العلماء يجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين ٤٧٢ كلام المعارض يشير أنه على المذهب الجعفرى أو على مذهب الزيدية ٤٧٤ الكلام على قوله: " مسح الرقبة فى الوضوء ، فإنى لم أجد له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه " ٤٧٥ ذكر الأحاديث التي فيها مسح الرقبة فى الوضوء ٤٧٦ العجب من المعارض وقد عد نفسه محدثاً كاملاً أنه لم يقف على هذه الأحاديث ٤٧٩ الكلام على قوله : " قولهم بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر فإنى لم أجد له حديثاً مرفوعاً	فضلاً عن أن أجد له ما يدل على استمرار فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم " ٤٨٠ بيان آثار الصحابة فى تكبير القنوت ٤٨٠ ثبوت رفع اليدين حذاء الأذنين فى قنوت الوتر عن الصحابة ٤٨١ إن المصرح به فى كتب فقه الحنفية هو أن تكبير القنوت مستحب ، ومن قال بالوجوب أخذوا عليه ٤٨٣ إذا ذكر فى الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكراً هو المختار ٤٨٤ يلزم على المعارض على ما أسسه القول بوجوب التكبير ٤٨٤

صفحة	صفحة
ويحمل فعله عليه السلام	الرد على قوله : " ومنها
٤٩٠ بتكرار السورة على التبليغ	أيضاً قول الحنفية بوجوب
الكلام على قوله : " كما	رفع اليدين عند تكبير
٤٩٢ نعمل به تأدياً بأبي حنيفة "	قنوت الوتر "
٤٨٦ الإنقاذ على قوله : " وما	القول بوجوبه غير ثابت
يستغرب أيضاً أنهم يرفعون	عنهم
٤٨٦ الأبدى عند تكبير الوتر	الكلام على قوله : " لا
ولا يرفعون عند قنوت	فيما إذا قام على معارضة
٤٩٤ الوتر "	قوله ونفيه دليل من
لم يشهد صاحب " الدرر "	السنة "
٤٨٨ معنى الأثرين الذين أوردهما	وأي ذلك ؟ وليس ما
٤٩٤ عبد الله بن مسعود هو	خالف رأى المعارض
العالم الفقيه الأفقه بعد	٤٨٩ مخالفاً للحديث
٤٩٦ الخلفاء الأربعة	الكلام على قوله : " فلا
ما ذكر المعارض من أن	آتى بتكرار سورة واحدة
الحنفية يقدمون أقوال ابن	نبي ركعتين إلا في " إذا
٤٩٠ مسعود على المرفوعات	زلزلت "
٤٩٦ كذب	إن تكرار سورة مكروه
الكلام على قوله : " فلما	كراهية تنزيه إذا كان
٤٩٠ أن لا يظهر لمن خالفه	عن قصد

صفحة	صفحة
٤٩٩	من الأئمة دليل علينا وهو
٤٩٧	قليل الوقوع بل عديمه “
٥٠٠	تصنيف العلماء في اثبات
٤٩٧	مذهب الإمام
٥٠١	أنموذج من أقوال مالك
٤٩٧	والشافعي التي انفردا فيها
٥٠٢	عن الجمهور
٤٩٨	المسائل التي خالف فيها
٥٠٢	الشافعي الإجماع مائة مسألة
٤٩٨	قصور باع المعارض في
٥٠٢	علم الحديث
٤٩٨	لم يوجد في بلاد الهند
٥٠٢	والسند إلا شيء يسير من
٤٩٨	علم الحديث
٥٠٢	الكلام على قوله: “ينبغي
٤٩٨	أن يكون ذلك عند الحنفي
٥٠٢	الغالب عليه العمل بالحديث
٤٩٨	أحلى من العمل “
٥٠٢	الكلام على قوله: “وافق
٥٠٢	من ذلك عندنا فروع

٤٩٩	عديدة “
٤٩٧	ترك المعترض حديثاً على
٥٠٠	شرط الشيخين وذكره
٤٩٧	حديثاً ليس على شرطها
٥٠١	الكلام على قوله: “واستدل
٤٩٧	مالك في “الموطأ” والشافعي
٥٠٢	على وجوب الزكاة في
٤٩٨	الحلى بالآثار “
٥٠٢	الكلام على قوله: “بحديث
٤٩٨	حسن بن علي عليهما
٥٠٢	السلام “
٤٩٨	إن قول: “على عليه
٥٠٢	السلام “ من دأب الشيعة
٤٩٨	الأئمة الثلاثة سوى أحد
٥٠٢	اتفقوا على كراهة تخصيص
٤٩٨	غير الأنبياء والملائكة
٥٠٢	بالصلاة أو السلام استقلاً
٤٩٨	الحافظ البيهقي كان حنبلياً
٥٠٢	ولم يصر هذا التخصص
٥٠٢	شعراً للأرافضة إلى هذه

صفحة	صفحة
٥٠٤	٥٠٣
في "سننه"	إن عمل اليوناني في
إن لفظ "روى" عند	"البونية" ليس بتخصيص
الترمذى في "سننه"	للسلام بالأئمة الإثني عشر
ليس مخصوصاً بالدلالة	كما هو دأب المعارض
٥٠٥	٥٠٣
على التبريض	الكلام على قوله : "وجه
الكلام على قوله : "ومن	دلالتيه لأبي حنيفة أنه
ألقى الذئب بها من أتباعه	اتفقت الأمة على وجوب
٥٠٥	٥٠٣
فقد خالف إمامه"	صلاة الوتر"
ثبت عن الإمام في الحاق	من الكذب والإفراء
٥٠٥	٥٠٣
الذئب بها روايتان	البحث للقول بإتفاق الأمة
حديث ابن عمر قال :	على وجوب صلاة الوتر
أمر رسول الله صلى الله	تخطئة الغزالي وأبي الطيب
عليه وسلم المحرم بقتل	القاضي في ادعائهما انفراد
٥٠٥	٥٠٣
الذئب	أبي حنيفة في القول
ترجمة حجاج بن أرطاة	بوجوب الوتر أو بفرضيته
النخعي نقلاً عن "ميزان	الكلام على قوله : "ولم
٥٠٥	٥٠٣
الإعتدال"	يرو للشافعي وأحمد مرفوع
حديث حجاج لا ينزل	يدل على مذهبهما"
٥٠٦	٥٠٤
عن درجة الحسن	الكلام على قوله : "فرد
ليس مفهوم العدد معتبراً	ذلك ما روى الترمذى

صفحة	صفحة
٥١١	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
٥١٢	٥٠٧
٥١٢	٥٠٨
٥١٢	٥٠٩
٥١٣	٥١٠
	٥١٠

وتحليلها ثبتت الأحاديث

الصحيحة

الكلام على قوله : " لأن

مقتضى العلة أن يتقيد

الحكم بها "

قد أبطل ابن العربي في

" فتوحاته " صريحاً هذا

القول

الكلام على قوله : " فالأول

نرى وجوب العمل بما

ترجح وترك ما خالفه

فوراً "

الكلام على قوله :

" أحدهما هو أن بناء

مذهب أبي حنيفة لا سيما

في الخلافات في الأكثر

على آثار الصحابة "

ليس الأمر كذلك عند الحنفية

إلا إذا كان من باب عمل

الصحابي الراوى على

عند أكثر العلماء

الكلام على قوله : " وليس

المتعمسون والمتروحون بسر

حقيقتها إلا العارفون "

تفسير قوله تعالى : " فإن

تولوا فخذلوهم واقتلوهم

حيث وجدتموهم "

تفسير قوله تعالى : " فاقتلوا

المشركين حيث وجدتموهم "

الكلام على قوله : " وقل

ما يوجد مثله في فقهاء

الحنفية "

إن الحنفية اختلفوا فيما

بينهم أن " مكة " أفضل

من " المدينة " أو بالعكس

كيف يثبت القول بنسخ

تحليل المدينة بقول بعض

حفاظ الحديث

إعتراف المعارض بأن في

كل من تحريم " المدينة "

صفحة	صفحة
هو أن الإرسال إنما ثبت	خلاف مرويه فإنه يدل
عندهم بعمل الفقهاء السبعة ٥٤٧	على النسخ ٥١٤
الكلام على قوله : " وقد	الآثار إنما تكون حجة
ظهر على بحمد الله تعالى	عقدنا إذا لم ينقها شئ
فيما يصلح لإستنادهم فيه " ٥٤٨	من السنة ٥١٦
إن أثر ابن مسعود الذي	الكلام على قوله : "وثانيتها
ذكره المعترض في الإستدلال	أن عمل أهل المدينة المقدسة
لا يصالح لاستناد مذهب	على ما كتبها أفضل الصلوات
مالك في عمل أهل المدينة ٥٤٩	والتسليمات من أقوى حجج
ما للفرق بين ترك الحديث	الدين عندنا " ٥١٧
بعمل أهل المدينة وبين	لم يثبت من الكتاب والسنة
تركه بعمل الأئمة الأربعة	والإجماع المتفق عليه ما
على خلافه ٥٥٢	يدل على أن عمل أهل
الكلام على قوله : " ومنه	المدينة حجة ظنية فضلاً
يخرج أيضاً أن عمل أهل	عن أن يكون من أقوى
المدينة المقدسة يترك به	حجج الدين ٥١٧
الحديث الصحيح عند	أين الدليل الصحيح الثابت
غيرهم مطلقاً " ٥٥٣	الذي يثبت عمل أهل
كلام أصحاب الشافعي يأتي	" المدينة " بالإرسال ٥٤٧
من اشتراط ذلك في قبول	إن التحقيق عند المالكية

صفحة	صفحة
الحديث الصحيح عند الشافعى	٥٥٥
الكلام على قول الشافعى المذكور على تقدير التسليم	٥٦٠
لا دلالة لكلام الشافعى على حمية عمل أهل المدينة	٥٦٥
الفرق بين حديث "الصحيحين" بعد تدوينها وبين حديثها قبل تدوينها	٥٦٦
الفرق مستحدث	٥٦٦
الكلام على قوله : "ومن جعلها وساداتها علماء المدينة"	٥٦٦
لم يثبت أن اجماع أهل المدينة وعملهم اجماع معتبر بعد وفاة مالك إلى يوم القيامة	٥٦٧
الكلام على مسألة اجزاء صوم الولى عن الميت	٥٦٨
فتوى ابن عباس وعائشة فى هذا الباب	٥٦٨
قال مالك : "لم أسمع أحداً من الصحابة والتابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلى عن أحد"	٥٦٨
الكلام على حديث ابن عمر فى هذا الباب	٥٦٩
الإثبات والنفي إذا تعارضا رجح المثبت	٥٦٩
توثيق غير	٥٦٩
الكلام على أشعث وابن أبى لبلى	٥٧٠
أجمعوا على أنه لا يصلى عن الميت صلاة فائتة	٥٧٠
لا يمكن صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قوله	٥٧٠
الكلام على قوله : "وكذلك حديث العراقيين إذا جاء من غير طريق الشيخين"	٥٧٠

صفحة	صفحة
أهل المدينة يهدمه قول	الكلام على قوله : " نعم
٥٧٣ جميع أصحاب الكتب	بترجح حديث رجاله
إن ترجيح ما في أحد	مديون على ما رجاله
" للصحيحين " على ما في	٥٧١ العراقون "
الآخر منها بعمل أهل	إذا كان كلا الحديثين في
٥٧٣ المدينة في مذهب مالك	" الصحيحين " فلا يعرف
وهذا القول لم يثبت في	لهذا الترجيح وجه صحيح
٥٧٤ مذهب الشافعي	٥٧١ الكلام على قوله : " وأما
قد أجمعوا على أن الموضع	عدم للقبول فلا نقول به
للذي ماس جسده صلى الله	فما اتفق عليه الشيخان " ٥٧٢
عليه وسلم أفضل من جميع	الانتقاد على قوله : " وأما
٥٧٥ ما عداه	ترجيح أحد الصحيحين
اختلفوا أن مسكنه صلى الله	على الآخر بعملهم فقاعدة
عليه وسلم من الجنة أفضل	٥٧٢ كلية في مذهبها "
أم هذا المكان	كتب أصول الفقه ساكتة
٥٧٧ الكلام على قوله : " تعين	عن ترجيح " صحيح البخاري "
علينا ترك كل مذهب	٥٧٢ على " صحيح مسلم "
٥٧٧ يخالف مذهبهم "	القول بترجيح ما في
ممشى المعارض ليس إلا	" صحيح مسلم " على ما في
٥٧٨ على ما رآه	" صحيح البخاري " بعمل

صفحة	صفحة
الشافعي في " مسنده "	الإنتقاد على قوله : " ولا
أربعة أجداد	شك عندك أن الحنفية بل
قال الشافعي : " حملت عن	وفقهاء الكوفة قاطبة كثر
محمد وقر بعير كتباً "	خلافهم مع أهل المدينة
زوج محمد بأمر الشافعي	المنورة "
الكلام على قوله : " وما	المعترض ترك حمل أهل
أعتقده حجية اجتماع أهل	المدينة في كثير من المسائل
بيت النبوة "	الكلام على قوله : " ومن
اضطراب المعترض في تعيين	أعظم الجفاء على تسمية
أهل البيت	محمد بن الحسن الشيباني
ما وجدنا له سلفاً في هذا	لمصنفه بكتاب " اختلاف
القول	أهل المدينة والكوفة "
قلع أساس ما بناه المعترض	ما إذا أراد محمد بقوله
في هذا الباب	" أهل المدينة " و " أهل
الكلام على قوله :	الكوفة "
" فكيف إذا انضم إلى	مذاكرة أبي حنيفة ومالك
ذلك حديث الثقلين "	في المسجد الحرام طول
لنا ورد "حديث الثقلين"	الليل
في أهل البيت بالمعنى الأعم	إن محمد بن الحسن شيخ
الشامل لمن كان منهم إلى	الشافعي ورايه روى عنه

صفحة	صفحة
قُدِّبَتْ فِي الْإِجْمَاعِ الْعَصْمَةِ	يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَاهُ كَانَ مِنْ
عَنِ الْخَطَا الْإِجْتِهَادِي	بَنِي هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي الْمَطْلَبِ ٦٠٣
أَيْضاً ٦٢٧	لَوْ كَانَ حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ مُثَبَّتاً
لَا يُمْكِنُ نَقْلُ شَيْءٍ مِنْ	لِلْعَصْمَةِ لَثَبَّتِ الْعَصْمَةُ فِي
الإمام الثاني عشر ٦٢٧	كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ ٦٠٤
القول بأن : " مذهب	لَا دَلَالَةَ لِلْفِظِ هَذَا الْحَدِيثِ
واحد منهم مذهب بأقبيهم "	عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَهُمْ هُمْ الْأَثَمَةُ
قول مبتدع باطل ٦٢٧	الْإِثْنَاءُ عَشَرَ
القول بأن الإمام الثاني	إِشْبَاعُ الْكَلَامِ فِي تَوْهِينِ
عشر هو الغائب المنتظر لا	دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ ٦٠٦
يساعده رواية ولا دراية ٦٢٧	قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
ما جاء في الأحاديث	" وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرْدَا
الصحيحة في حق مهدي	عَلَى الْخَوْضِ " أَبَ عَنْ
آخر الزمان ٦٢٨	حَمَلُ لَفْظِ " أَهْلُ الْبَيْتِ "
من المتحقق أن محمد بن	عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ
الحسن العسكري ليس بمهدي ٦٢٨	الْمُعْتَرِضِ ٦٠٧
إن عمل أهل البيت مما	مَعْنَى حَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ ٦٠٧
يرجع أحد المتعرضين لكن	مَا مَعْنَى التَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ ٦٠٨
الشأن في إثبات ذلك العمل ٦٣١	لَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى مَا
بيان اضطراب كلام المعترض	حَالِ الْمُعْتَرِضِ ثَبَاتُهُ ٦٠٨

صفحة	صفحة
لجاز أخذه عن الخوارج	في تعيين المراد بأهل
أيضاً سواء بسواء ٦٤٥	البيت ٦٣١
الكلام على قوله : " مع	الكلام على قوله :
أن التسمية " بالشيعة "	" وكون اجماهم حجة
تحتمت على كل موالى ٦٤٥	عند الشيعة لا يدل على
حجب التحرز عن تسمية	بطلان المسئلة " ٦٣٢
قوم مؤمنين " بالشيعة " ٦٤٦	الإمامية بقولون بارتداد
تسمية أمثال الحاكم والأعمش	نسائه صلى الله عليه وسلم
والمحب الطبرى بالشيعة	وجميع أقربائه وخدمه
فإنما كانت ممن اتهمهم	ومواليه وجميع الصحابة
بالرفض ٦٤٧	سوى الستة ٦٣٣
مسئلة قبول رواية المبتدع ٦٤٨	" أهل البيت " عند الشيعة
احتجاج " الصحيحين "	عبارة عن الأئمة الأربعة
بكثير من المبتدعة ٦٤٩	آل العباء ٦٣٣
كتاب مسلم ملاّن من الشيعة ٦٤٩	الكلام على قوله :
ليس في أهل الأهواء أصح	" على أن الشيعة بعمومهم
حديثاً من الخوارج ٦٥١	ليسوا من أهل البطلان " ٦٢٤
الكلام على قوله : " ولما	كذلك الخوارج بعمومهم
قال مالك بحجية عمل أهل	ليسوا من أهل البطلان ٦٣٩
المدينة المعظمة لزمه القول	لوجاز أخذ الحق عن الشيعة



صفحة	صفحة
٦٦١	الحسن من قبيل اطلاق
٦٥٩	الباقر لفظ "الرأى" على
٦٦٣	رأى على
٦٦٤	المناداة بأمر على في أسواق
٦٦٤	الكوفة ان الحسن مطلق
٦٦٤	فلا تزوجه
٦٦٤	غضب معين أموال بعض
٦٦٤	الأشراف وسوء صنيعة
٦٦٤	بهم في أو اخر عمره
٦٦٦	الكلام على قوله :
٦٦٦	" وثانيها في باب الغنائم
٦٦٦	حيث تكلم على قول أبي
٦٦٦	جعفر "
٦٦٧	صنع على في سهم ذوى
٦٦٧	أقربى صنع أبي بكر وعمر
٦٦٧	الكلبي مضعف عند أهل
٦٦٧	الحديث
٦٦٧	قال الشافعى : " لا إجماع
٦٦٧	بمخالفة أهل البيت "
٦٦٧	إن علياً خالف الشيخين
٦٦٧	الحسن
٦٦٧	معنى قول الشافعى :
٦٦٧	" لا إجماع بمخالفة

صفحة	صفحة
أهل البيت	٦٦٨
الكلام على قوله :	زيد بن علي
” فالجميع كل الفجيرة	٦٧٠
على الأمة أن خلت كتب	ثناء الباقر والصادق على
المذاهب الأربعة عن	٦٧٠
مذهب أهل البيت “	أبي حنيفة
٦٦٩	كان أبو حنيفة من أعيان
قد خلت كتب المذاهب	الحفاظ والمحدثين
الأربعة عالم يثبت عنهم	٦٧٣
وأما ما ثبت عنهم فقد	لو لا كثرة اعتناء أبي حنيفة
ذكروهم في كتبهم كما أنهم	بالحديث ما نهياً له
لم يذكروا عن الخلفاء	استنباط مسائل الفقه
الثلاثة إلا ما ثبت عنهم	٦٧٣
فخات كتبهم عن مذاهبهم	وجه قلة رواية أبي حنيفة
أيضاً	٦٧٣
الرافضة كتبهم مملوءة عن	الإمام مالك والشافعي لم
مذاهبهم المختصرة عليهم	يرويا إلا القليل
الموضوعة	٦٧٥
٦٦٩	قيل لأحمد : من أين لك
إن مذهب أبي حنيفة هو	هذه المسائل الدقيقة؟ قال :
عين مذهب أهل البيت	٦٦٩
٦٧٠	من كتب محمد بن الحسن
من مشائخ أبي حنيفة محمد	ترجمة أبي حنيفة نقلاً عن
	٦٧٥
	” التهذيب “
	٦٧٥
	ثناء العلماء الأعلام على
	أبي حنيفة نقلاً عن ” عقود
	الجبان “ لخاتمة المحدثين

صفحة	صفحة
٦٨٢	الشامى
٦٨٧	كمال أبي حنيفة في علم الحديث وأنه من الحفاظ
٦٨٧	المحدثين المتقين
٦٨٧	المذاهب الأربعة مأخوذة من السنة
٦٨٧	دقة استنباطات أبي حنيفة
٦٨٧	بحيث لا تنكشف إلا على صاحب الكشف الصحيح
٦٨٨	ذكر الشعراوى والمناوى الأئمة الأربعة في "طبقات الأولياء"
٦٨٨	ذكر بعض مناقب الإمام أبي حنيفة نقلاً عن كتاب "الروض الفائق" للعارف شعيب الحريفيش
٦٩٠	ذكر بعض ما رثى به بعد وفاته
٦٩١	أذكر بعض مناقب الإمام إمام
٦٩١	إمام والإمام أبي حنيفة
٦٩١	نقلًا عن "الدر المختار"
٦٩١	أسامى بعض الأولياء الكبار
٦٩١	الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة
٦٩١	كان الليث بن سعد ووكيع
٦٩١	ابن الجراح ويحيى بن سعيد
٦٩١	القطان ومسر بن كدام
٦٩١	من الحنفية
٦٩١	ذكر حسد الخطيب
٦٩١	البغدادى على الإمام
٦٩١	أبي حنيفة ورد العلماء عليه
٦٩١	الانتقاد على قوله: "فاعلم أن الأئمة أظاهرين سلام الله عليهم أجمعين يحرمون الرأي والقياس"
٦٩١	كلام الصادق إماما هو في القياس المخطور
٦٩١	مكلمة أبي حنيفة مع الباقر
٦٩١	في هذا الباب وثناء الباقر عليه
٦٩١	حوار أبي حنيفة مع رجل

صفحة	صفحة
عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم	كان ينكر القياس ويقول :
ليس كعمل واحد من	٦٩٢ إن أول من قاس إبليس
الأئمة الإثنى عشر عند	ابن الهمام عدل ثقة ثبت
المعترض	٦٩٣ كالإمام النووي والسيوطي
٦٩٦	وابن العربي والشعراوي
كلام المعترض هذا يؤدي	٦٩٣ نقل " فصول البدائع "
إلى جواز معارضة عمل	يدل على أن مذهب على
غير المعصوم بقول المعصوم	٦٩٣ وأولاده هو جواز القياس
٦٩٦ في " الكليني " أكاذيب	الكلام على قوله : " وإنما
٦٩٨ مخترعة على أهل البيت	عملهم على النصوص
القول بعصمة الأئمة ليس	والإلهام والكشف والفهم "
٦٩٨ إلا مذهباً للشيعة	٦٩٤ الكشف والإلهام ليس
الكلام على قوله : " إن	بحجة في الأحكام
للعارفين في مجالى النساء	٦٩٤ الوجه الذى ذكره المعترض
٦٩٩ تجلياً إلهياً خاصاً "	لا يحتاج إليه
لو كان الأمر كما ذكره	٦٩٥ الكلام على قوله : " بل
المعترض لجاز لكل عارف	عندنا معارضة الأحاديث
بالله ترك العمل بظواهر	الصحيحة بعمل هؤلاء
الشرعة	الأئمة لها حكم معارضة
٦٩٩	النصوص بعضها ببعض "
وكما للعارفين في مجالى	٦٩٥
النساء تجلياً إلهياً خاصاً	

صفحة	صفحة
٧٠٦	كذلك للعارفات ٦٩٩
٧٠٧	الكلام على قوله : " قد
٧٠٧	ثبت في الحديث ما دل
٧٠٧	على أن أهل بيته عليه
٧٠٧	السلام لا يتزوجون إلا من
٧٠٧	أهل الجنة " ٧٠٠
٧٠٧	الله أعلم بثبوت هذا
٧٠٧	الحديث ٧٠٠
٧٠٧	قالت الرافضة بإسلام
٧٠٧	أبي طالب والمعتز ساعدهم
٧٠٧	عليه والقول بإسلامه مكابرة
٧٠٧	محضة ٧٠٠
٧٠٨	لا منغاة بين التوسل بالآل
٧٠٨	الأطهار والصحابة الأخيار ٧٠١
٧٠٨	بيان تفريق الروافض
٧٠٨	والمعتز بين أولاد الحسن
٧٠٨	وبين أولاد الحسين في
٧٠٨	سائر الأحكام ٧٠١
٧٠٨	الكلام على قوله : " إن
٧٠٨	ثبت عندي تمسك أبي حنيفة
٧٠٦	نفسه في حكم شرعي " وإذا
٧٠٦	الانتقاد على قوله : " وإذا
٧٠٦	نظرت إلى أن الجرح مقدم
٧٠٦	على التعديل أحجم " ٧٠٧
٧٠٦	ما بال المعتز لا يدع
٧٠٦	مخيلة الإحجام عن حديث
٧٠٦	الإمام ؟ ٧٠٧
٧٠٦	شأن أبي حنيفة الإمام عال
٧٠٦	عن البخاري ومسلم وغيرها
٧٠٦	في جميع العلوم والحديث
٧٠٦	والزهد والكشف والإلهام ٧٠٧
٧٠٦	الإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً
٧٠٦	ومعرفة من ابن العربي ٧٠٨
٧٠٦	قول المعتز : إن العارفين
٧٠٦	ربما يحكمون بصحة حديث
٧٠٦	حكم الحفاظ بوضعه
٧٠٦	وبالعكس ٧٠٨
٧٠٦	الكلام على قوله : " فشهدت
٧٠٦	بعلسة في متن
٧٠٦	الحديث بنظر حاذق " ٧٠٨

صفحة	صفحة
٧١٠	إمكان هذا لا يختص بحديث
أبي حنيفة فقط بل هو	
الآثار إذا اختلفت عن	٧٠٨ ثابت في حديث جميع الأئمة
الصحابة فلا وجه لترك	حكم الحافظ لا يعادل حكم
مذهب أبي حنيفة اتباعاً	أبي حنيفة بالصحة أو
للأثر المخالف دون الموافق	٧٠٩ الحسن وإن كان ضمنياً
٧١٠ حكم قول التابعي	لو أنصفت ما جعلت
لن تجد في المذهب قياساً	الإمام أدنى من البخارى
مخالفاً للحديث الصحيح	و مسلم
٧١١ أو الحسن	٧٠٩ الكلام على قوله :
ترك القياس بالحديث	"فلا أنظر إلى هذه الصنعة
الضعيف قول للبعض خلافاً	رأساً عند عمل أهل
٧١١ للأكثر	الحجاز "
الإنتقاد على قوله : " من	٧٠٩ لم يقل أحد أن إجماع أهل
ارتكاب الاخراجات البعيدة	الحجاز اجماع معتبر
والجدل المفرط على ما يشبه	٧٠٩ إذا كان قول أبي حنيفة
التشريع الجديد "	وقول كل واحد من علماء
٧١١ كلام المعارض هذا سوء	الحجاز على حد سواء في
أدب إلى أبي حنيفة ومقلديه	اخراج المناط فليس ههنا
٧١١ من الأولياء والمحدثين	ترك قول أبي حنيفة إلا
ثناء بعض الأجلة على	

صفحة	صفحة
٧١٢	الإمام أبي حنيفة
٧١٢	توثيق يحيى بن معين أبا حنيفة
٧١٦	الكلام على قوله :
٧١٧	فإني أعمل بما بدا لي من
٧١٣	ذلك ترجيحه من غير
٧١٨	مبالاة "
٧١٨	لا تحتاج أقوال الإمام أبي
٧١٣	حنيفة والأئمة الثلاثة إلى
٧١٤	أن يقول بترجيحها مثل
٧١٥	المعارض
٧١٥	ذكر بعض المناسبات
٧١٥	الحنيفة التي رآها بعض
٧١٥	الصلحاء في حق الإمام
٧١٥	أبي حنيفة
٧١٥	رؤيا أبي حنيفة كأنه
٧١٥	ينبش قبر النبي صلى الله
٧١٥	عليه وسلم
٧١٥	مثل هذه الرؤيا في التهويل
٧١٥	رؤيا رأتها أم الفضل رضي
٧١٥	الله عنها
٧١٦	اعتراف المعارض بأن الورقاً
٧١٦	من عرقاء السند و الهند
٧١٦	وما وراء النهر وصلوا إلى
٧١٦	الله سبحانه بتعبدهم بفقهه
٧١٦	ذكر ثناء الأئمة على أبي
٧١٦	حنيفة
٧١٦	جرح النسائي على أبي حنيفة
٧١٦	غير مقبول
٧١٦	كلام البخاري لا يصح أن
٧١٦	يكوف تفسيراً لما قاله النسائي
٧١٦	البخاري والنسائي أيضاً قد
٧١٦	طعننا بمطاعين فكما أنها
٧١٦	محفوظان عنها فكذلك
٧١٦	أبو حنيفة
٧١٦	طعن بعض الحساد في
٧١٦	الإمام الشافعي
٧١٦	طعن في ابن العربي سبحانه
٧١٦	من المحدثين والعارفين
٧١٦	ليس قول النسائي في حق
٧١٦	الإمام الأعظم إلا كقول

صفحة	صفحة
عندنا أن أبا حنيفة قال :	ابن حبان في موسى الرضا
٧٦٠ القرآن مخلوق “	وقول العقيلي في موسى
كلام البخارى في “صحيحه“	٧٢٧ الكاظم
يدل بظاهره على كونه	يجب رد قول النسائي في
من أهل الإعتزال، والتحقيق	٧٢٩ الإمام أبي حنيفة
٧٦٠ أنه برئ منه	على ماذا يحمل قول
ما نقله المعارض عنه :	البخارى : ” سكتوا عن
” غنية الطالبين “ فالظاهر	٧٣٠ رأيه وعن حديثه “
٧٦١ أنه مدسوس عليه	الكلام على لفظ البخارى :
الكلام على قوله : ” وإنما	٧٤٣ ” إن أبا حنيفة كان مرجئاً “
الغث والسمين فيمن ترسم	كان غسان المرجئ يهكي
٧٦٣ بمذهبه “	ما ذهب إليه من الإرجاء
قلت كذلك من ترسم	عن الإمام أبي حنيفة ترويحاً
٧٦٣ بالمذاهب الباقية	٧٤٩ لمذهبه
رؤيا مثل المعارض ليس	قال الآمدى : ” أصحاب
٧٦٣ بشئ	المقالات قد هدوا أبا حنيفة
الكلام على قوله : ” يجب	٧٥٩ من مرجئة أهل السنة “
حمله على أن الحصر عليه	الاعتزاة كانوا يلقبون من
٧٦٤ من حيث مقام معين “	٧٥٩ خالفهم في القدر مرجئاً
معنى قول الغوث الأعظم	قال أحمد : ” لم يصح

صفحة	صفحة
هو نبي الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل	٧٦٤
الغزالي فإن ذلك من قائله	٧٦٥
مزلة عظيمة	٧٦٥
” المنخول ” لم رو عن	٧٦٤
الغزالي بسند متصل إليه	٧٦٦
إنما صدر ما صدر عنه	٧٦٥
الغزالي في حق الإمام أبي حنيفة حين سلطان الهوى	٧٦٥
والعصية عليه قبل أن يتخلق بأخلاق الصوفية	٧٦٦
ثناء الغزالي في ” الإحياء ”	٧٦٥
على الإمام أبي حنيفة	٧٦٧
ما قال أهل الحرمين من العلماء لما رأوا رسالة المعترض	٧٦٥
المسماة ” بالحجة الجلية	٧٦٥
في رد من قطع بالأفضلية	٧٦٧
هو نبي الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل	٧٦٤
اطراء المعترض في ذكر ابن العربي وبخسه في ذكر الشيخ الجليلاني	٧٦٤
الكلام على قوله :	٧٦٥
” ولو قيل إن العارف بعد كماله لا ينسب إلى مذهب ”	٧٦٥
أكثر الأولياء حتى للفوت الأعظم ينسبون إلى مذهب معين	٧٦٥
مصدر القول : ” الصوفي	٧٦٥
لا مذهب له ”	٧٦٥
إن جماعات من العلماء عابوا على مالك وعلى الشافعي	٧٦٥
وقد برأها الله مما قالوا .	٧٦٥
لا يغتر بما وقع في	٧٦٥

## فهرس ما فى الهوامش

صفحة

صفحة

- |    |                               |                              |
|----|-------------------------------|------------------------------|
| ١٧ | وسلم : " هادياً مهدياً "      | الشعراوى ليس مع نفاة         |
|    | ثناء ابن حجر المكى على        | القياس وسرد عباراته          |
|    | سلطان الهند " هاپون "         | فى هذا الباب                 |
|    | وتصنيفه له كتابه " تطهير      | الرد على مع زعم أن           |
|    | الجنان "                      | المجتهدين لم يرثوا من        |
| ١٨ | إذا سمع الخطيب فى             | رسول الله صلى الله عليه      |
|    | الجمعة يقرأ آية " صلوا عليه " | وسلم إلا علم المقال دون      |
|    | يصلى سرأ فى نفسه              | علم الأحوال                  |
|    | وينصت بلسانه                  | الكلام المشيع على حديث       |
| ٤٤ | الكلام على حجبة تعامل         | " لا أشيع الله بطنه "        |
|    | الامة ، والقول الجامع         | تصحيج حديث " اللهم           |
|    | فى الاختلاف فى القروع         | اجعله هادياً مهدياً واهديه " |
| ٥٣ | ليس لأحد من علماء الأمة       | الوارث فى حق سيدنا معاوية    |
|    | أن يلبث حديثاً ثم يرد         | رضى الله عنه                 |
|    | دون إبداء علة فيه ولو         | شرح قوله صلى الله عليه       |

١٥

١٤

١٠

٨

صفحة	صمحة
٨٢	٥٧
الصححيح والحسن	قال ذلك سقطت عدالك
الحق أن تصحيح ابن خزيمة	الشيخ فبذة من ترجمة الشيخ
لا يفوق على تصحيح غيره	الإمام محمد هاشم السندی
من أئمة هذا الفن	ذكر تلمذة الشيخ معين
٨٣	٥٨
نص ما قال الإمام الرباني	رحمة للشيخ محمد أمين أبي
اخذد للألف الثاني نقلاً	الشيخ محمد معين
عن خواجه محمد بارسا :	٦٠
أن سيدنا يحيى عليه السلام	بسمه جازي رواية الثاني ذكر
يعمل بعهد نزواه على	جمع التسلتين معرفة
١٠٥	٦٣
مذهب أبي حنيفة الإمام	قد صرح غير واحد بأن
سردما قال العارف الشعرائي	من دليل صحة الحديث
نقلاً عن سيدي علي	قول أهل العلم به ، وإن
الخواص في كون الإمام أبي	لم يكن له إسناد يعتمد
حنيفة و أبي يوسف من	٦٤
١٠٦	على مثله
أعظم أهل الكشف	الانتقاد على رأي السيوطي
الجمع بين أقوال الإمام	في قوله : "إن أصح
أبي حنيفة الثلاثة في الغسالة	مصنف الصحيح ابن خزيمة
١٠٧	٨٢
ذكر الحافظ النجم الغيطي	ثم ابن حبان ثم الحاكم
أن الإمام أبا حنيفة رأى رب	ابن ابن خزيمة وابن حبان
العزة في المنام تسع وتسعين	لا يرى للفرقة بين

صفحة	صفحة
١٥١	مرة وسزد القصة في ذلك ١٠٧
١٥٨	التعريف بكتاب " لواقع الأنوار في طبقات الأخيار" للشعراني ١٠٨
١٥٩	سرد ترجمة الإمام أبي حنيفة المذكورة في " اللواقع " للشعراني ١٠٩
١٥٩	الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، وبيان الاختلاف الذي وقع في تعيين السابع منهم ١١٣
١٦٠	قصة اجتماع الحافظ السيوطي مع النبي صلى الله عليه وسلم يقظة ومشافهة ١٣١
١٦٠	بسط القول في بيان علل حديث البسلة الذي أورده مسلم في " صحيحه " ١٤٢
١٦١	بسط القول في بيان مذاهب مؤلفي الأصول الستة ، وسرد ما قاله أهل العلم
١٦٢	الحجاج شقيقين
١٦٢	الحافظ ابن حجر يقر
١٦٢	بتعصب ابن حزم
١٦٢	ترجمة داود الظاهري
	جرح ابن أبي حاتم وأبيه
	في هذا الباب
	الظاهرية وأئمتهم ، وتشنيع
	العلماء عليهم
	قول ابن دقيق العيد في
	الظاهرية
	تشنيع الحافظ أبوبكر
	ابن معوذ على ابن حزم
	ما شنع ابن تيمية على
	الظاهرية
	انتقاد الحافظ للذهبي على
	ابن حزم
	خط ابن العربي على ابن حزم
	ما انتقده ابن خلكان على
	ابن حزم
	كان لسان ابن حزم وسيف

صفحة	صفحة
١٦٣	في داود
نهى الإمام أبي حفص	افراط ابن حزم في تضعيف
الكبير تلميذه البخارى	حديث رسول الله صلى
صاحب الصحيح عن أن	الله عليه وسلم نصرة لمذهبه
١٧٩	يبقى
١٦٤	الباطل
قد جرت عادة المصنفين	كان ابن حزم يهجم على
باتيان صيغة التريض فيما	أقول في التعديل والتجريح
صح واستعمال الفاظ الجزم	ينقع له أوهام شنيعة
١٨٠	١٦٤
فيما ضعف	قال الفخر الرازي: البخارى
الانتقاد على الشيخ عبدالحى	والقشبرى ما كانا عالمين
في استيعاده صحة هذه الواقعة	الغيوب ، فإذا شاهدنا
١٨١	خبراً مشتملاً على منكر
سئل يحيى بن معين عن مسألة	نطعن بأنه من ترويجات
١٨٢	ملاحدة على المحدثين " ١٧٠
من التيمم فلم يعرفها	ببوت وقعة اخراج البخارى
مثلت امرأة يحيى بن معين	سن " بخارا " بسبب
وأبا خيثمة وخلف بن	نتيجه ببوت الحرمة بين
سالم عن الحائض تغسل	صبيين ارتضعا شاة ،
الموتى فلم يجبها أحد وجعل	يسرد نصوص العلماء في
١٨٢	هذا الباب
ينظر بعضهم إلى بعض	١٧٨
١٨٣	
ترجمة أبي خيثمة	
١٨٣	
ترجمة خلف بن سالم السندى	
حكايمة مجالسة اسحاق	

صفحة	صفحة
١٨٦	مع الحديثين كاحمد وابن معين و مذاكرته في الحديث معهم وكان اذا سئلهم عن تفسير الحديث وفقهه يقولون كلهم إلا أحمد
١٨٦	ابن حنبل
١٨٦	استمعاء جواب المسئلة على
١٨٨	ابن مهدي
١٨٨	بسط القول في ترجمة الإمام أبي حفص الكبير ، وسرد مناقبه ومزاياه نقلاً عن
١٨٩	الفقهاء
١٨٩	سمع الإمام أبو حفص من
١٨٩	محمد بن سالم يسمع الجوزجاني
١٨٩	الإمام أبو حفص من أوائل
١٩٠	شيوخ البخاري
١٩٠	وبأبي حفص انتشر العلم
١٩٠	بخاراً
١٩١	هيئة الأمراء من أبي حفص
١٩١	كثرة تلاوة أبي حفص
١٨٦	للقرآن الكريم
١٨٦	وأى حافظ "بخارا"
١٨٦	محمد بن سلام الميكندى
١٨٦	أبا حفص في المنام قاعداً
١٨٦	إمام رسول الله صلى الله
١٨٦	عليه وسلم يقرأ عليه كتاباً
١٨٦	حكاية أبي حفص مع والى
١٨٨	خراسان
١٨٨	كان أبو حفص لا يصلى
١٨٨	في ثوب أهدها السلطان
١٨٩	إليه
١٨٩	زهد أبي حفص وعمله
١٨٩	بما علم
١٨٩	إسلام سبعين نفرأ من
١٨٩	المبوس على يسرى أبي
١٩٠	حفص
١٩٠	عمل واحد ينفع الآلف ،
١٩٠	وقول الآف لا ينفع الواحد
١٩١	عمل أبي حفص قبل للتعليم
١٩١	قال محمد: لم يأخذ مني أحد

صفحة	صفحة
١٩٨	١٩٣ هذا العلم كاخذ أبى حفص
كان خابند أنفق فى طالب	قال أبو سليمان : لا تختلفوا
العلم أكثر من ألف ألف	إلى ما دام أبو حفص فيكم
١٩٩ درهم	١٩٣ بعض أقوال الإمام أبى
رد الشعراني على من	حفص الكبير
يقول : إن أبا حنيفة مع	١٩٣ ترجمة الإمام الذهلي شيخ
أهل الرأي	١٩٥ البخاري
أصحابنا الحنفية هم أهل	إن البخاري كان يفرق
٢٠٦ الحديث والمعاني	بين التلاوة والتلوو والذهلي
من رد المراسيل فقد	كان ينكر التفصيل
٢٠٦ رد كثيراً مع السنة	١٩٦ سرد القصة التي وقعت بين
تقديم الحنفية الحديث والأثر	البخاري و الذهلي
على الرأي	١٩٦ قال الذهلي : من زعم أن
قال محمد : لا يستقيم	لفظي بالقرآن مخلوق فهو
الحديث إلا بالرأي ، ولا	مبتدع لا يجالس ولا يكلم
٢٠٦ يستقيم الرأي إلا بالحديث	١٩٦ ذكر ما وقع بين البخاري
من لا يحسن علم الحديث	والسلطان خالد بن أحمد نائب
لا يصلح عندنا للقضاء	الطاهرية " ببخارا "
والفتوى	١٩٧ ترجمة خالد بن أحمد امير
٢٠٦ الإمام محمد قد ملأ كتبه	" بخارا " وكان من أهل

صفحة	صفحة
من الحديث	٢٠٧
من استراح بظاهر الحديث	٢٠٧
عن بحث المعاني انتسب إلى	٢٠٧
ظاهر الحديث	٢٠٧
مناظرة اليزدوي مع إمام	٢٠٧
الحرمين	٢٠٧
وجه تسمية الخصوص أصحابنا	٢٠٧
" بأصحاب الرأي "	٢٠٧
ثناء مالك على أبي حنيفة	٢٠٨
نظر مالك في كتب أبي	٢٠٨
حنيفة	٢٠٨
قال الشافعي : " والله ما	٢٠٨
صرت فقيها إلا باطلاعي	٢٠٨
في كتب أبي حنيفة "	٢٠٨
ذب ابن سريج عن الإمام	٢٠٨
أبي حنيفة	٢٠٨
سلم لأبي حنيفة جميع الأمة	٢٠٨
ثلاثة أرباع العلم	٢٠٨
قال يحيى بن آدم : كان	٢١٠
النعمان جمع حديث أهل بلده	٢١٠
كله فنظر إلى آخر ما قبض	٢٠٩
عليه النبي عليه السلام	٢٠٩
قال أبو حنيفة : " عجباً للناس	٢٠٩
يقولون : إني أقول بالرأى	٢٠٩
وما أفتي إلا بالأثر	٢٠٩
قال النضر بن محمد : ماريت	٢٠٩
أحداً أكثر أخذاً للآثار	٢٠٩
من أبي حنيفة	٢٠٩
قال أبو حنيفة : عندي	٢٠٩
صناديق من الحديث	٢٠٩
قال يونس : " كان	٢٠٩
أبو حنيفة شديد الانتهاع	٢٠٩
للأحاديث الصحاح "	٢٠٩
قال فضيل بن عياض :	٢٠٩
" كان أبو حنيفة إذا وردت	٢٠٩
عليه مسألة فيها حديث	٢٠٩
صحيح اتبعه "	٢٠٩
قال ابن المبارك : " أبو حنيفة	٢٠٩
يجهد جهده أن يكون عمله	٢٠٩
على السنة "	٢١٠

صفحة	صفحة
أكثر ملازمة لشيخه من غيره فيصير أدري بحديثه لكن بالنسبة إلى مجموع متونه لا بالنسبة إلى خصوص متن شاركه فيه حافظ مثله ٢٤٢	الإمام النووي فوق ابن الصلاح ٢١٨
إن البخاري ومسلم قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما ٢٤٤	ترجمة الشيخ محمد أكرم النصر بوري ٢٢٠
قد تقرر أن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجال اسناده لا بالنظر إلى كونه في الكتاب الفلاني ٢٤٥ و ٣٥٩	أول من تكلم بالأقسام السبعة للحديث الصحيح الشيخ ابن الصلاح ولم يتابعه على ذلك الحافظ ابن كثير ولا القسطلاني شارح البخاري ٢٤٠
قال العسقلاني : " الأمة لم تجمع على العمل بما في " الصحيحين " لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل " ٢٤٦	نص القسطلاني في هذا الباب نقلاً عن ابن الهمام ٢٤١
بسط القول في أن المذهب الحنفي أكثر موافقة	قول البخاري : " أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر لم يوافق عليه فقد قال غيره غيره " ٢٤١
	قال المحققون بتعذر الحكم بأصح الأسانيد على سند واحد بعينه ٢٤١
	قد يكون الراوي المعين

صفحة	صفحة
أبي حنيفة الدارقطني	لما في "الصحيح السنة" ٢٤٧
وأبو نعيم	ثناء صاحب "الدراسات"
٢٨٥	على شيخه الإمام ولي الله
نوثيق ابن معين وشعبة	الدهلوي
٢٨٥	٢٤٨
لأبي حنيفة	اعتلدار ابن حجر عن
ثناء الأئمة الكبار على	مروان لرواية البخاري
٢٨٦	أبي حنيفة
من أين للدارقطني تضعيف	٢٦٢
أبي حنيفة وهو مستحق	الرد على الدارقطني في
٢٨٦	قوله : "لم يسنده من
للتضعيف	موسى بن أبي عائشة غير
رواية الدارقطني في كتابه	أبي حنيفة والحسن بن عمارة
أحاديث سقيمة ومعلولة	وكلاهما ضعيفان"
٢٨٦	٢٨٤
وهنكرة وموضوعة	نصيبق أبي حنيفة في الرواية
انتقاد العيني على الدارقطني	إلى للغاية حتى إنه شرط
٢٨٦	التذكر لجواز الرواية بعد
نقلاً عن "عمدة القاري"	علمه أنه خطه
رد بحر العلوم على الدارقطني	٢٨٤
في تضعيفه لأبي حنيفة	٢٨٥
٢٨٧	نصيب الدارقطني لمذهب
الفقيه أولى بأن يؤخذ	الشافعي معروف
٢٨٧	قال ابن عبد الهادي :
الحديث منه	"ومن المتعصبين على
الإمام أبو حنيفة روى	
٢٨٧	عن كثير من الأئمة

## صفحة

قول ابن القطان: "وعلة  
ضعف أبي حنيفة" إساءة  
أدب وقلة حياء منه ٢٩٠  
ما قال الدارقطني مردود  
بكلا جزئيه: وبسط الرد  
عليه نقلاً عن المحدث  
عبد العزيز صاحب  
"أطراف البخاري" ٢٩١  
كان وكيع يفتي برأى  
أبي حنيفة وكان يحفظ  
حديثه كله وكان قد سمع  
من أبي حنيفة حديثاً كثيراً ٢٩١  
توثيق علي بن المديني  
لأبي حنيفة ٢٩١  
دأب الدارقطني في "سننه"  
في باب التصحيح والتجريح ٢٩١  
أتمم من توثيق الدارقطني  
وتضعيفه لرجل واحد ٢٩٢  
البيهقي يحتج بآثار لو احتج  
بها مخالفوه أظهر ضعفها ٢٩٢

## صفحة

كان حماد وعاء للعلم ٢٨٨  
الرد على من يقول إن  
أبا حنيفة من أصحاب  
الرأى والقياس ٢٨٨  
سبب وقوعهم في الإمام  
أنهم كانوا سيئى الفهم يخدمون  
ظواهر ألفاظ الحديث ولا  
يرومون بواطن المعاني ٢٨٨  
انتقاد الحفاظ محمد عابد  
السندی على الدارقطني في  
تضعيفه لأبي حنيفة ٢٨٩  
لو عرف الدارقطني قدر  
الإمام لما تكلم فيه ٢٨٩  
قال الحريري: "الناس  
في أبي حنيفة حاسد  
وجاهل، وأحسنهم عندي  
حالاً الجاهل ٢٨٩  
تعقب الشيخ عبد الحق  
على الدارقطني تضعيفه  
للإمام ٢٩٠

صفحة	صفحة
٢٩٦	قاعدة قبول الجرح والتعديل
	تقلاً عن الحافظ ابن
٢٩٦	عبد البر
	ما قال الدارقطني في حق
٢٩٦	الإمام جرح مبهم غير
	مبين
٢٩٦	الانتقاد على صاحب
	"التعليق المغني" في رده
	على العيني انتصاراً للدارقطني
٢٩٧	تصنيف الدارقطني كتاباً
	في الجهر بالبسلة مع
٢٩٧	اعترافه أنه لم يصح فيه عن
	النبي صلى الله عليه وسلم
	شبه
٢٩٧	الزيلعي كثير الإنصاف
	باعتراف ابن حجر
٢٩٧	كلام الحافظ الزيلعي في
	أحاديث الجهر بالبسلة
	شدة تعصب البخاري
	وفرط تحمله على مذهب
	أبي حنيفة
	مسألة الجهر بالبسلة من
	من أعلام المسائل
	البخاري كثير التبع لما يرد
	على أبي حنيفة
	اشتمال كتب أبي داود و
	الترمذي و ابن ماجه على
	الأحاديث السقيمة والأسانيد
	الضعيفة
	الحاكم قد عرف تساهله
	"سنن الدارقطني" مجمع
	الأحاديث المعلولة ومنيع
	الأحاديث الغريبة
	من تأمل "كتاب السنن"
	لدارقطني قضى من تعصباته
	العجب
	الخطيب البغدادي ساق
	في تاريخه في ترجمة الإمام
	أبي حنيفة من الخرافات
	والكذب ما يستحق من

صفحة	صفحة
	ذكره ٢٩٨
الطعن المفسر إذا صدر	انتقاد ابن خلكان على
من هو معروف بالتعصب	الخطيب في هذا الباب ٢٩٨
لا يوجب الجرح ٣٠١	ما قال ابن عبد الهادي
أجمع أهل الكشف على	في حق الخطيب ٢٩٨
أن المجتهدين هم الذين	تحذير الحافظ السخاوي
ورثوا الأنبياء حقيقة في	عن اقتفاء من تكلم في
علوم الوحي ٣٠٨	الأئمة ٢٩٩
الإنقاذ على المصنف	منع ابن حجر عن رواية
العلام فيما ذكر عن حال	"ذم الكلام" للهرودي لما
ظاهر الرواية ٣١٠	فيه من الخط على بعض
الإستحسان العمل بأقوى	الأئمة ٢٩٩
الدليل ٣١٥	أنى الخطيب بقاذورة لا
دليل بطلان قول أصحاب	تغسلها البحار ٢٩٩
الشافعي يبطلان القول	ذكر حال الأسانيد التي
بالاستحسان ٣١٥	ذكرها الخطيب للقده ٢٩٩
تفصيل الطبقات المذكورة	بيان من صنف من العلماء
في "تقريب التهذيب"	في رد الخطيب ٣٠٠
للعسقلاني ٣١٧	قوله دين الخطيب وفرط
قد وجد في الطبقة السادسة	عصيته ٣٠٠
من رأى بعض الصحابة ٣١٨	

صفحة	الصحابة	صفحة	ثبوت تابعية الإمام
٣٢٣	سرد أسماء من نص على		أبي حنيفة ، وسرد أقوال
٣٢٤	تابعية الإمام أبي حنيفة	٣١٩	العلماء في هذا الباب
	لجماعة من قدماء أهل العلم		رؤية أبي حنيفة لأنس
	أجزاء ألفوها في مرويات	٣١٩	الصحابي رضى الله عنه
٣٢٤	أبي حنيفة عن الصحابة		كان أبو حنيفة من أهل
	مكارة صاحب "معيارالحق"		اللسان القويم واللمعة
٣٢٥	في هذا الباب		الفصيحة ، وهو أقدم
٣٢٦	أحاديث صيام يوم الجمعة	٣٢١	الأئمة سناً
٣٢٨	الداؤدى شارح البخارى		سمع أبو حنيفة من عبد الله
	وفاق الشيخ محمد أكرم		ابن جزء للصحابي رضى
	النصبورى مع ابن الهمام	٣٢٣	الله عنه
	في تساوى حديث غير		ترجمة الإمام أبي حنيفة
	"الصحيحين" بحديثهما		نقلاً عن "كتاب الكنى"
٤٥٨	إذا وجدت فيه شروطها	٣٢٣	لابن عبد البر
	الانتقاد على النصبورى		كان مذهب أبي حنيفة في
	فيما حظ من قدر الإمام		أخبار الآحاد للمدول أن
٣٥٨	ابن ماجه		لا يقبل ما خالف الأصول
	ثناء ابن حجر العسقلاني	٣٢٣	المجتمع عليها
٣٥٩	على قاسم بن قطلوبغا		رأى أبو حنيفة أربعة من

صفحة	صفحة
تأليف الشيخ محمد حياة السندی "رسالة في رد بدعات أيام العشر الأول من المحرم" ٤٢٢	قال الحافظ قاسم: ما كان على شرطها وليس له علة فهو فوق ما انفرد به البخارى وكذا مسلم وقال ابن حجر: ما كان على شرطها فهو دونه أو مثله ٣٥٩
الحسن رضى الله عنه وإقامة النوح عليه ٤٢٤	قال ابن تيمية: الحديث الذى يكون عن رجال البخارى وليس هو في "الصحيح" قد يتفق أن يكون مثله ٣٦٠
مراد ابن حزم من الضعيف في قوله: "إن جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على تقديم الحديث الضعيف على القياس" ٤٢٩	الانتقاد على اعتقاد المصنف أن فعله عليه السلام في المنام يفيد الفرضية والوجوب والسنية والاستحباب والإباحة ٣٧٧
نص ما قاله صاحب "الدراسات" نصرة لمذهب أبي حنيفة في كتابه "إيقاظ الوسنان" ٤٤١	رد الإمام محمد هاشم السندی على رسالة الشيخ معين المسماة "بقرة العين في البكاء على الإمام حسين" ٤٢٢
اجترأ بعض الضعفة على الظن في مذهب إمام الأئمة أبي حنيفة ٤٤٢	
الجرح للطارى في السفلى	

صفحة	صفحة
٤٤٣	لا يضر في العلو
٤٤٣	” مسانيد أبي حنيفة “
٤٤٣	الثلاث لا مطمع فيها للريح
٤٤٣	ولا سبيل إليها للتضعيف
٤٤٣	العالم الحنفى لا بد له أن
٤٤٣	يعبر على ” مسانيد الثلاث “
٤٤٣	وعلى ” كتاب الرسالة “ وعلى
٤٤٤	” كتاب العالم والمتعلم “
٤٤٤	يجوز للحنفى المعارضة بحديث
٤٤٤	مسانيد الإمام مع حديث
٤٤٤	” الصحاح الستة “
٤٤٤	كان عند الإمام أبي حنيفة
٤٤٤	صناديق من حديث
٤٤٤	قد صرحوا أن فى بعض رواة
٤٤٤	الشيخين وهن وضعف
٤٤٤	اعتضاد الأئمة وعمل
٤٤٤	الفقهاء من الصحابة مسن
٤٤٤	وجوه الترجيح
٤٤٤	وجه أخذ الناس بقول
٤٤٤	مالك والشافعى و احمد
٤٤٥	وغير هم من المجتهدين
٤٤٥	المجتهدون من أعلم الناس
٤٤٥	بما جاء به النبى صلى الله
٤٤٥	عليه وسلم
٤٤٥	لقاء الشيخ طالب الله حمد
٤٤٥	معين عبداً رضى الله فى
٤٥١	الواقعة
٤٥١	الكلام المشيع من حديث
٤٥١	البراء : ” رمقت الصلاة
٤٥١	مع محمد صلى الله عليه
٤٥١	وسلم فوجدت قيامه فركعتة “
٤٥٥	الحديث
٤٥٥	بيان الوهم الذى وقع لأبى
٤٥٥	داؤد فى رواية هذا
٤٥٧	الجديث
٤٥٧	الكلام على ما وقع فيه من
٤٥٧	ذكر قيامه صلى الله عليه
٤٥٩	وسلم
٤٦٢	سرد روايات عدم المكث
٤٦٢	فى المصلى بحد السلام

صفحة	صفحة
الصحابة رفع اليدين في	جلوس الإمام بعد التسليم
٢٨٦ قنوت الوتر	٤٦٢ بدعة
من قال من العلماء :	ذكر بعض الآثاء في تطوع
"إن قول الصحابي حجة"	٤٦٦ الإمام في مكانه
فلما قاله إذا لم يخالفه	تحزيب أثر الصديق أنه
خبره من الصحابة ولا	كان إذا سلم في الصلاة
٥١٤ عرف نص بخالفه	كأنه على الرضف حتى
قاعدة "أن حمل الراوي	٤٦٧ بنقل
بخلاف ما روى يوجب	الائمة لا يروون عن الضعفاء
نسخ ما روى "إنما تجري	٤٦٩ شيئاً يحتاجون به في الأحكام
فيما لم يعرف منه سوى أنه	الكلام على حديث ابن
٥١٥ خلف مرويه	٤٧٦ عمر في مسح الرقبة
سرد ما قال ابن حزم في	ذكر اختلاف المذاهب في
بطلان حجبة عن أهل	٤٧٩ في مسح الرقبة
٥١٨ المدينة	بيان سخافة ما قال في
لانص على وجوب اتباع	٤٨٠ "دراسات اللبيب"
٥١٨ أهل المدينة	ذكر من ثبت عنه من
قد خالف أهل المدينة عمر	الصحابة التكبير في قنوت
بن الخطاب في نيف وثلاثين	٤٨٢ الوتر
قضية ، وخالفوا أبا بكر	ذكر من ثبت عنه من

صفحة	صفحة
٥٢٢ " أهل المدينة "	وعثمان وعائشة وابن عمر وغيرهم من فقهاء المدينة.
ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم	٥١٩ في كثير من المسائل كل ماجوزوه على سائر الثقات فهو جائز على مالك ولا فرق
٥٢٣ في " المؤطا "	٥٢٠ إن مالك بن أنس لم يدع إجماع أهل المدينة إلا في نحو ثمان وأربعين مسألة فقط
لم ترو في " المؤطا "	٥٢٠ سنن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير المدينة كما هي بالمدينة
عن أبي بكر رضى الله عنه إلا عشر قضايا وخالفه أهل المدينة في ثمان	٥٢١ أهل الرواية وأهل الفتيا أكثرهم من غير أهل المدينة
ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عمر رضى الله عنه من روايتهم في " المؤطا "	٥٢١ لم يبال عمر بن عبد العزيز بعمل أهل الحجاز
٥٢٨ " المؤطا "	٥٢٢ ماذا يريدون من قولهم :
ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عثمان رضى الله عنه من روايتهم في " المؤطا "	٥٣٢ خلاف أهل المدينة لسعيد المسيب وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة
٥٣٢	٥٣٤

صفحة	صفحة
٥٣٧	قد جمع عبد الرحمن بن زبد بن أسلم ما انفق عليه فقهاء المدينة السبعة
٥٣٧	ذكر أسماء نظراء الفقهاء السبعة من أهل الكوفة ، وأهل البصرة ، وأهل الشام وأهل مكة
٥٣٧	ما ولى قضاء المدينة بعد الخلفاء مثل شريح والشعبي
٥٣٧	على ماذا يكون العمل عند اختلاف أهل المدينة
٥٣٧	ذكر من ولاهم عمر وعثمان وعلى على الأمصار من الصحابة ، وكلهم علموا رعبتهم كل ما يلزمهم كأهل المدينة ولا فرق
٥٣٧	سكن على الكوفة ما بالمدينة سنة إلا وهى فى سائر الأمصار كلها
٥٣٧	ولا فرق ذكر من ولى " المدينة " من فساد الناس
٥٣٧	أى فضيلة لأهل المدينة على غيرهم فى علم أو فضل أو رواية ؟
٥٣٧	نافع قليل الفتيا جداً ربيعة كان كثير الرأى قليل العلم بالحديث
٥٣٧	أبو الزناد وزيد بن أسلم كانا قليل الفتيا
٥٣٧	الزهري كان بالشام وما كتب عنه مالك إلا بمكة يحيى بن سعيد الأنصارى
٥٣٧	أهل العراق يجاذبونه إياه سعد بن إبراهيم كان ثقة ولم يأخذ عنه مالك
٥٣٨	مزية المدينة اختلاف المالكية فى إجماع أهل المدينة

صفحة	صفحة
٥٤٣	٥٣٩
٥٤٣	٥٣٩
٥٤٤	٥٤٠
٥٤٥	٥٤٠
٥٤٦	٥٤١
٥٤١	٥٤١

إن مكة أفضل البلاد بنص

القرآن والسنة الثابتة

وأقوال الصحابة

الحق أن أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم هم

للعالمون بأحكامه عليه السلام

سواء بقى منهم من بقى

بالمدينة أو خرج منهم

من خرج

إنما تفرق للصحابة في

البلاد بعد موت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

أهل المدينة أترك الناس

لأقوال أهل المدينة

المسائل التي ذكر فيها إجماع

أهل المدينة قد وجد في

أكثرها الخلاف بالمدينة

من أين جاز أن يكون

اجتهاد أهل المدينة أولى

من غيرهم

محب حلقمة ومسروق عمر

وعثمان وعائشة واختصوا

بهم وأكثروا الأخذ عنهم

أخذ مالك عن أيوب وحيد

المكي

قال سعيد بن المسيب :

” إن كنت لأسير الأيام

والليالي في طلب الحديث

الواحد ”

اهتمام عمر وعثمان بتعليم

أهل الأمصار

كتاب عمر إلى أهل الكوفة

قال الشعبي : ” ما جاءك

عن عمر فخذبه ”

وقضايا قضاء المدينة

إنما هي أوامر خلفاء بني

أمية

الجواب عما قال بعضهم :

إن عبد الله بن مسعود

إذا أقي بغتيا أقي المدينة

صفحة	صفحة
ذكر بعض ما بنى عليه	٥٤٨ فيسأل عنها
أهل المدينة مذاهبهم من	قد صح أن عمر استفتى
أحاديث أهل العراق ٥٥٨	ابن مسعود بالبتة وأخذ
عمل أهل المدينة برواية	٥٥٠ بقوله
جابر الجعفي الكوفي	الإنقاذ على ما حكاه
الكذاب ٥٥٩	صاحب "الدراسات" عن
أخذ أهل المدينة ممن يأخذ	٥٥٤ الشافعي نقلاً عن الشمراني
عن أهل الكوفة ٥٦٠	قال الشافعي : " إذا كان
توثيق عطاء الخراساني ٥٦٠	الجديث صحيحاً فأعلموني
ما اتفق على تركه فلا	أن يكون كوفياً أو بصرياً
يجوز العمل به ٥٦١	أو شامياً أذهب إليه " ٥٥٤
الجمهور بالتأمين سنة تفرد	شرح قول الإمام الشافعي
بها أهل الكوفة ٥٦٢	المذكور
إن المالكيين يوهنون	لاطائل في الرجيب يكون
روايات أهل الكوفة التي	٥٥٧ الإسناد حجازياً أو كوفياً
لا نظيرها ٥٦٢	وجه توقف من توقف من
أبومصعب الزهري آخر	أهل الحجاز عن قبول
من بقى من الفقهاء المشاهير	٥٥٧ رواية أهل العراق
بالمدينة وقل العلم بها بعد	كان في الكوفة وغيرها
٥٦٧ ذلك	٥٥٧ من الثقات الأكابر كثير

صفحة	صفحة
كان مالك كثيراً ما يقول	بيان خطأ صاحب
بقول أبي حنيفة ويتفقده ٥٨٢	"الدراسات" في دعواه
بعض ما جرى لمالك مع	أن البيهقي عقد باباً في
أبي حنيفة ٥٨٣	"سننه" في فضل أهل
ثناء مالك على أبي حنيفة ٥٨٤	المدينة"
قال أبو حنيفة: "إن أفلح	٥٧٤ وجوه ترجيح أبي حنيفة
فيهم أحد فالأشقر	٥٧٥ على مالك
الازرق" - يريد مالكا - ٥٨٥	علم أهل المدينة ذهب مع
نسج السدار قطني على	٥٧٦ موت الفقهاء السبعة
منوال أبي حنيفة ٥٨٥	التعقب على صاحب
ثناء مالك على حاتم	"الدراسات" في قوله:
أبي حنيفة ٥٨٦	"إن الحنفية بل وفقهاء
ثناء مالك على أهل	الكوفة قاطبة كثر خلافهم
العراق ٥٨٧	مع أهل المدينة"
حكاية رؤية أشهب أبا حنيفة	٥٧٨ مذاكرة أبي حنيفة و
بين يدي مالك مكذوبة ٥٨٨	مالك في مسجد رسول
اطلاع أبي حنيفة على	الله صلى الله عليه وسلم ٥٨١
كتب مالك غير صحيح ٥٨٨	قال مالك: "عندي من
بسط الكلام في عدم	فقه أبي حنيفة ستون ألف
صحة رواية أبي حنيفة عن	٥٨٢ مسألة"

صفحة	صفحة
مالك	٥٨٨
لم يذكر السدازقنى	بعض أقوال الشافعى فى
أبا حنيفة فى عداد الرواة	تقريب محمد بن الحسن ٥٩٥
عن مالك	احتج الشافعى بمحمد بن
ثناء الشافعى على محمد بن	الحسن فى الحديث ٥٩٧
الحسن	جالس الشافعى محمد بن
لا يعرف للشافعى عمل	٥٩١
قبل اتصاله بمحمد بن	الحسن عشر سنين ٥٩٧
الجسنى	اتفاق محمد على الشافعى ٥٩٧
تصحيح الحاكم والذهبي	قال الشافعى : " أولا
لحديث رواه الشافعى	محمد ملصق بى من العلم
عن محمد	شئى " ٥٩٧
اخراج ابن حبان فى	اجماع العترة حجة عند
" صحيحه " حديث	طائفة من الحنابلة ٥٩٩
أبى يوسف	العترة هم بنو هاشم كلهم
بيان نسيان الشافعى فى	وسيد العترة رسول الله
رواية محمد عن أبى يوسف	عليه السلام ٥٩٩
ذكر حديث رواه الشافعى	الكلام على معنى حديث
عن محمد عن أبى يوسف	الثقلين نقلاً عن ابن نيمية ٦٠٣
عن أبى حنيفة	الكلام على حديث "وعترتى
	أهل بيتى وإنهما لن يفترقا
	حتى يرثا على الخوض" ٦٠٤

صفحة	صفحة
اشباع الكلام على فساد القول بعصمة الأئمة الإثنى عشر	٦٠٩
القول بعصمة الأئمة خاصة الرافضة الإمامية لم يشركهم فيها أحد	٦٠٩
الإمامية يقولون بعصمة بني عبيد وأولئك ملاحدة الإمامية فبهم خلق مسلمون ظاهراً وباطناً لكنهم ضلوا عوام الباطنية الذين لم يعترفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين	٦١٠
ما اختصت به الإمامية من عصمة الأئمة فهو في غاية الفساد	٦١٠
بعض معتقدات غالبية الشاميين أتباع بني أمية الكلام على حديث الثقلين	٦١٢
فذكر طرق حديث : " تركت فيكم أمرين : الأول تضاولوا ما تمسكنم بهما كتاب الله وسنتي " لفظ "الإمام" يطلق على معين	٦١٤
الخلفاء الراشدين كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان، وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز	٦١٥
فقد كان في أعصار أئمة الشيعة الإمامية من هو أعلم منهم وأدين لا ذكر لأحد منهم بعد جعفر في مجال العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا	٦١٦
هؤلاء الأئمة في الدين أسوة أمثالهم، وأهل السنة	

صفحة	صفحة
٦١٦	مقرون بامامة هؤلاء فبما دللت الشريعة على الأيمان بهم فيه
٦٢٠	لولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي واحدا أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي بن عدلوا عن هؤلاء الى هؤلاء
٦٢١	صنف أحمد فضائل على والحسن والحسين وفضائل الصحابة
٦٢٢	رد زعم من زعم أنه كان عندهم من العلم المحزون
٦٢٣	ابطال زعم من زعم أنهم كانوا يبينون العلم لخواصهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أصدق الناس حديثاً
٦٢٤	عنه لا يعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع أنه كان تقع من أحدهم من الهنات ما يقبح ولهم ذنوب
٦٢٥	الحسن والحسين روايتهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قليلة
٦٢٦	الزهرى أعلم باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي الباقر
٦٢٧	مالك والشافعي والهيثم بن أمثالهم أعلم من موسى ابن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي
٦٢٨	دعوى أن كل ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كذب على القوم

صفحة	صفحة
لأحد من الأمة بأحد	كان على يقول : إذا
منهم جميع مقاصد الإمامة ٦٢٤	حدوثكم عن رسول الله
إن اقرار على لقضائه على	صلى الله عليه وسلم فوالله
أن يحكموا بخلاف رأيه	لإن آخر من السماء إلى
دليل على أنه لم يعد نفسه	الأرض أحب إلى من أن
معصوماً ٦٢٥	أكذب عليه ٦٢٢
جمع الشافعي كتاباً في	الثناء على علي بن الحسين ٦٢٢
خلاف على وابن مسعود ٦٢٦	الثناء على من بعده من
الرافضة يقولون بامام	الأئمة الإثني عشر ٦٢٣
منتظر موجود غائب لا	أما من يعد موسى فليس
يعرف له عين ولا أثر ٦٢٧	له رواية في الكتب
إن الحسين بن علي العسكري	الأمهات ولا فتاوى ولا
لم يكن له نسل ولا عقب ٦٢٨	تفسير ٦٢٣
إن المؤمنين لم ينتفعوا بهذا	أما على الرضا فالتاس
الغائب المنتظر أصلاً ٦٣٠	يعلمون أنه كان في زمانه
ابطال زعم من زعم أنه	من هو أعلم منه وأزهده
غاب بسبب ظلم الناس ٦٣٠	كالشافعي وأحمد وأمثالهما ٦٢٤
هذا المنتظر لم يحصل به	أبو الصلت بروى نسخة
لطاقفه الا الإنتظار لمن	فيها الأكاذيب ٦٢٤
لا يأتي ودوام الحسرة والألم ٦٣٠	الأئمة الإثنا عشر لم يحصل

صفحة	صفحة
٦٣٥	نص عبارة " الدراسات "
	التي سقطت في النسخة
	المطبوعة وهي موجودة
٦٣٨	في نسخة خطية
	ليس للإمامية مسئلة انفردوا
	بها عن أهل السنة أصابوا
	فيها
٦٣٨	٦٣٣
	كل من سوى أهل السنة
	من الفرق فلا ينفرد بقول
	صحيح بل يكون معه من
٦٣٩	دين الاسلام ما هو حق
	وبسبب ذلك وقعت الشبهة
٦٣٩	٦٣٤
	حال أهل البدع كلهم أن
	معهم حقاً وباطلاً
٦٤٠	٦٣٥
	كشف ضلال الجوارح
٦٤٠	٦٣٥
	والشيعة
٦٤٠	بط الكلام في أن المسلمين
	وسط في التوحيد بين
	اليهود والنصارى وكذلك
٦٤٠	في النبوات والشرائع
	والعبادات
	أهل البينة في الاسلام
	متوسطون في جميع الأمور
	وتفصيل القول في ذلك
	ليس في الطوائف المنتسبين
	إلى السنة أبعد عن آثار
	رسول الله صلى الله عليه
	وسلم من الرافضة
	الرافضة أشد بدعة من
	الخوارج
	الرافضة إذا ابتلى المسلمون
	بعدوا كافر كانوا معه
	مكر ابن العنقى بالخليفة
	قتل في وقعة التتار بضعة
	عشر ألف ألف انسان
	ما وقع من يد التتار على
	المسلمين
	لم يقتل الحجاج هاشمياً
	قط مع ظلمه وغشمه
	تزوج الحجاج هاشمية فما

صفحة	صفحة
اشغال بالحديث لا يقدر	مكنه بنو أمية من ذلك
أن يدفع ما تواتر من	وفرقوا بينه وبينها ٦٤٠
٦٤٨ فضائل الشيخين	المعتزله أعقل من الرافضة
٦٥٠ بحث توثيق المبتدع	وأعلم وأدين ٦٤١
٦٥٠ البدعة على ضربين	ليس في أهل الأهواء
الفرق بين الشيعة الغالي	أصدق ولا أهد من
في زمان السلف وبين	الحوارج ٦٤١
٦٥٠ الغالي في زماننا	بيان شر الرافضة ٦٤١
قال جعفر الصادق :	الرافضة لا تعنى بحفظ
٦٧١ "أبو حنيفة أفقه أهل بلده"	القرآن ٦٤٣
حكاية أبي حنيفة مع جعفر	بيان الأصول الثلاثة التي
٦٧١ الصادق	بنى عليها الإمامية دينهم ٦٤٣
ثناء موسى الكاظم على	الحاكم منسوب إلى التشيع ٦٤٧
٦٧١ أبي حنيفة	حديث قتال الناكثين
ذكر الحافظان ابن عبد	والقاسطين موضوع عنه
٦٤٨ الهادي والجلال السيوطي	ابن تيمية
أبا حنيفة في "طبقات	تشيع الحاكم والنسائي وابن
٦٧٣ الحفاظ"	عبد البر لا يبلغ الى
ترجمة الإمام أبي حنيفة	تفضيل على علي الشيخين ٦٤٨
نقلًا عن "طبقات الحفاظ"	من ترفض من له نوع

صفحة	صفحة
للسيوطي	٦٧٤
أقوال ابن معين في توثيق	هو مهديهم ، وقد علم
الإمام أبي حنيفة	بالاضطرار انه ليس هو
الكلام على حديث	الذي ذكره النبي صلى الله
”أبو حنيفة سراج أمتي“	عليه وسلم
كلام ابن تيمية في اثبات	الإسماعيلية ومذهبهم
القياس	نصايف العلماء في كشف
ذكر بعض المشاهير من	أسرارهم
أئمة أهل السنة وكونهم	ابن التومرت مهدي
أعلم وأفقه من العسكريين	الموحدين
الأحاديث التي يحتاج بها	بيان الضرر الذي وقع
على خروج المهدي	بمنتظر الرافضة
أحاديث صحيحة	النسائي منسوب إلى التشيع
بيان خطأ من أنكر هذه	طرد أحمد بن صالح
الأحاديث	النسائي عن مجلسه
بيان خطأ الإثنى عشرية	كلام النسائي في الإمام
الذين ادعوا أن هذا هو	الأعظم محامل مفرط
مهديهم	ترك أبي زرعة وأبي حاتم
إن طوائف ادعى كل	التحديث عن البخاري
منهم أن المهدي المبشر به	انتقاه المناوي على الذهبي
	بذكره البخاري في ”كتاب

صفحة	صفحة
الضعفاء	٧٢١
الذهبي عنده على أهل	٧٢٣
السنة تحامل مفرط	٧٢٣
لا يجوز الاعتماد على	٧٢١
الذهبي في ذم أشعري ولا	٧٢٣
شكر حنبلي	٧٢١
تحقيق إن الذهبي لم يقدح	٧٢٣
في البخاري	٧٢١
لو ترك حديث البخاري	٧٢٣
وأمثاله لمات الآثار	٧٢٣
واستولت الزنادقة وخرج	٧٢٣
الدجال	٧٢٢
مالك عقل يا عقيلي	٧٢٢
من هو الثقة الثبت الذي	٧٢٤
ما غلط ولا انفرد بما لا	٧٢٥
يتابع عليه ؟	٧٢٥
ما في الصحابة أحد إلا	٧٢٦
وقد انفرد بسنة ، وكذلك	٧٢٦
التابعون كل واحد عنده	٧٢٦
ما ليس عند الآخر	٧٢٧
الفرق بين الصحيح الغريب	٧٢٧
والمذكور	٧٢٣
من هو متروك الحديث	٧٢٣
ليس من شرط الثقة أن	٧٢٣
يكون معصوماً من الخطايا	٧٢٣
والخطأ	٧٢٣
فائدة ذكر الثقات الذين	٧٢٣
فيهم أدنى بدعة أولهم	٧٢٣
أوهام يسيرة في كتب	٧٢٣
الجرح والتعديل	٧٢٣
كلام مسلمة بن قاسم في	٧٢٣
البخاري	٧٢٣
انتقاد الحفاظ ابن حجر	٧٢٣
على مسلمة	٧٢٤
من تكلم في الشافعي	٧٢٥
قول العجلي في الشافعي	٧٢٥
الخلفاء الراشدون خمسة	٧٢٦
صنف الخطيب مسألة	٧٢٦
الاحتجاج بالشافعي	٧٢٦
ترجمة علي الرضا	٧٢٧

صفحة	صفحة
الكلام على حديث :	٧٢٨
"الإيمان معرفة بالقلب	
وقول باللسان وعمل	
بالأركان"	٧٢٨
ترجمة موسى الكاظم	٧٢٨
رجوع النساء عما قاله	
في حق الإمام أبي حنيفة	
واخراجه حديثه في	
"سننه"	٧٢٩
ذكر الرواية التي رواها	
النسائي عن أبي حنيفة	٧٢٩
وهذا الحديث مما فات	
عن الزبيدي	٧٢٩
لم يطلع المصنف على مراد	
البخاري من قوله: "سكتوا	
عن رأيه وعن حديثه"	٧٣٠
التقدم على البخاري فيما	
أورده في ترجمة أبي حنيفة	
من تصانيفه	٧٣١
تحامله على أبي حنيفة الإمام	٧٣١
الزبيدي كثير الانصاف	٧٣٢
تفرد البخاري من بين	
الأئمة الستة في هذا الباب	٧٣٢
احتجاج الترمذي بقول	
أبي حنيفة في باب الجرح	
والتعديل	٧٣٢
تصحيح الغلط الذي وقع	
في "الجواهر المضيئة"	
و "شرح المسند" لعل	
القارى	٧٣٢
تشديد النسائي في الرجال	٧٣٣
"سنن النسائي" أصح	
السنن بعد "الصحيحين"	٧٣٣
احتجاج النسائي بالإمام	
أبي حنيفة	٧٣٣
"المجتبى" اختصار ابن	
السنن دون النسائي	٧٣٣
المعروف في الصحاح "كتاب	
النسائي" دون اختصار ابن	
السنن	٧٣٣

صفحة	صفحة
ما انتقد على ابن معين	للإمام أبوداؤد من أحسنهم
من كلامه على بعض	ثناء على أبي حنيفة ٧٣٣
الأعلام ٧٣٦	مشايخ البخارى الثلاثة
ومما نqm على ابن معين	أحمد بن حنبل ويحيى بن
وعيب به كلامه في	معين وعلى بن المدنى يوثقون
للشافعى أنه ليس بثقة ٧٣٧	أبا حنيفة ويثنون عليه
إن ابن معين كان لا يعرف	خيراً ٧٣٤
ما يقول للشافعى ٧٣٧	لا يقبل قول البخارى
مثل ابن معين عن مسألة	في الإمام أبي حنيفة على
من التيمم فلم يعرفها ٧٣٧	ما أسسه البخارى نفسه
وسئل عن رجل خير	في باب الجرح والتعديل ٧٣٤
امراته فاخترت نفسها	سرد ما قاله الإمام ابن
فقال : سل أهل العلم ٧٣٧	عبد البر في حكم قول
أسماء من تكلم في الإمام	العلماء بعضهم في بعض ٧٣٥
مالك ٧٣٨	قاعدة نافعة في باب الجرح
تحامل الشافعى على مالك ٧٣٨	والتعديل ٧٣٥
مثل من تكلم في مالك	لا يقبل فيمن اتخذه
والشافعى ونظرانها ٧٣٩	جمهور من جماهير المسلمين
بعض منابى سعد بن	إماماً قول أحد من
أبى وقاص رضى الله عنه ٧٣٩	الطاعين ٧٣٥

صفحة	صفحة
وسمّاهم أهل البدع بالمرجئة ٧٤٣	ذكر ما انشد ابن المبارك
نافع بن الأزرق هو الذي	وأبو عاصم النبيل لما قيل
سمي أهل الجماعة المرجئة ٧٤٥	لهما أن فلاناً يتكلم في
قد عد المقبل مع غلطات	أبي حنيفة ٧٤٠
الخواص جعل المرجئ	لا يقبل فيمن صحت
أسماء لمن قال : " إن	عدالته وعلمه بالعلم عنايته
صاحب الكبيرة تحت	وسلم من الكبار وكان
المشيئة " ٧٤٥	خبره غالباً قول قائل
ارجاء أبي حنيفة هو محض	لا برهان له به ٧٤١
السنة وخلافه انحياز الى	من قرأ فضائل مالك
الحوارج ٧٤٦	والشافعي وأبي حنيفة كان
لو كان أبو حنيفة مرجئاً	ذلك له عملاً زاكياً ٧٤١
لكان أصحابه على رأيه ٧٤٧	قال الثوري : " عند
إن الصلاة عند أبي حنيفة	ذكر الصالحين تنزل الرحمة " ٧٤١
خلف المرجئة لا يجوز ٧٤٧	ثناء أبي داود على الأئمة
ثناء أيوب السخيتاني على	الثلاثة ٧٤٢
أبي حنيفة ٧٤٧	صنيع البخاري مع الإمام
الناس مطبقون على أن	أبي حنيفة يشبه صنيعه مع
أصحاب السنة والجماعة هم	جعفر الصادق وأويس القرني ٧٤٢
أهل المذاهب الأربعة ٧٤٧	ما ذنب قوم تكلموا بهدل

صفحة	صفحة
٧٥٠	مع تكلم في مذهب
	أبي حنيفة درس مذهب
	حتى لا يعرف ومذهب
٧٥٠	أبي حنيفة باق ملء الأرض
	شرقها وغربها
	٧٤٧ بيان تهافك مع يعتقد أن
	أن الإيمان قول وعمل يزيد
	وينقص
٧٥١	٧٤٧ مع الغريب أن لا يروى
	عن لا يرى أن الإيمان
	قول وعمل يزيد وينقص
	٧٤٨ وروى عن الغلاة والخوارج
	الإرجاء الذي يعد بدعة
	قول مع يقول : لا تضر
	مع الإيمان معصية
	٧٤٩ أولا مذهب أبي حنيفة في
	هذه المسئلة للزم اكفار
	جواهر المسلمين
	٧٤٩ الغسانية ومعتقداتهم
	٧٥٠ افتراء غسان على أبي حنيفة
	ترويحاً لمذهبه
	ذكر ما حكى الشمرى
	المعزى عن أبي حنيفة
	٧٥٠ إنكأ وزوراً
	من العزيز جداً الظفر
	بأصل صحيح من مؤلفات
	الأشعرى
٧٥١	٧٤٧ البخارى يحكى عن
	أبي حنيفة ما يحكيه عنه
	غسان والشمرى
	٧٥١ الإنتقاد على ماحكاه للبخارى
	عن أبي حنيفة الإمام
	٧٥١ الكلام على رمية بالإرجاء
	٧٥٢ النقد على حكايته عنه أن
	الخزير لا بأس به
	٧٥٢ ثناء الأئمة الكبار على معتقد
	أبي حنيفة
	٧٥٢ محاجة أبي حنيفة مع جهنم
	٧٥٢ والزاه اياه مشهور
	٧٥٢ ما حكى الكعبى في "مقلاته"

صفحة	صفحة
٧٥٥	عن أبي حنيفة في الإيمان
٧٥٥	هو عنه برئ
٧٥٥	اجتماع أبي حنيفة مع
٧٥٥	الشمزى بمكة ومناظرته في
٧٥٥	الإيمان من أكاذيب المعتزلة
٧٥٥	ترجمة الشمزى
٧٥٥	بيان تعصب من يقبل كل
٧٥٦	خير في مثالب أبي حنيفة
٧٥٦	قال أبو داود: "أبو حنيفة
٧٥٦	خير من ألف مثل عمرو
٧٥٦	ابن عبيد"
٧٥٦	الرد على قول البخارى
٧٥٦	في مسألة الرضاع: "وهذا
٧٥٦	خلاف نص كلام الله
٧٥٦	عز وجل"
٧٥٦	أبو بكر الجصاص مجتهد
٧٥٦	الرد على قول البخارى:
٧٥٦	"ويرى السيف على الأمة"
٧٥٦	السيف الذى يراه أبو حنيفة
٧٥٦	هو سيف الحق المصلت
٧٥٥	على الباطل
٧٥٥	مذهب أبي حنيفة مشهور
٧٥٥	في قتال الظلمة وأئمة
٧٥٥	الجور
٧٥٥	وكان من قوله: "وجوب
٧٥٥	الأمر بالمعروف والنهي
٧٥٥	عن المنكر فرض بالقول
٧٥٦	فان لم يؤتمر له فبالسيف"
٧٥٦	افتاء أبي حنيفة إبراهيم
٧٥٦	الصائغ في هذا الباب
٧٥٦	قتل أبي مسلم إبراهيم
٧٥٦	المذكور
٧٥٦	فضيلة أبي حنيفة في أمر
٧٥٦	زيد بن علي وفتياه الناس
٧٥٦	في وجوب نصرته مشهورة
٧٥٦	وكذلك امره مع محمد
٧٥٦	وإبراهيم ابني عبد الله
٧٥٦	بن حسن
٧٥٦	انكار أغمار أصحاب الحديث
٧٥٦	على أبي حنيفة في هذا

صفحة	صفحة
آخر ما صح عن الإمام	٧٥٦ الباب
أحمد احسان القول في	الرد على قوله : " ويزعم
الإمام أبي حنيفة والثناء	أن أمر الله من قبل ومن
٧٥٩ عليه	٧٥٧ بعد مخلوق "
المعتزلة والجهمية يجعلون	براءة أبي حنيفة عن القول
كل من أثبت للصفات	بخلق القرآن وعن رأى
٧٥٩ مجسماً مشبهاً	٧٥٧ جهنم
ذكر : أبو حاتم صاحب	انكار أبي حنيفة وصاحبيه
" كتاب الزينة " الشافعية	على أهل الكلام من
٧٥٩ والمالكية في المشبهة	٧٥٨ الجهمية
قد دس في " الغنية "	ذنب سليمان الطوفي الجنبلي
١٦١ أشياء ليس منها	٧٥٨ عن الإمام أبي حنيفة



# فهرس الآيات

ج - ٢

- هو الأول والآخر والظاهر و  
الباطن ( الحديد ) ١٠ ( ت )  
آل إنهم هم السفهاء ولكن لا  
يعلمون ( البقرة ) ١٢  
ومن الناس من يشتري لهو  
الحديث . ( لقمان ) ٢٥  
وقوموا لله قانتين ( البقرة ) ٢٩  
إن الله وملكته يصلون على النبي  
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
تسليماً ( الأحزاب ) ٥٦ و ٥٧  
وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
وأنصتوا ( الأعراف ) ٤٣  
إن الحكم إلا لله ( الأنعام ) ويوسف )  
٤٩  
وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما  
آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم
- رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به  
ولتنصرنه ( آل عمران ) ٥٠  
إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً  
موقوتاً ( النساء ) ٦٦ و ٦٧  
حافظوا على الصلوات ( البقرة )  
٨٦  
ما يأتيهم من ذكر من ربهم  
محدث إلا استمعوه وهم يلعبون  
( الأنبياء ) ١٢٥  
ولانقل لهما أف ( بني إسرائيل ) ١٥٩  
ولانقلوا أولادكم خشية إملاق  
( بني إسرائيل ) ١٦٠ ( ت )  
يا أيها الذين آمنوا لا تسئوا عن  
أشياء ( المائدة ) ٢١١  
ثاني اثنين إذ هما في الغار ( التوبة )  
٢٢٠ ( ت )

- لا يستوى القاعدون من المؤمنين  
( النساء ) ٢٦١ و ٢٦٢  
ألا لعنة الله على الكاذبين ( هود )  
٣٤١ ( ١ )  
إن بعض الظن إثم ( الحجرات )  
٣٤٢  
جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل  
كان زهوقاً ( بنى اسرائيل ) ٣٥٣  
و ٥٠٦  
وما جعل عليكم في الدين من  
حرج ( الحج ) ٣٥٦  
فاعتبروا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ  
( الحشر ) ٣٩٧  
لقد كان لكم في رسول الله أسوة  
حسنه ( الأحزاب ) ٤٣٧  
فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم  
( ١ ) كذا في الأصل وفي  
القرآن العظيم " الظالمين " بدل  
" الكاذبين " .
- حيث وجدتموهم ( النساء ) ٥٠٧  
فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم  
( التوبة ) ٥٠٨  
ومن أهل المدينة مردوا على  
النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم  
سنعذبهم مرتين ( التوبة ) ٥١٨  
( ت )  
إن المنافقين في الدرك الأسفل  
من النار ( النساء ) ٥١٨ ( ت )  
السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
جزاء بما كسبا ( المائدة ) ٥٢٢  
( ت )  
إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من  
البينات والهدى من بعد ما بيناه  
للناس في الكتاب أولئك يلعنهم  
الله ويلعنهم اللعنون . ( البقرة )  
٥٤٢ ( ت )  
وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا  
لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون  
( الأنبياء ) ٦١٦ ( ت )

إني جاعلك للناس إماماً (البقرة) ٦١٦ (ت)  
 إن الله لا يغفر أن يشرك به  
 ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

(النساء) ٦٣٧ (ت)

إن الذين يستكبرون عن عبادتي  
 سيدخلون جهنم داخرين (المؤمن)  
 ٦٣٧ (ت)

وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا  
 النكاح فإن آنستم منهم رشداً  
 فادفعوا إليهم أموالهم، ولا تأكلوها  
 إسرافاً وبداراً أن يكبروا (النساء)  
 ٦٢٩ (ت)

فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى  
 الله والرسول (النساء) ٦٤٣ (ت)  
 إن الذين فرقوا دينهم وكانوا  
 شيعاً لست منهم في شئ (الأنعام)  
 ٦٤٦

ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا  
 الحق وأنتم تعلمون (البقرة) ٦٣٤  
 (ت)

وإن يتفرقا يغن الله كلاً من  
 سعته (النساء) ٦٥٥ و ٦٥٧

أفتؤمنون ببعض الكتاب و  
 تكفرون ببعض (البقرة) ٦٣٥ (ت)  
 ويقولون نؤمن ببعض ونكفر  
 ببعض ويريدون أن يتخذوا بين  
 ذلك سبيلاً (البقرة) ٦٣٥ (ت)

ومن يتعد حدود الله فأولئك  
 هم الظالمون (البقرة - الطلاق)  
 ٦٦٩

وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل  
 الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا و  
 يكفرون بما وراءه وهو الحق  
 مصداقاً لما معهم (البقرة) ٦٣٥  
 (ت)

سيأثم في وجوههم من أثر  
 السجود (الفتح) ٦٧١ (ت)  
 ففسق عن أمر ربه (الحج) ٦٩٢

والوالدات . ضمن أولادهن  
( البقرة ) ٧٥٤ ( ت )

وحمله وفصاله ثلاثون شهراً  
( الأحقاف ) ٧٥٤ ( ت )

وفصاله في عامين ( لقمان )  
٧٥٤ ( ت )

فإن أراداً فصلاً عن تراضٍ  
منها وتشاورٍ فلا جناح عليهما  
( البقرة ) ٧٥٥ ( ت )

وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم  
فلا جناح عليكم ( البقرة ) ٧٥٥  
( ت )

يأبها الذين آمنوا أطيعوا الله  
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم  
( النساء ) ٦١٥ ( ت ) و ٦٩٢

ما كان للنبي والذين آمنوا  
( التوبة ) ٧٠٠

إنك لا تهدي من أحببت  
( القصص ) ٧٠٠

ولما بدخل الإيمان في قلوبكم  
( الحجرات ) ٧٤٨ ( ت )

حولين كاملين لمن أراد أن يتم  
الرضاعة ( البقرة ) ٧٥١ ( ت )

# فهرس الأحاديث والآثار

ج - ٢

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم  
للحسن بقوله : «اللهم إني أحبه فأحبه

وأحب من يحبه» ٢٠

حديث ذى الدين في السهو في  
الصلاة ٢٠

قول على في جوابه عليه السلام :  
«لأنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا»  
٢١

قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
«يا فلان قم فاجدح لنا» ٢١

قوله عليه السلام لعبد الله بن  
عمر : «فإنك لا تستطيع ذلك فصم  
وأفطر وقم ونم وصم من الشهر  
ثلاثة أيام» ٢١

قول أبي بكر له عليه السلام :  
«ها ابتئى عائشة وأسماء» ٢٢

حديث : غسل الإناء سبعاً  
برلوع الكلب ٣

قوله عليه السلام في حق معاوية :  
«لا أشبع الله بطنه» ١٤ ( ت ) و  
٢٢ و ٧١٩ ( ت )

اللهم إني أغضب كما يغضب  
البشر ، فمن سببته أو لعنته أو  
دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك  
فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرأ  
ورحمة ١٥ ( ت ) و ٢٣

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم .  
لمعاوية بقوله : «اللهم اجعله هادياً  
مهدياً واهديه» ١٥ ( ت ) و ١٦  
( ت ) و ١٧ ( ت )

إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل  
الفاجر ١٧ ( ت )

ما اجتمع الحلال والحرام إلا  
وقد غلب الجرام الحلال ٢٦ و  
٦٦ و ٧١

الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض  
الوضوء ٢٩

حديث زيد بن أرقم في منع  
التكلم في الصلاة ونزول آية  
”وقوموا لله قانتين“ ٢٩

من ابتلى ببليتين فليختر أهونهما  
٣٠

حق المسلم على المسلم رد السلام  
وتشميت العاطس ٤٠

حديث علي وابن عباس وابن  
عمر : أنهم كانوا يكرهون  
الصلاة والكلام بعد خروج الإمام  
٤١

حديث ثعلبة بن مالك القرظي  
أنهم كانوا في زمن عمر يصلون  
يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا  
خرج وجلس على المنبر وأذن

جواب على في قصة صلح  
الحديبية حين قال له النبي صلى الله  
عليه وسلم : «أمج رسول الله» ٢٢  
قوله عليه السلام لبعض أصحابه :  
« تربت يمينك » ٢٣

قوله عليه السلام لبعض أمهات  
المؤمنين : «عقرى حلقى» ٢٣  
قوله عليه السلام للحسن : « لكع »  
٢٣

قوله عليه السلام لأبي ذر : « على  
رغم أنف أبي ذر » ٢٣

حلف ابن عباس وابن مسعود :  
أن «هو الحديث» في الآية هو  
الغناء ٢٥

هو المؤمن باطل إلا في ثلاث ٢٥  
كل شيء من هو الدنيا باطل ٢٥

قول النبي صلى الله عليه وسلم  
لعمر بن قرة : «لا آذن لك ولا  
كرامة» ٢٥

- المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا  
سكت المؤذن وقام عمر سكتوا .  
لم يتكلم واحد ٤١
- قال الزهري : إذا خرج الإمام  
فلا صلاة ولا كلام ٤١
- قال علي : كلمة حق أريد بها  
باطل ٤٩
- قال الحسين لأخته : «إصبري و  
اعلمي أن أبي خير مني ، وأخي خير  
منّي ، ولي ولهم ولكل مسلم برسول  
الله أسوة حسنة» ٤٩ و ٩٧
- تجتمع أمّتي على الضلالة ٥٠  
١٣٢ ١٣٥ و ٦٥٤ ( ت )
- حديث فاطمة بنت قيس أنسه  
عليه السلام لم يجعل لها سكنى ولا  
نفقة ٥١
- يحمل هذا العلم من كل خلف  
بدوله ٥٤
- وله عليه السلام : « أحسنت  
لا حرج ، لكل من المقدم و
- المؤخر ٥٤
- قال ابن مسعود : ما رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة  
لغير رقتها إلا بجمع ٦٣ و ٧٠
- من ذكرت عنده فلم يصل على  
٦٦
- أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر  
٧٤
- عن نافع : حتى إذا كاد آخر  
الشفق نزل فصلي المغرب وغاب  
الشفق فصلي العشاء وقال : «هكذا  
كنا نفعل مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا جد بنا السير» ٧٥
- قال ابن عباس : صليت مع النبي  
صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً و  
سبعاً جميعاً الخ ٧٨
- عن نافع : أن ابن عمر سار حتى  
إذا كان في آخر الشفق نزل فصلي  
المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى  
الشفق ٧٨

خلف النبي صلى الله عليه وسلم و ٢ و  
أبي بكر وعمر وعثمان فكألوا  
يستفتحون بالحمد لله رب العالمين قمض  
الح ١٤٣ ( ت )

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي منع  
لا يجري ثم يغتسل فيه ١٥٩ ( ت ) بية  
ليكون في أنبي أوقام يستحل  
الجرو الحرير والخمر والمعازف ١٦٤ انها  
كل صبيين ارتضعا على ثدي  
واحد حرم أحدهما على الآخر  
١٧٨ و ١٧٩ ( ت )

قال عليه السلام لعائشة : «أما إن  
حيضتك ليست في يدك» ١٨٢ ( ت )  
قالت عائشة : كنت أفرق  
رأس النبي صلى الله عليه وسلم  
بالماء وأنا حائض ١٨٢ ( ت )  
رحم الله امرأة تأدب وأدب  
١٨٤

إن الله يحب التيامن في كل شيء  
١٩١ ( ت )

حديث على : أنه كان إذا سافر  
سار بعد ما تغرب الشمس حتى  
تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلي  
المغرب ٧٨

أنت منى بمنزلة هارون من  
موسى ٨٧ و ٨٨ و ٢١٢  
قال على : « من فضلى على أبي بكر  
وعمر فهو مفتر ، عليه ما على  
المفترى » ٨٨

قال عليه السلام : « كنت نهيتكم  
عن زيادة القبور فزوروها » ١٢٢  
و ١٢٧

لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة  
أبدأ ١٣٥

إن الله لا يجمع هذه الأمة على  
ضلالة أبداً وأن يد الله مع الجماعة  
فاتبعوا السواد الأعظم فإن من  
شد شد في النار ١٣٧

عن أنس بن مالك : صليت

- من كان له إمام فقراءة الإمام  
له قراءة ٢٨٤ ( ت ) و ٢٨٩  
( ت )  
عن أنس قال : كنا أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سافر منا الصائم ومنا المفطر ، و  
نا من يتم ومنا من يقصر ٢٨٥  
( ت )  
ما زال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح  
حتى مات ٣٠٠ ( ت )  
في حديث عن حديثاً وهوري  
له كذب فهو أحد الكاذبين  
٣٠ ( ت )  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يصوم من غرة كل شهر  
ثلاثة ، وقال كان يفطر يوم الجمعة  
٣٢  
في صام يوم الجمعة كتب الله له  
إشارة أيام عدهن من أيام الآخرة
- لا يشاكلهن أيام الدنيا ٣٢٦ ( ت )  
خمس من عملهن في يوم كتبه  
الله من أهل الجنة : من عاد  
مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام  
يوماً ، وراح إلى الجمعة ، و  
أعتق رقبة ٣٢٧ ( ت )  
بعثت بالسحرة البيضاء ٣٥٦  
لا تسبوا أصحابي ٣٥٨ ( ت )  
من كذب على معتمداً فليتبوأ  
مقعده من النار ٣٧١ و ٣٤٤  
من رآني في المنام فقد رآني  
٣٧٨ ( ت )  
قال عليه السلام : « من رآني  
فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل  
بي ولا بالكعبة » ٣٩٤  
قول أبي هريرة : « فما نسبت شيئاً  
بعد ذلك » ٤٠٣  
قال عليه السلام : « يغسل الإناء  
من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً  
أو سبعة » ٤١٧

إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ، وإيغسله ثلاث مرات  
 ٤١٧  
 هلا شققت قلبه ٤٤٩  
 كان عبد الله إذا قضى الصلاة  
 انفتل سريعاً ٤٦٢ ( ت )  
 عن ابن عمر قال : كان الإمام  
 إذا سلم قام ٤٦٢ ( ت )

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول : « اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٤٥٥  
 عن أبي رزين قال : صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو ٤٦٢ ( ت )  
 قال عمر : « جلوس الإمام بعد التسليم بدعة » ٤٦٢ ( ت )

كان أبو عبيدة بن الجراح إذا سلم كأنه على الرضف حتى يقوم ٤٦٢ ( ت )  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يجلس إلا مقدار « اللهم أنت السلام وإليك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٤٦٢ ( ت )  
 حديث البراء بن عازب قال : رمقت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه الخ ٤٥٥ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٩ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت ) و ٤٦١ ( ت )

عن أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم وكان ساعة يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رصفة ٤٦٢ ( ت )  
 قال مجاهد : « أما المغرب فلا تدع أن تنحول » ٤٦٢ ( ت )

عن طاؤس : أنه كان إذا سلم  
قام فذهب كما هو ولم يجلس ٤٦٢  
إن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان إذا سم يحك في مكانه يسيراً  
٤٦٦ ( ت )

إنه عليه السلام كان يقول دبر  
كل صلاة مكتوبة : « لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له له الملك وله  
الحمد وهو على كل شيء قدير  
اللهم لا مانع » الخ ٤٦٣  
عن أبي بكر وعمر : أنهما كانا  
إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على  
الرضف ٤٦٧  
إن أبا بكر كان إذا سلم في الصلاة  
كأنه على الرضف ٤٦٧ ( ت )

كان عليه السلام إذا سلم من  
صلاته قال بصوته الأعلى : « لا إله  
إلا الله وحده » الخ ٤٦٤  
كان عليه السلام توضأ فضمض  
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل  
واحدة ماءً جديداً الخ ٤٧٦

كان ابن عمر إذا توضأ مسح عنقه  
ويقول : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « من توضأ ومسح  
عنقه لم يقل بالأغلال يوم القيامة »  
٤٧٦  
كان ابن عمر يصلي ( النفل )  
في مكانه الذي صلى فيه الفريضة  
٤٦٦ ( ت )  
قال عليه السلام : « لا يتطوع  
الإمام في مكانه » ٤٦٦ ( ت )

عن علي قال : « من السنة أن  
لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن  
مكانه » ٤٦٦ ( ت )  
قال عليه السلام : « من توضأ  
ومسح يديه على عنقه وقى الغل  
يوم القيامة » ٤٧٧

مسح الرقبة أمان من الغل ٤٧٨  
 مسح صلى الله عليه وسلم رأسه  
 ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ولحيته ورقبته  
 ثلاثاً ٤٧٨  
 كان عبد الله بن مسعود يكبر  
 في الوتر إذا فرغ من قراءته حين  
 يقنت وإذا فرغ من القنوت ٤٨٢  
 ( ت )

من مسح قفاه مع رأسه وق  
 الغل يوم القيامة ٤٧٨  
 عن ابن عمر أنه كان إذا مسح  
 رأسه مسح قفاه مع رأسه ٤٧٨  
 ( ت )  
 عن البراء أنه كان إذا فرغ من  
 السورة كبر ثم قنت ٤٨٢ ( ت )  
 عن إبراهيم في القنوت في الوتر إذا  
 فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر  
 وركع ٤٨٢ ( ت )

عن عمر أنه كان إذا فرغ من  
 القراءة - أى في ثالثة الوتر - كبر  
 ٤٨٠  
 عن سفیان : كانوا يستحبون  
 إذا فرغ من القراءة في الركعة  
 الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت  
 ٤٨٢ ( ت )

كان ابن مسعود يرفع يديه في  
 قنوت الوتر ٤٨١  
 إن عمر بن الخطاب لما فرغ من  
 القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع  
 ٤٨٢ ( ت )  
 إفتدوا باللذين من بعدي ٤٨٤  
 و ٥٥٣ و ٦٦٣  
 عليكم بستي وسنة الخلفاء  
 الراشدين من بعدي ٤٨٤ و ٥٥٣

كان أبا هريرة يرفع يديه في  
 قنوته في شهر رمضان ٤٨٦ ( ت )  
 ٤٨٧ ( ت )  
 عن علي أنه كبر في القنوت  
 حين فرغ من القراءة وحين ركع  
 ٤٨٢ ( ت )

- عن عامر بن شبل الجرمي قال : رأيت أبا قلابة يرفع يديه في قنوته ٤٨٧ ( ت )
- كان آخر عمله عليه السلام : الإفطار في رمضان في السفر و النهي عن صيامه ٥٢٣ ( ت )
- إن عبد الله بن مسعود كان يرفع يديه في القنوت إلى صدره ٤٨٧ ( ت )
- كان ابن مسعود إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ٤٩٥
- أمر عليه السلام المحرم بقتل الذئب ، والفأرة ، والحدأة ، والغراب ٥٠٥
- لا يحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي ٥٠٨
- ولا يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بجمرة الله إلى يوم القيامة ٥٠٨
- قال عليه السلام : « أحسنوا الظن بالمؤمن » ٥٠٩
- إنما الرضا عنة من الحجاة ٥١٥ ( ت )
- كان آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاء وراه ٥٢٣ ( ت )
- إنه عليه السلام كان إذا اغتسل من الجنابة أفاض الماء على جسده ٥٢٤ ( ت )
- كان عليه السلام يرفع يديه في الصلاة إذا ركع وإذا رفع ٥٢٤ ( ت )
- إنه صلى الله عليه وسلم : صلى فقرأ بالطور في المغرب والمرسلات ٥٢٤ ( ت )
- إنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أم الناس فأتى أم القرآن قال : آمين ٥٢٤ ( ت )

- إنه عليه السلام سجد في " إذا  
الساء انشقت " ٥٢٤ ( ت )
- إن أبا بكر الصديق ابتداءً بالصلاة  
بالناس فأتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فدخل فجلس إلى جنب  
أبي بكر فآتم عليه السلام الصلاة  
بالناس ٥٢٤ ( ت )
- إنه عليه السلام : جمع بين  
الظهر والعصر في غير خوف ولا  
سفر ٥٢٤ ( ت )
- إنه عليه السلام : أتى بصبي فبال  
على ثوبه فدعا بماء فأتبعه إياه و  
نضجه ولم يغسله ٥٢٤ ( ت )
- إنه عليه السلام : صلى بالناس  
وهو يحمل أمانة بنت أبي العاص  
على عنقه ٥٢٥
- إنه عليه السلام : كان يقرأ في  
صلاة العيد بسورة "ق" و"اقتربت  
الساعة " ٥٢٥
- إنه عليه السلام : كان يقبل في  
رمضان نهاراً ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : صلى على  
سهيل بن بيضاء في المسجد ٥٢٥  
( ت )
- إنه عليه السلام : صلى على  
النجاشي وهو غائب وأصحابه  
رضى الله عنهم خلفه صفوف ٥٢٥  
( ت )
- إنه عليه السلام : صلى على قبر  
٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : أعطى القائل  
السلب وقضى بذلك ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : أباح النكاح  
بخاتم حديد ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : أنكح رجلاً  
امرأة بسورة من القرآن ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام قضى في الجنين  
بغرة عبد أو أمة ٥٢٥ ( ت )

- إنه عليه السلام ودى عبد الله بن سهل - وهو حضرمى مدنى - مائة ( ت )
- من الإبل ٥٢٦ ( ت )
- إن رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة فى قتل وجد " بنخير " ٥٢٦ ( ت )
- إنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا ٥٢٦ ( ت )
- إنه عليه السلام : قضى بالتغريب على الزانى غير المحصن ٥٢٦ ( ت )
- إنه عليه السلام : احتجم وهو محرم ٥٢٦ ( ت )
- إنه عليه السلام : تطيب لإحرامه قبل أن يحرم ٥١٦ ( ت )
- إنه عليه السلام : تطيب لحمله قبل أن يطوف بالبيت ٥٢٦ ( ت )
- إنه عليه السلام : قضى بابطال كل شرط ليس فى كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )
- إنه عليه السلام قسم خير ٥٢٧ ( ت )
- إنه عليه السلام : قضى بإيجاب الولاء لمن اعتق ٥٢٧ ( ت )
- إن أبا بكر رضى الله عنه صلى " بالبقرة " فى ركعتين ووراء المهاجرين والأنصار من أهل المدينة ٥٢٧ ( ت )
- إن أبا بكر رضى الله عنه : قرأ فى الثالثة من المغرب بعد أم القرآن " ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا " الآية ٥٢٧ ( ت )
- إن أبا بكر رضى الله عنه أمر أميراً له ووجهه إلى الشام أن لا يقطع شجراً مثمراً ٥٢٧ ( ت )
- إن أبا بكر رضى الله عنه أمره أن لا يعقر شاة ولا بعيراً إلا لما كله ٥٢٨ ( ت )
- إن أبا بكر رضى الله عنه : نهاه عن تخريب العامر ٥٢٨ ( ت )

إن أبا بكر رضى الله عنه : إن عمر رضى الله عنه : نزل  
ابتدا الصلاة بالناس فكبر ثم أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم فنخلل  
الصفوف فصنفق الناس ، فتأخر  
أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه

وسلم فأتى الصلاة بالناس ٥٢٨ (ت)  
إن أبا بكر رضى الله عنه أمر  
يهودية أن ترقى عائشة رضى الله  
عنها ٥٢٨ ( ت )

إن عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه قرأ فى صلاة الصبح بسورة  
«الحج» وسورة «يوسف» ووراءه  
أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين  
٥٢٨ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه سجد فى  
«الحج» سجدتين ٥٢٨ ( ت )  
إن عمر رضى الله عنه سجد فى  
سورة «النجم» سجدة ٥٢٨ (ت)

عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب  
فسجد وسجد معه المهاجرون  
والأنصار ثم رجع إلى خطبته ٥٢٨  
( ت )

إن عمر رضى الله عنه : أمر  
أبياً وتيمماً أن يقوموا للناس باحدى  
عشرة ركعة فى ليالى رمضان ٥٢٩  
( ت )

إن الناس كانوا يقومون أيام  
عمر بثلاث وعشرين ركعة فى ليالى  
رمضان ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه : صلى  
المغرب بالناس ومعه أهل المدينة  
والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ  
فيها شيئاً ، فأخبر بذلك إذ سلم  
فلم يعد الصلاة ولا أمر باعادتها،  
٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه : كتب  
إلى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم  
الزكاة ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه شرب  
لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم  
الصدقة فتقباه ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه كان يقرء  
بعبيره في طين بالسقيا وهو محرم  
٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى في  
الأرنب بعناق ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه حكّم في  
اليربوع بجفرة ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه حلف  
لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله  
ليقتلن ذلك المسلم ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه جعل  
القراض مضمونا على عبد الله ابنه  
٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى  
فيمن تزوج امرأة فوجد بها  
جنوناً أو جزاماً أو برصاً ففسها ،  
فلها صداقها كاملاً ، ويرجع به  
الزوج على وليها ٥٣٠ ( ت )  
عن عمر إذا أرخت الستور فقد  
وجب الصداق ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى  
بأنه لو تقدم في نكاح السر لرجم  
فيه ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى في  
المتعة لو تقدم فيها لرجم ٥٣٠  
( ت )

إن عمر رضى الله عنه أشخص  
رجلاً قال لامرأته : حبلك على  
غاربك من العراق إلى مكة ، و  
استحلفه عن نيته في ذلك ٥٣٠  
( ت )

قال عمر رضى الله عنه : لا  
تحكرة في سوقنا ٥٣٠ ( ت )

روى عن عمر أو عثمان أنه قضى  
في أمة غرت من نفسها ، فادعت  
أنها حرة فتزوجها رجل فولدت  
فقضى عليه أن يفدى أولاده  
بعملهم ٥٣١ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه حكم في  
منبوذ وجده رجل ، أن ولاءه  
للذى وجده ٥٣١ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى في  
هبة الثوب أنه على هبته يرجع  
فيها إن لم يرض منها ٥٣١ ( ت )  
كانت الإبل الضوال مهملات ،  
لا يعرض لها أحد في أيامه ٥٣١  
( ت )

حديث عمر في القسامة ٥٣٢ ( ت )  
إن عمر رضى الله عنه قضى في  
الترقوة بجمل ٥٣٢ ( ت )

قضى عمر رضى الله عنه في  
الضرس بجمل ٥٣٢ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى  
بالمدينة - بحضرة المهاجرين  
والأنصار - على محمد بن مسلمة  
بأن يمر الضحاك بن خليفة في  
أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره  
لذلك ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى على  
جد عمرو بن يحيى المازنى بأن يحول  
عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في  
أرض ذلك المازنى من مكان إلى  
مكان والمازنى كاره ٥٣١ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه أغرم  
حاطباً في ناقة لرجل من مزينة  
نحرها عبيد لحاطب . فقطع  
أيديهم ، وسأل ثمن الناقة فكان  
أربعمائة فأضعف القبيصة على حاطب  
وأغرمه بمائتي درهم ، وذلك  
بحضرة المهاجرين والأنصار من  
أهل المدينة ٥٣١ ( ت )

- فضى عمر رضى الله عنه فى . هذا شهر زكاتكم ٥٣٣ ( ت )  
 الضلع بجمل ٥٣٢ ( ت )  
 إن عمر رضى الله عنه جلد عبداً  
 زنى وعربه ٥٣٢ ( ت )  
 إن عمر رضى الله عنه أمر ثابت  
 ابن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً -  
 بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله  
 حيث وجدته ٥٣٢ ( ت )  
 كان عثمان بن عفان رضى الله  
 عنه : يصلى الجمعة ثم ينصرف  
 وما للجدران ظل ٥٣٢ ( ت )  
 إن عثمان رضى الله عنه أذن على  
 المنبر لأهل العالية فى يوم عيد  
 وافق يوم الجمعة فى أن يرجع  
 منهم من أحب ٥٣٣ ( ت )  
 إن عثمان رضى الله عنه كان  
 يغطى وجهه وهو محرم ٥٣٣ ( ت )  
 إن عثمان رضى الله عنه كان  
 يخاطب أصحاب الديوان من  
 الذهب والفضة فيقول على المنبر :
- إن عثمان رضى الله عنه نهى عن  
 القرآن والمتعة وكذا روى عن عمر  
 أيضاً ٥٣٣ ( ت )  
 إن عثمان رضى الله عنه صلى  
 بمبنى أربع ركعات ٥٣٣ ( ت )  
 إن عثمان رضى الله عنه كان يكثر  
 من قراءة " يوسف " فى صلاة  
 الصبح ، وكذا روى قراءتها عن  
 عمر أيضاً ٥٣٣ ( ت )  
 عن عبد الله بن عامر بن ربيعة  
 قال : رأيت عثمان - فذكر أنه  
 رآه بالمرج وهو محرم - ثم أتى  
 بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا  
 فقالوا : ولا تأكل أنت ؟ فقال :  
 «إني لست كهيتكم ، إنما صيد من  
 أجلى» ٥٣٣ ( ت )  
 سؤال ابن مسعود عن عمر فى  
 رجل نكح أم امرأته التى طلقها  
 قبل أن يدخل بها ٥٤٩ ( ت )

قال عليه السلام : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وصمتها إقرارها » ٥٨٩

قال ابن عمر : « إذا صليت الفجر والمغرب تم أدركتهما فلا تعدهما » ٥٨٩

قال عليه السلام : « الولاء لحمه كلحمه النسب لا تبع ولا توهب » ٥٩٤ ( ت )

إني تارك فيكم ثقلين ( الحديث ) ٦٠٣ ( ت )

قال عليه السلام : قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله ( الحديث ) ٦٠٣ ( ت )

ولن يفترقا حتى يردا على الخوض ٦٠٤ و ٦٠٧

قال عليه السلام : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما

فتيا زيد بن ثابت في هذا الباب ٥٥٠ ( ت )

قال عليه السلام : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ٥٥٣ تطيب عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاه وحرمه ٥٥٩ ( ت )

قال ابن عباس : « لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد » ٥٦٨

فتيا عائشة رضى الله عنها لامرأة في هذا الباب ٥٦٨

قال عليه السلام : « من مات و عليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا » ٥٦٩

عن عائشة رضى الله عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : « يطعم عنها ٥٧٠ »

أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل الشاة التي ذبحت بالحجر من خرف الموت ٥٨٩

- كتاب الله وسنة نبيه» ٦١٢ ( ت )  
 و ٦١٣ ( ت ) و ٦١٤ ( ت )  
 قال عليه السلام : « أذكركم الله  
 في أهل بيتي » ٦١٤ ( ت )  
 قال عليه السلام : « يحقر أحدكم  
 صلاته مع صلاتهم وصيامه مع  
 صيامهم » ٦٤١  
 من جمى مؤمناً من منافق حى  
 الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة  
 ٦٤٢ ( ت )  
 لعن الله كل ذواق مطلق ٦٥٥  
 ( ت ) و ٦٥٧ و ٦٩٩  
 عن الحسن رضى الله عنه وكان  
 قيل له في كثرة تزوجه ، فقال :  
 « أحب الغناء » ٦٥٥  
 قصة سيدنا أيوب النبي عليه  
 السلام ٦٥٧  
 قول على رضى الله عنه : « إن ابنى  
 هذا مطلق فلا تزوجه » ٦٥٩  
 . إنه صلى الله عليه وسلم لا يتزوج  
 إلا من أهل الجنة ٧٠٠  
 أحاديث خروج المهدي ٧٠٢  
 ( ت ) .  
 لا مهدي إلا عيسى بن مريم ٧٠٣  
 حديث رؤيا أم الفضل وقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم لها : « رأيت  
 خيراً ألد فاطمة - إن شاء الله -  
 غلاماً » ٧١٦  
 الإيمان معرفة بالقلب وقول  
 باللسان وعمل بالأركان ٧٢٨ ( ت )  
 قال ابن عباس : « ليس على من  
 أتى بهيمة حد » ٧٢٩ ( ت )  
 من وجد تموه يعمل عمل قوم  
 لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به  
 ٧٢٩ ( ت )  
 قال موسى عليه السلام : يارب  
 اقطع عني ألسن بنى اسرائيل » ٧٣٩  
 ( ت )

البيعين بالخيار « الحديث » ٧٤٨ ج ٧٥٤ ( ت )

( ت ) أفضل الشهداء حمزة بن

الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام

وكتبه ورسله ٧٤٨ ( ت ) جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن

من أدرك عرفة فقد تم حجه المنكر فقتل ٧٥٦ ( ت )

فهرس أسماء الكتب المذكورة في "ذبذبابات  
الدراسات" و"التعليقات ورمز. التعليقات (ت)

ج-٢

أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤  
( ت )

أحكام القرآن للجصاص ٧٥٤  
( ت ) و ٧٥٥ ( ت )

أحكام لعبد الحق ٥٦٩

ابن سناء للغزالي ٧٦٦

إختصار ابن السني ٧٣٣ ( ت )

الأدب المفرد ١٦ ( ت )

الأذكار للنووي ٤٢٩

إرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري ٢٤١ ( ت )

الأزهار المتناثرة في الأخبار

المتنوعة ١٤٥ ( ت )

أساس التقديس للرازي ١٦٩

( ت )

الإستدراك على الصحيحين

٢٩٤ ( ت )

أسد الغابة ٤٢٤ ( ت )

( ١ )

الإبانة ٧٥١ ( ت )

أبجد العلوم ١٥٤ ( ت )

إتحاف الأكابر ١٥٣ ( ت )

إتحاف السادة المتقين بشرح

أسرار إحياء علوم الدين ٧٣١ ( ت )

و ٧٥٢ ( ت )

إتحاف المهرة ٢٦١

إتحاف النبلاء المتقين ١٥٤ ( ت )

و ٢٩٥ ( ت )

إحراق الروافض ٢٢٠ ( ت )

الإحكام في أصول الأحكام لابن

حزم ٥١٨ ( ت ) و ٥٣٨ ( ت )

و ٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و

٥٦٧ ( ت )

- الأسماء والصفات للبيهقي ٧٥٧ ( ت )  
إغاثة اللفهان لابن القيم ١٧٤ ( ت )
- إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضى ٧٥١ ( ت )  
أفعال العباد للإمام البخارى ١٩٧ ( ت )
- الأشباه والنظائر ٣١٠ و ٤٧٠ أصول البزدوى ٢٠٦ ( ت ) و  
إقامة الحجة على أن الإكثار فى التعبد ليس ببدعة ٣٢٤ ( ت )
- ٢٠٧ ( ت )  
الأصول الست ١٥١ ( ت )
- أصول الفقه للسرخسى ٣٠١ ( ت )  
٣٢٣ ( ت )
- أطراف البخارى لعبد العزيز البنجاني ٢٩٠ ( ت )
- أطراف البخارى لمحمد هاشم ٥٨ ( ت )
- الأطراف للمزى ٣٥٨ ( ت )
- إعلام الموقعين لابن القيم ١٥٥ ( ت )
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ٢٩٨ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )
- إمعان النظر فى توضيح شرح نخبة الفكر ٢٢١ و ٣٥٨ ( ت )
- الإنتصار لإمام أئمة الأمصار ٣٠٠ ( ت ) و ٦٨٣
- الإنتصار و الترجيح للمذهب الصحيح ٢٤٨ ( ت ) و ٣٢٥ ( ت )
- الإنتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ١٨٤ ( ت ) و ٢٩١ ( ت )

- و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و  
 بذل المجهود في حل أبي داود  
 ٥٩٠ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت )  
 البرهان شرح مواهب الرحمان  
 ١٥٤ ( ت )  
 بسط اليدين لنيل الفرقدين للإمام  
 الكشميري ٧٣١ ( ت )  
 بغية الأمل في تخرج الزيلعي  
 لعبد العزيز البنجابي ٢٩٠ ( ت )  
 بلوغ الأماني في سيرة الإمام  
 محمد بن الحسن الشيباني ٥٩١ ( ت )  
 البناية شرح الهداية للعيني ٢٨٥  
 ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت )

## ( ت )

- تاريخ أصبهان لأبي نعيم ٤٧٦ و  
 ٤٧٧ ( ت ) و ٤٧٨ و ٦١٣ ( ت )  
 تاريخ بخارا ١٨٥ ( ت )  
 تاريخ بغداد للخطيب البغدادي  
 ١٨٢ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و  
 ١٩٦ ( ت ) و ١٩٨ ( ت ) و  
 الباعث الخفي إلى معرفة علوم  
 الحديث لابن كثير ٢٤٤ ( ت )  
 و ٧٣٠ ( ت )  
 البحر الرائق لزين العابدين بن  
 ابراهيم ١٧٨ ( ت ) و ١٨١ ( ت )  
 و ٤٥٢ و ٤٨٣ و ٥٧٠  
 البحر للرؤياني ٤٧٧ ( ت )  
 البحر للزركشي ٤٥٣  
 البدائع ٤٦٧  
 البداية والنهاية لابن كثير ١٩٧  
 ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت )

- ٢٩٨ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و التحرير لابن الهمام ١ و ٦ و ٣٦  
 ٥٩٢ ( ت ) و ٦٨٣ ( ت ) و ٤٥ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ٨٦  
 تاريخ جرجان لحمزة السهمي ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١١٣  
 ٤٣٢ و ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩  
 التاريخ الكبير للبخارى ٧٤٦ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٥ و ١٦٦  
 ( ت ) و ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٤٢ و ٢٧٠  
 التاريخ الكبير المعروف بالتاريخ ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٣٢٩ و ٣٤٩  
 البدرى للعيني ٦٨٤ ( ت ) و ٦٨٥ و ٣٥٣ و ٣٩٧ و ٤٠٠ و ٤٠٣  
 ( ت ) و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤١٦ و ٤٧٠  
 تانيب الخطيب على ما ساقه فى ٦٣٣ و ٦٥٢  
 ترجمة أبى حنيفة من الأكاذيب للكوثرى ٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٤ ( ت )  
 و ٦٨٤ ( ت ) و ٧٤٦ ( ت ) و ٧٥٩ ( ت )  
 تبييض الصحيفة فى مناقب الإمام تحفه الكرامة ٦٠ ( ت ) و ٢٢١  
 ( ت )  
 التتحقيق فى أحاديث التعليق لابن الجوزى ٣٠٠ ( ت ) و ٤٠٤  
 تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ابن قطلوبغا ٦٧٨ ( ت )  
 ٢٨

- تفريج أحاديث الهداية للزيلعي ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٩٩ و ٥٠٠
- تزيين الممالك ٥٨٩ ( ت )
- تطهير الجنان واللسان عن الخطور
- والتفوه بطلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان ١٤ ( ت ) و ١٧ ( ت )
- و ١٨ ( ت ) و ١٩ ( ت ) و ٢٦٢ ( ت )
- التعقبات على الموضوعات للسيوطي ٢١٨ و ٢٣٠ و ٢٥٤ و ٢٥٨ و ٣٠٩ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٥٠ و ٣٥٩
- ٦٤ ( ت )
- التعقيبات على الدراسات ٢٤٠ و ٣٦٧ و ٦٤٨ و ٦٥١ و ٧٣١ ( ت )
- ٢٤٧ ( ت ) و ٣٥٧ ( ت )
- ٤٢٩ ( ت ) و ٦٧١ ( ت )
- تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٣
- ٧٤٢٠ ( ت )
- تذكرة القارى بحال رجال البخارى لعبد الرحمن النصرى ٢٣٩ و ٢٥٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٧٩
- ٢٩٣ ( ت )
- التعليق الممجد على مؤطاء الإمام محمد لعبد الحى الكنوى ٢٩٠
- ( ت ) و ٢٩٤ ( ت )
- التعليق على " أحاديث المؤطا و اتفاق الرواة واختلافهم فيها " ٤٢٩
- للكوثري ٥٨٩ ( ت )
- الترغيب والترهيب للمنذرى ٣٢٧ ( ت ) و ٦١٤ ( ت )
- التعليق للغزالي ٥٠٣

- التعليقات على الإنتقاء في فضائل تلخيص المستدرک للذهبي ٥٩٤  
 الثلاثة الأئمة الفقهاء للعلامة الكورنى ( ت ) ٦١٤ ( ت )  
 ٥٨٧ ( ت )  
 التفسير للبيضاوى ٣٧٤  
 تفسير الجلالين ٤٣ و ٥٠٨  
 مقدمة الجرح والتعديل لابن تنقيح الأنظار للوزير الباقى ٧٥٤  
 أبى حاتم ٥٨٨ ( ت )  
 تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٢  
 ( ت ) ٢٣٩ و ٣١٧ و ٣١٩  
 ( ت ) ٣٢٠ ( ت )  
 التقريب للزوى ٨١ و ١٢٣ و  
 ١٤٨ و ٢١٨ و ٢٥٨ و ٣٠٨ و ٣٥٠  
 و ٣٦٨ و ٤٣٠ و ٦٤٨  
 التتيد والإيضاح لما أطلق وأغلق  
 من مقدمة ابن الصلاح ٣٢١ (ت)  
 التلخيص الجبير في تخرج أحاديث  
 الرافعى الكبير ٤٧٧ ( ت ) و  
 ٥٩٤ ( ت )  
 تلخيص المستدرک للذهبي ٥٩٤  
 ( ت ) ٦١٤ ( ت )  
 التلويح للتفتازانى ٥ و ٣٥ و ٨٨  
 و ١٦٩  
 تميز الطيب من الخبيث ١٣٥  
 تنقيح الأنظار للوزير الباقى ٧٥٤  
 ( ت )  
 تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق  
 لابن عبد الهادى المقدسى ٢٩٥  
 ( ت ) و ٢٩٧ ( ت )  
 التنقيح ٣٥ و ١٥٦ و ١٦١  
 تنوير الخوالك للسيوطى ٥٩٠ (ت)  
 ٦١٣ ( ت )  
 تنوير الصحيفة في مناقب أبى حنيفة  
 ٢٨٥ ( ت ) ٢٩٨ ( ت )  
 تنوير العيين لإسماعيل العمري  
 ٧٥٤ ( ت )

ج - ٢

- ٧ -

التواريح الثلاثة للبخارى ٧٣١ ، التيسير شرح التحرير ٥٢ و ٦٩  
و ١٣٥ و ١٣٩ و ٣٦٣ ( ت )

( ج ) .

توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر  
الجزائري ١٥٦ ( ت )

جامع الأصول لابن الأثير ١٥٢ التوسل والوسيلة ٨٣  
( ت ) و ٧١٧

جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي  
في روايته وحماته لابن عبد البر ٣٥ و ٢٤٠ ( ت )

٥٦ و ١٨٢ ( ت ) ٢٩١ ( ت ) التوضيح ٣٥ و ١٥٦ .

و ٢٩٢ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و تهذيب التهذيب لابن حجر ٦٢  
٧٣٥ ( ت ) و ٦٣ و ١٨٧ ( ت ) و ٢٣٩ و

جامع الثوري ١٨٥ ( ت ) ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٧٨ و

الجامع الصحيح للبخارى ( أنظر  
" صحيح البخارى " ) ٢٨٩ ( ت ) و ٣١٣ و ٣١٩ ( ت )

الجامع الصغير للإمام محمد ٣١٠ و ٣٢٠ ( ت ) و ٥٩٢ ( ت ) و  
٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٩ ( ت ) و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٧٢٣ ( ت ) و

جامع عبد الرزاق ٥٦٨ ٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٠ ( ت ) و ٧٥٤ ( ت )

الجامع الكبير للترمذى ( أنظر  
سنن الترمذى ) تهذيب الكمال للزمزى ٢٨٩ ( ت )  
و ٦٧٨ ( ت )

- الجامع الكبير للإمام محمد ٣١٠ جزء رفع اليدين للبخارى ٧٣١  
( ت ) و ٣١١ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت )
- جامع مسانيد الإمام الأعظم  
لأبي المؤيد الخوارزمي ٢٤٨ ( ت )  
٧٣١ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت ) و ٧٥١ ( ت )
- ٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٥ ( ت ) و  
٥٩٠ ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) ٦٨٧
- الجزائيات للإمام محمد ٣١٠  
٧٣٢ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )
- جوهرة التوحيد ٤٧١
- جزء أبي بكر السرخسي ٣٢٤  
( ت )

## ( ح )

- جزء أبي حامد الحضرمي ٣٢٤ ( ت )
- جزء أبي الحسين النهفي ٣٢٤ ( ت )
- جزء الحافظ أبي سعد السمان  
٣٢٤ ( ت )
- جزء أبي عبد الله الذهبي ٥٩٢  
( ت ) و ٥٩٦ ( ت )
- جزء أبي معشر الطبري المقرئ  
٣٢٤ ( ت )
- حاشية ابن عابدين على الدر  
المختار ١٠٨ ( ت )
- حاشية الأشباه والنظائر للعلامة  
ابراهيم البيري ٦٥٦
- حاشية الأشباه للسيد الحموي ٦٩
- حاشية السيد وجيه الدين العلوي  
على البيضاوي ٥٠٨
- حاشية شرح الوقاية لأخي زاده ٥١

الخميس ( في التاريخ ) ١٨٠  
( ت )

الحسينات الحسان في مناقب  
الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان  
لابن حجر المكي ١٨٠ ( ت ) و  
٢٩٩ ( ت )

## ( د )

دراسات النيب ٥ و ٩ و ١٠ و  
١١ و ٢٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ ( ت )  
و ٥٣ و ٥٥ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤  
( ت ) و ٨٣ و ٩٦ ( ت ) و ١٠٠  
و ١٠٢ و ١٠٩ و ١١١ ( ت ) و  
١٢١ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٣٧ و ١٣٨  
و ١٤٢ ( ت ) و ١٧٠ و ١٧٧ ( ت )  
و ٢١٧ و ٢٢٢ و ٢٤٧ ( ت ) و  
٢٤٨ ( ت ) و ٢٥٠ ( ت ) و  
٢٦٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٢٦ ( ت )  
و ٣٢٨ و ٣٥٥ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و  
٣٧٨ و ٣٨٨ و ٤٠١ ( ت ) و

الحجة الجليلة في الرد على من  
قطع بالأفضلية ٨٧ و ٤٧٤ و ٧٦٧  
الحجة للشافعي ٥٩٣ ( ت )  
حسن التقاضى في سيرة الإمام  
أبي يوسف القاضي ١٨٤ ( ت )  
الخطبة بذكر الصحاح السنة ١٥٤  
( ت )

الحلك ( ١ ) للسيوطي ٣٩٣  
الحلية لأبي نعيم ١٠٩ و ١٣٥ و  
٢٨٥ ( ت )  
حواشي الفوائد الضيائية ٢٤٠

## ( خ )

خزانة الروايات ٣٣  
الخزانة للهمداني ٦٧٧

( ١ ) كذا في الأصل والصحيح  
في اسمه " تنوير الحلك في امكان  
رؤية النبي والمالك " كما في كشف  
الظنون " - النعماني -

٤١٠ و ٤٢٧ و ٤٢٩ و ٤٣٥ (ت) الديباج المذهب لابن فرحون ٣٢٨  
٤٣٨ (ت) و ٤٤١ (ت) و (ت)

## (ذ)

٤٤٤ (ت) و ٤٤٦ و ٤٤٨ و  
٤٤٩ و ٤٥٤ و ٤٥٩ (ت) و  
٤٦٢ (ت) و ٤٦٥ (ت) و  
٤٦٦ (ت) و ٤٨٠ (ت) و  
٤٨٩ و ٤٩٩ و ٥٠٤ و ٥١١ و ٥٥١ (ت) و ٧٦٨

ذخائر العقبي للمحب الطبري ٧١٦ (ت) و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت)  
٥٧٣ و ٥٧٤ (ت) و ٥٧٨ (ت)

## (ر)

٥٧٩ (ت) و ٦٠٨ (ت) و  
٦١١ (ت) و ٦٣٢ (ت) و  
٦٣٤ و ٦٥٤ و ٦٥٩ و ٦٨٨ (ت)

٦٩٦ و ٧٠٦ و ٧٠٨ (ت) و  
٧١٧ و ٧٣٢ (ت) و ٧٦٤  
الدرر ١٣٥

الدر المختار ٤٤ و ١٠٨ و ٤٥٢  
٥٠٦ و ٦٥٧ و ٦٨٢ و ٦٨٧

الدر النضيد ٣٣ و ٣٨ و ٣٩  
دلائل النبوة لأبي نعيم ٤٣٣  
رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البقي  
٧٤٣ (ت)

- رسالة للأجهوري في معراجہ  
صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ و ٣٧٥  
و ٣٧٦ و ٣٩٣
- رسالة ملازاده در بيان مزارات  
”بخارا“ للشيخ أحمد بن محمود  
١٩١ ( ت )
- الرفع والتكميل في الجرح  
والتعديل ٢٢١ ( ت )
- الرقبات للإمام محمد ٣١٠ ( ت )  
و ٣١٢
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما  
لا يوجب ردهم للذهبي ٧٢٥  
( ت )
- رواة مالك للخطيب ٥٩٠ ( ت )  
روض الرياحين ٢٧
- الروض الفائق في المواعظ والدقائق  
للحريفيش ٦٨٠ و ٧١٥
- روضة الأجباب لجمال الدين  
٣٩١
- رسالة للسيوطي في الأحاديث  
المثورة ٤١٢
- رسالة في مناقب معاوية لابن  
حجر المكي ( انظر تطهير الجنان )  
٤٣٠
- الرسالة القشيرية ٢٦ و ١٠٨ و  
١٠٩ و ٦٨٦
- رسالة مالك إلى الليث بن سعد  
١١٣
- رسالة محمد حيات السندی في  
رد ”الحجة الجليلة“ للشيخ معين  
٧٦٨
- رسالة للمعتز ( الشيخ معين )  
٣٩١

روضة العلماء ١٨٧ ( ت )  
الروضة في مذهب الشافعي ١٠٩  
السنن الأربعة ١٥١ و ٢٤٧ ( ت )  
٢٨١ و ٣٦١ و ٣٩٦ و ٤٠١ و  
٤٣٣ و ٧٣٠ ( ت )

## ( ز )

الزيادات ٣١٠ ( ت ) و ٣١١  
الزينة لأبي حاتم ٧٥٩ ( ت )  
سنن البيهقي ٨٤ و ١٤٥ ( ت )  
و ٤٣٣ و ٤٥٨ ( ت ) و ٤٦٣ ( ت )  
و ٤٧٨ ( ت ) و ٤٨٦ ( ت ) و  
٥٥٤ ( ت ) و ٥٦٩ و ٥٧٤ ( ت )  
و ٥٧٥ ( ت )

## ( س )

سحق الإغبياء من الطاعنين في  
كامل الأولياء وأتقياء العلماء ١٥٢  
( ت ) و ١٥٣ ( ت )  
السراجية ٤٥٢  
سفينة الأولياء ٦٨٧  
سنن ابن ماجه ٤٣٣ و ٤٥٤ و  
٥٦٩  
سنن جرمله ١٤٣ ( ت )  
سنن الدارقطني ( ويقال له  
المسند أيضاً ) ٢٩ و ١٤٣ ( ت )

سنن أبي داؤد ٥٢ و ٧٠ و ٧٨  
و ٤٠٢ و ٤٥٥ و ٤٥٨ ( ت ) و  
٤٦٥ و ٥٠٠ و ٦٥١ و ٧٣٣ ( ت )

السيرة الكبرى الشامية لمحمد بن  
يوسف الصالحى الشامى ٢٩٩ (ت)  
و ٦٧٠

## (ش)

الشاطبية ٣٩٥

شرح أسماء رجال المشكاة ١٥٣  
( ت )

شرح الإمام بأحاديث الأحكام  
لابن دقيق العيد ١٥٩ ( ت )

شرح التحرير لابن أمير الحاج  
٥٢ ( راجع شرحى "التحرير" )  
شرح الترمذى لابن سيد الناس  
٥٠٤ و ٥٠٥

شرح التقريب للسيوطى ٨٤

شرح الحصن الحصين لعلى القارى  
٣٩١

شرح سفر السعادة ٢٤٢ و ٥٤٧  
و ٥٤٨ ( ت )

و ١٤٥ ( ت ) و ٢٨٤ ( ت ) و  
٢٨٦ ( ت ) و ٢٨٧ ( ت ) و  
٢٩٠ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و  
٢٩٣ ( ت ) و ٢٩٤ ( ت ) و  
٢٩٧ ( ت ) و ٤١٧ و ٤١٨ و  
٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥

السنن الكبرى للنسائى ٥٦٨

سنن النسائى ٦٣ ( ت ) و ٧٠  
و ١٤٥ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت ) و  
٧٣٠ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت )

السنن لابن أبى عاصم ١٣٥

السهم المصيب فى كيد الخطيب  
٢٩٨ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و

٦٨٨

السير الصغير ٣١٠ ( ت ) و  
٣١١

السير الكبير ١٨٥ ( ت ) و ٣١٠  
( ت ) و ٣١١

- شرح سنن ابن ماجه لمفلطائ ٢٣ و ٦٣ و ١٢٣ و ١٤٨ و ٢١٦ و ٢١٩ و ٢٢٤ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٨ و ٤١٥ و ٤١٤
- شرح شرح النخبة لعلی القاری ٣٦٢ و ٣٦٨ و ٣٧٧ ( ت ) و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٥٧٠
- شرح شرح النخبة لمحمد أكرم السندي ٢٤٢ و ٢٧٤
- شرح صحيح البخاری لعبدالله ٥٠٢
- شرح سنن البصري ٥٠٢
- شرح صحيح البخاری لقسطلانی ٤٨٥
- الشرح الكبير على منية المصلى المسمى " غنية المستعمل في شرح منية المصلى " لإبراهيم الحلبي ٢٨٥ ( ت ) و ٤٦٦ و ٤٧٣ و ٤٦٦ و ٦٦٦
- شرح صحيح البخاری للعيني المسمى عمدة القاری ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٦ و ٢٦١ و ٢٨٦ ( ت ) و ٣٠٢ و ٣١٣ و ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٧٨ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و ٦٨٧
- شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوى الطوفي ٧٥٨ ( ت )

- شرح مسند أبي حنيفة لعلي القارى ٧٣٢ ( ت )  
 شرح مواهب الرحمن ٤٤٢  
 شرح المشارق ٣٩٤  
 شرح مشكاة المصابيح لعبد الحق الدهلوى ٣٩٢  
 شرح المؤطا للزرقانى ٥٢ و ٣٩٣ و ٤٠٢  
 شرح المؤطا للقرطبي ٥٦٩  
 شرح النخبة لابن حجر العسقلانى ٨٤ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩  
 شرح معاني الآثار ٧٨  
 شرح المنار للنسفي ١٦٨ و ١٧٩  
 شرح المنهاج ٥٠٤  
 شرح المنية لابن أمير الحاج ٤٦٧ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠  
 شرح النقاية لعلي القارى ٧٠ و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٤٩٤  
 شرح النقاية للعلبي ( أنظر الشرح الكبير )  
 شرح الهداية للسروجي ٢٨٥  
 شرح المواقيت للسيد السند ٧٤٩ ( ت )

- شرح الهداية للعيني ٣٠٢ و ٤٨١ الصحاح الستة ١٥٢ ( ت ) و  
 ٤٨٧ و ٤٩٤ ٢٤٣ و ٢٨٥ ( ت ) ٣٧٣ و ٤١٠  
 شرح الحمزية لابن حجر المكي ٤١٣ و ٤١٩ و ٤٢٤ و ٤٤٤ ( ت )  
 ٧٠٨ و ٦٤٥  
 شرحى التحرير ٦ و ٣٦ و ٤٥ و صحيح ابن حبان ٨٢ ( ت ) و  
 ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ٨٦ و ١٠٠ ٨٤ و ٣٢٧ ( ت ) ٣٤٩ و ٣٦١ و  
 ١٠١ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٢٢ و ٥٩٤ ( ت )  
 ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٥٨ و ١٦٠ صحيح ابن خزيمة ٨١ و ٨٢  
 و ١٦٥ و ١٦٦ و ٢١٤ و ٢١٨ و ( ت ) ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ١٤٥  
 ٢٤٢ و ٢٧٠ و ٢٧٤ و ٣٢٩ و ٣٩٧ ( ت ) ٣٤٩ و ٣٦١  
 و ٤٠٠ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و صحيح البخارى ١٦ ( ت ) و  
 ٤١٦ و ٤٧٠ و ٦٣٣ ٢١ و ٢٢ و ٢٩ و ٥٢ و ٧٣ و ٨٤  
 الشروح الثلاثة على جوهرة التوحيد ١١٤ و ١٥٧ ( ت ) و ١٧٧ و  
 ٤٧١ ١٧٨ و ١٧٩ ( ت ) و ١٨١ ( ت )  
 و ١٨٢ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٣ و ١٩٧ ( ت )  
 الصارم المصيب فى جنان الخطيب ٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٦ و  
 ٢٢٨ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤٣

(ص)



و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٢٦ و ٧٠٠ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و  
 ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٧١٨ و ٧٣٣ ( ت )  
 و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦ و الصلة لمسلمة ٧٢٣ ( ت )  
 ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و الصواعق المحرقة ١٨ و ٢٦٣ ( ت )

## (ض)

الضوء اللامع للسخاوى ٣٥٩  
 ( ت )

الضياء المعنوى ٦٨٣

## (ط)

طبقات الأولياء الكبار المشهورة  
 " بالطبقات الكبرى " واسمها  
 لواقع الأنوار في طبقات الأخيار  
 للشعراوى ١٠٨ و ١٠٩ و ١٧٨ و  
 ١٨٤ و ٣٧٤ و ٦٧٩ و ٦٩٠

طبقات ابن سعد ٣٢٠ ( ت )

و ٤٢٤

و ٣٢٦ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٥ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٦ و ٣٦٨ و ٣٧١ و ٣٧٣ و ٣٨٠ و ٣٨٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٨ و ٤٤٦ و ٤٥٥ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٩٢ و ٥٠١ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٦٣١ و ٦٤٩ و ٦٩٦ و ٦٩٧

طبقات الحفاظ للذهبي ٤٥٣

و ٥٨٨ ( ت ) و ٦٧٣

طبقات الحفاظ للسيوطي ٦٧٤

( ت )

طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى

١٥٥ ( ت )

طبقات الحنفية للقرشي ١٧٨

( ت ) و ٣١٣ و ٦٨٧

طبقات الشافعية للسبكي ١٥٣ ( ت )

١٥٥ ( ت )

طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٦

( ت ) و ١٥٧ ( ت )

طبقات المناوي ١٠٨ و ٦٧٩

طرفة المهتدي شرح تحفة المبتدئ

٤٨٣ و ٤٨٦

الطريقة المحمدية ٣٩٢

( ظ )

الظهيرية ٤٨٣

( ع )

العرف السندي ١٥٤ ( ت )

العزير شرح الوجيز ٩٣

العضدي أو العضدية ٧ و ٢١٤

و ٣٢٩ و ٦٤٦ و ٦٥٢

عقود الجمان في مناقب الإمام

أبي حنيفة النعمان ٢٩٩ ( ت ) و

٦٦٣ و ٦٧٠ و ٦٧٣ و ٦٧٦ و ٦٧٧

و ٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧٠٢ و ٧١٤ و

٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٩ و ٧٥٠ ( ت )

و ٧٥٨ ( ت ) و ٧٦٠ و ٧٦٥ و

٧٦٧

عقود الجواهر المنيفة في أدلة

مذهب الإمام أبي حنيفة للزبيدي

٥٩٤ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت ) و

٧٤٦ ( ت )

علل الترمذي ٧٥ و ٨٨ و ٧٣٢ ( ت )

علل الدارقطني ٥٦٩

العمل المتناهية ٤١٨

عمدة الأصول في حديث الرسول  
لمحمد شاه الصديقي ٣٢٤ ( ت )

عمدة المريد على جوهرة التوحيد  
٣٩٤

العناية ١٨١ ( ت )

العواصم والقواصم في الذنب  
عن سنة أبي القاسم محمد بن عبدالله  
بن عبد المطلب بن هاشم لابن  
الوزير ٣٢٠ ( ت ) و ٧١٨ ( ت )  
و ٧٢٥ ( ت )

العواصم من القواصم لابن العربي  
١٦٠ ( ت )

العهود المحمدية للشعراوي ٦٦٣

## ( غ )

غاية الشئ في مناقب الرسول  
لابن طلحة ٧٠٣ ( ت )

غرائب مالك ٥٨٩ ( ت )

غنية الطالبين للشيخ الجليل ٧٦١

## ( ف )

الفائيد في حلاوة الأسانيد ٥٩٠  
( ت ) و ٥٩٥ ( ت )

فتاوى ابن حجر الحافظ ٣٢٠  
( ت )

الفتاوى الحديثية لابن حجر المكي  
٤٣٠ و ٧٦١ ( ت )

فتاوى قاضي خان ٣٣ و ٤٨٦  
( ت )

فتح الباري بشرح صحيح البخاري  
١٥٥ ( ت ) و ٢٦٤ و ٣٢٨ ( ت )

و ٤٥٩ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و  
٦٦٦

فتح القدير لابن الهمام ٣٦ و ٦٣  
و ٩٦ و ٩٧ و ١٧٨ و ١٧٩ ( ت )

و ٢٨٤ ( ت ) و ٣١٠ و ٣٤١ و

٣٤٩ و ٤٠٨ و ٤١٨ و ٤٦٤ و ٤٩٩ • فضل علم السلف على الخلف

و ٥٠٠ و ٥٠٥ و ٥١٦ و ٥٦٨ و ٥٦١ ( ت )

٥٦٩ و ٦٩٩ الفقه الأكبر ٢٠٨ و ٥٠٢

فتح المعين في حاشية شرح الفوائد البهية في تراجم الحنفية

المسكين على الكنز ٤٦٨ ١٨١ ( ت )

فتح المغيث شرح ألفية الحديث الفوائد الضيائية ٢٤٠

للسخاوى ١٨٠ ( ت ) و ٣٢٢ فوائح الرهوت شرح مسلم

الثبوت لبحر العلوم ٢٨٧ ( ت ) ( ت )

فتح الملهم بشرح صحيح مسلم فيض الباري ١٥٣ ( ت )

فيض القدير شرح جامع الصغير ٣٦٠ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت )

لعبد الرؤف المناوى ٧٢١ ( ت ) الفتوحات لابن العربي ٣٦٩ و

٣٧٠ و ٣٧٢ و ٤٤٨ و ٥١٢

الفردوس للدبلمى ٤٧٧

الفصوص لابن العربي ٤٤٨

## (ق)

فصول البدائع ٦ و ٦٩ و ١٠٤ قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة

١١٤ و ٦٥٢ و ٦٩٣ لابن تيمية ٥١٤ ( ت )

الفصول الستة ١٠٥ القران العظيم ٣٣٧ و ٤١٧

قرة العين في البكاء على الإمام حسين لمعين السندی ٤٢٢ ( ت )  
والکامل لابن عدی ٢٩٨ ( ت )  
٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٦٩ و ٤٢٤ ( ت ) ٤٢٥

القسطاس المستقیم فی الجواب عما وقع للفاضل الخدوم محمد معین التسليم من السقطات الواهية و القول السقیم لابن المؤلف ٥٨ ( ت ) و ٦٠ ( ت ) و ٢٢٠ ( ت )  
٤٢٢ ( ت ) و ٤٢٥ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )

كتاب الآثار لأبي حنيفة ٤٦٧ ( ت ) و ١٩٥ ( ت )  
كتاب ابن أبي العوام ٥٩٢ ( ت )  
كتاب ابن تيمية في رد الرواوض ( انظر " منهاج السنة " )

كتاب أحاديث المؤطا و اتفاق الرواة عن مالك و اختلافهم فيها زيادة و نقصاً للدارقطني ٥٨٩ ( ت )

كتاب اختلاف أهل المدينة و أهل الكوفة المسمى " بالجمع " للإمام محمد ٥٦٠ ( ت ) و ٥٨٠ ( ت )  
كتاب أدب القاضي للإمام محمد ٢٠٦ ( ت )

كتاب اختلاف أهل المدينة و أهل الكوفة المسمى " بالجمع " للإمام محمد ٥٦٠ ( ت ) و ٥٨٠ ( ت )

كتاب أدب القاضي للإمام محمد ٢٠٦ ( ت )

كتاب الأصل ( انظر المبسوط للإمام محمد )

الكافي للحاكم الشهيد ٣١١ ( ت )  
الکافی للعلامة الذہبی ٣١١ ( ت )

( ك )

الکاشف للذهبي ٧٢١ ( ت )

الکافی للحاکم الشهيد ٣١١ ( ت )

الکافی للعلامة الذہبی ٣١١ ( ت )

- |  |   |
|--|---|
| كتاب أصول الدين لأبي الورد                   | كتاب ذم الكلام للهروى ٢٩٩                 |
| ( ت ) ٧٥٩                                    | ( ت )                                     |
| كتاب الأمل لأبي طالب ٣٢١                     | كتاب الرسالة لأبي حنيفة ٤٤٤               |
| ( ت )  | ( ت )                                     |
| كتاب الأنساب للسمعاني ١٥٧                    | كتاب السنة لأبي الشيخ ٢٩٨                 |
| ( ت ) ٧٥٣ ( ت )                              | ( ت )                                     |
| كتاب الإيمان لابن تيمية ٧٥٨                  | كتاب الضعفاء للأزدي ٧٣٦                   |
| ( ت )  | ( ت )                                     |
| كتاب التعليم لمسعود بن شيبة                  | كتاب الضعفاء للعقيلي ٧٢٢                  |
| السندی ٥٧٥ ( ت ) و ٥٨٢ ( ت )                 | ( ت )                                     |
| كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٢٠ ( ت )  | كتاب الضعفاء للنسائي ٧٣٠                  |
| ( ت ) ٧٣٣ ( ت )                              | ( ت )                                     |
| كتاب الخطيب في الجهر بالبسملة                | كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري ٧٣١ ( ت ) |
| ( ت ) ٣٠١                                    | ( ت )                                     |
| كتاب الخطيب في القنوت ٣٠٠                    | كتاب الضعفاء والمتروكين للذهبي ٧٢١ ( ت )  |
| ( ت ) ٣٠١ ( ت )                              | ( ت )                                     |
| كتاب الخطيب في مسألة صوم يوم الغيم ٣٠١ ( ت ) | كتاب الطبقات لمسعود بن شيبة               |
| ( ت ) ٣٠١ ( ت )                              | السندی ٥٧٦ ( ت )                          |

- كتاب الطحاوى الذى جمع فيه  
أخبار أبي حنيفة وأصحابه ٥٨٢  
( ت )  
كتاب المعرفة للبهي ٥٦٩ و  
٥٩٤ ( ت )  
كتاب الوتر للمروزي ٤٨٢  
( ت ) و ٤٨٧ ( ت )  
كتاب الولاء للإمام محمد ٥٩٤  
( ت )  
الكتب الستة للإمام محمد ٣١١  
الكتب الستة ( أنظر الصحاح  
الستة )  
الكشاف ٥٠٨  
كشف الأسرار للإمام عبد العزيز  
البخارى ١٧٨ ( ت ) و ٢٠٧ و  
٤٠٤  
كشف الغطاء عما يحل ويحرم من  
النوح والبكاء ٤٢٢ ( ت )  
كشف المحجوب ٧١٥  
كتاب الطحاوى الذى جمع فيه  
أخبار أبي حنيفة وأصحابه ٥٨٢  
( ت )  
كتاب الطهور لأبي عبيد ٤٧٨  
كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة  
٤٤٤ ( ت )  
كتاب العلل لابن المدينى ٧٢٤  
( ت )  
كتاب العلل للساجى ٧٣٨ ( ت )  
كتاب العلم لابن عبد البر ( أنظر  
"جامع بيان العلم" )  
كتاب الغزالي فى الرد على الباطنية  
٧٠٤ ( ت )  
كتاب القاضى أبى بكر الباقلانى  
فى الرد على الباطنية ٧٠٤ ( ت )  
كتاب القاضى عبد الجبار الهمداني  
فى الرد على الباطنية ٧٠٤ ( ت )  
الكتاب الكبير فى تأويل الرقبا

- مجموعۃ الرسائل المنبرية ٥٥٥  
( ت )  
المحصل للرازي ١٠٠ و ٤٠٠ و  
٤٠١ و ٦٤٦
- كنز الدقائق ٢٨ و ٣١١  
الكيسانيات للإمام محمد ٣١٠ ( ت )  
٣١٢ و

## ( ل )

- المحلى بحلى أسرار المؤطا لسلام الله  
المحدث ٣٢٦ ( ت ) و ٥١٥ ( ت )  
المحلى لابن حزم ١٦٤ ( ت ) و  
٥٦٢ ( ت )
- لسان الميزان لابن حجر ١٦٢  
( ت ) و ١٦٣ ( ت ) و ١٦٤ ( ت )  
٥٩٥ و

## ( م )

- مختصر ابن الحاجب ٢١٤ و ٣٢٩  
٦٥٢ و
- ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع  
سنن ابن ماجه للمحشى ٢٤٦ ( ت )  
٧٢٨ ( ت )
- مختصر جامع مسانيد الإمام  
الأعظم لابن الضياء المكي ٥٩١  
( ت )
- مدارالحق محمد شاه الصديقي  
٣٢٤
- مدارك التتزيل ٤٣  
١٨١ ( ت ) و ٣١٠ ( ت ) و ٣١١  
المبسوط. للسرخسي ١٧٨ ( ت )
- مسانيد أبي حنيفة ٤٤٣ ( ت ) و  
٤٤٤ ( ت )
- المجتبى ٧٣٣ ( ت )

- المستدرک علی الصحیحین للحاکم ' مسند عبد بن حمید ٢٨٤ (ت)
- ٢٥ و ٨٢ (ت) و ٨٤ و ٣٤٩ و مسند العدنی ٧٤
- ٣٦١ و ٥٠٠ و ٥٩٣ (ت) و ٦١٣ (ت)
- مسند ابن خسرو ٦٧٨ (ت)
- مسند ابن السکون ٤٧٧
- مسند أبي حنيفة للخصکفی ٢٨٩
- (ت) و ٤٣٢ و ٧٣٢ (ت)
- مشکاة المصابيح ٧١٦
- مصنف ابن أبي شيبة ٤١ و ٢٨٨
- (ت) و ٢٩٨ (ت) و ٤٦٢ (ت)
- ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤ و ٤٩٥
- مسند أحمد بن حنبل ١٣٥ و ٤٣٣ و ٤٥٧ (ت)
- مسند أحمد بن منيع ٢٨٤ (ت)
- مسند البزار ٤٣٣
- المضمرات شرح القدوري ٦٩١
- المطول ٢٨
- معالم السنن شرح سنن أبي داود ٢٠٤
- مسند الخوارزمي (راجع "جامع مسانيد الإمام الأعظم")
- مسند الدارمي ٨٤
- المعاني البديعة ١١٥
- المعتمد للقاضي أبي يعلى ٥٩٩
- ٥٩١ و ٧٠٣ (ت)
- (ت)

مقالات الإسلاميين للأشعري

٧٥٠ (ت) و ٧٥١ (ت)

مقالات الكعبي ٧٥٢ (ت)

مقدمة التاريخ لابن خلدون ١٥٨

(ت)

مقدمة شرح البخاري للنووي

٢٩٤ (ت)

مقدمة فتح الباري لابن حجر

١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢٥٩

مكاتيب العارف السرهندي المجدد

للألف الثاني ١٠٥ و ١٣٣ و ٣٠٤

٣٩١ و

ملقط الناصري ٣٣

المتع للذهبي ٦٧٣

مناقب أبي القاسم النصري ٧١٤

مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي

٥٩٧ (ت)

مناقب أبي حنيفة لأبي محمد ٦٩٢

المعجم الأوسط ٨٥

المعجم الصغير ٨٥

معجم الطبراني ٤٣٣

معجم عبد الخالق تاج الدين بن

أسد ٦٧٨ (ت)

المعجم الكبير للطبراني ٨٥ و ١٣٥

و ٤٣١

معجم المصنفين ٥٣

معنى قول الإمام المطلبي إذا صح

الحديث فهو مذهبي ٥٥٤ (ت)

و ٥٥٥ (ت)

معيان الحق ٣٢٥ (ت)

مغاني الأخبار ٦٨٥ (ت)

المغرب ٢٠٨ (ت)

المغني عن حل الأسفار في الأسفار

في تخريج ما في الإحياء من

الأخبار للعراقي ٤٧٨ (ت)

المغني لابن قدامة ٤٨٠ و ٤٩٧

- مناقب أبي حنيفة للصيمري ٥٨٤  
(ت) و ٥٩٢ (ت)  
٦٧٩
- مناقب الإمام الأعظم للموفق بن  
أحمد المكي ٣٢٤ (ت) و ٥٨١ (ت)  
و ٥٨٢ (ت) ٥٨٤ (ت) و ٦٧٠  
(ت) و ٦٧١ (ت)
- المناقب الكردية ٢٦٥ (ت) و  
٥٩٢ (ت) و ٥٩٧ (ت)
- المنح الإلهية ٣٧٥  
المنحول ٧٦٥ و ٧٦٦
- منهاج السنة النبوية في نقض  
كلام الشيعة والقدرية ٢١٥ و ٤٤٥  
(ت) و ٥٥٧ (ت) و ٥٩٩ (ت) و  
٦٠٣ (ت) و ٦٠٩ (ت) و ٦١١  
و ٦١٤ (ت) و ٦٢٧ (ت) و ٦٣٤  
(ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٧ (ت) و  
٦٨٩ (ت) و ٧٠٢ (ت) و ٧١٨  
(ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٥٢ (ت) و  
٧٥٩ (ت)
- المنهج المبين للشعراوي ٥٥٣ و  
٦٧٩
- منية المصلى ٤٦٣ و ٤٧٦ و ٤٧٧  
و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٩٥  
المواقف ٧٦٠
- مواهب سيد البشر في حديث  
الخلفاء الإثني عشر للشيخ معين  
٢٦٣ و ٤٤٤ (ت)
- المواهب اللطيفة في الحرم المكي  
بشرح مسند الإمام أبي حنيفة للحصكفي  
محمد عابد السندي ٢٨٩ (ت)
- مؤطا مالك ٤١ و ٥٢ و ١٤٣  
(ت) و ١٦٢ (ت) و ٣٢٨ (ت)  
و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥١٩ (ت) و ٥٢٠  
(ت) و ٥٢٣ (ت) و ٥٢٧ (ت)  
و ٥٢٨ (ت) و ٥٣٢ (ت) و ٥٣٤  
(ت) و ٥٣٦ (ت) و ٥٦٨ و ٥٨٨  
(ت) و ٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت)
- مؤطا محمد ٥٩٠ (ت) و ٥٩١  
(ت)

- ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٢ . الرسوم للشيخ ابراهيم السندی ١٦  
(ت) ٢٣٩ و ٢٦١ و ٢٧٨ و ٤٧٧ (ت)  
(ت) ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٦٤٩ (ت)  
٧١٩ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٧  
و ٧٢٨ و ٧٣٠ (ت) و ٧٤٢ (ت)  
و ٧٤٣ (ت)  
الميزان الخضرية للشمراني ٢٠٥  
(ت)  
الميزان الكبرى للشعراوي ٨ و ١٠  
و ١٠٦ و ١٣١ (ت) و ٣٠٨ (ت)  
و ٣٦٥ و ٤٤٣ (ت)  
نكت الإسلام لابن حزم ١٦١  
(ت)  
النكت على ابن الصلاح لابن  
حجر ٧٣٣ (ت)  
النهر الفائق لعمر بن نجيم ١٧٨  
و ١٨٦ و ١٨٧ و ٤٨٤  
نيل الأوطار للشوكاني ٣٢٠  
(ت)

## (ن)

## (و)

- النبل للذهبي ٧٣٣ (ت)  
نزهة الخواطر وبهجة المسامع  
والتواظر ٢٢٠ (ت)  
نشر حلاوى المعارف والعلوم في  
الرد على من نصر الكفار وأهل  
النفاق للعلامة النسفي ٣١١  
وصول الغنا في تحريم الدفوف  
مع الجلال واثغناء لابراهيم ابن  
المؤلف ٦٧٩ (ت)

ج - ٤

٤٠

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان و٤٤٢ و٤٤٣ (ت) و٤٩٩  
١٦١ (ت) و١٦٢ (ت) و٧١٩ هدى السارى مقدمة فتح البارى  
(ت) لابن حجر ١٨٧ و١٨٩ و١٩٠ و  
١٩٢ و٢٥٩ و٧٢٠ (ت)

(٤)

(٥)

الهارونيات للامام محمد ٣١٠  
(ت) و٣١٢  
الهداية ٤٤ و١٨١ (ت) و٤١٧  
اليونينية ٥٠٢

# فهرس الأعلام

ج - ٢

إبراهيم بن آدم ٦٨٦ و ٧١٦ و  
٧٥٢ ( ت )

إبراهيم بن حماد الزهرى المدنى  
٥٨٦ ( ت )

إبراهيم بن حاد ٥٤٨ ( ت ) و  
٥٥٠ ( ت )

إبراهيم بن سعد ٧٢٢ ( ت ) و  
٧٣٨ ( ت )

إبراهيم بن عبد اللطيف السندى  
( ابن المؤلف ) ١٥ ( ت ) و ٥٨

( ت ) و ٦٠ ( ت ) و ١٥٢ ( ت ) و  
٢٢٠ ( ت ) و ٤٢٢ ( ت ) و ٤٢٥

و ٦٧٩ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )

إبراهيم بن عبد الله بن حسن  
٧٥٦ ( ت )

( ١ )

الآجرى ٧٥٣ ( ت )

آدم ( عليه السلام ) ٦٨٣

الآمدى ٣٦ و ٢١٤ و ٧٥٩

الأئمة الإثنى عشر ١١٨ و ١١٩  
و ١٢٠

أبان بن تغلب الكوفى ٦٤٩ ( ت )  
و ٦٥٠ ( ت )

أبان بن عثمان ٥٣٧ ( ت )

أبان العطار ٧٢٢ ( ت )

أبان ٣٧٧ ( ت )

إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذى  
٧٤٤ ( ت )

- إبراهيم بن علي الترمذي ٦٧٠ إبراهيم النخعي ٤٣٢ و ٤٦٣ ( ت )  
 ( ت )  
 إبراهيم بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٠٣  
 إبراهيم بن محمد الحلبي ٢٨٥ ( ت )  
 ٤٣٤ و ٤٥٥ و ٤٨٠ و ١٨١ و ٤٨٦ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٥٦  
 إبراهيم بن محمد الدينوري ٥٥٥  
 ( ت )  
 إبراهيم بن محمد الشافعي ٧٣٨  
 ( ت )  
 إبراهيم بن المغيرة ٥٨٤ ( ت )  
 إبراهيم بن موسى بن جعفر ٧٢٨  
 ( ت )  
 إبراهيم البيري ٦٥٦  
 إبراهيم الحربي ٥٥٥ ( ت ) و  
 ٦٧٥ و ٦٩٠ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )  
 إبراهيم الخليل عليه السلام ٦١٦  
 ( ت ) و ٦٣٧ ( ت ) و ٧٠٥ ( ت )  
 إبراهيم الصائغ ٧٥٦ ( ت )  
 إبراهيم النخعي ٤٣٢ و ٤٦٣ ( ت )  
 و ٤٨٢ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) و ٥٦٢  
 ( ت ) و ٧٣٤ ( ت ) و ٨٤٠  
 ابن أبي خيثمة ٦٧٥  
 ابن أبي دليم ٥٨٧ ( ت )  
 ابن أبي ذئب ٦٨٩ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )  
 ابن أبي الزناد ٧٣٨ ( ت )  
 ابن أبي شيبة أبو بكر ٤١ و ٧٩ و ٨٠  
 و ١٨٣ ( ت ) و ٢٤١ ( ت ) و ٢٨٨  
 ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و ٣٢٦ ( ت )  
 و ٣٥٨ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت ) و ٤٦٦  
 ( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤  
 و ٤٩٥ و ٦٢٣ ( ت )  
 ابن أبي عاصم ١٣٥  
 ابن أبي العوام ٥٩٢ ( ت ) و ٧٤٤  
 ( ت )  
 ابن أبي ليلى ( محمد بن عبد الرحمن )  
 ٥٤ ( ت ) و ٧٩ و ٢٩٢ و ٥٦٩ و ٥٧٠  
 و ٥٨٤ ( ت ) و ٦٤٩ و ٦٨٩ ( ت )

- ابن أبي الهذيل ٤٦٢ ( ت )  
 ابن أبي يحيى ٧٣٨ ( ت )  
 ابن أبي يعلى ١٥٥ ( ت )  
 ابن الأثير الجزرى ٢٩٤ ( ت )  
 ٣٢٤  
 ابن الأحرر ٧٢٩ ( ت )  
 ابن الأشعث ٤٦١ ( ت )  
 ابن أمير الحاج ٥٢ و ٤٦٧ و  
 ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨٦ و  
 ٤٩٤ و ٦٣٣  
 ابن برهان ١٤٩ و ٢١٨ و ٤٠٠  
 ابن البزاز الكردى حافظ الدين  
 ٣١٥ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت )  
 ابن تيمية الحافظ ٨٣ ( ت ) و  
 ١٥٤ ( ت ) و ١٥٩ ( ت ) و ٢١٤  
 و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٩٢ ( ت ) و ٣٦٠  
 ( ت ) و ٤٤٥ ( ت ) و ٥١٤ ( ت ) و  
 ٥٥٧ ( ت ) و ٥٩٩ ( ت ) و ٦٠٣  
 ( ت ) و ٦٠٩ ( ت ) و ٦١١ ( ت )  
 و ٦٤٩ و ٧٢٧ ( ت )  
 و ٦١٤ ( ت ) و ٦٢٧ ( ت ) و ٦٢٨  
 ( ت ) و ٦٣٤ ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و  
 ٦٤٧ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت ) و ٧٠٢  
 ( ت ) و ٧١٨ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و  
 ٧٥٢ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) و ٧٥٩  
 ( ت )  
 ابن الجوزى ( أبو الفرج ) ١١٠  
 ( ت ) و ١٤٦ ( ت ) و ١٥٦ ( ت )  
 و ١٨٣ ( ت ) و ٢٨٣ و ٢٨٥ ( ت )  
 و ٢٩٣ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و  
 ٣٠٢ و ٣٢٤ ( ت ) و ٤١٨ و ٤٣١  
 و ٦٨٣  
 ابن الحاجب ٣٦ و ٥٢ و ١١٣  
 و ٢١٤ و ٦٥٢  
 ابن حبان ( أبو حاتم ) البستي ٦٢  
 و ٦٣ و ٦٨ و ٨٢ ( ت ) و ٨٣  
 ( ت ) و ٣٠١ ( ت ) و ٣٠٨ و ٣٢٧  
 ( ت ) و ٤٧٧ ( ت ) و ٥٠٦ و ٥٩٤  
 ( ت ) و ٦٤٩ و ٧٢٧ ( ت )

- ابن حجر العسقلاني ١٥٢ ( ت ) و ٣٤ و ٣٨ و ٤٠ و ٨٢ و ٨٤ و  
 ١٥٥ ( ت ) و ١٦٢ ( ت ) و ١٦٣ و ١٥٦ ( ت ) و ١٨٠ ( ت ) و ٢٦٢ و  
 ( ت ) و ١٦٤ ( ت ) و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و  
 ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ( ت )  
 و ٢٣٥ و ٢٣٩ و ٢٤٦ ( ت ) و ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و  
 و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٩٥ ( ت ) و ٢٩٩ و  
 ( ت ) و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٧ و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٣٢٩ و  
 و ٣٥٠ و ٣٥٩ ( ت ) و ٣٩٠ و ٤٤٨ و ٤٥٩ ( ت ) و ٤٧٧ و ٥٥٦ ( ت )  
 و ٥٩٤ ( ت ) و ٥٩٥ و ٦٦٦ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٨ و ٧٢٠ ( ت ) و ٧٢٣ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٠ و  
 ( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) و ٧٥٤ ( ت )  
 ابن حجر المكي الهبتمى ١٤ ( ت ) و ١٧ ( ت ) و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٣ و  
 ابن حيوة ٧٢٩ ( ت )  
 ابن خزيمة ٨١ و ٨٣ ( ت ) و ٨٤ و ١٤٤ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و ١٥٦ و  
 ( ت ) و ٣٠٨ و ٧٢١ ( ت )  
 ابن خسرو ٥٩٥ ( ت ) و ٦٧٨ و ( ت )  
 ابن خلكان ١٦١ ( ت ) و ١٦٢ و ( ت ) و ٣١٣ و ٧١٩ ( ت )  
 ابن داؤد ٢٧٠  
 ابن دحمون ٧٤٢ ( ت )  
 ابن دقيق العيد ( تقي الدين محمد )

- ١٥٩ (ت) و٤١٣ و٤١٨ و٤٦٠ (ت) و٥٧٠ و٧١٥  
(ت)  
ابن رجب الحافظ ٥٦١ (ت)  
ابن رشيد الحافظ ٧٣١ (ت)  
ابن الرقيات ٧٤٠ (ت)  
ابن رواحة رضى الله عنه ٤٧  
ابن زهير ٧٣٧ (ت)  
ابن سريج ٦٩ و٢٠٨ (ت)  
ابن سعد ٣١٩ (ت) و٣٢٠  
(ت) و٣٢٤ (ت) و٤٢٤ و٦٢٣  
(ت)  
ابن السكن ٤٧٨  
ابن ساعدة ٥٩٢ (ت) و٦٧١  
(ت)  
ابن السني ٧٢٩ (ت) و٧٣٣  
(ت)  
ابن سيد الناس اليعمرى ٥١٤  
ابن سيرين ٣١٧ (ت) و٥٤٣  
ابن شبرمة ٥٤ (ت) و٥٨٤  
(ت) و٥٨٦ (ت)  
ابن شهاب الزهري ٤١ و٤٣ و  
١٢٣ و٢٤١ (ت) و٣١٧ (ت) و  
٤٣٢ و٤٦٦ (ت) و٥١٩ (ت)  
و٥٣٤ (ت) و٥٣٧ (ت) و٥٤٣  
(ت) و٥٥٩ (ت) و٦١٧ (ت)  
و٦٢٣ (ت) و٦٧٤ (ت) و٧٣٦  
ابن صاعد ١٦٢ (ت)  
ابن الصلاح ١٤٨ و١٤٩ و  
٢١٣ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و  
٢١٨ و٢٢١ و٢٢٤ و٢٢٦ و٢٢٧  
و٢٢٩ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٦ و  
٢٣٧ و٢٤٠ (ت) و٢٦٨ و٢٧٥  
و٢٧٩ و٣٠٩ و٣٢١ (ت) و٣٤٦  
و٣٩٥ و٤٠٥ و٤٢٧ و٤٢٨  
ابن الصلت ٥٩٠ (ت)

- ابن الضياء المكي ٥٩١ ( ت )  
 ابن طاهر ( الأمير ) ١٩٧ ( ت )  
 ابن طاهر ( المحدث ) ٢٥٤ و ٧٢٧ ( ت )  
 ابن طلحة ٧٠٣ ( ت )  
 ابن عباس ( عبدالله ) رضى الله  
 عنهما ١٤ ( ت ) ١٥ و ١٦ و ١٩  
 و ٢٥ و ٤١ و ٤٣ و ٦٣ و ٧٨ و ٨٥  
 و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ و ١١٧ و ١٢٠  
 و ١٢١ و ١٢٦ و ١٤٥ ( ت ) و  
 ٢٤١ ( ت ) و ٤٣٣ و ٤٨١ و ٤٨٢  
 و ٤٨٦ و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت )  
 و ٥٥٦ ( ت ) و ٥٦٨ و ٥٨٩ ( ت )  
 و ٦١٣ ( ت ) و ٦١٤ ( ت ) و ٦٢٥  
 ( ت ) و ٦٦٠ و ٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٥  
 ( ت ) و ٧٥٦ ( ت )  
 ابن عبد الباقي ٥٩٥ ( ت )  
 ابن عبد البر ( انظر يوسف )  
 ابن عبد الحكيم ٥٢٠ ( ت )  
 ابن عبد الهادي الحافظ صاحب  
 "التنقيح" ( راجع محمد بن أحمد )  
 ابن عدى الحافظ أبو أحمد ١٤٤  
 ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩٨  
 ( ت ) و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و  
 ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٦٩ و ٦٥٠ ( ت )  
 و ٧١٩ ( ت ) و ٧٤٣ ( ت )  
 ابن العربي ( الشيخ الأكبر أبو بكر )  
 ٥ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٢٤ و ٢٦  
 و ٣٨ و ٤٤ و ٨٨ و ١٠٢ و ١٢٤ و  
 ١٣٢ و ١٦٠ ( ت ) و ١٧١ و ١٧٢  
 و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٠٣ و  
 ٢٠٤ و ٢١٨ ( ت ) و ٢١٩ ( ت )  
 و ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٤ ( ت )  
 و ٣٢٥ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٨  
 و ٣٤٢ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و  
 ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٦ و ٣٧٧  
 و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٥ و



- ٢٤٠ ( ت ) و ٢٤٤ ( ت ) و  
 ٣٢٢ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و  
 ٧٣٠ ( ت )  
 ابن كلاب ١٥٥ ( ت )  
 ابن طيعة ٤٨٦ ( ت )  
 ابن الماجشون ٦٨٩ ( ت )  
 ابن ماجه ٢٥ و ١٥٥ ( ت ) و  
 ١٥٥ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
 ١٨٣ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و  
 ٣٥٨ ( ت ) و ٣٥٩ ( ت ) و  
 ٤٣٣ و ٤٥٤ و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٦٩  
 و ٦٢٣ ( ت ) و ٧٠٣ ( ت ) و  
 ٧٢٨ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )  
 ابن المبارك ١١٠ ( ت ) و ١١٣  
 ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٨٥ ( ت )  
 و ٢٠٩ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و ٢٩٠  
 ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت )  
 و ٣١٤ و ٤٠٩ و ٥٨٤ ( ت )  
 و ٦٢١ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و  
 ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٦ و ٦٨٨  
 و ٦٩٢ و ٧٠٧ و ٧٤٠ ( ت )  
 ابن المديني ٢٥٣ و ٢٥٨ و ٢٩١  
 ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٣١٣  
 و ٧٢٢ ( ت ) و ٧٢٤ ( ت ) و  
 ٧٣٤ ( ت )  
 ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ٢٥٤  
 ( ت ) و ٦٣ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣  
 و ٧٤ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٩ و ٣٢٦ و ٣٣٦  
 و ٤١٠ و ٤١٢ و ٤٣٣ و ٤٦٢ ( ت )  
 و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٣ و ٤٩٤  
 و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٥٣٦ ( ت )  
 و ٥٤٠ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و  
 ٥٤٨ ( ت ) و ٥٤٩ و ٥٥٠ ( ت )  
 و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٦ ( ت ) و  
 ٥٥٧ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و  
 ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٦ ( ت ) و ٦٢٦  
 ( ت ) و ٧٠٢ ( ت )

- ابن المسيب (أنظر سعيد بن المسيب) ابن الهمام كمال الدين المحقق ٦  
 ابن المظفر ٥٩٤ (ت) و ٥٩٥ ٣٦ و ٥١ و ٥٢ و ٦٣ و ٧٨  
 (ت) ٨٦ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣  
 ابن معين ١٨٢ (ت) ١٨٣ و ٢٧٩ ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٥٨ و  
 ١٥٩ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٩ (ت) ٢٨٥ و ٢٨٦ (ت)  
 ٢٨٩ و ٢٩١ (ت) و ٢٩٣ (ت) و ٣١٣ و ٤٥٣ و ٥٧٧  
 (ت) و ٥٧٠ و ٦٥٠ (ت) و ٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧  
 و ٦٧٨ (ت) و ٧١٢ و ٧٢٥ (ت) و ٧٣٤ (ت) و ٧٣٦ و ٧٣٧  
 (ت) و ٧٣٨  
 ابن ملجم ٦٦٣  
 ابن الملقن ٣٧٥ و ٧٣٣ (ت) ابن مندة ٨٣ (ت) و ٤٣٢  
 ابن نمير ١٨٣ (ت) ابن وضاح ٥٨٧ (ت) و ٧٣٧  
 (ت) و ٧٣٨ (ت) ٤٠٥ و ٤١١ و ٤١٣ و ٤١٦ و ٤٣٢  
 و ٤٤٢ و ٤٤٣ (ت) و ٤٦٨ و ٤٧٠ و ٥١٥ و ٥١٦ (ت) و ٥٦٨  
 و ٥٦٩ و ٦٥٢ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١

- ٦٦٣ و ٦٦٥ و ٦٦٨ و ٦٧٣ و ٦٩٣  
 و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٩  
 أبو الأحوص ٤٦٢ ( ت )  
 أبو إدريس الخولاني ٥٣٥ ( ت )  
 أبو إسحاق الإسفرائيني ١٦٨ و  
 ٣١٢ و ٥٩٧ ( ت )  
 أبو إسحاق الزاهد بن جعفر ١٨٨  
 ( ت )  
 أبو إسحاق الزاهد ١٨٨ ( ت )  
 أبو إسحاق السبيعي ٥٤٥ ( ت ) و  
 ٥٤٨ ( ت )  
 أبو إسحاق الفزاري ١٤٣ ( ت )  
 و ٧٥٦ ( ت )  
 أبو إسرائيل ٤٧٨ ( ت )  
 أبو الأسود الدؤلي ٧٤٠ ( ت )  
 أبو بكر الباقلاني القاضي ٧١٤  
 ( ت )  
 أبو بكر بن أبي شيبة ( أنظر ابن  
 أبي شيبة )  
 أبو بكر بن خزيمة ٦٩٠ ( ت )  
 أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 بن هشام القرشي الخزومي ١١٣  
 ( ت ) و ٢٦١ و ٥٥٩ ( ت ) و  
 ٦١٦ ( ت )  
 أبو بكر بن العربي ( أنظر ابن العربي )  
 أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم  
 ٥٣٧ ( ت ) و ٥٥٩ ( ت ) و  
 ٦٩٢  
 أبو بكر بن المعوذ الحافظ ١٥٩  
 ( ت )  
 أبو بكر بن المنذر ٥٩٥ ( ت )  
 أبو بكر بن ميناث ١١٢  
 أبو بكر الجصاص ٧٥٤ ( ت ) و  
 ٧٥٥ ( ت )  
 أبو بكر الخطيب ( أنظر الخطيب  
 البغدادي )  
 أبو بكر القاضي ٦٩ و ١١٢

- أبو بكر المروزي ٧٦٠ ( ت ) ٦٥٠ و ( ت ) ٧٢١ و  
 أبو بكر الوراق ٦٨٦ ( ت ) ٧٢٢ و ( ت ) ٧٢٨ و ( ت ) ٧٤٢  
 أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٥٢ و ٨٧ و ١٠٣ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٤ و ( ت ) ٢٢٠ و ( ت ) ٣٧٤ و ٤٦٧ و ٥٠٢ و ٥١٩ و ( ت ) ٥٢٣ و ( ت ) ٥٢٤ و ( ت ) ٥٢٧ و ( ت ) ٥٣٤ و ( ت ) ٥٣٦ و ( ت ) ٦١٥ و ( ت ) ٦١٦ و ( ت ) ٦٣٥ و ( ت ) ٦٣٩ و ( ت ) ٦٤٨ و ( ت ) ٦٥٠ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٧٣ و ٦٨٤ و ٧١٥ و ٧٢٦ و ( ت ) ٧٦٧  
 أبو حاتم الرازي ٥٠٦ و ٦٢٣ ( ت )  
 أبو حاتم صاحب "كتاب الزينة" ٧٥٩ ( ت )  
 أبو حاتم ٥٨٥ ( ت )  
 أبو حازم المدني ٦١١ ( ت ) و ٧٣٥ ( ت )  
 أبو حامد الأعمش ١٩٦ ( ت )  
 أبو حامد الشرقي ١٩٦ ( ت )  
 أبو حامد اللخاف ٦٨٦  
 أبو الحسن الأشعري ١٣٣ و ١٣٤ ( ت )  
 أبو الحسن بن فارس ٤٧٧  
 أبو الحسن الدارقطني (أنظر الدارقطني)  
 أبو الحسن القاسبي ٢٥٨  
 أبو الحسين البصري ٧  
 أبو حصين ٤٧٨ ( ت )

أبو حفص الكبير البخارى ١٧٨	٢٣٦ و ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥١ و ٢٥١
( ت ) ١٧٩ و ( ت ) ١٨٠ و	٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٨٤ ( ت ) و
١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ ( ت )	٢٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و
١٨٦ و ١٨٧ ( ت ) ١٨٨ ( ت )	٢٨٧ ( ت ) و ٢٨٨ ( ت ) و
١٨٩ ( ت ) و ١٩٠ و ١٩١ و	٢٨٩ ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و
١٩٢ ( ت ) و ١٩٣ ( ت ) و	٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و
٢٠٠ و ٧٤٦ ( ت )	٢٩٦ ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و
أبو حنزة التلمى ٦٧٠	٢٩٩ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و
أبو حنزة السكرى ٦٧٧	٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و
أبو حنيفة الإمام الأعظم ١ و ٢٦	٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و
٢٨ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٤١ و	٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٨ و
٥٩ و ٦٩ و ٧١ و ١٠١ و ١٠٥ و	٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ و ٣٢١ و
١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و	٣٢٢ و ٣٢٣ ( ت ) و ٣٢٤ ( ت )
١١٦ و ١٥٣ ( ت ) و ١٧٩ ( ت )	٣٢٥ و ٣٢٦ ( ت ) و ٣٣٦ و
١٨٦ و ١٩٢ ( ت ) و ٢٠٤ ( ت )	٣٣٧ و ٣٥٩ ( ت ) و ٣٦٤ ( ت )
٢٠٥ ( ت ) و ٢٠٦ ( ت ) و	٣ و ٣٦٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤٠٠ و
٢٠٧ ( ت ) و ٢٠٨ ( ت ) و	٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤٠٩ و ٤١٠ و
٢٠٩ ( ت ) و ٢١٠ ( ت ) و	٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٩ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و
	٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و

ج - ۲

۴۳۷ و ۴۳۹ و ۴۴۲ (ت) و	۶۱۷ (ت) و ۶۶۳ و
۴۴۳ (ت) و ۴۴۴ (ت) و	۶۷۱ و ۶۷۲ (ت) و
۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۱ و ۴۵۲ و ۴۵۳	۶۷۳ و ۶۷۴ (ت) و ۶۷۵ و
۴۶۷ (ت) و ۴۶۸ و ۴۶۹ و	۶۷۶ و ۶۷۷ و ۶۷۸ (ت) و
۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴	۶۷۹ و ۶۸۰ و ۶۸۱ و ۶۸۲ و
۴۷۵ و ۴۸۰ و ۴۸۳ و ۴۸۵ و	۶۸۳ و ۶۸۴ و ۶۸۵ (ت) و
۴۸۶ (ت) و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و	۶۸۶ و ۶۸۷ و ۶۸۸ و ۶۸۹ (ت)
۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و	۶۹۱ و ۶۹۲ و ۶۹۵ و ۷۰۶ و
۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۰ و ۵۰۱ و ۵۰۳	۷۰۷ و ۷۰۸ و ۷۰۹ و ۷۱۰ و
۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۹ و	۷۱۱ و ۷۱۲ و ۷۱۳ و ۷۱۴ و ۷۱۵ و
۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۶ و	۷۱۶ و ۷۱۷ و ۷۱۸ و ۷۲۹ و
۵۱۷ و ۵۱۸ و ۵۱۹ و ۵۲۰ (ت) و	۷۳۱ (ت) و ۷۳۲ (ت) و
۵۲۸ و ۵۳۰ و ۵۳۱ و ۵۳۲ و	۷۳۴ (ت) و ۷۳۸ (ت) و
(ت) و ۵۳۳ (ت) و	۷۴۰ (ت) و ۷۴۱ (ت) و
۵۴۴ (ت) و ۵۴۵ (ت) و	۷۴۲ (ت) و ۷۴۳ (ت) و
۵۴۶ (ت) و ۵۴۷ (ت) و	۷۴۴ (ت) و ۷۴۵ (ت) و
۵۴۸ (ت) و ۵۴۹ (ت) و	۷۴۶ (ت) و ۷۴۷ (ت) و
۵۵۰ (ت) و ۵۵۱ (ت) و	۷۴۸ (ت) و ۷۴۹ (ت) و
۵۵۶ (ت) و ۵۵۷ (ت) و	۷۵۰ (ت) و ۷۵۱ (ت) و

- ٧٥٢ ( ت ) و ٧٥٣ ( ت ) و أبو داؤد السنجى ١٩٨ ( ت )
- ٧٥٤ ( ت ) و ٧٥٥ ( ت ) و أبو داؤد الطيالسى ١٥٧ و ٣١٨
- ٧٥٦ ( ت ) و ٧٥٧ ( ت ) و ( ت ) و ٤٦١ ( ت )
- ٧٥٨ ( ت ) و ٧٥٩ و ٧٦٠ و أبو الدرداء رضى الله عنه ٦١٦
- ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٥ و ٧٦٦ ( ت )
- أبو داؤد السجستانى الحافظ ( سليمان بن الأشعث ) صاحب السنن ٥٢ و أبو ذر الغفارى رضى الله عنه ٢٣
- ٥٦ و ٧٨ و ١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) أبو رجاء السندى ١٩٩ ( ت )
- ١٥٦ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و أبو رزين ٤٦٢ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت )
- ١٨٣ ( ت ) و ٢٧٩ و ٢٨٠ و أبو رمة رضى الله عنه ٤٥٥ و
- ٢٩٧ ( ت ) و ٣٣٩ و ٤٠٢ و ٤٦٣ و ٤٦٥
- ٤٥٥ و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٧ ( ت ) أبو الزبير ٢٨٤ ( ت )
- ٤٥٨ ( ت ) و ٤٥٩ ( ت ) و أبو زرعة ٢٥٣ و ٧٢٠ ( ت ) و
- ٤٦٣ و ٤٦٦ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) ٧٢١ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )
- ٥٠٠ و ٥٧٠ و ٦٥١ و ٦٨٩ أبو الزناد ١١٣ ( ت ) و ٤٦٣
- ( ت ) و ٧٠٢ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٦١٧ ( ت )
- ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و ٧٥٣ و ٧٣٩ ( ت )
- ( ت ) أبو سعد السهان الحافظ ٣٢٤ ( ت )

- أبو سعيد الخدري رضى الله تعالى . أبو الطفيل رضى الله عنه ٣٢٣  
 عنه ٣٢٧ ( ت ) و ٣٥٩ ( ت ) و ( ت )  
 ٣٩٤ و ٧٠٢ ( ت ) أبو الطيب الطبرى القاضى ٢٩٤  
 أبو سفيان رضى الله عنه ٥٠٢ ( ت ) و ٥٠٣  
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أبو عاصم النبيل ٧٤٠ ( ت )  
 ١١٣ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و أبو العالية ٤٣٢  
 ٦٨٣ ( ت ) أبو سليمان الجورجاني ١٨٥ ( ت )  
 و ١٩٢ ( ت ) و ١٩٣ ( ت ) أبو سليمان الداراني ٦٢٤ ( ت )  
 أبو شامة ١٤٥ ( ت ) أبو العباس بن عقدة ١٩٩ ( ت )  
 أبو العباس المرسى ٣٧٤ أبو العباس المقدسى الحنبلى ٧١٤  
 أبو صالح ٣٥٩ ( ت ) و ٦١٤ ( ت ) أبو عبد الرحمن السلمى ٥٣٥ ( ت )  
 أبو طالب صاحب "كتاب الأمل" أبو عبد الله بن على الحسينى ٦٨٠  
 ٣٢١ ( ت ) أبو طالب ٥٩٩ ( ت ) و ٧٠٠ و ٧٠١  
 ٥٨٢ ( ت )

- أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ( ت )  
 ٤٦٢ ( ت )  
 أبو القاسم بن عمرو ٤٧٨ ( ت )  
 أبو القاسم بن غسان المروزى ٧٤٤  
 أبو عبيدة بن عبد الله ٤٦١ ( ت )  
 ٤٦٢ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )  
 أبو القاسم التنوخى ٦٧٨ ( ت )  
 أبو القاسم القشبرى ٢٦ و ٦٨٦  
 أبو القاسم النصر آبادى ٦٨٦  
 أبو القاسم النصرى ٧١٤  
 أبو عثمان النهدي ٧٣٦ ( ت )  
 أبو عثمان الأدمى ٧٥٠ ( ت ) و  
 ٧٥٣ ( ت )  
 أبو علي الأسوطى ٧٢٩ ( ت )  
 أبو علي الدقاق ٦٨٦  
 أبو عمرو الداني ٢٥٨  
 أبو عمرو الشيباني ٥٤٨ ( ت )  
 أبو عوانة ١٤٣ ( ت ) و ٤٥٥  
 ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٧  
 ( ت ) و ٤٥٨ ( ت )  
 أبو غسان ٦٧٧  
 أبو الفرج القاضى ١١٢  
 أبو الفرج الصيرفى ٥٨٢ ( ت )  
 أبو القاسم بن عمرو ٤٧٨ ( ت )  
 أبو القاسم بن غسان المروزى ٧٤٤  
 أبو القاسم التنوخى ٦٧٨ ( ت )  
 أبو القاسم القشبرى ٢٦ و ٦٨٦  
 أبو القاسم النصر آبادى ٦٨٦  
 أبو القاسم النصرى ٧١٤  
 أبو قلابة ٤٨٧ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )  
 أبو كامل ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٧ و  
 ٤٥٨ ( ت ) و ٤٥٩ ( ت )  
 أبو كريب ٣٥٨ ( ت ) و ٣٥٩  
 ( ت )  
 أبو مالك الأشعرى ١٦٤ ( ت )  
 أبو محمد بن الوليد البغدادى ٧٠٣  
 ( ت )  
 أبو مسلم صاحب الدولة ٧٥٦  
 ( ت )  
 أبو المظفر السمعانى ٢٥٨

- أبو معاوية ٢٤١ ( ت ) و ٣٥٨  
 ( ت ) و ٣٥٩ ( ت )  
 أبو الملبج ٤٣٢  
 أبو منصور الديلمي ٥٨٢ ( ت )  
 أبو منصور الشيعي ٦٧٨ ( ت )  
 أبو موسى الأشعري رضي الله عنه  
 ٤٣١ و ٥٣٦ ( ت )  
 أبو نصر الأقطع ٤٨٠  
 أبو النصر الفقيه ٤٥٨ ( ت )  
 أبو نصر الغفاري ١٣٥  
 أبو نعيم الإصبهاني ١٣٥ و ٢٨٤  
 ( ت ) و ٢٨٥ ( ت ) و ٣٢٤  
 ( ت ) و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و  
 ٤٧٧ ( ت ) و ٤٧٨ و ٦١٣  
 ( ت )  
 أبو الورد ٧٥٩ ( ت )  
 أبو الوفاء الأفعاني ٥٩٦ ( ت )  
 أبو الوليد ٤٥٩ ( ت )  
 أبو هريرة رضي الله عنه ١٩ و ٢٠  
 و ٤٠ و ٧٤ و ٨٩ و ١٤٥ ( ت )  
 و ٢٤١ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و  
 ٣٢٦ و ٣٥٩ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و  
 ٤٠٤ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦  
 و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٣١ و  
 ٤٦٦ ( ت ) و ٤٨٦ ( ت ) و  
 ٤٨٧ ( ت ) و ٥٠٥ و ٦١٣ ( ت )  
 و ٦١٤ ( ت ) و ٦٨٣ ( ت )  
 أبو يحيى الحماني ٧٣٢ ( ت )  
 أبو يزيد البسطامي ٣٨١ و ٦٨٦  
 أبو اليسر صدر الإسلام ٢٠٧  
 ( ت )  
 أبو يعقوب الرازي ١١٢  
 أبو يعلى الخافض ١٥٦ ( ت )  
 أبو يعلى القاضي ( صاحب المعتمد )  
 ٥٩٩ ( ت ) و ٦٠٤ ( ت ) و ٦١٢ ( ت )  
 أبو يوسف القاضي ١٠٦ و ٥٥٢  
 و ٥٥٣ و ٦٧ ( ت ) و ٥٠٣ و  
 ٥٩٣ ( ت ) و ٥٩٤ ( ت ) و ٥٩٦

- ( ت ) ٦٤٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و  
 ٦٧١ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و  
 ٦٧٨ ( ت ) و ٦٨٢ و ٦٨٩ ( ت )  
 و ٧٥٧ ( ت ) و ٧٥٨  
 أبي بن كعب ١٤٥ ( ت ) و ٥٢٩  
 ( ت ) و ٦١٦ ( ت )  
 الأبيص بن الأغر ٦٩٢  
 الأثرم ١٥٥ ( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٦  
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٩٠ ( ت )  
 الأجهوري المالكي ٣٧٤ و ٣٧٥ و  
 ٣٧٦ و ٣٩٣  
 أحمد الأمدي ٣٧٥  
 أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري  
 ٥٦٧ ( ت ) و ٥٦٨ ( ت )  
 أحمد بن أبي داود المكي ٥٩٥ ( ت )  
 أحمد بن أبي داود ٧٢٢ ( ت )  
 أحمد بن أبي سريح الرازي ٥٩٦  
 أحمد بن أحمد القصري ٦٨٣  
 ( ت )  
 أحمد بن الأزهر ٥٨٦ ( ت )  
 أحمد بن اسحاق النهاوندي ١٨٢  
 ( ت )  
 أحمد بن أشرف أبو نصر ١٩٠ ( ت )  
 أحمد بن الحسين بن خيرون الحافظ  
 أبو الفضل ٥٨١ ( ت )  
 أحمد بن حفص ( أنظر أبو حفص  
 الكبير )  
 أحمد بن حم أبو القاسم ٦٧٨ ( ت )  
 أحمد بن حماد بن سفيان ٥٩١ ( ت )  
 و ٥٩٦ ( ت )  
 أحمد بن حمدان ٥٥٤ ( ت )  
 أحمد بن حنبل الإمام ٢٨ و ٦٢ و ٦٤  
 و ٦٨ و ٦٩ و ٧٤ و ٩١ و ٩٢ و ١١٠  
 ( ت ) و ١٣٥ و ١٤٤ ( ت ) و  
 ١٥٣ ( ت ) و ١٥٤ ( ت ) و  
 ١٥٥ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
 ١٥٧ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) و  
 ٢١٤ و ٢٥٠ و ٢٥٥ و ٢٧٩ و ٢٨٠

- و٢٨٦ ( ت ) و٢٨٧ ( ت ) و  
 ٢٩٨ ( ت ) و٣٠٨ و٣١٣ و٣١٨  
 ( ت ) و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٩ و  
 ٣٨٨ و٤١٧ و٤٢١ و٤٢٩ و٤٣٣  
 و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٧ و٤٤٥ ( ت )  
 و٤٥٣ و٤٥٧ ( ت ) و٤٦٩ و  
 ٤٨٢ ( ت ) و٤٨٧ ( ت ) و  
 ٥٠٢ و٥٠٤ و٥٠٦ و٥٤٤ ( ت )  
 و٥٥٤ ( ت ) و٥٥٥ ( ت ) و  
 ٥٥٦ ( ت ) و٥٦٩ ( ت ) و  
 ٥٧٨ و٥٧٩ ( ت ) و٦٠٤ ( ت )  
 و٦١٧ ( ت ) و٦١٨ ( ت ) و  
 ٦١٩ ( ت ) و٦٢١ ( ت ) و  
 ٦٢٤ ( ت ) و٦٥٠ ( ت ) و  
 ٦٧٥ و٦٧٩ و٦٨٩ ( ت )  
 و٧٠٢ ( ت ) و٧٠٧ و٧١٥  
 و٧٣٤ ( ت ) و٧٣٧ ( ت )  
 و٧٣٨ ( ت ) و٧٤٧ ( ت ) و  
 ٧٥٢ ( ت ) و٧٥٨ ( ت ) و٧٥٩  
 ( ت ) و٧٦٠
- أحمد بن خالد الخلال ٥٨٦ ( ت )  
 أحمد بن خالد ٥٢٢ ( ت ) و٥٤٩  
 ( ت )  
 أحمد بن الخطاب ٦١٣ ( ت )  
 أحمد بن دحيم ٥٤٨ ( ت ) و٥٥٠  
 ( ت )  
 أحمد بن زهير بن حرب ٥٤٤  
 ( ت )  
 أحمد بن سعيد بن بشر ٥٨٧ ( ت )  
 أحمد بن سلمة النيسابوري ١٨٣  
 ( ت ) و١٩٦  
 أحمد بن صالح أبو جعفر المصري  
 الخافظ ٧١٩ ( ت ) و٧٢٠ ( ت )  
 أحمد بن عبد الحلیم أبو العباس  
 تقی الدین ( انظر ابن تيمية )  
 أحمد بن عبد الله ٧٢٥ ( ت )  
 أحمد بن عبيد الصفار ٤٥٨ ( ت )  
 أحمد بن علي القاضي ٦٧٥

- أحمد بن عمر بن ألس العذرى ١٩١ ( ت )  
 ٥٤٥ ( ت ) أحمد بن منيع ٢٨٤ ( ت )  
 أحمد بن عون الله ٥٤٤ ( ت ) أحمد بن نصر أبو طالب الحافظ  
 ٩١٩ ( ت ) أحمد بن الفضل ٥٨٦ ( ت )  
 أحمد بن محمد بن الحجاج ٥٩٥ أحمد بن نصر الداؤدى الأسدى  
 ( ت ) أبو جعفر المالكي ٣٢٨ ( ت )  
 أحمد بن محمد بن سهيل ١٨٢ ( ت ) أحمد بن يعقوب الثقفى أبو سعيد  
 ٧٥٧ ( ت ) أحمد بن محمد بن عمر المنكدرى  
 ١٩٨ ( ت ) أحمد بن بونس ٢٠٩ ( ت ) و  
 ٥٤٥ ( ت ) أحمد بن نصر أبو نصر  
 القباوى ١٨٧ ( ت ) أحمد بن محمد أبو الحسين ٥٨٢  
 ( ت ) ١١ و ١٠٤ و ١٣٣  
 أخى زاده ٥١ أحمد السرهندي المجدد للألف الثانى  
 إدريس بن يوسف القراطيسى ( ت )  
 ٥٠٢ ( ت ) أحمد بن محمد ٥٨٣ ( ت ) و  
 ٥٨٦ ( ت ) أزهر السمان ٧٢٢ ( ت )  
 الأزهرى ٢٩٤ ( ت ) أحمد بن محمود المدعو بمعين الفقراء

أسامة بن زيد بن حارثة رضى الله . إسحاق بن منصور الكوسج ١٩٨  
نعالى عنه ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٧ ( ت )

( ت ) إسرائيل ٦٧٧

الاستاذ الأعظم ( أنظر محمد  
إسماعيل بن إبراهيم المعجل ٧٥٣  
( ت ) هاشم السندى ) ٢٦١

إسحاق الأزرق ٢٨٤ ( ت ) و  
إسحاق بن أبي أويس ٢٤٠ و  
٥٥٠ ( ت ) و ٦١٣ ( ت ) و  
٤١٧ ٧٢٠ ( ت )

إسحاق بن أبي إسرائيل ٥٨٢ ( ت )  
إسحاق بن راهويه الحنظلى ١٥٤

إسحاق بن أحمد الأمير ١٨٨ ( ت )  
إسحاق بن أحمد الجرجاني ٧٥٧  
( ت ) ١٥٥ ( ت ) و ١٥٦

( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٦٢  
( ت ) و ١٦٣ ( ت ) و ١٨٣  
( ت ) و ١٩٨ ( ت ) و ٤٨١ و

٤٨٢ و ٤٨٦ و ٦١٧ ( ت ) و  
٦٢١ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و  
٦٨٩ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت )

إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة  
إسحاق بن حماد بن أنى حنيفة  
٥٨٩ ( ت ) و ٦٧٥  
( ت ) و ٥٨٣ ( ت )

إسحاق بن محمد ٥٨٣ ( ت )  
إسحاق بن عياش ٤١٧  
١٤٣ ( ت )

إسحاق بن محمد ٥٨٣ ( ت )  
إسحاق بن عياش ٤١٧

- إسماعيل بن محمد الفقيه ٣٧٥ و الأعمش الشاعر ٧٣٩ ( ت )  
 ٣٧٦  
 إسماعيل بن مسعود ٦٣ ( ت ) والأعمش ٢٤١ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت )  
 إسماعيل بن موسى بن جعفر ٧٢٨ و ٢٨٧ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و  
 ٣٥٩ ( ت ) و ٦٤٧  
 أفلح بن حميد ٥٥٩ ( ت )  
 إسماعيل بن يحيى ٥٨٥ ( ت )  
 إسماعيل العمري ٧٥٤ ( ت )  
 أسماء رضي الله عنها ٢٢  
 الأسود بن يزيد ٥٤ ( ت ) و  
 ١١٠ ( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٧ ( ت )  
 و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و  
 ٥٦٢ ( ت ) و ٦١٧ ( ت )  
 أشعث ٥٤٥ ( ت ) و ٥٦٩ و  
 ٥٧٠  
 الأشعري ٦٩ و ٧٥٠ ( ت ) و  
 ٧٥١ ( ت ) ( راجع أبا الحسن  
 الأشعري )  
 أشهب بن عبد العزيز ٥٢٠ و  
 ٥٨٨ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت )  
 أنس بن سيرين ٤٧٦ ( ت )  
 أنس بن مالك رضي الله عنه ٧٤

- و١٣٥ و١٤٣ (ت) و١٤٤ (ت) أيوب السختياني ١٤٣ (ت) و  
 و١٤٥ (ت) و٢٨٥ (ت) و٤٦٦ (ت) و٥٣٥ (ت) و  
 و٢٩٦ (ت) و٣٠٠ (ت) و٥٤٣ (ت) و٧٤٧ (ت)  
 و٣٠١ (ت) و٣١٩ (ت) و٣٢١ (ت) و٣٢٣ (ت) و  
 و٣٢٤ (ت) و٤٣١ و٤٦٢ (ت) و٥٤٠ (ت) و٥٤٣ (ت) و  
 و٦٠٠ و٦٠٥ و٦١٣ (ت) و٦٧٤ (ت)

## (ب)

- الباقر (أنظر محمد بن علي)  
 البحري ٦٧٠  
 الأوزاعي ١٤٣ (ت) و١٤٤ (ت)  
 (ت) و٢٤١ (ت) و٣٢٠ (ت)  
 (ت) و٤٨٩ و٥٨٧ (ت) و٦١٧ (ت) و٦١٩ (ت) و  
 و٦٢١ (ت) و٦٨٩ (ت) و٧٣٦ (ت) و٧٥٢ (ت) و  
 و٧٥٦ (ت) و٧٥٨ (ت)  
 أويس القرني ٧٤٢ (ت) و٧٤٣ (ت)  
 (ت)  
 أيوب بن محمد الوزان ٥٥٩ (ت)
- ببحر العلوم (أنظر عبد العلي)  
 البخاري الإمام (محمد بن اسماعيل)  
 ٨ و١٥٢ (ت) و١٥٣ (ت) و١٥٤ (ت) و١٥٥ (ت) و  
 و١٥٦ (ت) و١٥٧ (ت) و١٦٤ (ت) و١٧٠ (ت) و  
 و١٧٥ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ (ت) و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ (ت) و  
 و١٨٥ و١٨٧ و١٨٩ و١٩٠ و١٩١



- بشر بن الحاکم النیسابوری ١٩٨ ١٤٦ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و  
 ( ت ) ١٥٦ ( ت ) و ٢٩٢ ( ت ) و  
 بشر بن الولید ٥٩٤ ( ت ) ٣٠٨ و ٣٢٦ ( ت ) و ٤٣٣ و  
 بشر بن یحیی ٥٨٤ ( ت ) و ٦٨٣ ٤٥٨ ( ت ) و ٤٦٣ ( ت ) و  
 ( ت ) ٤٧٨ ( ت ) و ٤٨٦ ( ت ) و  
 بشر الحافی ٦٨٧ ٥٥٣ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) و  
 بشر ( أو بشیر ) بن معاویة ١٤٥ ٥٦٧ و ٥٦٩ و ٥٧٤ و ٥٧٥ ( ت )  
 ( ت ) ٥٩٤ ( ت ) و ٧٥٧ ( ت )

## ( ت )

- البغوی الإمام ١٥٥ ( ت )  
 بکار القاضي ٥٩٣ ( ت )  
 بکر بن عبدالله المزنی ٥٣٥ ( ت )  
 بلال رضی الله عنه ٧٤  
 البلقینی الإمام ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦  
 البویطی ٥٩١ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت )  
 بهز بن أسد ٧٢٢ ( ت )  
 البیاضی ٧٥١ ( ت )  
 البیضاوی ٣٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨  
 البیهقی الإمام ١٤٣ ( ت ) و  
 التاج السبکی ١٥٣ ( ت ) و ١٥٥  
 ( ت ) و ٧٢١ ( ت )  
 الترمذی الإمام أبو عیسی ٥٣ و  
 ٥٦ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٧٥ و ٨٣  
 ( ت ) و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و  
 ٩٢ و ٩٣ و ٩٨ و ١١٧ و ١٢١ و  
 ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٥ ( ت )  
 ١٥٢ ( ت ) و ١٥٣ ( ت ) و

- ١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و ثابت أبو الإمام أبي حنيفة ٦٧٥  
 ١٥٦ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ثابت البناني ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤  
 ٢٤٤ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و ٣٢٦ و ٣٧٤ و  
 ٤٣٣ و ٤٣٦ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٦٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٦٩ و  
 ٦٠٤ ( ت ) و ٦١٢ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و ٦٧٥ و ٧٠٢ ( ت )  
 و ٧٣٢ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) و الثغفاني ١٤٣ ( ت )  
 ثور بن زيد الديلمي ٦١٣ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )  
 الثوري الإمام ( أنظر سفيان الثوري )  
 ٧٦٦

تقي الدين (علي بن عبد الكافي) السبكي  
 شيخ الإسلام ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥ ( ت )  
 ( ت )

تميم الداري ٥٢٩ ( ت )

## (ج)

جابر بن زيد أبو الشعثاء ٧٨ و ٥٣٥ ( ت )

جابر بن عبد الله رضي الله عنه  
 ١٤٥ ( ت ) و ٢٨٤ ( ت ) و ٤٣٢ و ٦٠٣ ( ت )

## (ث)

ثابت بن الضحاك ٥٣٢ ( ت )  
 ثابت بن عجلان ٣٢٢ ( ت )

ج - ٢

- جابر الجعفي ٥٥٨ ( ت ) و ٥٥٩ ( ت ) ٦٤٤ ( ت ) و ٦٧١ و ٦٧١ ( ت )  
 ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )  
 جبرئيل عليه السلام ٦٦  
 ( ت ) و ٧٤٣ ( ت )  
 جبير بن نفير ٥٣٥ ( ت )  
 جرير بن عبد الحميد ٢٨٤ ( ت )  
 و ٧٢٢ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )  
 جرير الشاعر ٣٢١  
 جعفر بن الحسن ٦٨٠ .  
 جعفر بن سهل ٥٨٣ ( ت )  
 جعفر بن عون ٢٩١ ( ت ) و  
 ٧١٢  
 جعفر بن محمد أبو عبد الله المعروف  
 بالصادق ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و  
 ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٩ و ٢٠٢ و  
 ٣٢١ و ٤٧٤ و ٦٠٩ ( ت ) و  
 ٦١٥ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و  
 ٦٢٤ ( ت ) و ٦٤٢ ( ت ) و  
 جمال الدين بن عبد الهادي ( أنظر  
 يوسف بن حسن )  
 جمال الدين الزيلعي ( أنظر الزيلعي  
 الحافظ )  
 جمال الدين المحدث ٣٩١ و ٣٩٤  
 جنكز خان ٦٣٩ ( ت )  
 الجنيد البغدادي ٢٧ و ٣٨١ و ٦٨٦  
 الجوزجاني ( أنظر أبو سليمان  
 الجوزجاني )  
 جويرية ( أم المؤمنين ) رضي الله  
 عنها ٧٠٠

جهم بن صفوان ٧٥٢ ( ت ) و ( ث ) ٣١١ و ٣٤٣ و ٤٨٥

( ث ) ٧٥٧ و ٥٠٠ و ٥٥٧ ( ت ) و ٥٩٤ ( ت ) ٧٥٧

( ت ) ٦١٣ و ( ت ) ٦٤٧

٦٤٩ و ٧٠٠ و ٧١٩ ( ت ) و

٧٥٧ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت )

حامد بن عمر البكر اوى ١٩٨

( ت ) ٤٥٥ و ( ت ) ٤٥٧

( ت )

حبان بن مندل ٦٨٧

حبيب كاتب مالك ٢٤١ ( ت )

٥٨٦ ( ت )

الحجاج بن أرطاة ٥٠٥ و ٥٠٦

الحجاج بن المنهال ٥٢٢ ( ت )

٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت )

الحجاج بن يوسف الثقفى ١٦٢

( ت ) و ٥٣٧ ( ت )

حرملة بن يحيى ٢٠٨ ( ت ) و

٥٩٥ ( ت ) و ٦٧٥

## ( ح )

الحارث بن إدريس ٧٥٧ ( ت )

الحارث بن عبد المطلب ٥٩٩

( ت )

الحارث الأعور ٧٣٠ ( ت )

حارثة بن مضرب ٥٤٥ ( ت )

الحارثى ( أنظر عبد الله بن محمد

الحارثى )

الحازمى الحافظ ١٢٣ و ٣٩٧ و

٣٩٨

حاطب رضى الله عنه ٥٣١ ( ت )

الحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرك

٨٣ ( ت ) و ١١٣ ( ت ) و ١٤٥

( ت ) و ٢٩٤ ( ت ) و ٢٩٧

- حرير بن عثمان ٧٤٦ ( ت ) و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٤ ( ت ) و  
 الحريفيش ٦٨٠ و ٦٨٢ و ٧١٥ و ٧٠٥ ( ت ) و ٧٠٦ و ٧١٦  
 حسان بن عطية ٢٤١ ( ت ) و الحسن بن علي الحلواني ١٩٨  
 ٣٢٢ ( ت ) ( ت )  
 الحسن بن بدور القرغاني ٥٨٣ الحسن بن علي العسكري ٦٢٨  
 ( ت ) ( ت )  
 الحسن بن زياد اللؤلؤي ٤٥٢ و الحسن بن علي المرغيناني أبو المحاسن  
 ٦٧٦ و ٦٨٩ ( ت ) ٥٨٥ ( ت )  
 الحسن بن صالح ٢٨٤ ( ت ) الحسن بن عمارة ٢٨٤ ( ت ) و  
 الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد ٢٨٩ ( ت ) و ٦٧٥  
 ١٨٢ ( ت ) حسن بن محمد الحلال ٥٩١ ( ت )  
 الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الحسن البصري ١٤٥ ( ت ) و  
 الله عنها ٢٠ و ٢٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٣١٧ ( ت ) و ٤٣٢ و ٥٢٢ ( ت )  
 ١٠٢ و ١٠٤ و ٢٦٢ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٦١٧ ( ت )  
 ٣٣٦ و ٤٢٤ و ٤٧١ و ٥٠٢ و الحسنان رضي الله عنها ٧ و ١٠٠  
 ٥٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦١٩ ( ت ) و ٢٠٢ و ٤٠٩ و ٥١١ و ٥٥٣ و  
 ٦٢٠ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٧ و ٦٦٩ و ٦٩٤ و  
 ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٩٥ و ٦٩٩ و ٦٩٨

- الحسين بن الحسن أبوزيد الكندي ( ت ) ٦٨٣  
 حسين بن موسى بن جعفر ٧٢٨ ( ت )
- الحسين بن حميد ٧٣٩ ( ت )  
 حسين بن عرفطة ١٤٥ ( ت )  
 الحسين بن علي بن أبي طالب رضى  
 الله عنها ٤٩ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٢ و  
 ٢٦٢ ( ت ) و ٣٣٦ و ٤٢٣ ( ت )  
 و ٤٧١ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٧ و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢٠ ( ت ) و  
 ٦٦٠ و ٦٦٢ و ٦٦٦ و ٧٠٢ و  
 ٧٠٣ ( ت ) و ٧٠٤ ( ت ) و  
 ٧٠٥ ( ت ) و ٧١٦
- الحسين بن علي الصيمري أبو  
 عبدالله القاضي ٣١٥ ( ت ) و ٥٨١  
 ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت )  
 ٥٩٢ ( ت ) و ٦٧١ و ٦٨٤ ( ت )  
 حسين بن محمد الدبار بكرى  
 المالكى القاضي ١٨٠ ( ت )
- الحسين بن يحيى البخارى  
 الزونديوسى الحنفى ١٨٧ ( ت )  
 و ١٨٨ ( ت )  
 الحصى بن غياث ٦٨٧  
 حفصة أم المؤمنين رضى الله  
 عنها ٧٠٠  
 الحكم بن عمير ١٤٥ ( ت )  
 الحكم ٤٥٩ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت )  
 و ٤٦١ ( ت )  
 الجلوانى ٤٦٨  
 حماد بن أبي حنيفة ٥٩٠ ( ت )  
 و ٦٧٤ ( ت )  
 حماد بن أبي سليمان ٥٧٦ ( ت )  
 و ٦١٧ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت )  
 حماد بن زيد ١١٠ ( ت ) و ٢٨٦

- ( ت ) و ٢٨٧ ( ت ) و ٢٨٨ حميد بن عبد الرحمن ٥٣٥ ( ت )  
 ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ حميد المكي ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤  
 ( ت ) و ٤٦٧ ( ت ) و ٥٨٨ ( ت ) و ٥٤٣  
 ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و ٧٤٧ الحميدى ١٥٣ ( ت )  
 ( ت )  
 حنش ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨  
 حواء رضى الله عنها ٧٤  
 حماد بن سلمة ٥٤٨ ( ت ) و  
 ٥٥٠ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )

## ( خ )

- الحمادين ٣٢٠ ( ت )  
 حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء  
 رضى الله عنه ٦٠٦ و ٧٥٦ ( ت )  
 حمزة بن يوسف السهمى أبو القاسم  
 ٣٢٤ ( ت ) و ٤٣٢  
 حمزة الزيات ٣٧٧ ( ت )  
 حمزة ( راوى سنن النسائى ) ٧٢٩  
 ( ت )  
 الحموى ( راوى الصحيح ) ٤٦٦  
 ( ت )  
 خالد بن أحمد الذهلى امير "بجارا"  
 نائب الطاهرية ١٩٧ ( ت ) و  
 ١٩٨ ( ت ) و ١٩٩ ( ت )  
 خالد بن عبد الله القسرى ٥٣٧  
 ( ت )  
 خالد ٦٣ ( ت )  
 الحموى ( شارح الأشباه ) ٦٩

خلف بن أيوب ٦٨٦	الختين الأول ٥٥٣
خلف بن سالم أبو محمد السندي	الختين الثاني ٥٥٣
١٨٢ ( ت ) و ١٨٣	الختنان ٥٥٢
الخلفاء الأربعة ٥١١ و ٦٠٢ و	الخريبي ٢٨٩ ( ت ) و ٦٧٩
٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦٥	( ت ) و ٦٨٨
خليفة بن موسى ٣٧٥	الخطابي الإمام ٢٠٤
خليل أحمد السهارنبوري ٤٥٦	الخطيب البغدادي أبو بكر ١٨٢
( ت )	( ت ) و ١٩٦ ( ت ) و ١٩٨
الخليلي ٧٢٠ ( ت )	( ت ) و ١٩٩ ( ت ) و ٢٠٠
الخوارزمي ( أبو المؤيد محمد بن	( ت ) و ٢٤٨ ( ت ) و ٢٨٤
محمود ) ٢٤٨ ( ت ) و ٣٠٠	و ٢٩٤ ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و
( ت ) و ٤٣١ و ٤٣٣ و	٢٩٩ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و
٤٣٦ و ٥٩٠ ( ت ) و ٦٧٠	٣٠١ ( ت ) و ٣٠٢ و ٣٢٤ ( ت )
خيرون بن عيسى ٥٨١ ( ت )	و ٥٨٨ ( ت ) و ٥٩٠ ( ت ) و
	٥٩١ ( ت ) و ٥٩٦ و ٦٨٣ ( ت )
	و ٦٨٨ و ٧١٢ و ٧٢٦ ( ت ) و
	٧٣٢ ( ت )

( ٥ )

داؤد بن علی الإصبهانی المعروف	( ت ) ۱۴۳ ( ت ) ۱۴۶
بالظاهرى ۶ و ۸ و ۱۴۶ و ۱۵۸	( ت ) ۱۵۵ ( ت ) ۱۵۷
( ت ) ۱۵۹ ( ت ) ۱۶۱ و ۱۶۱	( ت ) ۲۳۱ و ۲۷۸ و ۲۸۱ و
( ت ) ۱۶۲ ( ت ) ۱۶۳ و ۱۶۳	۲۸۴ و ۲۸۵ ( ت ) ۲۸۶ ( ت )
( ت ) ۲۳۳ و ۵۱۲	و ۲۸۷ ( ت ) ۲۸۹ ( ت ) و
داؤد الطائی ۶۸۶ و ۷۱۶	۲۹۰ ( ت ) ۲۹۱ ( ت ) و
داؤد عليه السلام ۶۱۱ ( ت )	۲۹۳ ( ت ) ۲۹۴ ( ت ) و
الدراوردی ۳۲۸ و ۵۸۲ ( ت )	۲۹۵ ( ت ) ۲۹۷ ( ت ) و
و ۷۲۹ ( ت )	۳۰۱ ( ت ) ۳۰۲ ( ت ) و
الدستوائی ۱۴۳ ( ت )	۳۰۸ و ۳۲۴ ( ت ) ۳۳۹ و
الدهلوی ( أنظر عبد الحق )	۴۱۷ و ۴۱۸ و ۴۳۱ و ۴۳۲ و ۴۳۳
الدبلعی ۴۷۷ و ۵۹۷ ( ت )	و ۵۶۲ ( ت ) ۵۶۹ و ۵۸۵ ( ت )
دينار بن عبد الله ۳۰۰ ( ت ) و	و ۵۹۵ ( ت ) ۷۲۷ و ۷۳۲
۳۰۱ ( ت )	( ت )
	الدورمی الإمام ۱۵۵ ( ت ) و
	۴۵۶ ( ت )

## ( ذ )

داؤد بن الحصين ۷۳۸ ( ت )	
داؤد بن سليمان القزوينی ۷۲۷	
( ت )	
دوالیدین رضی الله عنه ۲۰ و	
۲۱ و ۲۸ و ۳۰	

- الذهي الحافظ ( أبو عبد الله محمد  
بن أحمد ) ٨٢ ( ت ) و ٨٨ و  
١٥٢ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
١٦٠ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) و  
٢١٨ ( ت ) و ٢٣٩ و ٢٦١ و  
٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٩٤ ( ت ) و  
٣٢٤ ( ت ) و ٤٥٣ و ٤٧٧ ( ت )  
و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٨٨ ( ت ) و  
٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٤ ( ت ) و  
٥٩٦ ( ت ) و ٦١٤ ( ت ) و  
٦٤٩ ( ت ) و ٦٧٣ و ٧١٩ ( ت )  
و ٧٢١ ( ت ) و ٧٢٥ ( ت ) و  
٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٣٠ ( ت ) و  
٧٣٣ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و  
٧٤٣ ( ت )
- الربيع بن سليمان ٥٥٦ ( ت ) و  
٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) و  
٥٩٥ ( ت ) و ٥٩٦ ( ت ) و  
٦٧٥  
الربيع بن صبيح ٥٢٢ ( ت )  
ربيعه ٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت )  
و ٥٧٦ ( ت ) و ٧٣٩ ( ت )  
رجاء بن حيوة ٥٣٥ ( ت )  
الرشيد الأمير ١٨٨ ( ت )  
روح بن عبادة ٦٧٥  
الرؤياني ٤٧٧ ( ت )

## ( ز )

- الزبير رضى الله عنه ٢٦٢ و  
٦٥٠ ( ت )  
زرارة بن أوفى ٥٣٥ ( ت )  
الزرقاني ٥٢ و ٣٩٣ و ٤٠٢  
الزركشى ٤٥٣  
زريق ٥٢٢ ( ت )

## ( ر )

- رافع بن خديج ٧٤

- زفر الإمام ٤٥٢ و ٦٧٤ ( ت ) زید بن ثابت ٢٦١ و ٥٥٠ ( ت )  
 و ٦٨٩ ( ت ) زید بن حارثة رضى الله عنه ٦٠٠  
 زكريا ٤٣٣ و ٦٠٥  
 الزهرى الإمام ٤١ و ٤٣ و ١٢٣ زید بن علی ٧٥٦ ( ت )  
 و ٢٤١ ( ت ) و ٣١٧ ( ت ) و زید بن يحيى البلخي ٥٨٢ ( ت )  
 و ٤٣٢ و ٥١٩ ( ت ) و ٥٣٤ زید العمى ٢٨٥ ( ت )  
 ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) و ٦٦٣  
 ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٣٦ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٢٩٥ ( ت ) و  
 ٣٠٠ ( ت ) و ٤١٧ و ٤١٨ و ( ت ) الزيلعي الحافظ ٢٩١ ( ت ) و  
 ٤٣١ و ٤٣٢ و ٥٠٠ و ٧٣٢ ( ت ) زهير بن حرب النسائي أبو خيثمة  
 زينب أم المؤمنين رضى الله عنها ١٨٣ و ١٨٢ ( ت ) و ١٨٣  
 ٤٩ ( ت )  
 زهير بن معاوية ٦٩٢ زين الدين العراقي ( أنظر العراقى  
 زید بن أرقم رضى الله عنه ٢٩ الحافظ )  
 و ٦٠٣ ( ت ) زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم  
 زید بن أسلم مولى عمر بن الخطاب صاحب " البحر الرائق " ١٧٨  
 ٥٣٧ ( ت ) و ٦٢٢ ( ت ) ( ت ) و ١٨٦ و ٤٥٢

# (س)

- السرخسى شمس الأئمة ١٧٨  
 و١٧٩ ( ت ) و١٨١ ( ت )  
 و٣٠١ ( ت ) و٣١١ و٣٢٣  
 ( ت )
- الساجى ٧٣٨ ( ت )
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 ١١٣ ( ت ) و٥٤١ ( ت ) و  
 ٥٥٩ ( ت ) و٦١٧ ( ت ) و  
 ٦٤٣ ( ت )
- السروجى الحافظ ٢٨٥ ( ت ) و  
 ٢٩٣ ( ت )
- السرى السقطى ٦٨٦
- سعد بن إبراهيم ٥٣٧ ( ت ) و  
 ٥٣٨ ( ت )
- سبط ابن الجوزى ( أنظر يوسف  
 بن فرغل )
- سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه  
 ٧٢ و٥٣٦ ( ت ) و٧٣٩ ( ت )
- سمعون التبوخى ٥٤١ ( ت )
- سعد بن على الحافظ ٧٣٣ ( ت )
- السخاوى الحافظ ( شمس الدين  
 محمد بن عبد الرحمن ) ١٨٠ ( ت )
- سعد الدين التفتازانى ( أنظر  
 التفتازانى )
- و٢٣٥ و٢٦٩ و٢٧٥ و٢٩٨  
 ( ت ) و٣٢٢ ( ت ) و٣٥٩
- السعدى ٦٥٠ ( ت )
- و٤٢٩ و٤٤٨ و٧٣٢  
 ( ت )
- سعيد بن أبى عروبة ١٤٣ ( ت )
- السراج ٣٢٤ ( ت )
- سعيد بن أبى مريم ٥٨٨ ( ت )

- سعيد بن جبير ٢٤١ ( ت ) و . سفيان الثوري ٥٤ ( ت ) و ١١٠  
 ٢٥٩ و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٦١ ( ت ) و ١٥٣ ( ت ) و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨٤  
 سعيد بن عبد العزيز التبوخي ١٦ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و ٢٨٧ ( ت )  
 ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و  
 سعيد بن مروان أبو عثمان ١٩٦ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و  
 ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٤٨٢ ( ت ) و  
 سعيد بن المسيب ١١٣ و ٢٤١ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و  
 ( ت ) و ٣١٧ ( ت ) و ٥١٩ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) و  
 ( ت ) و ٥٣٤ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و ٦١٩ ( ت ) و ٦٤٩ و ٦٧٤ ( ت )  
 ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٨١ و  
 ( ت ) و ٥٥٠ ( ت ) و ٥٦٠ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت ) و ٧١٢ و ٧٢٩ ( ت )  
 ( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٧٤١ ( ت ) و ٧٥٢ ( ت ) و  
 ( ت ) و ٧٤١ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت )  
 سعيد بن منصور ٦٢٣ ( ت ) و ٣١٣ السفينان  
 سعيد رضي الله عنه ٢٣ و ٣٠ ( ت ) و ٣٢٦ ( ت ) و  
 سفيان بن عيينة ١٤٣ ( ت ) و ٥١٥ ( ت )  
 ٢٨٦ ( ت ) و ٣١٣ و ٣١٨ ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ٦١٩ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
 سليمان بن ابراهيم نفيس الدين ( ت ) و ١٥٣ ( ت )  
 سليمان بن أبي شيخ ٦٧٥

- سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) و ٥٩٧  
( أنظر أبوداؤد السجستاني ) ( ت ) و ٧٥٣ ( ت )
- سليمان بن جابر ٦٨٣ ( ت )  
سميد بن عبد العزيز ١٤٥ ( ت )
- سليمان بن الربيع الفهري الكوفي ٧٥٧ ( ت )  
سهيل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ٢٦١ و ٢٦٥ و ٢٦٦
- سليمان بن عبد القوى الطوفي الحنبلي ٧٥٨ ( ت )  
سهيل بن بيضاء رضي الله عنه ٥٢٥ ( ت )
- سليمان بن عبد الملك ٥٥٩ ( ت )  
السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) ٧٤٩
- سليمان بن يسار ١١٣ و ٥١٩ (ت)  
٥٣٤ ( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و ٦١٧ ( ت )
- ٦٤ ( ت ) و ٧٤ و ٨٢ و ٨٤ و ١٢٣ و ١٣٠ و ١٣١ ( ت ) و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٤١ و ١٤٢ (ت)  
سليمان التيمي ٥٣٥ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت )
- ١٤٦ و ١٤٩ و ١٥٥ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧١ و ١٧٣ و ١٧٧ و ٢١٤  
سهاك بن حرب ٢٥٩
- ٢١٥ و ٢١٨ و ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٤٧ (ت) و ٢٥٤  
سمرة بن جندب رضي الله عنه ١٤٥ ( ت )
- و ٢٥٨ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٤٦ و ٣٥٠ و ٣٩٤ ( ت ) و ١٨٥ ( ت )
- السمعاني الحافظ ( عبد الكريم أبو سعد ) ١٥٧ ( ت ) و ١٧٩ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و ٢٩٤ ( ت )

٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٧٤ و ١٨٤ (ت) و ١٨٥ (ت) و  
 ٣٩٠ و ٣٩٣ و ٤١٢ و ٤٤٨ و ١٩٢ (ت) و ٢٠٤ و ٢٠٨ (ت)  
 ٥٠٨ و ٥٨٨ (ت) و ٥٩٠ (ت) و ٢٣٦ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)  
 ٥٩٥ (ت) و ٦١٣ (ت) و ٢٨٧ (ت) و ٢٨٨ (ت) و  
 ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥١ و ٦٧٣ (ت) و ٢٨٩ (ت) و ٣٠١ (ت) و  
 ٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ (ت)  
 ٧٣١ (ت) و ٣١٨ (ت) و ٣٢٨ و ٣٢٩ و  
 ٣٥٥ (ت) و ٣٨٧ و ٣٨٨ و  
 ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٢ (ت)

## (ش)

الشافعي ٣٩٥

الشافعي الإمام (محمد بن إدريس)  
 ٢٨ و ٣٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ١١٠ و ٤٧٠ و ٤٨٩ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و  
 ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و ٥١٢ و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و  
 ٥٥٥ و ٥٥٦ (ت) و ٥٦١ و ٥٦٢ (ت) و ٥٦٣ و ٥٦٥ و  
 ٥٦٨ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٤ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٨٦ (ت)  
 ٥٨٨ (ت) و ٥٩١ و ٥٩٢ و ١٤٣ (ت) و ١٤٥ (ت) و  
 ١٤٦ (ت) و ١٥١ و ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت) و ١٥٥ (ت) و  
 ١٥٦ (ت) و ١٦٠ (ت) و ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و  
 ١٦٣ (ت) و ١٧٩ (ت) و ٤٤٤ (ت) و

- ( ت ) ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و شير أحمد العثماني الديوبندي ٣٦٠  
 ٦١٧ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ( ت ) و ٤٦٠ ( ت )  
 ٦٢١ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و شرح القاضي ٥٣٥ ( ت ) و  
 ٦٢٥ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت )  
 ٦٤٩ و ٦٦١ و ٦٦٣ و ٦٦٨ و شريث النخعي ١١٠ و ٢٨٤ ( ت )  
 ٦٧٤ ( ت ) و ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٩ و ٦٨٠ ( ت )  
 ٦٨٧ و ٦٨٩ ( ت ) و ٦٩٤ و شعبة بن الحجاج ٦٣ ( ت ) و  
 ٧٠٣ ( ت ) و ٧١٥ و ٧٢٥ و ١٤٣ ( ت ) و ٢٨٥\* ( ت ) و  
 ٧٢٦ ( ت ) و ٧٤٤ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و  
 ٧٣٧ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٣١٣ و ٤٥٩ ( ت )  
 ٧٣٩ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت ) و ٤٦١ ( ت ) و  
 ٧٤١ ( ت ) و ٧٤٧ ( ت ) و ٥٠٦ و ٥٤٥ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
 ٧٥٢ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) و الشعبي ٣٢٤ ( ت ) و ٤٦٣ ( ت )  
 ٧٥٩ ( ت ) و ٧٦٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و  
 ٧٦٥ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و  
 ٥٥٩ ( ت ) و ٥٧٦ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت )  
 شاه آغا المجددي السنڊي ٤٢٣ ( ت )

الشعراوى ٨ ( ت ) و ١٠ ( ت )  
 ٢٤ و ١٠٨ و ١٢٤ و ١٣١ ( ت )

شاهين بن عبد الله ٧٦٦

الشبلي ٢٧

- و ٢٠٥ ( ت ) و ٣٠٣ و ٣٠٤ و  
 ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و  
 ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٧ و  
 ٣٢٥ و ٣٢٨ و ٣٤٢ و ٣٦٥ و  
 ٣٦٨ و ٣٧٤ و ٤١١ و ٤١٣ و  
 ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٣٧ و ٤٤٣ ( ت )  
 و ٥٥٣ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) و  
 ٥٦٥ ( ت ) و ٥٧٠ و ٥٧١ و  
 ٦٥٣ و ٦٦٣ ( ت ) و ٦٧١ ( ت )  
 و ٦٧٩ و ٦٩٠ و ٦٩٣ و ٧٠٩ و  
 ٧٦٢  
 شعيب الحريفيش ( أنظر الحريفيش )  
 شقيق البلخي ٦٨٦  
 شمس الأئمة ( أنظر السرخسي )  
 شمس الدين بن خلكان المؤرخ  
 ( أنظر ابن خلكان )  
 شمس الدين السخاوي الحافظ  
 ( أنظر السخاوي )  
 شمس الدين الفناري ٦٥٢
- الشوكاني صاحب " نيل الأوطار " ٢  
 ٣٢٠ ( ت ) و ٧١٨ ( ت )  
 شهاب الدين ٦٦٣  
 شيان بن عبد الرحمن ١٤٣ ( ت )  
 شيخ الإسلام ٢١٨ و ٢٧٨ و ٣٣٢  
 ( راجع ابن حجر العسقلاني )  
 الشيخان رضى الله عنهما ١٣٣ و  
 ١٣٤ و ٤٠٢ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و  
 ٦٠٢ و ٦٤٦ و ٦٤٨ ( ت ) و  
 ٦٥٠ ( ت ) و ٦٦٢ و ٦٦٣  
 الشيخان ( البخاري مسلم ) ٨٢  
 و ٨٤ و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ ( ت )  
 و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٦٧ و  
 ١٦٩ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٤١ ( ت )  
 و ٢٤٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٤ و  
 ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٧٠ و ٢٧٨ و  
 ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ( ت )  
 و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و  
 ٣٢٦ و ٣٢٩ و ٣٣١ و ٣٣٢ و  
 ٣٤٠ و ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٤٧ و

٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٧ و صديق حسن خان أبو الطيب  
٣٥٨ ( ت ) و ٣٦٩ و ٣٩٦ و القنوجي ١٥٤ ( ت ) و ٢٩٥  
٤٢٦ و ٤٤٤ ( ت ) و ٥٠٠ و ( ت )  
٥٧١ و ٥٨٠ الصغاني ٦٧٦

الشيرازي صاحب طبقات الفقهاء صفوان بن أمية رضى الله عنه  
١٥٦ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ٢٥  
٧٠٠ الصلت بن محمد أبوهمام ٧٢٠  
( ت )

الصيرفي ١٤٧

## (ص)

صالح بن الخليل ٧١٤

صالح بن محمد الأسدي ٦٧٥

صالح بن محمد جزرة ١٩٨ ( ت )

صالح بن موسى الطلحي ٦١٣

( ت )

صدر الأئمة ( راجع الموفق بن

أحمد المكي )

صدر الشريعة ٥ و ١١

صدقة المقابري ٦٨١

## (ض)

الضحاك بن خليفة ٥٣٠ ( ت )

الضمرى ٦٨٠

ضياء الدين المقدسي الحافظ ٧١٤

## (ط)

طارق بن شهاب ٤٨٢ ( ت ) و

٥٣٧ ( ت )

# (ع)

طالب الله جد معين ٤٥٠ (ت)

طالوت بن عباد ٦١٣ (ت)

طاؤس ١٢٠ و ٤٦٢ (ت) و

٥٣٥ (ت) و ٧٣٦ (ت)

طاهر الجزائري ١٥٦ (ت)

الطبراني ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و

٨٠ و ٨٥ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت)

و ٣٩٤ و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و

٥٥٥ (ت) و ٧٠٠

الطحاوى الإمام (أبو جعفر أحمد

بن محمد) ٣٤ و ٣٩ و ٦٨ و ٧٥ و

٧٦ و ٧٨ و ٨٥ و ١٥٦ (ت) و

٢٥١ و ٢٥٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥ و

٥٦٨ و ٥٨١ (ت) و ٥٨٢ (ت)

و ٥٩٥ (ت) و ٦٦٠ و ٧٢٩ و

الطحطاوى ١٠٨ (ت)

طلحة رضى الله عنه ٦٥٠ (ت)

الطيالىسى ١١٢

عاصم بن أبي النجود ٤٦٢ (ت)

و ٦٧٤ (ت) و ٧٢٩ (ت)

عامر بن سليمان أبو أحمد الطائي

٧٢٧ (ت)

عامر بن شبل الجرمي ٤٨٦ (ت)

عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها

٢٢ و ١٤٥ (ت) و ١٨٢ (ت)

و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٩ (ت) و

٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٧ و ٤٩٩ و

٥٠٠ و ٥٠١ و ٥١٩ (ت) و

٥٣٤ (ت) و ٥٤١ (ت) و

٥٤٣ (ت) و ٥٥٩ (ت) و

٥٦٢ (ت) و ٥٦٨ (ت) و

٥٧٠ و ٦٥٩ و ٧٠٠

عباد بن العوام ٢٩١ (ت)

العباس بن الوليد ٥٨٦ (ت)

عباس الدوري ٧٣٧ ( ت ) و - اللكنوى ١٨١ ( ت ) و ٢٢١

٧٤٢ ( ت ) ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٣٢٤

( ت ) و ٤٧٩ ( ت ) العباس رضى الله عنه ١٠٤ و

٦٠٦ عبد الحى بن فخر الدين الحنفى

اللكنوى ٢٢٠ ( ت ) عيثر ٥٦٩

عبد الخالق تاج الدين بن أسد عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر

٦٧٨ ( ت ) الغسانى ١٦ ( ت )

عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى عبد الباقي بن قانع ٦٢٨ ( ت )

١٦٣ ( ت ) ١٩٨ ( ت ) و عبد بن حميد ٢٨٤ ( ت )

٥٨٨ ( ت ) و ٥٩٥ ( ت ) و عبد الجبار الحمدانى القاضى ٧٠٤

٧٢٠ ( ت ) و ٧٢٨ ( ت ) ( ت )

عبد الرحمن بن أبى عميرة ١٦ ( ت ) عبد الحق الدهلوى المحدث ٢٤٢

عبد الرحمن بن أبى ليلى ٤٥٥ و ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٩٢ و ٥٤٧ و

( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٩ و ٥٤٨ ( ت ) و ٥٦٩

( ت ) و ٤٦٠ ( ت ) و ٤٦١ عبد الحكيم بن عبد الله ٥٥٠

( ت ) و ٤٦٢ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )

( ت ) عبد الحميد بن عبد الرحمن ٦٨١

عبد الرحمن بن أبى الموال ٥٥٠ عبد الحى بن عبد الحلیم الأنصارى

( ت )

- عبد الرحمن بن الأسود ٤٨١  
عبد الرحمن بن خلدون المغربي ١٥٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن داؤد الفارسي ٤٧٦ ( ت )  
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن الضحاك ٥٣٧ ( ت )  
عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة ٦٧٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ٥٣١ ( ت )  
عبد الرحمن بن القاسم ٦١٧ ( ت )  
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد السرخسي ٣٢٤ ( ت )  
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار الرضي ٧١٤  
عبد الرحمن بن مندة ٦٧٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن مهدي ١٥٧ ( ت )  
١٨٣ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و ٥٥٧ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
عبد الرحمن بن يزيد اللبني ٦٣ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )  
عبد الرحمن النصر بوري ٢٦٢  
عبد الرحيم بن حبيب ٥٨٥ ( ت )  
عبد الرحيم بن عبد الصمد أبو محمد المروزي ١٨٩ ( ت )  
عبد الرزاق ٢٨٦ ( ت ) و ٢٨٧ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت ) و ٥٦٨ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )  
عبد الرؤف المناوي ٧٢١ ( ت )  
عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي ٦٢٤ ( ت ) و ٧٢٧ ( ت ) و ٧٢٨ ( ت )  
عبد الصمد القاضي ٦٧٨ ( ت )

- عبد العزيز بن أبي رواد ٦٧٧  
عبد العزيز بن أبي سلمة ٧٣٨  
( ت )  
عبد العزيز البخاري ٢٠٧ ( ت )  
عبد العزيز البنجاني صاحب  
أطراف البخاري ٢٩٠ ( ت )  
عبد العزيز بن ربيع ٦١٤ ( ت )  
عبد العلي بحر العلوم اللكنوي  
٢٨٧ ( ت )  
عبد الغني بن سعيد المصري  
الحافظ ٢٩٤ ( ت ) و ٣٢١ ( ت )  
و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٨٥ ( ت )  
عبد القادر الجيلاني محي الدين القطب  
٣٧٤ و ٣٨٨ و ٧٦١ ( ت ) و  
٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥  
عبد القادر الشاذلي ١٣١ ( ت )  
عبد القادر القرشي ١٧٨ ( ت )  
و ١٧٩ ( ت ) و ١٨١ ( ت ) و  
٢١٩ ( ت ) و ٣١٣ و ٦٦٣
- عبد الكريم أبو معشر الطبري  
المقري الشامي ٣٢٤ ( ت )  
عبد الله بن أبي أوفى رضى الله  
عنه ٢١ و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٣  
( ت )  
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن  
عمرو بن حزم ٥٣٣ ( ت )  
عبد الله بن أبي جعفر الرازي  
٧١٢  
عبد الله بن أبي داود أبو بكر  
السجستاني ٥٦٢ ( ت )  
عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي  
٢٩١ ( ت )  
عبد الله بن أحمد بن حنبل ٤٥٤  
( ت )  
عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن  
الدشكبي ٧٥٧ ( ت )  
عبد الله بن جعفر ٦٤٠ ( ت )  
عبد الله بن الحارث بن جز \*

- الزبيدي رضى الله عنه ٣٢٣ (ت) عبد الله الأمير بن عبد الرحمن بن  
 و ٣٢٤ (ت) محمد الناصر ٧٣٧ (ت)
- عبد الله بن الحسين ٥٤٥ (ت) عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى  
 الطائي ٣٢٢ (ت) عبد الله بن عبد الله بن عمر ٥٥٩  
 (ت)
- عبد الله بن ربيع ٥٢٢ (ت) و عبد الله بن عبيد بن عمير ٥٣٥  
 (ت) عبد الله بن عتبة بن مسعود ٥٣٥ (ت)
- عبد الله بن زيد ٦٨٧ عبد الله بن سالم البصرى ٥٢ و  
 ٤٠٢ عبد الله بن سهل الحضرمى ٥٢٦ (ت)
- عبد الله بن شداد ٢٨٤ (ت) عبد الله بن الفضل ٥٨٩ (ت)
- عبد الله بن شقيق ٨٩ عبد الله بن المبارك (أنظر ابن  
 المبارك) عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ٥٥٤ (ت) ٧٣٣ (ت)

- عبد الله بن محمد بن عثمان ٥٢٢ عبد الله بن وهب ٥٨٧ ( ت )  
 ( ت ) و ٥٤٩ ( ت ) عبد الله ٧٩
- عبد الله بن محمد بن يوسف عبد المجيد بن عبد العزيز بن  
 ٧٤٢ ( ت ) أبي رواد ٦٧٠ ( ت )
- عبد الله بن محمد الحارثي السبعموني عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد  
 ١٩٣ ( ت ) و ٣١٥ ( ت ) و أبو سعد ٧٥٧ ( ت )
- ٥٨٢ ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و عبد الملك بن عبد العزيز بن  
 ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و جريج ٣١٨ ( ت ) و ٣١٩ ( ت )
- ٦٧٠ ( ت ) و ٦٧٧ ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت ) و  
 ٦٩٢ ٥٧٦ ( ت ) و ٥٩٠ ( ت ) و
- عبد الله بن محمد الحلواني ٥٨١ ٦١٩ ( ت ) و ٦٧٥  
 ( ت ) عبد الملك بن محمد الفقيه ٧٥٧
- عبد الله بن محمد المصري ٦٧٨ ( ت ) عبد الملك بن مروان ٦٤٠ ( ت )
- عبد الله بن محمد ٦١٣ ( ت ) و ٧٣٦ ( ت )
- ٦٧١ ( ت ) عبد الواحد بن أحمد الرازي ٧٤٤
- عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ( ت )
- ( أنظر ابن مسعود ) عبد الواحد ٤٧٨ ( ت )

- عبد الوارث بن حسرون ٥٤٣ ( ت ) ٦٢٦ ( ت )  
 ( ت ) عتبة بن غزوان رضى الله عنه  
 عبد الوارث بن سفيان ٧٣٧ ( ت ) ٥٣٦ ( ت )  
 عبد الوهاب بن الضحاك ٤١٧ عثمان بن أبي شيبة ٧٢٢ ( ت )  
 عبد الوهاب الشعرائى ( راجع عثمان بن نهرو ١٦ ( ت ) و ١٧ ( ت )  
 الشعراوى ) ١٠٦ ( ت )  
 عبدان المروزى ٦٢٠ ( ت ) عثمان بن حنيف رضى الله عنه  
 عبيد بن أبي قرة ٦٧٦ . ٥٣٦ ( ت )  
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ( أحد عثمان بن حيان المرى ٥٣٧ ( ت )  
 الفقهاء السبعة ) ١١٣ و ٥٤٣ عثمان بن خرزاد ٤٧٦ ( ت )  
 ( ت ) و ٦١٦ ( ت ) عثمان بن سعيد الدارمى ٦٩٠  
 عبيد الله بن عمر القواريرى ١٩٨ ( ت )  
 عبيد الله بن عمر ٥٤٣ ( ت ) و عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضى  
 ٥٩٤ ( ت ) الله تعالى عنه ٥٢ و ١٠٣ و ١٠٤  
 عبيد بن عمير ٥٣٥ ( ت ) و ١٤٤ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و  
 عبيد بن مسلم ٦٧٠ ( ت ) ٢٦١ و ٥١٩ ( ت ) و ٥٢٣ ( ت )  
 عبيدة السلماني ٥٣٥ ( ت ) و ٥٣١ ( ت ) و ٥٣٢ ( ت )  
 و ٥٣٣ ( ت ) و ٥٣٤ ( ت ) و

- عمرو بن الزبير ( أحد الفقهاء ) ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و  
 السبعة ) ١١٣ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٥٤٣ ( ت ) و  
 ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٦١٦ ( ت ) و ٦١٥ ( ت ) و  
 ٦١٧ ٦٢١ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت ) و  
 الغز بن عبد السلام ١٤٩ و ٢١٨ ٦٣٥ ( ت ) و ٦٤٨ ( ت ) و  
 ٣٩٤ و ٣٤٦ ٦٥٠ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت ) و  
 عزة العطار الحسيني ٦٨٥ ( ت ) ٧٣٨ ( ت )  
 العسقلاني ( راجع ابن حجر عثمان بن علي عروس العارفين  
 العسقلاني ) ٧١٥  
 العسكريين ٦٤٤ ( ت ) و ٦٨٩ عثمان بن عمر الضبي ٤٥٨ ( ت )  
 ( ت ) و ٦٩٠ ( ت ) عثمان النبي ٥٨٦ ( ت )  
 عضد الدين الأيوبي ٧ و ٦٤٦ العجلي ٥٠٥ و ٦٧٤ ( ت ) و  
 و ٦٥٢ ٧٢٥ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )  
 عطاء بن أبي رباح ١١٠ ( ت ) العدني ٧٤  
 و ١٢٠ و ٣١٣ و ٥٣٥ ( ت ) و العراقي ( عبد الرحيم بن الحسين  
 ٥٤٣ ( ت ) و ٥٧٦ ( ت ) و زين الدين ) ١٤٦ ( ت ) و ٣٠٩  
 ٦٧٤ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت ) و و ٣١٩ ( ت ) و ٤٧٧ ( ت ) و  
 ٧٤٤ ( ت ) عطاء الخراساني ٥٦٠ ( ت ) ٤٧٨ ( ت )

- عفان ٤٥٧ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )  
 العقيلي أبو جعفر ٧٢٠ و ٧٢٢  
 ( ت ) و ٧٢٧ و ٧٢٨ ( ت )  
 عكرمة ٢٥٩ و ٢٧٩ و ٦١٣ ( ت )  
 و ٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت ) و  
 ٧٤٠ ( ت ) و ٧٥٦ ( ت )  
 العلاء بن الحارث الشامي ٣٢٢  
 ( ت )  
 علاء الدين البخاري ٧٦٦ و ٧٦٧  
 علقمة بن قيس ٥٤ ( ت ) و ١١٠  
 ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٤١  
 ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت )  
 و ٦١٧ ( ت )  
 علقمة بن مرثد ٧٤٤ ( ت )  
 علي بن أبي طالب أمير المؤمنين  
 رضي الله عنه ١٩ و ٢١ و ٢٢ و  
 ٢٤ و ٤١ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٤  
 ( ت ) و ٧٩ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٤ و  
 ٩٥ و ٩٦ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣  
 و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٢٦ و ١٣٣ و  
 ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٥ ( ت ) و  
 ١٦٠ ( ت ) و ٢٠٢ و ٢١٢ و  
 ٢٥٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ ( ت ) و  
 ٢٩٧ ( ت ) و ٤٥١ ( ت ) و  
 ٤٦٦ ( ت ) و ٤٨٠ و ٤٨٢ و  
 ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٥٠٢ و ٥٢٧ ( ت )  
 و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٠ ( ت ) و  
 ٥٦١ ( ت ) و ٦١٥ ( ت ) و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و  
 ٦٢٦ ( ت ) و ٦٣٥ ( ت ) و  
 ٦٤٣ ( ت ) و ٦٤٦ و ٦٤٨  
 ( ت ) و ٦٥٠ ( ت ) و ٦٥٩ و  
 ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و  
 ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٨ و  
 ٦٦٩ و ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و  
 ٧٠١ و ٧٠٢ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )  
 و ٧٢٨ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )

- علي بن أبي يزيد الصدائي ٦٨٠ ( ت ) ٤٥٨  
 علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد  
 المعروف بابن حزم الظاهري ٨ و  
 ٨٨ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٦ ( ت )  
 و ١٥٧ ( ت ) و ١٥٨ ( ت ) و  
 ١٥٩ ( ت ) و ١٦٠ ( ت ) و  
 ١٦١ ( ت ) و ١٦٢ ( ت ) و  
 ١٦٣ و ١٦٤ و ١٧١ و ١٧٢ و  
 ١٧٣ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٨ و  
 ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٠٨ و ٣٣٥ و  
 ٣٤٢ و ٣٥٣ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و  
 ٤٣٥ و ٤٥٠ و ٥١٢ و ٥١٨ ( ت )  
 و ٥٢١ ( ت ) و ٥٣٩ ( ت ) و  
 ٥٤١ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و  
 ٥٤٨ ( ت ) و ٥٤٩ ( ت ) و  
 ٥٥٠ ( ت ) و ٥٥١ ( ت ) و  
 ٥٥٨ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و  
 ٥٦٧ ( ت ) و ٧٠٨  
 علي بن أحمد بن عبدان أبو الحسن  
 علي بن الحسين ( زين العابدين )  
 ٢٠٢ و ٢٦١ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦  
 و ٣٢٠ و ٦١٥ ( ت ) و ٦١٧ ( ت )  
 و ٦٢٢ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و  
 ٦٤٣ ( ت ) و ٦٤٤ ( ت ) و  
 ٦٦٢ و ٦٩٠ ( ت )  
 علي بن سليمان الاخيمي ٥٩٤  
 ( ت ) و ٥٩٥ ( ت )  
 علي بن عبد العزيز ٥٢٣ ( ت )  
 و ٥٥٠ ( ت )  
 علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن  
 المعروف بابن المديني الحافظ  
 ( راجع ابن المديني )

- علي بن عبد الله بن مبشر ٢٨٤  
( ت )  
١٣٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و  
٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و  
٢٧٥ و ٣٢٤ ( ت ) و ٣٤١ و  
٣٩١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و  
٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٩ و ٥١٦ و  
٥٦٩ و ٧٣٢ ( ت )  
علي المرصفي ١٠ ( ت )  
عمار بن ياسر رضي الله عنه ١٤٥  
( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٥  
( ت )  
عمارة بن عمير ٦٣ ( ت ) و  
٥٧٠  
عمر بن إبراهيم ٥٨٣ ( ت )  
عمر بن أبي عثمان الشمزي ٧٥٠  
( ت ) و ٧٥١ ( ت ) و ٧٥٣  
( ت )  
عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي  
الله عنه ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٤١ و  
علي بن عبد الله بن مبشر ٢٨٤  
( ت )  
علي بن عمرو الجريري ٥٩١  
( ت )  
علي بن محمد البزودي أبو الحسن  
فخر الإسلام ٢٠٦ ( ت )  
علي بن محمد أبو القاسم الشهير  
بابن كأس المخعي القاضي ٥٩١  
( ت ) و ٥٩٦ ( ت ) و ٦٧٧ و  
٧١٢ و ٧٦٠  
علي بن مندل ٦٨٧  
علي بن موسى الرضا ٦١٨ ( ت )  
و ٦٢١ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و  
٧٢٧ و ٧٢٨ ( ت )  
علي بن مهدي القاضي ٧٢٧ ( ت )  
علي بن وفا ٣٧٥  
علي الحمصاني ٣٧٥  
علي شير قانع ٦٠ ( ت )

٧٣٩ ( ت ) و ٧٦٧	٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ ( ت ) و
عمر بن شيبه ٤١٧	٨٧ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٤
عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين	١٤٤ ( ت ) و ٢٦١ و ٤٦٣
٥٢٢ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و	( ت ) و ٤٦٧ و ٤٨٢ و ٤٨٤ و
٥٣٧ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت ) و	٥١٩ ( ت ) و ٥٢٣ ( ت ) و
٥٥٩ ( ت ) و ٥٦١ ( ت ) و	٥٢٦ ( ت ) و ٥٢٧ ( ت ) و
٦١٥ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )	٥٢٨ ( ت ) و ٥٢٩ ( ت ) و
عمر بن محمد بن يحيى ١٩٣	٥٣٠ ( ت ) و ٥٣١ ( ت ) و
عمر بن نجيم صاحب النهر ١٨٦ و ٤٨٤	٥٣٢ ( ت ) و ٥٣٣ ( ت ) و
عمران بن الحصين رضى الله عنه	٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و
٤٣٢	٥٤١ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و
عمران بن حطان ٧٤٦ ( ت )	٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و
عمران القصير ١٤٥ ( ت )	٥٤٨ ( ت ) و ٥٤٩ و ٥٥٠ ( ت )
عمرو بن أيوب ٥٥٩ ( ت )	٥٦٢ ( ت ) و ٥٦٨ و ٦١٥
عمرو بن دينار ٧٨ و ٥٣٥ ( ت )	( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )
٧٢٩ ( ت )	٦٢٢ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت ) و ٦٣٥
عمرو بن سعيد ٥٣٧ ( ت )	( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٦٤٨ ( ت )
عمرو بن شعيب ٣٢١ ( ت ) و	٦٥٠ ( ت ) و ٦٦٠ و ٦٦١ و
٥٠١ و ٥٠٠	٦٦٣ و ٦٧٣ و ٧٢٦ ( ت ) و

- عمرو بن العاص رضى الله عنه ٥٨٩ ( ت )  
 عيسى بن أبان ٥٩٣ ( ت )  
 عمرو بن عاصم الأسدي ٥٨٤  
 عيسى بن يونس ٧٢٩ ( ت )  
 عمرو بن عبد الله الأودي ١٩٨  
 عيسى عليه السلام ٥٠ و ١٠٥ و  
 ١٠٦ و ٢٤٩ و ٢٥٦ و ٣٠٣ و  
 ٣٨٦ و ٦٧٢ و ٦٨٤  
 العيني ( بلر الدين محمود الحافظ )  
 ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨  
 ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و  
 ٢٦١ و ٢٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت )  
 ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و  
 ٢٩٣ ( ت ) و ٢٩٤ ( ت ) و  
 ٣٠٢ و ٣١٣ و ٣٢٤ ( ت ) و  
 ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٨١ و ٤٨٧ و  
 ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و  
 ٦٨٤ ( ت ) و ٦٨٧
- عمرو بن عبيد ٧٥٣ ( ت ) و  
 ٧٥٤ ( ت )  
 عمرو بن عون ٤٥٦ ( ت )  
 عمرو بن قرة ٢٥  
 عمرو بن محمد بن الحسن المکتب  
 ٤٧٦ ( ت )  
 عمرو بن مرة ٤٦٢ ( ت )  
 عمرو بن ميمون ٥٣٥ ( ت )  
 عمرو بن يحيى المازني ٥٣١ ( ت )  
 عمرة بنت عبد الرحمن ٥٦٨  
 عوسجة بن الرماح ٤٦٢ ( ت )  
 عياض القاضي ٣٧٧ ( ت ) و

( غ )

الغزالي الإمام ٢٧ و ٦٩ و ٦١٤

- ٥٠٣ و ٧٠٤ ( ت ) و ٧٦٥ و  
٧٦٦  
الفراء ١٥٥ ( ت )  
الفرزدق الشاعر ٣٢١ ( ت )  
غسان الكوفي ٧٤٩ و ٧٥٠ ( ت )  
٧٥١ و ٧٥٩ ( ت )  
الغلابي ٧٣٧ ( ت )  
الفضل بن بسام ٥٨٣

- الفضل بن خالد أبو معاذ ٧١٤  
فضل الله التوريشي ٣٢٤ ( ت )  
فضيل بن الحسين الجعفري أبو  
كامل ٤٥٥ ( ت )

- فضيل بن عمرو ٤٧٨ ( ت )  
الفضيل بن عياض ٢٠٩ ( ت )  
٦٧٦ و ٦٨٦ و ٧١٢ و ٧١٦  
فليح بن سليمان ٤٧٧  
الفناري العلامة ٦ و ١٠٤ و ١١٤  
فاطمة بنت قيس رضى الله تعالى  
عنها ٥١  
فاطمة الزهراء رضى الله تعالى  
عنها ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٩٦  
و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤  
و ١١٨ و ٢٠٢ و ٣٣٦ و ٤٢٢ و  
٥١١ و ٥٥٣ و ٦٠٧ و ٦٥٩ و  
٦٦٩ و ٦٩٤ و ٧٠٢ ( ت ) و

## (ق)

- القاسم بن أبي صالح الهمداني ٧٥٧  
( ت )  
فخر الدين الرازي ٣٦ و ١٦٩ ( ت )  
٢١٤ و ٦٤٦

قاسم بن أصبغ ٥٤٤ ( ت ) و ( ت ) ٥٥٩ و ( ت ) ٥٧٦ و ٧٣٧ ( ت )

( ت ) ٦٤٣ ( ت )

القاسم بن معن ٦٨٧

قاضي خان ٣٣ و ٤٨٦ ( ت )

قايتبائى السلطان ١٣١ ( ت )

قبیصة بن ذؤيب ٥٣٥ ( ت )

قتادة ٧٤ و ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤

( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و ٣١٣

و ٣١٧ ( ت ) و ٤٣٢ و ٥٤٣

( ت ) و ٥٥٠ ( ت ) و ٦٧٤

( ت )

قتيبة ٢٤٠ ( ت )

القرطبي الإمام ٣٩٥ و ٥٦٩ و

٥٧٠

القسطلاني ٦٨ و ٧٠ و ١٧٧ و

٢٤٠ ( ت ) و ٢٤١ ( ت ) و

٢٦١ و ٣٢٤ ( ت ) و ٤٠٣ و

قاسم بن الحكم العرنى ٥٨٨

( ت ) و ٥٩٠ ( ت )

القاسم بن سلام أبو عبيد ١٥٧

( ت ) و ٢٠٨ ( ت ) و ٣١٥

( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٥٩٧

( ت ) و ٦٨٩ ( ت ) و ٧٢٥

( ت ) و ٧٥٨ ( ت )

القاسم بن غسان المروزي ٧٤٤

( ت ) و ٧٤٥ ( ت )

قاسم بن قطلوبغا الحنفي الحافظ

زين الدين ٣٥٩ ( ت ) و ٤٣١

و ٤٣٥ و ٦٧٧ ( ت )

الناشم بن محمد بن أبي بكر

( أحد الفقهاء السبعة ) ١١٣ و ١٨٢

( ت ) و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٤١

٤٤٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ ( ت ) و ٤١٤

٦٦٦ الكردي ٥٩٣ ( ت )

قطب الدين الحلبي الحافظ ١٦٤

الكرمانى ٧٣ و ٣٩٤

( ت )

كعب بن عمرو الياشى رضى الله

القفال ٧ و ٤٨٩

عنه ٤٧٦

القهبستانى ٦٩

كعب بن مالك رضى الله عنه

فيس بن سعد رضى الله عنه ٥٣٦

٥٨٩ ( ت )

( ت )

الكعبى ٧٥٢ ( ت )

قلمس ٤٦٢ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت )

الكلبى ٦٦٠ و ٦٦١

( ك )

الكلينى ٦٩٨

الكوثرى ( أنظر محمد زاهد

كادح بن الرحمة ٥٨٣ ( ت )

الكوثرى )

كثير بن عبد الله بن عمرو بن

الكلباء ٤٥٣

عوف ٦١٣

( ل )

الكرابيسى ١٥٥ ( ت ) و ٤١٧ و

٤١٨

اللاقانى ٣٩٤

الكرخى الإمام ١٦٦ و ٤١١ و

ج - ٢

٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٨٨ و  
 ٤٠٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٥ (ت)  
 ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و  
 ٤٩٧ و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و  
 ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ (ت)  
 ٥٢٤ (ت) و ٥٣٣ (ت) و  
 ٥٣٤ (ت) و ٥٣٧ (ت) و  
 ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و  
 ٥٤٤ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥١ و  
 ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٧ (ت) و  
 ٥٥٨ (ت) و ٥٦٠ (ت) و  
 ٥٦٣ (ت) و ٥٦٥ و ٥٦٦ و  
 ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٣ و ٥٧٦ (ت)  
 ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و  
 ٥٨١ و ٥٨٢ (ت) و ٥٨٣ (ت)  
 ٥٨٤ (ت) و ٥٨٥ (ت) و  
 ٥٨٦ (ت) و ٥٨٧ (ت) و  
 ٥٨٨ (ت) و ٥٨٩ (ت) و  
 ٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت) و

لبث بن أبي سليم ٤٦٦ (ت)  
 اللبث بن سعد ٥٢ و ٢٤٠ (ت)  
 ٣١٣ و ٣٢٠ (ت) و ٤٨٩ و  
 ٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و  
 ٦٢١ (ت) و ٦٨٧ و ٦٨٩ (ت)  
 ٧٥٨ (ت)

(م)

مالك الإمام ١ و ٢ و ٣ و ٢٨ و  
 ٣٤ و ٤١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و  
 ٥٦ و ٦٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و  
 ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٠ و  
 ١٤٣ (ت) و ١٥٣ (ت) و  
 ٢٠٨ (ت) و ٢٤٠ (ت) و  
 ٢٤١ (ت) و ٢٦١ و ٩٧٩ و  
 ٢٨٠ و ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)  
 ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨ و  
 ٣٢٠ (ت) و ٣٢١ (ت) و

- ٦١٧ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و محارب بن دثار ٥٣٥ ( ت )  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و المحب نظيرى ٦٤٧ و ٧١٦  
 ٦٣١ و ٦٣٢ ( ت ) و ٦٥١ و محل ٤٨٧ ( ت )  
 ٦٥٢ و ٦٧٥ و ٦٨٩ ( ت ) و محمد اكرم النصرورى السندى  
 ٦٩١ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٢ و ٣٢٤ ( ت )  
 ٧٣٤ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت ) و ٣٥٨ ( ت )  
 ٧٣٩ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و محمد أمين بن طالب الله التتوم  
 ٧٤١ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و السندى ٦٠  
 ٧٤٧ ( ت ) و ٧٥٢ ( ت ) و محمد أمين شاح التحرير ٣٥٧  
 ٧٥٨ ( ت ) و ٧٥٩ ( ت ) و محمد أنور شاه الكشميرى علاة  
 ٧٦٠ ( ت ) و ٧٦٥  
 مالك بن دينار ٧٣٥ ( ت )  
 المتوكل ( الملك ) ٥٦٧ ( ت ) محمد بن إبراهيم الخليلى الشهير  
 مجالد بن نور ١٤٥ ( ت ) بابن الحنبلى ٣٥٩ ( ت )  
 مجاهد ٤٦٢ ( ت ) و ٤٧٨ ( ت ) محمد بن إبراهيم الشهير : بن  
 ٥٣٥ ( ت ) الوزير البغاني عز الدين ٣٢٠ ( ت )  
 مجد الدين ابن الظهير الشهير بابن ٧١٨ ( ت ) و ٧٢٥ ( ت )  
 الأربلى ٢١٨ ( ت ) و ٧٥٤ ( ت )

- محمد بن أبي أبوب الهرازي ٧٥٧ عبد الخالق ٥٩٥ ( ت )  
 ( ت )  
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن ٥٤٥ ( ت )  
 عمرو بن حزم ٥٣٧ ( ت )  
 محمد بن أبي الرجاء المؤدب ٦٧٨ الصوفي ٦٧٨ ( ت )  
 ( ت )  
 محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف ٤٧٦ محمد بن أحمد بن محمد ( ت )  
 بحكمته ٦٧٨ ( ت )  
 محمد بن أبي ليلى ( أنظر ابن ٤٧٧ محمد بن أحمد أبو بكر المفيد ( ت )  
 أبي ليلى )  
 محمد بن أحمد بن حفص أبو عبد الله ١٥٢ محمد بن أحمد الترمذي ( ت )  
 البخاري ١٩٣ ( ت )  
 محمد بن أحمد بن عبد الهادي الشافعي الإمام ( أنظر  
 شمس الدين ٢٩٥ ( ت ) و ٢٩٧  
 ( ت )  
 محمد بن أحمد بن علي الدقاق ١٨٢ ( ت )  
 ( ت )  
 محمد بن أحمد بن إسماعيل الإصبهاني ٧١٩ ( ت )  
 محمد بن أحمد بن عمرو بن ( ت )



- ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٩٠ ( ت ) و محمد بن رشيد ٥٨١ ( ت )  
 ٥٩١ و ٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) محمد بن زفر بن عمر ١٨٧ ( ت )  
 ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و محمد بن زيد بن علي بن الحسين ٦٧٠  
 ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٩ ( ت ) و محمد بن سابق ٧٥٧ ( ت )  
 ٧٥٧ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) محمد بن سعيد بن نبات ٥٤٤  
 محمد بن الحسن العسكري ٦٢٨ ( ت )  
 ٦٦٧ و ٧٠٣ ( ت ) محمد بن الحسين الموصلي الأزدي  
 ٧٣٦ ( ت )  
 محمد بن حميد ٥٥٩ ( ت ) محمد بن سلام البيهقي ١٨٦  
 محمد بن الحنفية ( أنظر محمد بن محمد بن أبي طالب )  
 محمد بن داود الصديقي ٣٧٣  
 محمد بن حلف المعروف بوكيع القاضي ١٠٩ ( ت )  
 محمد بن داود الظاهري ١٦٢  
 محمد بن شبيب ٧٥٣ ( ت ) محمد بن صابر ١٩٩ ( ت )  
 محمد بن طالوت ١٨٦ ( ت ) محمد بن طاهر ٢٠٠ ( ت )

- محمد بن عبد الباقي الزرقاني ٥٨٨ ( ت ) ٦٢٤ و ٦٤٢ ( ت ) و  
( ت ) ٦٤٤ ( ت ) و ٦٥٩ ( ت ) و  
محمد بن عبد السلام الخثني ٥٤٤ ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٤ و ٦٦٥  
( ت ) ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٧٠ و  
محمد بن عبد الله بن حسن ٧٥٦ ٦٧٢ و ٦٩٠ ( ت ) و ٦٩٢ و  
( ت ) ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٧١٧ و ٦٢٧ و  
٧٢٨  
محمد بن عبد الله مهدي آخر  
الزمان ٦٢٨ و ٧٠٣ ( ت ) و  
٧٠٤ ( ت )  
محمد بن عجلان ٣٢٢ ( ت )  
محمد بن علي بن أبي طالب الشهير  
بابن الخنفية ٤٧٤ و ٦٦٣ و ٦٦٤  
و ٦٦٥ و ٦٦٦  
محمد بن علي الباقر الإمام ٩٣ و  
٩٦ و ٩٧ و ٢٠٢ و ٢٨٧ ( ت )  
و ٣٢١ و ٦٠١ و ٦١٥ و ٧١٧ و  
٦١٨ ( ت ) و ٦١٩ ( ت ) و  
٦٢١ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و  
محمد بن علي الشقيق ١٩٨ ( ت )  
محمد بن علي الواسطي القاضي  
ابوالعلاء ٦٨٣ ( ت )  
محمد بن عمر الواقدي ٢٦١ و  
٥٨٢ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت ) و  
٦٨٣ ( ت )  
محمد بن عمرو بن عبيد الأنصاري  
٤٧٦ ( ت ) و ٤٧٧ ( ت )  
محمد بن عيسى بن سورة الترمذي  
( أنظر الترمذي الإمام )  
محمد بن فضيل ٥٨٣ ( ت )

- محمد بن القاسم البلخي ٥٨٦ محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري  
( ت ) ١٦ ( ت ) و ١٩٦ ( ت ) و  
محمد بن قيس ٤٦٢ ( ت ) ١٩٧ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و  
محمد بن محمد العطار ٥٩٠ ( ت ) ٧٢٠ ( ت )  
محمد بن مزاجم أبو وهب ٦٧٥ محمد بن يحيى المصري ٥٨٧ ( ت )  
محمد بن مسلمة ٥٣٠ ( ت ) و محمد بن يعقوب أبو العباس  
٥٣١ ( ت ) الأصم ١٥٥ ( ت ) و ٥٩٣  
محمد بن معاوية الأحرار ٥٥٩ ( ت )  
( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) محمد بن يعلى زنبور ٧٤٤ ( ت )  
محمد بن ناصر بن محمد السلامي أبو الفضل ٥٨١ ( ت )  
محمد بن نصر المروزي ١٩٨ محمد بن يوسف بن الخضر بن  
( ت ) و ٤٨٢ ( ت ) و ٤٨٧ عبد الله الحلبي ١١٣ ( ت )  
( ت ) و ٦٩٠ ( ت ) محمد بن يوسف الصالحى الحافظ  
محمد بن هارون البرقي ٧١٩ مؤلف السيرة الكبرى الشامية  
( ت ) ٢٩٩ ( ت ) و ٦٧٠ و ٦٧٦ و  
محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي ٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧١٢ و ٧١٤  
( ت ) ٣٢٤

- ٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٣ و ٧٦٠ و محمد مرنضی الحسینی الزبیدی  
 ٧٦٥ و ٧٦٦  
 محمد البنوفری ٣٧٥  
 ٧٣١ ( ت ) و ٧٤٦ ( ت ) و  
 ٧٥٢ ( ت ) محمد یارسا الخواجه ١٠٤ و ١٠٥  
 ٢٤٩ محمد معین التسلیم التتوی " صاحب  
 الدراسات " ٥٨ ( ت ) و ٤٥٠  
 ٤٢٣ ( ت ) و ٧٦٨ محمد جیات السندی ٤٢٢ ( ت )  
 محمد اهد الکوثری ١٨٤ ( ت )  
 ٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٤ ( ت ) و  
 ٥٨٧ ( ت ) و ٥٨٩ ( ت ) و  
 ٥٩١ ( ت ) و ٥٩٦ ( ت ) و  
 ٦٨٤ ( ت ) و ٧٤٤ ( ت ) و  
 ٧٤٥ ( ت ) و ٧٥١ ( ت ) و  
 ٧٥٩ ( ت ) محمد هاشم بن عبد الفقور السندی  
 ٥٨ ( ت ) و ٢٦١ ( ت ) و ٤٢٢ ( ت )  
 محمد هاشم المجددی السندی ٤٢٢ ( ت )  
 محمود بن غیلان ٧٣٢ ( ت )  
 محمود بن لیبید رضی اللہ عنہ ٧٤  
 محمود حمز خان التونکی ٥٣ ( ت )  
 محمد شاه السدیقی ٣٢٤ ( ت )  
 محمد عابد نسندی ٢٨٩ ( ت )  
 ٢٩٢ ( ت ) محی الدین ابن العربی ( أنظر ابن  
 العربی )

٣١٣ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٧ و  
٧١٢

معوذ بن شيبة السدي ٥٧٥  
( ت ) و ٥٨٢ ( ت )

مسلم بن الحجاج الإمام ٢٣ و ٢٤  
و ١٤٣ ( ت ) و ١٥٢ ( ت ) و

١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و  
١٥٦ ( ت ) و ١٧٠ ( ت ) و

١٨٣ ( ت ) و ١٩٦ و ٢٢٨ و  
٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ ( ت ) و

٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و  
٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و

٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و  
٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و

٢٨١ و ٢٨٤ ( ت ) و ٢٩٦ ( ت )  
و ٢٩٧ ( ت ) و ٣٠١ و ٣٠٤ و

٣٠٥ و ٣٠٨ و ٣١٤ و ٣٤٤ و  
٣٤٥ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٥٠ و

٣٥١ و ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ ( ت )

محي الدين ( راجع عبد القادر  
الجيلاني شيخ المشايخ )

مروان بن الحكم ١٠٩ و ٢٦٠ و  
٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و

٢٦٧ و ٢٧٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨ و  
المزني ٤٥٣ و ٤٨٠ و ٥٩١ ( ت )

و ٥٩٥ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت )  
المزني أبو الحجاج ٢٨٩ ( ت ) و

٣٥٨ ( ت ) و ٦٧٨ ( ت ) و  
٧٣٣ ( ت )

مسدد بن عبد الرحمن ٧١٤

مسدد ١٨٣ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت )  
و ٤٥٧ ( ت ) و ٤٥٨ ( ت ) و

٤٥٩ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت )  
مسروق ٤٦٧ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )

و ٥٤١ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و  
٥٦٢ ( ت )

مسعر بن كدام الكوفي ١١٠ و

- ٣٥٩ ( ت ) و ٤٠٠ و ٤٠١ و ( ت ) و ١٥ و ١٦ و ١٧ ( ت )  
 ٤٥٤ و ٤٥٥ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣  
 ٤٥٧ ( ت ) و ٤٥٨ ( ت ) و ٢٤ و ٢٦٢ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت )  
 ٤٦٠ و ٤٦٤ و ٤٦٩ و ٥٠٠ و ٥٠٢ و ٥٣٦ ( ت ) و ٦٤٧  
 ٥٦١ و ٥٧٠ و ٦١٢ ( ت ) و ( ت ) و ٦٥٠ ( ت ) و ٧١٩  
 ٦١٣ ( ت ) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و ( ت )  
 ٧٢٢ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت ) و ( ت ) و  
 ٧٣٣ ( ت ) و ٧٤٨ ( ت )  
 مسلم بن خالد الزنجي ٣٢٠ ( ت )  
 مسلم بن يسار ٥٣٥ ( ت )  
 مسلمة صاحب " الصلة " ٧٢٣  
 ( ت ) و ٧٢٤ ( ت )  
 مسلمة أبو العباس ٦٨٠  
 مصرف بن عمرو ٤٧٨  
 مطر بن ناجية ٤٦١ ( ت )  
 معاذ الرزازي ٧١٥  
 معاذ رضي الله عنه ٦١٦ ( ت )  
 معاوية رضي الله عنه ١٣ و ١٤  
 معتمد بن سليمان ١٤٥ ( ت )  
 معروف الكرخي ٦٢٤ ( ت ) و  
 ٦٨٦  
 معمر ٧١٢  
 مغلطاي الحافظ ٤١٤ و ٤١٥  
 مغيرة بن شعبة رضي الله عنه  
 ٤٦٣ و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت )  
 مختار ٧٤٥ ( ت )  
 مكحول ٤٨٧ ( ت )

- مكرم بن أحمد ( أبو بكر ) ٥٨١ ( ت ) و ٧٢٧ و ٧٢٨ ( ت )  
 ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و ٦٧١ موسى بن عبد الرحمن بن مهدي  
 ( ت ) و ٦٧٨ ( ت ) ٢٨٤ ( ت )  
 مكى بن ابراهيم ٦٧٤ ( ت ) موسى بن عقية ٤٧٨  
 ممشاد أبو بكر ٢٧ موشى بن وردان ٤٨٦ ( ت )  
 المناوى ١٠٨ و ٦٧٩ الموفق بن أحمد المكي صدر الأئمة  
 المنذرى الحافظ ٣٢٧ ( ت ) و ٣٢٤ ( ت ) و ٥٨١ ( ت ) و  
 ٥٠٠ و ٦١٤ ( ت ) ٥٨٢ ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و  
 منصور بن المعتمر ٥٦٢ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٥ ( ت ) و  
 و ٦١٧ ( ت ) ٥٨٦ ( ت ) و ٦٧١ ( ت ) و  
 منصور أبو جعفر الخليفة ١١٠ و ٦٧١ ( ت ) و ٦٧٣  
 ٥٨٨ ( ت ) و ٧٦٠ المهدى بن النعمان ٧٠٤ ( ت )  
 المهدى ٧ و ٥٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و  
 موسى بن جعفر الكاظم ٦٠٩ ١٧٢ و ٢٥٦ و ٣٦٨ و ٣٨٦ و  
 ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ٦١٩ ٤٨٥ و ٥٨٧ ( ت ) و ٥٨٨ ( ت )  
 ( ت ) و ٦٢٠ ( ت ) و ٦٢٣ و ٦٠٨ و ٦٦٧ و ٦٧٢ و ٧٠٢ ( ت )  
 ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و ٦٧١ ميرك ٥٦٨

و ٥٦٨ و ٦٤٨ ( ت ) و ٧٠٧ و  
٧١٨ و ٧١٩ ( ت ) و ٧٢٠ ( ت )  
و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٩ و ٧٣٠  
( ت ) و ٧٣٣

نصر بن أحمد البغدادي ١٩٨  
( ت ) و ١٩٩ ( ت )

نصر بن أحمد الكندي ١٩٨ ( ت )  
نصر بن أحمد المطوعي أبو منصور  
٦٧٨ ( ت )

نصر بن علي ٢٨٩ ( ت ) و ٢٧٩  
( ت )

نصيب الشاعر ٧٤٠ ( ت )

النضر بن شميل ١٥٥ ( ت )

النضر بن محمد ٢٠٩ ( ت ) و  
٥٨٤ ( ت )

النظام ( من المعتزلة ) ٥ و ٧

النعمان بن بشير رضي الله عنه ١٤٥  
( ت )

ميمون القداح ٧٠٤ ( ت )

## ( ن )

نافع بن الأزرق ٧٤٥ ( ت )

نافع بن جبير بن مطعم ٥٨٩ ( ت )

نافع ( مولى ابن عمر رضي الله  
عنه ) ٧٨ و ٨١ و ٨١ و ٨١ و ٢٤٠  
( ت ) و ٢٤١ ( ت ) و ٤٦٦  
( ت ) و ٤٧٧ ( ت ) و ٥٢٢ ( ت )  
٥٣٧ ( ت ) و ٥٨٢ ( ت )

النجم الغيطي ١٠٧

النسفي ٤٣ و ١٦٨ و ٣١١

النسائي الإمام ( أحمد بن شبيب )

١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و

١٥٦ ( ت ) و ٢٧٨ و ٢٨٠ و

٢٩٧ ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و

٣١٨ ( ت ) و ٣٣٩ و ٣٤٣ و

٤٥٦ ( ت ) و ٥٠٠ و ٥٥٩ ( ت )

- النعمان بن ثابت ( أنظر أبو حنيفة ) ٣٠٨ و ٣٢٤ ( ت ) و ٣٤٦ و  
 الإمام ( ٣٥٠ و ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و  
 نعيم بن عمرو ٢٠٩ ( ت ) و ٦٧٦  
 فوح بن نصر بن أحمد بن اسماعيل  
 الساماني ١٨٥ ( ت )  
 فوح عليه السلام ٧٠١  
 نور الدين القلوصي ٣٧٥  
 نور محمد النصر بوري ١٦ ( ت )  
 القزوي ١٥ ( ت ) و ٢٢ و ٢٣  
 و ٦٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٨١ و ٨٨ و  
 ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٢٣  
 ١٣٠ و ١٣٧ و ١٤٨ و ١٧١ و  
 ١٨٠ ( ت ) و ٢١٣ و ٢١٤ و  
 ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٨ و ٢١٩ و  
 ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣١ و ٢٣٢ و  
 ٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٥١ و  
 ٢٥٤ و ٢٥٨ و ٢٦٦ و ٢٦٨ و  
 ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٩٤ ( ت ) و  
 ٥٩٦ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٩٣

## ( و )

- واصل بن عطاء ٧٥٣ ( ت )  
 الوائلي ( راجع محمد بن عمر )  
 وائل بن حجر رضي الله عنه  
 ٤٧٦  
 وكيع بن الجراح ١٥٧ ( ت ) و  
 ١٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و  
 ٢٨٧ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و  
 ٣١٣ و ٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )  
 و ٦٧٤ ( ت ) و ٦٨٦ و ٦٨٧

- الوليد بن عبد الملك ٥٤٦ و ٦١١ هشام بن عروة ٦١٧ ( ت )  
 ( ت ) هشام الخليفة ٥٤٦ ( ت )  
 الوليد بن مسلم ١٤٣ ( ت ) و هشيم بن بشير ٢٩١ ( ت ) و  
 ١٤٤ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
 ٤٨٦ ( ت ) ملاز بن أبي حديد ٤٥٥ ( ت ) و  
 ولي الدين العراقي ٣٢٤ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٨ ( ت ) و  
 ٤٦٠ ( ت ) هابر بن السلطان ١٨ ( ت )  
 ١٣٧ و ١٥٤ ( ت ) و ٢٤٧ ( ت ) الهمداني ٦٧٧  
 ٢٤٨ ( ت ) هولاكو خان ٦٣٩ ( ت )

## ( ٤ )

## ( ٥ )

- هارون بن اسحاق الهمداني ١٩٨  
 ( ت )  
 هارون السندی ٣٧٤  
 هاشم ٥٥٣ ( ت )  
 الهروي ٢٩٩ ( ت )  
 هشام بن سليمان ٦١٣ ( ت )  
 اليافعي ٢٧ و ٣٢٤ ( ت )  
 يحيى بن آدم ٢٠٩ ( ت )  
 يحيى بن أبي بكير ٦١٧ ( ت )  
 و ٧٣٦ ( ت )  
 يحيى بن زكريا بن أبي زائدة  
 ٦٨٧

- يحيى بن سعيد الأنصارى ٥٣٧  
( ت ) و ٦١٧ ( ت )
- يزيد بن سعيد القطان ١٥٧ ( ت )  
و ٣١٣ و ٤٧٧ و ٥٠٦ ( ت ) و  
٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و ٦٧٥  
و ٦٨٧ و ٧٤٣ ( ت )
- يحيى بن الضريس ٦٧٦
- يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود  
٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت )
- يحيى بن معين ( أنظر ابن معين )
- يحيى بن نصر ٢٠٩ ( ت )
- يحيى بن يحيى ٣٥٨ ( ت )
- يحيى الحماني ٧٣٢ ( ت )
- يحيى ٤٧٨ ( ت )
- يزيد بن ابراهيم التستري ٥٢٢  
( ت )
- يزيد بن هارون الواسطي ١٥٧  
( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و ٦٧٤  
( ت )
- يزيد الرقاشي ٦١٣ ( ت )
- يزيد ٥٤٦ ( ت )
- يعقوب بن شيبة ١٨٣ ( ت )
- يعقوب بن الليث ١٩٩ ( ت )
- يوسف بن حسن الشهير بابن  
عبد الهادي الحنبلي الحافظ جمال الدين  
٢٨٥ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و  
٢٩٨ ( ت ) و ٦٧٣ ( ت )
- يوسف بن الصباغ ٧١٥
- يوسف بن عبد الله المعروف بابن  
عبد البر النمرى المالكي ٥٦ ( ت )  
و ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤ ( ت ) و  
١٤٦ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
١٨٢ ( ت ) و ١٨٤ ( ت ) و  
٢٩١ ( ت ) و ٢٩٢ ( ت ) و  
٣٢٣ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و  
٥٥٤ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و  
٥٨٧ ( ت ) و ٥٨٩ ( ت ) و  
٥٩٠ ( ت ) و ٦١٣ ( ت )

- ٦٤٨ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و ٦٨٨  
٧٣٥ ( ت ) و ٧٣٧ ( ت ) و يوسف عليه السلام ٧٤٩ ( ت )  
٧٤٠ ( ت ) و ٧٦٥ يوسف بن عمرو ٥٨١ ( ت )  
و ٧٠٣ ( ت ) يوسف بن فرغل أبو المظفر  
جمال الدين البغدادى المعروف  
بسبط بن الجوزى ٢٤٨ ( ت )  
يونس بن عبد الأعلى ٥٥٣ ( د )  
يونس بن عبيد ٥٣٥ ( ت )  
اليونيني الحافظ ٥٠٢ و ٥٠٣

# فهرس الأمكنة

ج - ٢

١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ ( ت ) و  
 ٢٠٠ و ٢٠٧ ( ث ) و ٥٨٥ ( ت )  
 و ٧٤٦ ( ت )  
 بشاور ٦٣١ ( ت )  
 البجسة ١٨٢ ( ت ) و ١٨٤ ( ت )  
 و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و  
 ٥٢٠ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و  
 ٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٩ و ٥٥٤ ( ت )  
 و ٥٥٥ و ٥٥٦ ( ت )  
 بغداد ١١٠ و ١٦٢ ( ت ) و ١٨٣  
 ( ت ) و ١٨٦ ( ت ) و ١٩٦  
 ( ت ) و ١٩٩ ( ت ) و ٢٠٠  
 ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٥٤  
 ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٦٦٣ و  
 ٧٢٨ ( ت )

أحد ٥٠٨  
 اسفيد ماشه ١٨٨ ( ت )  
 اشيلية ١٦١ ( ت )  
 اصبهان ٥٨٢ ( ت )  
 افرقية ٥٤١ ( ت )  
 الأندلس ١٥٨ ( ت ) و ١٦٢  
 ( ت )  
 الأيلة ٥٢٢ ( ث )  
 باريز ١٨٧ ( ت )  
 ت باران ٦٠ ( ت )  
 بخارا ١٧٨ و ١٧٩ ( ت ) و ١٨٠  
 ( ت ) و ١٨١ ( ت ) و ١٨٢ و  
 ١٨٣ و ١٨٦ ( ت ) و ١٨٩ ( ت )  
 و ١٩١ ( ت ) و ١٩٦ ( ت ) و

- بیر جھندو ۲۲۱ ( ت ) و ۲۸۹  
 ( ت ) و ۳۵۸ ( ت ) و ۶۷۴  
 ( ت ) و ۵۹۶ ( ت )
- بیروت ۵۵ ( ت )  
 تته ۶۰ ( ت )
- تل أبي حفص ۱۸۶ ( ت )  
 تتلو سائين داد ۴۲۲ ( ت ) و  
 ۴۲۳ ( ت )
- تتلو محمد خان ۴۲۲ ( ت )
- الحجاز ۵۴ ( ت ) و ۵۵ ( ت )  
 و ۱۵۷ ( ت ) و ۱۸۳ ( ت ) و  
 ۱۸۵ ( ت ) و ۱۸۷ ( ت ) و  
 ۱۸۹ ( ت ) و ۱۹۰ ( ت ) و  
 و ۵۲۲ ( ت ) و ۵۵۳ ( ت ) و  
 و ۵۵۶ ( ت ) و ۵۵۷ ( ت ) و  
 و ۵۶۲ ( ت ) و ۵۶۳ و ۵۷۱ ( ت )  
 و ۵۷۵ ( ت ) و ۵۹۳ ( ت ) و  
 ۷۰۹ و ۷۱۰ و ۷۴۰ ( ت )
- حيدرآباد الدکن ۱۸۷ ( ت )  
 ۲۹۹ ( ت ) و ۵۸۲ ( ت )  
 ۵۹۶ ( ت )
- حيدرآباد السند ۱۸۷ ( ت )  
 ۲۲۱ ( ت ) و ۲۸۹ ( ت )  
 ۴۴۱ ( ت )
- خراسان ۱۸۸ ( ت ) و ۹۸  
 ( ت ) و ۵۶۰ ( ت ) و ۳۹  
 ( ت ) و ۷۲۳ ( ت ) و ۲۴  
 ( ت ) و ۷۵۶ ( ت )
- خرنگ ۱۹۸ و ۱۹۹ ( ت )  
 خير ۵۱۰
- خير اخز ۱۷۹ ( ت ) و ۸۵  
 ( ت )
- در حقره ۱۸۵ ( ت )
- دمشق ۵۹۰ ( ت ) و ۷۱۹ ( ت )  
 دهلي ۲۹۵ ( ت ) و ۴۷۷ ( ت )  
 الرملة ۷۱۹ ( ت )

صفين ١٦٠ ( ت )	روباہ ٦٠ ( ت )
الطابة الطيبة ( أنظر المدينة المنورة )	الري ١٩٨ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٢٠ ( ت )
العراق ٥٤ ( ث ) و ٥٥ ( ت )	سامرا ( سرمن رأى ) ٦٢٨ ( ت ) و ٦٣٠ ( ت ) و ٦٦٧
١٥٧ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و ١٨٩ ( ت ) و ١٩٠ ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٣٠ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٥٧ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و ٥٦٢ و ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) و ٥٩٧ ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٦٦٠ و ٦٧٤ ( ت ) العرج ٥٣٣ ( ت )	سجستان ٢٠٠ ( ت )
عرفة ٦٣ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦	سمرقند ١٩٠ ( ت ) و ١٩٨ و ١٩٩
فدك ١٠٣ و ١٠٤ و ٤٢٢	السند ٣٨٨ و ٤٢٢ ( ت ) و ٤٢٣ ( ت ) و ٤٤١ ( ت ) و ٤٩٨ و ٧١٦ و ٧٦٥
القاهرة ٥١٤ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) قرطبة ١٦٢ ( ت ) قسطنطينية ٢٠٧ ( ت ) و ٥٩٥ ( ت ) و ٧٤٧ ( ت )	سوق بني قينقاع ٢٠
	الشام ٣٢٠ ( ت ) و ٥٢٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت )

كراتشي ١٦ ( ت ) و ٥٨ ( ت )	لاهور ٤٥ و ٤٨٢ ( ت ) و ٧٣٤
و ١٥٣ ( ت ) و ١٩١ ( ت ) و	( ت )
٦٧٩ ( ت ) و ٧٦٢ ( ت )	لكنائو ٦٤ و ٣٢٢ ( ت )
كربلاء ٤٩	ليبلة ١٦١ ( ت )
الكعبة الشريفة ٣٨٤ و ٣٩٤ و	ليدن ٤٧٦
٣٩٥ و ٧٥٠ ( ت )	ماوراء النهر ٣٨٨ و ٧١٦ و ٧٦٥
الكوفة ١٠٦ و ١١٠ و ٢٠٥ ( ت )	المدينة المنورة ٣ و ٢٢ و ٥٢ و ٥٣
و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و	و ٥٤ و ٥٥ و ٦٤ و ١١٢ و ١١٣ و
٣٢٢ ( ت ) و ٤٦١ ( ت ) و	و ١١٤ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢٨ و
٥٢٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و	١٦٨ و ٢٢١ ( ت ) و ٢٦٢ ( ت )
و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و	و ٣٢٠ ( ت ) و ٣٢٧ و ٣٢٨ و
و ٥٤٥ ( ت ) و ٥٤٨ ( ت ) و	٣٧٥ و ٤٧١ و ٤٩٠ و ٥٠٧ و ٥١٠
٥٤٩ و ٥٥١ و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥	و ٥١١ و ٥١٧ و ٥١٨ ( ت ) و
( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و ٥٥٧	٥١٩ و ٥٢٠ ( ت ) و ٥٢١ ( ت )
( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و ٥٥٩	و ٥٢٢ و ٥٢٣ ( ت ) و
( ت ) و ٥٦٠ ( ت ) و ٥٦٢	و ٥٢٩ ( ت ) و ٥٣٠ ( ت ) و
( ت ) و ٥٧٥ ( ت ) و ٥٧٦	و ٥٣١ ( ت ) و ٥٣٣ ( ت ) و
( ت ) و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و	و ٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و
٥٨٧ ( ت ) و ٥٩٧ ( ت ) و	و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و
٦٥٩ و ٦٨٧ و ٧١٤ و ٧٤٠ ( ت )	و ٥٣٨ ( ت ) و ٥٣٩ ( ت ) و

مصر ١٨ (ت) و ٥٧ (ت)	٥٤٠ (ت) و ٥٤١ (ت)
٨٢ (ت) و ١٥٤ (ت) و	٥٤٣ (ت) و ٥٤٣ (ت)
١٥٥ (ت) و ١٥٧ (ت) و	٥٤٤ (ت) و ٥٤٥ (ت)
١٦٠ (ت) و ١٨٠ (ت) و	٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ (ت)
١٨٧ و ٢٠٥ (ت) و ٢٤٨ (ت)	٥٤٩ (ت) و ٥٥٠ (ت)
٢٩٥ (ت) و ٣٠٠ (ت) و	٥٥١ (ت) و ٥٥٢ و ٥٥٣ و
٣٠١ (ت) و ٣٢٠ (ت) و ٣٢٤	٥٥٤ (ت) و ٥٥٧ (ت) و
(ت) ٣٥٩ و (ت) ٣٦٠ (ت)	٥٥٨ (ت) و ٥٥٩ (ت) و
٤٤٥ (ت) و ٥٢٠ (ت) و ٥٢١	٥٦٠ (ت) و ٥٦١ (ت) و
(ت) ٥٣٦ و (ت) ٥٤٤ (ت)	٥٦٢ و ٥٦٣ (ت) و ٥٦٤ و
٥٥٥ (ت) و ٥٥٨ (ت) و	٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٢
٥٦١ (ت) و ٥٦٢ (ت) و	٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ (ت)
٥٨٥ (ت) و ٥٨٦ (ت) و	٥٧٧ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨٥ (ت)
٥٨٧ (ت) و ٥٩١ (ت) و	٥٨٦ (ت) و ٥٨٧ (ت) و
٥٩٢ (ت) و ٥٩٣ (ت) و	٦٠٢ و ٦٠٣ (ت) و ٦٣١ و
٥٩٦ (ت) و ٦٨٥ (ت) و	٦٣٢ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٩٢
٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت) و	٧٠٩ و ٧١٠ و ٧٥٠ (ت) و
٧٢١ (ت) و ٧٢٦ (ت) و	٧٦٨
٧٢٩ (ت) و ٧٣٢ (ت) و	مرو ١٩٨ (ت) و ٧٥٦ (ت)
	مزدلفة ٦٣ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦

٧٤٤ ( ت ) و ٧٥٥ ( ت ) و	منت ليشم ٧٦١ ( ت )
٧٥٨ ( ت ) و ٧٦١ ( ت )	منى ٥٣٣ ( ت )
مقابر الخيزران ٦٨١	نصربور ٢٢٠ ( ت )
مكة المكرمة ٢٢ و ١٩٢ و ٢٤٤	نيسابور ١٨٨ ( ت ) و ٧٤٦
( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٥٠٨ و	( ت )
٥٠٩ و ٥١٠ و ٥٢٠ ( ت ) و	والى ٦٠ ( ت )
٥٣٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و	هراة ١٩٨ ( ت ) و ٢٠٠ ( ت )
٥٣٧ ( ت ) و ٥٣٩ ( ت ) و	همدان ٥٨٢ ( ت )
٥٤٩ و ٥٥١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ ( ت )	الهند ١٨٠ ( ت ) و ٢٩٩ ( ت )
٥٧٥ و ٥٩٣ ( ت ) و ٦٠٣ ( ت )	٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و
٧٠٩ و ٧١٤ و ٧٣١ ( ت ) و	٣٦٠ ( ت ) و ٣٨٨ و ٤٢٣ ( ت )
٧٤٠ ( ت ) و ٧٤٤ ( ت ) و	٤٦١ ( ت ) و ٤٩٨ و ٧١٦ و
٧٥٠ ( ت ) و ٧٥٣ ( ت ) و	٧٦٥ و ٧٦٧
٧٦٨	
ملتان ٤٦٢ ( ت )	اليمن ٥٢٠ ( ت ) و ٧٠٣ ( ت )

# فهرس الدراسات

( الدراسة الثالثة ) فيما يدل من  
كلام المتأخرين على وجوب  
ترك الرواية اذا خالفت الحديث  
( ذب ، ج - ١ ص ٢٧٥ )

( الدراسة الرابعة ) في كلام بعض  
الأجلاء من الحنفية وغير الحنفية مما  
يصرح بمطلوب الباب ، وبأقوى  
الكلام فيه على عين المسئلة ، و  
التنصيص بترك المذهب اذا خالف  
الحديث الصحيح والنطق لها . و  
لتقدم من كلام الحنفية ما يحتاج إلى  
الذيل لكونه ألزم في الحجة

( الدراسة الأولى ) فيما إذا خالفت  
أقوال الفقهاء الأحاديث الصحيحة  
( ذب ، ج - ١ ص ٢٠ )

( الدراسة الثانية ) فيما يدل من  
كلام الصحابة والسلف الصالحين  
على الاعتصام بالسنة ، وحسن  
أدبهم فيما سمعوا من الحديث ،  
وتبريهم عند ذلك عن أقوالهم ،  
وذم الراى ، وما يدل على  
تحريم صنع من يعمل بالرواية  
على خلاف الحديث  
( ذب ، ج - ١ ص ١٧٦ )

- وابكت في الالتزام على إخواننا  
المعاصرين من بلاد السند والهند  
إن شاء الله تعالى  
( ذب ، ج - ١ ص ٣٩٦ )
- ( الدراسة الخامسة ) وهي  
متمحضة من كلام الشيخ الأكبر  
الأجل الوارث الأكمل قطب  
أقطاب الأمة محي الدين محمد بن  
العربي الطائي الحاتمي المغربي  
الأندلسي - قدسنا الله تعالى بجدوال  
علومه القدسية الفائضة من بحره  
المحيط الذي لاساحل له - في  
الحديث على العمل بالحديث ،  
وذم رأى الفقهاء المضيقين على  
الناس كثيراً مما لم تضيق عليهم  
الشريعة الرحباء السمحة على  
صاحبها الصلاة والتسليمات أتمها  
وأكملها وعن آله
- ( الدراسة السادسة ) في الاستدلال  
على حرمة ترك المقلد الحديث  
الصحيح برواية إمامه ورأيه  
بمقدمات مسلمة معروفة  
( ذب ، ج - ٢ ص ١ )
- ( الدراسة السابعة ) فيما إذا  
خالفت أقوال الأئمة الأربعة  
الحديث  
( ذب ، ج - ٢ ص ٤٨ )
- ( الدراسة الثامنة ) فيما إذا عارض  
الاجماع الحديث الصحيح  
( ذب ، ج - ٢ ص ١٢٤ )
- ( الدراسة التاسعة ) في الفرق  
بين الظاهرية وبين أصحاب  
الظواهر  
( ذب ، ج ٢ ص ١٧١ )
- ( الدراسة العاشرة ) في بيان أن  
المتفق عليه من الأحاديث هل  
يفيد الظن أو القطع ؟  
( ذب ، ج - ٢ ص ٢١٣ )
- ( ذب ، ج - ١ ص ٤٨٨ )

- ( الدراسة الحادية عشرة ) في . ( الدراسة الثانية عشرة ) في  
ابطال قول من يدعى مساواة ابداء حسن الطوية الى الإمام  
حديث غير الصحيحين بحديثها الأجل أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،  
في الصحة ولزوم التأدب به وبمذهبه ، و  
الذب عنه ، وردما قيل فيه  
( ذب . ج - ٢ ص ٢٣٩ ) ( ذب . ج - ٢ ص ٤٤٠ )

## نبذة مما ذكره المورخون في ترجمة المصنف

ترجمه العلامة الشريف عبدالحى بن فخرالدين الحسنى فى كتابه  
” نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر “ فقال :

” الشيخ الفاضل عبد اللطيف ( ١ ) بن محمد هاشم التتوى  
السندى أحد العلماء المبرزين فى الفقه والأصول والحديث ،  
كان يدرس ويقيد فى مدرسة والده ، وبذكر يوم الجمعة من  
كل أسبوع ، وكان يدرس فى الحديث كل يوم بعد العصر  
فى مسجده . كما فى تحفة الكرام “

وقال الشيخ أمين بن الشيخ هارون فى الباب الثانى من كتابه  
” مناقب مخدومين “ ( ٢ )

فى ترجمة ابراهيم ابن المصنف ما نصه :

---

( ١ ) ووقع فى النسخة المطبوعة من ” نزهة الخواطر “ فى سياق  
نسبه هكذا : « عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن محمد هاشم “ وهو  
خطأ لأن عبد الرحمن هو أخو الشيخ عبد اللطيف دون أبيه لما فى  
” تحفة الكرام “

( ٢ ) وهو كتاب جمعه فى مناقب شيخ شيخه الشيخ آدم صفى الله  
التمشيدى وشيخه المخدوم ابراهيم بن عبد اللطيف السندى مصنف  
” الذب “ ورتبه على بابين الأول فى مناقب الشيخ آدم ، والثا  
فى مناقب الشيخ ابراهيم - النعمانى -

« و خود ایشان هاشمی النسب از اولاد حارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف اکبر اعمام النبی صلی الله تعالی علیه و علی آله و صحبه وسلم بودند ، و والد ماجد ایشان حضرت مخدوم جامع العلوم ، هادم الرسوم ، العالم العامل العلامة ، الفاضل الکامل الفهامة ، بانی بنیان الدین المتین ، قاصع قوائم الکفره و المبتدعین ، الولی المبجل المئید شیخنا و ثقتنا و مولانا المخدوم المرحوم عبد اللطیف رضی الله تعالی عنه و أرضاه ، و طیب تربته و آه ، و جعل رضوانه مثواه ، و الجنة ما واه ، آمین »

و قال أيضاً :

« تا آنکه جناب حضرت والد ماجد ایشان بحکم کریمه : « کل نفس ذائقة الموت » و بحکم خبر : « إن الموت جسد یوصل الحبيب إلى الحبيب » در سنه یک هزار و یک صد و هشتاد و نه رخت حیات خود را ازین دار بی ثبات کشیده ره گرای دیار جاودانی گردیدند ، و مرکب عم ، از کوفتگی هر روزه راه این گزرگاه بیارامیدند إنا لله و إنا الیه راجعون

این جان عاریت که بحافظ سپرده دوست

روای رخس به بیم و تسلیم وی کنم

و عهدہٴ قضا کہ وابستہٴ آن مقیم مقام رضا ، ولقب قاضی  
القضاۃ ابن دیار کہ بنام آن نامدار مقرر بود ، بعد از  
وفات آن خجستہٴ صفات منسوب ذات ذات الحسنات  
حضرةٴ مخدوم ماکہ خلف الرشید شان ہودند گردید “  
وقال محمد ابراہیم خلیل التتوی فی کتابہ ” تکملةٴ مقالات  
الشعراء “ :

” مخدوم عبد اللطیف قدس سرہ علامہٴ زمان تحریر  
دوران ہودند ، در زمان ایشان شخصی طالب علم در بلدہ  
آمدہ گفت ما را ” مطول معانی “ خواندنی است ، اما  
پیش کسی می خوانم کہ تنہا خطبہٴ ” مطول “ را کہ تخمیناً  
دو ورق باشند مرا در تمام سال درس آن بدهد ، بجمیع  
اہل علم آن وقت مستدعی شد ، کسی قبول نکرد ، چون  
پیش ایشان آمد فرمودند کہ تاشش ماہ درس وی می دہم  
آن شخص قبول کرد و شروع نمود ، هنوز خطبہٴ را  
می خواند و بسائر کتابیان اباحت آخرین مطول را درس  
می گفت

ایشان تصانیف کثیرہ دارند مگر تعداد آن بمقیّر معلوم  
نیست “

صورة ما قرظه عصرى المصنف الشيخ العالم أحد  
الأعلام بالسند محمد شقيع على كتاب " ذب ذبايات  
الدراسات "

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،  
وعلى آله وأصحابه المظهرين فضله ومجده ،

( أما بعد ) فقد طالعت الكتاب الأنيق ، المحلى بالتحقيق  
الحقيق ، المسمى " بذب ذبايات الدراسات عن المذاهب  
الأربعة المتناسبات " لاشك أنه حق مبین ، محيط لفرائد  
منتظمة فى سلك الشرع المتين ، مذباية لذبايات الدراسات ،  
مرواحة للمذاهب الأربعة المتناسقات للعالم الفاضل ، الباذل  
الكامل ، المحقق المدقق ، الممتع المتطلع المضطلع ، فريد  
عصره وأوانه ، ووجيد دهره وزمانه ، مولانا وقبلتنا الشيخ  
العفيف المسمى بالشيخ عبد اللطيف عامه الله تعالى باطقه  
الخفى بن المرحوم المخفور المبرور المحنوم المشتهر شرقاً وغرباً  
الشيخ محمد هاشم نعمده الله تعالى بغفرانه ، وأسكنه بحبوحه  
جنانه . فوجدته كتاباً مستطاباً مشتملة على نكت عجيبة ،